

الحلى

لابن حزم

أحمد محمد شكري

المجلد الثالث

مكتبة دار التراث

١٩٩٢

[illegible]

[illegible]

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الأصولى ، قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحججة ، صاحب التصانيف
المتعة ، فى المنقول والمقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الأندلس
أبى محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الخامس

تحقيق
احمد محمد شاكر

دَارُ الْيَسَارَاتِ

ص.ب ١١٨٥ - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥١٣ - مسألة - ومن خرج عن بيوت مدينته ، أوقريته ، أو موضع سكنه فشي

فصاعداً صلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الميل ، فإن مشى أقل من ميل صلى أربعاً *

قال علي : اختلف الناس في هذا ، كانوا ينامن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أبي المهلب : أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كتب : أنه بلغني أن رجلاً يخرجون إما للجباية ، وإما للتجارة ، وإما للجسر (١) ثم لا يتمون الصلاة ، فلا تفعلوا ، فإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو (٢) *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عياش بن عبد الله ابن أبي ربيعة المخزومي . أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله : لا يصلي (٣) الركعتين جاب ولا تاجر ولا تان ، إنما يصلي الركعتين من كان معه (٤) الزاد والمزاد (٥) *

قال علي : الثاني - هو صاحب الضيعة *

قال علي : هكذا في كتابي وصوابه عندى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة *

(١) بفتح الجيم والشين المعجمة ، قال في اللسان « وفي حديث عثمان رضي الله عنه أنه قال : لا يفرنكم جسر كم من صلاتكم فإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو ، قال أبو عبيد : الجسر القوم يخرجون بدوابهم إلى المرعى ويستون مكانهم ولا يأوون إلى البيوت وربما رأوه سفراً فقصروا الصلاة فنهام عن ذلك لأن المقام في المرعى وإن طال فليس بسفر » اه وفي النسخة رقم (١٦) « لجش » وهو تصحيف وخطأ (٢) انظر الطحاوي (ج ١ ص ٢٤٧) (٣) في النسخة رقم (٤٥) « لا يصل » (٤) في النسخة رقم (١٦) « مع » وهو خطأ (٥) انظر الطحاوي (ج ١ ص ٢٤٧)

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : لا يفرنكم سوادكم هذا من صلاتكم ، فانه من مصركم *

وعن عبد الرزاق عن معمر بن الأعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال : كنت مع حذيفة بالمداين فاستأذنته أن آتي أهلي بالكوفة ، فاذن لي وشرط علي أن لا افطر ولا أصلي ركعتين حتى أرجع إليه ، وبينهما نيف وستون ميلاً *
وهذه أسانيد في غاية الصحة *

وعن حذيفة أن لا يقصر إلى السواد ، وبين الكوفة والسواد سبعون ميلاً (١) *
وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر : لا يبطأ أحدكم بما شيته احداً بالجبال ، ويطون الأودية وترعمون أنكم سفر ، لا ولا كرامة ، إنما التقصير في السفر البات ، من الأفق إلى الأفق *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن عاصم عن ابن سيرين قال : كانوا يقولون : السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه الزاد والمزاد *
وعن أبي وائل شقيق بن سلمة . أنه سئل عن قصر الصلاة من الكوفة إلى واسط ؟ فقال : لا تقصر الصلاة في ذلك ، وبينهما مائة ميل وخمسون ميلاً *
فهنا قول *

وروي ثمان طريق ابن جريج . أخبرني نافع : أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير ، وهي مسيرة ثلاث فواصل (٢) لم يكن يقصر فيما دونه *
ومن طريق حماد بن سلمة عن ايوب السخيتي وحيد ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر . أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخير وهي كقدر الأهواز من البصرة ، لا يقصر فيما دون ذلك *

قال علي : بين المدينة وخير كما بين البصرة والأهواز وهو مائة ميل واحدة غير أربعة أميال *

(١) الكلمة تقرأ في الأصلين «سبعون» وتقرأ «تسعون» . لاهالها واشتباها رسمها
(٢) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) «قواصد» بدون نقط وكلاهما ظاهر أنه خطأ والظن أن الكلمة محرفة فيحذف *

وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر، ثم عن نافع أيضا عن ابن عمر *
وروينا عن الحسن بن حي . انه قال : لا قصر في اقل من اثنين وثمانين ميلا ، كما بين
الكوفة وبنداد *

ومن طريق وكيع عن سميد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالبي (١) الأسدي
قال : سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة ؟ فقال : حاج او معتمر او غازي - قلت : لا ، ولكن
احدنا تكون له الضيعة بالسواد ، فقال : تعرف السويداء ؟ قلت : سمعتها ولم أرها ،
قال . فاتها ثلاث ولاثين (٢) وليلة للمسرع ، اذا خرجنا اليها قصرنا *

قال علي : من المدينة الى السويداء اثنان وسبعون ميلا اربعة وعشرون فرسخا *
فهذه رواية اخرى عن ابن عمر *

ومن طريق عبد الرزاق عن اسراييل عن ابراهيم بن عبد الأعلى يقول . سمعت سويد
ابن غفلة يقول . اذا سافرت ثلاثا فاقصر الصلاة *

وعن عبد الرزاق عن أبي حنيفة وسفيان الثوري ، كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن
ابراهيم النخعي أنه قال في قصر الصلاة ، قال أبو حنيفة في روايته : مسيرة ثلاث ، وقال
سفيان في روايته : الى نحو المدائن يعني من الكوفة ، وهو نحو نصف وستين ميلا ،
لا يتجاوز ثلاثة وستين ولا ينقص عن واحد وستين *

ويهذين التحديدين جميعا يأخذ أبو حنيفة ، وقال في تفسير الثلاث : سير الاقدام
والثقل والابل *

وقال سفيان الثوري : لا قصر في اقل من مسيرة ثلاث ، ولم نجد عنه تحديدا الثلاث *
وعن حماد بن أبي سليمان عن سميد بن جبير في قصر الصلاة : في مسيرة ثلاث *
ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا يزيد بن ابراهيم قال سمعت الحسن البصري
يقول : لا تقصر الصلاة في اقل من مسيرة ليلتين *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : لا تقصر الصلاة إلا في ليلتين ،
ولم نجد عنه (٣) تحديدا لليلتين *

(١) في النسخة رقم (١٦) «على بن ربيعة الرأي» وهو خطأ غريب (٢) كذا في الأصول
بنصب ليلتين (٣) في النسخة رقم (١٦) «عنده» وهو خطأ *

وعن معمر عن قتادة عن الحسن مثله ، قال : وبه يأخذ قتادة *
 وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن مثله ، إلا أنه قال : مسيرة يومين *
 وعن معمر عن الزهري قال : تقصر الصلاة في مسيرة يومين ، ولم نجد عن قتادة
 ولا عن الزهري تحديد اليومين *
 وعن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال :
 إذا سافرت يوما إلى العشاء فأتهم ، فإن زدت فقصر *
 وعن الحجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن منصور — هو ابن المعتمر — عن مجاهد
 عن ابن عباس قال : لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى العتمة ، إلا في أكثر من ذلك .
 وهذا مما اختلف (١) فيه عن ابن عباس *
 ومن طريق وكيع عن هشام بن الغاز ربيعة الجرشي (٢) عن عطاء بن أبي رباح : قلت لابن
 عباس : أقصر إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى الطائف وعسفان ، فذلك ثمانية وأربعون ميلا *
 وعن معمر أخبرني أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد *
 وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر كما ذكرنا *
 وبهذا يأخذ الليث ومالك في أشهر أقواله عنه ، وقال : فإن كانت أرض لا أميال فيها فلا
 قصر في أقل من يوم وليلة لا تقبل . قال : وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلى . وقد ذكر عنه
 لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلا فصاعداً . وروى عنه : أنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين
 ميلا فصاعداً . وروى عنه : لا قصر إلا في أربعين ميلا فصاعداً *
 وروى عنه اسماعيل بن أبي أويس : لا قصر إلا في ستة وثلاثين ميلا فصاعداً . ذكر
 هذه الروايات عنه اسماعيل بن اسحاق القاضي في كتابه المرووف بالبسوط . ورأى
 لأهل مكة خاصة في الحج خاصة : أن يقصروا الصلاة إلى منى فما فوقها ، وهي أربعة
 أميال . وروى عنه ابن القاسم : أنه قال فيمن خرج ثلاثة أميال — كالرعاء وغيرهم —
 فتأول فأفطر في رمضان فلا شيء عليه إلا القضاء فقط *

(١) في النسخة رقم (١٦) «اختلفوا» (٢) الغاز : بالنين المعجمة والزاى وبينهما ألف ،
 والجرشي : بضم الجيم وفتح الراء وكسر الشين المعجمة . وفي النسخة رقم (١٦) «هشام بن ربيعة
 أبو الغاز الجرشي» وفي النسخة رقم (٤٥) «هشام بن ربيعة بن الغاز الجرشي» وكلاهما خطأ
 والصواب ما ذكرنا *

ورويانا عن الشافعى : لا قصر فى أقل من ستة وأربعين ميلا بالهاشمى *
 وههنا أقوال أخر أيضا : كما رويانا من طريق وكيع عن شعبة عن شبيب (١) عن
 أبى جرة الضبى قال قلت لابن عباس : أقصر الى الأيلة ؟ قال : تذهب وتجيء فى يوم ؟
 قلت : نعم ، قال : لا ، الا يوم متاح *

وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء . قلت لابن عباس : أقصر الى
 منى أو عرفة ؟ قال : لا ، ولكن الى الطائف أو جدة أو عسفان ، فاذا وردت على ماشية
 لك أو أهل فآتم الصلاة *

قال على : من عسفان الى مكة بكسير الحلفاء (٢) اثنان وثلاثون ميلا . وأخبرنا
 الثقات أن من جدة الى مكة أربعين ميلا (٣) *

وعن وكيع عن هشام بن النازع عن نافع عن ابن عمر : لا تقصر الصلاة الا فى يوم تام *
 وعن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر : أنه سافر الى ريم فقصر
 الصلاة ، قال عبد الرزاق : وهى على ثلاثين ميلا من المدينة *

وعن عكرمة : اذا خرجت فبت فى غير أهلك فاقصر ، فان أتيت أهلك فآتم *
 وبه يقول الأوزاعى : لا قصر الا فى يوم تام ، ولم نجد عن هؤلاء تحديد اليوم *
 ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه قصد الى ذات النصب ، وكنت أسافر
 مع ابن عمر البريد فلا يقصر . قال عبد الرزاق : ذات النصب من المدينة على ثمانية
 عشر ميلا *

ومن طريق محمد بن جعفر : ثنا شعبة عن خبيب (٤) بن عبد الرحمن عن حفص
 ابن عاصم بن عمر بن الخطاب قال : خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب الى ذات
 النصب - وهى من المدينة على ثمانية عشر ميلا - فلما أتاهما قصر الصلاة *

ومن طريق أبى بكر بن أبى شيبة : ثنا هشيم بن ناجويع عن الضحاك عن التزال بن

(١) شبيب بضم الشين المعجمة وهو ابن عذرة بن عمير الضبى ، وشيخه ابو جرة
 - بالجيم والراء - اسمه نصر بن عمران الضبى ، وفى النسخة رقم (١٦) « شبيب بن
 أبى جرة » وهو خطأ (٢) كذا فى الأصلين (٣) ما بين جدة ومكة من سبعين الى ثمانين
 الف متر تقريبا فهو أكثر من أربعين ميلا (٤) بالخاء المعجمة مصغر *

سيرة: أن علي بن أبي طالب خرج إلى النخيلة فصلى بها الظهر ركعتين والعصر ركعتين ثم رجع من يومه ، وقال : أردت أن أعلمكم سنة نبيكم ﷺ *

ومن طريق وكيع : ثنا حماد بن زيد (١) ثنا أنس بن سيرين قال : خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه يذوق سيرين - وهي على رأس خمسة فراسخ - فصلى بنا العصر في سفينة ، وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بنا ركعتين ثم سلم *

ومن طريق البزار : ثنا محمد بن الثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن يزيد ابن خنير عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير عن ابن السمط - هو شرحبيل - : أنه أتى أرضاً يقال لها «دومين» - من حمص على بضعة عشر ميلاً - فصلى ركعتين ، فقلت له أتصلي ركعتين ؟ قال : رأيت عمر يصلي بذي الحليفة ركعتين وقال : «أفعل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل» (٢) *

وعن محمد بن بشار : ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة عن يزيد بن خنير عن حبيب ابن عبيد عن جبير بن نفير قال : خرج ابن السمط - هو شرحبيل - إلى أرض يقال لها : «دومين» - من حمص على ثلاثة عشر ميلاً فكان يقصر الصلاة ، وقال : رأيت عمر ابن الخطاب يصلي بذي الحليفة ركعتين فسأله ؟ فقال : «أفعل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل» . *

ورويناه من طريق مسلم أيضاً بإسناده إلى شرحبيل عن ابن عمر (٣) *

قال علي : لو كان هذا في طريق الحج لم يسأله ولا أنكر ذلك *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا إسماعيل بن علية عن الجريري عن أبي الورد ابن ثمامة (٤) عن اللجلاج قال : كنا نسافر مع عمر بن الخطاب ثلاثة أميال فيتجوز في الصلاة ويفطر (٥) ويقصر . *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «ومن طريق حماد بن زيد» بدون نقط ، وهو خطأ (٢) كلمة

«يفعل» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن ابن عمر» (٤) في

النسخة رقم (٤٥) «عن أبي الورد عن ثمامة» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «يفطر»

وما هنا أحسن *

ومن طريق محمد بن بشار : ثنا أبو عامر العقدي ثنا شعبة قال : سمعت ميسر (١) ابن عمران بن عمير يحدث عن أبيه عن جده : أنه خرج (٢) مع عبد الله بن مسعود - وهو رد يفه على بغلة له - مسيرة أربعة فراسخ ، فصلى الظهر ركعتين ، والمصر ركعتين قال شعبة : أخبرني بهذا ميسر بن عمران وأبوه عمران بن عمير شاهد.

قال علي : عمير هذا مولى عبد الله بن مسعود *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني - هو سليمان ابن فيروز - عن محمد بن زيد بن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال * قال علي : محمد بن زيد هذا طائي ولاء علي بن أبي طالب القضاء بالكوفة ، مشهور من كبار التابعين *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع ثنا مسر - هو ابن كدام - عن محارب بن دثار قال سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر ، يعني الصلاة *

محارب هذا سدوسي قاضي الكوفة ، من كبار التابعين ، أحد الأئمة ، ومسر أحد الأئمة *

ومن طريق محمد بن الثني : ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان الثوري قال سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا قصرت الصلاة * جبلة بن سحيم تابع ثقة مشهور *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن بشار كلاهما عن غندر - هو محمد بن جعفر - عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي (٣) قال : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة ؟ فقال : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شك شعبة - صلى ركعتين *

قال علي : لا يجوز أن يجيب أنس إذا سئل إلا بما يقول به *

(١) بضم اليم وفتح الياء المثناة وكسر السين الهمزة المشددة وآخره راء (٢) كلمة

« خرج » سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) بضم الهاء وفتح النون وكسر الهمزة *

ومن طريق أبي داود السجستاني : أن دحية بن خليفة الكلبي أفطر في مسيره من الفسطاط الى قرية على ثلاثة أميال منها *

ومن طريق محمد بن بشار: ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن سعيد بن جبير قال : لقد كانت لي أرض على رأس فرسخين فلم أدر أأقصر الصلاة اليها أم أتمها؟ *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال : سألت سعيد بن المسيب : أأقصر الصلاة وأفطر في يريد من المدينة ؟ قال : نعم . وهذا اسناد كالشمس *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة - هو ابن صالح - عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء - هو جابر بن زيد - قال : يقصر في مسيرة ستة أميال *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة أنه سمع الشعبي يقول : لو خرجت الى دير الثعالب لقصرت *

وعن القاسم بن محمد وسالم : أنهما أمرا رجلا مكيًا بالقصر من مكة الى منى ، ولم يخصا حجا من غيره ، ولا مكيًا من غيره *

وصح عن كاثوم بن هاني ، وعبد الله بن محيريز وقيصة بن ذؤيب القصر في بضعة عشر ميلا (١) وبكل هذا نقول ، وبه يقول أصحابنا في السفر اذا كان على ميل فصاعدا في حج أو عمرة أو جهاد ، وفي الفطر في كل سفر *

قال علي : فهم من الصحابة كما أوردنا : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، ودحية بن خليفة ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وأنس ، وشرجيل بن السمط ، ومن التابعين : سعيد بن المسيب ، والشعبي ، وجابر بن زيد ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وقيصة بن ذؤيب ، وعبد الله بن محيريز ، وكاثوم بن هاني ، وأنس بن سيرين ، وغيرهم ، وتوقف في ذلك سعيد بن جبير ، ويدخل فيمن قال بهذا مالك في بعض أقواله ، على ما ذكرنا عنه في المفطر متأولا ، وفي المكي يقصر بمنى وعرفة *

(١) البضع في العدد بكسر الباء وبض العرب يفتحها وهو ما بين الثلاث الى التسع ، والميل بكسر اللام متبهي مد البصر ، والفرسخ ثلاثة أميال اه الجوهري *

قال على : وإنما نقصينا الروايات في هذه الأبواب لأننا وجدنا المالكيين والشافعيين قد أخذوا يجربون أنفسهم في دعوى الإجماع على قولهم !! بل قد هجم على ذلك كبير من هؤلاء وكبير من هؤلاء فقال أحدهما : لم أجد أحدا قال بأقل من القصر فيما قلنا به ، فهو إجماع !! وقال الآخر : قولنا هو قول ابن عباس وابن عمر ، ولا يخالف لهما من الصحابة !! فاحتسبنا الأجر في إزالة ظلمة كذبهما عن المغتر بهما ، ولم نورد إلا الرواية مشهورة ظاهرة عند العلماء بالنقل ، وفي الكتب المتداولة عند صبيان المحدثين فكيف أهل العلم ؟!! والحمد لله رب العالمين (١) *

قال على : أما من قال بتحديد ما يقصر فيه بالسفر من أفق إلى أفق ، وحيث يحمل الزاد والمزاد ، وفي ستة وتسعين ميلا وفي اثنين وثمانين ميلا ، وفي اثنين وسبعين ميلا ، وفي ثلاثة وستين ميلا ، أو في أحد وستين ميلا ، أو ثمانية واربعين ميلا ، أو خمسة واربعين ميلا ، أو اربعين ميلا ، أو ستة وثلاثين ميلا - : فالهم حجة أصلا ولا متعلق ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من رأى سديد ، ولا من قول صاحب لا يخالف له منهم . وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به *

ثم نسأل من حد ما فيه القصر والفطر بشيء من ذلك عن أى ميل هو ؟ ثم نحطه

(١) هذه الكتب التي كانت متداولة عند صبيان المحدثين في عصر ابن حزم - القرن الخامس ومن أهمها مصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، واختلاف العلماء لابن المنذر - : صارت في عصرنا هذا بل وقبلة بقرون من النواذر الغالية التي لا يسمع اسمها إلا الخواص من كبار المطلقين على كتب السنة ، وعامة المشتغلين بالحديث لا يعرفونها ، وأصولها فقدت تقريرا من المكاتب الإسلامية وبقيت منها قطع قليلة ، وقد علمنا أن مصنف ابن أبي شيبة يوجد منه نسختان بمكاتب الاستانة ولا ندرى ماذا يفعل بهما الأتراك وبغيرهما من كتب الاسلام النادرة بعد أن اعلنوا خروجهم على الدين وابدوا صفحتهم في عداة الاسلام ؟ ، وسمعنا أيضا أن مصنف عبد الرزاق موجود في الاقطار اليمنية حفظها الله ، بل هذا المحلى نفسه تلقى كل مشقة في سبيل تصحيح اصوله بعد أن كادت نسخه تنقذ من بلاد الاسلام ، لولا أن قبض الله لحياته الاستاذ الشيخ محمد منير الدمشقي * مدير ادارة الطباعة النيرية حفظه الله وجزاه عن المسلمين احسن الجزاء ، ولعل ناشري الكتب في العالم الاسلامي يتمون بشر ما يجدون من آثار لعلمائنا لو كانت في أمة من الأمم الأخرى لطاروا بها كل مطار . والله الهادي الى سواء السبيل *

من الليل عقداً أو فتراً أو شبراً ، ولا يزال نخطه شيئاً فشيئاً فلا بد له من التحكم في الدين ،
أو ترك ما هو عليه ! فسقطت هذه الأقوال جملة والحمد لله رب العالمين *

ولا متعلق لهم بابن عباس وابن عمر لوجوه :

أحدها : أنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم *

والثاني : أنه ليس التحديد بالأميال في ذلك من قولهما ، وإنما هو من قول من دونهما *

والثالث : أنه قد اختلف عنهما اشد الاختلاف كما أوردنا *

فروى حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني وحيد كلاهما عن نافع ، ووافقهما ابن

جريج عن نافع : أن ابن عمر كان لا يقصر في أقل من ستة وتسعين ميلاً *

وروى معمر عن أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان يقصر في أربعة برد ، ولم

يذكر أنه منع من القصر في أقل *

وروى هشام بن الغاز عن نافع : أن ابن عمر قال : لا تقصر الصلاة إلا في اليوم التام *

وروى مالك عن نافع عنه : أنه كان لا يقصر في البريد . وقال مالك : ذات النصب

وريم كاتهما من المدينة على نحو أربعة برد *

وروى عنه علي بن ربيعة الوالبي : لا قصر في أقل من اثنين وسبعين ميلاً *

وروى عنه ابنه سالم بن عبد الله - وهو أجل من نافع - : أنه قصر إلى ثلاثين ميلاً *

وروى عنه ابن أخيه حفص بن عاصم - وهو أجل من نافع وأعلم به - : أنه قصر

إلى ثمانية عشر ميلاً *

وروى عنه شرحبيل بن السمط ، ومحمد بن زيد بن خليفة ، ومخارب بن دثار ، وجيلة

ابن سحيم - وكأهم أئمة - : القصر في أربعة أميال ، وفي ثلاثة أميال ، وفي ميل واحد

وفي سفر ساعة ، وأقصى ما يكون سفر الساعة من ميلين إلى ثلاثة *

وأما ابن عباس فروى عنه عطاء : القصر إلى عسفان ، وهي اثنان وثلاثون ميلاً ،

وإذا وردت على أهل أو ماشية فأنتم ، ولا تقصر إلى عرفة ولا منى *

وروى عنه مجاهد : لا قصر في يوم إلى العتمة ، لكن فيما زاد على ذلك ، وروى

عنه أبو جرة الضبي : لا قصر إلا في يوم متاح (١) *

وقد خالفه مالك في أمره عطاء أن لا يقصر إلى منى ولا إلى عرفة ، وعطاء مكي . فمن

(١) بتشديد التاء المثناة من فوق أي يوم يمتد سيره من أول النهار إلى آخره وفتح النهار إذا

طال وامتد *

الباطل أن يكون بعض قوله حجة وجمهور قوله ليس حجة !! *

وخالفه أيضاً مالك والشافعى فى قوله : اذا قدمت على أهل أو ماشية فأتى الصلاة ، *
فحصل قول مالك والشافعى خارجاً عن أن يقطع بانه تحديد أحد من الصحابة رضى الله
عنهم ، ولا وجد بيننا عن أحد من التابعين أنه حد ما فيه القصر بذلك ، ولعل التحديد -
الذى فى حديث ابن عباس - إنما هو من دون عطاء ، وهو هشام بن ربيعة ، وليس فى
حديث نافع عن ابن عمر أنه منع القصر فى أقل من أربعة برد . فسقطت أقوال من حد
ذلك بالأميال المذكورة سقوطاً متيقناً . والله تعالى التوفيق *

ثم رجعنا الى قول من حد ذلك بثلاثة أيام ، أو يومين أو يوم وشئ زائد ، أو يوم تام
أو يوم وليلة - : فلم نجد لمن حد ذلك يوم وزيادة شئ متعلقاً أصلاً ، فسقط هذا القول *
فنظرنا فى الأقوال الباقية (١) فلم نجد لهم متعلقاً إلا بالحديث الذى صح عن رسول الله
ﷺ من طريق أبى سعيد الخدرى ، وأبى هريرة ، وابن عمر فى نهى المرأة عن السفر ،
فى بعضها «ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم» وفى بعضها : «ليلتين إلا مع ذى محرم» وفى بعضها
«يوماً وليلة إلا مع ذى محرم» وفى بعضها : «يوماً إلا مع ذى محرم» فتعلقت كل طائفة
بلفظ مما ذكرنا *

فأما من تعلق بليلتين أو يوم وليلة فلا متعلق لهم أصلاً ، لأنه قد جاء ذلك الحديث
يوم وجاء بثلاثة أيام ، فلامعنى للتعلق باليومين ولا باليوم واليلة دون هذين العدين الآخرين
أصلاً ، وإنما يمكن أن يشغب ههنا بالتعلق بالأكثر مما ذكر فى ذلك الحديث أو بالأقل
مما ذكر فيه . وأما التعلق بمدد قد جاء النص بأقل منه أو بأكثر منه فلا وجه له أصلاً
فسقط هذان القولان أيضاً *

فنظرنا فى قول من تعلق بالثلاث أو باليوم فكان من شغب من تعلق باليوم أن قال : هو
أقل ما ذكر فى ذلك الحديث ، فكان ذلك هو حد السفر الذى مادونه بخلافه ، فوجب أن
يكون ذلك حداً لما يقصر فيه . قالوا : وكان من أخذ بمحدثنا قد استعمل حكم الليلتين
واليوم واليلة والثلاث ، ولم يسقط من حكم ما ذكر فى ذلك الحديث شيئاً ، وهذا أولى
من أسقط أكثر ما ذكر فى ذلك الحديث *

قال علي : فقلنا لهم : لم تأتوا بشيء ! فإن كنتم إنما تعلقتم باليوم لأنه أقل ما ذكر في الحديث - : فليس كما قلتم ، وقد جهلتم أو نعدتم ! *

فإن هذا الحديث رواه بشر بن الفضل عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة الا ومعهذا ذو محرم منها » *

ورواه مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوما وليلة الا مع ذي محرم منها » *

ورواه الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر ليلة الا ومعه رجل ذو حرمة منها » *

ورواه ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم الا مع ذي محرم » *
ورواه جرير بن حازم عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ - فذكر الحديث وفيه - : « أن تسافر بريدا »
وسعيد أدرك أبا هريرة وسمع منه *

فاختلف الرواة عن أبي هريرة ثم عن سعيد بن أبي سعيد، وعن سهيل بن أبي صالح كما أوردنا *

وروى هذا الحديث ابن عباس فلم يضطرب عليه ولا اختلف عنه *
كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان بن عيينة ثنا عمرو بن دينار عن أبي معبد - هو مولى ابن عباس -
قال سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يخلون رجل بامرأة الا ومعهذا ذو محرم ، ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم » *

فعم ابن عباس في روايته كل سفر دون اليوم ودون البر يد وأكثر منهما ، وكل سفر

قل أو طال فهو عام لما فى سائر الأحاديث ، وكل ما فى سائر الأحاديث فهو بعض ما فى حديث ابن عباس هذا ، فهو المحتوى على جميعها ، والجامع لها كلها ، ولا ينبغي أن يتعدى ما فيه الى غيره ، فسقط قول من تعلق باليوم أيضاً . وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا فى قول من حدد ذلك بالثلاث فوجدناهم يتعلقون بذكر الثلاث فى هذا الحديث وبما صح عن رسول الله ﷺ من قوله فى المسح : «للمسافر ثلاثاً بلياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة» لم نجد لهم موهاً بغير هذا أصلاً *

قال على : وقالوا : من تعلق بالثلاث كان على يقين من الصواب (١) ، لأنه إن كان عليه السلام ذكر نهي عن سفرها ثلاثاً قبل نهي عن سفرها يوماً أو اقل من يوم — : فالخبر الذى ذكر فيه اليوم هو الواجب ان يعمل به ، ويبقى نهي عن سفرها ثلاثاً على حكمه غير منسوخ ، بل ثابت كما كان ، وإن كان ذكر نهي عن سفرها ثلاثاً بعد نهي عن سفرها يوماً أو اقل من يوم — : فنهي عن السفر ثلاثاً هو النسخ لنهي إياها عن السفر اقل من ثلاث . قالوا : فنحن على يقين من صحة حكم النهى لها عن السفر ثلاثاً إلا مع ذى محرم ، وعلى شك من صحة النهى لها عما دون الثلاث ، فلا يجوز ان يترك اليقين للشك !! *

قال على : وهذا تمويه فاسد من وجوه ثلاثة *

أحدها : انه قد جاء النهى عن ان تسافر أكثر من ثلاث . وروينا ذلك من طرق كثيرة فى غاية الصحة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : «لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعها ذو محرم» *

ومن طريق قتادة عن قزعة عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال : «لا تسافر المرأة (٢) فوق ثلاث ليال إلا مع ذى محرم» *

ومن طريق أبى معاوية وكيع عن الأعمش عن أبى صالح السمان عن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله ﷺ : «لا يحمل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سفراً فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أخوها أو أبوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها» *

فإن كان ذكر الثلاث فى بعض الروايات مخرجاً لما دون الثلاث ، مما (٣) قد ذكر أيضاً

(١) فى النسخة رقم (٤٥) «من الصلوات» وما هنا احسن واصح (٢) فى النسخة رقم (٤٥)

«لا تسافر امرأة» (٣) فى النسخة رقم (٤٥) «لما» وهو خطأ *

في بعض الروايات ، عن حكم الثلاث - : فان ذكر مافوق الثلاث في هذه الروايات مخرج
لثلاث أيضاً، وان ذكرت في بعض الروايات عن حكم مافوق الثلاث ، وإلا فالقوم متلاعبون
متحكمون بالباطل *

ويلزمهم أن يقولوا : إنهم على يقين من صحة حكم مافوق الثلاث و بقاءه غير منسوخ
وعلى شك من صحة بقاء النهي عن الثلاث ، كما قالوا في الثلاث وفيما دونها سواء بسواء
ولا فرق *

فقالوا : لم يفرق أحد بين الثلاث و بين مافوق الثلاث . فقل لهم : قلم بالباطل ،
قد صح عن عكرمة أن حد ما تسافر المرأة فيه بأكثر من ثلاث ، لا بثلاث ، *
فكيف؟ ولا يجوز أن يكون قول قاله رجلان من التابعين ، ورجلان من فقهاء الأمصار ،
واختلف فيه عن واحد من الصحابة قد خالفه غيره منهم ، فما يعمده إجماعاً إلا من لا دين له
ولا حياء !! *

فكيف؟ وإذ قد جاء عن ابن عمر : انه عدائين وسبعين ميلاً الى السويداء مسيرة
ثلاث ، فان تحدّده الذي روى عنه أن لا قصر فيها دونه لستة وتسعين ميلاً - : موجب
ان هذا أكثر من ثلاث ، لأن بين العددين أربعة وعشرون ميلاً ، ومحال كون كل واحد
من هذين العددين ثلاثاً مستوية !! *

والوجه الثاني : انه قد عارض هذا القول قول من حد باليوم الواحد ، وقولهم : نحن
على يقين من صحة استعمالنا نهيه عليه السلام عن سفرها يوماً واحداً مع غير ذي محرم
ونهيها عن أكثر من ذلك لأنه ان كان النهي عن سفرها ثلاثاً هو الأول أو هو الآخر ،
فإنها منية أيضاً عن اليوم ، وليس تأخير نهيا عن الثلاث بناسخ لما تقدم من نهيه عليه
السلام عما دون الثلاث ، وأتم على يقين من مخالفتكم لنهيه عليه السلام لها عما دون الثلاث
وخلاف أمره عليه السلام - بغير يقين للنسخ لا يحل ، فتعارض القولان . *

والثالث : ان حديث ابن عباس الذي ذكرنا قاض على جميع هذه الأحاديث وكأها بعض
ما فيه ، فلا يجوز (١) ان يخالف ما فيه أصلاً لأن من عمل به فقد عمل بجميع الأحاديث المذكورة ،
ومن عمل بشيء من تلك الأحاديث - دون سائرهما - فقد خالف نهى رسول الله

ﷺ ، وهذا لا يجوز *

قال على : ثم لو لم تتعارض الروايات فانه ليس في الحديث الذى فيه نهى المرأة عن سفر مدة ما إلا مع ذى محرم ، ولا في الحديث الذى فيه مدة مسح المسافر والمقيم - : ذكر أصلاً - لا بنص ولا بدليل - على المدة التى يقصر فيها و يفطر ، ولا يقصر ولا يفطر فى أقل منها *

ومن العجب أن الله تعالى ذكر القصر فى الضرب فى الأرض مع الخوف ، وذكر الفطر فى السفر والمرض ، وذكر التيمم عند عدم الماء فى السفر والمرض - : فجعل هؤلاء حكم نهى المرأة عن السفر إلا مع ذى محرم ، وحكم مسح المسافر - : دليلاً على ما يقصر فيه و يفطر ، دون ما لا يقصر فيه ولا يفطر ، ولم يحملوه دليلاً على السفر الذى يتيمم فيه من السفر الذى لا يتيمم فيه ! *

فان قالوا : قسنا ما تقصر فيه الصلاة وما لا تقصر فيه على ما تسافر فيه المرأة مع غير ذى محرم وما لا تسافره ، وعلى ما يمسح فيه المقيم وما لا يمسح *

قلنا لهم : ولم فعلتم هذا ؟ وما العلة الجامعة بين الأمرين ؟! أو ما الشبه بينهما ؟! وهل قسم المدة التى اذا نوى إقامتها المسافر أتم على ذلك أيضاً ؟ وما يعجز أحد أن يقيس برأيه حكماً على حكم آخر ! وهل قسم ما يقصر فيه على ما لا يتيمم فيه ؟ فهو أولى إن كان القياس حقاً ، أو على ما أبجتم فيه للراكب التنفل على دابته ؟ *

ثم يقول لهم : أخبرونا عن قولكم : إن سافر ثلاثة أيام قصر وأفطر ، وإن سافر أقل لم يقصر ولم يفطر - : ما هذه الثلاثة الأيام ؟ أمن أيام حزيران ؟ أم من أيام كانون الأول فما بينهما ؟ وهذه الأيام التى قلتم ، أسير العساكر ؟ أم سير الرفاق على الابل ، أو على الحمار ، أو على البغال ؟ أم سير الراكب المجد ؟ أم سير البريد ؟ أم مشى الرجال ؟ وقد علمنا يقيناً أن مشى الراجل الشيخ الضعيف فى وحل ووعر أو فى حر شديد - : خلاف مشى الراكب على البغل المطبق فى الربيع فى السهل و ان هذا يمشى فى يوم ما لا يمشيه الآخر فى عشرة أيام *

وأخبرونا عن هذه الأيام : كيف هى ؟ أم شيئاً من أول النهار الى آخره ؟ أم الى وقت العصر أو بعد ذلك قليلاً ، أو قبل ذلك قليلاً ؟ أم النهار والليل معاً ؟ أم كيف هذا ؟!

وأخبرونا : كيف جعلتم هذه الأيام ثلاثاً وستين ميلاً على واحد وعشرين ميلاً كل يوم ؟

ولم تجعلوها اثنين وسبعين ميلا على أربعة وعشرين ميلا كل يوم ؛ أو اثنين وثلاثين ميلا كل يوم ؟ أو عشرين ميلا كل يوم ؟ أو خمسة وثلاثين ميلا كل يوم ؟ فساين ذلك !!! فكل هذه المسافات تمشيها الرفاق ، ولا سبيل لهم اني تحديد شيء مما ذكرنا — دون سائره — إلا برأى فاسد . وهكذا يقال لمن قدر ذلك يوماً أو ليلة أو يوماً أو يومين ولا عرق * فان قنوا : هذا الاعتراض يلزمكم أن تدخلوه على رسول الله ﷺ في أمره المرأة ان لا تسافر ثلاثاً أو ليلتين أو يوماً أو ليلة أو يوماً إلا مع ذي محرم ، وفي تحديده عليه السلام مسح المسافر ثلاثاً والمقيم يوماً أو ليلة *

قلنا — ولا كرامة لقائل هذا منكم — : بل بين تحديد رسول الله ﷺ وتحديدكم أعظم الفرق ، وهو أنكم لم تكلوا الأيام التي جعلتموها حداً لما يقصر فيه وما يفطر ، أو اليوم والليلة كذلك ، التي جعلها منكم جعلها حداً — : اني مشى المسافر المأمور بالقصر أو الفطر في ذلك القدار ، بل كل طائفة منكم جعلت لذلك حداً من مساحة الأرض لا ينقص منها شيء ، لأنكم مجمعون على ان من مشى ثلاثة أيام كل يوم ثمانية عشر ميلاً أو عشرين ميلاً لا يقصر ، فان مشى يوماً وليلة ثلاثين ميلاً فانه لا يقصر ، وانعقتم أنه من مشى ثلاثة أيام كل يوم بريداً غير شيء أو جمع ذلك الشيء في يوم واحد أنه لا يقصر ، وانفقتم معشر الموهين بذكر الثلاث ليالي في الحديثين على أنه نومشي من يومه ثلاثة وستين ميلاً فانه يقصر ويفطر ، ولو لم يمش إلا بعض يوم وهذا ممكن جداً كثير « في الناس » وليس كذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة بأن لا تسافر ثلاثاً أو يوماً إلا مع ذي محرم ، وأمره عليه السلام المسافر ثلاثة أيام بلياليهن بالمسح ثم يخلع . لأن هذه الأيام موكولة الى حالة المسافر والمسافرة على عموم قوله عليه السلام الذي لو أراد غيره لينه لأمنه ، فلو أن مسافرة خرجت تريد سفر ميل فصاعدا لم يحز لها أن تخرجه إلا مع ذي محرم إلا لضرورة ، ولو أن مسافراً سافر سافراً يكون ثلاثة أميال يمشى في كل يوم ميلاً لكان له أن يمسح ، ولو سافر يوماً وأقام آخر وسافر ثالثاً لكان له أن يمسح الأيام الثلاثة كما هي ، وحتى لو لم يأت عنه عليه السلام إلا خبر الثلاث فقط لكان القول : أن المرأة ان خرجت في سفر مقدار قوتها فيه أن لا تمشى إلا ميلين من نهارها

او ثلاثة -: لما حل لها إلا مع ذى محرم ، فلو كان مقدار قوتها أن تمشى خمسين ميلا كل يوم لكان لها أن تسافر مسافة مائة ميل مع ذى محرم (١) لكن وحدها ، والذي حده عليه السلام في هذه الأخبار معقول مفهوم مضبوط غير مقدر بمساحة من الأرض لا تتعدى ، بل بما يستحق به اسم سفر ثلاث أو سفر يوم ولا مزيد ، والذي حددتموه أتم غير معقول ولا مفهوم ولا مضبوط أصلا بوجه من الوجوه ، فظاهر فرق ما بين قولكم وقول رسول الله ﷺ ، وتبين فساد هذه الأقوال كلها بيقين لا إشكال فيه ، وأنها لا متعلق لها ولا لشيء (٢) منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا باجماع ولا بقياس ولا بمعقول ، ولا بقول صاحب لم يختلف عليه نفسه فكيف أن لا يخالفه غيره منهم ، وما كان هكذا فهو باطل ييقن *

فإن قول رسول الله ﷺ في الأخبار المأثورة عنه حق ، كما على ظاهرها ومقتضاها ، من خالف شيئا منها خالف الحق ، لاسيما تفريق مالك بين خروج المكي إلى منى وإلى عرفة في الحج فيقصر -: وبين سائر جميع بلاد الأرض يخرجون هذا المقدار فلا يقصرون ولا يعرف هذا التفريق عن صاحب ولا تابع قبله *

واحتج له بعض مقلديه بأن قال : إنما ذلك لأن رسول الله ﷺ قال : « يا أهل مكة أتموا فانا قوم سفر » ولم يقل ذلك : بمنى *

قال على : وهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ أصلا ، وإنما هو محفوظ عن عمر رضى الله عنه *

ثم لو صح لما كانت فيه حجة لهم ، لأنه كان يلزمهم إذ أخرجوا حكم أهل مكة بمنى عن حكم سائر الأسفار من أجل ما ذكرنا -: أن يقصر أهل منى بمنى وبمكة لأنه عليه السلام لم يقل لأهل منى : أتموا *

فإن قالوا : قد عرف أن الحاضر لا يقصر . قيل لهم : صدقتم ، وقد عرف أن ما كان من الأسفار له حكم الإقامة فاتهم لا يقصرون فيها ، فإن كان ما بين مكة ومنى من أحد السفرين المذكورين فتلك المسافة في جميع بلاد الله تعالى كذلك ولا فرق ، إذ ليس

(١) في النسخة رقم (١٦) « إلا مع ذى محرم » وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصلين

« ولا بشيء » وهو خطأ ظاهر *

إلا سفر أو إقامة بالنص والمقول ولا فرق *

وقد حد بعض المتأخرين ذلك بما فيه المشقة *

قال علي : فقلنا هذا باطل لأن المشقة تختلف ، فنجد من يشق عليه مشى ثلاثة أميال حتى لا يبلغها إلا يشق النفس ، وهذا كثير جدا ، يكاد أن يكون الأغلب ، ونجد من لا يشق عليه الركوب في عمارة في أيام الربيع صرفها مخدمًا شهرًا وأقل وأكثر ، فبطل هذا التحديد *

قال علي : فنقل الآن بمون الله تعالى وقوته على بيان السفر الذي يقصر فيه ويفطر فنقول وبالله تعالى التوفيق *

قال الله عز وجل (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) . وقال عمر ، وعائشة ، وابن عباس : إن الله تعالى فرض الصلاة على لسان نبيه ﷺ في السفر ركعتين ، ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا المسلمون بأجمعهم سفرًا من سفر ، فليس لأحد أن يخصه إلا بنص أو إجماع متيقن *

فإن قيل : بل لا يقصر ولا يفطر إلا في سفر أجمع المسلمون على التقصير فيه والفطر * قلنا لهم : فلا تقصروا ولا تفطروا إلا في حجة ، أو عمرة ، أو جهاد ، وليس هذا قولكم ولو قلموه لكنتم قد خصصتم القرآن والسنة بلا برهان ، وللزمكم في سائر الشرائع كلها أن لا تأخذوا في شيء منها لا بقرآن ولا بسنة إلا حتى يجمع الناس على ما أجمعوا عليه منها ، وفي هذا هدم مذاهبيكم كلها بل فيه الخروج عن الإسلام ، وإباحة مخالفة الله تعالى ورسوله ﷺ في الدين كله ، إلا حتى يجمع الناس على شيء من ذلك ، وهذا نفسه خروج عن الإجماع ، *

وإنما الحق في وجوب اتباع القرآن والسنة حتى يصح نص أو إجماع في شيء منهما أنه مخصوص أو منسوخ ، فيوقف عند ما صح من ذلك ، فأما بعث الله تعالى نبيه ﷺ ليطاع ، قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) ولم يبعث الله تعالى ليعصى حتى يجمع الناس على طاعته ، بل طاعته واجبة قبل أن يطيعه أحد ، وقبل أن يخالفه أحد ، لكن ساعة يأمر بالأمر ، هذا ما لا يقول مسلم خلافة ، حتى تقض من نقض *

والسفر هو البروز عن محلة الإقامة ، وكذلك الضرب في الأرض ، هذا الذي لا يقول أحد من أهل اللغة - التي بها خاطبنا وبها نزل القرآن - سواء ، فلا يجوز أن يخرج

عن هذا الحكم إلا ما صح النص بإخراجه ، ثم وجدنا رسول الله ﷺ قد خرج إلى البقيع لدفن الموتى ، وخرج إلى القضاء للفائظ والناس معه فلم يقصروا ولا أفطروا ، ولا أفطر ولا قصر ، فخرج هذا عن أن يسمى سفراً ، وعن أن يكون له حكم السفر ، فلم يجوز لنا أن نوقع اسم سفر وحكم سفر إلا على من ساء من هو حجة في اللغة سفراً ، فلم نجد ذلك في أقل من ميل ، فقد روينا عن ابن عمر أنه قال : لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة ، فأوقفنا اسم السفر وحكم السفر في الفطر والقصر على الميل فصاعداً ، إذ لم نجد عرياً ولا شريعياً عالماً اوقع على أقل منه اسم سفر ، وهذا برهان صحيح . والله تعالى التوفيق *

فإن قيل : فهلا جعلتم الثلاثة الأميال - كابين المدينة وذى الحليفة - حداً للقصر والفطر إذ لم تجدوا عن رسول الله ﷺ أنه قصر ولا أفطر في أقل من ذلك ؟ * قلنا : ولا وجدنا عنه عليه السلام منعاً من الفطر والقصر في أقل من ذلك ، بل وجدناه عليه السلام أوجب عن ربه تعالى الفطر في السفر مطلقاً ، وجعل الصلاة في السفر ركعتين مطلقاً ، فصح ما قلناه . والله تعالى الحمد . *

والميل هو ما سمى عند العرب ميلاً ، ولا يقع ذلك على أقل من أنفى ذراع * فإن قيل : لو كان هذا ما خفى على ابن عباس ولا على عثمان ولا على من لا يعرف ذلك من التابعين والفقهاء ، فهو مما تعظم به البلوى *

قلنا : قد عرفه عمر ، وابن عمر ، وأنس وغيرهم من الصحابة رضی الله عنهم والتابعين * ثم نعكس عليكم قولكم ، فنقول للحنيفيين : لو كان قولكم في هذه المسألة حقاً ما خفى على عثمان ، ولا على ابن مسعود ، ولا على ابن عباس ، ولا على من لا يعرف قولكم ، كمالك ، والليث والأوزاعي ، وغيرهم ، ممن لا يقول به من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وهو مما تعظم به البلوى *

ونقول للمالكين : لو كان قولكم حقاً ما خفى على كل من ذكرنا من الصحابة والتابعين . والفقهاء ، وهو مما تعظم به البلوى *

إلا أن هذا الإلزام لازم للطوائف المذكورة لانا ، لأنهم يرون هذا الإلزام حقاً ، ومن حقق شيئاً لزمه ، وأما نحن فلا نحقق هذا الإلزام الفاسد ، بل هو عندنا وسواس وضلال ، وأما حسبنا اتباع ما قال الله تعالى ورسوله عليه السلام ، عرفه من عرفه ، وجهله من جهله ، وما من شريعة اختلف الناس فيها إلا قد علمها بعض السلف وقال بها ، وجهلها بعضهم

فلم يقل بها . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : وقد موه بعضهم بأن قال : إن من العجب ترك سؤال الصحابة رضى الله عنهم لرسول الله ﷺ عن هذه المعظيمة ، وهي حد السفر الذى تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه فى رمضان ! *

فقلنا : هذا أعظم برهان وأجل دليل وأوضح حجة لكل من له أدنى فهم وتمييز — : على أنه لا حد لذلك أصلاً إلا ما سمى سفرأ فى لغة العرب التى بها خاطبهم عليه السلام ، إذ لو كان لمقدار السفر حد غير ما ذكرنا لما أغفل عليه السلام بيانه البتة ، ولا أغفلوا هم سؤاله عليه السلام عنه ، ولا اتفقوا على ترك نقل تحديده فى ذلك البناء فارتفع الاشكال جملة ، والله الحمد ، ولا ح بذلك أن الجميع منهم قنعوا بالنص الجلى ، وإن كل من حدف ذلك حداً فانما هو وهم أخطأ فيه *

قال علي : وقد اتفق الفريقان على أنه إذا فرق بيوت القرية وهو يريد امثالاً أيام واما أربعة برد — : أنه يقصر الصلاة ، فנסألهم : أهو فى سفر تقصر فيه الصلاة ؟ أم ليس فى سفر تقصر فيه الصلاة بعد ، لكنه يريد سفرأ تقصر فيه الصلاة بعد ، ولا بدري أيبلغه أم لا ؟ ولا بد من أحد الأمرين *

فان قالوا : ليس فى سفر تقصر فيه الصلاة بعد ، ولكنه يريد ، ولا بدري أيبلغه أم لا ، أقرؤا بأنهم أباحوا له القصر وهو فى غير سفر تقصر فيه الصلاة ، من أجل نيته فى ارادته سفرأ تقصر فيه الصلاة ، ولزمهم أن يبيحوا له القصر فى منزله وخارج منزله بين بيوت قريته ، من أجل نيته فى ارادته سفرأ تقصر فيه الصلاة ولا فرق ، وقد قال بهذا القول عطاء وأنس بن مالك وغيرهما ، الا أن هؤلاء يقرون أنه ليس فى سفر ، ثم يأمرونه بالقصر ، وهذا لا يحل أصلاً *

وان قالوا : بل هو فى سفر تقصر فيه الصلاة ، هدموا كل ما بنوا ، وأبطلوا أصلهم ومذهبهم ، وأقرؤا بأن قليل السفر وكثيره تقصر فيه الصلاة ، لأنه قد ينصرف قبل أن يبلغ المقدار الذى فيه القصر عندهم *

وأما نحن فان مادون الليل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر ، فلا يقصر فيه ولا يفطر ، فاذا بلغ الليل فحينئذ صار فى سفر تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه ، فمن حينئذ

يقصر ويفطر ، وكذلك اذا رجع فكان على أقل من ميل فانه يتم ، لأنه ليس في سفر يقصر فيه بعد *

٥١٤ — مسألة — وسواء سافر في برء أو بحر، أو نهر ، كل ذلك كما ذكرنا ، لأنه سفر ولا فرق *

٥١٥ — مسألة — فان سافر المرء في جهاد أو حج أو عمرة أو غير ذلك من الأسفار — : فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها قصر ، وإن أقام أكثر أتم ولو في صلاة واحدة *

ثم ثبتنا بعون الله تعالى على أن سفر الجهاد، وسفر الحج، وسفر العمرة، وسفر الطاعة وسفر المعصية، وسفر ما ليس طاعة ولا معصية — : كل ذلك سفر ، حكمه كاه في القصر واحد ، وإن من أقام في شيء منها عشرين يوماً بلياليها فأقل فانه يقصر ولا بد ، سواء نوى إقامتها أو لم ينو إقامتها ، فإن زاد على ذلك إقامة مدة صلاة واحدة فأكثر أتم ولا بد ، هذا في الصلاة خاصة *

وأما في الصيام في رمضان فيخلاف ذلك ، بل إن أقام يوماً وليلة في خلال السفر لم يسافر فيهما — : ففرض عليه أن ينوي الصوم فيما يستأنف (١) وكذلك إن نزل ونوى إقامة ليلة والغد ، ففرض عليه أن ينوي الصيام ويصوم *

فإن ورد على ضيعة له أو ماشية أو دار فنزل هنالك أتم فإذا رحل ميلاً فصاعداً قصر * قال علي : واختلف الناس في هذا فروينا عن ابن عمر : أنه كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة ، وروينا أيضاً عن سعيد بن المسيب ، وبه يقول أبو حنيفة وأصحابه *

وروينا من طريق أبي داود ثنا محمد بن العلاء ثنا حفص بن غياث ثنا عاصم عن عكرمة عن ابن عباس : «أن رسول الله ﷺ أقام بمكة سبع عشرة يقصر الصلاة» قال ابن عباس : من أقام سبع عشرة بمكة قصر ، ومن أقام فزاد أتم *

وروي عن الأوزاعي : إذا أجمع إقامة ثلاث عشرة ليلة أتم فان نوى أقل قصر * وعن ابن عمر قول آخر : أنه كان يقول : إذا أجمعت إقامة ثنتي عشرة ليلة فأتم الصلاة * وعن علي بن أبي طالب : إذا أتمت عشراً فأتم الصلاة . وبه يأخذ سفيان الثوري

والحسن بن حي وحيد الرؤاسي صاحبه. *

وعن سعيد بن المسيب قول آخر وهو : اذا أتمت اربعا فصل اربعا . و به يأخذ مالك ، والشافعي ، والليث ، الا انهم يشترطون ان ينوي إقامة اربع ، فان لم ينوها قصر وان بقي حولا *

وعن سعيد بن المسيب قول آخر وهو : اذا أتمت ثلاثا فأنتم *
ومن طريق وكيع عن شعبة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير :
اذا أراد أن يقيم أكثر من خمس عشرة أتم الصلاة . *

وعن سعيد بن جبير قول آخر : اذا وضعت رحلك (١) بأرض فأنتم الصلاة *
وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل قال كنا مع مسروق بالسلسلة سنتين وهو عامل عليها فصل بنا ركعتين ركعتين حتى انصرف *

وعن وكيع عن شعبة عن أبي التياح الضبي عن أبي النهال العنزي قلت لابن عباس : اني أقيم بالمدينة حولا لا أشد على سير ؟ قال : صل ركعتين *
وعن وكيع عن المعمرى عن نافع عن ابن عمر : أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر أرنج عليهم الثلج ، (٢) فكان يصلي ركعتين *

قاله علي : الوالي لا ينوي رحلا قبل خمس عشرة ليلة بلا شك ، وكذلك من ارنج عليه الثلج فقد أيقن أنه لا ينحل الى أول الصف *

وقد أمر ابن عباس من أخبره انه مقيم سنة لا ينوي سيرا بالقصر *
وعن الحسن وقتادة : يقصر المسافر ما لم يرجع الى منزله ، إلا أن يدخل مصرا من أمصار المسلمين *

قال علي : احتج أصحاب أبي حنيفة بأن قولهم أكثر ما قيل ، وانه مجمع عليه أنه اذا نوى المسافر إقامة ذلك المقدار أتم ، ولا يخرج عن حكم القصر إلا باجماع *
قال علي : وهذا باطل ، قد أوردنا عن سعيد بن جبير انه يقصر حين ينوي أكثر من خمسة عشر يوما ، وقد اختلف عن ابن عمر نفسه ، وخالفه ابن عباس كما أوردنا وغيره فبطل قولهم عن أن يكون له حجة *

(١) بفتح الراء واسكان الحاء المهملة . وفي النسخة رقم (١٦) «رجلك» بالجيم وهو تصحيف

(٢) في اللسان «ارتاج الثلج دوامه واطباقه ، وارتاج الباب منه» *

واحتج مالك ، والشافعى مقلدوهما بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق
 العلاء بن الحضرمى أنه عليه السلام قال : « يمكث المهاجر بعد انقضاء نسكه ثلاثاً »
 قالوا : فكره رسول الله ﷺ للمهاجرين الإقامة بمكة التى كانت أوطانهم فأخرجوا عنها
 فى الله تعالى حتى يلقوا ربهم عز وجل غرباء عن أوطانهم لوجهه عز وجل ثم أباح لهم
 المقام بها ثلاثاً بعد تمام النسك ، قالوا : فكانت الثلاث خارجة عن الإقامة المكروهة
 لهم : وكان ما زاد عنها دخلاً فى الإقامة المكروهة *

مانعلم لهم حجة غير هذا أصلاً *

وهذا لاحجة لهم فيه ، لأنه ليس فى هذا الخبر نص ولا إشارة الى المدة التى اذا
 أقامها المسافر أتم ، وإنما هو فى حكم المهاجر ، فما الذى أوجب أن يقاس المسافر بقيم
 على المهاجر يقيم ؟ هذا لو كان القياس حقاً ، وكيف وكاه باطل ؟ *

وأيضاً فإن المسافر مباح له أن يقيم ثلاثاً وأكثر من ثلاث ، لا كراهية فى شيء من
 ذلك ، وأما المهاجر فمكروه له أن يقيم بمكة بعد انقضاء نسكه أكثر من ثلاث ، فأى نسبة بين
 إقامة مكروهة وإقامة مباحة لو أنصفوا أنفسهم ؟ *

وأيضاً : فإن ما زاد على الثلاثة الأيام للمهاجر داخل عندهم فى حكم أن يكون مسافراً
 لا مقيماً ، وما زاد على الثلاثة للمسافر إقامة صحيحة ، وهذا ما ننع من أن يقاس أحدهما
 على الآخر ، ولو قيس أحدهما على الآخر لوجب أن يقصر المسافر فيما زاد على الثلاث ، لأن
 يتم ، بخلاف قولهم *

وأيضاً : فإن إقامة قدر صلاة واحدة زائدة على الثلاثة مكروهة ، فينبغى عندهم —
 إذا قاسوا عليه المسافر — أن يتم ولو نوى زيادة صلاة على الثلاثة الأيام ، وهكذا قال أبو ثور *
 فيبطل قولهم على كل حال ، وعريت الأقوال كلها عن حجة ، فوجب أن نبين البرهان على
 صحة قولنا بمون الله تعالى وقوته *

قال على : أما الإقامة فى الجهاد والحج والعمرة فإن الله تعالى لم يجعل القصر إلا مع
 الضرب فى الأرض ، ولم يجعل رسول الله ﷺ القصر إلا مع السفر ، لا مع الإقامة ، وبالضرورة
 ندرى أن حال السفر غير حال الإقامة ، وأن السفر إنما هو التنقل فى غير دار الإقامة وأن
 الإقامة هى السكون وترك النقلة والتنقل فى دار الإقامة ، هذا حكم الشريعة والطبيعة معاً *

فأذا ذلك كذلك فالقيم في مكان واحد مقيم غير مسافر بلا شك ، فلا يجوز أن يخرج عن حال الإقامة وحكمها في الصيام والأتام إلا بنص ، وقد صح باجماع أهل النقل : أن رسول الله ﷺ نزل في حال سفر فأقام باقي نهاره وليته ثم رحل في اليوم الثاني ، وأنه عليه السلام قصر في باقي يومه ذلك وفي ليلته التي بين يومى نقلته ، فخرجت هذه الإقامة عن حكم الإقامة في الأتام والصيام ، ولولا ذلك لسكان مقيم ساعة له حكم الإقامة *
وكذلك من ورد على ضيعة له أو ماشية أو عقار فنزل هناك فهو مقيم ، فله حكم الإقامة كما قال ابن عباس ، اذ لم نجد نصاً في مثل هذه الحال ينقلها عن حكم الإقامة ، وهو أيضاً قول الزهري ، وأحمد بن حنبل *.

ولم نجد عنه عليه السلام أنه أقام يوماً وليلة لم يرحل فيهما فقصر وأفطر إلا في الحج ، والعمرة ، والجهاد فقط ، فوجب بذلك ما ذكرنا من أن من أقام في خلال سفره يوماً وليلة لم يقطع في أحدهما فإنه يتم وبصوم ، وكذلك من مشى ليلاً وينزل نهاراً فإنه يقصر باقى ليلته ويومه الذى بين ليلتي حركته ، وهذا قول روى عن ربيعة *.

ونسأل من أبى هذا عن ماش (١) في سفر تقصر فيه الصلاة عندهم نوى إقامة وهو سائر (٢) لا ينزل ولا يثبت - : اضطر لشدة الخوف إلى أن يصلى فرضه راكباً ناهضاً أو ينزل لصلاة فرضه ثم يرجع (٣) إلى المشى : أي قصر أو يتم ؟ فمن قولهم : يقصر ، فصح أن السفر هو المشى . *

ثم نسألهم عن نوى إقامة وهو نازل غير ماش : أيتم أم يقصر ؟ فمن قولهم : يتم ، فقد صح أن الإقامة هي السكون لا المشى متنقلاً . وهذا نفس قولنا . والله تعالى الحمد *.

وأما الجهاد والحج فإن عبد الله بن ربيع قل ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله قال : « أقام رسول الله ﷺ تنبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة » *.

(١) في النسخة رقم (٤٥) «عمن مشى» (٢) في النسخة رقم (٤٥) «وهو مسافر» (٣) في النسخة رقم (١٦) «نزل» ماض ، و«يرجع» مضارع ، وفي النسخة رقم (٤٥) عكس ذلك والأنسب لسياق الكلام أن يكون كلاهما مضارعاً *.

قال على : محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ثقة ، وباقي رواة الخبر أشهر من أن يسأل عنهم . وهذا أكثر ما روى عنه عليه السلام في إقامته بتيوك ، فخرج هذا المقدار من الإقامة عن سائر الأوقات بهذا الخبر *

وقال أبو حنيفة ، ومالك : يقصر مادام مقبلاً في دار الحرب *
قال على : وهذا خطأ ، لما ذكرنا من أن الله تعالى لم يجعل ولا رسوله عليه السلام الصلاة ركعتين إلا في السفر ، وأن الإقامة خلاف السفر لما ذكرنا *
وقال الشافعي ، وأبو سليمان : كقولنا في الجهاد . وروينا عن ابن عباس مثل قولنا نصاً إلا أنه خالف في المدة *

وأما الحج ، والعمرة فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن يحيى بن أبي اسحاق عن أنس بن مالك قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصلى ركعتين ركعتين حتى رجع قال : (١) كم أقام بمكة ؟ قال : عشراً * »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى ثنا وهيب عن أيوب السخيتاني عن أبي العالية البراء عن ابن عباس قال : « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج » وذكر الحديث *
قال على : فاذ قدم رسول الله ﷺ صبح رابعة من ذى الحجة ، فبالضرورة نعلم أنه أقام بمكة ذلك اليوم الرابع من ذى الحجة ، والثاني وهو الخامس من ذى الحجة ، والثالث وهو السادس من ذى الحجة ، والرابع وهو السابع من ذى الحجة ، وأنه خرج عليه السلام إلى منى قبل صلاة الظهر من اليوم الثامن من ذى الحجة ، هذا ما لا خلاف فيه بين أحد من الأمة ، فتمت له بمكة أربعة أيام وأربع ليال كلاً ، أقامها عليه السلام ناوياً للإقامة هذه المدة بها بلا شك ، ثم خرج إلى منى في اليوم الثامن من ذى الحجة كما ذكرنا *
وهذا يطول قول من قال : إن نوى إقامة أربعة أيام أتم لأنه عليه السلام نوى

بلا شك إقامة هذه المدة ولم يتم ، ثم كان عليه السلام بمنى اليوم الثامن من ذى الحجة ، وبات بها ليلة يوم عرفة ، ثم أتى إلى عرفة بلا شك في اليوم التاسع من ذى الحجة ، فبقي هنالك إلى أول الليلة العاشرة ، ثم نهض إلى مزدلفة فبات بها الليلة العاشرة ، ثم

نهض في صباح اليوم العاشر الى منى ، فكان بها ، ونهض الى مكة فطاف طواف الافاضة
إما في اليوم العاشر وإما في الليلة الحادية عشرة ، بلا شك في أحد الأمرين ، ثم رجع
الى منى فأقام بها ثلاثة أيام ، ودفع منها في آخر اليوم الرابع بعد رمي الجمار بعد زوال
الشمس ، وكانت اقامته عليه السلام بمنى اربعة أيام غير نصف يوم ثم اتى الى مكة فبات
الليلة الرابع عشرة بالأبطح ، وطاف بها طواف الوداع ، ثم نهض في آخر ليلته تلك الى
المدينة ، فكمل له عليه السلام بمكة ومنى وعرفة ومزدلفة عشر ليال كما قال أنس
فصح قولنا ، وكان معه عليه السلام متمتعون ، وكان هو عليه السلام قارنا ، فصح ما قلناه
في الحج والعمرة ، والله الحمد ، فخرجت هذه الاقامة بهذا الأثر في الحج والعمرة حيث
اقام عن حكم سائر الاقامات ، والله تعالى الحمد *

فان قيل : أليس قدر ويتم من طريق ابن عباس وعمران بن الحصين روايات مختلفة ، في
بعضها : « اقام رسول الله ﷺ بمكة تسع عشرة » وفي بعضها : « ثمان عشرة » وفي
بعضها « سبع عشرة » وفي بعضها « خمس عشرة » يقصر الصلاة ؟ *

قلنا : نعم ، وقد بين ابن عباس أن هذا كان في عام الفتح ، وكان عليه السلام
في جهاد وفي دار حرب ، لأن جماعة من أهل مكة كصفوان وغيره طم مدة موادة لم تنقض بعد ،
ومالك بن عوف في هوازن قد جمعت له العساكر بمخين على بضعة عشر ميلا ، و خالد بن سفيان
الهدلي على أقل من ذلك يجمع هذيل لحربه ، والكفار محيطون به محاربون له ، فالقصر
واجب بعد في أكثر من هذه الاقامة ، وهو عليه السلام يتردد من مكة الى حنين . ثم الى
مكة معتمرا ، ثم الى الطائف ، وهو عليه السلام يوجه سرايا الى من حول مكة من قبائل
العرب ، كبنى كنانة وغيرهم ، فهذا قولنا ، وما دخل عليه السلام مكة قط من حين خرج
عنها مهاجرا إلا في عمرة القضاء ، اقام بها ثلاثة أيام فقط ، ثم حين فتحها كما ذكرنا
محاربا ، ثم في حجة الوداع اقام بها كما وصفنا ولا مزيد *

قال علي : وأما قولنا : إن هذه الاقامة لا تكون إلا بعد الدخول في اول دار الحرب
وبعد الاحرام - : فلأن القاصد الى الجهاد مادام في دار الاسلام فليس في حال جهاد ،
ولكنه مرید للجهاد وقاصد اليه ، وإنما هو مسافر كسائر المسافرين ، إلا اجر نيته
فقط ، وهو ما لم يحرم فليس بعد في عمل حج ولا عمل عمرة ، لكنه مرید لأن يحج أولان يعتمر ،
فهو كسائر من يسافر ولا فرق *

قال على : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل اذ أقام بمكة أياماً :
إني انما قصرت اربعاً لأنى فى حج ولا لأنى فى مكة ، ولا قال اذ أقام بتيوك عشر بين يوما
يقصر : إني انما قصرت لأنى فى جهاد ، فمن قال : شيئاً من هذا فقد قوله عليه السلام ما لم
يقل ، وهذا لا يحل ، فصح يقيناً أنه لولا مقام النبي عليه السلام فى تيوك عشر بين يوما
يقصر ، وبمكة دون ذلك يقصر . : لكان لا يجوز القصر إلا فى يوم يكون فيه المرء مسافراً ،
ولكان مقيم يوم يلزمه الاتمام ، لكن لما أقام عليه السلام عشر بين يوما بتيوك يقصر
صح بذلك ان عشر بين يوماً اذا أقامها المسافر فله فيها حكم السفر ، فان أقام أكثر أو نوى
اقامة أكثر فلا برهان يخرج ذلك عن حكم الاقامة أصلاً *

ولا فرق بين من خص الاقامة فى الجهاد بعشر بين يوما يقصر فيها وبين من خص
بذلك بتيوك دون سائر الأماكن ، وهذا كله باطل لا يجوز القول به ، إذ لم يأت به نص قرآن
ولا سنة . وبالله تعالى التوفيق *

ووجب أن يكون الصوم بخلاف ذلك ، لأنه لم يأت فيه نص أصلاً ، والعباس لا يجوز ، فمن
نوى إقامة يوم فى رمضان فانه يصوم . وبالله تعالى التوفيق (١) *

(١) من اول قوله « قال على : وكل هذا لاحجة لهم فيه » الخ هو فى النسخة رقم (١٩)
وهو يوافق ما فى النسخة رقم (١٤) . ولكنه محذوف فى النسختين رقم (٤٥ و ٤٨) وبدله فيهما
ما نصه : « قال على : ثم تعقبنا هذا التفريق فوجدناه خطأ ، برهان ذلك ان رسول الله ﷺ
لم اخط ذلك (كذا فى الأصلين) ولا قال قط : انى انما أقصر لأنى فى جهاد ، ولا . انى أقصر
فى حج أو عمرة ، فاذ لم يقل عليه السلام فلا يجوز لنا ولا لأحد ان يقول فيشرع ما لم يأذن
به الله تعالى ، لكن لما وجدناه عليه السلام قد حكم لاقامة عشر بين يوما فى حال السفر فى الفضاء
(كذا فى الأصلين) وجب علينا الاتقياد له فى ذلك فى كل حال كل سفر (كذا فيهما) ولا فرق
بين من عمل ذلك فى الجهاد خاصة وبين من عين فقال . ليس ذلك الا فى تيوك خاصة ، وكلا القولين
خطأ وباطل ، وتحكم فى الدين بلا برهان ، انما هذا فى الصلاة لا فى الصوم فى رمضان ،
وهذا تخصيص منه عليه السلام انما جاء فى الصلاة لا فى الصوم ، والقياس باطل ، لاسيما عند
القائلين منهم . لا يجوز أن يقاس أصل على أصل . وبالله تعالى التوفيق » وهذه عبارة قلقة
غير محررة ، وما فى النسختين رقم (١٤ و ١٦) أوضح وأصح *

قال علي: (١) وقال أبو حنيفة والشافعي: إن أقام في مكان ينوي خروجاً غداً أو اليوم فإنه يقصر ويفطرو ولو أقام كذلك أعواماً، قال أبو حنيفة: وكذلك لو نوى خروجاً ما بينه وبين خمسة عشر يوماً ونوى إقامة أربعة عشر يوماً فإنه يفطرو ويقصر، وقال مالك: يقصر ويفطر وإن نوى إقامة ثلاثة أيام فإنه يفطرو ويقصر، وإن نوى أخرج اليوم أخرج غداً قصر ولو بقي كذلك أعواماً *

قال علي: ومن العجب العجيب إسقاط أبي حنيفة النية حيث افترضها الله تعالى من الوضوء للصلاة، وغسل الجنابة، والحيض وبقائه في رمضان ينوي الفطر إلى قبل زوال الشمس، ويجزئ كل ذلك بلا نية - : ثم يوجب النية فرضاً في الإقامة، حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ، ولا أوجبها يرهان نظري *

قال علي: وبرهان صحة قولنا: أن الحكيم لا إقامة المدد (٢) التي ذكرنا - كانت هناك نية لإقامة أول تمكن - فهو أن النيات إنما تجب فرضاً في الأعمال التي أمر الله تعالى بها (٣) فلا يجوز أن تؤدي بلا نية، (٤) وأما عمل لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فلا معنى للنية فيه. إذ لم يوجبها هناك قرآن، ولا سنة، ولا نظر، ولا إجماع، والإقامة ليست عملاً مأموراً به، وكذلك السفر، وإنماها حالان أوجب الله تعالى فيهما العمل الذي أمر الله تعالى به فيهما، فذلك العمل هو المحتاج إلى النية، لا الحال، وهم موافقون لنا أن السفر لا يحتاج إلى نية، ولو أن امرأاً خرج لا يريد سفرًا فدفعته ضرورات لم يقصد لها حتى صار من منزله على ثلاث ليال، أو سير به (٥) مأسوراً أو مكرهاً محمولاً مجبراً فإنه يقصر ويفطر، وكذلك يقولون فيمن أقيم به كرها فطالت به مدته فإنه يتم وبصوم، وكذلك يقولون فيمن اضطر للخوف إلى الصلاة ركباً أو ماشياً، فذلك الخوف وتلك الضرورة لا يحتاج فيها إلى نية، وكذلك النوم لا يحتاج إلى نية، وله حكم في إسقاط الوضوء وإيجاب تجديده وغير ذلك، وكذلك الأجانب لا يحتاج إلى نية، وهو يوجب الغسل، وكذلك الحدث لا يحتاج إلى نية، وهو يوجب حكم الوضوء والاستنجاء، فكل عمل لم يؤمر به لكن أمر فيه بأعمال موصوفة فهو لا يحتاج إلى نية، ومن جملة هذه الأعمال هي الإقامة

(١) هنا في النسخة رقم (٤٥) «مسألة قال علي» الخ ولا ترى داعياً لفصل هذا عما قبله بعنوان جديد، بل هو باقي البحث (٢) في النسخة رقم (٤٥) «الإقامة المدد» الخ وما هنا هو الصحيح (٣) في النسخة رقم (١٦) «التي فرض الله تعالى بها» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «فلا يجوز أن تؤدي الابنية» (٥) في النسخة رقم (١٦) «على ثلاث ومسير به» الخ وهو خطأ *

والسفر ، فلا يحتاج فيهما الى نية أصلاً ، لكن متى وجداً وجب لكل واحد منهما الحكم الذى أمر الله تعالى به فيه ولا مزيد . وبالله تعالى التوفيق . وهذا قول الشافعى وأصحابنا *

٥١٦ — مسألة — ومن ابتداء صلاة وهو مقيم ثم نوى فيها السفر ، أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم — : أتم في كلا الحالين *

برهان ذلك ما ذكرناه من أن الإقامة غير السفر ، وأنه لا يخرج عن حكم الإقامة مما هو إقامة إلا ما أخرجه نص ، فهو إذا نوى في الصلاة سفراً فلم يسافر بعد ، بل هو مقيم ، فله حكم الإقامة ، وإذا افتتحها وهو مسافر فنوى فيها الإقامة فهو مقيم بعد لا مسافر ، فله أيضاً حكم الإقامة ، إذ انما كان له حكم السفر بالنصر المخرج لتلك الحال عن حكم الإقامة ، فإذا بطلت تلك الحال بطلان نيته صار في حال الإقامة . وبالله تعالى التوفيق *

٥١٧ — مسألة — ومن ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو نام عنها في أقامته صلاتها ركعتين ولا بد ، فإن ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر صلاتها أربعاً ولا بد *

وقال الشافعى : يصلّيها في كاتما الحالتين أربعاً *

وقال مالك : يصلّيها إذا نسيها في السفر فذكرها في الحضر ركعتين ، وإذا نسيها في الحضر فذكرها في السفر صلاتها أربعاً *

حجة الشافعى : أن الأصل الاتمام ، وإنما القصر رخصة *

قال على : وهذا خطأ ، ودعوى بلا برهان ، ولو أردنا معارضته لقلنا : بل الأصل القصر ، كما قالت عائشة رضى الله عنها : « فرضت الصلاة ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى » ولكننا لا نرضى بالشغب ، بل نقول : أن صلاة السفر أصل ، وصلاة الإقامة أصل ، ليست أحدهما فرعاً للآخرى ، فيبطل هذا القول *

واحتج مالك بأن الصلاة إنما تؤدي كما لزمّت إذا فاتت *

قال على : وهذا أيضاً دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو خطأ ، وهو أول من يخالف هذا الأصل ويهدمه في كل موضع ، إلا هنا فإنه تناقض ، وذلك أنه يقول : من فاتته صلاة الجمعة فإنه لا يصلّيها إلا أربع ركعات ، ومن فاتته في حال مرضه صلوات كان حكمها الوصلها أن يصلّيها قاعداً أو مضطجعا أو موثقاً فذكرها في صحته — : فإنه لا يصلّيها إلا قاعداً ومن ذكر في حال المرض المذكور صلاة فاتته في صحته كان حكمها أن يصلّيها قاعداً فإنه لا يصلّيها إلا قاعداً أو مضطجعا ، ومن صلى في حال خوف راكباً أو ماشياً صلاة نسيها في حال الأمن فإنه يؤدّيها راكباً أو ماشياً ، ومن

ذكر في حال الأمن صلاة نسيها في حال الخوف حيث لو صلاها لصلاها راكباً أو ماشياً فإنه لا يصليها إلا نازلاً قائماً ، ومن نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصليها إلا متوضئاً فذكرها في حال تيمم صلاها متيمماً ، ولو نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصليها إلا متيمماً فذكرها والماء معه فإنه لا يصليها إلا متوضئاً ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم ، وهذا مقدار قياسهم ! *

وأما نحن فإن حجتنا في هذا إنما هو قول رسول الله ﷺ : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » فأنما جعل عليه السلام وقتها وقت أدائها لا الوقت الذي نسيها فيه أو نام عنها ، فكل صلاة تؤدي في سفر فهي صلاة سفر ، وكل صلاة تؤدي في حضر فهي صلاة حضر ولا بد *

فان قيل : فان في هذا الخبر : « كما كان يصليها لوقتها » *

قلنا : هذا باطل ، وهذه لفظة موضوعة لم تأت قط من طريق فيها خير *

قال علي : وأما قولنا : أن نسي صلاة في سفر فذكرها في حضر فإنه لا يصليها إلا ارباعاً : فهو قول الأوزاعي ، والشافعي ، وغيرهما ، وأما قولنا : ان نسيها في حضر فذكرها في سفر فإنه يصليها سفرية - فهو قول روى عن الحسن . والله تعالى التوفيق *

وقال الشافعي : لا يقصر إلا من نوى القصر في تكبيرة الاحرام *

قال علي : وهذا خطأ ، لأن الشافعي قد تناقض ، فلم ير النية للاتمام ، وهذا على أصله الذي قد بينا خطأ فيه ، من ان الأصل عنده الاتمام ، والقصر دخيل ، وقد بينا أن صلاة السفر ركعتان ، فلا يلزمه الا ان ينوي الظهر ، او العصر ، او العتمة فقط ، ثم ان كان مقيماً فهي اربع ، وان كان مسافراً فهي ركعتان ولا بد ، ومن الباطل الزامه النية في أحد الوجهين دون الآخر . والله تعالى التوفيق *

٥١٨ - مسألة - فان صلى مسافر بصلاة إمام مقيم قصر ولا بد ، وان صلى مقيم بصلاة

مسافر أتم ولا بد ، وكل أحد يصلي لنفسه ، وإمامة كل واحد منهما لا يخرج جائزة ولا فرق *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سعيد بن السائب عن داود بن أبي عاصم قال : سألت ابن

عمر عن الصلاة في السفر ؟ فقال : ركعتان قلت : كيف ترى ونحن ههنا بمنى ؟ قال : ويحك !

سمعت برسول الله ﷺ وآمنت به ؟ قلت : نعم قال : « فإنه كان يصلي ركعتين » فصل ركعتين

إن شئت أودع . وهذا بيان جلي بأمر ابن عمر المسافر (١) أن يصلي خلف المقيم ركعتين فقط *

ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحمن بن تميم بن حذلم (١) قال : كان أبي إذا أدرك من صلاة المقيم ركعة وهو مسافر صلى إليها أخرى ، وإذا أدرك ركعتين اجتزأ بهما *
قال علي : تميم بن حذلم من كبار أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه *
وعن شعبة عن مطر بن فيل (٢) عن الشعبي قال : إذا كان مسافراً فأدرك من صلاة المقيم ركعتين اعتد بهما *

وعن شعبة عن سليمان التيمي قال: سمعت طاوسا وسأله عن مسافر أدرك من صلاة المقيمين ركعتين؟ قال: تنجز يا ننه *

قال علي : برهان صحة قولنا ما قد صح عن رسول الله ﷺ من أن الله تعالى فرض على لسانه ﷺ صلاة الحضر أربعاً وصلاة السفر ركعتين *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبد الله بن عبد الرحيم عن محمد ابن شعيب أنا الأوزاعي عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عمرو بن أمية أن رسول الله ﷺ قال له : «إن الله قد وضع عن المسافر الصيام (٣) ونصف الصلاة» ولم يخص عليه السلام مأموماً من إمام من منفرد (وما كان ربك نسياً) وقال تعالى (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزرر وازرة) (أخرى) *

قال على : والمعجب من المالكيين والشافعيين والحنيفيين القائلين بأن المقيم خلف
المسافر يتم ولا ينتقل إلى حكم امامه في التقصير، وان المسافر خلف المقيم ينتقل إلى
حكم امامه في الاتمام ، وهم يدعون انهم اصحاب قياس بزعمهم ولو صح قياس في العالم
لكان هذا أصح قياس يوجد ولكن هذا مما تركوا فيه القرآن والسنة والقياس ،*
وما وجدت لهم حجة الا ان بعضهم قال : ان المسافر اذا نوى في صلاته الاقامة
لزمه اتمامها ، والمقيم اذا نوى في صلاته السفر لم يقصرها ، قال : فاذا خرج بيته الى
الاتمام فاحرى ان يخرج الى الاتمام بحكم امامه*
قال على : وهذا قياس في غاية الفساد ، لأنه لانسبة ولا شبه بين صرف النية من
سفر الى اقامة وبين الاتمام بامام مقيم ، بل التشبيه بينهما هوس ظاهر *

(١) بفتح الحاء المهملة واسكان الذال المعجمة وفتح اللام (٢) كذا في جميع الأصول، و ضبط في النسخة رقم (١٤) بالقلم بكسر الفاء ولم أجده ترجمه ولا ذكر في شيء من الكتب (٣) في النسخة رقم (١٦) «الصوم» وما هنا هو الموافق للنسختين رقم (١٤ و ٤٥) وللنسائي (ج ١ ص ٣١٥) *

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ : « انما جعل الامام ليؤتم به » فقلنا لهم :
فقولوا للمقيم خلف المسافر: أن يأتى به إذن فقال قائلهم : قد جاء : « أتموا صلاتكم فأنقضوا
سفر » فقلنا : لو صح هذا لكان عليكم ، لأن فيه أن المسافر لا يتم ، ولم يفرق بين أمور ولا
إمام ، فالواجب على هذا أن المسافر جملة يقصر ، والمقيم جملة يتم ، ولا يراعى أحد منهما حال
إمامه . والله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الخوف ﴾

٥١٩ — مسألة — من حضره خوف من عدو ظالم كافر، أو باغ من المسلمين، أو من
سيل، أو من نار، أو من حنش، أو سبع، أو غير ذلك وهم في ثلاثة فصاعدًا - : فأمرهم بخيرين
أربعة عشر وجهاً ، كماها صح عن رسول الله ﷺ ، قد بيناها غاية البيان والتقصي في غير
هذا الكتاب ، والحمد لله رب العالمين *

وانما كتبنا كتابنا هذا للعامة والبتدى وتذكرة للعالم ، فنذكر ههنا بعض تلك الوجوه ،
مما يقرب حفظه ويسهل فهمه ، ولا يضعف فعله ، والله تعالى التوفيق *

فإن كان في سفر ، فإن شاء صلى بطائفة ركعتين ثم سلم وسلموا - ثم تأتي طائفة أخرى
فيصلي بهم ركعتين ثم يسلم ويسلمون ، وإن كان في حضر صلى بكل طائفة أربع ركعات ،
وإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعتين ، وإن كانت المغرب صلى بكل طائفة ثلاث ركعات ،
الأولى فرض الامام ، والثانية تطوع له . *

وإن شاء في السفر أيضاً صلى بكل طائفة ركعة ثم تسلم تلك الطائفة ويجزئهما ، وإن
شاء هو سلم ، وإن شاء لم يسلم ، ويصلي بالأخرى ركعة ويسلم ويسلمون ويجزئهم ،
وإن شاءت الطائفة أن تقضى الركعة والامام واقف فعلت ، ثم تفعل الثانية أيضاً كذلك .
فإن كانت الصبح صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم وقف ولا بد وقضوا ركعة ثم سلموا ، ثم
تأتي الثانية فيصلي بهم الركعة الثانية ، فإذا جلس قاموا فقضوا ركعة ثم سلم ويسلمون .
فإن كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، فإذا جلس قاموا فقضوا ركعة وسلموا
وتأتي الأخرى فيصلي بهم الركعة الباقية ، فإذا قعد صلوا ركعة ثم جلسوا وتشهدوا ، ثم
صلوا الثالثة ثم يسلم ويسلمون . *

فإن كان وحده فهو بخيرين ركعتين في السفر أو ركعة واحدة وتجزئه ، وأما الصبح

فائتان ولا بد والمغرب ثلاث ولا بد، وفي الحضرة أربع ولا بد *

سواء ههنا الخائف من طلب (١) بحق أو بغير حق *

قال الله تعالى: (واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبيناً . واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) فهذه الآية تقتضي بعمومها الصفات التي قلنا نصا *

ثم كل ما صح عن رسول الله ﷺ فلا يحمل لأحد أن يرغب عن شيء منه قال الله تعالى آمراً لرسوله ﷺ ان يقول: (قل اتى هداني ربي الى صراط مستقيم ديناً قياملة ابراهيم حنيفاً وما كان من المشركين) . وقال تعالى: (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه) وكل شيء فعله رسول الله ﷺ فهو من ملته ، وملته هي ملة ابراهيم عليه السلام *

وقد ذكرنا قبل هذا يدير في باب من نسي صلاة فوجد جماعة يصلون يصلي صلاة أخرى في حديث أبي بكره وجابر: «ان رسول الله ﷺ صلى بطائفة ركعتين في الخوف ثم سلم، و بطائفة أخرى ركعتين ثم سلم» وذكرنا من قال ذلك من السلف، فأغنى عن اعادته، وهذا آخر عمل رسول الله ﷺ، لأن أبا بكره شهد معه ولم يسلم إلا يوم الطائف، ولم يغز عليه السلام بعد الطائف غير تبوك فقط ، فهذه أفضل صفات صلاة الخوف لما ذكرنا ، وقال بهذا الشافعي وأحمد بن حنبل *

وقد ذكرنا أيضاً حديث ابن عباس: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضرة أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا أحمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب انا عمرو بن علي ثنا يحيى ابن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري حدثني أشعث بن سليم - هو ابن أبي الشعثاء - عن الأسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم قال . «كنا مع سعيد بن العاصي بطبرستان فقال : أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ؟ فقال حذيفة : أنا ، فقام حذيفة وصف الناس خلفه صفين ، صفاً خلفه وصفاً موازى العدو ، فصلى بالذين خلفه ركعة ، وانصرف هؤلاء الى مكان هؤلاء ، وجاء أولئك ، فصلى بهم ركعة ولم يقضوا» قال سفيان: وحدثني الركين

ابن الربيع عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ مثل صلاة حذيفة *
قال علي : الأُسود بن هلال ثقة مشهور ، وثعلبة بن زهدم أحد الصحابة حظلي وفد
على رسول الله ﷺ وسمع منه وروى عنه *

وصح هذا أيضاً مسنداً من طريق يزيد بن زريع وأبي داود الطيالسي كلاهما عن
عبد الرحمن بن عبد الله السمودي عن يزيد الفقير عن جابر عن النبي ﷺ ، وأخبر جابر أن
القصر المذكور في الآية عند الخوف هو هذا ، لا كون الصلاة ركعتين في السفر *

وصح أيضاً من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن
النبي ﷺ ، وروى أيضاً عن ابن عمر ، فهذه آثار متظاهرة متواترة ، وقال بهذا جمهور من السلف ،
كما روى عن حذيفة أيام عثمان رضي الله عنه ، ومن معه من الصحابة ، لا ينكر ذلك أحد منهم ،
وعن جابر وغيره *

وروي عن أبي هريرة : أنه صلى بمن معه صلاة الخوف ، فصلاها بكل طائفة ركعة إلا
أنه لم يقض ولا أمر بالقضاء *

وعن ابن عباس : يومىء بركعة عند القتال *

وعن الحسن : أن أبا موسى الأشعري صلى في الخوف ركعة *

وعن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : إذا كانت السايغة فأنما هي ركعة يومىء
إيماء حيث كان وجهه ، راكباً كان أو ماشياً *

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال في صلاة المطاردة : ركعة *
ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عن مكحول في صلاة الخوف : إذا لم يقدر القوم على أن
يصلوا (١) على الأرض صلوا على ظهور الدواب ركعتين ، فإذا لم يقدر وافر ركعة وسجدتان ، فإن
لم يقدروا آخر واحد يأمّنوا *

قال علي : أما تأخيرها عن وقتها فلا يحمل البتة ، لأنه لم يسمح الله تعالى في تأخيرها
ولا رسوله ﷺ ، قال الله تعالى (فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً) *

وقال سفيان الثوري : حدثني سالم بن عجلان الأفطس سمعت سعيد بن جبير يقول :
كيف يكون قصر وهم يصلون ركعتين ؟ وإنما هو ركعة ركعة ، يومىء بها حيث كان وجهه *

وعن شعبة عن أبي مسلمة (١) - هو سعيد بن يزيد - عن أبي نضرة عن جابر بن غراب (٢) كتمان صافي العدو (٣) بفارس، ووجهنا إلى المشرق، فقال هرم بن حيان: ليركع كل إنسان منكم ركعة تحت جنته حيث كان وجهه *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وقتادة عن صلاة المسايغة؟ فقالوا: ركعة حيث كان وجهه *

وعن وكيع عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم مثل قول الحكم، وحماد، وقتادة * وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد في قول الله تعالى (فإن خفتم فرجالا أو ركباناً) قال: في العدو يصلى راكباً وراجلًا يومئذ حيث كان وجهه، والركعة الواحدة تجزئه. وبه يقول سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه *

قال علي: وهذا من العملان أحب العمل إلينا، من غير أن نرغب عن سائر ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك، ومعاذ الله من هذا، لكن ملنا إلى هذين لسهولة العمل فيهما على كل جاهل، وعالم، وأكثر من رواهما عن النبي ﷺ، وأكثر من قال بهما من الصحابة والتابعين، ولتواتر الخبر بهما عن رسول الله ﷺ، ولو افقتهما القرآن * وقد قال بعض من لا يبالي بالكذب، عصبية لتقليده المبلوك له: الأمر عندنا على أنهم قضوا! *

قال علي: هذا إن سلاخ من الحياء جملة، وقصد إلى الكذب جهاراً، ولا فرق بين من قال هذا القول وبين من قال: الأمر عندنا على أنهم أعموا أربعا! * وقال: لم نجد في الأصول صلاة من ركعة *

وقلنا لهم: ولا وجدتم في الأصول صلاة الإمام بطائفتين، ولا صلاة إلى غير القبلة، ولا صلاة يقضى فيها المأموم ما فاتته قبل تمام صلاة إمامه، ولا صلاة يقف المأموم فيها لاهو يصلى مع إمامه ولا هو يقضى ما بقى عليه من صلاته، وهذا كله عندكم جائز في الخوف، ولا وجدتم شيئاً

(١) بفتح الميم واسكان السين وفي النسخة رقم (١٦) «عن أبي مسلمة» وهو خطأ (٢) كذا في أكثر الأصول، ولم أجده ترجمته وضبط في النسخة رقم (١٤) «غراب» بالغين والزاي المعجمتين ووضع عليه علامة التصحيح وما أظنه صحيحاً فإن الذهبي لم يذكر في المشتبّه «غراب» ولم يذكر شرح القاموس مادة «غزب» (٣) أي نصف وجاء العدو، وهذا هو الصواب الذي في النسخة رقم (١٤) وفي باقي الأصول «نصلى في العدو» وهو خطأ ظاهر *

من الديانة حتى جاء بهار رسول الله ﷺ عن الله تعالى، والأصول ليست شيئاً غير القرآن والسنة *
فان قيل : قد روى من طريق حذيفة : انه أمر بقاء ركعة *

قلنا : هذا انفرد به الحجاج بن أرطاة ، وهو ساقط لا يحل الزاوية عنه ، ثم لو صح لما منع من رواية الثقات أنهم لم يقضوا ، بل كان يكون كل ذلك جائزاً *

وقال بعضهم : قد روى عن حذيفة صلاة الخوف ركعتين (١) وأربع سجعات *
قلنا : هذا من رواية يحيى الحماني وهو ضعيف ، عن شريك ، وهو مدلس ، وخديج ، وهو مجهول ، ثم لو صح ذلك لكان مقصوداً به صلاة إمامهم بهم *

وكذلك القول في رواية سليم بن صليح (٢) السلولي - وهو مجهول - عن حذيفة : أنه قال لسعيد : مر طائفة من أصحابك فيصلون معك وطائفة خلفكم ، فتصلي بهم ركعتين وأربع سجعات وهكذا تقول : في صلاة الإمام بهم *

وقال بعضهم : قد صح عن النبي ﷺ : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » *
قلنا : نعم ، إلا ما جاء نص فيه أنه أقل من مثنى ، كالنور وصلاة الخوف ، أو أكثر من مثنى كالظهر والعصر والعشاء *

وقال بعضهم : قد نهى عن البتراء *
قال علي : وهذه كذبة وخبر موضوع وما ندرى البتراء في شيء من الدين والله الحمد *
وقال بعضهم : اتم تجزؤن للإمام أن يصلي بهم إن شاء ركعة ويسلم وإن شاء وصلها بأخرى بالطائفة الثانية ، وييقن ندرى أن ما كان للمرء فعله وتركه فهو تطوع لا فرض ، وإذا ذلك كذلك فمحال أن يصل فرضه بتطوع لا يفصل بينهما سلام *
قال علي : إنما يكون ما ذكرنا فيما لم يأت به نص ، وأما إذا جاء النص فالنظر كانه باطل ، لا يحل به معارضة الله تعالى ورسوله ﷺ *

ثم نقول لهم : أليس مصلي الفرض من إمام أو منفرد - عندكم وعندنا - بخيراً بين أن يقرأ مع أم القرآن سورة إن شاء طويلة وإن شاء قصيرة وإن شاء اقتصر على أم القرآن فقط وإن شاء سبج في ركوعه وسجوده تسبيحة تسبيحة وإن شاء طولهما ؟ فمن قولهم : نعم ، فقلنا لهم : فقد اجتمع هنا ما قد حكمتم بانه باطل ومحال من صلاته (٣)

(١) كذا في الأصلين (٢) سليم بالسين وصلح بالصاد المهملتين وبالتصغير فيهما *
(٣) أي من وصله الفرض بالتطوع ، رداً على من أنكر صلاة الإمام ركعة فريضة بالطائفة

فريضة بما هو عندكم تطوع ان شاء فله وان شاء تركه.*
 قال على : وليس كما قالوا ، بل كل هذا خير فيه البر ، فان طول ففرض اداه ،
 وان لم يطول ففرض اداه ، وان كان صلى ركعة في الخوف فهي فرضه ، وان صلى ركعتين
 فهما فرضه ، كما فعل عليه السلام وكما امر (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) *
 (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) *

قال على : وسائر الوجوه الصحاح التي لم تذكر أخذ ببعضها على بن أبي طالب رضي الله
 عنه ، وأبو موسى الاشعري ، وابن عمرو جماعة من التابعين والفقهاء رضي الله عنهم*
 وههنا أقوال لم تصح قط عن رسول الله ﷺ ، ولم ترو عنه أصلاً ، لكن روي عن دون
 رسول الله ﷺ ، فمن الصحابة رضي الله عنهم عبد الرحمن بن سمرة بن جبيب بن عبد شمس ،
 والحكم بن عمرو الفقاري ، ومن التابعين مسروق ، ومن الفقهاء الحسن بن حي ، وحמיד
 الرؤاسي صاحبه ، ومن جملتها قول رويناه عن سهل بن أبي حنمة ، رجع مالك الى القول به ،
 بعد أن كان يقول ببعض الوجوه التي صحت عن رسول الله ﷺ ، وهو : أن يصف
 الامام أصحابه طائفتين ، احدهما خلفه والثانية مواجهة العدو ، فيصلي الامام بالطائفة التي
 معه ركعة بسجديتها ، فاذا قام الى الركعة الثانية ثبت واقفاً وأتت هذه الطائفة لأنفسها
 الركعة التي بقيت عليها ، ثم سلمت ونهضت فوقفت بازاء العدو ، والامام في كل ذلك
 واقف في الركعة الثانية ، وتأتي الطائفة الثانية التي لم تصل فتصف خلف الامام وتكبر ،
 فيصلي بهم الركعة الثانية بسجديتها ، هي لهم أولى ، وهي للامام ثانية ، ثم يجلس الامام
 ويتشهد ويسلم ، فاذا سلم قامت هذه الطائفة الثانية فقضت الركعة التي لها *

قال على : وهذا العمل المذكور - قضاء الطائفة الأولى والامام واقف ، وقضاء الطائفة
 الثانية بعد أن يسلم الامام - لم يأت قط جمع هذين القضاءين على هذه الصفة في شيء مما صح عن
 رسول الله ﷺ أصلاً ، وهو خلاف ظاهر القرآن ، لأنه تعالى قال : (ولتأت طائفة أخرى لم
 يصلوا فليصلوا معك) ولأن الطائفة لم تصل بعض صلاتها معه ، وما كان خلافاً لظاهر القرآن
 دون نص من بيان النبي ﷺ - : فلا يجوز القول به ، وليس يوجب هذا القول قياس ولا

الأولى ثم صلاته اخرى تطوعاً بالطائفة الثانية موصولة بالأولى من غير فصل بالسلام وهكذا
 رسم في الأصلين «صلاته» على هذا المعنى على الصواب ، وظن ناسخا الأصلين أن صوابه
 «صلاته» وهو ظن خطأ بل الصواب ما ذكرنا . *

نظر ، وليس تقليد سهل بن أبي حشمة رضى الله عنه بأولى من تقليد من خالفه من الصحابة ،
 ممن قد ذكرنا ، كمرو ، وابن عمرو ، وأبي موسى ، وجابر ، وابن عباس ، والحكم ابن عمرو ،
 وحذيفة وثعلبة بن زهيد ، وأنس ، وعبد الرحمن بن سمرة وغيرهم . *

فان قيل : إن سهل بن أبي حشمة روى بعض تلك الأعمال وخالفه ، ولا يجوز أن يظن
 به أنه خالف ما حضر مع رسول الله ﷺ إلا لأمر علمه هو ناسخ لما رواه *

قلنا : هذا باطل ، وحكم بالظن ، وترك لليقين ، وإضافة الى صاحب رضى الله عنه
 ما لا يحل أن يظن به ، من أنه روى لنا المنسوخ وكنم الناسخ ، ولا فرق بين قولكم
 هذا وبين من قال : لا يصح عنه أنه يخالف ما روى ، فالداخله انما هي فيما روى منه مما أضيف
 اليه ، لا فيما رواه هو عن النبي ﷺ ، واستدل على ذلك بأنه لا يجوز أن يخالف حكم
 رسول الله ﷺ *

قال على : ولسنا نقول : بشيء من هذين القولين ، بل نقول : إن الحق أخذ رواية
 الراوى ، لا أخذ رأيه ، إذ قد يتأول فيهم ، وقد ينسى ، ولا يجوز البتة أن يكتم الناسخ
 ويروى المنسوخ *

ولا يجوز لهم أن يوهوا ههنا بعمل أهل المدينة ، لأن ابن عمر ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ،
 والزهرى مخالفون لاختيار مالك ، وما وجدنا ما اختاره مالك عن أحد قبله إلا عن سهل بن
 أبي حشمة وحده . وبالله تعالى التوفيق *

ومنها قول رويناه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وإبراهيم النخعي ، أخذ به
 أبو حنيفة وأصحابه إلا أن أبا يوسف رجع عنه ، وهو أن يصفهم الامام صفين : طائفة خلفه ، وطائفة
 بازاء العدو ، فيصل بالتي خلفه ركعة بسجديتها ، فاذا قام الى الركعة الثانية وقف ، ونهضت
 الطائفة التي صلت معه فوقفوا بازاء العدو ، وهم في صلاتهم بعد ، ثم تأتي الطائفة التي كانت بازاء
 العدو فتكبر خلف الامام ، ويصل بهم الامام الركعة الثانية له . وهي لهم الأولى ، فاذا جلس وتشهد
 سلم ، وتنهض الطائفة الثانية التي صلت معه الركعة الثانية ، وهم في صلاتهم . فتقف بازاء العدو ،
 وتأتي الطائفة التي كانت صلت مع الامام الركعة الأولى فترجع الى المكان الذي صلت فيه مع
 الامام ، فتقضى فيه الركعة التي بقيت لها ، وتسلم ، ثم تأتي فتقف بازاء العدو ، وترجع الطائفة
 الثانية الى المكان الذي صلت فيه مع الامام ، فتقضى فيه الركعة التي بقيت لها إلا أن أبا حنيفة
 زاد من قبل رأيه زيادة لا تعرف من أحد من الأمة قبله ، وهي أنه قال : تقضى الطائفة الأولى

الركعة التي بقيت عليها بقراءة شيء من القرآن فيها ، وتقضى الطائفة الثانية الركعة التي بقيت عليها بقراءة القرآن فيها ولا بد ! *

قال على : وهذا عمل لم يأت قط عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وذلك أن فيه مما قد يخالف كل أثر جاء في صلاة الخوف تأخير الطائفتين معاً إتمام الركعة الباقية لهما إلى أن يسلم الإمام ، فتبتدىء أولاً بالقضاء ، ثم لا تقضى الثانية إلا حتى تسلم الأولى ، وفيه أيضاً مما يخالف كل أثر روى في صلاة الخوف مجيء كل طائفة للقضاء خاصة إلى الموضع الذي صلت فيه مع الإمام بعد أن زالت عنه إلى مواجهة العدو *

فان قيل : قدر روى نحو هذا عن ابن مسعود *

قلنا : قلتم الباطل والكذب ، إنما جاء عن ابن مسعود — من طريق واهية — خبر فيه ابتداء الطائفتين معاً بالصلاة معاً مع الإمام ، وأن الطائفة التي صلت آخر أهي بدأت بالقضاء قبل الثانية ، وليس هذا في قول أبي حنيفة ، واتم تعظمون خلاف صاحب ، لا سيما إذا لم يرو عن أحد من الصحابة خلافه *

فان قالوا : إنما تخبرنا ابتداء طائفة بعد طائفة اتباعاً للآية *

قلنا : فقد خالفتم الآية في إيجابكم صلاة كل طائفة ما بقي عليها بعد تمام صلاة الإمام ، وإنما قال تعالى : (فليصلوا معك) فخالفتهم القرآن وجميع الآثار عن النبي ﷺ صحيحها وسقيمها ، وجميع الصحابة رضي الله عنهم بلانظر ولا قياس *

واحتج بعضهم بتأدية ، وهي : أنه قال : يلزم الإمام العدل بينهم ، فكما صلت الطائفة الواحدة أولاً فكذلك تقضى أولاً ! *

قال على : وهذا باطل ، بل هو الجور والمحابة ، بل العدل والتسوية هو أنه إذا صلت الواحدة أولاً ان تقضى الثانية أولاً ، فتأخذ كل طائفة بحظها من التقدم وبحظها من التأخر *

وقال بعضهم : لم نر قط مأموماً بدأ بالقضاء قبل تمام صلاة إمامه . *

فقيل لهم : ولا رأيتم قط مأموماً يترك صلاة إمامه ويمضي إلى شغله ويقف برهة طويلة بعد تمام صلاة إمامه لا يقضى ما فاتته منها ، واتم تقولون : بهذا يفر نص ولا قياس ، ثم تسيئون من اتباع القرآن والسنة ! ألا ذلك هو الضلال المبين ! لا سيما تقسيم أبي حنيفة في قضاء الطائفتين ، أحداهما بقراءة والاخرى بغير قراءة ، فسأعرف هذا عن أحد قبله ، ولا يؤيد رأي سديد ولا قياس *

ومنها قول ذهب إليه أبو يوسف في آخر قوله ، وهو قول الحسن التلوي ، وهو : أن لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ *

قال علي : وهذا خلاف قول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *
قال علي : إلا أن من قال : إن النكاح بسورة من القرآن خاص للنبي ﷺ ، والصلاة جالسا كذلك - : لا يقدر أن ينكر على أبي يوسف قوله ههنا ! *

ومنها قول رويناه عن الضحاك بن مزاحم ، ومجاهد ، والحكم بن عتيبة ، وإسحاق بن راهويه ، وهو : أن تكبيرتين فقط تجزئان في صلاة الخوف *

ورويناه أيضا عن الحكم ، ومجاهد : تكبيرة واحدة تجزئ في صلاة الخوف *
وهذا خطأ ، لأنه لم يأت به نص . وبالله تعالى التوفيق *

فان قال قائل : كيف تقولون بصلاة الخوف على جميع هذه الوجوه ، وقد رويتم عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الخوف مرة ، لم يصل بنا قبلها ولا بعدها ؟ ! *

قلنا : هذا لو صح لكان أشد عليكم ، لأنه يقال لكم : من أين كان لكم بأن الوجه الذي اخترتموه هو العمل الذي عمله رسول الله ﷺ إذ صلاها ؟ لاسيما إن كان المعترض بهذا حنيفيا أو مالكيا ؟ لأن اختيارهاتين الفرقين لم يأت قط عن رسول الله ﷺ ! وكيف وهذا حديث ساقط ؟ لم يروه إلا يحيى الحماني ، وهو ضعيف ، عن شريك القاضي ، وهو مدلس لا يحتاج بحديثه ، فكيف يستحل ذو دين أن يعارض بهذه السوءة أحاديث الكواف من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ؟ أنهم شهدوا صلاة الخوف مع رسول الله ﷺ مرات مرة بذى قرد ، ومرة بذات الرقاع ، ومرة بنجد ، ومرة بين ضجنان وعسفان ، ومرة بأرض جهينة ، ومرة بنخل ، ومرة بعسفان ، ومرة يوم محارب وثعلبة ، ومرة إما بالطائف وأما بتبوك ، وقد يمكن أن يصليها في يوم مرتين للظهر والعصر ، وروي ذلك عن الصحابة أ كابر التابعين والثقات الأئمة ؟ ونعوذ بالله من الخذلان *

قال علي : وإنما قلنا : بالصلاة ركعة واحدة في كل خوف لعموم حديث ابن عباس «فرضت الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة»

ولا يجوز تخصيص حكمه عليه السلام بالظنون الكاذبة . وبالله تعالى التوفيق *

٥٢٠ - مسألة - ولا يجوز أن يصلي صلاة الخوف بطائفتين من خاف من طالب

له بحق ، ولا أن يصلى أصلاً بثلاث طوائف فصاعداً ، *
 لأن في صلاتها بطائفتين عملاً لكل طائفة في صلاتها هي منية عنه ان كانت باغية ،
 ومن عمل في صلاته ما لم يؤمر به فلا صلاة له ، اذ لم يصلى كما أمر *
 وكذلك من صلى راكباً أو ماشياً أو محارباً أو لغير القبلة أو قاعداً خوف طالب له
 بحق ، لأنه في كل ذلك عمل عملاً قد نهى عنه في صلاته ، وهو في كونه مطلوباً بإبطال
 عامل من كل ذلك عملاً أبيض له في صلاته تلك *
 ولم يصلى عليه السلام قط بثلاث طوائف ، ولولا صلاته عليه السلام بطائفتين لما جاز

ذلك ، لأنه عمل في الصلاة ، ولا يجوز عمل في الصلاة إلا ما أباحه النص ، لقول رسول الله
 ﷺ : « ان في الصلاة لشغلاً » *

والواحد مع الامام طائفة وصلاة جماعة *
 ومن صلى كما ذكرناه ربا عن كفر أو عن باغ بطلت صلاته أيضاً ، الا ان يتوى في
 مشيه ذلك تحرفاً لقتال أو تحيزاً الى فئة فتجزئه صلاته حينئذ ، لأن الله تعالى قال :
 ﴿ اذالقيم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال
 أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله ﴾ فمن ولى الكفار ظهره والبعاء المفترض قتالهم
 لا يتوى تحيزاً ولا تحرفاً : فقد عمل في صلاته عملاً محرماً عليه ، فلم يصلى كما أمر . وبالله
 تعالى التوفيق *

وأما الفار عن السباع ، والنار ، والخنس ، والمجنون والحيوان العادى ، والسيل ، وخوف عطش
 وخوف قوت الرقعة أو قوت متاعه ، أو ضلال الطريق - : فصلاته تامة ، لأنه لم يفعل في
 ذلك إلا ما أمر به . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الجمعة ﴾

٥٢١ - مسألة - الجمعة ، هي ظهر يوم الجمعة ، ولا يجوز أن تصلى إلا بعد الزوال ،
 وآخر وقتها آخر وقت الظهر في سائر الأيام *
 وروى عن عبد الله بن سيلان (١) قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق فقضى
 صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، ثم شهدت الجمعة مع عمر بن الخطاب فقضى صلاته
 وخطبته مع زوال الشمس *

(١) بكسر السين المهملة واسكان الياء المثناة التحتية *

وعن وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : صلى بنا ابن مسعود الجمعة ضحى ، وقال : إنما عجلت بكم خشية الحر عليكم *
ومن طريق مالك بن أنس في موطنه عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه قال : كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب تطرح الى جدار المسجد الغربى ، فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصلى ، ثم نرجع بعد صلاة الجمعة فنقيل قاذلة الضحى *
قال على : هذا يوجب أن صلاة عمر رضى الله عنه الجمعة كانت قبل الزوال ، لأن ظل الجدار مادام في الغرب منه شيء فهو قبل الزوال ، فاذا زالت الشمس صار الظل في الجانب الشرقى ولا بد . *

وعن مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن ابن أبي سليط : أن عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمثل (١) قال ابن أبي سليط : وكنا نصلى الجمعة مع عثمان وننصرف وما للجدار ظل . *

قال على : بين المدينة ومثل اثنان وعشرون ميلا ، ولا يجوز البتة أن تزول الشمس ثم يخطب ويصلى الجمعة ثم يمشي هذه المسافة قبل اصفار الشمس إلا من طرق طرق السرايا (٢) أو ركض ركض البريد المؤجل ، (٣) وبالحرى أن يكون هذا *
وقد روينا أيضاً هذا عن ابن الزبير *

وعن ابن جريج عن عطاء قال : كل عيد حين يمتد الضحى ، الجمعة والأضحى والفطر ، كذلك بلغنا *

وعن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد قال : كل عيد فهو نصف النهار قال على : أين الموهون أنهم متبعون عمل الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ؟! الشنمون بخلاف صاحب اذا خالف تقليدهم ؟! وهذا عمل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وابن الزبير وطلحة من التابعين ! ولكن القوم لا يبالون ما قالوا : في نصر تقليدهم ! *
وأما نحن فالحجة عندنا فيما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب

(١) بفتح اليم واللام وآخره لام ثانية — بلفظ اللل من اللال — وهو منزل على طريق المدينة الى مكة عن ثمانية وعشرين ميلا من المدينة ، قاله ياقوت (٢) الطرق — باسكان الراء — هو سرعة المشى (٣) ضبط هذا الحرف في النسخة رقم (١٤) بكسر الجيم المشددة ، وما أدري وجه ذلك ولعل الكلمة مصحفة أو محرفة *

ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن يعلى بن الحارث المحاربي عن إياس بن سلمة بن الأكواع عن أبيه قال: «كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع لتتبع النوى» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا هريرة بن عبد الله ثنا يحيى بن آدم ثنا حسن بن عياش (١) ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم نرجع فترجح نواضحنا، قلت: أي ساعة؟ قال: زوال الشمس» *
وبه إلى أحمد بن شعيب: ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا صفوان بن عيسى ثنا محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «مثل المہجر إلى الجمعة كمثل من يهدي بدنة، ثم كمن يهدي بقرة، ثم مثل من يهدي شاة، ثم مثل من يهدي دجاجة، ثم كمثل من يهدي عصفوراً، ثم كمثل من يهدي بيضة، فاذا خرج الإمام فجلس طويت الصحف» *

ورويناه نحوه من طريق الليث بن سعد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ *

قال علي: ففي هذين الحديثين فضل التكبير في أول النهار إلى المسجد لا تتظار الجمعة، وبطلان قول من منع من ذلك، وقال: إن هذه الفضائل كلها إنما هي لساعة واحدة، وهذا باطل، لأن رسول الله ﷺ جعلها ساعات متغايرات (٢)، ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، فلا يحل لأحد أن يقول: إنها ساعة واحدة *

وأيضاً فإن درج الفضل ينقطع بخروج الإمام، وخروجه إنما هو قبل النداء، وهم يقولون: إن تلك الساعة مع النداء، فظهر فساد قولهم *

(١) هو أخو أبي بكر بن عياش، وهو ثقة حجة، مات سنة ١٧٢ هـ (٢) في النسخة

وفيهما أن الجمعة بعد الزوال ، لأن مالكاً عن سمي ذكر خمس ساعات ، وزاد محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة والليث عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة : ساعة سادسة ، وقد ذكر أن بخروج الإمام تطوى الصحف ، فصبح أن خروجه بعد الساعة السادسة ، وهو أول الزوال ووقت الظهر * .

فان قيل : قدر ويتم عن سلمة بن الأكوع : « كنا نجمع مع رسول الله ﷺ فراجع وما نجد للحيطان ظلاً نستظل به » * .

قلنا : نعم ، ولم ينف سلمة الظل جملة ، إنما نفى ظلاً يستظلون به ، وهذا إنما يدل على قصر الخطبة وتعجيل الصلاة في أول الزوال * .

وكذلك قول سهل بن سعد : « ما كنا نقيل ولا نتغدى إلا بعد صلاة الجمعة » ليس فيه بيان أن ذلك كان قبل الزوال * .

وقد روينا عن ابن عباس : خرج علينا عمر حين زالت الشمس فخطب ، يعني لجمعة * . وعن أبي اسحاق السبيعي : شهدت علي بن أبي طالب يصلي الجمعة إذا زالت الشمس * . وفرق مالك بين آخر وقت الجمعة وبين آخر وقت الظهر ، على أنه موافق لنا في أن أول وقتها هو أول وقت الظهر ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وإذ هي ظهر اليوم فلا يجوز التفريق بين آخر وقتها من أجل اختلاف الأيام . وبالله تعالى التوفيق * .

٥٢٢ — مسألة — والجمعة إذا صلاها اثنان فصاعداً ركعتان يجهر فيهما بالقراءة . ومن صلاها وحده صلاهما أربع ركعات يسر فيها كلها ، لأنها الظهر ، وقد ذكرنا في باب وجوب قصر الصلاة من كتابنا حديث عمر : « صلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم ﷺ » (١) * .

قال أبو محمد : وذهب بعض الناس إلى أنها ركعتان لتفقد وللجماعة بهذا الخبر * . قال علي : وهذا خطأ ، لأن الجمعة اسم إسلامي لليوم ، لم يكن في الجاهلية ، إنما كان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية « العروبة » ، فسعى في الإسلام « يوم الجمعة » ، لأنه يجتمع فيه للصلاة اسماً مأخوذاً من الجمع ، فلا تكون صلاة الجمعة إلا في جماعة والأقليات صلاة جمعة ، إنما هي ظهر ، والظهر أربع ركعات كما قدمنا (٢) * .

(١) ذكرها المصنف في المسئلة ٥١٢ (ج ٤ ص ٢٦٥) (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه « حكى أبو عمر بن عبد البر أن داود بن علي يرى أن الجمعة على واحد ، يعني يصلي ركعتين فقط ، وحكى

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان يجهر فيها ، وهو عمل أهل الاسلام ، نقل كواف من عهده عليه السلام الى اليوم في شرق الأرض وغربها *

وأما العدد الذى يصليه الامام فيه جمعة ركعتين كما ذكرنا - : فقد اختلف فيه *

فروينا عن عمر بن عبد العزيز : الجمعة تكون بخمسين رجلا فصاعداً *

وقال الشافعى : لا جمعة إلا بأربعين رجلاً أحراراً مقيمين عقلاء بالغين فصاعداً *

وروينا عن بعض الناس : ثلاثين رجلاً *

وعن غيره : عشرين رجلاً *

وعن عكرمة : سبعة رجال لأقل *

وعن أبي حنيفة ، والليث بن سعد ، وزفر ، ومحمد بن الحسن : اذا كان ثلاثة رجال والامام

رابعهم صلوا الجمعة بخطبة ركعتين ، ولا تكون بأقل *

وعن الحسن البصرى : اذا كان رجلان والامام ثالثهما صلوا الجمعة بخطبة ركعتين ،

وهو أحد قولى سفيان الثورى ، وقول أبى يوسف ، وأبى ثور *

وعن ابراهيم النخعى : اذا كان واحد مع الامام صلوا الجمعة بخطبة ركعتين . وهو

قول الحسن بن حى ، وأبى سليمان وجميع أصحابنا ، وبه نقول *

قال على : فأما من حد خمسين فانهم ذكروا حديثاً فيه : «على الخمسين جمعة اذا كان

عليهم امام» وهذا خبر لا يصح ، لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمامة ، والقاسم

هذا ضعيف (١) *

عنه أبو محمد خلاف هذا «اه» وأقول : لم يحك ابن حزم شيئاً عن داود ، ويظهر لى ان نقل

ابن عبد البر صواب ، ولذلك لم يذكرا ابن حزم رأى داود ، وإنما رد على من قال ان المنفرد

يصليها ركعتين كما ترى ، وأقول أيضاً : إن ما رد به ابن حزم ليس قويا وليس حجة ، وإنما

هو جدال ، والحق ان صلاة يوم الجمعة ركعتان للجماعة والمنفرد على اطلاق حديث عمر ،

وتسمية اليوم «يوم الجمعة» لا اجتماع الناس فيه لا يمنع من ان فرض الصلاة فيه ركعتان ، إذ

من شأنها الاجتماع عليها ، وليس المراد فى تسميتها «صلاة الجمعة» انها لا تكون جمعة إلا فى

جماعة ، إنما المراد أنها صلاة يوم الجمعة» كما قال تعالى . (اذانودى للصلاة من يوم الجمعة)

وهذا معنى دقيق يحتاج الى تأمل وفقه *

(١) هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي وهو تابعي ثقة ، وإنما جاء الضعف فى

وأما من حد بثلاثين فانهم ذكروا خبراً مرسلًا من طريق أبي محمد الأزدي — وهو مجهول — «إذا اجتمع ثلاثون رجلاً (١) فليؤمروا رجلاً يصلي بهم الجمعة» *

وأما من قال: بقول أبي حنيفة والليث فذكروا حديثاً من طريق معاوية بن يحيى عن معاوية بن سعيد عن الزهري عن أم عبد الله الدوسية وقد أدركت النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة واجبة في كل قرية وإن لم يكن فيهم إلا أربعة» *

وهذا لا يجوز الاحتجاج به ، لأن معاوية بن يحيى ، ومعاوية بن سعيد مجهولان *
وأيضاً فإن أبا حنيفة أول من يخالف هذا الخبر ، لأنه لا يرى الجمعة في القرى ، لكن في الأمصار فقط *

فكل هذه آثار لا تصح ، ثم لو صحت لما كان في شيء منها حجة ، لأنه ليس في شيء منها إسقاط الجمعة عن أقل من العدد المذكور *

وقد روى حديث ساقط عن روح بن غطيف — وهو مجهول (٢) — «لما بلغوا مائتين جمع بهم النبي ﷺ ، فإن أخذوا بالآثار فلهذا الخبر هو الأكثر ، وإن أخذوا بالآقل فسند كره إن شاء الله تعالى حديثاً فيه أقل *

وأما الشافعي فإنه احتج بخبر صحيح رويناه من طريق الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه : أنه كان إذا سمع نداء الجمعة ترحم على أبي أمامة اسعد بن زرارة ، فسأله ابنه عن ذلك ؟ فقال : إنه أول من جمع بني هزم (٣) حرة بني ياضة ، في نقيع يعرف بنقيع الخضعات (٤) ، ونحن يومئذ أربعون رجلاً (٥) *

بعض أحاديثه من قبل الذين رواعنه ، فأما إذا روى عنه ثقة فحديثه يحتاج به . وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١٦٤) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة باسنادين ، وجعفر هو الحنفى الدمشقي وهو متروك باتفاق ، ويروى عن القاسم أشياء موضوعة . (١) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦) «ثلاثون بيتاً» (٢) بل هو معروف ، ولكنه ضعيف جداً منكر الحديث ، وذكر البخاري له حديثاً في التاريخ الكبير وقال «هذا باطل» (٣) بفتح الهاء واسكان الزاي ، وهو مما اطمأن من الأرض (٤) النقيع بالنون المفتوحة وكسر القاف ، وهو في اللغة الموضع الذي يستنقع فيه الماء ، والخضعات بفتح الخاء وكسر الصاد المعجمتين ، وانظر تحقيق هذا الموضع في ياقوت (ج ٨ ص ٣١٢ و ٣١٤ و ٤٦٢ و ٤٦٤) (٥) هذا الحديث رواه ابن اسحق في السيرة

قال على : ولا حجة له في هذا ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل إنه لا تجوز الجمعة بأقل من هذا العدد ، نعم والجمعة واجبة بأربعين رجلاً وبأكثر من أربعين وبأقل من أربعين * واحتج من قال : بقول أبي يوسف بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد عن يحيى - هو القطان - عن هشام - هو الدستوائي - ثنا قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالامامة أقرؤهم » * وهذا خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : إنه لا تكون جماعة ولا جمعة بأقل من ثلاثة *

وأما حجتنا فهي ما قد ذكرناه قبل من حديث مالك بن الحويرث أن رسول الله ﷺ قال له : « إذا سافرتم فأذنوا أقيماً ، وليؤمكم أكبركم » فجعل عليه السلام لل اثنين حكم الجماعة في الصلاة *

فإن قال قائل : إن الاثنين إذا لم يكن لهما ثالث فإن حكم الإمام أن يقف المأموم على يمين الإمام ، فإذا كانوا ثلاثة فقد قيل : يقفان عن يمين الإمام ويساره ، وقد قيل : بل خلف الإمام ، ولم يختلفوا في الأربعة أن الثلاثة يقفون خلف الإمام ، فوجدنا حكم الأربعة غير حكم الاثنين *

قلنا : فكان ماذا؟ نعم ، هو كما تقولون : في مواضع الوقوف ، إلا أن حكم الجماعة واجب لهما باقراركم ، وليس في حكم اختلاف موقف المأموم دليل على حكم الجمعة أصلاً ، وقد حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بأن صلاة الجمعة ركعتان . وقال عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) فلا يجوز أن يخرج عن هذا الأمر وعن هذا الحكم أحد إلا من جاء نص جلي أو إجماع متيقن على خروجه عنه ، وليس ذلك إلا الفذ وحده . وبالله تعالى التوفيق *

فإن ابتدأها إنسان ولا أحد معه ثم اتاه آخر أو أكثر ، فسواء اتوه إثر تكبيره فما بين

التي هذبها ابن هشام (ص ٢٩٠) ورواه أبو داود (ج ١ ص ٤١٣ و ٤١٤) والحاكم (ج ١ ص ٢٨١) كلاهما من طريق ابن اسحق ، ونقله ياقوت (ج ٨ ص ٤٦٢) عن معجم الطبراني ، وكتاب الصحابة لأبي نعيم ، وكتاب معرفة الصحابة لابن منده ، والآثار للبيهقي ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٣٣) إلى ابن حبان *

ذلك الى ان يركع من الركعة الأولى - : يجعلها جمعة ويصليها ركعتين ، لأنها قد صارت صلاة جمعة ، فحقها أن تكون ركعتين ، وهو قادر على أن يجعلها ركعتين بنية الجمعة ، وهي ظهر يومه ، فان جاء بعد أن ركع فثابن ذلك الى أن يسلم - : فيقطع الصلاة ويبتدئها صلاة جمعة ، لا بد من ذلك ، لانه قد لزمته الجمعة ركعتين ، ولا سبيل له الى أداء ما لزمه من ذلك إلا بقطع صلاته التي قد بطل حكمها . والله تعالى التوفيق *

٥٢٣ - مسألة - وسواء فيما ذكرنا - من وجوب الجمعة - المسافر في سفره ، والعبد ، والحر ، والمقيم ، وكل من ذكرنا يكون اماماً فيها ، راتباً وغير راتب ، ويصليها المسجونون ، والمختفون ركعتين في جماعة بخطبة كسائر الناس ، وتصل في كل قرية صغرت أم كبرت ، كان هنالك سلطان أو لم يكن ، وان صليت الجمعة في مسجدين في القرية فصاعداً جاز ذلك *

ورأى أبو حنيفة ومالك والشافعي أن لا جمعة على عبده ولا مسافر . *
واحتج لهم من قدم في ذلك بأثر واهية لا تصح : أحدها مرسل ، والثاني فيه هريم وهو مجهول (١) والثالث فيه الحكم بن عمرو ، وضرار بن عمرو . وهما مجهولان (٢) ولا يحل الاحتجاج بمثله هذا *

(١) هريم بضم الهاء وفتح الزاء وآخره ميم وهو هريم بن سفيان البجلي الكوفي وليس بمجهول كما زعم ابن حزم بل هو ثقة ، وحديثه رواه أبو داود (ج ١ ص ١٢٤) من حديث طارق بن شهاب ، وهو مرسل لأن طارقاً رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ولكن رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) عن طارق عن أبي موسى وصححه على شرط الشيخين ، ونقل شارح أبي داود عن البيهقي في المعرفة نحوه بزيادة أبي موسى أيضاً الحديث صحيح ، وانظر تفصيل الكلام عليه في شرح أبي داود ، وفي نصب الراية (ج ١ ص ٣١٤ و ٣١٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) «الحكم أبو عمرو وضرار أبو عمرو» وهو صواب في الأول خطأ في الثاني ، لأن الحكم بن عمرو هو الجزري وكنيته أبو عمرو . وحديثه نسبه الزيلعي (ج ١ ص ٣١٥) الى البيهقي ونسبه الشوكاني (ج ٣ ص ٢٧٩) الى العقيلي والحاكم أبي أحمد ، ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن البخاري أنه قال في الحكم في هذا الحديث «لا يتابع على حديثه» وعن الأزدى أنه قال «كذاب ساقط» *

ولوشدنا لعارضناهم بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : «بلغني أن رسول الله ﷺ جمع بأصحابه في سفر ، وخطبهم يتوكأ على عصا» ولكنتا والله الحمد في غنى بالصحيح عما لا يصح *

واحتجوا بأن رسول الله ﷺ لم يجهر في صلاة الظهر بعرفة ، وكان يوم الجمعة * قال علي : وهذه جرأة عظيمة ! وما روى قط أحد أنه عليه السلام لم يجهر فيها ، والفاطع بذلك كاذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ، قد قفا مالا علم له به ! * وقد قال عطاء وغيره : إن وافق يوم عرفة يوم الجمعة جهر الامام *

قال علي : ولا خلاف في أنه عليه السلام خطب وصلى ركعتين وهذه صفة صلاة الجمعة ، وحتى لو صح لهم أنه عليه السلام لم يجهر لما كان لهم في ذلك حجة أصلاً ، لأن الجهر ليس فرضاً ، ومن أسر في صلاة جهر أو جهر في صلاة سر فصلاته تامة ، لما قد ذكرنا قبل * ولجأ بعضهم إلى دعوى الاجماع على ذلك ! وهذا مكان هان فيه الكذب على مدعيه * وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : من ادعى الاجماع كذب *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ومحمد بن عبد السلام الخشني ، قال ابن وضاح : ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ، وقال محمد بن عبد السلام الخشني : ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، ثم اتفق وكيع ، وعبد الرحمن كلاهما عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع عن أبي هريرة : أنهم كتبوا إلى عمر بن الخطاب يسألونه عن الجمعة وهم بالبحرين ؟ فكتب اليهم : أن جمعوا حينما كنتم ، وقال وكيع : انه كتب *

وعن أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا أبو خالد الأحمر عن عبد الله بن يزيد قال : سألت سعيد ابن المسيب : علي من نجب الجمعة ؟ قال : علي من سمع النداء *

وعن القعني عن داود بن قيس سمعت عمرو بن شعيب وقيل له : يا أبا إبراهيم ، علي من نجب الجمعة ؟ قال : علي من سمع النداء *

فهم سعيد وعمر وكل من سمع النداء ، ولم يخص عبداً ولا مسافراً من غيرها * وعن عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار ثنا صالح بن سعد المكي : أنه كان مع عمر بن عبد العزيز وهو متبدي بالسويداء (٩) في أمارته على الحجاز ، فحضرت الجمعة ، فبيّثوا

(٩) تصغير سوداء ، وهو موضع على ليلتين من المدينة على طريق الشام . قاله ياقوت *

له مجلساً من البطحاء : ثم أذن المؤذن بالصلاة ، فخرج اليهم عمر بن عبد العزيز ، فجلس على ذلك المجلس ، ثم أذنوا أذاناً آخر ، ثم خطبهم ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى بهم ركعتين وأعلن فيهما بالقراءة ، ثم قال لهم : إن الامام يجمع حينما كان *

وعن الزهري مثل ذلك ، وقال : إذ سئل عن المسافر يدخل قرية يوم الجمعة فينزل فيها ؟ قال : إذا سمع الأذان فليشهد الجمعة *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي مكين عن عكرمة قال : إذا كانوا سبعة في سفر فجمعوا ، يحمد الله ويثنى عليه ويخطب في الجمعة والأضحى والفطر *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أبا عبد كان يؤدي الخراج فعليه ان يشهد الجمعة ، فان لم يكن عليه خراج أو شغله عمل سيده . فلا الجمعة عليه *

قال علي : الفرق بين عبد عليه الخراج وبين عبد لاخراج عليه دعوى بلا برهان ، فقد ظهر كذبهم في دعوى الاجماع *

فلجؤا الى ان قالوا : روى عن علي بن أبي طالب : لا الجمعة على مسافر *

وعن أنس : أنه كان بنيسابور سنة أو سنتين فكان لا يجمع *

وعن عبد الرحمن بن سمرة : أنه كان بكابل شتوة أو شتوتين فكان لا يجمع *

قال علي : حصلنا من دعوى الاجماع على ثلاثة قد خالفتموهم أيضا ، لان عبد الرحمن ،

وأنساً رضي الله عنهما كانا لا يجمعان ، وهؤلاء يقولون : يجمع المسافر مع الناس ويجزئه ،

ورأى علي أن يستخلف بالناس من يصلي بضعفائهم صلاة العيد في المسجد أربع ركعات ،

وهم لا يقولون : بهذا ، وهذا عمر بن الخطاب يرى الجمعة عموماً *

قال علي : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذنوا للصلاة من يوم الجمعة فاسموا

الى ذكر الله وذروا البيع) *

قال علي : فهذا خطاب لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد بغير نص من رسول

الله ﷺ . وكذلك قول رسول الله ﷺ وحكمه وقوله أن صلاة الخوف ركعة *

وأما امامة المسافر ، والعبد في الجمعة فإن أبا حنيفة ، والشافعي ، وأبا سليمان وأصحابهم قالوا :

يجوز ذلك ، ومنع مالك من ذلك : وهو خطأ ، أول ذلك قوله : إن المسافر ، والعبد إذا

حضر الجمعة كانت لهما جمعة ، فما الفرق بين هذا وبين جواز إمامتهما فيها مع قول النبي

ﷺ : « وليؤمكم أكبركم » و « يؤم القوم أقرؤهم » ؟ فلم يخص عليه السلام جمعة

من غيرها ، ولا مسافرا ، ولا عبدا من حرمقيم ، ولا جاء قط عن أحد من الصحابة منع العبد من الإمامة فيهما ، بل قد صح أنه كان عبد لعثمان رضى الله عنه أسود مملوك أمير له على الرتبة يصلى خلفه أبو ذر رضى الله عنه وغيره من الصحابة الجمعة وغيرها ، لأن الرتبة بها جمعة *

وأما قولنا : كان هنالك سلطان أولم يكن - : فالحاضرون من مخالفينا موافقون لنا في ذلك إلا أبا حنيفة ، وفي هذا خلاف قديم ، وقد قلنا : لا يجوز تخصيص عموم أمر الله تعالى بالتجميع بغير نص جلى ، ولا فرق بين الإمام (١) في الجمعة والجماعة فيها وبين الإمام (٢) في سائر الصلوات والجماعة فيها ، فمن أين وقع لهم رد الجمعة خاصة الى السلطان دون غيرها ؟ *

وأما قولنا : تصلى الجمعة في أى قرية صغرت أم كبرت - : فقد صح عن علي رضى الله عنه : لا جمعة ولا تشرىق إلا في مصر جامع ، وقد ذكرنا خلاف عمر لذلك ، وخلافهم لعل في غير ما قصة *

وقال مالك : لا تكون الجمعة إلا في قرية متصلة بالبيان *
قل على : هذا تحديد لا دليل عليه ، وهو أيضا فاسد ، لأن ثلاثة دور قرية متصلة بالبيان ، والا فلا بد له من تحديد العدد الذى لا يقع اسم قرية على أقل منه ، وهذا مالا سبيل اليه *

وقال بعض الحنفيين : لو كان ذلك لكان النقل به متصلا *
فيقال له : نعم قد كان ذلك ، حتى قطعه المقلدون بضلالهم عن الحق ، وقد شاهدنا جزيرة «ميوقة» (٣) يجمعون في قراها ، حتى قطع ذلك بعض المقلدين لسالك ، وباء بأثم النهى عن صلاة الجمعة . *

وروي أن ابن عمر كان يمر على المياه وهم يجمعون فلا ينهاهم عن ذلك *
وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كان يأمر أهل المياه أن يجمعوا ، ويأمر أهل كل قرية لا ينتقلون بأن يؤمر عليهم أمير يجمع بهم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «بين الإمامة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وبين الإمامة»

(٣) قال ياقوت : «بالفتح ثم الضم وسكون الواو والراء يلتقى فيه ساكنان وقف

جزيرة في شرقي الأندلس بالقرب منها جزيرة يقال لها متوكة بالنون» *

ويقال لهم : لو كان قولكم حقا وصوابا لجاء به النقل المتواتر ، ولما جاز أن يجعله ابن عمر ، وقبلة أبوه عمر ، والزهرى وغيره ، ولا حجة في قول قائل دون رسول الله ﷺ .
وأما قولنا : إن الجمعة جائزة في مسجدين فصاعدا في القرية - : فإن أصحاب أبي حنيفة حكوا عن أبي يوسف : أنها لا تجزى الجمعة إلا في موضع واحد من مصر ، إلا أن يكون جانبا ينهما نهر ، فيجزى أن يجمع في كل جانب منهما *
وروا عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف أيضا : أن الجمعة تجزى في موضعين في مصر ، ولا تجزى في ثلاثة مواضع *

وكلا هذين المذميين من السخف بحيث لا نهاية له لأنه لا يعصدهما قرآن ، ولا سنة ، ولا قول صاحب ، ولا إجماع ، ولا قياس *
وقد روا عن محمد بن الحسن : أنها تجزى في ثلاثة مواضع من مصر *
فإن قالوا : صلى على العيد في الصلوة واستخلف من صلى بالضعفاء في المسجد ، فهما موضعان وهذا لا يقال : رأيا *

قلنا لهم : فقولوا : إنه لا تجزى الجمعة إلا في الصلوة ، وفي الجامع فقط ، والا فقد خالفتموه ، كما خالفتموه في هذا الخبر نفسه ، إذ أمر رضى الله عنه الذي استخلف أن يصلى بهم العيد أربعا *

فقلتم : هذا شاذ !! فيقال لكم : بل الشاذ هو الذي أجزتم ، والمعروف هو الذي أنكرتم !! وما جعل الله تعالى آراءكم قياساً على الأمة ، ولا عياراً في دينه ! وهلا قلتم : في هذا الخبر كما تقولون في خبر المصراة وغيره : هذا اعتراض على الآية لأن الله تعالى عم الذين آمنوا بافتراض السعي إلى الجمعة ، فصار تخصيصه اعتراضاً على القرآن بخبر شاذ غير قوى النقل في أن ذلك لا يجب إلا في مصر جامع ؟ ! *

ومنع مالك والشافعي من التجميع في موضعين في مصر *
ورأينا المنتسبين إلى مالك يحدون في أن لا يكون بين الجامعين أقل من ثلاثة أميال !
وهذا عجب عجيب !!! ولا ندري من أين جاء هذا التحديد ، ولا كيف دخل في عقل ذي عقل حتى يجعله ديناً ؟ نعوذ بالله من الخذلان . قال الله تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم) فلم يقل عز وجل : في موضع ولا موضعين ولا أقل ، ولأكثر (وما كان ربك نسيا) *

فان قالوا : قد كان أهل الموالي يشهدون مع النبي ﷺ الجمعة . *
قلنا : نعم وقد كان أهل ذى الحليفة يجمعون معه أيضا عليه السلام ، رونا ذلك
من طريق الزهرى . ولا يلزم هذا عندكم ، وقد كانوا يشهدون معه عليه السلام سائر
الصلوات ، ولم يكن ذلك دليلا على أن سائر قومهم لا يصلون الجماعات في مساجدهم ، ولم
يأت قط نص بأنهم كانوا لا يجمعون سائر قومهم في مساجدهم ، ولا يحدون هذا أبدا *
ومن البرهان القاطع على صحة قولنا : أن الله تعالى إنما افترض في القرآن السعى الى
صلاة الجمعة اذا نودى لها ، لا قبل ذلك ، وبالضرورة أن من كان على نحو نصف ميل أو
ثلاثي ميل لا يدرك الصلاة أصلا اذا راح اليها في الوقت الذي أمره الله تعالى بالرواح اليها ،
فصح ضرورة أنه لا بد لكل طائفة من مسجد يجمعون فيه اذا راحوا اليه في الوقت
الذي أمروا بالرواح اليه فيه أدركوا الخطبة والصلاة ، ومن قال : غير هذا فقد أوجب الرواح
حين ليس بواجب ، وهذا تناقض وإيجاب ما ليس عندهم واجبا *

ومن أعظم البرهان عليهم : أن رسول الله ﷺ أتى المدينة وإنما هي قرى صغار
مفرقة ، بنو مالك بن النجار في قريتهم حوالى دورهم اموالهم ونخلهم ، وبنو عدي بن النجار
في دارهم كذلك ، وبنو مازن بن النجار كذلك ، وبنو سالم كذلك ، وبنو ساعدة كذلك ،
و بنو الحارث بن الخزرج كذلك ، و بنو عمرو بن عوف كذلك ، و بنو عبد الأشهل
كذلك ، وسائر بطون الأنصار كذلك ، فبنى مسجده في بني مالك بن النجار ، وجمع فيه
في قرية ليست بالكبيرة ، ولا مصر هنالك ، فبطل قول من ادعى أن لا جمعة إلا في مصر ، وهذا
امر لا يجبهه أحد لا مؤمن ولا كافر ، بل هو نقل الكواف من شرق الأرض الى غربها .
وبالله تعالى التوفيق *

وقول عمر بن الخطاب : «حيثما كنتم» اباحة للتجميع في جميع المساجد *
وروي عن عمر و بن دينار أنه قال : اذا كان المسجد تجمع فيه للصلاة فلتصل فيه الجمعة *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قالت له طاء بن ابي رباح : رأيت أهل البصرة
لا يسعهم المسجد الا كبيرا ، كيف يصنعون؟ قال : لكل قوم مسجد يجمعون فيه ثم يجزى
ذلك عنهم . وهو قول أبي سليمان ، وبه تأخذ *

٥٢٤ — مسألة - وليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة ، لأنه إذ قد ثبت أنه مدعو
اليها فسمعه اليها فرض كما ان الصلاة فرض ولا فرق ، ولا يحل له منعه من شيء من فرائضه ،

قال تعالى : (أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) وقال رسول الله ﷺ :
« لا طاعة في معصية إنما الطاعة في الطاعة » *

٥٢٥ - مسألة - ولا الجمعة على معذور بمرض ، او خوف ، او غير ذلك من الأعذار ، ولا على النساء ، فان حضر هؤلاء صلواهما ركعتين *

لأن الجمعة كسائر الصلوات تجب على من وجبت عليه سائر الصلوات في الجماعات ويسقط الاجابة من الاعذار ما يسقط الاجابة الى غيرها ولا فرق *

فان حضرها المذور فقد سقط العذر فصار من أهلها وهي ركعتان كما قال رسول الله ﷺ ولو صلاها الرجل المذور ربما مرأته صلاها ركعتين ، وكذلك لو صلاها النساء في جماعة *

٥٢٦ - مسألة - ويلزم المجيء الى الجمعة من كان منها بحيث اذا زالت الشمس وقد توشأ قبل ذلك دخل الطريق اثر اول الزوال ومشى مترسلاً ويدرك منها ولو السلام سواء سمع النداء أو لم يسمع ، فمن كان بحيث إن فعل ما ذكر فإلم يدرك منها ولا السلام لم يلزمه المجيء اليها ، سمع النداء أو لم يسمع ، وهو قول ربيعة *

والعذر في التخلف عنها كالعذر في التخلف عن سائر صلوات الفرض ، كما ذكرنا قبل *

واختلف الناس في هذا *

فروينا عن ابن جريج عن سليمان بن موسى : أن معاوية كان يأمر على المنبر في خطبته أهل فاءين (١) فمن دونها بحضور الجمعة ، وهم على أربعة وعشرين ميلاً من دمشق *

وعن معاذ بن جبل : أنه كان يأمر من كان على خمسة عشر ميلاً بحضور الجمعة معه *

وعن الزهري وقتادة : تجب الجمعة على من كان من الجامع بمقدار ذى الحليفة من المدينة

وقال ابراهيم النخعي : تؤتى الجمعة من فرسخين *

وعن ابى هريرة ، وأنس ، وابن عمر ، ونافع ، وعكرمة ، والحكم ، وعطاء ، وعن الحسن ، وقتادة

وابى ثور : تؤتى الجمعة من حيث اذا صلاها ثم خرج أدركه الليل في منزله ، وهو قول الأوزاعي *

وروى عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ، وعن سعيد بن السيب ، وعمرو بن شعيب : تجب

الجمعة على من سمع النداء ، وان عبد الله بن عمرو كان يكون من الطائف على ثلاثة أميال فلا

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) «فائن» ولم اجد هذا الحذف في

شيء من كتب البلدان ولا كتب اللغة ، ولا في الفهارس الموضوعة على الطريقة الحديثة لكثير من الكتب الكبرى وغيرها .

يأتى الجمعة ، وبه يقول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه *
وعن ابن المنكدر : تؤتى الجمعة على أربعة أميال *
وقال مالك والليث : تجب الجمعة على من كان من المصر على ثلاثة أميال ، ولا تجب على
من كان على أكثر من ذلك *
وقال الشافعى : تجب على أهل المصر وإن عظم ، وأما من كان خارج المصر ، فمن كان
بحيث يسمع النداء فعليه أن يجيب ومن كان بحيث لا يسمع النداء لم تلزمه الجمعة *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : تلزم الجمعة جميع أهل المصر ، سمعوا النداء أو لم يسمعوا ،
ولا تلزم من كان خارج المصر ، سمع النداء أو لم يسمع *
قال على : كل هذه الأقوال لأحجة لقائلها ، لا من قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ،
ولا قول صاحب لا يخالف له ، ولا إجماع ، ولا قياس ، لا سيما قول أبى حنيفة وأصحابه *
فإن تعلق من يحد ذلك بثلاثة أميال بأن أهل العوالي كانوا يجمعون مع رسول الله ﷺ *
قلنا : وقد روى أن أهل ذى الحليفة كانوا يجمعون معه عليه السلام ، وهى على أكثر من
ثلاثة أميال ، وليس فى ذلك دليل على أنه عليه السلام أوجب ذلك عليهم فربما بل قد روى أنه عليه
السلام أذن لهم فى أن لا يصلوها معه ، وقد صح ذلك عن عثمان رضى الله عنه ، كما روىنا من
طريق مالك عن الزهرى عن أبى عبيد (١) مولى ابن أزر قال : شهدت العيد مع عثمان بن
عفان فصلى ثم خطب فقال : انه قد اجتمع لكم فى يومكم هذا عيدان ، فمن أحب من
أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع ، فقد أذنت له *
قال على : لو كان ذلك عنده فرضا عليهم لما أذن لهم فى تركها *
وأما من قال : تجب على من سمع النداء - : فإن النداء قد لا يسمعه خلفاء صوت
المؤذن ، أو لجل الريح له الى جهة أخرى ، أو لحواله (٢) راية من الأرض دونه من
كان قريبا جداً ، وقد يسمع على أميال كثيرة اذا كان المؤذن فى المنار والقرية فى جبل
والمؤذن صيئاً والريح تحمل صوته *

(١) اسمه «سعد بن عبيد» بالتصغير فى اسم ابيه وفى كنيته ، وحديثه هذا فى الموطأ
(ص ٦٣) (٢) كذا فى الأصلين باثبات الهاء فى آخر الكلمة ، ومصدر «حال» بين اثنين
«الحول» باسكان الواو والخوول والمجالة» واما «الحوال» بكسر الحاء فهو كل شئ حال
بين اثنين وكذلك «الحول» بفتح الحاء والواو *

و بالضرورة ندرى أن قول رسول الله ﷺ : «أتسمع النداء؟ قال: نعم، قال: أجب»
انه إنما أمره بالاجابة لحضور الصلاة المدعو اليها ، لا من يوقن انه لا يدرك منها شيئاً ،
هذا معلوم يقيناً و يبين ذلك اخباره عليه السلام بأنه يهم باحراق منازل المتخلفين عن
الصلاة في الجماعة لغير عذر ، *

فإن قد اختلفوا هذا الاختلاف فالرجوع اليه ما افترض الله الرجوع اليه من القرآن والسنة *
فوجدنا الله تعالى قد قال : (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا
الى ذكر الله ، وذروا البيع) فافترض الله تعالى السعى اليها اذا نودى لها ، لا قبل ذلك ،
ولم يشترط تعالى من سمع النداء ممن لم يسمعه ، والنداء لها إنما هو اذا زالت الشمس ،
فمن أمر بالرواح قبل ذلك فرضاً فقد افترض ما لم يفترضه الله تعالى في الآية ولا رسوله
ﷺ ، فصح يقيناً انه تعالى امر بالرواح اليها اثر زوال الشمس ، لا قبل ذلك ، فصح
انه قبل ذلك فضيلة لا فريضة ، كمن قرب بدنة ، او بقرة ، او كبشاً ، او ما ذكر معها *

وقد صح امر النبي ﷺ من مشى الى الصلاة بالسكينة والوقار ، والسعى المذكور
في القرآن إنما هو المشى لا الجرى ، وقد صح ان السعى الأمور به إنما هو لا ادراك الصلاة
للعناء دون ادراكها ، وقد قال عليه السلام : «فما ادر كتم فصلوا وما فاتكم فاتوا»
فصح قولنا بيقين لا مريية فيه . والله تعالى التوفيق *

٥٢٧ - مسألة - ويتدىء الامام بعد الاذان وتعمامه بالخطبة فيخطب واقفا

خطبتين يجلس بينهما جلسة *

وليست الخطبة فرضاً ، فلو صلاها امام دون خطبة صلاها ركعتين جهراً ولا بد *
ونستحب له أن يخطبهما على أعلى المنبر مقبلاً على الناس بوجهه ، بحمد الله تعالى ، و يصلى
على رسوله صلى الله عليه وسلم ، ويذكر الناس بالآخرة ، ويأمرهم بما يلزمهم في دينهم *
وما خطب به مما يقع عليه اسم خطبة أجزاءه ، ولو خطب بسورة يقرأها فحسن *
فان كان لم يسلم على الناس اذ دخل فليسلم عليهم اذا قام على المنبر *

روينا عن أبي بكر ، وعمر : انهما كانا بسلطان اذا قعدا على المنبر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو كامل الجحدري ثنا خالد بن الحارث ثنا عبيد الله -

هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم » *

وقد روينا عن عثمان ، ومعاوية . أنهما كانا يخطبان جالسين *

قال ابو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) فانما لنا الاتساع بفعله ﷺ ، وليس فعله فرضاً *

فأما أبو حنيفة ، ومالك فقالا : الخطبة فرض لا تجزئ صلاة الجمعة إلا بها ، والوقوف في الخطبة فرض ، واحتجوا بفعل رسول الله ﷺ ، ثم تناقضا فقالا : إن خطب جالسا أجزاء ، وإن خطب خطبة واحدة أجزاء ، وإن لم يخطب لم يجزه ، وقد صح عن جابر انه قال : « من أخبرك أن رسول الله ﷺ خطب جالسا فقد كذب » *

قال ابو محمد : من الباطل ان يكون بعض فعله عليه السلام فرضاً وبعضه غير فرض * وقال الشافعي : ان خطب خطبة واحدة لم تجزه الصلاة ، ثم تناقض فأجاز الجمعة لمن خطب قاعداً ، والقول عليه في ذلك كالقول على أبي حنيفة ، ومالك في إجازتهما الجمعة بخطبة واحدة ولا فرق *

وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد : من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة لم يصلها إلا ربعاً ، لأن الخطبة أقيمت مقام الركعتين *

روينا من طريق الحشني : ثنا محمد بن المثنى ثنا ابو عاصم الضحاك بن محمد عن حفظة بن أبي سفيان الجمحي المكي قال : سمعت طاوساً وعطاء يقولان : من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً *

ومن طريق محمد بن المثنى : ثنا يحيى بن سعيد القطان عن أبي يونس الحسن بن يزيد سمعت مجاهداً يقول : إذا لم تدرك الخطبة يوم الجمعة فصل أربعاً *

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب : أن عمر بن الخطاب قال : الخطبة موضع الركعتين ، فمن فاتته الخطبة صلى أربعاً *

قال ابو محمد : الحنفيون والمالكيون يقولون : المرسل كالسند وأقوى ، فيلزمهم الأخذ بقول عمرهنا ، وإلا فقد تناقضوا *

قال ابو محمد : من احتج في إيجاب فرض الخطبة بأنها جعلت بدلا عن الركعتين لزمه أن يقول بقول هؤلاء ، وإلا فقد تناقض *

واحتج بعضهم في إيجاب الخطبة بقول الله تعالى : (واذا رآوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً) *

قال ابو محمد: وهذا الاحتجاج لا منفعة لهم فيه في تصويب قولهم ، وانما فيه أنهم تركوه قائماً ، وهكذا نقول ، وانما هو رد على من قال : إنهم تركوه عليه السلام قاعداً ، وهذا لا يقوله أحد ، وليس في انكار الله تعالى لتركهم لنيه عليه السلام قائماً - : إيجاب لفرض القيام في الخطبة ، ولا لفرض الخطبة *

فان كان ذلك عندهم كما يقولون فيلزمهم أن من خطب قاعداً فلا جمعة له ولا لهم ، وهذا لا يقوله أحد منهم ، فظهر أن احتجاجهم بالآية عليهم ، وأنها مبطللة لأقوالهم في ذلك لو كانت على إيجاب القيام ، وليس فيها أثر بوجه من الوجوه على إيجاب الخطبة ، إنما فيها أن الخطبة تكون قياماً فقط *

فان ادعوا اجماعاً أ كذبهم ما روينا عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن الحسن البصري : من لم يخطب يوم الجمعة صلى ركعتين على كل حال . وقد قاله أيضاً ابن سيرين * وقد أقدم بعضهم - بجاري عادتهم في الكذب على الله تعالى - فقال : إن قول الله تعالى (فاسموا الى ذكر الله) إنما مراده الى الخطبة ! وجعل هذا حجة في إيجاب فرضها * قال ابو محمد : ومن لهذا المقدم ان الله تعالى أراد بالذكر المذكور فيها الخطبة ؟ بل أول الآية وآخرها يكذبان ظنه الفاسد ، لأن الله تعالى انما قال : (اذنودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله) ثم قال عز وجل : (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً) فصيح ان الله انما افترض السمع الى الصلاة اذا نودى لها ، وأمر اذا قضيت بالانتشار وذكره كثيراً ، فصيح يقينا ان الذكر المأمور بالسمي له هو الصلاة وذكر الله تعالى فيها بالتكبير ، والتسبيح ، والتمجيد ، والقراءة ، والتشهد لا غير ذلك * ولو كان ما قاله هذا الجاهل لكان من لم يدرك الخطبة ولا شيئاً منها وادرك الصلاة غير مؤد لما افترض الله تعالى عليه من السمع ، وهم لا يقولون : هذا ، وقد قاله من هو خير منهم ، فلا يكذبون ثانية في دعوى الاجماع موهين على الضعفاء ، وبالله تعالى التوفيق *

فان قالوا : لم يصلها عليه السلام قط إلا بخطبة *

قلنا : ولا ملاحا عليه السلام قط إلا بخطبتين قائماً يجلس بينهما ، فاجعلوا كل ذلك فرضاً لا تصح الجمعة إلا به ، ولا صلى عليه السلام قط إلا رفع يديه في التكبير الأولى ،

فأبطلوا الصلاة بترك ذلك *

وأما قولنا: ما وقع عليه اسم خطبة فاقتداء بظاهر فعل رسول الله ﷺ *
وقال أبو حنيفة: تجزئ تكبيرة، وهذا نقص منه لا يجابه الخطبة فرضاً، لأن
التكبيرة لا تسمى خطبة، ويقال لهم: إذا جاز هذا عندكم فلم لأجزاء عن الخطبة
تكبيرة الاحرام فهي ذكر؟ *

وقال مالك: الخطبة كل كلام ذى بال *

قال أبو محمد: ليس هذا حداً للخطبة، وهو يراها فرضاً، ومن أوجب فرضاً فواجب
عليه تحديده، حتى يعلمه متبعوه علماً لا إشكال فيه، وإلا فقد جهلوا فرضهم! *
وأما خطبتها على أعلى المنبر فهكذا فعل رسول الله ﷺ، صحت بذلك الآثار المتواترة
وكان يلزمهم أن يجعلوا هذا أيضاً فرضاً، لأنه مذ عمل المنبر لم يخطب النبي ﷺ في الجمعة إلا عليه *
وأما قولنا: أن خطب بسورة يقرؤها فحسن (١) *

روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن خبيب
ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن محمد بن معاوية عن ابنة لحارثة بن النعمان قالت:
«ما حفظت (ق) (٢) إلا من في رسول الله ﷺ، يخطب بها كل جمعة، وكان تنورنا وتنور
رسول الله ﷺ واحداً» *

٥٢٨ — مسألة — ولا تجوز اطالة الخطبة، فإن قرأ فيها بسورة فيها سجدة أو آية
فيها سجدة فنستحب له أن ينزل فيسجد والناس، فإن لم يفعل فلا حرج *
روينا من طريق مسلم بن الحجاج حدثني شريح بن يونس حدثني عبد الرحمن بن
عبد الملك بن أبيجر عن أبيه عن واصل بن حيان قال قال أبو وائل: خطبنا عمار بن ياسر
فأوجز وأبلغ، فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان، لقد أبلغت وأوجزت فلو كنت تنفست؟ فقال:
اني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة (٣) من
فقهه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة، فإن من البيان سحراً» *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال قال ابن مسعود:
أحسنوا هذه الصلاة واقصروا هذه الخطب *

قال أبو محمد: شهدت ابن معدان في جامع قرطبة قد أطلال الخطبة، حتى أخبرني بعض

(١) جواب أما محذوف دل عليه ما بعده وتقديره فتذكره بسندى (٢) أى سورة (ق) والقرآن

المجيد (٣) في الصحاح «مئة» أى علامة *

وجوه الناس أنه بال في ثيابه وكان قد نشب في المقصورة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال: «قرأ رسول الله ﷺ على المنبر (ص)، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه» *

ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن صفوان بن محرز: أن أبا موسى الأشعري قرأ سورة الحج على المنبر بالبصرة فسجد بالناس سجدتين *

ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه: أن عمر بن الخطاب قرأ السجدة وهو على المنبر يوم الجمعة، ثم نزل فسجد فسجدوا معه، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهيؤا للسجود، فقال عمر: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء *

ومن طريق البخاري: ثنا إبراهيم بن موسى أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله ابن الهدير (١) - وكان من خيار الناس - أنه شهد عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجدوا سجد الناس معه، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها، حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس، انما أمر بالسجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا حرج عليه (٢) فلم يسجد عمر *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش أن عمار بن ياسر قرأ يوم الجمعة على المنبر (إذا السماء انشقت) ثم نزل فسجد *

ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق السبيعي: أن الضحاك بن قيس كان يخطب فقرأ (ص)، وذلك بحضرة الصحابة، لا ينكر ذلك أحد بالمدينة، والبصرة، والكوفة، ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم يخالف، وقد سجد رسول الله ﷺ في سجدة القرآن المشهورة، فإين دعواهم اتباع عمل الصحابة؟ *

٥٢٩ - مسألة - وفرض على كل من حضر الجمعة - سماع الخطبة أو لم يسمع -

أن لا يتكلم مدة خطبة الإمام بشيء البتة، إلا التسليم إن دخل حينئذ. ورد السلام على

(١) بضم الهاء وفتح الدال المهملة واسكان اليااء التحتية وآخرهراء، (٢) كذا في النسخة

رقم (١٤) وفي البخاري (ج ٢ ص ١٠١) «فلا إثم عليه» *

من سلم ممن دخل حيثئذ ، وحمد الله تعالى ان عطس ، وتشميت العاطس ان حمد الله ،
والرد على المسمت ، والصلاة على النبي ﷺ اذا أمر الخطيب بالصلاة عليه ، والتأمين
على دعائه ، وابتداء مخاطبة الامام في الحاجة تمن ، ومجاوبة الامام ممن ابتداء الامام
بالكلام في أمر ما فقط *

ولا يحل أن يقول أحد حيثئذ لمن يتكلم - : أنصت ، ولكن يشير اليه أو يغمزه
أو يحصبه *

ومن تكلم بغير ما ذكرنا ذا كرا علما بالنهي فلا جمعة له *
فإن ادخل الخطيب في خطبته ما ليس من ذكر الله تعالى ولا من الدعاء المأمور به
فالكلام مباح حيثئذ ، وكذلك اذا جلس الامام بين الخطبتين فالكلام حيثئذ مباح ،
وبين الخطبة وابتداء الصلاة أيضا ، ولا يجوز المس للحصى مدة الخطبة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا اسحاق بن راهويه
انا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن ابي معشر زياد بن كليب عن ابراهيم
النخعي عن علقمة عن القرثع الضبي - (١) وكان من القراء الأولين - عن سلمان الفارسي
قال قال رسول الله ﷺ : « ما من رجل يتطهر يوم الجمعة كما أمر ثم يخرج الى الجمعة فينصت
حتى يقضى صلاته - : إلا كان كفارة لما كان قبله (٢) من الجمعة » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد
ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت - : غفر له
ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ، ومن مس الحصى فقد لغا » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا

(١) القرثع بفتح القاف واسكان الراء وفتح التاء المثناة وآخره عين مهملة ، والقرثع هذا
كان مخضوما ادرك الجاهلية والاسلام ، وكان من زهاد التابعين ، وقتل في خلافة عثمان
شهيدا ، رحمه الله وفي النسخة رقم (١٦) « عن علقمة بن القرثع الضبي » وهو خطأ ،
بل علقمة روى عن القرثع وليس ابنه (٢) في سنن النسائي (ج ٣ ص ١٠٤) « لما قبله »
بحدف « كان » واعلم اننا اعتمدنا الآن نسخة النسائي المطبوعة حديثاً بالمطبعة المصرية
واسناد هذا الحديث اسناد صحيح *

يحيى بن بكير ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب (١) فقد لغوت » *

قال أبو محمد : قال الله تعالى : (واذا مروا باللغو مروا كراما) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا أحمد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ سورة على المنبر ، فقال أبوذر لأبي بن كعب : متى تزلت هذه السورة ؟ فأعرض عنه أبي ، فلما قضى صلاته قال أبي بن كعب لأبي ذر : مالأك من صلاتك إلا ما لغوت ، فدخل أبوذر على رسول الله ﷺ فأخبره بذلك ، فقال : صدق أبي بن كعب » . *

وبه إلى حماد عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني : أن علقمة بن عبد الله المزني كان بمكة فجاء كرويه (٢) والامام يخطب يوم الجمعة ، فقال له : حبست القوم ، قدار تحلوا (٣) ، فقال له : لا تمجل حتى تنصرف ، فلما قضى صلاته قل له ابن عمر : أما صاحبك فخير ، وأما أنت فلا جمعة لك ! *

* ومن طريق وكيع عن أبيه عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي . أن رجلا استفتح عبد الله بن مسعود آية والامام يخطب ، فلما صلى قال : هذا حظك من صلاتك *
قال أبو محمد : فهؤلاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف ، كلهم يبطل صلاة من تكلم عامداً في الخطبة ، وبه نقول ، وعليه أعادتها في الوقت ، لأنه لم يصلها *
والعجب ممن قال : معنى هذا أنه بطل أجره ! *

قال أبو محمد : وإذا بطل أجره فقد بطل عمله بلا شك *
ومن طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع : أن ابن عمر حصب رجلين كانا يتكلمان

(١) قوله « والامام يخطب » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٤٨)
(٢) بوزن فعيل من الكراء ، والكري هو الذي يكريك دابته فعيل - بكسر العين - يقال : اكري دابته فهو مكر وكري ، وقد يقع على المكري فعيل بمعنى مفعول - بفتح العين - قاله في اللسان (٣) أي جعلوا الرجال على الابل ، يقال : رحل البعير وارتحله جعل عليه الرحل - باسكان الحاء المهملة - والمعنى انهم تهيؤوا للذهاب *

يوم الجمعة ، وأنه رأى سائلاً يسأل يوم الجمعة فخصبه ، وأنه كان يومى إلى الرجل يوم الجمعة :
أن اسكت *

وأما إذا أدخل الامام فى خطبته (١) مدح من لا حاجة بالمسلمين الى مدحه ، أو دعاء فيه بنفى وفضول من القول ، أو ذم من لا يستحق - : فليس هذا من الخطبة ، فلا يجوز الانصات لذلك ، بل تغييره واجب إن أمكن *

روينا من طريق سفيان الثورى عن مجالد قال : رأيت الشعبي وأبا بردة بن أبي موسى الأشعرى يتكلمان والحجاج يخطب حين قال : لعن الله ولعن الله ، فقلت : أتتكلمان فى الخطبة ؟ فقالا : لم نؤمر بأن ننصت لهذا *

وعن المعتز بن سليمان التيمى عن اسمعيل بن أبي خالد قال : رأيت ابراهيم النخعى يتكلم والامام يخطب زمن الحجاج *

قال أبو محمد : كان الحجاج وخطباؤه يلعنون عليا وابن الزبير رضى الله عنهم ولعن لا عنهم *
قال أبو محمد : وقد روينا خلافاً عن بعض السلف لا نقول به *

روينا من طريق وكيع عن ابن نائل (٢) عن اسمعيل بن أمية عن عروة بن الزبير : أنه كان لا يرى بأساً بالكلام اذا لم يسمع الخطبة *

وأما ابتداء السلام ورده فان عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد ابن بكر ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا بشر - هو ابن الفضل - عن محمد بن عجلان عن المقبرى - هو سعيد بن أبي سعيد - عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « اذا انتهى أحدكم الى المجلس فليسلم ، فاذا أراد أن يقوم فليسلم ، فليست الأولى بأحق من الآخرة » (٣)
وقال عز وجل : (واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) *

وأما حمد العاطس وتشميته فان عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن هلال بن يساف عن سالم بن عبيد قال : انه سمع رسول الله ﷺ قال : « اذا عطس أحدكم فليحمد الله ، وليقل له من عنده : يرحمك الله ، وليرد عليهم : يغفر الله لنا ولكم » (٤) *

(١) فى النسخة رقم (١٤) « فى الخطبة » (٢) كذا فى النسخة رقم (١٤) وفى النسخة

رقم (١٦) « ابن أبي نابل » ويحمر رأيتهما أصح ، فاني لم أعرف من هو ؟ (٣) رواه أبو داود (ج ٤ ص ٥٢٠) (٤) اختصره المؤلف ، وهو فى أبي داود (ج ٤ ص ٤٦٦ و ٤٦٧) وكذلك بالاسناد الذى فيه زيادة خالد بن عرجة *

وقد قيل : إن بين هلال بن يساف وبين سالم بن عبيد خالده بن عرجة *
وبه إلى أبي داود : ثنا موسى بن اسمعيل قال عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي
سلمة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا
عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال ، وليقل أخوه أو صاحبه : يرحمك الله ، ويقول
هو : يهديكم الله ويصلح بالكم » *

قال أبو محمد : فإن قيل : قد صح النهي عن الكلام والأمر بالانصات في الخطبة ، وصح
الأمر بالسلام ورده ، وبحمد الله تعالى عند العطاس وتشميته عند ذلك ورده ، فقال
قوم : إلا في الخطبة ، وقلتم أتم : بالانصات في الخطبة إلا عن السلام ورده والحمد والتشميت
والرد ، فمن لكم بترجيح استثنائكم وتغليب استعمالكم للاخبار على استثناء غيركم
واستعماله للاخبار لاسبابها وقد أجمعتم معنا على أن كل ذلك لا يجوز في الصلاة ؟ *

قلنا وبالله تعالى التوفيق : قد جاء عن رسول الله ﷺ في الصلاة أنه « لا يصلح فيها
شيء من كلام الناس » والقياس للخطبة على الصلاة باطل ، إذ لم يوجبه قرآن ، ولا سنة ،
ولا إجماع ، فنظرنا في ذلك فوجدنا الخطبة يجوز فيها ابتداء الخطيب بالكلام ومجاوبته ،
وابتداء ذي الحاجة له بالسكالة وجواب الخطيب له ، على ما ذكر بعد هذا ، وكل هذا
ليس هو فرضا ، بل هو مباح ، ويجوز فيها ابتداء الداخل بالصلاة تطوعا ، فصح أن
الكلام المأمور به مغلب على الانصات فيها ، لأنه من المحال المتنع الذي لا يمكن البتة
جوازه - : أن يكون الكلام المباح جائزا فيها ويكون الكلام الفرض المأمور به الذي
لا يحل تركه محرما فيها . وبالله تعالى تأييد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
إبراهيم بن المنذر ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو عمرو - هو الأوزاعي - حدثني اسحاق بن
عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : « بينما النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة قام أعرابي
فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ
يديه ، وما نرى في السماء قرعة (١) » وذكر باقي الحديث *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) القرعة بفتح القاف والزاي والعين الهمة : القطعة من السحاب *

ابن علي ثمامة بن الحجاج ثنا شيان بن فروخ ثنا سليمان بن المغيرة ثنا حميد بن هلال قال قال أبو رفاعة : « انتهيت الى رسول الله ﷺ وهو يخطب ، فقلت : يا رسول الله ، رجل غريب جاء يسأل عن دينه ، لا يدري ما دينه ، فأقبل على رسول الله ﷺ وترك خطبته حتى انتهى الى ، وأنى (١) بكرسى حسبت قوائمه حديداً ، فقام عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يعلمني مما علمه الله عز وجل ، ثم أنى خطبته (٢) فأنتم آخرها » *

قال أبو محمد : أبو رفاعة هذا تميم العدوي (٣) له صحبة ، *

وقد ذكرنا قبل هذا الباب في الباب المتصل به كلام عمر مع الناس على المنبر في أن السجود ليس فرضاً ، وذكرنا قبل كلام عمر مع عثمان بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وكلام عثمان معه وعمر يخطب في أمر غسل الجمعة وانكار تركه ، لا ينكر الكلام في كل ذلك أحد من الصحابة ، حتى نشأ من لا يعتد به مع من ذكرنا *

والمعجب أن بعضهم - ممن ينتسب الى العلم بزعمهم - قال : لعل هذا قبل نسخ الكلام في الصلاة ! أو قال : في الخطبة ! *

فليت شعري ! أين وجد نسخ الكلام الذي ذكرنا في الخطبة ؟ وما الذي أدخل الصلاة في الخطبة ؟ وليس لها شيء من أحكامها ، ولو خطب الخطيب على غير وضوء لما ضر ذلك خطبته ، وهو يخطبها الى غير القبلة ، فأين الصلاة من الخطبة لو عقلوا ؟ ونموذ بالله من الضلال . والدين لا يؤخذ بلعل *

ومن طريق وكيع عن الفضل بن دهم (٤) عن الحسن قال : يسلم ويرد السلام ويشمت العاطس والامام يخطب *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي مثله *

وعن الشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر قالوا : رد السلام يوم الجمعة وأسمع *

وقال القاسم بن محمد ومحمد بن علي : يرد في نفسه *

ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة عن رجل جاء

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) «فأنى» (٢) في النسخة رقم (١٤) «ثم أنى الى خطبته» وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (٣) اختلف في اسمه فقيل «تميم بن أسد» وقيل «تميم ابن أسيد» وقيل «عبد الله بن الحارث بن أسد» وهو صحابي معروف بكنته وبها اشتهر .

(٤) بفتح الدال المهملة والهاء وينهما لام ساكنة ، والفضل هذا وثقه وكيع وضعفه غيره *

يوم الجمعة ، وقد خرج الامام ؟ فقالا جميعا : يسلم ويردون عليه ، وإن عطس شمتوه ويرد عليهم *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إذا عطس الرجل يوم الجمعة والامام يخطب فحمد الله تعالى ، أو سلم وأنت تسمعه وتسمع الخطبة فيشمتة في نفسك ، ورد عليه في نفسك ، فإن كنت لا تسمع الخطبة فشمتة وأسمعه ورد عليه وأسمعه *

وعن معمر عن الحسن البصري وقتادة قال : جميعا في الرجل يسلم وهو يسمع الخطبة : انه يرد ويسمعه *

وعن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن : أنه كان لا يرى بأساً أن يسلم الرجل ويرد السلام والامام يخطب *

وهو قول الشافعي ، وعبد الرزاق ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي سليمان وأصحابهم *

٥٣٠ — مسألة — والاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك شرب الماء ، وإعطاء الصدقة ، ومناولة المرء أخاه حاجته ، لأن كل هذا أفعال خير لم يأت عن شيء منها نهى ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير) ولو كرهت أو حرمت لبين ذلك تعالى على لسان نبيه ﷺ (وما كان ربك نسيا) *

وقد جاء النهي عن الاحتباء والامام يخطب من طريق أبي مرحوم عبد الرحيم ابن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني *

وأبو مرحوم هذا مجهول (١) ، لم يرو عنه أحد نعلمه إلا سعيد بن أبي أيوب *
رويناعن ابن عمر : أنه كان يحثي يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك أنس بن مالك وشریح ، وصمصمة بن صوحان ، وسعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، ومكحول ، وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، ونعيم بن سلامة ، ولم يبلغنا عن أحد من التابعين أنه كرهه ، إلا عبادة بن نسي وحده ، ولم ترو كراهة ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم *

(١) أما أبو مرحوم فانه ليس مجهولا ، وقد روى عنه أيضا نافع بن يزيد ويحيى ابن أيوب وابن لهيعة وغيرهم ، وهو لا بأس به ، وفيه ضعف ، وشيخه سهل بن معاذ فيه ضعف أيضا *

ورويانا عن طاوس اباحة شرب الماء يوم الجمعة والامام يخطب *

وهو قول مجاهد والشافعى وأبى سليمان *

وقال الأوزاعى : إن شرب الماء فسدت جمعته . وبالله تعالى التوفيق *

٥٣١ — مسألة — ومن دخل يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين قبل أن يجلس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا شعبة ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ « إذا جاء أحدكم والامام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « إن النبي ﷺ خطب فقال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين » *

قال أبو محمد : هذا أمر لا حيلة لموه فيه ! والله تعالى الحمد *

وبه الى مسلم : ثنا قتيبة واسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — كلاهما عن سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول : « دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فقال له رسول الله ﷺ : أصليت ؟ قال : لا ، قال : قم فصل الركعتين » هذا لفظ اسحاق ، وقال قتيبة في حديثه : « ركعتين » وهكذا رويناه من طريق حماد بن زيد وأيوب السختياني وابن جريج كلهم عن عمرو عن جابر عن النبي ﷺ ، ومن طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن محبوب واسماعيل بن ابراهيم قالوا ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : « جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب ، فقال له عليه السلام : أصليت شيئاً ؟ قال : لا ، قال : صل الركعتين تجوز فيهما » *

وحدثنا احمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن فراس البقسي (١)

(١) نسبة الى « عبد القيس » وينسب اليه « العبدى » أبضا والبقسي أشهر ، قاله السمعاني *

ثنا أحمد بن محمد بن سالم التيسابوري ثنا اسحاق بن راهويه أنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري « انه جاء مروان يخطب يوم الجمعة ، فقام فصلى الركعتين ، فأجلسوه ، فأبى ، وقال : أبعد ما صليتموها مع رسول الله ﷺ ! » *

فهذه آثار متظاهرة متواترة عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم بأصح اسانيد توجب العلم بأمره ﷺ من جاء يوم الجمعة والامام يخطب بأن يصلى ركعتين ، وصلاتها ابو سعيد مع النبي ﷺ وبعده بحضرة الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف ، ولا عليه منكر ، إلا شرط مروان الذين تكلموا بالباطل وعملوا الباطل في الخطبة ، فأظهروا بدعة وراموا إمامة سنة وإطفاء حق ، فمن أعجب شأنهم يقتدى بهم ويدع الصحابة ؟ * وقد روى الناس من طريق مالك وغيره عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو ابن سليم الزرقى عن ابي قتادة عن رسول الله ﷺ قال : « اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل ان يجلس » فم عليه السلام ولم يخص فلا يحل لأحد ان يخص إلا ما خصه النبي ﷺ ، ممن يجدا الامام يقيم لصلاة الفرض ، او قد دخل فيها ، وسبحان من يسر هؤلاء لعكس الحقائق فقالوا : من جاء والامام يخطب فلا يركع ، ومن جاء والامام يصلى الفرض ولم يكن أوتر ولا ركع ركعتي الفجر فليترك الفريضة وليشتغل بالنافلة ! فمكسوا أمر رسول الله ﷺ عكساً ، *

ولولا البرهان الذي قد ذكرنا قبل بأن لا فرض الا الخمس لكانت هاتان الركعتان فرضاً ، ولكنهما في غاية التأكيد ، لاشي من السنن أو كد منهما ، لتردد أمر رسول الله ﷺ بهما *

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان الثوري عن أبي نهيك (١) عن سماك بن سلمة قال : سأل رجل ابن عباس عن الصلاة والامام يخطب ؟ فقال : لو أن الناس فعلوه كان حسناً *

وعن أبي نعيم الفضل بن دكين : ثنا يزيد بن عبد الله بن ابي بردة بن ابي موسى الأشعري قال : رأيت الحسن البصري دخل يوم الجمعة وابن هبيرة يخطب ، فصلى ركعتين في مؤخر

(١) بفتح النون ، وأظن انه القاسم بن محمد الاسدي أو الضبي ، وله ترجمة في التهذيب

(ج ١٢ ص ٢٥٩) وله فيه أبضاد ذكر في ترجمة سماك (ج ٤ ص ٢٣٥) *

المسجد ثم جلس *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال : اذا جئت يوم الجمعة وقد خرج الامام فان شئت صليت ركعتين *

وهو قول سفیان بن عینة ، ومكحول ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، والحيدى ، وأبي ثور ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه ، وجمهور أصحاب الحديث ، وهو قول الشافعى وأبي سليمان واصحابهما *

وقال الأوزاعى : ان كان صلاهما فى بيته جلس ، وان كان لم يصلهما فى بيته ركعهما فى المسجد والامام يخطب *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يصل ، قال مالك : فان شرع فيهما فليتمهما *

قال أبو محمد : ان كانتا حقاً فلم لا يتدى بهما ؟ فالخير ينبنى البدار اليه ، وان كانتا خطأ وغير جائزتين فما يجوز التماضى على الخطأ . وفى هذا كفاية *

واحتج من منع (١) منهما بخبر ضعيف رويناه من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية قال : كنا مع عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ فقال : « جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب ، فقال له رسول الله ﷺ : اجلس فقد آذيت » (٢) . قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه ، لوجوه أربعة *

أحدها : أنه لا يصح ، لأنه من طريق معاوية بن صالح ، لم ير وه غيره ، وهو ضعيف *

والثانى : أنه ليس فى الحديث - لو صح - أنه لم يكن ركعهما ، وقد يمكن أن يكون ركعهما ثم تخطى ، ويمكن أن لا يكون ركعهما ، فاذ ليس فى الخبر لأنه ركع ولا أنه لم يركع - : فلا حجة لهم فيه ولا عليهم ، ولا يجوز أن يقيم فى الخبر ما ليس فيه فيكون من فعل ذلك أحد الكذابين *

والثالث : أنه حتى لو صح الخبر ، وكان فيه أنه لم يكن ركع - : لكان ممكناً أن يكون قبل أمر النبي ﷺ من جاء والامام يخطب بالركوع ، وممكن ان يكون بعده ، فاذ ليس فيه بيان بأحد الوجهين فلا حجة فيه لهم ولا عليهم *

(١) فى الأصلين « واحتج من سمع » الخ وهو خطأ ظاهر واتفاق الأصلين عليه غريب

(٢) رواه ابوداود (ج ١ ص ٤٣٥ و ٤٣٦) والنسائى (ج ٣ ص ١٠٣) واحمد فى المسند

(ج ٤ ص ١٩٠) وهو حديث صحيح ومعاوية بن صالح ثقة خلافا لما زعم ابن حزم *

والرابع : أنه لو صح الخبر وصح فيه أنه لم يكن ركع ، وصح أن ذلك كان بعد أمره عليه السلام من جاء والامام يخطب بأن ير كع ، وكل ذلك لا يصح منه شيء . : لما كانت لهم فيه حجة ، لأننا لم نقل إنهما فرض ، وإنما قلنا : إنهما سنة يكره تركها ، وليس فيه نهي عن صلاتهما . *

فبطل تعلقهم بهذا الخبر الفاسد جملة . وبالله تعالى التوفيق ، وبقى أمره عليه السلام بصلاتهما لا معارض له . *

وتعلل بعضهم بخبر رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري : « أن رجلاً دخل المسجد » - فذكر الحديث وفيه - « أن رسول الله ﷺ أمره أن يصلي ركعتين ، ثم قال : إن هذا دخل المسجد في هيئة بذة فأمرته أن يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يفطن له رجل فيتصدق عليه » قالوا : فأنما أمره رسول الله ﷺ بالركعتين ليفطن فيتصدق عليه . *

قال أبو محمد : وهذا الحديث من أعظم الحجج عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بصلاتهما ، وعلى كل حال فليس اعتراض على حديث جابر الذي ذكرنا ، وفيه قوله عليه السلام : « من جاء يوم الجمعة والامام يخطب أو قد خرج فليركع ركعتين » * ثم نقول لهم : قولوا لنا : هل أمر رسول الله ﷺ من ذلك بحق أم يبطل ؟ فان قالوا يبطل ، كفروا ، وإن قالوا : بحق أبطلوا مذهبهم ، ولزمهم الأمر بالحق الذي أمر به رسول الله ﷺ ، وصح أنهما حق على كل حال ، إذ لا يأمر عليه السلام بوجه من الوجوه إلا بحق . *

ثم نقول لهم : إذ قلتم هذا فتقولون أنتم به فتأمرون من دخل بهيئة بذة والامام يخطب يوم الجمعة بأن ير كع ركعتين ليفطن له فيتصدق عليه ؟ أم لا ترون ذلك ؟ فان قالوا : فأمره بذلك تركوا مذهبهم ، وإن قالوا : لسنا تأمره بذلك ، قيل لهم : فأى راحة لكم في توجيهكم (١) للخبر الثابت وجوهاً أنتم مخالفون لها ، وعاصون للخبر على كل حال ؟ وهل هنا إلا إيهام الضعفاء المغترين المحرومين أنكم أبطلتم حكم الخبر وصحتم بذلك قولكم ؟ والأمر في ذلك بالصد ، بل هو عليكم . وحسبنا الله ونعم الوكيل . *

وقال بعضهم : لما لم يجز ابتداء التطوع لمن كان في المسجد لم يجز لمن دخل المسجد .

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة لم يأذن الله تعالى بها ، ولا قضائها رسول الله عليه السلام ، بل قد فرق عليه السلام بينهما ، بأن أمر من حضر بالانصات والاستماع ، وأمر الداخل بالصلاة ، فالمعارض على هذا مخالف لله ورسوله عليه السلام ، فالتطوع جائز لمن في المسجد ما لم يبدأ الإمام بالخطبة ولمن دخل ما لم تقم الإقامة للصلاة *

٥٣٢ - مسألة - والكلام مباح لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة ، والكلام جائز بعد الخطبة إلى أن يكبر الإمام ، والكلام جائز في جلسة الإمام بين الخطبتين ، لأن الكلام بالبإباح مباح إلا حيث منع منه النص ، ولم يمنع النص إلا من الكلام في خطبة الإمام كما أوردنا قبل *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن جرير بن حازم عن ثابت بن أسلم البناني عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله ﷺ ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ، فيكلمه ثم يتقدم إلى المصلي فيصلي » *

ومن طريق حماد بن سلمة أنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق لما قعد على المنبر يوم الجمعة قال له بلال : يا أبا بكر ، قال : لييك ، قال : أعتقتني لله أم لنفسك ؟ قال أبو بكر : بل لله تعالى ، قال : فاذن لي أجاهد في سبيل الله تعالى ، فأذن له ، فذهب إلى الشام فمات بها رضي الله عنه *

ومن طريق حماد بن سلمة عن برد أبي العلاء عن الزهري : أن عمر بن الخطاب قال : كلام الإمام يقطع الكلام . فلم ير عمر الكلام يقطعه إلا كلام الإمام *

وعن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن عمران بن موسى عن أبي الصعبة قال قال عمر بن الخطاب لرجل يوم الجمعة وعمر على المنبر : هل اشتريت لنا ؟ أو هل آتيتنا بهذا ؟ يعني الحب *

وعن هشيم بن بشير أخبرني محمد بن قيس أنه سمع موسى بن طلحة بن عبيد الله يقول : رأيت عثمان بن عفان جالسا يوم الجمعة على المنبر والمؤذن يؤذن وعثمان يسأل الناس عن أسرارهم وأخبارهم *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب : كلام الإمام يقطع الكلام *

وعن عبد الله بن عون : قال لي حماد بن أبي سليمان في السجدة بعد أن خرج الامام يوم الجمعة : كيف أصبحت ؟ وعن عطاء و ابراهيم النخعي : لا بأس بالكلام يوم الجمعة قبل أن يخطب الامام وهو على المنبر وبعد أن يفرغ *

وعن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني مثله *

وعن حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية مثله *

وعن الحسن : لا بأس بالكلام في جلوس الامام بين الخطبتين *

٥٣٣ - مسألة - ومن رعى والامام يخطب واحتاج الى الخروج فليخرج، وكذلك

من عرض له ما يدعو الى الخروج ، *

ولا معنى لاستئذان الامام ، قال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال

تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولم يأت نص بإيجاب استئذان الامام في ذلك *

و يقال لمن اوجب ذلك : فان لم يأذن له الامام ، أترأه يبقى بلا وضوء ؟ او هو يلوث

المسجد بالدم ؟ او يضيع ما لا يجوز له تضييعه من نفسه أو ماله أو أهله ؟ ! وماذا الله من هذا *

٥٣٤ - مسألة - ومن ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيها او نام عنها فليقم وليصلها ،

سواء كان فقيها او غير فقيه ، لقول رسول الله ﷺ : « من نام عن صلاة او نسيها فليصلها

إذا ذكرها » وقد ذكرناه باسناده قبل *

وقد فرق قوم في ذلك بين الفقيه وغيره . وهذا خطأ لم يوجه قرآن ، ولا سنة ، ولا نظر

ولا معقول ، بل الحجة ألزم للفقيه في أن لا يضيع دينه منها غيره *

فان قيل : يراه الجاهل فيظن الصلاة تطوعا جائزة حينئذ *

قلنا : لا أعجب ممن يستعمل لنفسه مخالفة امر رسول الله ﷺ وتضييع فرضه خوف ان

يخطئ غيره ! ولعل غيره لا يظن ذلك او يظن ، فقد قال تعالى . (لا تكف إلا نفسك)

وقال تعالى : (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم) *

٥٣٥ - مسألة - ومن لم يدرك مع الامام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس

فقط فليدخل معه وليقض اذا أدرك ركعة ركعة واحدة (١) وان لم يدرك إلا الجلوس

(١) في النسخة رقم (١٦) « وليقض اذا أدرك ركعة واحدة » وهو خطأ والصواب

تكرار كلمة « ركعة » مرتين كما هو ظاهر وكما هو في النسخة الصحيحة رقم (١٤) *

صلى ركعتين فقط . وبه قال أبو حنيفة وأبو سليمان *
وقال مالك والشافعى : إن أدرك ركعة قضى إليها أخرى ، فإن لم يدرك إلا رفع الرأس
من الركعة فابعده صلى أربعاً *
وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد - ورويناه أيضاً عن عمر بن الخطاب - : من لم يدرك (١)

شيئاً من الخطبة صلى أربعاً *
واحتج من ذهب الى هذا بأن الخطبة جمات بأداء الركعتين ، فيلزم من قال بهذا أن

من فاتته الخطبة الأولى وأدرك الثانية أن يقضى ركعة واحدة مع أن هذا القول لم
يأت به نص قرآن ولا سنة *

واحتج مالك والشافعى بقول رسول الله ﷺ : «من أدرك مع الامام ركعة فقد
أدرك الصلاة» *

قال أبو محمد : وهذا خبر صحيح ، وليس فيه أن من أدرك أقل من ركعة لم يدرك الصلاة *
بل قد صح عن رسول الله ﷺ ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسحاق بن اسماعيل
النضرى ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ
ثنا جدى محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأتم تسعون ، وأتوها
وأتم تمشون ، عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا» *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى
ثنا أبو نعيم ثنا شيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
قال : «بينما نحن نصلى مع رسول الله ﷺ إذ سمع جلبة رجال (٢) ، فلما صلى قال : ما شأنكم ؟
قالوا : استعجلنا الى الصلاة ، قال : فلا تفعلوا ، اذا أتيت الصلاة فليكن السكينة ،
فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا» *

فأمره رسول الله ﷺ بأن يصلى مع الامام ما أدرك ، وعم عليه السلام ولم يخص ،
وسماه مدركالما أدرك من الصلاة ، فمن وجد الامام جالساً أو ساجداً فإن عليه أن يصير
معه فى تلك الحال ، ويلتزم إمامته ، ويكون بذلك بلا شك داخل فى صلاة الجماعة
فإنما يقضى ما فاتته ويتم تلك الصلاة ، ولم تقته إلا ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان فلا

(١) فى النسخة رقم (١٤) «لن لم يدرك» وما هنا أصح وأحسن (٢) أى صوتهم *

يصلي إلا ركعتين *

وهذان الخبران زائدان على الذي فيه «من أدرك ركعة» والزيادة لا يجوز تركها .
وبالله تعالى التوفيق *

روينا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يدرك الامام يوم الجمعة وهم جلوس ؟ قال : يصلي ركعتين ، قال شعبة : فقلنا له : ما قال هذا عن ابراهيم إلا حماد ؟ قال الحكم : ومن مثل حماد ؟ ! وعن معمر عن حماد بن أبي سليمان قال : ان ادركهم جلوساً في آخر الصلاة يوم الجمعة صلى ركعتين *

قال أبو محمد : إلا أن الحنيفين قد تناقضوا ههنا ، لأن من اصولهم - التي جعلوها ديناً - ان قول الصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف فانه لا يحل خلافه .
وقد روينا عن معمر عن ايوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : إذا ادرك الرجل ركعة يوم الجمعة صلى اليها أخرى ، وإن وجد القوم جلوساً صلى أربعاً *

وعن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن أبي الأحوص (١) عن ابن مسعود : من ادرك الركعة فقد ادرك الجمعة ، ومن لم يدرك الركعة فليصل أربعاً *

ولا يعرف لهما (٢) من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، نعم ، وقد رويت فيه آثار - ليست بأضعف من حديث الوضوء بالنبيذ ، والوضوء من القهقهة في الصلاة ، والوضوء والبناء من الرعاف والقيء ، فخالفوها إذ خالفها أبو حنيفة - من طريق الحجاج بن أرطاة من طريق ابن عمر ، ومن طريق غيره عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مسندين ، وهذا مما تناقضوا فيه *

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حجة عندنا في أحد دون رسول الله ﷺ ، ولو صح في هذا اثر عن النبي ﷺ لقلنا به ولم نعتده *

٥٣٦ - مسألة - والفصل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة (٣) ، وكذلك الطيب ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن الأحوص» وهو خطأ ، وأبو الأحوص هذا اسمه «عوف ابن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي» وهو شيخ أبي اسحق السبيعي ، وأما أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي فهو تلميذ أبي اسحق (٢) في النسخة رقم (١٤) «ولا يعرف له» وهو خطأ (٣) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : «قال ابن كوتر : أما من أتى الجمعة فيلزمه الفصل قبلها ، لقوله عليه السلام : «إذا جاء أحدكم الجمعة» ، فإذا أراد أحدكم ان يأتي

والسواك، وقد ذكرنا كل ذلك فأغنى عن تردادته ، إذ قد تفصيناها في كتاب الطهارة من ديواننا هذا والله الحمد ، ولا يتطيب لها المحرم ولا المرأة ، لما ذكرنا في كتابنا هذا في النساء يحضرن صلاة الجماعة ، ولأن المحرم منهي عن إحداث التطيب ، على ما نذكر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ، *

و يلزم الغسل والسواك المحرم والمرأة كما يلزم الرجل ، فمن عجز عن الماء تيمم ، لما قد ذكرناه في التيمم من ديواننا هذا . والله تعالى الحمد *

٥٣٧ - مسألة - فإن ضاق المسجد أو امتلأت الرحاب وانصت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور، والبيوت، والدكاكين المتصلة بالصفوف، وعلى ظهر المسجد ، بحيث يكون مسامحة لما خلف الإمام ، لا للإمام ، ولألا أئمة الإمام أصلاً . ومن حال بينه وبين الإمام و الصفوف نهر عظيم أو صغير أو خندق أو حائط لم يضره شيئاً ، وصلى الجمعة بصلاة الإمام *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد - هو ابن سلام - ثنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته ، وجدار الحجرة قصير ، فرأى الناس شخص النبي ﷺ ، فقام أناس يصلون بصلاته » وذكر باقي الحديث *

قال أبو محمد : حكم الإمامة سواء في الجمعة وغيرها ، والنافلة والفريضة ، لأنه لم يأت قرآن ولا سنة بالفرق بين أحوال الإمامة في ذلك ، ولا جاء نص بالمنع من الائتداء بالإمام إذا اتصلت الصفوف ، فلا يجوز المنع من ذلك بالرأي الفاسد ، وصح عن النبي ﷺ : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فحينما أدركتك الصلاة فصل » فلا يحل أن يمنع أحد من الصلاة في موضع إلا موضعاً جاء النص بالمنع من الصلاة فيه ، فيكون مستثنى من هذه الجملة *

روينا عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها : أنها كانت تصلي في بيتها بصلاة الإمام وهو في المسجد *

وقد جاء ذلك مبيناً في صلاة الكسوف ، إذ صلت في بيتها بصلاة النبي ﷺ بالناس *

الجمعة « و « من جاء منكم الجمعة » في هذه التصريح بارادة الاتيان ، وهذا يوجب الغسل قبل الصلاة ، فأما من لم يأت الجمعة فله الغسل في أي وقت شاء قبل الجمعة وبمدها »

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني جبلة بن أبي سليمان الشقري (١) قال : رأيت أنس ابن مالك يصلي في دار أبي عبد الله في الباب الصغير الذي يشرف على المسجد يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي مجلز قال : تصلي المرأة بصلاة الامام وإن كان بينهما طريق أو جدار (٢) ، بعد أن تسمع التكبير *

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه : أنه جاء يوم الجمعة الى المسجد وقد امتلاً ، فدخل دار حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، والطريق بينه وبين المسجد ، فصلى معهم وهو يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن النضر بن أنس أنه صلى في بيت الخياط يوم الجمعة في الرحبة التي تباع فيها القباب *
وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال : جئت أنا والحسن البصري يوم الجمعة والناس على الجدر والكنف ، فقلت له : أبا سعيد ، أترجو لهؤلاء ؟ قال : أرجو أن يكونوا في الأجر سواء *

وقال مالك : لاتصل الجمعة خاصة في مكان محجور بصلاة الامام في المسجد ، وأما سائر هلوات الفرض فلا بأس بذلك فيها *

وهذا لانه عن أحد من الصحابة ، ولا يعضد هذا القول قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ، ولا رأى سديد *

وقال أبو حنيفة : إن كان بين الامام والمأموم نهر صغير أجزأته صلاته ، فإن كان كبيراً لم تجزه *

وهذا كلام ساقط ، لا يعضده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا رأى سديد *

وحد النهر الكبير بما يمكن أن تجرى فيه السفن *

قال أبو محمد : ليت شعري أي السفن ؟ وفي السفن ما يحمل الف وسق ، وفيها زويرق صغير يحمل ثلاثة أو أربعة فقط *

(١) جبلة : بفتح الجيم والباء الموحدة . والشقري : بفتح الشين المعجمة والقاف وكسر الراء ، نسبة الى بني شقرة - بكسر القاف - على غير قياس . وله ترجمة في الانساب (ورقة ٣٣٦)
(٢) في النسخة رقم (١٤) «أوجد» بالجيم والذال المضمومتين جمع جدار *

ورويثا عن عمر بن الخطاب أنه قال : من صلى بصلاة الامام و بينهما طريق أو
جدر أو نهر فلا يأتى به . فلم يفرق بين نهر صغير وكبير *
ورويثا من طريق شعبة : ثنا قتادة قال قال لى زرارة بن أو فى سمعت أباهريرة
يقول : لاجمة لمن صلى فى الرحبة . وبه يقول زرارة *

قال أبو محمد : لو كان تقليد لكان هذا — لصحة اسناده — أولى من تقليد مالك وأبى حنيفة *
وعن عقبة بن صهبان (١) عن أبى بكرة : أنه رأى قوماً يصلون فى رحبة المسجد
يوم الجمعة ، فقال : لاجمة لهم ، قلت : لم ؟ قال : لأنهم يقدر و ن على أن يدخلوا فلا يفعلون *
قال أبو محمد : هذا كما قال لمن قدر على أن يصل الصف فلم يفعل *
وان العجب كله ممن يحجز الصلاة حيث صح نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيه
كالقبرة ، ومعطن الابل ، والحمام ، ثم يمنع منها حيث لا نص فى المنع منها ، كالوضع المحجور
أو بينها نهر كبير ! وكل هذا كما ترى ! وبالله تعالى التوفيق *

٥٣٨ — مسألة — ومن زوحم يوم الجمعة أو غيره فان قدر على السجود كيف
أمكنه ولو ايماء وعلى الركوع كذلك — : أجزاءه ، فان لم يقدر أصلاً وقف كما هو ، فاذا
خف الأمر صلى ركعتين وأجزأه . لقول رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا
منه ما استطعتم » ولقول الله تعالى : (لا يكاف الله نقسا الا وسعها) ولا فرق بين
العجز عن الركوع والسجود بمرض أو بخوف أو بمنع زحام ، وقد صلى السلف الجمعة
ايماء فى المسجد ، اذ كان بنو أمية يؤخرون الصلاة الى قرب غروب الشمس *

٥٣٩ — مسألة — وان جاء اثنان فصاعداً وقد فاتت الجمعة صلوا الجمعة ، لما
ذكرنا من أنها ركعتان فى الجماعة *

٥٤٠ — مسألة — ومن كان بالمصر فراح الى الجمعة من أول النهار فحسن ،
لما ذكرنا قبل ، وكذلك من كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فان كان
على ميل فصاعداً صلى فى موضعه ، ولم يجزله المجئ الى المسجد ، الا مسجد مكة ومسجد
المدينة ومسجد بيت المقدس خاصة فالمجئ اليها على بعد فضيلة *

لما حدثناه أحمد بن محمد العظمى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو
ابن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن معمر ثاروح — هو ابن عبادة — ثنا محمد بن أبى حفصة

(١) بضم الصاد المهملة واسكان الهاء . وعقبه هذا تابى ثقة مات سنة ٨٢ *

عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ومسجد إيلياء » * قال أبو محمد : الرحلة هي السفر ، وقد بينا قبل أن السفر ميل فصاعداً والله تعالى التوفيق *
 ٥٤١ — مسألة — والصلاة في المقصورة جائزة ، والائتم على المانع لا على المطلق له دخولها ، بل الفرض على من أمكنه دخولها أن يصل الصفوف فيها ، لأن أكل الصفوف فرض كما قدمنا فمن أطلق على ذلك فحقه أطلق له ، وحق عليه لم يمنع منه ، ومن منع منه فحقه منع منه ، والمانع من الحق ظالم ، ولا أتم على الممنوع ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (١) *

٥٤٢ — مسألة — ولا يحل البيع من أثر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة ، فإن كانت قرية قد منع أهلها الجمعة أو كان ساكناً بين الكفار ولا مسلم معه فإلى أن يصلى ظهر يومه ، أو يصلوا ذلك كلهم أو بعضهم ، فإن لم يصل فإلى أن يدخل أول وقت العصر *
 وبفسخ البيع حينئذ أبداً إن وقع ، ولا يصححه خروج الوقت ، سواء كان التبايع من مسلمين أو من مسلم وكافر ، أو من كافرين ، ولا يحرم حينئذ نكاح ، ولا اجارة ، ولا سلم ولا مالميس بيعاً *
 وقال مالك كذلك في البيع الذي فيه مسلم ، وفي النكاح : وعقد الاجارة ، والسلم ، وإباح الهبة ، والقرض ، والصدقة *

وقال أبو حنيفة والشافعي : البيع والنكاح والاجارة والسلم جائز كل ذلك في الوقت المذكور * قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض

(١) المقصورة المكان الذي كان خاصاً بالملوك المسلمين يصلون فيه الجمعة وغيرها - حين كانوا يصلون - وكانت لا يدخلها عليهم إلا المقربون منهم ويمنعها عامة المسلمين ، وهي بدعة ابتدعوها لا توافق قواعد الاسلام ، وقد جاء بالتسوية بين بني آدم ، لا كرامة لأحد على أحد إلا بالتقوى . ثم مازالوا يتدرجون في ترك الدين خطوة خطوة حتى تركوا الصلاة في الجماعات والجماعات ، والله أعلم بحالهم هل يصلونها فرادى ؟ إلا من هدى الله ، فانا لله وانا إليه راجعون *

واجتروا من فضل الله) ووقت النداء هو أول الزوال فحرم الله تعالى البيع الى انقضاء الصلاة، وأباحه بعدها، فهو كما قال عز وجل، ولم يحرم تعالى نكاحاً، ولا اجارة، ولا سداً، ولا مائس بيعاً (وما كان ربك نسياً) و (تلك حدود الله فلا تعتدوها) *

وكل ما ذكرنا فحائز أن يكون وهو ناهض الى الصلاة غير متشاغل بها، فجاز كل ذلك، لأنه ليس مانعاً من السعى الى الصلاة، فظهر تناقض قول مالك وفساده *

فان كان جعل علة كل ذلك التشاغل، سألناهم عن من يشتغل، بل باع، او انكح او اجر وهو ناهض الى الجمعة، او وهو في المسجد ينتظر الصلاة؟ فنقولهم: يفسخ فبطل تعليلهم بالتشاغل، فان لم يعملوا بالتشاغل فقد قاسوا على غير علة، وهو باطل عند من يقول: بالقياس، فكيف عند من لا يقول به *

فان قال: النكاح بيع قلنا: هذا باطل ما ساء الله تعالى قط بيعاً ولا رسوله ﷺ ونسألهم عن حلف ان لا يبيع فنكح او اجر؟ فنقولهم: لا يحنث *

واعتل أبو حنيفة والشافعي بأن النهي عن ذلك انما هو للتشاغل عن الجمعة فقط * قال ابو محمد: وهذه دعوى كاذبة، وقول على الله تعالى بغير علم، وهذا لا يحل لأحد ان يخبر عن مراد الله تعالى بغير ان يخبر بذلك الله تعالى، او رسوله ﷺ، ولو اراد الله تعالى ذلك لينة ولم يكتنا الى خطأ رأى ابي حنيفة وظنه، وقد قال رسول الله ﷺ «إياكم والظن، فان الظن اكذب الحديث» وقال تعالى (وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) * فان قالوا: قد علمنا ذلك *

قلنا: ومن أين علمتموه؟ فان ادعيتهم ضرورة كذبتم، لأننا غير مضطرين الى علم ذلك، والطبيعة واحدة، وإن ادعوا دليلاً سئلوه، ولا سبيل لهم اليه، فلم يبق إلا الظن * وقالوا: نحن منهيون عن البيع في الصلاة، ولو باع امرؤ في صلاته فقد البيع *

فقلنا لهم: إن البيع لا يجوز أن يكون في الصلاة أصلاً، لأنه اذا وقع عمداً أبطلها، فليس حينئذ في صلاة، واذا لم يكن في صلاة فيبيعه جائز، وان ظن أنه ليس في صلاة فباع أو نكح، أو أنكح، أو عمل مالا يجوز في الصلاة فهو كله باطل، لأن الحال التي هو فيها ممانعة من ذلك، وهي حال ثابتة، فما ضاها فباطل، وكذلك من باع أو نكح أو طلق أو أعتق ولم يبق عليه من الوقت الا مقدار احرامه بالتكبير - وهو ذا كر لذلك - فهو كله باطل،

لأنه منهى عن كل ذلك ، وقال عليه السلام : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»
فكل من عمل أمراً بخلاف ما أمر به فهو مردود بنص حكم رسول الله ﷺ *
روينا من طريق عكرمة عن ابن عباس : «لا يصلح البيع يوم الجمعة حين يتأدى بالصلاة
فإذا قضيت الصلاة فاشتر وبع» (١) *

وعن القاسم بن محمد : أنه فسخ بيعاً وقع في الوقت المذكور *
قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه الشافعيون والحنيفيون ، لأنهم لا يجزئون خلاف
الصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وهذا مكان لا يعرف لابن عباس فيه مخالف
من الصحابة رضي الله عنهم *

وتناقض المالكيون أيضاً ، لأنهم حملوا قوله تعالى : (وذروا البيع) على التحريم ،
ولم يحملوا أمره تعالى بتمتع المطلقة على الإيجاب ، وقالوا : لفظ «ذر» لا تكون إلا للتحريم ،
فقلنا : هذا باطل ، وقد قال تعالى (ثم ذرهم في خوضهم يلعبون) فهذه للوعيد لا للتحريم *
وأما منعنا أهل الكفر من البيع حينئذ فلقوله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة
ويكون الدين كله لله) فوجب الحكم بين أهل الكفر بحكم أهل الإسلام ولا بد ، وقال
تعالى (وان احكم بينهم بما أنزل الله) *

* صلاة العيدين *

٥٤٣ - مسألة - هاعيد الفطر من رمضان ، وهو اول يوم من شوال ، و يوم الاضحى ، وهو
اليوم العاشر من ذى الحجة ، ليس للمسلمين عيد غيرهما ، الا يوم الجمعة وثلاثة أيام بعد يوم الاضحى
لأن الله تعالى لم يجعل لهم عيداً غير ما ذكرنا ولا رسوله ﷺ ، ولا خلاف بين أهل الإسلام
في ذلك ، ولا يحرم العمل ولا البيع في شيء من هذه الأيام لأن الله تعالى لم يمنع من ذلك ولا
رسوله ﷺ ، ولا خلاف أيضاً بين أهل الإسلام في هذا *

وسنة صلاة العيد بين أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة الى فضاء واسع بحضرة
منازلهم ضحوة إثر ايضاض الشمس ، وحين ابتداء جواز التطوع ، و يأتي الامام فيتقدم
بلا أذان ولا اقامة ، فيصلي بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، في كل ركعة أم القرآن
وسورة ، ونستحب أن تكون السورة في الأولى (ق) وفي الثانية (اقتربت الساعة) أو

(سبح اسم ربك الأعلى) و (هل أتاك حديث الفاشية) وما قرأ من القرآن مع أم القرآن أجزاءه ، ويكبر في الركعة الأولى أثر تكبيرة الاحرام سبع تكبيرات متصلة قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر في أول الثانية اثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات ، يجهر بجميعهن قبل قراءته أم القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها الا حيث يرفع في سائر الصلوات فقط ، ولا يكبر بعد القراءة الا تكبيرة الركوع فقط ، فاذا سلم الامام قام فخطب الناس خطبتين يجلس بينهما جلسة ، فاذا أتمهما افترق الناس ، فان خطب قبل الصلاة فليست خطبة ، ولا يجب الانصات له ، كل هذا لا خلاف فيه الا في مواضع نذكرها ان شاء الله تعالى *

منها ما يقرأ مع أم القرآن ، وفي صفة التكبير ، وأحدث بنو أمية تأخير الخروج الى العيد ، وتقديم الخطبة قبل الصلاة والأذان والاقامة .

فأما الذي يقرأ مع أم القرآن فان ابا حنيفة قال : اكره ان يقتصر على سورة بعينها ، وشاهدنا المالكيين لا يقرؤون مع ام القرآن الا (والشمس وضحاها) و (سبح اسم ربك الأعلى) وهذان الاختياران فاسدان ، وان كانت الصلاة كذلك جائزة ، وانما نكر اختيار ذلك لأنهما خلاف ما صح عن رسول الله ﷺ *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك عن ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي : «ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الفطر والأضحية ؟ فقال : كان يقرأ فيهما بق والقرآن المجيد ، واقتربت الساعة» *

قال أبو محمد عبيد الله ادرك ابا واقد الليثي وسمع منه ، واسمه الحارث بن عوف ، ولم يصح عن رسول الله ﷺ شيء غير هذا *

وما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان ثنا وكيع ثنا مسعر بن كدام وسفيان - هو الثوري - كلاهما عن معبد بن خالد عن زيد ابن عتبة عن سمرة بن جندب : «أنه عليه السلام كان يقرأ في العيد سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الفاشية» *

واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان . وقد روى عن أبي حنيفة أنه ذكر

بعض ذلك *

ومنها التكبير ، فان أبا حنيفة قال : يكبر للاحرام ثم يتعوذ ثم يكبر ثلاث تكبيرات
يجهرها ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، ثم يقرأ ثم يركع ، فاذا قام بعد السجود الى
الركعة الثانية كبر للاحرام ثم قرأ ، فاذا أتم السورة مع أم القرآن كبر ثلاث تكبيرات جهراً ،
يرفع مع كل تكبيرة يديه ، ثم يكبر للركوع *

وقال مالك : سبعاً في الأولى بتكبيرة الاحرام ، وخمساً في الثانية سوى تكبيرة القيام*
واختلف في ذلك عن السلف رضى الله عنهم *

فروينا عن علي رضى الله عنه : أنه كان يكبر في الفطر ، والأضحية ، والاستسقاء سبعاً
في الأولى ، وخمساً في الآخرة ، ويصلي قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة . وأن أبا بكر ، وعمر ،
وعثمان كانوا يفعلون ذلك ، إلا أن في الطريق إبراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضاً منقطع ،
عن محمد بن علي بن الحسين (١) : أن عليا *

ورويانا من طريق مالك وإيوب السخيتاني كلاهما عن نافع قال : شهدت العيد مع
أبي هريرة ، فكبر في الأولى سبعاً ، وفي الأخرى خمساً قبل القراءة . وهذا سند كالشمس*
ورويانا من طريق معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان
ابن مسعود جالساً وعنده حذيفة ، وأبو موسى الأشعري ، فسألهم سعيد بن العاصي عن
التكبير في الصلاة يوم الفطر والأضحية ؟ فقال ابن مسعود : يكبر أربعاً ثم يقرأ ، ثم
يكبر في ركع ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة *

ومن طريق شعبة عن خالد الحذاء وقتادة كلاهما عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل -
قال : كبر ابن عباس يوم العيد في الركعة الأولى أربع تكبيرات ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قام
فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الصلاة *

وهذان اسنادان في غاية الصحة ، وبهذا تعلق أبو حنيفة*
قال أبو محمد : أين وجدلهؤلاء رضى الله عنهم أولغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ما قاله
من أن يتعوذ إثر الأولى ثم يكبر ثلاثاً ، وأنه يرفع يديه معهن ؟ فبطل عن أن يكون
له متعلق بصاحب *

وأطرف (٢) ذلك أمره برفع الأيدي في التكبير ، الذي لم يصح قط أن رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) «محمد بن علي بن الحسن» وهو خطأ ، فانه أبو جعفر الباقر أبوه

علي زين العابدين بن الحسين ، واه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب (٢) بالطاء المهملة *

ﷺ رفع فيه يديه ، ونهيه عن رفع الأيدي في التكبير في الصلاة حيث صح أن رسول الله ﷺ كان يرفع فيه يديه وهكذا فليكن عكس الحقائق وخلاف السنن !*

وروي عن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكبير في العيدين قال : يكبر تسعاً أو إحدى عشرة أو ثلاث عشرة . وهذا سند في غاية الصحة *

وعن جابر بن عبد الله قال : التكبير في يوم العيد في الركعة الأولى أدباً ، وفي الآخرة ثلاثاً والتكبير سبع سوى تكبير الصلاة . إلا أن في الطريق إبراهيم بن يزيد (١) وليس بشيء * قال أبو محمد : وفي هذا آثار عن رسول الله ﷺ لا يصح شيء منها *

منها من طريق ابن لهيعة عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر والأضحية في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات » *

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة ، والقراءة بعدها كتابتها » وهذا كله لا يصح ، ومعاذ الله أن نحتج بما لا يصح كمن يحتج بابن لهيعة وعمرو بن شعيب إذا وافقا هواه . كفعله في زكاة الأبل وغير ذلك ، ويرد روايتهما إذا خالفا هواه ! هذا فعل من لا دين له ، ولا يبالي بأن يضل في دين الله تعالى ويضل *

ومنها خبر من طريق زيد بن الحباب عن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول أخبرني أبو عائشة جليس أبي هريرة أنه حضر سعيد بن العاصي سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان : « كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال أبو موسى كان يكبر أربعاً ، تكبيره على الجنائز ، قال حذيفة : صدق ، قال أبو موسى : كذلك كنت أكبر بالبصرة حيث كنت عليهم *

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن ثوبان ضعيف (٢) وأبو عائشة مجهول ، لا يدري من هو ولا يعرفه أحد (٣) ولا تصح رواية عنه لأحد ، ولو صح لما كان فيه للحنيفيين حجة ،

(١) إبراهيم بن يزيد في الرواة شائع ، فما أدري أيهم أراد المؤلف ومنهم الثقة ومنهم غير الثقة ؟ (٢) هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي — بالنون — نسب إلى جده ، وهو لا بأس به على ضعف روايته (٣) وكذلك قال ابن القطان فها نقل عنه في التهذيب :

لانه ليس فيه ما يقولون من اربع تكبيرات في الأولى بتكبير الاحرام ، واربعة في الثانية بتكبير الركوع ، ولا أن الأولى يكبر فيها قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة ، بل ظاهره اربع في كلتا الركعتين في الصلاة كلها ، كما في صلاة الجنازة ، وهذا قياس عليهم لا لهم ، لان تكبير الجنازة اربع فقط ، وهم يقولون : بست في كلتا الركعتين دون تكبير الاحرام والركوع والقيام ، أو بعشر تكبيرات إن عدوا فيها تكبير الاحرام والقيام والركوع ، وليس فيه رفع الأيدي كما زعموا ، فظهر تمويههم جملة . والله تعالى الحمد .
قال علي : وأما مالك فانه جعل في الأولى سبعة بتكبير الاحرام ، وخمسة في الثانية دون تكبير القيام ، وهذا غير محفوظ عن أحد من السلف .

وانما اخترنا ما اخترنا لأنه أكثر ما قيل ، والتكبير خير ، وكل تكبيرة عشر حسنات ، فلا يحقرها إلا محروم ، ولو وجدنا من يقول : يا أكثر لقلن به . لقول الله تعالى (واضعوا الخير) والتكبير خير بلا شك ، واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان .

ومنها : ما أحدث بنو أمية من تأخير الصلاة ، وإحداث الأذان والاقامة . وتقديم الخطبة

قبل الصلاة .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري عن أبي عاصم و يعقوب بن إبراهيم ، قال أبو عاصم : أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طوس عن ابن عباس ، وقال يعقوب : ثنا أبو أسامة — هو حماد بن أسامة — ثنا عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر ، ثم اتفق ابن عباس وابن عمر كلاهما يقول : « أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيد قبل الخطبة » قال ابن عباس : « وعثمان » (١) .

ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال : شهدت العيد مع

عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، كما يصلى ثم يخطب .

وبالسند المذكور إلى البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن ابن جريج

أخبرهم قال : أخبرني عطاء عن ابن عباس وجابر بن عبد الله قالا جميعاً : لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي .

قال علي : لا أذان ولا إقامة (٢) لغير الفريضة ، والأذان والاقامة فيهما الدعاء إلى

(١) زوى المؤلف الحديثين بالمعنى وضمهما فجعلهما حديثاً واحداً ، ومما في البخاري (ج ٢

ص ٥٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) «الأذان والاقامة» الخ وهو خطأ .

الصلاة ، فلو أمر عليه السلام بذلك لصارت تلك الصلاة فرضة بدعائه اليها*
 واعتلوا بأن الناس كانوا اذا صلوا تركوهم ولم يشهدوا الخطبة ، وذلك لأنهم كانوا يلعنون على بن
 أبي طالب رضي الله عنه ، فكان المسلمون يفرون ، وحق لهم ، فكيف وليس الجلوس للخطبة واجبا*
 حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير
 ابن حرب ثنا عبد الله بن أحمد الكرماني ثنا الفضل بن موسى السيناني (١) عن ابن جريج
 عن عطاء - هو ابن أبي رباح - عن عبد الله بن السائب قال : « شهدت مع رسول الله ﷺ
 العيد فصلى ، ثم قال عليه السلام : قد قضينا الصلاة فمن أحب ان يجلس للخطبة فليجلس
 ومن أحب ان يذهب فليذهب » *

قال أبو محمد : إن قيل : إن محمد بن الصباح أرسله عن الفضل بن موسى*
 قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ المسند زائد علما لم يكن عند المرسل ، فكيف وخصومنا
 أكثرهم يقول : ان المرسل والسند سواء ؟*
 وروينا من طريق ابن جريج عن عطاء قال : ليس حقا على الناس حضور الخطبة ، يعنى
 في العيدين . والآثار في هذا كثيرة جدا*

٥٤٤ - مسألة - ويصليهما ، العبد والحر ، والحاضر ، والمسافر ، والمتفرد ، والمرأة والنساء ،
 وفي كل قرية ، صغرت أم كبرت ، كما ذكرنا ، إلا أن التفرد لا يخطب*
 وان كان عليهم مشقة في البروز الى المصلى صلوا جماعة في الجامع*
 لأن رسول الله ﷺ قد ذكرنا عنه في كلامنا في القصر في صلاة السفر وصلاة الجمعة :
 أن صلاة العيد ركعتان ، فكان هذا عموما ، لا يجوز تخصيصه بغير نص ، وقال تعالى : (وافعلوا
 الخير) والصلاة خير*

ولا نعلم في هذا خلافا ، الا قول أبي حنيفة : إن صلاة العيدين لا تصلى الا في مصر جامع ،
 ولا حجة لهم الاشياء روينا من طريق علي لاجمة ولا تشرىق إلا في مصر جامع ، وقد قدمنا
 أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ*

فان كان قول علي رضي الله عنه حجة في هذا فقد روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي
 عن شعبة ثنا محمد بن النعمان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل (٢) : أن علي بن أبي طالب

(١) بكسر السين المهملة ثم ياء تحتانية ثم نون . نسبة الى «سينان» قرية من خراسان

(٢) هزيل : بضم الهاء وفتح الزاي . وشرحبيل : بضم الشين وفتح الراء واسكان الحاء المهملة .

أمر رجلاً أن يصلي بضعفة الناس أربع ركعات في انسجد يوم العيد*
فان ضعفوا هذه الرواية قيل لهم: هي أقوى من التي تعلقتم بها عنه أو مثلها، ولا فرق،
وكاظم مجمع على أن صلاة العيدين تصلى حيث تصلى الجمعة، وقد ذكرنا حكم الجمعة، ولا فرق
بين صلاة العيدين وصلاتها في المواطن *

وقدر وبناعن عمر، وعثمان رضي الله عنهما: أنهما صليا العيد بالناس في المسجد لطر
وقع يوم العيد، وكان رسول الله ﷺ يبرز إلى المصلي لصلاة العيدين. فهذا أفضل،
وغيره يجرى، لأنه فعل لأمر. وبالله تعالى التوفيق *

٥٤٥- مسألة- ويخرج إلى المصلي النساء حتى الأبكار، والحيض وغير الحيض،
ويعتزل الحيض المصلي، وأما الطواهر فيصلين مع الناس، ومن لا جلاب لها فلتستعر
جلاباً وتخرج، فإذا أتم الإمام الخطبة فختار له أن يأتيهن بمظهن ويأمرهن بالصدقة،
ونستحب لهن الصدقة يومئذ بما تيسر *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو معمر -
هو عبد الله بن عمر والرقى - ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التتوري - ثنا أيوب السختياني
عن حفصة بنت سيرين قالت: كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد، فلما قدمت أم
عطية اتيتها فسألتها؟ فقالت عن رسول الله ﷺ انه قال: «لتخرج العواتق وذوات الخدور،
أوقال: وذوات الخدور - شك أيوب والحيض، فيعتزل الحيض المصلي، وليشهدن
الخير ودعوة المؤمنين» *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام - هو ابن
حسان - عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن
في الفطر والأضحى، العواتق والحيض وذوات الخدور، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة،
ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلاب؟ قال:
لتلبسها اختها من جلابها» *

وبالسند المذكور إلى البخاري: ثنا اسحاق - هو ابن إبراهيم بن نصر - ثنا عبد الرزاق

وفي النسخة رقم (١٦) «شريح» وكذلك ذكر بحاشية النسخة رقم (١٤) على أنه نسخة
أخرى، وهو خطأ فيهما.

أنا ابن جريج أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله يقول : «قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى ، فبدأ بالصلاة ، ثم خطب ، فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن ، وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه ، تآق فيهن النساء صدقة » وقلت لعطاء : أترى حقاً على الامام ذلك ، يأتين ويدكرهن ؟ قال : إنه لحق عليهم ، وما لهم لا يفعلونه *

وبالسند المذكور الى مسلم حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال : شهدت صلاة الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكاهم يصليها قبل الخطبة ثم يخطب ، فنزل نبي الله ﷺ كأنه انظر اليه حين يجلس الرجال بيده ، ثم اقبل يشقهم ، حتى جاء النساء ومعه بلال (١) ، فقال : (يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ان لا يشركن بالله شيئاً) فتلا هذه الآية ، ثم قال : انن على ذلك ؟ فقالت امرأة واحدة منهن - لم يجبه غيرها منهن (٢) - : نعم يا نبي الله ، قال : فتصدقن ، فبسط بلال ثوبه ، ثم قال : هلم فداكن ابي وأمي ، فجعلن يلقين الفتح والخواتم في ثوب بلال » *

فهذه آثار متواترة عنه ﷺ من طريق جابر ، وابن عباس وغيرها بأنه عليه السلام رأى حضور النساء المصلي ، وأمر به ، فلا وجه لقول غيره اذا خالفه *

ولا متعلق للمخالف إلا رواية عن ابن عمر أنه منعهن ، وقد جاء عن ابن عمر خلافها ، ولا يجوز ان يظن بابن عمر إلا انه إذ منعهن لم يكن بلغه أمر رسول الله ﷺ ، فاذ بلغه رجع الى الحق كما فعل إذ سب ابنه اشد السب اذ سمعه يقول : ننع النساء الساجد ليلاً * ولا حجة في احدى مع رسول الله ﷺ ، ولو ادعى امرؤ الاجماع على صحة خروج النساء الى العيدين ، وأنه لا يحل منعهن - : لصدق ، لأننا لا نشك في ان كل من حضر ذلك من الصحابة رضى الله عنهم أو بلغه ممن لم يحضر - : فقد سلم ورضى واطاع ، والمانع من هذا مخالف للاجماع وللسنة *

٥٤٦ - مسألة - ونستحب السير الى العيد على طريق والرجوع على آخر ، فان لم يكن ذلك فلا حرج ، لأنه قد روى ذلك من فعل رسول الله ﷺ ، وليست الرواية فيه بالقوية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ومعه اذن بلال» وهو خطأ. (٢) في النسخة رقم (١٤) «لم

يجبه منهن غيرها» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٤١).

٥٤٧ - مسألة - وإذا اجتمع عيد في يوم جمعة صنى للعيد ثم للجمعة ولا بد ، ولا يصح أثر بخلاف ذلك *

لأن في رواة اسرائيل، وعبد الحميد بن جعفر، ونيسا بالقويين، ولا مؤنة على خصومنا من الاحتجاج بهما إذا وافق ما رواه تقليدهم، وهنا خلافا روايتهما *

فأما رواية اسرائيل، فإنه روى عن عثمان بن المغيرة عن أبي بن رملة : سمعت معاوية سأل زيد بن أرقم : أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين ؟ قال : « نعم صنى العيد أول النهار ، ثم رخص في الجمعة » (١) *

وروى عبد الحميد بن جعفر : حدثني وهب بن كيسان قال : « اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير ، فأخر أخر وج حتى تعافى النهار ، ثم خرج فخطب وأطال ، ثم نزل فصلى ركعتين ، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة ، فقال ابن عباس : أصاب السنة » (٢) *

قال أبو محمد : الجمعة فرض والعيد تطوع ، والتطوع لا يسقط الفرض (٣) *

٥٤٨ - مسألة - والتكبير ليلة عيد الفطر فرض ، وهو في ليلة عيد الأضحى حسن ، قال تعالى وقد ذكر صوم رمضان : (واتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هداكم) فباكمال عدة صوم رمضان وجب التكبير ، ويجزى من ذلك تكبيرة ، وأما ليلة الأضحى ويومه ويوم الفطر فلم يأت به أمر ، لكن التكبير فعل خير وأجر *

٥٤٩ - مسألة - ويستحب الأكل كل يوم انفطر قبل الغدو إلى المصلى ، فإن لم يفعل فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة في ذلك ، وإن أكل يوم الأضحى قبل غدوه إلى المصلى فلا بأس ، وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته فحسن ، ولا يحل صيامهما أصلا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

(١) كلاب هو حديث صحيح وأعله بعضهم بأن إياس بن أبي رملة مجهول ، وأما اسرائيل فإنه ثقة حجة . والحديث رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) وصححه هو والذهبي ورواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي وصححه ابن المديني . انظر الشوكاني (ج ٣ ص ٣٤٧) وعند الحاكم شاهد له من حديث أبي هريرة وصححه هو والذهبي (٢) رواه النسائي (ج ٣ ص ١٩٤) وعبد الحميد بن جعفر ثقة أخرجه له مسلم (٣) زعم المؤلف مانعا على غيره كثيرا من رد السنة بالآراء والقياس .

ابن عبد الرحيم أنا سعيد بن سليمان أخبرنا هشيم أنا عبيد الله بن أبي بكر بن انس عن انس قال : « كان رسول الله ﷺ لا يفدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » *

قال أبو محمد : يلزم من أوجب ذلك ان يوجب التمردون غيره *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع قال : كان ابن عمر يفدو يوم الفطر من المسجد ، ولا اعلمه أكل شيئاً . *

وعن ابراهيم النخعي عن علقمة ، والأسود : ان ابن مسعود قال : لاتأكلوا قبل ان تخرجوا يوم الفطر إن شئتم *

وعن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : إن شاء طعم يوم الفطر والأضحى وإن شاء لم يطعم *

٥٥٠ - مسألة - والتفعل قبلهما في المصلي حسن ، فان لم يفعل فلا حرج ، لأن

التفعل فعل خير *

فان قيل : قد صح ان رسول الله ﷺ لم يصل قبلهما ، ولا بعدها *

قلنا : نعم ، لأنه عليه السلام كان الامام ، وكان مجيئه الى التكبير لصلاة العيد بلا فصل ، ولم ينه عليه السلام قط - لا بإيجاب ولا بكراهة - عن التفعل في المصلي قبل صلاة العيد وبعدها ، ولو كانت مكروهة لينها عليه السلام ، وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يزد قط في ليلة على ثلاث عشرة ركعة ، أفكرهون الزيادة أو تمنعون منها !! فمن قولهم : لا ، فيقال لهم : فرقوا ولا سبيل الى فرق *

ورويانا عن قتادة : كان أبوهريرة ، وانس بن مالك ، والحسن ، واخوه سعيد ، وجابر بن زيد يصلون قبل خروج الامام وبعده ، يعني في العيدين *

وعن معمر عن أيوب السخيتاني قال : رأيت انس بن مالك والحسن يصليان قبل صلاة العيد *

وعن معتمر بن سليمان عن أبيه قال : رأيت انس بن مالك والحسن واخاه سعيداً وابا الشعثاء

جابر بن زيد يصلون يوم العيد قبل خروج الامام *

وعن علي بن أبي طالب : انه أتى المصلي فرأى الناس يصلون ، فقبل له في ذلك ، فقال :

لا أكون الذي ينهى عبداً اذا صلى *

٥٥١ — مسألة — والتكبير اثر كل صلاة، وفي (١) الأضحى ، وفي ايام التشريق
 ويوم عرفة - : حسن كله ، لأن التكبير فعل خير ، وليس هنا اثر عن رسول الله ﷺ
 بتخصيص الأيام المذكورة دون غيرها *
 وروى عن الزهري، وأبي وائل، وأبي يوسف، ومحمد استيجاب التكبير غداة عرفة الى
 آخر أيام التشريق عند العصر *

وعن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن
 أبي اسحاق السبيعي عن الأُسود وأصحاب ابن مسعود قال (٢) : كان ابن مسعود يكبر
 صلاة الصبح (٣) يوم عرفة الى صلاة العصر يوم النحر ، قال عبد الرحمن في روايته :
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ، الله اكبر الله اكبر ، الحمد لله (٤) *
 وعن علقمة مثل هذا ، وهو قول أبي حنيفة *

وعن ابن عمر : من يوم النحر الى صلاة الصبح آخر ايام التشريق *
 قال ابو محمد : من قاس ذلك على تكبير ايام منى فقد اخطأ ، لأنه قاس من ليس
 بحاج على الحاج ولم يختلفوا انهم لا يقيسونهم عليهم في التلبية ، فيلزمهم مثل ذلك في التكبير *
 ولا معنى لمن قال : إنما ذلك في الأيام المعلومات ، لقول الله تعالى (ويذكروا اسم الله
 في أيام معلومات وقال : إن يوم النحر يجمع عليه أنه من المعلومات ، وما بعده مختلف
 فيه ، لأنه دعوى فاسدة ، وما حجب الله تعالى قط ذكره في شيء من الأيام *
 ولا معنى لمن اقتصر بالمعلومات على يوم النحر لان النص يمنع من ذلك ، بقوله تعالى
 (على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وقد صرح ان يوم عرفة ليس من أيام النحر وان ما بعد
 يوم النحر هو من ايام النحر ، فبطل هذا القول . والله تعالى التوفيق *

٥٥٢ — مسألة — ومن لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحى لصلاة العيدين خرج
 لصلاتهما في اليوم الثاني ، وان لم يخرج غدوة خرج ما لم تزل الشمس ، لأنه فعل خير ،

(١) باثبات الواو في الأصلين وهو صواب (٢) كذا في الأصلين «قال» بالافراد ،
 وهو صحيح فالقائل أبو اسحق ثقلان عن الأسود وغيره (٣) كذا في الأصلين وهو صحيح
 (٤) في النسخة رقم (١٦) «والله الحمد» وكانت هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخها
 صححها الى «الحمد لله» وهي نسخة صحيحة عني بها كاتبها واجتهد في أن تكون من أصح
 النسخ فلذلك اعتمدناها في التصحيح .

وقال تعالى : (واقلوا الخير) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر - هو الحوضي - ثنا شعبة عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي عمير بن أنس بن مالك عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ : «أن ركبا جاؤا الى رسول الله ﷺ يشهدون انهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم ان يفطروا (١) واذا أصبحوا يفتروا الى مصلاهم» *

قال أبو محمد : هذا سند صحيح ، وأبو عمير مقطوع على انه لا يخفى عليه من أعمامه من صحت صحبته ممن لم تصح صحبته وإنما يكون هذا علة ممن يمكن ان يخفى عليه هذا ، والصحابة كلهم عدول رضى الله عنهم ، لثناء الله تعالى عليهم *

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي *

فلولم يخرج في الثاني من الأضحى وخرج في الثالث فقد قال به أبو حنيفة ، وهو فعل خير لم يأت عنه نهى *

٥٥٣- مسألة- والغناء والمعب والزفن (٢) في أيام العيد بن حسن في المسجد وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد ابن صالح ثنا ابن وهب انا عمرو - هو ابن الحارث - ان محمد بن عبد الرحمن - هو يتيم عروة - حدثه عن عروة عن عائشة قالت : «دخل على رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعات (٣) ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر فأتته في وقال : مزمارة الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال : دعها (٤) ، فلما غفل غمرتهما فخرجتا ، وكان يوم عيد ، يلعب السودان بالدرق والحراب ، فاما سألت رسول الله ﷺ وإما قال : تشتهين تنظرين ؟ فقلت : نعم ، فأقامني وراءه ، خدي على خده ، وهو يقول : دونكم يا بني أرفدة (٥) حتى اذا مللت قل : حسبك ؟

(١) في النسخة رقم (١٦) «فأمرهم النبي ﷺ ان يفطروا» وما هنا هو الموافق لابي

داود (ج ١ ص ٤٤٩ و ٤٥٠) (٢) بفتح الزاي واسكان الفاء ، وانظر المسئلة ٥٠٠ (ج ٤

ص ٢٤٦) (٣) بضم الباء وفتح العين المهملة المخففة . موضع في نواحي المدينة على ليلتين

منها . كانت به وقائع بين الأوس والخزرج في الجاهلية (٤) هكذا في الأصلين بالافراد ،

وفي البخاري (ج ٢ ص ٥٤ و ٥٥) «دعها» وكل صحيح (٥) بفتح الهمزة واسكان الراء

وكسر الفاء وفتح الدال المهملة ، لقب للحبشة *

قلت : نعم ، قال : فذهبي * »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي حدثني ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن ابن شهاب حدثه عن عروة عن عائشة : « أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تغنيان وتضربان ، ورسول الله ﷺ سجي بثوبه ، فأنهرهما أبو بكر ، فكشف رسول الله ﷺ عنه وقال : دعهما يا أبا بكر فاتها أيام عيد * » وبه إلى مسلم : ثنا زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن عائشة قالت : « جاء جيش يرفنون في يوم عيد في المسجد ، فدعاني النبي ﷺ فوضعت رأسي على منكبيه ، فجعلت أنظر إلى لعبهم ، حتى كنت أنا التي انصرفت * »

وبه إلى مسلم : حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « بينما الحبشة يلعبون عند رسول الله ﷺ بحرايبهم إذ دخل عمر بن الخطاب ، فأهوى إليهم ليحصبهم بالحصى ، فقال رسول الله ﷺ : دعهم يا عمر » قال أبو محمد : أين يقع انكار من انكار سيدي هذه الأمة بعد نبينا ﷺ - أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما - ؟! وقد انكر عليه السلام عليهما انكارهما ، فرجعا عن رأيهما إلى قوله عليه السلام * »

﴿ صلاة الاستسقاء ﴾

٥٥٤ - مسألة - قال أبو محمد : إن قحط الناس واشتد الطرح حتى يؤذى فليدع المسلمون في أرباب صلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ، ويدعو الإمام في خطبة الجمعة ، قال عز وجل : (ادعوني استجب لكم) وقال تعالى : (فلو لا أذجا هم بأسنا تضرعوا ولكن قست قلوبهم) هـ . فان أراد الإمام البروز في الاستسقاء خاصة - لافما سواء - فليخرج متبذلاً متواضعاً إلى موضع المصلي والناس معه ، فيبدأ فيخطب بهم خطبة يكثر فيها من الاستغفار ، ويدعو الله عز وجل ، ثم يحول وجهه إلى القبلة وظهره إلى الناس ، فيدعو الله تعالى رافعاً يديه ، ظهورهما إلى السماء ، ثم يقلب رداءه أو ثوبه الذي يتغطاه ، فيجعل باطنه ظاهراً ، وأعلاه أسفله ، وما على منكب من منكبيه على المنكب الآخر ، ويفعل الناس كذلك ، ثم يصلي بهم ركعتين ، كما قلنا في صلاة العيد سواء سواء ، بلا أذان ولا إقامة ، إلا أن

صلاة الاستسقاء يخرج فيها المنبر الى المصلى ، ولا يخرج في العيدين ، فاذا سلم انصرف وانصرف الناس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا ابن أبي ذئب عن الزهرى عن عباد بن عويمر عن عمه — هو عبد الله بن زيد الأنصارى — قال : « رأيت رسول الله ﷺ يوم خرج يستسقى فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين جهر فيهما بالقراءة » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبيد ثنا حاتم بن اسماعيل عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن أبي كنانة عن أبيه قال : « سألت ابن عباس عن صلاة رسول الله ﷺ في الاستسقاء ؟ فقال : خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعاً متضرعاً ، فجلس على المنبر ، فلم يخطب خطبتكم هذه ، لكن لم يزل في التضرع ، والدعاء ، والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيد » *

قال أبو محمد : أما الاستغفار فلقول الله تعالى (واستغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) . ونحويل الرداء يقتضى ما قلناه . وهذا كله قول أصحابنا *

وقال مالك : بتقديم الخطبة *

وقال الشافعى : صلاة الاستسقاء كصلاة العيد *

وقد روينا عن السلف خلاف هذا ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *
روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي : أن ابن الزبير بعث الى عبد الله بن يزيد — هو الخطمى — أن يستسقى بالناس ، فخرج فاستسقى بالناس ، وفيهم البراء بن عازب وزيد بن أرقم ، فصلى ثم خطب *

قال أبو محمد : لعبد الله بن يزيد هذا صحبة بالنبي ﷺ *
وعن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى : أنهم كانوا يكبرون في الاستسقاء ، والفطر ، والأضحية سبعا في الأولى وخمسا في الثانية ، ويصلون قبل الخطبة ، ويجهرون بالقراءة ، ولكن في الطريق ابراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضا منقطع *

وروينا : أن عمر خرج الى المصلى فدعا في الاستسقاء ، ثم انصرف ولم يصل *
قال أبو محمد : ولا يمنع اليهود ولا المجوس ولا النصارى من الخروج الى الاستسقاء للدعاء فقط ، ولا يباح لهم إخراج ناقوس ولا شيء يخالف دين الاسلام . وبالله تعالى التوفيق *

﴿صلاة الكسوف﴾

٥٥٥ — مسألة — صلاة الكسوف على وجوه *

أحدها أن تصلي ركعتين كسائر التطوع ، وهذا في كسوف الشمس وفي كسوف القمر أيضاً *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - ثنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكره قال: «خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر زداءه ، حتى انتهى إلى المسجد ، فتاب الناس (١) فصلى بهم ركعتين ، فأنجبت الشمس ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا ينخسفان (٢) لوت أحد ، وإذا كان ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم ، وذلك أن ابناً للنبي ﷺ مات ، يقال له : إبراهيم ، فقال ناس في ذلك (٣) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يزيد - هو ابن زريع (٤) ثنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكره : «كنا عند رسول الله ﷺ فأنكسفت الشمس ، فقام إلى المسجد يجر زداءه من العجلة ، فقام إليه الناس ، فصلى ركعتين كما يصلون ، فلما أنجبت خطبنا ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما (٥) عباده وإنهما لا ينكسفان (٦) لوت أحد ولا حياته (٧) فاذا رأيتم كسوف أحدهما فصلوا حتى ينجلي (٨)» *

وروينا نحوه هذا أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاصي يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ إلا أن فيه تطويل الركوع والسجود والقيام *

فأخذنا بهذا طائفة من السلف ، منهم عبد الله بن الزبير ، صلى في الكسوف ركعتين

(١) في البخاري (ج ٢ ص ٩٦ و ٩٧) «وثاب الناس إليه» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا ينخسفان» وما هنا هو الموافق للبخاري . (٣) في البخاري «فقال الناس في ذاك» (٤) بضم الزاي وفتح الراء وآخره عين مهملة وفي الأصلين «يزيع» وهو خطأ صرف ، وليس في رجال الكتب الستة من يسمى «يزيد بن زريع» وهو في النسائي (ج ٣ ص ١٥٢ و ١٥٣) «حدثنا يزيد وهو ابن زريع» على الصواب (٥) في النسخة رقم (١٦) «به» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «لا ينكسفان» وما هنا هو الموافق للنسائي (٧) كلمة «ولا حياته» ثابتة في الأصلين ولا توجد في النسائي (٨) الذي في النسائي «فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم» *

كسائر الصلوات *

فإن قيل : قد خطأه أخوه عروة *

قلنا : عروة أحق بالخطأ ، لأن عبد الله صاحب ، وعروة ليس بصاحب ، وعبد الله

عمل بعلم ، وأنكر عروة ما لم يعلم *

وبهذا يقول أبو حنيفة *

قل أبو محمد : وهذا الوجه يصلى لكسوف الشمس ولكسوف القمر في جماعة ، ولو صلى ذلك عند كل آية تظهر - من زلزلة أو نحوها - لكان حسناً ، لأنه فعل خير * وإن شاء صلى ركعتين ويسلم ، ثم ركعتين ويسلم ، هكذا حتى ينجلي الكسوف في الشمس والقمر ، والآيات كما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن أبي شعيب الحراني ثنا الحارث بن عمير البصري عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فجعل يصلى ركعتين ركعتين ، ويسأل عنها حتى انجلت » *

وروي أيضاً قوله عليه السلام : « فصلوا حتى تنجلي » عن أبي بكرة ، كما ذكرنا آنفاً . وعن المغيرة بن شعبة ، وعن ابن عمر ، وأبي مسعود ، بأسانيد في غاية الصحة ، وهذا اللفظ يقتضى ما ذكرنا *

وهذا قول طائفة من السلف *

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح (١) وقال سفيان : عن المغيرة عن إبراهيم النخعي وقال الربيع : عن الحسن (٢) ثم اتفق الحسن وإبراهيم قلاً

(١) الربيع بفتح الراء ، وصبيح بفتح الصاد ، كلاهما بوزن أمير (٢) قوله « وقال الربيع عن الحسن » سقط من النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) « روي من طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح ، وقال سفيان عن المغيرة ، وقال الربيع عن الحسن عن إبراهيم النخعي ثم اتفق الحسن وإبراهيم » الخ وهو خطأ في الأولى وخطأ في الثانية ، والصواب ما استخرجناه من مجموعهما هنا ، فإن الثوري يروي عن المغيرة - وهو ابن مقسم الضبي - والمغيرة يروي عن إبراهيم وكيع يروي عن الربيع والربيع عن الحسن ، وقول المؤلف عقبه « ثم اتفق الحسن وإبراهيم » دليل على أن قوليهما متماثلان ، لأن أحدهما يرويه عن الآخر ، وهذا واضح جداً *

جميعاً في الكسوف : صلى ركعتين ركعتين ، وان شاء ذكر الله تعالى ودعا بعد أن يكبر قائماً ، فإذا انجلى الكسوف قرأ وركع ركعتين ، هذا في الشمس والقمر والآيات أيضاً*
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري عن حيان بن عمر (١) أبي العلاء عن عبد الرحمن بن سمرة - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال : « كنت أرمى (٢) بأسهمي في المدينة في حياة رسول الله ﷺ إذ كسفت الشمس ، فنبذتها ، وقلت : والله لأنظرون إلى ما حدث لرسول الله ﷺ في كسوف الشمس ، قال : فأتيتها وهو قائم في الصلاة رافع (٣) » يديه ، فجعل يسبح ، ويحمد ويهلل ، ويكبر ، ويدعو حتى حسر عنها ، فلما حسر عنها قرأ سورتين وصلى ركعتين »*
 وإن شاء لكسوف الشمس خاصة إن كسفت من طلوع الشمس إلى أن يصلي الظهر - صلى ركعتين كما قدمنا ، وإن كسفت من بعد صلاة الظهر إلى أخذها في الغروب صلى أربع ركعات كصلاة الظهر أو العصر*
 وفي كسوف القمر خاصة إن كسفت بعد صلاة المغرب إلى أن تصلي العشاء الآخرة صلى ثلاث ركعات كصلاة المغرب وإن كسف بعد صلاة العتمة إلى الصبح صلى أربعاً كصلاة العتمة*
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - ثنا خالد - هو الخذاء عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر ثوبه فرعا ، حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلي - بنا (٤) حتى انجلت ، فلما انجلت (٥) قال : إن ناساً يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء ، وليس كذلك ، إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة ، ولكنهما آيتان من آيات الله تعالى ، وإن

(١) حيان : بفتح الحاء انهملة وتشديد الياء المثناة التحتية ، وعمر : بالتصغير (٢) في الأصلين « أرمى » وصححناه من مسلم (ج ١ ص ٢٥٠ و ٢٥١) (٣) في النسخة رقم (١٦) « رافعا » وما هنا هو الموافق لمسلم (٤) كلمة « بنا » محذوفة من الأصلين ، وزدناها من النسائي (ج ٣ ص ١٤١) (٥) قوله « فلما انجلت » زدناه من النسائي*
 المجلد ٤ ج ٥ م ٤

الله (١) اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له (٢) فاذا رأيتم ذلك فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة *

فان قيل : إن أبا قلابة قد روى هذا الحديث عن رجل عن قبيصة العامري . قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ وأبو قلابة قد أدرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ، ورواه أيضا عن آخر فحدث بكائنا روايته ، ولا وجه للتعلم بمثل هذا أصلا ولا معنى له *

وإن شاء في كسوف الشمس خاصة صلى ركعتين ، في كل ركعة ركعتان ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمده» ثم يسجد سجدين ، ثم يقوم فيركع أخرى ، في كل ركعة ركعتان ، كما وصفنا ، ثم يسجد سجدين ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله ابن مسleme عن مالك بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : «انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فصلى رسول الله ﷺ ، فقام قياما طويلا نحواً من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد (٣) ثم انصرف وذكري باقي الخبر *

وروي أيضاً مثله عن عائشة رضي الله عنها *

وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمده» ثم يسجد سجدين ، ثم يقوم فيركع أيضاً ركعة فيها ثلاث ركعات كما ذكرنا ، ثم يرفع (٤) ثم يسجد ثم يجلس ويتشهد ويسلم *

(١) في النسائي «ان الله» بحذف الواو (٢) كلمة «له» محذوفة في النسخة رقم (١٦) وانظر بحثنا نفيساً جيداً في قوله «ان الله اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له» في شرح السيوطي والسندی على سنن النسائي وفي تهافت الفلاسفة للغزالي (ص ٤ و ٥) * (٣) قوله «ثم يسجد» سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ ، وما هنا هو الصواب الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٩٢) (٤) في الأصلين «ثم يركع» وهو خطأ واضح .

(۱) ہذا زر کو عان فقط ! *

وعن سفیان الثوری عن حبيب بن أبي ثابت : انه صلى في كسوف الشمس ركعتين ، في كل ركعة اربع ركعات ، كما روى *

ورويناه أيضاً مينا في كسوف الشمس بصفة العمل كذلك من طريق أبي بن كعب *
ومن طريق وكيع عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري : أن علي بن أبي طالب
صلى في كسوف عشر ركعات في أربع سجعات *
قال أبو محمد : كل هذا في غاية الصحة عن رسول الله ﷺ وعن عمل به من
صاحب أو تابع *

وروى عن العلاء بن زياد المدوى - وهو من كبار التابعين أن صفة صلاة الكسوف أن يقرأ ثم ركع ، فان لم تنجل ركع ثم رفع ، فقرأ هكذا أبدا حتى تنجلي ، فاذا انجلت سجد ثم ركع الثانية ، وعن اسحق بن راهويه نحوه هذا *

(١) في نسخة «كماروينا» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وعن عطاء» وزيادة الواو خطأ ، وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ٣ ص ١٣٠) (٣) في الأصلين «عشر ركعات في أربع سجعات» وهو خطأ. والذي هنا هو الذي في النسائي بهذا الاسناد ، وقد رواه أيضا مسلم (ج ١ ص ٢٤٧) من طريق معاذ بن هشام عن أبيه بالاسناد الذي هنا وفيه أيضا «ست ركعات» ورواه أيضا النسائي ومسلم بمعناه من طريق ابن جريج عن عطاء ، وهو مبين صريحا ان في كل ركعة ثلاث ركوعات *

قال أبو محمد : لا يحل الاقتصار على بعض هذه الآثار دون بعض لأنها كلها سنن ، ولا يحل النهي عن شيء من السنن *

فأما مالك فإنه في اختياره بعض ما روى من طريق ابن عباس ، وعائشة رضي الله عنهما وتقليد أصحابه له في ذلك - : هادمون أصلاً لهم كبيراً ، وهو أن الثابت عن عائشة ، وابن عباس خلاف ما روي (١) مما اختاره مالك كما أوردنا آنفاً ، ومن أصلهم أن صاحب إذا صح عنه خلاف ما روى كان ذلك دليلاً على نسخه ، لأنه لا يترك ما روى إلا لأن عنده علماً بسنة هي أولى من التي ترك ، وهذا مما تناقضوا فيه *

وأما أبو حنيفة ومن قلده فإنهم عارضوا سائر ما روى بأن قالوا : لم نجد في الأصول صفة شيء من هذه الأعمال *

قال أبو محمد : وهذا ضلال يؤدي إلى الانسلاخ من الإسلام ! لأنهم مصرحون بأن لا يؤخذ لرسول الله ﷺ سنة ، ولا يطاع له أمر - : إلا حتى يوجد في سائر الديانة حكم آخر مثل هذا الذي خالفوا ، ومع هذا فهو حق من القول *

وليت شعري ! من أين وجب أن لا تؤخذ لله شريعة إلا حتى توجد أخرى مثلها ولا فلا ؟ وما ندرى هذا يجب ، لا بدين ولا بعقل ، ولا برأي سديد ، ولا بقول متقدم ، وما هم بأولى من آخر قال : بل لا آخذ بها حتى أجدها نظيرين !! أو من ثالث قال : لا حتى أجدها ثلاث نظائر ! والزيادة ممكنة لمن لا دين له ولا عقل ولا حياة *

ثم نقضوا هذا فجوزوا صلاة الخوف كما جوزوها ، ولم يجدوا لها في الأصول نظيراً ، في أن يقف المأموم في الصلاة بعد دخوله فيها مختاراً للوقوف ، لا يصلي بصلاة إمامه ، ولا يتم ما بقى عليه *

وجوزوا البناء في الحدث ، ولم يجدوا في الأصول لها نظيراً ، أن يكون في صلاته بلا طهارة ، ثم لا يعمل عمل صلاته ، ولا هو خارج عنها ، والقوم لا يبالون بما قالوا ! * وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجهر في صلاة الكسوف . وقال من احتج لهم : لو جهر لهما رسول الله ﷺ لعرف بما قرأ *

قال أبو محمد : هذا احتجاج فاسد ، وقد عرف ما قرأ *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

ابن مهران - هو الرازى - ثنا الوليد بن مسلم ثنا ابن عمر - هو عبد الرحمن - سمع ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : « جهر رسول الله ﷺ في صلاة الكسوف بقراءته » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرنى أبى ثنا الأوزاعى أخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ قرأ قراءة طويلة فجهر بها » في صفتها لصلاة الكسوف *

قال ابو محمد : قطع عائشة وعروة والزهرى والأوزاعى بأنه عليه السلام جهر فيها - : أولى من ظنون هؤلاء الكاذبة ! *

وقد روينا من طريق أبى بن كعب : « أن رسول الله ﷺ قرأ في أول ركعة من صلاة الكسوف سورة من الطول » *

فان قيل : ان سمرة روى فقال : « أنه عليه السلام صلى في الكسوف لا نسمع له صوتا » * قلنا : هذا لا يصح ، لأنه لم يروه الا ثعلبة بن عباد العبدى ، وهو مجهول * ثم لو صح لم تكن لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه انه عليه السلام لم يجهر وانما فيه « لا نسمع له صوتا » وصدق سمرة في انه لم يسمعه ولو كان بحيث يسمعه كما سمعته عائشة رضى الله عنها التى كانت قريبا من القبلة في حجرتها ، وكلاهما صادق *

ثم لو كان فيه « لم يجهر » لكان خبر عائشة زائداً على ما في خبر سمرة ، والزائد أولى اولكان كلا الأمرين جائزا لا يبطال احدهما الآخر فكيف وليس فيه شيء من هذا ؟ * قال ابو محمد : ولانعلم اختيار السالكين روى عمله عن احد من الصحابة رضى الله عنهم بيان اقتصاره على ذلك العمل *

فان قيل : كيف تكون هذه الأعمال صحاحا كلها وانما صلاها عليه السلام مرة واحدة اذ مات ابراهيم ؟ *

قلنا : هذا هو الكذب والقول بالجهل *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا عبدة بن عبد الرحيم أنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة عن عائشة : « أن رسول الله

ﷺ صلى في كسوف في صفة زمزم أربع ركعات وأربع سجعات» (١) *

فهذه صلاة كسوف كانت بمكة سوى التي كانت بالمدينة ، ومارو واقط عن احد ان رسول الله ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة . وكسوف الشمس يكون متواترا ، بين كل كسوفين خمسة اشهر قمرية ، فأى نكرة في ان يصل عليه السلام فيه عشرات من المرات في نبوته ؟ (٢) *

(١) قال السيوطي في شرح النسائي (ج ٣ ص ١٣٥) «قال الحافظ عماد الدين بن كثير : تفرد النسائي عن عبدة بقوله «في صفة زمزم» وهو وهم بلا شك ، فان رسول الله ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة بالمدينة في المسجد ، هذا هو الذي ذكره الشافعي ، واحمد ، والبخاري ، والبيهقي ، وابن عبد البر ، وأما هذا الحديث بهذه الزيادة فيخشي ان يكون الوهم من عبدة بن عبد الرحيم هذا ، فانه مروى عن تزل دمشق ثم صار الى مصر فاحتمل أن النسائي سمعه منه بمصر ، فدخل عليه الوهم ، لانه لم يكن معه كتاب وقد اخرج به البخاري ومسلم والنسائي ايضا بطريق آخر من غير هذه الزيادة . وعرض هذا على الحافظ جمال الدين المزي فاستحسنه وقال : «قد أجادوا حسن الانتقاد» وقال ابن حجر في التلخيص (ص ١٤٧) : «فيه نظر ، لان الحفاظ روه عن يحيى بن سعيد بدون قوله : في صفة زمزم كذا هو عند مسلم والنسائي أيضا فهذه الزيادة شاذة» (٢) حقيقة إن الأحاديث التي وردت في وصف صلاة الكسوف مختلفة جدا ، وكثير منها صحيح الاسناد وللعلماء فيها مسلكان : مسلك الجمع بينها بحملها على تعدد حصول الكسوف وصلاته في عهد النبي ﷺ وهو الذي ذهب اليه اسحق ورجحه ابن رشد الفيلسوف في بداية المجتهد (ج ١ ص ١٦٧) والمؤلف في هذا الكتاب وغيرهم . والمسلك الثاني الترجيح ، قال ابن حجر في الفتح (ج ٢ ص ٣٦٢) : «نقل صاحب الهدى عن الشافعي واحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة ، فان اكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها الى بعض ، ويجمعها ان ذلك كان يوم مات ابراهيم عليه السلام واذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح» والراجح قطعاً هو حديث عائشة الذي فيه ركوعان في كل ركعة . ومثل هذا الأمر لا يكفي فيه الاحتمال فقط بل يجب تحقيقه ، ولئن زعم بعض علمائنا رحمهم الله ان حساب النجمين لا يقبل ولا يعتمد ، فانما ذلك كان ظنا منهم أنه من باب (التنجيم) ولم يعلموا انه حساب دقيق قاطع في الدلالة على مواقيت مثل هذه

الأنبياء ، وليس هو من علم الغيب كما يفهم بعض الناس . وكسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض ، وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه ، لأن نوره مستمد من الشمس فإذا حجب عنه أظلم . ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء ، فانه في كل ٦٥٨٥ يوماً وثلاث يوم - أي نحو ثمانية عشر عاماً و احد عشر يوماً - يحدث سبعون كسوفاً منها ٢٩ للقمر و ٤١ للشمس ، ويكون أقله مرتان ، وإذا كان قاصراً عليهما كان للشمس وحدها ، وقد يصل الى سبع مرار ، منها اثنان أو ثلاثة للقمر ، واربعة أو خمسة للشمس ، وأما المتأخرون فصاروا يحسبون لذلك حساباً دقيقاً جداً ، حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي ، وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله ، وكسوف الشمس لا يرى إلا في جهات معينة ، بل قد يمر بدون ان يرى ، والكسوف الكلي - وهو الذي يغطي فيه القمر وجه الشمس كله - لا يرى إلا في أماكن ضيقة قد لا تزيد على ١٦٥ ميلاً ، ولا يزيد وقت بقائه على خمس دقائق أوست . (وهذه المعلومات اقتبستها من كتاب بسائط علم الفلك للدكتور صروف ص ٢٧ و ٣١ ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ج ١٥ ص ٣٥٦ ومن دائرة معارف لاروس ج ٤ ص ٣٤ وتفضل بترجمتهما صديقي الاستاذ احمد بك وجدى المحامى بالزقازيق) فاذا علمنا هذا تبين لنا ان قول المؤلف : « بين كل كسوفين خمسة اشهر قمرية » قول قريب من الحقيقة ، ويظهر لي انه كان ذا اطلاع على بعض علم الهيئة والفلك ، وقد مدح هو ذلك في الملل والنحل (ج ٥ ص ٣٧) وقال : ان العلم بهذا « يتج منه معرفة رؤى الأئمة لفرض الصوم والفطر ومعرفة الكسوفين » . ولقد حاولت كثيراً ان اجد من العلماء بالفلك من يظهر لنا بالحساب الدقيق عدد الكسوفات التي حصلت في مدة اقامة النبي ﷺ بالمدينة وتكون رؤيتها بها ممكنة ، وطلبت ذلك من بعضهم مراراً - فلم أوفق الى ذلك ، إلا اني وجدت للمرحوم محمود باشا الفلكي جزءاً صغيراً سماه (نتائج الافهام في تقويم العرب قبل الاسلام) ألفه باللغة الفرنسية وترجمه الى العربية الاستاذ العلامة احمد ذكي باشا وطبع في بولاق سنة ١٣٠٥ ، وقد حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذي حصل في السنة العاشرة وهو اليوم الذي مات فيه ابراهيم عليه السلام ، ومنه اتضح ان الشمس كسفت في المدينة المنورة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٠ الموافق ليوم ٢٧ يناير سنة ٦٣٢ ميلادية في الساعة ٨ والدقيقة ٣٠ صباحاً . وهو يرد اكثر الأقوال التي نقلت في تحديد يوم موت ابراهيم عليه السلام . وعسى ان يكون هذا البحث والتحقيق

وأما اقتصارنا على ما وصفنا في صلاة كسوف القمر لقول رسول الله ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» فلا يجوز أن تكون صلاة إلامثنى مثنى، إلا صلاة جاء نص جلي صحيح بأنها أقل من مثنى أو أكثر من مثنى، كما جاء في كسوف الشمس، فيوقف عند ذلك ولا تضرب الشرائع بعضها ببعض، بل كلها حق *

وانما قلنا بصلاة الكسوف القمري والآيات في جماعة لقول رسول الله ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين» ويصلها النساء، والمنفرد، والمسافرون كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

﴿سجود القرآن﴾

في القرآن أربع عشرة سجدة، أولها في آخر ختمه سورة الأعراف، ثم في الرعد، ثم في النحل، ثم في سبحان، ثم في كهيعص، ثم في الحج في الأولى وليس قرب آخرها سجدة، ثم في الفرقان، ثم في النمل، ثم في آل تيزيل، ثم في ص: ثم في حم فصلت، ثم في

حافراً لبعض النبهاء من العالمين بالفلك الى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية الى وقت وفاته ﷺ في يوم الأحد ١٢ ربيع الأول سنة ١١ أو الاثنين ١٣ منه الموافق ليوم ٧ يونيه سنة ٦٣٢ و٨ منه، فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة أحد المسلكين: إما حمل الروايات على تعدد الوقائع وإما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا أميل جداً الى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن إلا مرة واحدة، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي انه حصل خسوف للقمر في المدينة في يوم الاربعاء ١٤ جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ٦٢٥ ولم يرد ما يدل على ان النبي ﷺ جمع الناس فيه لصلاة الخسوف ويؤيد هذا ان الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف دالة بسياقها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة، وان الصحابة لم يكونوا يعلمون ماذا يصنع رسول الله ﷺ في وقتها، وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم، وان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه ﷺ لم تزد على اربعة اشهر ونصف، فلو كان الكسوف حصل مرة أخرى وقاموا للصلاة لظاهر ذلك واضحاً في النقل لتوافر الدواعي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة، والله أعلم بالصواب *

والنجم في آخرها ، ثم في اذا السماء انشقت عند قوله تعالى : (لا يسجدون) ثم في اقرأ باسم ربك في آخرها *

وليس السجود فرضاً لكنه فضل ، ويسجد لها في الصلاة الفريضة والتطوع وفي غير الصلاة في كل وقت ، وعند طلوع الشمس وغروبها واستوائها ، الى القبلة والى غير القبلة ، وعلى طهارة وعلى غير طهارة *

فأما السجدة المتصلة الى (الم تزيل) فلا خلاف فيها ، ولا في مواضع السجود منها إلا في سورة النمل ، فان كثيراً من الناس قالوا : موضع السجدة فيها عند تمام قراءتك (رب العرش العظيم) وقال بعض الفقهاء : بل في تمام قراءتك (وما يملنون) وبهذا نقول لأنه أقرب الى موضع ذكر السجود والأمر به ، والمبادرة الى فعل الخير أولى ، قال تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) *

وقالت طائفة : في الحج سجدة ثانية قرب آخرها ، عند قوله تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) ، ولا نقول : بهذا في الصلاة البتة ، لأنه لا يجوز ان يزداد في الصلاة سجود لم يصح به نص ، والصلاة تبطل بذلك ، وأما في غير الصلاة فهو حسن ، لأنه فعل خير * وانما لم نجزه في الصلاة لأنه لم يصح فيها سنة عن رسول الله ﷺ ، ولا أجمع عليها ، وانما جاء فيها أثر مرسل ، وصح عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وابي الدرداء السجود فيها ، وروى أيضاً عن أبي موسى الأشعري *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا شعبة عن سعد (١) بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف سمعت عبد الله بن ثعلبة يقول : صليت خلف عمر بن الخطاب نسجد في الحج سجدتين *

وعن مالك عن عبد الله بن دينار : رأيت عبد الله بن عمر سجد في الحج سجدتين * وعن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر : انه وأباه عمر كانا يسجدان في الحج سجدتين وقال ابن عمر : لو سجدت فيها واحدة لكانت السجدة في الآخرة أحب إلي *

وقال عمر : انها فضلت بسجدتين *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خنير عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه : ان ابا الدرداء سجد في الحج سجدتين *

وروى أيضا عن علي بن ابي طالب، وأبي موسى، وعبد الله بن عمرو بن العاصي *
قال أبو محمد : أين المهلون (١) من أصحاب مالك، وأبي حنيفة بتعظيم خلاف صاحب
الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة ؟ وقد خالفوا هنا فعل عمر بحضرة الصحابة ،
لا يعرف لهم مخالف ، ومعه طوائف ممن ذكرنا ، ومعهم حديث مرسل يمتثل ذلك ،
وطوائف من التابعين ومن بعدهم * وبه يقول الشافعي *

وأما نحن فلا حجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ *

فإن قالوا : قد جاء عن ابن عباس في هذا خلاف *

قلنا : ليس كما تقولون ، إنما جاء عن ابن عباس : السجود عشر ، وقد جاء عنه :
ليس في ص سجدة ، فيبطل أن يصح عنه خلاف في هذا ، بل قد صح عنه السجود في الحج سجدتين ،
كما روينا من طريق شعبة عن عاصم الاحول عن أبي العالية عن ابن عباس قال : فضلت
سورة الحج على القرآن بسجدتين *

واختلف أفي ص سجدة أم لا ؟ *

وإنما قلنا : بالسجود فيها لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، وقد ذكرناه
قبل هذا في سجود الخطيب يوم الجمعة يقرأ السجدة *

واختلف في السجود في حم ، فقالت طائفة : السجدة عند تمام قوله تعالى (إن كنتم
إياه تعبدون) وبه نأخذ ، وقالت طائفة : بل عند قوله (وهم لا يسأمون) ، وإنما اخترنا
ما اخترنا لوجهين : أحدهما أن الآية التي يسجد عندها قبل الأخرى ، والمسارة إلى الطاعة
أفضل ، والثاني أنه أمر بالسجود ، واتباع الأمر أولى *

وقال بعض من لم يوفق للصواب : وجدنا السجود في القرآن إنما هو في موضع الخبر ،
لا في موضع الأمر *

قال أبو محمد : وهذا هو أول من خالفه ، لأنه وسائر المسلمين يسجدون في الفرقان في
قوله تعالى (وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا : وما الرحمن ؟ أنسجد لما أمرنا به وما زادهم
نقورا) وهذا أمر لا خبر ، وفي قراءة الكسائي وهي إحدى القراءات الثابتة : (ألا يسجدوا
لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض) إلى آخر الآية بتخفيف : « ألا » بمعنى :
ألا يا قوم اسجدوا ، وهذا أمر ، وفي النحل عند قوله تعالى : (ويفعلون ما يؤمرون) *

وقد وجدنا ذكر السجود بالخبر لا سجود فيه عند أحد ، وهو قوله تعالى في آل عمران (ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون) . وفي قوله تعالى : (والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما) فصح ان القوم في تخليط لا يحصلون ما يقولون ! *

وروي عن وكيع عن ابيه عن ابي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الاسود قال : كان اصحاب ابن مسعود يسجدون بالأولى من الآيتين . وكذلك عن ابي عبد الرحمن السلمي . وهو قول مالك وابي سليمان *

وصح عن ابن مسعود وعلى : انهما كانا لا يريان عرائم السجود من هذه المذكورات (١) الا آلم وحم ، وكانا يريانها أوكد من سواهما *

وقال مالك : لا سجود في شيء من الفصل ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وزيد ابن ثابت *

وخالفها آخرون من الصحابة ، كما نذكر إن شاء الله تعالى ، بعد أن نقول : صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، ولا حجة في أحد دونه ولا معه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي قال سمعت الأسود بن يزيد عن ابن مسعود : « أن رسول الله ﷺ قرأ والنجم فسجد فيها » حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثمامة بن يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في والنجم ، وقرأ باسم ربك » *

وبه يأخذ جمهور السلف *

وروينا من طريق مالك عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : أن عمر بن الخطاب قرأ لهم والنجم اذا هوى فسجد فيها ، ثم قام فقرأ بسورة أخرى ، وانه فعل ذلك في الصلاة بالمسلمين *

وعن ابي عثمان النهدي : ان عثمان بن عفان قرأ في صلاة العشاء بالنجم فسجد في

آخرها ، ثم قام فقرأ بالتين والزيتون فركع وسجد ، فقرأ سورتين في ركعة *
ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن علي بن
أبي طالب قال : العزائم أربع ، آلم تنزيل ، وحم السجدة ، والنجم ، وقرأ باسم ربك *
وعن شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن ابن مسعود قال : عزائم
السجود أربع ، آلم تنزيل ، وحم ، والنجم ، وقرأ باسم ربك *
وعن سليمان بن موسى وإيوب السخيتاني كلاهما عن نافع مولى ابن عمر قال : إن ابن
عمر كان إذا قرأ بالنجم سجد *

وعن المطلب بن أبي وداعة قال : «سجد رسول الله ﷺ في النجم ولم أسجد -
وكان مشركاً حينئذ - قال : فلن ادع السجود فيها أبداً» . أسلم المطلب يوم الفتح *
فهذا عمر ، وعثمان ، وعلي بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يشتمون أقل من هذا *
وبالسجود فيها يقول عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وسفيان ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد
وداود ، وغيرهم *

قال أبو محمد : واحتج المقلدون لمالك بنخبر رويناه من طريق يزيد بن عبد الله بن قسيط عن
عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال : «قرأت على رسول الله ﷺ والنجم فلم يسجد فيها»
قال أبو محمد : لأحجة لهم في هذا ، فانه (١) لم يقل : إن النبي ﷺ قال : لا سجود فيها ،
وانما في هذا الخبر حجة على من قال : إن السجود فرض فقط ، وهكذا نقول : إن
السجود ليس فرضاً ، لكن إن سجد فهو أفضل ، وإن ترك فلا حرج ، ما لم يرغب
عن السنة *

وأيضاً : فإن راوى هذا الخبر قد صح عن مالك أنه لا يعتمد على روايته - وهو ابن
قسيط - (٢) فالآن صارت روايته حجة في إبطال السنن ١٢ على أنه ليس فيها شيء
مما يدعونه *

وموهوا أيضاً بنخبر رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر - هو ابن
عبد الله المزني - أن أباسعيد الخدرى قال : «إن رسول الله ﷺ كان يسجد بمكة بالنجم ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «لأنه» (٢) بضم القاف وفتح السين المهملة وآخره طاء مهملة
ويزيد هذا ثقة ، وقد احتج به مالك والشيخان وغيرهم وانما طعن مالك في الذي حدثه
عن يزيد وهو رجل لم يسم ، وذلك في حديث آخر .

فلما قدم المدينة رأى أبو سعيد فيما يرى النائم كأنه يكتب سورة من ، فلما أتى على السجدة سجدت الدواة والقلم والشجر وما حوله من شيء ، قال : فأخبرت رسول الله ﷺ فسجد فيها وترك النجم * »

فهذا خبر لا يصح ، لأن بكراً لم يسمعه من أبي سعيد ، والله أعلم بمن سمعه ، إلا أنه قد صح (١) بطلان هذا الخبر بلا شك ، لما روينا آتفاً من قول أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ سجد بهم في النجم » وأبو هريرة متأخر الإسلام ، وإنما أسلم بعد فتح خيبر ، وفي هذا الخبر أن ترك السجود فيها كان اثر قدومه عليه السلام المدينة ، وهذا باطل * »

وموهو الخبر وروناه من طريق مطر الوراق يذكره عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ لم يسجد في الفصل مذ قدم المدينة » * »

وهذا باطل بحت ، لما ذكرنا من حديث أبي هريرة ، ولما تذكره اثر هذا إن شاء الله تعالى ، وعلّة هذا الخبر هو أن مطراً سبى الحفظ ، ثم لو صح لكان المثبت أولى من النافي ، ولا عمل أقوى من عمل عمر ، وعثمان بحضرة الصحابة بالمدينة وبالله تعالى التوفيق * »

وذكروا أحاديث مرسلّة ساقطة ، لا وجه للاشتغال بها لما ذكرنا * »

وأما إذا السماء انشقت واقراً باسم ربك فان عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسلم بن ابراهيم ، ومعاذ بن فضالة قال ثنا هشام الدستوائي عن يحيى — هو ابن أبي كثير — عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « رأيت أبا هريرة سجد في إذا السماء انشقت ، فقلت : يا أبا هريرة ، ألم أرك تسجد ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ سجد لم أسجد بها * »

ومن طريق مالك أيضاً عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بمثله * »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت واقراً باسم ربك * »

(١) في الاصلين « قد صح عنه » وكتب في النسخة رقم (١٤) على كلمة « عنه » بالحرّة حرف زاي ، إشارة الى انها زائدة ، وهي حقاً زائدة قد تفسد المعنى .

قال أبو محمد : هذا يكذب رواية مطر التي احتجوا بها *
ومن طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن
الأعرج عن أبي هريرة : «سجد رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك» *
ورويناه من طرق كثيرة متواترة كالشمس ، اكتفينا منها بهذا *
وبهذا يأخذ عامة السلف *

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والمعتز بن سليمان
كلهم قال ثنا قره - هو ابن خالد - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «سجد أبو
بكر ، وعمر في إذا السماء انشقت ومن هو خير منهما» زاد عبد الرحمن والمعتز : «وقرأ باسم
ربك» وهذا أثر كالشمس صحة *

وقد ذكرنا عن علي ، وابن مسعود أنفا : عزائم السجود آلم وحمل والنجم وقرأ باسم ربك *
ومن طريق شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين : قرأ عمار بن ياسر إذا السماء
انشقت وهو يخطب ، فنزل فسجد *

وعن الثقات أيوب ، وعبيد الله بن عمر ، وسليمان بن موسى عن نافع : أن ابن عمر كان
يسجد في إذا السماء انشقت ، وقرأ باسم ربك *

وهو قول أصحاب ابن مسعود ، وشريح ، والشعبي ، وعمر بن عبد العزيز أمر الناس بذلك ،
والشعبي (١) وأبي حنيفة والأوزاعي وسفيان الثوري والشافعي وأحمد واسحاق وداود
وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وأما سجودها على غير وضوء وإلى غير القبلة كيفما يمكن فلائها ليست صلاة ، وقد
قال عليه السلام : «صلاة الليل والنهار مثني مثني» فما كان أقل من ركعتين فليس صلاة
إلا أن يأتي نص بأنه صلاة ، كركعة الخوف ، والوتر ، وصلاة الجنائزة ولا نص في أن سجدة
التلاوة صلاة *

وقد روى عن عثمان رضي الله تعالى عنه ، وسعيد بن المسيب : توميء الحائض بالسجود
قال سعيد : وتقول : رب لك سجدت . وعن الشعبي جوازها إلى غير القبلة *

﴿سجود الشكر﴾

(١) كذا في الأصلين بتكرار اسم «الشعبي»

٥٥٧ - مسألة - سجود الشكر حسن ، اذا وردت لله تعالى على المرء نعمة فيستحب له السجود ، لأن السجود فعل خير ، وقد قال الله تعالى (وافعلوا الخير) ولم يأت عنه نهى عن النبي ﷺ *

بل قد حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم سمعت الأوزاعي قال ثنا الوليد بن هشام الميعطي ثنا معاذ بن أبي طلحة اليعمرى قال : «لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، فقلت له (١) : أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة ، أوقلت : ما أحب الأعمال (٢) الى الله تعالى ؟ فقال : سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال : (٣) عليك بكثرة السجود لله تعالى ، فانك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله عز وجل بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة ، قال معاذ : ثم لقيت أبا الدرداء فسأله ، فقال : مثل ما قال لي (٤) ثوبان» *

قال ابو محمد : الوليد بن هشام من كبار أصحاب عمر بن عبد العزيز لفضله وعمله ، وباقي الاسناد اشهر من أن يسأل عنهم *

وليس لأحد أن يقول : إن هذا السجود إنما هو سجود الصلاة خاصة ، ومن أقدم على هذا فقد قال على رسول الله ﷺ : ما لم يقله ، بل كذب عليه ، إذ أخبر عن مراده بالغيب والظن الكاذب *

وقد روينا عن أبي بكر الصديق : أنه لما جاءه فتح اليمامة سجد * وعن علي بن أبي طالب : انه لما وجد ذوالثدية في القتلى سجد ، إذ عرف أنه في الحزب المبطل ، وانه هو الحق *

وصح عن كعب بن مالك في حديث تخلفه عن تبوك : أنه لما تيب عليه سجد * ولا يخالف لهؤلاء من الصحابة أصلاً ، ولا منغز في خبر كعب البتة *

(١) كلمة «له» ليست في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٤٠) (٢) في مسلم «أوقلت بأحب الأعمال» (٣) في مسلم «سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال» الخ (٤) كلمة «لي» ليست في مسلم *

﴿كتاب الجنائز﴾

صلاة الجنائز وحكم الموتي

٥٥٨ — مسألة — غسل المسلم الذكر والاشئ وتكفينهما فرض ، ولا يجوز أن يكون الكفن إلا حسناً على قدر الطاقة ، وكذلك الصلاة عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسماعيل - هو ابن أبي أويس - ثنا مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت : «دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ، إن رأيتهن ذلك» وذكر الحديث *

فأمر عليه السلام بنفسها ، وأمره فرض ، مأم يخرجها عن الفرض نص آخر ، ولا خلاف في أن حكم الرجل والمرأة في ذلك سواء *

وإيجاب الغسل هو قول الشافعي ، وداود *

والمعجب ممن لا يرى غسل الميت فرضاً ! وهو عمل رسول الله ﷺ وأمره ، وعمل أهل الاسلام منذ أوله إلى الآن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد الأعور قال قال ابن جريج أنا أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث : «ان النبي ﷺ خطب (١) يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل ، فقال : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه» *

وروي عن ابن مسعود : أنه أوصى أن يكفن في حلة بمائتي درهم *

وعن ابن سيرين : كان يقال : من ولي أخاه فليحسن كفنه ، فإنهم يترأرون في أكفانهم *

وعن حذيفة : لا تغالوا في الكفن ، اشترأوا ثوبين نقيين *

(١) في النسخة رقم (١٦) «يحدث عن رسول الله ﷺ أنه خطب» الخ وما هنا هو الموافق

لمسلم (ج ١ ص ٢٥٨)

قال أبو محمد : هذا تحسين للكفن ، وإنما كره المغالة فقط *
وعن أبي سعيد الخدرى : أنه قال لأنس ، وابن عمر وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ :
احملوني على قطيفة قيصرانية ، وأجروا على أوقية جمر (١) وكفنوني في ثيابي التي أصلى
فيها ، وفي قطيفة (٢) في البيت معها *

والذى روى عن أبي بكر رضى الله تعالى عنه في أن يغسل الثوب الذى عليه ويكفن فيه وفي
ثوبين آخرين - : تحسين للكفن ، وحتى لو كان خلاف لوجب الرد الى رسول الله ﷺ *
٥٥٩ - مسألة - ومن لم يغسل ولا كفن حتى دفن وجب اخراجه حتى يغسل
ويكفن ولا بد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا على بن
عبد الله ثنا سفيان - هو ابن عيينة - قال عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله قال : «أتى
رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بعدما دخل في حفرة ، فأمر به فأخرج ، فوضعه على
ركبته ، ونفت عليه من ريقه ، والبسه قميصا» *

قال أبو محمد : أمر النبي ﷺ بالغسل والكفن ليس محدوداً بوقت ، فهو فرض
أبدأ ، وإن تقطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه بالبلى وبين تقطعه بالجراح ، والجدري ،
لا يمنع شيء من ذلك من غسله وتكفينه *

٥٦٠ - مسألة - ولا يجوز أن يدفن أحد ليلاً إلا عن ضرورة ، ولا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع ، ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، ولا حين ابتداء
أخذها في الغروب ، ويتصل ذلك بالليل الى طلوع الفجر الثانى ، والصلاة جائزة عليه (٣)
في هذه الأوقات كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يوسف بن سعيد
ثنا حجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
يقول : «خطب رسول الله ﷺ فزجر أن يقبر انسان ليلاً إلا أن يضطر الى ذلك» *

قال أبو محمد : كل من دفن ليلاً منه عليه السلام ومن أزواجه ومن أصحابه رضى الله
عنهم - : فأنما ذلك لضرورة أوجبت ذلك ، من خوف زحام ، أو خوف الحر على من

(١) الجمر شيء يتبخر به (٢) بضم القاف : هي الثوب من ثياب مصر وقيقة يضاء ، وكانه
منسوب الى القبط بكسر القاف على غير قياس (٣) فى النسخة رقم (١٦) «عليها» *

حضر ، وحر المدينة شديد : أو خوف تغير ، أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ، لا يحل لأحد أن يظن بهم رضى الله عنهم خلاف ذلك *

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد ابن المسيب : أنه كره الدفن ليلا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب عن موسى ابن علي بن رباح (١) عن أبيه سمعت عقبة بن عامر يقول : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهى أن نصلى فيها أو أن نقبر فيها موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب » قال أبو محمد : قد بينا قبل أن الصلاة المنهى عنها في هذه الأوقات إنما هي التطوع المتعمد ابتداءه قصدا إليه ، وكذلك كل صلاة فرض مقضية تعمد تركها إلى ذلك الوقت وهو يذكرها فقط ، لا كل صلاة مأمور بها أو مندوب إليها . وبالله تعالى التوفيق *

٥٦١- مسألة - والصلاة على موتى المسلمين فرض *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان أنا أبو داود - هو الطيالسي - ثنا شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب سمعت عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أتى برجل من الأنصار ليصلى عليه ، فقال ﷺ : صلوا على صاحبكم ، فإن عليه ديننا » وذكر الحديث *

فهذا امر بالصلاة عليه عموما . وروى مثل ذلك أيضا في الغال *

٥٦٢- مسألة - حاشا المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله عز وجل في المركة خاصة ، فإنه لا يفسل ولا يكفن ، لكن يدفن بدمه وثيابه ، إلا أنه يزرع عنه السلاح فقط ، وإن صلى عليه فحسن ، وإن لم يصل عليه فحسن ، فإن حمل عن المركة وهو حي فمات غسل وكفن وصلى عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا الليث - هو ابن سعد - حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله : أنه ذكر قتلى أحد وقال : « إن رسول الله ﷺ أمر بدفنهم في دمائهم ، ولم يفسلوا ولم يصل عليهم » *

(١) « على » بضم العين مصغر ، و « رباح » بفتح الراء وتخفيف الباء الموحدة وآخره جاء مهملة

وبه أيضا الى الليث بن سعد : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة ابن عامر الجهني : « ان رسول الله ﷺ خرج يوما فصلى على أهل احد صلاته على الميت ، ثم انصرف الى المنبر » وذكر الحديث *

قال أبو محمد : فخرج هؤلاء عن امر النبي ﷺ بالكفن ، والغسل ، والصلاة - وبقى سائر من قتله مسلم ، أو باغ ، أو محارب أو رفع عن المعركة حياً - على حكم سائر الموتى * وذهب أبو حنيفة الى ان يصلى عليهم *

قال أبو محمد : ليس يجوز ان يترك أحد الأثرين المذكورين للآخر ، بل كلاهما حق مباح ، وليس هذا مكان نسخ ، لأن استعمالهما معاً ممكن في أحوال مختلفة ، وقد صح عن النبي ﷺ ان البطون وانطمعون والغريق والحريق وصاحب ذات الجنب وصاحب الهدم والمرأة تموت بجمع (١) - : شهداء كلهم ، ولا خلاف في انه عليه السلام كفن في حياته ، وغسل من مات فيهم من هؤلاء . وبالله تعالى التوفيق . وقد كان عمر ، وعثمان ، وعلى رضي الله عنهم شهداء ، فغسلوا وكفنوا وصلى عليهم *

ولا يصح في ترك المجلودائر ، لأن راويه على بن عاصم ، وليس بشيء *

٥٦٣ - مسألة - وإعماق (٢) حفير القبر فرض ، ودفن المسلم فرض ، وجائز دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، ويقدم أكثرهم قرآنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن معمر ثنا وهب بن جرير بن حازم ثنا أبي قال سمعت حميداً - : هو ابن هلال - عن سعد بن هشام بن عامر عن أبيه قل : « لما كان يوم أحد أصيب من أصيب من المسلمين ، فأصاب الناس جراحات ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا وأوسعوا ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في القبر ، وقدموا أكثرهم قرآنا » *

وبه الى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن بشار ثنا اسحاق بن يوسف ثنا سفيان - هو الثوري - عن ايوب السخيتاني عن حميد بن هلال عن هشام بن عامر قال : « شكونا الى رسول الله ﷺ يوم أحد ، فقلنا : يا رسول الله ، الحفر علينا لكل انسان شديد ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا واعمقوا واحسنوا (٣) ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر »

(١) بجمع - بفتح الجيم واسكان النيم - أى ولادة (٢) بالعين المهملة (٣) قوله « واحسنوا » زيادة من النسائي (ج ٤ ص ٨٠ و ٨١) *

واحد ، قدموا (١) أكثرهم قرآنا» فلم يعذرهم عليه السلام في الاعماق في الحفر *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا عبد الله
ابن يوسف ثنا الليث - هو ابن سعد حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن
مالك عن جابر بن عبد الله قال : « كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى احد
في الثوب الواحد ، ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير له الى احدهما قدمه
في اللحد » *

٥٦٤ - مسألة - ودفن الكافر الحربى وغيره فرض *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا عبد الله
ابن محمد سمع روح بن عباد ثنا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة قال ذكر لي أنس بن مالك :
« أن رسول الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش فدفنوا
في طوى (٢) من أطواء بدر خيبت مخبث » *

وقد صح نهيه عليه السلام عن المثلة ، وترك الانسان لا يدفن مثله . وصح أن رسول الله
ﷺ أمر إذ قتل بنى قريظة بأن تحفر خنادق ويلقوا فيها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد نا
يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفیان الثوري عن أبى إسحاق السبيعي عن ناجية
ابن كعب عن على بن أبى طالب قال : « قلت للنبي ﷺ : إن عمك الفضل قدمك ! فمن يوار به ؟
قال : اذهب فوار أباك » وذكر باقى الحديث *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبى سنان عبد الله بن سنان
عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس : رجل فينمات نصرانيا وترك ابنه ! قال : ينبغي
أن يمشى معه ويدفنه *

قال سفیان : وسمعت حماد بن أبى سليمان يحدث عن الشعبي : أن أم الحارث بن أبى ربيعة
ماتت وهى نصرانية ، فشيّعها أصحاب النبي ﷺ *

٥٦٥ - مسألة - وأفضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب بيض للرجل ، يلف فيها ،

(١) فى النسخة رقم (١٤) « وقدموا » بزيادة الواو وليست فى السنن (٢) بفتح الطاء المهملة
وكسر الواو وتشديد الياء ، صفة - فعيل بمعنى مفعول فى الأصل وانتقل الى الأسما . وهو
البئر المطوية بالحجرة ، وهو مذكور فان أنت فعلي معنى البئر .

لا يكون فيها قميص، ولا عمامة، ولا سراويل ولا قطن، والمرأة كذلك وثوبان زائدان، فإن لم يقدر له على أكثر من ثوب واحد أجزاء، فإن لم يوجد للثوبين إلا ثوب واحد أدرجا فيه جميعاً، وإن كفن الرجل والمرأة بأقل أو أكثر فلا حرج *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسماعيل ابن أبي أويس عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية» (١) ليس فيها قميص، ولا عمامة *

قال أبو محمد: ما تخير الله تعالى لنبه إلا أفضل الأحوال *

وبه إلى البخاري: ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - حدثني نافع عن ابن عمر قال: «أن عبد الله بن أبي (٢) لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال: اعطني قميصك أكفنه فيه، وصلى عليه واستغفر له، فأعطاه قميصه، وقال له: آذني أصل عليه» وذكر الحديث (٣) *

وبه إلى البخاري: ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي عن الأعمش ثنا شقيق ثنا خباب قال: «هاجرنا مع رسول الله ﷺ نلتمس وجهه الله، فوقع أجرنا على الله، فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، فلم نجد ما نكفنه إلا بردة، إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطينا رجله خرج رأسه، فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه، وإن نجعل على رجله من الاذخر» (٤) *

قال أبو محمد: هكذا يجب أن يكفن من لم يوجد له إلا ثوب واحد لا يعمه كله *

قال أبو محمد: وههنا حديث وهم فيه راويه: رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن الحسن بن موسى الأشيب عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن محمد بن علي بن أبي طالب - هو ابن الحنفية - عن أبيه: «أن النبي ﷺ

(١) في اللسان: «يروى بفتح السين وضمها، فالفتح منسوب إلى السحول وهو القصار، لأنه يسجلها أي يفسلها، أو إلى سحول، قرية باليمن، وأما الضم فهو جمع سحل، وهو الثوب الأبيض النقي، ولا يكون إلا من قطن، وفيه شدوذ، لأنه نسب إلى الجمع، وقيل: إن اسم القرية بالضم أيضاً» (٢) كان رئيس المنافقين (٣) في البخاري (ج ٢ ص ١٦٦ و ١٦٧) (٤) هو حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب

كفن في سبعة اثواب « (١) والوهم فيه من الحسن بن موسى ، او من عبد الله بن محمد بن عقيل *

فان ذكر ذا كرا الخبر الذي روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان قال سمعت سعيد بن ابي عروبة يحدث عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهرب عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال : «البسوا من ثيابكم البياض ، فانها اطهر وأطيب ، وكفنوا فيه موتاكم » *

قلنا : هذا ليس فرضاً ، لانه قد صح انه عليه السلام لبس حلة حمراء (٢) وشملة سوداء * وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا القعنبى عن عبد العزيز بن محمد - هو الدرا وردى - عن زيد - هو ابن أسلم - ان ابن عمر قيل له : «لم تصبغ بالصفرة ؟ قال : إني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، ولم يكن شئ أحب اليه منها ، وكان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عمرو ابن عاصم ثنا همام بن يحيى عن قتادة قال قلت لأنس بن مالك : «اي الثياب كان أحب الى رسول الله ﷺ ؟ قال : الحبرة » (٣) *

قال ابو محمد : لا يحل ان يترك حديث الحديث ، بل كلها حق . فصح ان الأمر بالبياض ندب *

وباختيارنا هذا يقول جمهور السلف *

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : ان ابا بكر الصديق قال لها في حديث : «فيم كفتموه ؟ - يعنى النبي ﷺ - قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحول (٤) ليس فيها شيص ولا عمامة ، فقال أبو بكر : انظر واثنوي

(١) هو في المسند (ج ١ ص ٩٤) ورواه احمد أيضاً (ج ١ ص ١٠٢) عن عفان وحسن بن موسى كلاهما عن حماد باسناده . قالوهم فيه اذن من عبد الله بن محمد بن عقيل (٢) في النسخة رقم (١٤) «قد صح عنه عليه السلام لبس حلة حمراء» الخ (٣) بكسر الحاء المهملة وفتحها مع فتح الباء الموحدة فيهما : ضرب من يرود اليمن منعر ، والجمع حبر وحبرات ، بكسر الحاء (٤) يروى بفتح السين وبضمها .

هذا فاغسلوه ، وبه ردع (١) من زعفران أو مشق (٢) واجعلوا معه ثوبين آخرين « (٣) *
ومن طريق ابن عمر قال : كفن عمر بن الخطاب في ثلاثة أثواب ، ثوبين سحوليين ،
وثوب كان يلبسه *

وعن أبي هريرة أنه قال لأهله عند موته : « لا تقمصوني ولا تميموني فان رسول
الله ﷺ لم يقمص ولم يعمم » (٤) *
وعن ابن جريج عن عطاء : لا يعم الميت ولا يؤزر ولا يردى (٥) ، لكن يلف
فيها لفاً *

قال ابن جريج : وأخبرني ابن طاوس عن أبيه : أنه كان يكفن الرجل من أهله في
ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة *
وهو اختيار الشافعي ، وأبى سليمان ، وأحمد بن حنبل وأصحابهم . وهكذا كفن بقى
ابن مخلد ، وقاسم بن محمد أفتى بذلك الحشني وغيره ممن حضر *

وأما كفن المرأة فان عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري
ثنا البخاري ثنا حامد بن عمر ثنا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن
أم عطية قالت : « توفيت إحدى بنات النبي ﷺ فخرج فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً
أو أكثر من ذلك ان رأيتم بقاء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور ،
فاذا فرغتن فأذتي ، فلما فرغن آذناه ، فالتى الينا حقوه (٦) ، وقال : أشعرنها إياه » *
وروي عن الحسن قال : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار وثلاث لفائف *
وعن النخعي : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع ، وخمار ، ولفافة ، ومنطقة ، ورداء *
وعن ابن سيرين : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار ولفافتين وخرقة *
وعن الشعبي : تكفن المرأة في خمسة أثواب ، والرجل في ثلاثة *

(١) بفتح الراء واسكان الدال وآخره عين وهما مهملتان وهو اثر الخلق والطيب في الجسد
والثوب ، أى لطح لم يعمه كله ، يقال : ردعه بالشيء ردعاً فارتدع ، لطحه به فتلطح . قاله
في اللسان . (٢) بكسر الميم واسكان الشين المعجمة ، هو المغرة ، وهو صبغ أحمر . (٣) انظره
مطولاً في مسند أحمد (ج ٦ ص ١٣٢) وفي الطبقات لابن سعد (ج ٣ ص ١٤٣) كلاهما عن
عفان عن حماد باسناده . (٤) في النسخة رقم (١٦) « لم يقمص ولا عم » (٥) بالراء من الرداء
(٦) أى أزاره *

٥٦٦ - مسألة - ومن مات وعليه دين يستغرق كل ماترك فكل ماترك للفرما ، ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين *

لأن الله تعالى لم يجعل ميراثا ولا وصية الا فيما يخلفه المرء بعد دينه ، فصح أن الدين مقدم ، وانه لاحق له في مقدار دينه مما يتخلفه ، فاذا هو كذلك فحق تكفينه - اذا لم يترك شيئا - واجب على كل من حضر من غريم أو غير غريم لقول الله تعالى : (إنما المؤمنون أخوة) وقول رسول الله ﷺ : «من ولي أخاه فليحسن كفته» وقد ذكرناه قبل باسناده ، فكل من وليه فهو مأمور باحسان كفته ، ولا يحمل أن يخص بذلك الفرما دون غيرهم ، وهو قول أبي سليمان وأصحابه *

فان فضل عن الدين شيء فالكفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث ، لما ذكرنا قبل من أن رسول الله ﷺ كفن مصعب بن عمير رضي الله عنه في بردة لم يترك شيئا غيرها ، فلم يجعلها لوارثه *

٥٦٧ - مسألة - وكل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر الناس ، كفسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه ، وهذا لا خلاف فيه ، ولأن تكليف ما عدا هذا داخل في الحرج والمتنع قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *

٥٦٨ - مسألة - وصفة الفسل أن يغسل جميع جسد الميت ورأسه بماء قد رمى فيه شيء من سدر ولا بد ، إن وجد ، فان لم يوجد فبالماء وحده - : ثلاث مرات ولا بد ، يتبدأ بالماء من ويوضأ ، فان أحبوا الزيادة فعلى الوتر أبدا ، إما ثلاث مرات وإما خمس مرات وإما سبع مرات ، ويجعل في آخر غسلاته - إن غسل أكثر من مرة - شيئا من كافور ولا بد فرضا ، فان لم يوجد فلا حرج ، لأمر رسول الله ﷺ بذلك كله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (١) أن أبا زيد بن زريع عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : «دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نفسل ابنته (٢) فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ، إن رأيتن ذلك ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن يحيى» وهو خطأ ، وانظر مسلم (ج ١ ص ٢٥٧)

(٢) كلمة «ابنته» سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ وما هنا هو الموافق لمسلم

بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور» *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا يحيى بن موسى ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين
 عن أم عطية قالت : « لما غسلنا بنت رسول الله ﷺ قال لنا : ابدأن (١) بميا منها
 وبمواضع الوضوء » *

وقال الله تعالى (لا يكف الله نفسا إلا وسعها) وقال تعالى : (لا يكف الله نفسا إلا
 ما آتاهها) فصح ان من لم يؤته الله تعالى سدرأولا كافورا فلم يكفه إياها *
 رويانا عن ابن جريج عن عطاء : يغسل الميت ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، كاهن بماء
 وسدر ، في كاهن يغسل رأسه وجسده ، قال ابن جريج : فقلت له : فان لم يوجد سدر
 نخطمي ؟ قال : لا ، سيوجد السدر ، ورأى الواحدة تجزئ ، وهذا رأى منه *

وعن سليمان بن موسى وإبراهيم : غسل الميت ثلاث مرات *
 وعن محمد بن سيرين وإبراهيم : يغسل الميت وترا *
 وعن ابن سيرين : يغسل مرتين بماء وسدر ، والثالثة بماء فيه كافور ، والمرأة
 أيضا كذلك *

وعن قتادة عن سعيد بن المسيب : الميت يغسل بماء ، ثم بماء وسدر ، ثم بماء وكافور *
 وعن ابن سيرين : الميت يوضأ كما يوضأ الحي يبدأ بميامنه *
 وعن قتادة يبدأ بميا من الميت ، يعني في الغسل *

٥٦٩ — مسألة — فان عدم الماء يعم الميت ولا بد ، لقول رسول الله ﷺ :
 « جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا اذا لم نجد الماء » *

٥٧٠ — مسألة — ولا يحل تكفين الرجل فيما لا يحل لباسه ، من حرير ، أو مذهب ،
 أو مصفر ، وجائز تكفين المرأة في كل ذلك ، لما قد ذكرناه في كتاب الصلاة من قول
 رسول الله ﷺ في الحرير والذهب : « إنهما حرام على ذكور أمتي حل لائها »
 وكذلك قال في المصفر : إذ نهى عليه السلام الرجال عنه *

٥٧١ — مسألة — وكفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها
 لأن أموال المسلمين محظورة إلا بنص قرآن أو سنة ، قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدؤا» وهو موافق لبعض نسخ البخاري (ج ٢ ص ١٦٢)

وأموالكم عليكم حرام» وإنما أوجب تعالى على الزوج النفقة، والكسوة، والاسكان، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوة ولا القبر إسكاناً *

٥٧٢ - مسألة - ويصلى على الميت بامام يقف ويستقبل القبلة، والناس وراءه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه، ومن المرأة عند وسطها (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: «صلى رسول الله ﷺ على النجاشي فكنيت في الصف الثاني أو الثالث» *

ولا خلاف في أنها صلاة قيام، لا ركوع فيها ولا سجود، ولا قعود ولا تشهد *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الوارث بن سعيد عن حسين ابن ذكوان حدثني عبد الله بن يزيد عن سمرة بن جندب قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ، وصلى على أم كعب، ماتت في نفاسها، فقام رسول الله ﷺ في الصلاة عليها وسطها» *

ورواه أيضا من طريق البخاري عن مسدد ثنا يزيد بن زريع عن الحسين بن ذكوان بإسناده. ورواه أيضا يزيد بن هرون، والفضل بن موسى، وعبد الله بن المبارك كلهم عن الحسين بن ذكوان بإسناده *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا داود ابن معاذ ثنا عبد الوارث بن سعيد عن نافع أبي غالب أنه قال: «صليت على جنازة عبد الله ابن عمر، وصلى عليه بنا أنس بن مالك وأنا خلفه، فقام عند رأسه، فكبر أربع تكبيرات، لم يطل ولم يسرع، ثم ذهب يقعد فقالوا: يا أبا حمزة، المرأة الأنصارية، فقربوها وعليها نعش أخضر، فقام عند عجزتها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس، فقال له العلاء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنازة كصلاتك، يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة؟ قال: نعم» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا همام بن يحيى عن أبي غالب، فذكر حديث أنس

هذا ، وفي آخره أن العلماء بن زياد أقبل على الناس بوجهه فقال : احفظوا *

فدل هذا على موافقة كل من حضر له ، وهم تابعون كاهم *

وبهذا يأخذ الشافعى ، وأحمد ، وداود وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وقال أبو حنيفة ، ومالك بخلاف هذا ، وما نعلم لهم حجة إلا دعوى فاسدة ، وإن ذلك كان إذ لم تكن النعوش ! وهذا كذب ممن قاله لأن أنساً صلى كذلك والمرأة في نعش أخضر *

وقال بعضهم : كما يقوم الامام موارى وسط الصف خلفه كذلك يقوم موازى وسط الجنائزة ! فيقال له : هذا باطل ، وقياس فاسد ، لأنه امام الصف وليس إماماً للجنائزة ولا مأموماً لها ، والذي اقتدينا به في وقوفه ازاء وسط الصف هو الذي اقتدينا به ازاء وسط المرأة وازاء رأس الرجل ، وهو النبي عليه السلام ، الذي لا يحل خلاف حكمه . وبالله تعالى التوفيق *

٥٧٣ - مسألة - ويكبر الامام والمأمون بتكبير الامام على الجنائزة خمس تكبيرات لا أكثر ، فإن كبروا أربعاً فحسن ، ولا أقل ، ولا ترفع الأيدي إلا في أول تكبيرة فقط ، فإذا انقضى التكبير المذكور سلم تسليمتين ، وسلموا كذلك ، فإن كبر سبعة كرهناه واتبعناه ، وكذلك إن كبر ثلاثاً ، فإن كبراً أكثر لم تتبعه ، وإن كبر أقل من ثلاث لم نسلم بسلامه ، بل أكملنا التكبير *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى قالا ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً ، وأنه كبر على جنازة خمساً ، فسألته ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يكبرها » *

وصح عن النبي ﷺ أنه كبر أيضاً أربعاً ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

قال أبو محمد : واحتج من منع من أكثر من أربع بخبر رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال : « جمع عمر بن الخطاب الناس فاستشارهم في التكبير على الجنائزة ، فقالوا : كبر النبي ﷺ سبعة وخمسة وأربعاً ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات كأطول الصلاة (١) » *

(١) رواه الطحاوى في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) من طريق مؤمل عن سفيان عن عامر

ابن شقيق بإسناده ، وفي آخره زيادة « صلاة الظهر » *

وروينا أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن شقيق عن أبي وائل فذكره *

قالوا : فهذا اجماع ، فلا يجوز خلافه *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد ، أول ذلك ان الخبر لا يصح ، لأنه عن عامر بن شقيق ، وهو ضعيف ، وأما عمر بن شقيق فلا يدرى في العالم من هو !! (١) ومعاذ الله أن يستشير عمر رضي الله عنه في إحداث فريضة بخلاف ما فعل فيها رسول الله ﷺ . أول المنع من بعض ما فعله عليه السلام ، ومات وهو مباح ، فيحرم بعده ، لا يفتن هذا بعمر إلا جاهل بمحل عمر من الدين والاسلام ، طاعن على السلف رضي الله عنهم *

وذكروا أيضا ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أبي عمير ثنا أحمد بن رهير ثنا علي بن الجعد ثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن ابن عمر قال : كل ذلك قد كان ، أربعا وخمسا ، فاجتمعنا على أربع ، يعني التكبير على الجنازة * وبه إلى شعبة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : جاء رجل من أصحاب معاذ بن جبل ، فصرى على جنازة ، فكبر عليها خمسا ، فضحكوا منه ، فقال ابن مسعود : قد كنا نكبر أربعا وخمسا ، وستا ، وسبعاً ، فاجتمعنا على أربع *

ورويناه أيضا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي نحوه *

ومن طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن

(١) أما عامر بن شقيق فانه لا بأس به وقد حسن البخاري له حديثا وصححه له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم . وأما عمر بن شقيق فانظر أنه هو عامر وان بعض الرواة أخطأ في تسميته أو تصحيف عليه ، فقد يكون مكتوبا في خطوطهم القديمة بحذف الألف كما يحذفونها في «ملك» و«الحرث» وغيرهما فظنه الراوي كما كتب . وعندهم في الرواة «عمر بن شقيق الجرمي» ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الذهلي «مارأيت أحدا ضمه» ولكنه متأخر عن هذا ، فانه يروي عن أتباع التابعين ، وأما عمر بن شقيق فانه يروي عن أبي وائل وهو من كبار التابعين ، أدرك النبي ﷺ ولم يره . فهو متقدم عن عمر بن شقيق الجرمي . ونقل ابن حجر كلام ابن حزم الذي هنا وظن أنه في عمر ابن شقيق التأخر وهو وهم منه رحمه الله *

الخطاب : كل ذلك قد كان اربع ، وخمس يعنى التكبير على الجنازة ، قال سعيد : فأمر
عمر الناس بأربع *

قالوا : فهذا إجماع *

قال أبو محمد : هذا الكذب ؟ لأن ابراهيم لم يدرك ابن مسعود ، وعلى بن الجعد ليس
بالقوى (١) ، وسعيد لم يحفظ من عمر إلا نعيه النعمان بن مقرن على المنبر فقط ، فكل
ذلك منقطع أضعيف *

ولو صح لكان ما روه من ذلك مكذبا لدعواهم فى الاجماع ، لأن صاحب معاذ
المذكور كبر خمسا ، ولم ينكر ذلك عليه ابن مسعود ، وقد ذكرنا عن زيد بن أرقم
أنه كبر بعد عمر خمسا *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج (٢) ثنا ابن الاعرابى ثنا الدبرى ثنا عبد الرزاق عن سفيان
ابن عيينة عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي حدثنى عبد الله بن مقفل : أن على بن
أبى طالب صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستا ، ثم التفت إلينا فقال : إنه بدري .
قال الشعبي : وقدم علقمة من الشام فقال لابن مسعود : إن إخوانك بالشام يكبرون
على جنازتهم خمسا ، فلو وقم لنا وقتنا تابعمكم عليه ؟ فأطرق عبد الله ساعة ثم قال : انظروا
جنازكم ، فكبروا عليها ما كبر أئمتكم ، لا وقت ولا عدد *

قال أبو محمد : ابن مسعود مات فى حياة عثمان رضى الله عنهما ، فانما ذكر له علقمة
كر عن الصحابة رضى الله عنهم الذين بالشام ، وهذا اسناد فى غاية الصحة ، لأن الشعبي
أدرك علقمة وأخذ عنه وسمع منه *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن
عبد السلام الخشنى ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن المنهال بن عمرو عن

(١) كلاب هو ثقة . أمون كما قال الدارقطنى ، وقال ابن معين : « ثقة صدوق
أثبت البغداديين فى شعبة » (٢) ذكرنا فى المسألة ١١٦ (ج ١ ص ٨٢) أننا نرجح انه
بالجيم ، ثم ذكرنا فى المسألة ١١٨ (ج ١ ص ٨٧) أنه فى اليمينى بالحاء . ولكن قد تأكدنا
الآن أنه بالجيم فقد كتب بها مرارا فى النسخة رقم (١٤) وهى نسخة صحيحة حجة كما
قلنا مرارا . وهو بالجيم أيضا فى ترجمته فى تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٠١) .

زور بن حيش قال : رأيت ابن مسعود صلى على رجل من بلعدان (١) - فخذ من بني أسد - فكبر عليه خمساً *

وبالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان علياً كبر على جنازة خمساً *

وبه الى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي معبد عن ابن عباس : انه كان يكبر على الجنازة ثلاثاً *

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت أبا معبد يقول : كان ابن عباس يكبر على الجنازة ثلاثاً . وهذا اسناد في غاية الصحة * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني شيبه بن أيمن (٢) : ان انس بن مالك صلى على جنازة فكبر ثلاثاً *

وبه الى حماد عن يحيى بن ابي اسحاق : انه قيل لانس : ان فلاناً كبر ثلاثاً ، يعني على جنازة ؟ فقال انس : وهل التكبير إلا ثلاثاً ؟ *

وقال محمد بن سيرين : انما كان التكبير ثلاثاً فزادوا واحدة يعني على الجنازة * ومن طريق مسلم بن ابراهيم عن شعبة عن زرارة بن أبي الحلال (٣) العتكي : ان جابر بن زيد أبا الشعثاء أمر يزيد بن الهلب ان يكبر على الجنازة ثلاثاً *

قال أبو محمد : أف لكل اجماع يخرج عنه علي بن ابي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وانس بن مالك ، وابن عباس والصحابة بالشأن رضى الله عنهم ثم التابعون بالشام ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد وغيرهم بأسانيد في غاية الصحة ، ويدعى الاجماع بخلاف هؤلاء بأسانيد واهية فمن اجهل ممن هذه سبيله ؟ فمن أخسر صفقة ممن يدخل في عقله ان

(١) بفتح الباء واسكان اللام وفتح العين والذال المهملتين ، وأصلها « بنو المدان » وهم قبيلة من أسد كما هنا وفي اللسان أيضاً (٢) لم أجده له ترجمة ولا ذكر (٣) بفتح الحاء المهملة وتخفيف اللام ، وفي النسخة رقم (١٦) « زرارة بن الحلال » بالمعجمة وفي النسخة رقم (١٤) « زرارة بن الحلال » بالمهملة وهو خطأ فيهما بل هو « زرارة بن ربيعة ابن زرارة الأزدي العتكي » وأبوه كنيته « أبو الحلال » و« زرارة » هذا ترجمة في تعجيل النعمة لابن حجر ، ولكن تكرر فيه ذكر « أبي الحلال » بالخاء المعجمة وهو خطأ أيضاً ، وقد ضبطنا صحته من الشبهة للذهبي ص (١٩٢) *

اجماع عرفه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وخفي علمه على علي، وابن مسعود، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وابن عباس، حتى خالفوا الاجماع؟ حاشا لله من هذا *

ولا متعلق لهم بما روينا من أن عمر كبر أربعا، وعلياً كبر على ابن الكنف (١) أربعا، وزيد بن ثابت كبر على أمه أربعا، وعبد الله بن أبي أوفى كبر على ابنته أربعا، وزيد ابن أرقم كبر أربعا، وأنساً كبر أربعا: فكل هذا حق وصواب، وليس من هؤلاء أحد صح عنه انكار تكبير خمس أصلاً، وحتى لو وجد لكان معارضاً له قول من اجازها، ووجب الرجوع حيث دل على ما اقتضاه الله تعالى الرد اليه عند التنازع، من القرآن والسنة، وقد صح انه عليه السلام كبر خمسا وأربعا، فلا يجوز ترك أحد عمليه للآخر *

ولم نجد عن أحد من الأئمة تكبيراً أكثر من سبع، ولا أقل من ثلاث، فمن زاد على خمس وبلغ ستاً أو سبعاً فقد عمل عملاً لم يصح عن النبي ﷺ قط، فكرهناه لذلك، ولم ينه عليه السلام عنه فلم نقل: بتحريمه لذلك، وكذلك القول: فيمن كبر ثلاثاً *

وأما مادون الثلاث وفوق السبع فلم يفعله النبي ﷺ ولا علمنا أحداً قال به، فهو تكلف، وقد نهينا أن نكون من المتكلفين، إلا حديثاً ساقطاً وجب أن ننبه عليه لئلا يغتر به، وهو أن رسول الله ﷺ صلى على حمزة رضى الله عنه يوم أحد سبعين صلاة وهذا باطل بلا شك. (٢) وبالله تعالى التوفيق *

وأما رفع الأيدي فانه لم يأت عن النبي ﷺ أنه رفع في شيء من تكبير الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط، فلا يجوز فعل ذلك، لانه عمل في الصلاة لم يأت به نص، وإنما جاء عنه عليه السلام أنه كبر ورفع يديه في كل خفض ورفع، وليس فيها رفع ولا خفض * والمعجب من قول أبي حنيفة: برفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة! ولم يأت قط عن النبي ﷺ! ومنعه من رفع الأيدي في كل خفض ورفع في سائر الصلوات، وقد صح عن النبي ﷺ! *

وأما التسليمتان فهي صلاة، وتحليل الصلاة التسليم، والتسليمة الثانية ذكر وفعل خير وبالله تعالى التوفيق *

(١) بفأين والأولى مفتوحة مشددة، واسمه «يزيد بن المكف» كما في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) (٢) بل هو ثابت، وانظر سيرة ابن هشام (ص ٥٨٥) وطبقات ابن سعد (ج ٣ ص ١) والتلخيص (ص ١٥٨ و ١٥٩) وبعضها صحيح الاسناد

٥٧٤ — مسألة — فاذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ﷺ ، فان دعا للمسلمين فحسن ، ثم يدعو للميت في باقي الصلاة *
 أما قراءة أم القرآن فلا أن رسول الله ﷺ سهاها صلاة بقوله : « صلوا على صاحبكم »
 وقال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأم القرآن * »
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد ابن كثير ثنا سفيان — هو الثوري — عن سعد — هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف —
 عن طلحة — بن عبد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، قال : لتعلموا أنها سنة * »
 وروينا أيضا من طريق شعبة وابراهيم بن سعد كلاهما عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله عن ابن عباس *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد أنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف ومحمد بن سويد
 الدمشقي (٢) عن الضحاك بن قيس ، قال الضحاك وأبو امامة : السنة في الصلاة على الجنازة ان يقرأ في التكبيرة مخافتة ، ثم يكبر ، والتسليم عند الآخرة *
 وعن ابن مسعود : انه كان يقرأ على الجنازة بأم الكتاب *
 ومن طريق وكيع عن سلمة بن نبيط (٣) عن الضحاك بن قيس قال : يقرأ ما بين التكبيرتين الأولتين فاتحة الكتاب *
 وعن حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عمرو ابن عطاء : ان السور بن مخزومة صلى على الجنازة فقرأ في التكبيرة الأولى فاتحة الكتاب وسورة قصيرة ، رفع بهما صوته ، فلما فرغ قال : لا أجهل أن تكون هذه الصلاة عجماء ، ولكني أردت أن أعلمكم أن فيها قراءة *

(١) في النسخة رقم (١٤) « لمن لم يقرأ » (٢) معطوف على أبي امامة ، اي ان الزهري روى عن أبي امامة وروى عن محمد بن سويد عن الضحاك . ومحمد بن سويد بن كلثوم بن قيس الفهري امير دمشق ، تابعي ثقة ، والضحاك بن قيس عم ابيه مختلف في صحبته ، وابو امامة تابعي ولكنه سمع هذا من رجال من الصحابة كما في المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠) وان كان اللفظ مختلفا وفيه زيادة وتقص (٣) بالنون والباء والطاء المهملة مصغر

قال أبو محمد : فرأى ابن عباس والمصور المخافتة ليست فرضاً *
وعن أبي هريرة، وأبي الدرداء، وابن مسعود، وأنس بن مالك : أنهم كانوا يقرؤون
بأم القرآن ويدعون ويستغفرون بعد كل تكبيرة من الثلاث في الجنازة ، ثم يكبرون
وينصرفون ولا يقرؤون *

وعن معمر عن الزهري سمعت أبا امامة بن سهل بن حنيف يحدث سعيد بن المسيب (١)
قال : السنة في الصلاة على الجنائز ان تكبر ، ثم تقرأ بأم القرآن ثم تصلى على النبي ﷺ ،
ثم تخلص الدعاء للميت ، ولا تقرأ إلا في التكبيرة الأولى ، ثم يسلم في نفسه عن يمينه *
وعن ابن جريج : قال لي ابن شهاب : القراءة على الميت في الصلاة في التكبيرة الأولى *
وعن ابن جريج عن مجاهد في الصلاة على الجنازة : يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلى على
النبي ﷺ ، ثم ذكر دعاء *

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن (٢) : أنه كان يقرأ بفاتحة
الكتاب في كل تكبيرة في صلاة الجنازة *
وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحابهما *

قال أبو محمد : واحتج من منع من قراءة القرآن فيها بأن قالوا : روى عن النبي
ﷺ : « اخلصوا له الدعاء » *
قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ، ماروى قط من طريق يشتغل بها (٣) ، ثم
لو صح لما منع من القراءة ، لأنه ليس في اخلاص الدعاء للميت نهى عن القراءة ، ونحن
نخلص له الدعاء ونقرأ كما أمرنا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يحدث سمعت سعيد المسيب » فكأنه من رواية أبي امامة عن ابن
المسيب ، وهو خطأ والصواب ان الزهري سمعه من أبي امامة وسعيد بن المسيب حاضر
يسمع ، فالصواب ما هنا وهو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق أيضاً لما في ابن الجارود
(ص ٢٦٥) وانظر المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠) (٢) في النسخة رقم (١٤) « عن الحسين »
وهو خطأ ، فان المراد الحسن البصري (٣) بل هو صحيح ، رواه أبو داود (ج ٣
ص ١٨٨) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٥) من حديث أبي هريرة ، وفي اسناده محمد بن
اسحق والحق انه ثقة حجة ، وقدمي بالتدليس ، ولكن نقل ابن حجر في التلخيص ان في
بعض طرقه عند ابن حبان تصريح ابن اسحق بالسماع (ص ١٦١)

وقالوا : قد روى عن ابى هريرة : أنه سئل عن الصلاة على الجنابة ؟ فذكر دعاء ولم يذكر قراءة *

وعن فضالة بن عبيد : انه سئل : أيقراً في الجنابة بشيء من القرآن ؟ قال : لا *
وعن ابن عمر : انه كان لا يقرأ في صلاة الجنابة *

قال ابو محمد : فقلنا : ليس عن واحد من هؤلاء انه قال : لا يقرأ فيها بأم القرآن ، ونعم ، نحن نقول : لا يقرأ فيها بشيء من القرآن إلا أم القرآن ، فلا يصح خلاف بين هؤلاء وبين من صرح بقراءة القرآن من الصحابة رضي الله عنهم ، كابن عباس ، والمصور ، والضحاك بن قيس ، وابى هريرة ، وابى الدرداء ، وابن مسعود ، وانس ، لاسيما وابو هريرة لم يذكر تكبيراً ولا تسليماً ، فبطل ان يكون لهم به متعلق . وقد روى عنه قراءة القرآن في الجنابة ، فكيف ولو صح عنهم في ذلك خلاف ؟ لوجب الرد عند تنازعهم الى ما أمر الله تعالى بالرد اليه من القرآن والسنة ، وقد قال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأم القرآن » *

وقالوا : لعل هؤلاء قرؤوها على أنها دعاء ! *

فقلنا : هذا باطل ، لأنهم ثبت عنهم الأمر بقراءتها ، وانها سبها ، فقول من قال : لعلمهم قرؤوها على انها دعاء - : كذب بحت *
ثم لا ندري ما الذي حملهم على المنع من قراءتها حتى يتقحموا في الكذب بمثل هذه الوجوه الضعيفة *

والمعجب أنهم اصحاب قياس ، وهم يرون انها صلاة ، ويوجبون فيها التكبير ، واستقبال القبلة ، والامامة للرجال ، والطهارة ، والسلام ثم يسقطون القراءة *

فان قالوا : لما سقط الركوع والسجود والجلوس سقطت القراءة *
قلنا : ومن أين يوجب هذا القياس دون قياس القراءة على التكبير والتسليم ؟ بل لو صح القياس لكان قياس القراءة على التكبير والتسليم - لأن كل ذلك ذكر باللسان - أولى من قياس القراءة على عمل الجسد ولكن هذا علمهم بالقياس والسنن *

وهم يعظمون خلاف العمل بالمدينة ، وههنا أريناهم عمل الصحابة ، وسعيد بن المسيب ، وأبى أمامة ، والزهرى ، علماء اهل المدينة ، وخالفوهم . وبالله تعالى التوفيق *

٥٧٥ - مسألة - وأحب الدعاء اليها على الجنابة هو ما حدثناه عبد الله بن يوسف

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي حمزة بن سليم عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال: «سمعت رسول الله ﷺ وصلى (١) على جنازة يقول: اللهم اغفر له وارحمه، واعف عنه وعافه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بماء، وثلج، وبرد، وتنقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، وقره فتنه القبر، وعذاب القبر (٢)، وعذاب النار» *

وما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن هرون الرقي ثنا شعيب - يعني ابن إسحاق - عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال: اللهم اغفر لحينا، وميتنا، وصغيرتنا، وكبيرنا، وذكرنا، وأثانا، وشاهدنا، وغائبنا، اللهم من أحييته منافأحيه على الإيمان، ومن توفيته منافتوفه على الإسلام، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تضلنا بعده» *

فان كان صغيراً فليقل: «اللهم الحقه بإبراهيم خليلك» للأثر الذي صح أن الصغار مع إبراهيم ﷺ في روضة خضراء. ومادعابه فحسن *

٥٧٦ - مسألة - ونستحب اللحد، وهو الشق في أحد جانبي القبر، وهو أحب الينام من الضريح، وهو الشق في وسط القبر *

ونستحب اللبن أن توضع على فتح اللحد، ونكره الخشب والقصب والحجارة. وكل ذلك جائز *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الله بن جعفر المسوري عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد: أن أبا عبد الله بن أبي وقاص قال في مرضه الذي هلك فيه: «الحدو إلى الحدأ، وانصبوا على اللبن نصباً، كما صنع

(١) في النسخة رقم (١٦) «صلى» بحذف الواو، وأثبتناه هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٤) وللنسخة رقم (١٤) (٢) كذا في الأصلين بأثبتات قوله «وعذاب القبر» وهي زيادة ليست في أي نسخة من نسخ صحيح مسلم *

برسول الله ﷺ * «

٥٧٧ - مسألة - ولا يحمل أن يبنى القبر ، ولا أن يجصص ، ولا أن يزاد على ترابه شيء ، ويهدم كل ذلك ، فان بنى عليه بيت أو قائم لم يكره ذلك ، وكذلك لو نقش اسمه في حجر لم نكره ذلك *

روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثني هر و ن بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث أن ثمامة بن شفي (١) حدثه قال : كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس ، فتوفي صاحب لنا ، فأمر فضالة بقبيره فسوى ، وقال : «سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها» *

وبه الى مسلم : ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي قال قال لي علي بن أبي طالب : «ألا أبشك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ؟ أن لاتدع تمثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» *
وبه الى مسلم : حدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق (٢) عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن ان تجصص القبور ، وأن يقعد عليها ، وان يبنى عليها (٣)» *

قال أبو محمد : قد اندر عليه السلام بموضع قبره بقوله : «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة» وأعلم انه في بيته بذلك ، ولم ينكر عليه السلام كون القبر في بيت ، ولا نهى عن بناء قائم ، وإنما نهى عن بناء على القبر ، قبة فقط *
وعن وكيع عن الربيع عن الحسن : كان يكره أن تجصص القبور أو تطين أو يزاد عليها من غير حفيها *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال : تسوية القبور من السنة *
وعن عثمان أمير المؤمنين رضي الله عنه أنه أمر بتسوية القبور وان ترفع من الأرض شبراً *

(١) ثمامة : بضم التاء الثلاثة ، وشفي : بضم الشين المعجمة وفتح الفاء وتشديد اليا.
(٢) قوله «ثنا عبد الرزاق» سقط من الأصلين خطأ ، وصححناه من مسلم (ج ١ ص ٢٦٥)
(٣) في النسخة رقم (١٦) «وان يقعد عليه وان يبنى عليه» والذي في مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة باسناده الى جابر «نهى رسول الله ﷺ ان يجصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه» ثم أتى مسلم بالاسناد الذي هنا وقال «بمثله» (٤) في النسخة رقم (١٦) «بين قبري» بحذف «ما»
واعلم ان هذا الحديث رواه البخاري في مواضع ، ومسلم ، واحمد بن حنبل وابن سعد وغيرهم

وعن عبد الرزاق أنامعمر عن أيوب السخيتاني عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد قال : سقط الحائط الذي على قبر النبي ﷺ فستر ، ثم بنى ، فقلت للذي ستره : ارفع ناحية الستر حتى أنظر إليه ، فنظرت إليه ، فاذا عليه جيوب (١) ورمل كأنه من رمل العرصة * حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا يعقوب بن كعب ثنا ابن أبي فديك أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ عن القاسم بن محمد قال : دخلت على عائشة نقلت : يأمره ، أ كشي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبيه فكشفت لي عن ثلاثة قبور ، لا لاطئة (٢) ولا مشرفة ، مبطوحة (٣) يطحاء العرصة الحمراء ، فرأيت رسول الله ﷺ مقدما ، وأبو بكر عند رأسه ، ورجلاه بين كتفي النبي ﷺ ، ورأيت عمر عند رجل أبي بكر رضى الله عنهما (٤) *

٥٧٨ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يجلس على قبر ، فإن لم يجد أين يجلس فليقف

كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «ما بين بيتي إلى منبري» وكذلك من حديث عبد الله بن زيد المازني بهذا اللفظ ، ورواه أحمد عن أبي هريرة وأبي سعيد معا به ، وفي لفظ لأحمد عن أبي هريرة «ما بين منبري إلى حجرتي» (ج ٢ ص ١٢٤) وفي آخر عنده (ج ٢ ص ٥٣٤) بلفظ «ما بين حجرتي ومنبري» وفي لفظ لأحمد عن عبد الله بن زيد (ج ٤ ص ٤١) «ما بين هذه البيوت يعني بيوته إلى منبري» وفي لفظ له عن جابر (ج ٣ ص ٣٨٩) بلفظ «ان ما بين منبري إلى حجرتي» وأما اللفظ الذي هنا فقد جاء في رواية ابن عساكر للبخاري في أواخر الحج (ج ٣ ص ٥٥) وقال ابن حجر في الفتح «وهو خطأ» ثم نسب هذا اللفظ للبرار بسند رجاله ثقات من حديث سعد بن أبي وقاص والطبراني من حديث ابن عمر . وانظر الفتح (ج ٣ ص ٥٧ و ج ٤ ص ٧٠) والعيني (ج ٧ ص ٢٦١ و ٢٦٣) وطبقات ابن سعد (ج ١ ق ٢ ص ١٢) ومسند أحمد (ج ٢ ص ٢٣٦ و ٢٧٦ و ٣٩٧ و ٤٠١ و ٤٣٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٥٢٨ و ٥٣٣) و (ج ٣ ص ٤) و (ج ٤ ص ٣٩ و ٤٠ و ٤١) ووفاء الوفا للسمهودي (ج ١ ص ٣٠٢ وما بعدها) *

(١) الجيوب بفتح الجيم له معان منها : المدر المفتت ، وكأنه المراد هنا (٢) بالهمزة والياء ، أى مستوية على وجه الأرض ، يقال لطاء بالأرض ، أى لصق بها (٣) أى ملق فيها البطحاء وهو الحصى الصغار (٤) أما الذي هنا فهو خطأ ، ولعله من الناسخين وان اتفقت عليه أصول المحلى . والحديث في أبي داود (ج ٣ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) إلى قوله «العرصة الحمراء» ثم قال المؤلف أبو علي راوى السنن . «يقال : ان رسول الله ﷺ مقدم ، وأبو بكر عند

حتى يقضى حاجته ، ولو استوفز ولم يقعد لم ين أنه يحرج (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق (٢) ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » *

وهكذا روينا من طريق سفيان الثوري وعبد العزيز الدراوردي كلاهما عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ *

وروينا أيضاً من طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ النهي عن القعود على القبر ، وقد ذكرناه قبل هذا يسير *

ورويناه أيضاً من طريق وائلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي عن رسول الله ﷺ : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » *

فهذه آثار متواترة في غاية الصحة ، وهو قول جماعة من السلف رضي الله عنهم ، منهم أبو هريرة *

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن سالم البراد عن ابن عمر قال : لأن أطأ على رصف (٣) أحب إلى من أن أطأ على قبر *

وعن ابن مسعود : لأن أطأ على جمرة حتى تبرد أحب إلى من أن أتمد وطأ قبر لي عنه مندوحة *

رأسه ، وعمر عند رجليه ، رأسه عند رجلي رسول الله ﷺ . ورواه الحاكم مطولاً (ج ١ ص ٣٦٩) وفيه بعد قوله « العرصة الحمراء » : « فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً ، وابا بكر رأسه بين كتفي النبي ﷺ ، وعمر رأسه عند رجلي النبي ﷺ » وصححه الحاكم والذهبي ، والظاهر أن هذا هو الذي نقله المؤلف فأخطأ فيه وأخطأ الناسخون وقد اختلف كثيراً في صفة القبور الثلاثة ، وانظر تفصيل ذلك في وفاء الوفا (ج ١ ص ٣٩٠ وما بعدها) . (١) من الحرج بالحاء المهملة أي لم يظهر لنا أنه عليه حرج (٢) بحاشية النسخة رقم (١٤) أن في نسخة من المحلى « فتحرق » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٥) (٣) بفتح الراء واسكان الضاد المعجمة : الحجارة التي حيت بالشمس أو بالنار *

وعن سعيد بن جبير : لأن أظاً على جمرة حتى تبرد أحب الى من ان اظاً على قبر . وهو قول ابى سليمان *

فقال قائلون باباحة ذلك ، وحملوا الجلوس المتروعد عليه إنها هولاء غائط خاصة * وهذا باطل بحت لوجوه *

أولها انه دعوى بلا برهان ، وصرف لكلام رسول الله ﷺ عن وجهه ، وهذا عظيم جدا وثانيها ان لفظ الخبر مانع من ذلك قطعاً ، بقوله عليه السلام : «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من ان يجلس على قبر» وبالضرورة يدري كل ذى حس سليم ان القعود للغائط لا يكون هكذا البتة ، وما عهدنا قط أحداً يقعد على ثيابه للغائط إلا من لاصحة لدماعه *

وثالثها ان الرواة لهذا الخبر لم يتعدوا به وجهه من الجلوس الممهود ، وما علمنا قط في اللغة «جلس فلان» بمعنى تغوط ، فظهر فساد هذا القول . والله تعالى الحمد *

وقد ذكرنا تحريم الصلاة الى القبر وعليه في كتاب الصلاة . (١) والله تعالى محمود *

٥٧٩ - مسألة - ولا يحل لأحد ان يمشی بين القبور بنعلين سبئيتين (٢) وهما اللتان

لا شعر فيهما ، فان كان فيهما شعر جاز ذلك ، فان كانت احداهما بشعر والأخرى بلا شعر جاز المشي فيهما *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله ابن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شعبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشير بن نهيك (٣) عن بشير رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصاصية - (٤) قال : «كنت أمشي مع رسول الله

(١) في المسألة رقم (٣١٣) (ج ٤ ص ٢٧ و ٣٢) (٢) بكسر السين المهملة واسكان الباء الموحدة ، والسبت الجلد المدبوغ بالقرظ ، قال الأزهري «كأنها سميت سبئية لأن شعرها قد سبت عنها أي حلق وأزيل بعلاج من الدباغ معلوم عند دباغها» (٣) بشير بفتح الباء وكسر الشين المعجمة ، ونهيك بفتح النون وكسر الهاء . (٤) بشير بفتح الموحدة أيضاً ، والخصاصية بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الصاد المهملة الأولى وكسر الثانية وتخفيف الباء ، وهي إحدى جداته ، وهو بشير بن معبد وحديثه في النسائي (ج ٤ ص ٩٦) وأبى داود (ج ٣ ص ٢١٠) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٤٤) . وقد ذكر بشير هنا في المسألة ٥٨٢ باسم «بشير رسول الله ﷺ» وفي أبى داود «بشير مولى رسول الله ﷺ» ولم أر شيئاً يؤيد ههنا في هذه النسبة *

ﷺ فرأى رجلاً يمشي بين القبور في نعليه، فقال : يا صاحب السبتيتين . ألقهما *
 وحدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان البصري
 ثنا سليمان بن حرب ثنا الأسود بن شيبان حدثني خالد بن سمير أخبرني بشير بن نهبك
 أخبرني بشير بن الحصاصية - وكان اسمه في الجاهلية زحيم ، (١) فسماه رسول الله ﷺ
 بشيراً - قال : « بينا أنا مشي بين المقابر وعلى نعلان ، إذ ناداني رسول الله ﷺ : يا صاحب
 السبتيتين ، يا صاحب السبتيتين ، إذا كنت في مثل هذا المكان فاخلع نعليك ، قال : فخلعتهما *
 قال أبو محمد : فإن قيل : فهلا منعتم من كل نعل ، لعموم قوله عليه السلام : « فاخلع نعليك » *
 قلنا : منع من ذلك وجهان : أحدهما أنه عليه السلام إنما دعا صاحب سبتيتين ، بنص
 كلامه ، ثم أمره بخلع نعليه *
 والثاني ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إبراهيم

ابن يعقوب بن اسحاق الجوزجاني ثنا يونس بن محمد نا شيان (٢) عن قتادة نا انس
 ابن مالك قال قال نبي الله ﷺ : « إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه ، أنه
 ليسمع قرع نعالهم » وذكر الحديث *
 قال أبو محمد : فهذا إخبار منه عليه السلام بما يكون بعده ، وإن الناس من المسفين
 سيلبسون النعال في مدافن الموتى إلى يوم القيامة ، على عموم إنذاره عليه السلام بذلك ،
 ولم ينه عنه ، والأخبار لا تنسخ أصلاً ، فصح إباحت لباس النعال (٣) في المقابر ، ووجب
 استثناء السبتية منها ، لنصه عليه السلام عليها *
 قال أبو محمد : وقال بعض من لا يبالى بما أطلق به لسانه فقال : لعل تبتك النعلين
 كان فيهما قدر *
 قال أبو محمد : من قطع بهذا فقد كذب على رسول الله ﷺ ، إذ قوله ما لم يقل ،
 ومن لم يقطع بذلك فقد حكم بالظن ، وقفنا ما لا علم له به . وكلاهما خطأ خسف نعوذ
 بالله منهما *

(١) بفتح الزاى واسكان الحاء المهملة (٢) في النسخة رقم (١٦) « شيا » وسقطت
 النون الأخيرة من الكاتب خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « فصيح لباس النعال »
 وما هنا أحسن *

ثم يقال له : فيك ذلك كذلك ؟ أتقولون : بهذا أتم ؟ فتمنعون من المشي بين القبور
بنقلين فيهما قدر ؟ فمن قولهم : لا ، فيقال لهم : فأى راحة لكم في دعوى كاذبة ؟ ثم لو صحت
لم تقولوا بها ، ولبقيتم مخالفين للخبر بكل حال ؟ *
ويقال له أيضا : ولعل البناء في الرعاف إنما هو في الدم الأسود لشبهه بدم الحيض ،
ولعل فساد صلاة الرجل إلى جنب المرأة إنما هو إذا كانت شابة خوف الفتنة ، ومثل
هذا كثير *.

٥٨٠ - مسألة - ويصلى على ما وجد من الميت المسلم ، ولو أنه ظفر أو شبر فما
فوق ذلك ، ويغسل ، ويكفن ، إلا أن يكون من شهيد فلا يغسل ، لكن يلف ويدفن *
ويصلى على الميت المسلم وإن كان غائباً لا يوجد منه شيء ، فإن وجد من الميت عضو
آخر بعد ذلك أيضاً غسل أيضاً ، وكفن ، ودفن ، ولا بأس بالصلاة عليه ثانية وهكذا ابداً *
برهان ذلك أننا قد ذكرنا قبل وجوب غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه ،
فصح بذلك غسل جميع أعضائه ، قليلها وكثيرها ، وستر جميعها بالكفن والدفن ،
فذلك بلا شك واجب في كل جزء منه (١) ، فإذا هو كذلك فواجب عمله فيما أمكن
عمله فيه ، بالوجود متى وجد ، ولا يجوز أن يسقط ذلك في الأعضاء المفرقة بلا برهان *
وينوى بالصلاة على ما وجد منه الصلاة على جميعه ، جسده وروحه *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وجد نصف الميت الذي فيه الرأس أو أكثر من نصفه
وإن لم يكن فيه الرأس - : غسل وكفن وصلى عليه ، وإن وجد النصف الذي ليس فيه
الرأس أو أقل من النصف الذي فيه الرأس - : لم يغسل ولا كفن ولا صلى عليه ! *

قال أبو محمد : وهذا تخليط ناهيك به !! *
وقيل لهم : من أين لكم أن الصلاة على أكثره واجبة ، وعلى نصفه غير واجبة ؟
وأتم قد جعلتم الربع - فيما انكشف من بطن الحرة وشعرها - كثيراً في حكم الكل ؟
وجعلتم العشر - (٢) في بعض مسائلكم أيضاً - في حكم الكل ؟ وهو من حلق عشر رأسه
أو عشر لحيته من المحرمين في قول محمد بن الحسن ، فمن أين هذه الأحكام في الدين بغير
إذن من الله تعالى بها ؟ *

وقد روينا عن أبي أيوب الأنصاري ، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما : أنها

(١) في النسخة رقم (١٦) «منها» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وجعلتم الشعر» وهو خطأ ظاهر

صليا على رجل انسان . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

وروى عن عمر : أنه صلى على عظام *

وعن أبي عبيدة : أنه صلى على رأس *

وأما الصلاة على الغائب فقد جاء به نص قاطع ، أغنى عن النظر ، وإن كان النظر تجب

به الصلاة عليه ، لأن قول رسول الله ﷺ : «صلوا على صاحبكم» عموم يدخل فيه الغائب

والحاضر ، ولا يجوز أن يخص به أحدهما ، بل فرض في كل مسلم دفن بغير صلاة أن يصلى

عليه من بلغه ذلك من المسلمين ، لأنها فرض على الكفاية ، وهي فيمن صلى عليه ندب (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسماعيل

ابن أبي أويس حدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : «أن رسول الله

ﷺ نسي النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعا» *

وبه إلى البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم

قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «قال النبي ﷺ : قد توفي اليوم رجل

صالح من الحبش ، فلم فصلوا عليه ، فصفقنا ، فصلى النبي ﷺ ونحن» *

وبه إلى البخاري : ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله :

«أن رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، قال جابر : فكنت في الصف الثاني أو الثالث» *

ورويناه أيضا من طريق قوية عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ *

فهذا أمر رسول الله ﷺ وعمله وعمل جميع أصحابه ، فلا إجماع أصح من هذا ،

وآثار متواترة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما أوردنا *

ومنع من هذا مالك ، وأبو حنيفة ، وادعى أصحابهما الخصوص للنجاشي وهذه دعوى

كاذبة بلا برهان . وبالله تعالى التوفيق *

فإن قالوا : هل فعل هذا أحد من الصحابة بعد رسول الله ﷺ ؟ *

قلنا لهم : وهل جاء قط عن أحد من الصحابة أنه زجر عن هذا أو أنكره ؟ *

ثم يقال لهم : لا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ ، قال تعالى : (لئلا يكون

للناس على الله حجة بعد الرسل) *

٥٨١ — مسألة — والصلاة جائزة على القبر ، وإن كان قد صلى على المدفون فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهي من صلى عليه ندب» وهو خطأ *

وقال أبو حنيفة : إن دفن بلا صلاة صلى على القبر ما بين دفنه الى ثلاثة أيام ، ولا يصلى عليه بعد ذلك ، وإن دفن بعد ان صلى عليه لم يصلى أحد على قبره *
 وقال مالك : لا يصلى على قبر ، وروى ذلك عن ابراهيم النخعي *
 وقال الشافعي ، والأوزاعي ، وأبو سليمان : يصلى على القبر وإن كان قد صلى على المدفون فيه ، وقد روى هذا عن ابن سيرين *

وقال أحمد بن حنبل : يصلى عليه الى شهر ، ولا يصلى عليه بعد ذلك *
 وقال اسحق : يصلى الغائب (١) على القبر الى شهر ، ويصلى عليه الحاضر الى ثلاث *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة : « ان امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شابا ، ففقدوها (٢) رسول الله ﷺ ، فسأل عنها أوعنه ، فقالوا : مات ، فقال : أفلا كنتم آذنتموني ؟ قال : فكأنهم صغروا أمرها أو أمره ، فقال : دلوني على قبر ، فدلوه ، فصلى عليها ، ثم قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وإن الله تعالى ينورها لهم بصلاتي عليهم » *

فادعى قوم ان هذا الكلام منه عليه السلام دليل على انه خصوص له *
 قال أبو محمد : وليس كما قالوا ، وإنما في هذا الكلام بركة صلاته عليه السلام ، وفضيلتها على صلاة غيره فقط ، وليس فيه نهى غيره عن الصلاة على القبر أصلا ، بل قد قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *
 ومما يدل على بطلان دعوى الخصوص ههنا ما روينا بالسند المذكور الى مسلم :
 ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا محمد بن ادريس عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن الشعبي عن حدثه قال : « انتهينا مع رسول الله ﷺ الى قبر رطب ، فصلى عليه ، وصفوا خلفه ، وكبر أربعا » قال الشيباني : قلت لعاصم الشعبي : من حدثك ؟ قال : الثقة ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « يصلى على الغائب » وهو خطأ قطعا ، فان المراد ان الغائب يصلى على القبر الى شهر وان الحاضر يصلى عليه الى ثلاث فقط . وهذه الجملة سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في الأصلين « شاب فقدوها » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٢) *

من شاهده ، ابن عباس . فهذا أبطل (١) الخصوص ، لأن أصحابه عليه السلام وعليهم رضوان الله صلوا معه على القبر ، فبطلت دعوى الخصوص *

وبه الى مسلم حدثني ابراهيم بن محمد بن عرعة السامي (٢) ثنا غندر ثنا شعبه عن حبيب ابن الشهيد عن ثابت (٣) عن أنس : « أن النبي ﷺ صلى على قبر » *

قال ابو محمد : فهذه آثار متواترة لا يسع الخروج عنها *

واحتج بعضهم بأن رسول الله ﷺ لم يصل المسلمون على قبره *

قال ابو محمد : ما علمنا أحداً من الصحابة رضي الله عنهم نهى عن الصلاة على قبر رسول الله ﷺ ، وما نهى الله تعالى عنه ، ولا رسوله عليه السلام . فلتع من ذلك باطل . والصلاة عليه فعل خير ، والدعوى باطل إلا يرهان *

وقال بعضهم : نهى النبي ﷺ عن الصلاة الى القبر وعلى القبر مانع من هذا ! *

قال ابو محمد : وهذا عجب ماثله عجب ! وهو أن المحتج بهذا عكس الحق عكساً ،

لأنه صح عن النبي ﷺ النهي عن الصلاة على القبر ، وأوليه . أو في المقبرة ، وعن الجيوس على القبر ، فقال هذا القائل : كل هذا مباح ! وصح عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر صلاته على الميت ، فقال هذا القائل : لا يجوز ذلك ! واحتج بالنهي عن الصلاة مطلقاً في منعه من صلاة الجنائز على القبر ، واحتج بخبر الصلاة (٤) على القبر في إباحته الحرام من الصلوات في المقبرة ، وإلى القبر ، وعليه : وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال بعضهم : كان ابن عمر لا يصل على القبر . قلنا : نعم ، كان لا يصل سائر الصلوات

على القبر ، ويصل صلاة الجنائز على القبر أبداً *

قال ابو محمد : وهذا لو صح لكان قد صح ما يمارضه ، وهو أنه رضي الله عنه صلى صلاة

الجنائز على القبر ، ثم لو لم يأت هذا عنه لكان قد عارضه ما صح عن الصحابة في ذلك ، فكيف ولا حجة في احدثون رسول الله ﷺ ؟ ، ولا يصح عن ابن عمر إلا ما ذكرناه *

(١) في النسخة رقم (١٤) «إبطال» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ابراهيم بن محمد عن عزة

السامي» وهو خطأ ، وعرعة بعينين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء

مفتوحة ثم هاء ، والسامي بالسين المهملة نسبة الى جده الأعلى «سامة بن لؤي» (٣) قوله

«عن ثابت» سقط من الأصلين خطأ ، وصحناه من مسلم . (٤) في النسخة رقم (١٦) «واحتج

بالنهي عن الصلاة» الخ وهو خطأ واضح *

وروي عن معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة: مات عبد الرحمن بن أبي بكر على ستة أميال من مكة ، فحملناه فجئنا به مكة فدفناه ، فقدمت علينا عائشة أم المؤمنين فقالت : أين قبر أخي ؟ فدللتناها عليه ، فوضعت في هودجها عند قبره فصلت عليه * وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : انه قدم وقدمات اخوه عاصم ، فقال : أين قبر أخي ؟ فدل عليه ، فصلى عليه ودعاه *

قال أبو محمد . هذا يبين أنها صلاة الجنازة ، لا الدعاء فقط *

وعن علي بن أبي طالب : أنه أمر قرظة (١) بن كعب الأنصاري أن يصلي على قبر سهل بن حنيف بقوم جاءوا بعد مادفن وصلى عليه *

وعن علي بن أبي طالب أيضا : أنه صلى على جنازة بعد ما صلى عليها *

وعن يحيى بن سعيد القطان ثنا أبان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير : أن أنس بن مالك صلى على جنازة بعد ما صلى عليها *

وعن ابن مسعود نحو ذلك *

وعن سعيد بن المسيب بإباحة ذلك *

وعن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد : أنه صلى على جنازة بعد ما صلى عليها *

وعن قتادة : أنه كان إذا فاتته الصلاة على الجنازة صلى عليها *

فهذه طوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف *

وأما أمر تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام فخطأ لا يشكل ، لأنه تحديد بلا دليل ، ولا فرق بين من حد بهذا أو من حد بغير ذلك *

٥٨٣ - مسألة - ومن تزوج كافرة فحملت منه وهو مسلم ومات حاملا - : فان كانت قبل اربعة أشهر ولم ينفخ فيه الروح بمدد دفنت مع اهل دينها ، وان كان بعد اربعة أشهر والروح قد نفخ فيه دفنت في طرف مقبرة المسلمين ، لأن عمل اهل الاسلام من عهد رسول الله ﷺ ان لا يدفن مسلم مع مشرك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شيبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشير بن نبيك عن بشير رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصاصية (٢) قال : كنت أمشي مع رسول الله ﷺ ، فرأى علي

(١) بالقياف والراء والظاء المعجمة المفتوحات . (٢) انظر الكلام عليه في المسألة ٥٧٩

قبور المسلمين ، فقال : لقد سبق هؤلاء شراً كثيراً ، (١) ثم مر على قبور المشركين فقال :
لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً *

فصح بهذا تفريق قبور المسلمين عن قبور المشركين *
والحمل ما لم ينفخ فيه الروح فأنما هو بعض جسم أمه ، ومن حشوة (٢) بطنها ، وهي
مدفونة مع المشركين ، فإذا نفخ فيه الروح فهو خلق آخر ، كما قال تعالى : (فكسونا
العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر) فهو حيث (٣) إنسان حي غير أمه ، بل قد يكون ذكراً
وهي أثنى ، وهو ابن مسلم فله حكم الاسلام ، فلا يجوز أن يدفن في مقابر المشركين ،
وهي كافرة ، فلا تدفن في مقابر المسلمين ، فوجب أن تدفن بناحية لأجل ذلك *
روينا عن سليمان بن موسى : أن وائلة بن الأسقع صاحب رسول الله ﷺ دفن امرأة
نصرانية ماتت حبلى من مسلم - في مقبرة ليست بمقبرة النصارى - ولا بمقبرة المسلمين بين ذلك
ورويانا عن عمر بن الخطاب : أنها تدفن مع المسلمين من أجل ولدها *

٥٨٣ - مسألة - والصغير يسبى مع أبويه أو أحدهما أو دونهما فيموت - : فانه
يدفن مع المسلمين ويصلى عليه ، قال تعالى : (فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق
الله ذلك الدين القيم) فصح أن كل مولود فهو مسلم ، إلا من أقره الله تعالى على الكفر ،
وليس إلا من ولد بين ذميين كافرين ، أو حريين كافرين ، ولم يسب حتى بلغ ، وما
عداهذين فمسلم *

٥٨٤ - مسألة - وأحق الناس بالصلاة على الميت والميتة الأولياء ، وهم الأب
وآبؤه ، والابن وأبناؤه ، ثم الاخوة الاشقاء ، ثم الذين للأب ، ثم بنوهم ، ثم الأعمام
للأب والأُم ، ثم للأب (٤) ، ثم بنوهم ، ثم كل ذي رحم محرمه ، إلا أن يوصى الميت
أن يصلى عليه إنسان ، فهو أولى ، ثم الزوج ، ثم الأمير أو القاضي ، فان صلى غير
من ذكرنا أجزأ *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وهذا

- (١) هكذا رواية النسائي ورواية أبي داود وابن ماجه « أدرك هؤلاء خيراً كثيراً » .
(٢) بكسر الحاء المهملة وبضمها مع اسكان الشين المعجمة وفتح الواو ، وهي ما انضمت
عليه الضلوع ، أو هي الأُمعاء ، والمراد ظاهره ، وفي النسخة رقم (١٤) بالسین المهملة وهو
خطأ . (٣) في النسخة رقم (١٦) «يومئذ» (٤) قوله «ثم للأب» سقط من النسخة رقم (١٤)

عموم لا يجوز تخصيصه ، وقول رسول الله ﷺ : « لا يؤمن الرجل في أهله » يدخل فيه ذوالرحم
والزوج ، فاذا اجتمعا فهما سواء في الحديث ، فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر (١)
وذوالرحم أولى بالآية ، ثم الزوج أولى من غيره بالحديث *

روينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب : أنه قال في الصلاة على المرأة : أب أو ابن أو
أخ أحق بالصلاة عليهما من الزوج *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ليث عن زيد بن أبي سليمان : أن عمر
ابن الخطاب قال : في الصلاة على المرأة إذا ماتت — : الولي دون الزوج *

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة في الصلاة على المرأة إذا ماتت الأخ أحق من الزوج *
ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : كانوا يقدمون الأئمة على جنائزهم ، فإن
تداروا (٢) قالوا ثم الزوج *

فان قيل : قد قدم الحسين بن علي بن سعيد بن العاصي على ولي له وقال : لولا أنها سنة
ما قدمتك . وقال أبو بكر (٣) لأخوة زوجته : أنا أحق منكم *

قلنا : لم ندع لكم إجماعا فتمارضونا بهذا ، ولكن اذا تنازع الأئمة وجب الرد إلى القرآن
والسنة ، وفي القرآن والسنة ما أوردنا . ولم يبح الله تعالى الرد في التنازع إلى غير كلامه
وحكم نبيه ﷺ *

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي . والأوزاعي في أحد قولي : الأولياء أحق بالصلاة
عليها من الزوج ، إلا أن أبا حنيفة قال : إن كان ولدها ابن زوجها الحاضر فالزوج
أبو الولد أحق . وهذا لا معنى له ، لأنه دعوى بلا برهان *

٥٨٥ — مسألة — وأحق الناس باتزال المرأة في قبرها من لم يطأ تلك الليلة ، وإن
كان أجنبيا ، حضر زوجها أو أولياؤها أو لم يحضروا ، وأحقهم باتزال الرجل أولياؤه *
أما الرجل فلقول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) وهذا عموم ،

لا يجوز تخصيصه إلا بنص *

وأما المرأة فان عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعلى الآخر به» وزيادة كلمة «به» خطأ قطعاً (٢) أي تدافعا في
الخصومة وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٦) «أبو بكر» وهو خطأ ، فانه ليس في أزواج
أبي بكر من ماتت في خلافته *

ثنا البخاري ثنا عبد الله بن محمد — هو المستدي — ثنا أبو عامر — هو العقدي — ثنا فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن أنس بن مالك قال : « شهدنا بتاً لرسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، فرأيت عينيه تدمعان ، فقال : هل منكم رجل لم يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا ، قال : فاتزل ، فتزل في قبرها (١) » *

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو الزار ثنا محمد بن معمر ثنا روح بن أسلم ان حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس « ان رسول الله ﷺ قال لما ماتت رقية ابنته رضي الله عنها : لا يدخل القبر رجل قرف الليلة ، فلم يدخل عثمان » *

قال أبو محمد : المقارفة الوطء ، لا مقارفة الذنب . (٢) ومما ذكره الله أن يترك أبو طلحة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه لم يقارف ذنباً ، فصيح أن من لم يطأ تلك الليلة أولى من الأب والأب والزوج وغيرها *

٥٨٦ - بقية من المسألة - التي قبل هذه *

قال أبو محمد : واستدر كذا الوصية بأن يصلى على الموصى غير الولي وغير الأب والزوج ، وهو أن الله تعالى - وقد ذكر وصية المختصر - قال : (فمن بدله بعد ما سمعه فمما نهي الله عن الدين يبدلونه) * وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن محارب بن دثار : أن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها أوصت أن يصلى عليها سعيد بن زيد ، وهو غير أمير ولا ولي (٣) من ذوى محارمها ولا من قومها ، وذلك بحضرة الصحابة رضي الله تعالى عنهم * وبه إلى سفيان عن أبي إسحاق السبيعي : أن أبا ميسرة أوصى أن يصلى عليه شريح وليس من قومه *

ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن أبي حصين : أن عبيدة السلماني أوصى أن يصلى عليه الأسود بن يزيد النخعي *

٥٨٧ - مسألة - وتقيل الميت جائز *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) هو في البخاري (ج ٢ ص ١٧٢) (٢) هذا هو الصواب ، وأخطأ جدان في فسرهما بمقارفة الذنب في هذا الحديث (٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو غير الأمير ولا وليا » وهذا خطأ *

أنا بشر بن محمد (١) أنا عبد الله بن المبارك أخبرني معمر ويونس عن الزهري أخبرني
أبوسلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته : « أن
أبا بكر دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسجى يرد حبرة - تعنى إذ مات
عليه السلام - قالت : فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه فقبله ، ثم بكى وقال : يا بى أنت
وأُمى يا رسول الله » وذكر الحديث (٢) *

٥٨٨ - مسألة - ويسجى الميت بثوب ويجعل على بطنه ما يمنع انتفاخه *
أما التسجية فلما ذكرناه في رسول الله ﷺ ، وكل ما فعل فيه ﷺ فهو حق ، لقوله
تعالى : (والله يصمك من الناس) وهذا عموم ، لا يجوز تخصيصه إلا بنص *
وأما قولنا : يوضع (٣) على بطنه فقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) .
وكل ما فيه رفق بالمسلم ودفع للمثلة عنه فهو بر وتقوى *

٥٨٩ - مسألة - والعبر واجب ، والبكاء باح ، ما لم يكن نوح ، فإن النوح حرام
والصياح ، وخش الوجوه وضربها ، وضرب الصدور ، وثف الشعر وحلقه للميت - كل ذلك
حرام ، وكذلك الكلام المكروه الذى هو تسخط لأقدار الله تعالى ، وشق الثياب *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا
شعبة ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : « مر النبي ﷺ بامرأة تبكى عند قبر ،
فقال : اتقى الله واصبرى » *

وبه الى البخارى : نا محمد بن بشار نا غندر عن شعبة عن ثابت البناني قال سمعت
أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » *
وبه الى البخارى : نا الحسن بن عبد العزيز نا يحيى بن حسان حدثني قريش - هو
ابن حيان (٤) - عن ثابت البناني عن أنس قال : « دخلنا مع رسول الله ﷺ على
إبراهيم - هو ابن رسول الله ﷺ - وهو يجود بنفسه ، فجعلت عينا رسول الله ﷺ
تذرفان ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : وأنت يا رسول الله ؟ فقال : يا ابن عوف ، إنها
رحمة ، العين تدمع ، والقلب يحزن ، ولا تقول إلا ما يرضى ربنا ، وأنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون »

(١) فى النسخة رقم (١٤) « بشير بن محمد » بزيادة الياء وهو خطأ (٢) هو فى البخارى
(ج ٢ ص ١٥٧ و ١٥٨) (٣) فى النسخة رقم (١٤) « وأما ما يوضع » (٤) بفتح الحاء
وتشديد الياء المثناة التحتية

فهذا إباحة الحزن الذى لا يقدر أحد على دفعه ، و(لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
وفيه إباحة البكاء ، وتحريم الكلام بما لا يرضى الله تعالى *

وبه الى البخارى : نا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدى ناسفیان عن الأعمش
عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « ليس منا من
ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » *
حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد
نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن منصور نا حبان بن هلال (١) نا أبان -
هو ابن يزيد المطار - نا يحيى - هو ابن أبي كثير - أن زيدا حدثه أن أبا سلام حدثه
أن أبا مالك الأشعري حدثه أن النبي ﷺ قال : « أربع فى امتى من امر الجاهلية
لا يتركوهن : (٢) الفخر فى الأحاب ، والطعن فى الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ،
والنياحة ، النائحة اذا ماتت ولم تتب قبل موتها (٣) تقام يوم القيامة وعليها سر بال من
قطران ودرع من جرب » *

وبه الى مسلم : نا عبد الله بن حميد ، واسحاق بن منصور قالا أرنا جعفر بن عون نا
ابو عيسى (٤) قال : سمعت أبا صخرة يذكر عن عبد الرحمن بن يزيد وأبي بردة بن
أبي موسى الأشعري قالا جميعا (٥) : أغمى على أبى موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ،
فأفاق قال : ألم تعلمى - وكان يحدثها (٦) - أن رسول الله ﷺ قال : « أنا برىء ممن
خلق وخلق (٧) وخرق » ؟ *

(١) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة . وكنيته ابو حبيب وهو بصرى . وبشبه
اسمه باسم « حيان - بالثناة التحتية - ابن هلال أبى عبد الله » وهو بصرى أيضا روى عن سيف
ابن سليمان ، ولكن ليس له شيء فى الكتب الستة . (٢) فى النسخة رقم (١٦) « لا يتركوهن »
بمحذوف النون وهو خطأ ، والتصحيح من مسلم (ج ١ ص ٢٥٦) (٣) الذى فى نسخ مسلم « النائحة
اذا لم تتب قبل موتها » فليس فيه قوله « ماتت » ولعل ما هنا رواية للمؤلف . (٤) بضم العين
المهملة مصغر وآخره سين مهملة وفى النسخة رقم (١٦) « بن عيسى » وهو خطأ .
(٥) لفظ « جميعا » ليس فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٤٠) (٦) فى النسخة رقم (١٦) « يحدثنا »
وهو خطأ صححناه من مسلم (٧) فى النسخة رقم (١٦) « وخلق » بالصاد ، وما هنا هو الموافق
لمسلم ، وكلاهما صحيح فى المعنى : السلق والخلق رفع الصوت عند المصيبة

ومن طريق البخارى : نا أصبح نا ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن سعيد ابن الحارث الأنصارى عن عبد الله بن عمر قال : « اشتكى سعد بن عبادة فعاده النبى ﷺ مع عبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن ابى وقاص ، وابن مسعود ، فلما دخل عليه وجده فى غاشيته (١) ، فبكى النبى ﷺ ، فلما رأى القوم بكاء النبى ﷺ بكوا ، فقال : ألا تسمعون ؟! إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا - وأشار الى لسانه - أو يرحم ، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » *

قال ابو محمد : هذا الخبر بتمامه يبين معنى ما وهل (٢) فيه كثير من الناس من قوله عليه السلام : « إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » ولا ح بهذا ان هذا البكاء الذى يعذب به الميت ليس هو الذى لا يعذب به من دمع العين ، وحزن القلب ، فصيح انه البكاء باللسان اذ يعذبونه برياسته التى جار فيها فعذب عليها ، وشجاعته التى يعذب عليها إذ صرفها فى غير طاعة الله تعالى ، وبجوده الذى أخذ ما جاد به من غير حله ، ووضع فى غير حقه فأهله يكونه بهذه المفاخر ، وهو يعذب بها بعينها ، وهو ظاهر الحديث لمن لم يتكاف فى ظاهر الخبر ما ليس فيه . وبالله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن ابن عباس : أنه أنكر على من أنكر البكاء على الميت ، وقال : الله أضحك وأبكى *

٥٩٠ - مسألة - وإذامات المحرم ما بين أن يحرم الى أن تطلع الشمس من يوم النحر إن كان حاجا ، أو أن يتم (٣) طوافه وسعيه ، إن كان معتمرا - : فإن الفرض ان يغسل بماء وسدر فقط ، إن وجد السدر ، ولا يمس بكافور ولا بطيب ، ولا يغطى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا فى ثياب احرامه فقط ، أو فى ثوبين غير ثياب إحرامه ، وإن كانت امرأة فكذلك ، إلا ان رأسها تغطى ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير ان تقنع *

فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسا ثر الموتى ، رمى الجمار اولم يرمها *

(١) فى اكثر روايات البخارى « فى غاشية أهله » وهو الموافق للنسخة رقم (١٤) وانظر الحديث فى البخارى (ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠) (٢) أى غلط فيه (٣) فى النسخة رقم (١٤) « أو ان يتم به » وزيادة هذا الحرف لا معنى لها ، بل هى خطأ *

وقال أبو حنيفة ، ومالك : هما كسائر الموتى في كل ذلك *

برهان قولنا : ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشر أنا محمد بن جعفر نا شعبة سمعت أبا بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : « أن رجلا وقع عن راحلته فأقصته (١) ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفن في ثوبين ، خارج رأسه ووجهه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً » * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبدة بن عبد الله البصري أنا أبو داود - هو الحفري (٢) عن سفيان - هو الثوري - عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : « مات رجل فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه (٣) بماء وسدر ، وكفنوه في ثيابه ، ولا تخمروا وجهه ولا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة يلبى » *

ومن طريق البخاري نا قتيبة نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « بينما رجل واقف مع رسول الله ﷺ بعرفة ، إذ وقع من راحلته ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تخمروه ، ولا تخمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملياً » *

ومن طريق البخاري نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عازم (٤) - نا أبو عروة عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : « أن رجلا وقع بهير ، ونحن مع رسول الله ﷺ وهو محرم ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، فإن الله يبعث يوم القيامة ملبداً » *

ومن طريق أبي داود السجستاني نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المتمر - عن الحكم - هو ابن عيينة - عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : « وقصت (٥) برجل محرم ناقته فقتلته ، فأتي فيه (٦) رسول الله ﷺ فقال : اغسلوه وكفنوه ، ولا تغسلوا رأسه ولا تقربوه طيباً ، فإنه يبعث يلبى » *

(١) بتقديم الصاد على العين أى دفعته فقتلته (٢) بفتح الحاء المهملة والفاء ، نسبة الى الحفر وهو موضع بالكوفة . وأبو داود هذا اسمه عمر بن سعد وهو من طبقة أبي داود الطيالسي (٣) في النسخة رقم (١٤) « اغسلوه » (٤) بالعين المهملة وهو لقب محمد بن الفضل (٥) بالبناء للفاعل . والوقص كسر العنق أو الكسر مطلقاً . ويقال « وقصته » ووقصت به وأوقصته » وكأهـار وايات في هذا الحديث ومعناها واحد (٦) في أبي داود (ج ٣ ص ٢١٣) « فأتي به » وفي النسخة رقم (١٤) « فأقنى فيه » *

فهذا لا يسمع أحداً خلافة، لأنه كالشمس صفة، رواه شعبة، وسفيان، وأبو عوانة، ومنصور
وحامد بن زيد، ورواه قبلهم أبو بشر، وعمرو بن دينار، والحكم، وأيوب، أئمة المسلمين
كلهم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه شهد القصة في حجة الوداع، آخر
حياة رسول الله ﷺ، وصحت ألفاظ هذا الخبر كلها، فلا يحل ترك شيء منها، وأمر
عليه السلام بذلك في محرم سئل عنه، والمحرم يعم الرجل والمرأة، والبعث والتلبية يجمعهما،
وبهما جاء الأثر، والسبب النصوص عليه في الحكم (١) *

فان قيل : إنكم تجيزون للمحرم الحلى أن يغطي وجهه، وتمنمون ذلك البيت *
قلنا : نعم، للنصوص الواردة في ذلك، ولا يحل الاعتراض على رسول الله ﷺ،
فلم يأمر المحرم الحلى بكشف وجهه، وأمر بذلك في البيت، فوقفنا عند أمره عليه السلام،
(وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) *

وما ندري من أين وقع لهم أن لا يفرق الله تعالى بين حكم المحرم الحلى والمحرم البيت؟
أم في أي سنة وجدوا ذلك أم في أي دليل عقل؟ ثم هم أول قائلين بهذا نفسه، فيفرقون بين حكم
المحرم الحلى والمحرم البيت بأرائهم الفاسدة، وينكرون ذلك على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ *
وقل بمضهم هذا : خصوص لذلك المحرم *

فقلنا : هذا الكذب منكم، لأن النبي ﷺ إنما أفتى بذلك في المحرم يموت إذ سئل
عنه كما أفتى في المستحاضة، وكما أفتى أم سلمة في أن لا تحمل ضمير رأسها في غسل الجنابة

(١) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : «قوله والمحرم يعم الرجل والمرأة إنما يصح
لو كان في الأحاديث محرم مطلق، وليس فيها ذلك، إنما فيها رجل محرم، والرجل لا يتناول
المرأة، فإن ادعى أن حكم النساء حكم الرجال في كل شيء فعليه الدليل، فإن أقامه صحت
دعواه، والا فلا، والله أعلم» ويظهر أن هذا الاعتراض من نفس كاتب النسخة وهو «أحمد
ابن محمد بن منصور الأشمومي الحنفى» الذى كتبها في شوال سنة ٧٧٩ وهو اعترض
غلط، والأشمومي بضم الهمزة واسكان الشين المعجمة وميمين نسبة الى «أشموم» بالميم
أحدى قريتين بالديار المصرية إحداهما «أشموم طناح» - بفتح الطاء المهملة وتشديد
النون - وهى قرب دمياط، والأخرى «أشموم الجريسات» - بضم الجيم وفتح الراء واسكان
الياء - وبالسین المهملة والتاء المثناة - وهى بالنوفية، هكذا قال ياقوت فى معجم البلدان
ولم أجدهذا الأشمومي ترجمة .

وسائر ما استفتي فيه عليه السلام فأفتى فيه فكان عموماً *

ومن عجائب الدنيا انهم اتوا الى قوله عليه السلام: «فانه يبعث ملبداً» و«يلبي» و«يل» فلم يستعملوه ، وأوقفوه على إنسان بعينه وأتوا الى ما خصه عليه السلام من البر ، والشعير والتمر ، والملح ، والذهب ، والفضة : فتعدوا بحكمها الى ما لم يحكم عليه السلام قط بهذا الحكم فيه فانما أولعوا بمخالفة الأوامر المنصوص عليها *

وقال بعضهم : قد صح عن عائشة أم المؤمنين وابن عمر تحنيط المحرم اذا مات . وتطيبه وتخمير رأسه *

قلنا : وقد صح عن عثمان وغيره خلاف ذلك *

كما روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري قال : خرج عبد الله بن الوليد معتمراً مع عثمان بن عفان ، فمات بالسقيا (١) وهو محرم ، فلم يغيب عثمان رأسه ، ولم يمسه طيباً ، فأخذ الناس بذلك *

ومن طريق عبد الرزاق نا أبي (٢) قال : توفي عبيد بن يزيد بالزدلفة وهو محرم ، فلم يغيب المغيرة بن حكيم رأسه في النعش *

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال في المحرم : يفسل رأسه بالماء والسدر ، ولا يغطي رأسه ، ولا يمس طيباً *

وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وغيرهم *

والمعجب أن الزهري يقول : فأخذ الناس بذلك ، وهم يدعون الاجماع في أقل من هذا كدعواهم في الحد في الخمر ثمانين ، وغير ذلك *

فان قيل : قد خالف ابن عمر عثمان بعد ذلك ، فبطل ان يكون اجماعاً *

قلنا : وقد خالف عثمان وعلي والحسن وعبد الله بن جعفر في حد الخمر بعد عمر ، فبطل أن يكون اجماعاً *

واذا تنازع السلف فالفرض علينا رد ما تنازعوا فيه الى القرآن والسنة ، لا الى قول أحد دونهما *

(١) بالقصر وضم السين المهملة واسكان القاف . موضع قريب من مكة (٢) والد

عبد الرزاق هو همام بن نافع الصنعاني وهو ثقة .

ومن طرائف الدنيا احتجاجهم في هذا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله ﷺ قال : « خمروا وجوههم ، ولا تشبهوا باليهود » * وهذا باطل لوجهه : *

أولها أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *
والثاني أنه ليس فيه نص ولا دليل - لوصح - على أنه في المحرم (١) أصلا ، بل كان يكون في سائر الموقى *

وثالثها أنه لا يجوز أن يقوله عليه السلام أصلا ، لأنه عاينه السلام لا يقول إلا الحق واليهود لا تكشف وجوه موتاهم ، فصح أنه باطل ، سمي عطاء ممن لا خير فيه ، أو ممن وهم *
والرابع أنه لو صح مسندا في المحرمين لما كانت فيه حجة ، لأن خبر ابن عباس هو الآخر بلا شك ، ومن المحال أن يقول عليه السلام في أمر أمر به أنه تشبه باليهود ، وجائز أن ينهى عن التشبه باليهود قبل أن ينزل عليه الوحي ، ثم يأمر بمثل ذلك الفعل ، لا تشبههم ، كما قال عليه السلام في قول اليهودية في عذاب القبر ، ثم أتاه الوحي بصحة عذاب القبر *

واحتج بعضهم في هذا بالخبر الثابت : « إذا مات الميت انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم علمه ، وولد صالح يدعو له » *

وهذا لا حجة لهم فيه أصلا . لأنه إنما فيه أنه انقطع عمله ، وهكذا نقول ، وليس فيه أنه ينقطع عمل غيره فيه ، بل غيره . وأمور فيه بأعمال مفترضة ، من غسل ، وصلاة ، ودفن وغير ذلك ، وهذا العمل ليس هو عمل المحرم الميت ، إنما هو عمل الأحياء . فظاهر تخليطهم وتعميمهم *

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) *
وهذه إحالة منهم للكلام عن مواضعه ، ولم نقل قط : إن هذا من سعى الميت ، لكنه من سعى الأحياء المأمور به في الميت كما أمرنا بأن لا نفلس الشهيد ولا نكفنه ، وأن ندفنه في ثيابه ، وليس هو عمل الشهيد ولا سعيه ، لكنه عملنا فيه وسعينا لأنفسنا الذي أمرنا به فيه ولا فرق *

والقوم متحكمون بالآراء الفاسدة ولا مزيد إلا أن كانوا يحومون حول أن يمترضوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « أنه ليس في المحرم » وهو خطأ *

بهذا كاه على قول النبي ﷺ : « فانه يبعث ملبداً » « يلبي » و « يهل » فهذا ردة ، ولا فرق بين قوله عليه السلام : « ان المحرم يبعث يوم القيامة يلبي » و « يهل » و « ملبداً » وبين قوله عليه السلام . « ان من يكلم في سبيل الله ياتي يوم القيامة وجرحه يشعب (١) دماً اللون لون الدم والريح ريح المسك » وكل هذه فضائل لا تندسخ ولا ترد . والقوم أصحاب قياس بزعمهم ، فهلا قالوا . المقتول في سبيل الله واليت محرم كلاًهما مات في سبيل الله تعالى ، وحكم أحدهما خلاف حكم الموتى ، فكذلك الآخر ؟! ولكنهم لا النصوص (٢) يتبعون ، ولا القياس يحسنون ، ولا شك في ان الشبه بين الجهاد والحج أقرب من الشبه بين السرقة والنكاح *

٥٩١ — مسألة — ونستحب القيام للجنائز إذا رآها المرء ، وإن كانت جنازة كافر ، حتى توضع أو تخلفه ، فإن لم يقدّم فلا حرج *
لساروينا من طريق البخاري ناقتية ناالليث — هو ابن سعد — عن نافع عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ قال . « اذ رأيت احداً من الجنائز فإن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى يخلفها أو تخلفه أو توضع من قبل ان تخلفه » *

ورويناه أيضاً من طريق ايوب ، وابن جريج . وعبيد الله بن عمر ، وعبد الله بن عون ، كاهم عن نافع عن ابن عمر مسنداً ، ومن طريق الزهري عن سعد عن ابيه مسنداً *
ومن طريق البخاري نامسلم — هو ابن ابراهيم — نا هشام — هو الدستوائي — نا يحيى ابن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال . « إذا رأيتم الجنائز فقوموا ، فمن تبعها فلا يعمد حتى توضع » *

ومن طريق البخاري نامعاذ بن فضالة نا هشام — هو الدستوائي — عن يحيى — هو ابن ابي كثير — عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال . « مر بنا جنازة ، فقام لها النبي ﷺ وقمنا فقلنا : يا رسول الله ، إنها جنازة يهودي ؟ قال : فاذا (٣) رأيتم الجنائز فقوموا » *
و به يأخذ أبو سعيد — و يراه واجباً — وابن عمر ، وسهل بن حنيف ، وقيس بن سعد ،

(١) بالشاء المثناة والعين المهملة المفتوحين ثعب الماء والدم ونحوها يشبه ثعبان جره فانه يمشي

كما يشعب الدم من الأنف قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) « النصر » بالافراد .

(٣) في البخاري (ج ٢ ص ١٨٢) « اذا » .

وأبو موسى الأشعري، وأبو مسعود البدرى، والحسن بن علي، والمسور بن غرمة، وقتادة وابن سيرين، والنخعي، والشامي، وسالم بن عبد الله *

ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح بن المهاجر نا الليث - هو ابن سعد - عن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ نا نافع بن جبير بن مطعم أخبره أن مسعود بن الحكم حدثه عن علي بن أبي طالب أنه قال: «قام رسول الله ﷺ ثم قعد». يعني للجنائزة *

فكان قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام مبيناً أنه أمر نذب، وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً لأنه لا يجوز ترك سنة متيقنة إلا بيقين نسخ، والنسخ لا يكون إلا بالنهاي أو بترك معه نهى *

فان قيل: فقد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن واقد بن عمرو ابن سعد بن معاذ قال: قمت الى جنب نافع بن جبير في جنازة، فقال لي: حدثني مسعود ابن الحكم عن علي بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بالقيام، ثم أمرنا بالجلوس» ففلا قطعتم بالنسخ بهذا الخبر *

قلنا: كنا نفعل ذلك، لولا ما رويتم من طريق أحمد بن شعيب نا يوسف بن سعيد نا حجاج بن محمد - هو الأعور عن ابن جريج عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري قالا جميعاً: ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع» فهذا عمله عليه السلام المداوم، وأبو هريرة، وأبو سعيد ما فارقاه عليه السلام حتى مات، فصح أن أمره بالجلوس إباحة وتخفيف، وأمره بالقيام وقيامه نذب *

وممن كان يجلس ابن عباس، وأبو هريرة، وسعيد بن المسيب *

— ٥٩٢ — مسألة ويجب الإسراع بالجنازة، ونستحب أن لا يزال عنها من صلى عليها حتى تدفن، فان انصرف قبل الدفن فلا حرج، ولا معنى لانتظار إذن ولي الجنازة *

أما وجوب الإسراع فلما رويتم من طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسرعوا بالجنازة»، فان كانت صالحة فريتموها (١) الى الخير،

(١) كذا في الأصلين ومسلم (ج ١ ص ٢٥٩) وبما شية النسخة رقم (١٤) أن في نسخة من المحلى «قد متموها» *

وان كانت غير ذلك كان شراً تضيئونه عن رقابكم *
وهو عمل الصحابة ، كما روي عن طريق أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر عن إسماعيل
ابن عليه وهشيم كلاهما عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكره قال : « لقد رأيتنا
مع رسول الله ﷺ وإنا لتكاد نرمل بالجنازة رملاً » *
ومن طريق مسلم نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة حدثني قتادة عن
سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليعمرى عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ
أن رسول الله ﷺ قال : « من صلى على جنازة فله قيراط ، فان شهد دفنها فله قيراطان ،
القيراط مثل أحد » *

ورويناه أيضاً من طريق ابن منفل وأبي هريرة مسنداً صحيحاً *
قال أبو محمد : الإسراع بها أمر ، وهذا الآخر ندب ، وفي إباحته عليه السلام لمن
صلى على الجنازة أن لا يشهد دفنها وجعل له مع ذلك قيراط أجر مثل جيل أحد - : بيان
جلي بأنه لا معنى لأذن صاحب الجنازة *

روي عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي أن ابن مسعود
قال : اذا صليت على الجنازة فقد قضيت الذي عليك ، فخلها وأهلها ، وكان ينصرف
ولا يستأذنهم *

وبه الى معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن ثابت : أنه كان ينصرف
ولا ينتظر إذنهم ، يعني في الجنازة وبه يأخذ معمر ، قال معمر : وهو قول الحسن ، وقتادة ،
وصح عن القاسم ، وسالم ، وروى عن عمر بن عبد العزيز *

٥٩٣ - مسألة - ويقف الإمام - اذا صلى على الجنازة - من الرجل قبالة رأسه
ومن المرأة قبالة وسطها *

قال مالك ، وأبو حنيفة يقف من الرجل قبالة وسطه ، ومن المرأة عند منكبها ، وروى
عن أبي حنيفة أيضاً : يقف قبالة الصدر من كليهما *

برهان صحة قولنا ما رويناه من طريق أبي داود : نا داود بن معاذ نا عبد الوارث عن
أبي غالب نافع (١) قال : « شهدت جنازة عبد الله بن عمير ، فصلى عليها أنس بن مالك
وأنا خلفه ، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات ، ثم قالوا : يا أبا حمزة ، المرأة الأنصارية

(١) هو أبو غالب الباهلي الخياط البصري . ثقة ، اسمه نافع ، وقيل رافع .

فقرّبوها وعليها نعل أخضر، فقام عليها عند عجزتها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل (١) فقال له العلماء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنائز كصلاتك، يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة؟ قال: نعم *
ورويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن نافع أبي غالب، فذكر حديث أنس هذا، وفي آخره: فأقبل العلماء بن زياد على الناس فقال: احفظوا *
قال أبو محمد: هذا مكان خالف فيه الحنفيون والمالكيون أصولهم، لأنهم يشنعون بخلاف صاحب الندي لا يعرف له مخالف، وهذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف وقد خالفوه *

وقولنا هذا هو قول الشافعي، وأحمد، وأبي سليمان، وإليه رجع أبو يوسف *
ولا نعلم لمن قال: يقف في كليهما عند الوسط - : حجة، إلا أنهم قالوا: قسنا ذلك على وقوف الإمام مقابل وسط الصف خلفه وهذا أسخف قياس في العالم، لأن الميت ليس مأموماً للإمام فيقف وسطه *

وحجة من قال: يقف عند الصدر أنهم قالوا: كان ذلك قبل اتخاذ النعوش، فيستر المرأة من الناس وهذا باطل، ودعوى كاذبة بلا برهان، وهذا عظيم جداً نعوذ بالله منه. ثم مع كذبه بارد باطل لأنه وإن ستر عجزتها عن الناس لم يسترها عن نفسه وهو والناس سواء في ذلك *

٥٩٤ - مسألة - ولا يحل سب الأموات على القصد بالأذى، وأما تحذير من كفر أو بدعة أو من عمل فاسد فباح، ولعن الكفار مباح *
لما رويناه من طريق البخاري: نا آدم ناشبة عن الاعمش عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين قالت قال النبي ﷺ: «لا تسبوا الأموات (٢) فانهم قد أفضوا إلى ما قدموا» *
وقد سب الله تعالى أباهب، وفرعون تحذيراً من كفرهما، وقال تعالى: (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل) وقال تعالى: (ألا لعنة الله على الظالمين) وأخبر عليه السلام

(١) قوله «فصلى عليها نحو صلاته على الرجل» وضع عليه علامة تدل على أنه في بعض النسخ فقط وهو ثابت في أبي داود (ج ٣ ص ١٨٤ و ١٨٦) والحديث هناك مطول واختصره المؤلف وقد حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والنذري وابن القيم (٢) في النسخة رقم (١٤) «الوئي» وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٢١٤)

ان الشملة التي غاها مدغم (١) تشتعل عليه ناراً ، وذلك بدموته *
 ٥٩٥ — مسألة — ويجب تلقين الميت الذي يموت في ذهنه — (٢) — ولسانه منطلق —

او غير منطلق — شهادة الاسلام ، وهي « لا إله الا الله محمد رسول الله » *
 لما روينا من طريق مسلم ناعمر بن الناقدا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن كيسان عن
 أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لقنوا موتاكم لا إله الا الله »
 وصح هذا أيضاً عن أم المؤمنين ، وروى عن عمر بن الخطاب *

وعن ابراهيم عن علقمة قال : لقنوني لا إله الا الله وأسرعوا بي الى حفرتي *
 وأما من ليس في ذهنه فلا يمكن تلقينه ، لأنه لا يتلقن *
 وأما من منع الكلام فيقولها في نفسه ، نسأل الله خير ذلك المقام *

٥٩٦ — مسألة — ويستحب تغميض عيني الميت اذا قضي *
 لما روينا من طريق مسلم : حدثني زهير بن حرب نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحق
 الفزاري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن قبيصة بن ذؤيب عن أم سلمة أم المؤمنين
 قالت : « دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره (٣) فأغمضه » . وروينا
 عن عمر بن الخطاب : أنه امر بتغميض أعين الموتى *

٥٩٧ — مسألة — ويستحب أن يقول المصاب . « انا لله وإنا اليه راجعون اللهم
 أجرني في مصيبي (٤) وأخلف لي خيراً منها » *

لما روينا من طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة عن سعد بن سعيد
 اخبرني عمر بن كثير بن افلح سمعت ابن سفيانة (٥) يحدث انه سمع ام سلمة تقول سمعت
 رسول الله ﷺ يقول : « ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول : إنا لله وإنا اليه راجعون ،

(١) بكسر الهم واسكان الدال وفتح العين المهملتين وآخره ميم . وهو عبد أسود
 اهداه رفاعه بن زيد الجذامي الى النبي ﷺ ، وقتل في الرجوع من خير ، وقصته في
 البخاري (ج ٨ ص ٢٥٧ و ٢٥٨) ومسلم (ج ١ ص ٤٣ و ٤٤) وانظر البيهقي (ج ٢٣ ص ٢١٥) طبع
 المنيرية (٢) يعني حاضر العقل (٣) شق بفتح الشين المعجمة وبصره قاعل ، وضبطه بعضهم
 بصره بالنصب وهو صحيح أيضاً ، وانكره ابن السكيت . ومعناه شخص بصره .
 (٤) قال النووي في شرح مسلم (ج ٦ ص ٢٢٠) قال القاضي : أجرني بالقصر والمد ،
 حكاهما صاحب الأفعال ، وقال الأصمعي وأكثر أهل اللغة : هو مقصور لا يمد
 (٥) سفينة هو مولى أم سلمة وشرطت عليه ان يخدم النبي ﷺ ، وابنه هذا يقال : انه عمر *

اللهم أجرني في مصيبي وأخلف لي خيراً منها: إلا أجره الله في مصيبيته وأخلف له خيراً منها * *

٥٩٨ - مسألة - ونستحب الصلاة على المولود يولد حياً ثم يموت ، استهل أولم

يستهل ، وليس الصلاة عليه فرضاً ما لم يبلغ *

أما الصلاة عليه فإنها فعل خير لم يأت عنه نهى *

وأما ترك الصلاة عليه فلما رويناه من طريق أبي داود : نا محمد بن يحيى بن فارس

نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثني أبي عن محمد بن اسحاق حدثني عبد الله بن أبي

بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت :

« مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهراً ، فلم يصل عليه رسول الله

صلى الله عليه وسلم » *

هذا خبر صحيح ولكن انما فيه ترك الصلاة ، وليس فيه نهى عنها ، وقد جاء أثران

مرسلان بأنه عليه السلام صلى عليه ، والمرسل لا حجة فيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود

أنا خالد بن الحارث نا سعيد بن عبيد الله الثقفي سمعت زياد بن جبير بن حية يحدث عن أبيه

عن المغيرة بن شعبه (١) أنه ذكر أن رسول الله ﷺ قال : «الراكب خلف الجنابة ،

والماشي حيث شاء منها ، والطفل يصلى عليه » *

وبهذا يأخذ جمهور الصحابة *

روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن قتادة عن سعيد بن المسيب

أن أبا بكر الصديق قال : أحق من صلينا عليه أطفالنا *

ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة

أنه صلى على منقوس إن عمل خطيئة قط (٢) قال : اللهم أعذه من عذاب القبر *

ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن

عبد الله قال : اذا استهل الصبي صلى عليه وورث *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه قال : اذا

(١) في النسخة رقم (١٦) «زياد بن جبير بن حية عن أبيه يحدث عن المغيرة بن

شعبه «وما هنا هو الموافق للنسائي» (ج ٤ ص ٥٨) إلا أنه ليس فيه «ابن حية» (٢) «إن»

نافية وفي النسخة رقم (١٤) «انه صلى علي منقوس له لم يعمل خطيئة قط» *

تم خلقه فصاح صلى عليه وورث *

ومن طريق شعبة : ناعمرو بن مرة قال قال لي عبد الرحمن بن أبي ليلى : ادركت بقايا الأنصار يصلون على الصبي اذا مات *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان وعبد الرزاق قل يحيى : ناعبيد الله هو ابن عمرو - وقال عبد الرزاق : ناعمرو عن أيوب ، ثم اتفق عبيد الله وأيوب كلاهما عن نافع قال : صلى عبد الله بن عمر على سقط له لا ادرى استهل ام لا ؟ هذا لفظ أيوب ، وقال عبيد الله : مولود مكان سقط *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير (١) عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال : السقط يصلى عليه ويدعى لأبويه (٢) بالعافية والرحمة . ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين : أنه كان يعجبه اذا تم خلقه ان يصلى عليه . ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين انه كان يدعو على (٣) الصغير كما يدعو على (٤) الكبير ، فقيل له : هذا ليس له ذنب ؟ فقال : والنبي ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وامرنا أن نصلى عليه *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وأيوب ، قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال أيوب عن محمد بن سيرين قالا جميعا : اذا تم خلقه ونفخ فيه الروح صلى عليه وان لم يستهل * وروينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب في السقط لأربعة أشهر يصلى عليه ، قال قتادة : ويسمى ، فانه يبعث أو يدعى يوم القيامة باسمه . *

ومن طريق البخاري نا أبو اليمان أنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - قال ابن شهاب : يصلى على كل مولود متوفى ، وإن كان لغية (٥) من أجل أنه ولد على فطرة الاسلام . ثم ذكر حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » (٦) *

وقال الحسن وابراهيم : يصلى عليه اذا استهل *

(١) في النسخة رقم (١٦) « زياد بن يزيد » وفي النسخة رقم (١٤) « زياد بن جبير » وكلاهما خطأ بل هو زياد بن جبير بن حبة الذي مضى في حديث المغيرة مرفوعا قريبا . (٢) في النسخة رقم (١٦) « لوالديه » (٣ و ٤) كذا في الموضعين « على » وله وجه (٥) بفتح الغين المعجمة وتشديد الياء المثناة المفتوحة من الفى ، أى ولد لنا ، يقال لغية

نقيض قولك لرشدة بفتح الراء وكسرهما (٦) هو في البخاري (ج ٢ ص ١٩٨) *

قال أبو محمد : لا معنى للاستهلال ، لانه لم يوجبه نص ولا اجماع *
وقال حماد : اذا مات الصبى من السبى ليس بين أبويه صلى عليه *
وروى عن الزبير بن العوام : أنه مات له ابن قد لعب مع الصبيان واشتد ولم يبلغ
الحلم ، اسمه عمر (١) ، فلم يصل عليه *

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير قال : لا يصل على الصبى *
ورويناه أيضا عن سويد بن غفلة *

٥٩٩ — مسألة — ولا نكره اتباع النساء الجنائز ، ولا نمنعهن من ذلك *
جاءت فى النهى عن ذلك آثار ليس منها شيء يصح ، لأنها إما مرسلة ، وإما عن
مجهول ، وإما عن لا يحتج به *

وأشبهه ما فيه ما رويناه من طريق مسلم : نا اسحاق بن راهويه نا عيسى بن يونس عن
هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا » *
وهذا غير مسند لأننا لا ندرى من هذا الناهى ؟ ولعله بعض الصحابة (٢) ، ثم
لو صح مسند الم يكن فيه حجة ، بل كان يكون كراهة فقط *

بل قد صح خلافه كما رويناه من طريق ابن أبي شيبة : نا وكيع عن هشام بن عروة عن
وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ
كان فى جنازة فرأى عمر امرأة ، فصاح بها فقال له رسول الله ﷺ : دعها يا عمر فان
العين دامعة ، والنفس مصابة ، والمهد قريب » (٣) *

وقد صح عن ابن عباس أنه لم يكره ذلك *

٦٠٠ — مسألة — ونستحب زيارة القبور ، وهو فرض ولو مرة ولا بأس بان يزور المسلم
قبر حميمه المشرك ، الرجال والنساء سواء *

لما رويناه من طريق مسلم : نا ابوبكر بن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن أبي سنان -
هو ضرار (٤) بن مرة - عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ :

(١) هكذا فى الأصول والذى فى طبقات ابن سعد (ج ٣ ص ٧٠ و ٧١) أن اسم ابنه
« عمرا » وأنه سماه على اسم « عمرو بن سعيد بن العاص » (٢) هذا احتمال بعيد ، والظاهر
القريب أنه مسند ، ولكنه لا يدل إلا على الكراهة فقط كما قال المؤلف (٣) اسناد هذا
الحديث صحيح جدا (٤) بكسر الضاد المعجمة وتخفيف الراء *

« نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » *

ومن طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن عبيد عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : « زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله ، فقال : استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فانها تذكر الموت » *

وقد صح عن أم المؤمنين ، وابن عمر وغيرهما زيارة القبور . وروى عن عمر النهي عن ذلك ، ولم يصح *

٦٠١ — مسألة — ونستحب لمن حضر على القبر أن يقول ما روينا من طريق مسلم : نا زهير بن حرب نا محمد بن عبد الله الأسدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال « كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر ، فكان قائلهم يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون (١) ، أسأل الله لنا ولكم العافية » *

٦٠٢ — مسألة — ونستحب أن يصلى على الميت مائة من السليين فصاعدا * لما روينا من طريق مسلم : نا الحسن بن عيسى نا ابن المبارك نا سلام بن أبي مطيع عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين (٢) عن النبي ﷺ قال « ما من ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يلفون مائة كأنهم يشفعون له : إلا شفعو فيه » قال (٣) : فحدث به شعيب بن الحبّاب (٤) فقال : حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ *

قال أبو محمد : الخبر الذي فيه « يصلى عليه أربعون » رواه شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، وهو ضعيف *

قال أبو محمد : الشفيع يكون بعد العقاب ، إلا أنه يخفف ما قد قضى الله تعالى أنه لولا الشفاعة

(١) في مسلم (ج ١ ص ٢٦٦) « وإنا إن شاء الله للاحقون » وأما الذي هنا فهو لفظ حديث عائشة عند مسلم أيضا (٢) قوله « عن عائشة أم المؤمنين » سقط من النسخة رقم (١٦) وهو خطأ (٣) القائل هو سلام بن أبي مطيع الذي روى عن أيوب كما بينه النسائي في روايته (ج ٤ ص ٧٥) (٤) بفتح الحاء من المهملة وبينهما باء موحدة ساكنة *

لم يخفف ، وشفاعة رسول الله ﷺ التي هي أكبر الشفاعات تكون قبل دخول النار وبعد دخول النار كما جاءت الآثار نعوذ بالله من النار *

٦٠٣ - مسألة - وإدخال الموتى في المساجد والصلاة عليهم فيها حسن كله ، وأفضل مكان صلى فيه على الموتى في داخل المساجد ، وهو قول الشافعي وأبي سليمان ، ولم ير ذلك مالك *

برهان صحة قولنا ماروينا من طريق مسلم بن الحجاج: نا محمد بن حاتم نا بهز - هو ابن أسد نا وهيب - هو ابن خالد - نا موسى بن عقبة عن عبد الواحد - هو ابن حمزة - عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين: «انها لما توفى سعد بن أبي وقاص ، ارسل ازواج النبي ﷺ ان يمروا بجنازته في المسجد فيصلين عليه ، ففعلوا ، فوقف به على حجر من يصلين (١) عليه ، ثم خرج به (٢) من باب الجنائز الذي كان على المقاعد ، (٣) ، فبلغن أن الناس عابوا ذلك ، وقالوا : ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد ، فقالت عائشة : ما أسرع الناس الى أن يعيوا ما لا علم لهم به ؟ عابوا علينا ان يمر بالجنازة (٤) في المسجد ، وما صلى (٥) رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في جوف (٦) المسجد ؟ *

ومن طريق مسلم: نا محمد بن رافع نا ابن أبي فديك نا الضحاك بن عثمان عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة أم المؤمنين قالت : «والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء - سهيل وأخيه في المسجد» *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر ، وسفيان الثوري كلاهما عن هشام بن عروة عن ابيه : انه رأى الناس يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ : ما صلى على ابني بكر الصديق إلا في المسجد *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا الفضل بن دكين عن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر : ان عمر صلى عليه في المسجد *

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي جميع نسخ صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٦٥) وفي النسخة رقم (١٤) «فصلين» (٢) في كل نسخ مسلم «اخرج به» بزيادة الهمزة وحذف «ثم» (٣) هكذا في الأصلين ، وفي صحيح مسلم «الى المقاعد» (٤) في مسلم «بجنازة» (٥) كذا في الأصلين ، وهو الموافق للنسخة المخطوطة من مسلم ، وفي طبع بولاق «ما» بحذف الواو (٦) كلمة «جوف» محذوفة من النسخة رقم (١٦) خطأ *

فهذه أسانيد في غاية الصحة ، وفعل رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه ، لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا أصلاً *

قال علي : وقد شهد الصلاة عليها خيار الأمة ، فلم ينكروا ذلك ، فإين المشنع بعمل أهل المدينة ؟ واحتج من قلد مالكا في ذلك بما روينا من طريق ابن أبي شيبة : نا حفص بن غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له » قال : وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا تضايق بهم المكان رجعوا ولم يصلوا *

ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أيمن عن كثير بن عباس (١) قال : لأعرفن ماصليت على جنازة في المسجد *

وقال بعضهم : الميت جيفة ، ويتبغى تجنب الجيف المساجد *

ما نعلم لهم شيئاً هو أبه غير هذا ، وهو كاله لاشئ *

أما الخبر عن النبي ﷺ وأصحابه فلم يروه أحد الا صالح مولى التوأمة ، وهو ساقط *

ومن عجائب الدنيا تقليد المالكيين مالكا دينهم ، فإذا جاءت شهادته التي لا يحل

ردها - لثقتة - اطرحوها ولم يلتفتوا اليها ! فوا خلافاه ! *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا ابو جعفر الدارمي - هو أحمد بن سعيد

ابن صخر - نا بشر بن عمر - هو الزهراني (٢) قال : سألت مالك بن أنس عن صالح

مولى التوأمة ؟ فقال : ليس بثقة (٣) *

فكذبوا مالكا في تبريحه صالحاً ، واحتجوا برواية صالح في رد السنن الثابتة

واجماع الصحابة *

وأما المنكرون ادخال سعد في المسجد فليس في الخبر إلا تجهيلهم ، وانهم أنكروا

مالا علم لهم به ، فصح أنهم عامة جهال أو أعراب كذلك بلا شك *

ولا يصح لكثير بن عباس محبة *

وأما قول من قال : الميت جيفة فقوله مرغوب عنه ، بل لعله إن تمادى عليه ولم يتناقض

(١) « كثير » بفتح الكاف ، وهو أخو عبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعاً ، وهو تابعي ولد في

عهد النبي ﷺ ولم تصح له عنه رواية ولا محبة ، كما قال المؤلف (٢) بفتح الزاي واسكان الهاء ،

وفي الأصلين « الزاهراني » وهو خطأ (٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢) *

خرج الى الكفر ، لأنه يلزمه ذلك في الأنبياء عليهم السلام ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « المؤمن لا ينجس » فبطل قول هذا الجاهل ، وصح ان المؤمن طاهر طيب حيا وميتاً . والحمد لله رب العالمين *

٦٠٤ - مسألة - ولا بأس بان يسط في القبر تحت الميت ثوب *

لنا روينا من طريق مسلم : نا محمد بن المثنى نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا ابو جمره عن ابن عباس قال : « بسط في قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء » *
ورواه أيضا كذلك وكيع ، ومحمد بن جعفر ، ويزيد بن زريع ، كاهم عن شعبة باسناده *
وهذا من جملة ما يكساه الميت في كفنه ، وقد ترك الله تعالى هذا العمل في دفن رسوله المعصوم من الناس ، ولم يمنع منه ، وفعله خيرة أهل الأرض في ذلك الوقت باجماع منهم ، لم ينكره أحد منهم . ولم يرد ذلك المالكيون ، وهم يدعون في أقل من هذا عمل أهل المدينة ! وقد تركوا عملهم هنا ، وفي الصلاة على الميت في المسجد ، وفي حديث صخر أنه عملهم ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

٦٠٥ - مسألة - وحكم تشييع الجنازة ان يكون الركبان خلفها . وأن يكون الماشي

حيث شاء ، عن يمينها أو شمالها أو أمامها أو خلفها ، وأحب ذلك إلينا خلفها *
برهان ذلك ما روينا آنفا في باب الصلاة على الطفل من قول رسول الله ﷺ :
« الركبان خلف الجنازة ، والماشي حيث شاء منها » (١) *

وماروينا من طريق البخاري : نا ابو الوليد - هو الطيالسي - نا شعبة عن الأشعث ابن ابى الشعثاء قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنائز » (٢) *

قال أبو محمد : فلفظ الاتباع لا يقع الا على التالى ، ولا يسمى المتقدم تابعا ، بل هو متبوع ، فلو لا الخبر الذى ذكرنا آنفا والخبر الذى روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا أبى ناهام - هو ابن يحيى - نا سفيان ومنصور

(١) تقدم الكلام عليه في المسألة رقم ٥٩٨ فارجع اليه (٢) هو في البخاري (ج ٢ ص ١٥٦)

وقد اختصره المؤلف ، وفي النسائي (ج ١ ص ٢٧٥ طبعة أولى وج ٤ ص ٥٤ طبعة ثانية) وفيهما كاهما «عن معاوية بن سعد» وهو خطأ ، فانه ليس في رواية الكتب الستة من اسمه «معاوية بن سعد» والصواب «معاوية بن سويد» كما هنا *

وزياد كلهم ذكر أنه سمع الزهري يحدث أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن أباه أخبره : « أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان (١) يمشون بين يدي الجنائز » - : لوجب أن يكون المشي خلفها فرضاً لا يجزئ غيره ، للأمر الوارد باتباعها ، ولكن هذان الخبران بينا أن المشي خلفها ندب ، *

ولا يجوز أن يقطع في شيء من هذا بنسخ ، لأن استعمال كل ذلك ممكن ، * ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث أن خبرهم هذا خطأ ، ولكننا لا تلتفت إلى دعوى الخطأ في رواية الثقة إلا ببيان لا يشك فيه *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون أمام الجنائز * وقد جاءت آثار فيها إيجاب المشي خلفها . لا يصح شيء منها ، لأن فيها أبداً ما وجد الحنفى ، (٢) والطرح (٣) ، وعبيد الله بن زحر ، (٤) وكلهم ضعفاء . *

وفي الصحيح الذي أوردنا كفاية ، وبكل ذلك قال السلف . * روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عروة بن الخارث عن زائدة بن أوس الكندي (٥) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال : كنت مع علي ابن أبي طالب في جنازة ، وعلى أخذ بيدي ، ونحن خلفها ، وأبو بكر وعمر أمامها ، فقال علي : إن فضل الماشي خلفها على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد ، وانهما ليعلمان من ذلك ما أعلم ، ولكنهما يسهلان على الناس *

(١) قوله « وعثمان يمشون » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ والصواب ما في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للنسائي (ج ٤ ص ٥٦) (٢) اسمه عائذ بن فضلة وهو ضعيف جداً (٣) بضم الميم وتشديد الطاء المهملة وكسر الراء وآخره حاء مهملة ، وهو ابن يزيد الأسدي (٤) عبيد الله بالتصغير ، وزحر بفتح الزاي واسكان الحاء المهملة ، وهو وتلميذه الطرخ ضعيفان أيضاً ، وحديثهما عند عبد الرزاق ، نقله الثعلبي في نصب الراية (٥) زائدة هذا لم أجده ذكره في كتب الرواة ، وهذا الأثر ذكره الثعلبي في نصب الراية (ج ١ ص ٣٥٩) من طريق عبد الرزاق كما هنا ثم قال « ورواه ابن أبي شيبة : حدثنا محمد ابن فضل عن زيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أبزي قال : كنت في جنازة . الحديث » ولم أعرف محمد بن فضل ولا شيخه زيد بن أبي زياد *

وهذا يقول سفيان وأبو حنيفة *

ومن طريق عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد الطويل قال : سمعت أنس بن مالك وقد سئل عن المشي أمام الجنائز فقال : إنما أنت مشيع ، فامش ان شئت أمامها ، وان شئت خلفها ، وان شئت عن يمينها وان شئت عن يسارها *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : المشي وراء الجنائز خير أم أمامها؟ قال لا أدري ، قال أبو محمد . قال مالك : المشي أمام أفضل ، واحتج أصحابه بفعل أبي بكر ، وعمر ، وعلى قد أخبر عنهما بغير ذلك فجعلوا ظن مالك أصدق من خبر علي ! *

٦٠٦ — مسألة — ومن بلغ درهما أو ديناراً أو لؤلؤة شق بطنه عنها ، لصحة نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال . ولا يجوز أن يجبر صاحب المال على أخذ غير عين ماله ، مادام عين ماله ممكناً ، لأن كل ذى حق أولى بحقه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » . فلو بلبه وهو حى حبس حتى يرميه ، فإن رماه ناقصاً ضمن ما نقص ، فإن لم يرمه ضمن ما بلغ ، ولا يجوز شق بطن الحى لأن فيه قتله ، ولا ضرر فى ذلك على الميت . ولا يحل شق بطن الميت بلا معنى ، لأنه تعدى ، وقد قال تعالى : (ولا تعتدوا) *

فان قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : « كسر عظم الميت ككسره حياً » * قلنا : نعم ، ولم نكسر له عظماً ، والقياس باطل ، ومن المحال أن يريد رسول الله ﷺ النهى عن غير كسر العظم (١) ، فلا يذكر ذلك ويذكر كسر العظم ، ولو أن امرأاً شهد على من شق بطن آخر بأنه كسر عظمه لكان شاهداً زوراً ، وهم أول مخالف لهذا الاحتجاج ، ولهذا القياس ، فلا يرون القود ولا الأرش على كسر عظم الميت ، بخلاف قولهم فى عظم الحى (٢) وبالله تعالى التوفيق *

٦٠٧ — مسألة — ولومات امرأة حامل والولد حى يتحرك قد تجاوز ستة أشهر فانه يشق بطنها طويلاً ويخرج الولد ، لقول الله تعالى : (ومن أحيها فكاثماً أحيا الناس جميعاً) . ومن تركه عمداً حتى يموت فهو قاتل نفس ، ولا معنى لقول أحمد رحمه الله : تدخل

(١) فى النسخة رقم (١٤) « عن كسر غير العظم » (٢) النهى عن كسر عظم الميت إنما هو نص بإشارته على النهى عن إيذائه ، وان ذلك كإيذاء الحى وشق البطن للضرورة جائز كما لو كانت ضرورة لكسر العظم *

القابلة يدها فتخرجه ، لوجهين : أحدهما انه محال لا يمكن ولو فعل ذلك لمات الجنين
ييقن قبل أن يخرج ، ولولا دفع الطبيعة المخلوقة المقدرة له وجبر ليخرج لهلك بلا شك ،
والثاني أن مس فرجها لغير ضرورة حرام (١) *

٦٠٨ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يتمنى الموت لضر نزل به *

روينا من طريق أحمد بن شعيب : أنا قتيبة بن سعيد أنا يزيد بن ذريع عن حميد
عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : « لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا
لكن ليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي »
ورويناه أيضاً بأسانيد صحاح من طريق أبي هريرة وخباب *

فإن ذكرنا قول الله تعالى عن يوسف عليه السلام : (توفني مسلماً وألحقني بالصالحين)
فليس هذا على استعجال الموت المنهى عنه ، لكن على الدعاء بأن لا يتوفاه الله تعالى إذا
توفاه إلا مسلماً ، هذا ظاهر الآية الذي لا تزيد فيه *

٦٠٩ — مسألة — ويحمل النعش كما يشاء الحامل ، إن شاء من أحد قوائمه ، وإن

شاء بين العمودين . وهو قول مالك ، والشافعي ، وإبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : يحمله من قوائمه الأربع *

واحتج بعمار و يناسط بن طريق ابن أبي شيبة : نا هشيم عن يعلى بن عطاء عن علي الأزدى (٢)

قال : رأيت ابن عمر في جنازة فحمل (٣) بجوانب السرير الأربع ، ثم تنحى *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا حميد (٤) عن مندل (٥) عن جعفر بن أبي المغيرة عن

سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : إن استطعت فأبدأ بالقائمة التي تلي يده اليمنى ، ثم
أطف بالسرير ، وإلا فكن قريباً منها *

ومن طريق سعيد بن منصور : نا حماد بن زيد عن منصور عن عبيد بن نسطاس (٦)

عن أبي عبيدة — هو ابن عبد الله بن مسعود — قال قال عبد الله — يعني أباه — : من تبع

(١) أما إخراج الولد الحي من بطن الحامل إذا ماتت فانه واجب ، وأما كيف

يخرج ؟ فهذا من شأن أهل هذه الصناعة من الأطباء والقوايل (٢) هو علي بن

عبد الله الأزدي البارق (٣) في النسخة رقم (١٦) « يحمل » (٤) هو ابن عبد الرحمن الرؤاسي

(٥) بتثليث اليم واسكان النون وفتح الدال المهملة ، وهو ابن علي المزني ، وهو ضعيف من

قبل حفظه . (٦) بكسر النون واسكان السين المهملة *

جنازة فليحمل بجوانب السرير كماها ، فانه من السنة ثم يتطوع بعد إن شاء أوليدع (١) *
ومن طريق سعيد بن منصور : نا حبان بن علي (٢) حدثني حمزة الزيات عن بعض
أصحابه : كان عبد الله بن مسعود يبدأ بميا من السرير على عاتقه اليمنى من مقدمه ، ثم
الرجل اليمنى ، ثم الرجل اليسرى ، ثم اليد اليسرى *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد - هو القطان - عن ثور عن عاصم
ابن جشيب (٣) وغيره من أهل الشام قالوا : قال أبو الدرداء من تمام أجر الجنازة ان
بشيعة من أهلها ، وأن يحملها بأركانها الأربع ، وان يحثوا في القبر *
ورويانا أيضا ذلك عن الحسن *

قالوا : فقال ابن مسعود وأبو الدرداء : إنا من السنة ولا يقال : هذا إلا عن توقيف *
قال أبو محمد : أما هذا القول ففاسد ، لأن من عجائب الدين أن يأتوا الى قول لم
يصح عن ابن مسعود وأبي الدرداء فلا يستحيون من القطع بالكذب على رسول الله
ﷺ بمثله ثم لا يلتفتون الى قول ابن عباس الثابت عنه في قراءة أم القرآن في صلاة
الجنازة إنها السنة ، وقد صح عن النبي ﷺ تصديق قول ابن عباس هذا ، بقوله عليه السلام :
« لا صلاة لمن يقرأ (٤) بأم القرآن ، ولا يحل لأحد أن يضيف الى رسول الله ﷺ قولاً بالظن
فيتبوأ مقعده من النار *

وكل هذه الروايات لا يصح منها شيء إلا عن ابن عمر *

وأما رواية ابن عباس فمن مندل وهو ضعيف *

وأما خبر ابن مسعود فنقطمان ، لأن أبا عبيدة لا يذكر من أي شيء ، وعاصم بن

جشيب غير مشهور *

وقد صح عن ابن عمر وغيره خلاف هذا *

كما روينا من طريق سعيد بن منصور : نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن مالك

(١) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٢) عن حميد بن مسعدة عن حماد بن زيد باسناده ،

واسناده ثقات إلا أنه منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أي شيء (٢) بكسر الحاء المهملة

وتشديد الباء الموحدة ، وهو أخو مندل بن علي العنزي ، وهو ضعيف كأخيه . (٣) بفتح الجيم

وكسر الشين المعجمة وآخره باء موحدة ، وعاصم هذا وثقه ابن حبان وغيره ، فدعوى

المؤلف أنه غير مشهور لا أثر لها عند التحقيق (٤) في النسخة رقم (١٤) « يقتري » .

(١) قال : خرجت مع جنازة عبد الرحمن بن أبي بكر فرأيت ابن عمر جاء فقام بين الرجلين في مقدم السرير ، فوضع السرير على كاهله ، فلما وضع ليصلي عليه خلى عنه * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن عباد بن منصور عن أبي الهزم (٢) عن أبي هريرة قال : من حمل الجنازة ثلاثاً فقد قضى ما عليه *
فاذ ليس في حملها نص ثابت عن رسول الله ﷺ فلا اختيار في ذلك ، وكيفما حملها الحامل أجزأه (٣) *

٦١٠ - مسألة - ويصلى على الميت الغائب بامام وجماعة ، قد صلى رسول الله ﷺ على التجاشي رضى الله عنه - ومات بأرض الحبشة - وصلى معه أصحابه عليه صفوفاً ، وهذا إجماع منهم لا يجوز تعديه *
٦١١ - مسألة - ويصلى على كل مسلم ، بريء أو فاجر ، مقتول في حد ، أو في حراة ، أو في بني ، ويصلى عليهم الامام وغيره ، وكذلك على المبتدع ما لم يبلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه ، وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شر من على ظهر الأرض ، اذا مات مسلماً *
لعموم أمر النبي ﷺ بقوله : « صلوا على صاحبكم » والمسلم صاحب لنا ، قال تعالى : (أما المؤمنون أخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) فمن منع من الصلاة على مسلم فقد قال قولاً عظيماً ، وإن الفاسق لا حوج الى دعاء إخوانه المؤمنين من الفاضل المرحوم *

وقد قال بعض المخالفين : إن رسول الله ﷺ لم يصل على ماعز * قلنا : نعم ، ولم نقل إن فرضاً على الامام أن يصلى على من رجم ، إنما قلنا : له أن يصلى عليه كسائر الموتى ، وله أن يترك كسائر الموتى ، ولا فرق . وقد أمرهم عليه السلام بالصلاة عليه ، ولم يخص بذلك من لم يرمه ممن رجمه *
وقدروا بنا من طريق أحمد بن شعيب : أنا عبيد الله بن سعيد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان -

(١) بفتح الهاء لا غير . كلمة اعجمية ، ومن ضبطه بكسر الهاء فقد أخطأ جداً وقد تقدم لفظه ما هك في آخر صحيفة ١٦٨ هـ (٢) بفتح الهاء . وتشديد الزاى المفتوحة ، وضبطه في التقريب بتشديد الزاى المكسورة ، وضبطه في المعنى بتشديد الراء المفتوحة ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما ذكرنا كما ضبطه في المشتبه والقاموس ، واسمه يزيد بن سفيان ، وهو ضعيف جداً . (٣) في النسخة رقم (١٦) «أجر» بدل «أجزأه»

عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن حبان (١) عن أبي عمرة (٢) عن زيد بن خالد الجهنى، قال: «مات رجل بخير، فقال رسول الله ﷺ: صلوا على صاحبكم، إنه قد غل في سبيل الله، قال ففتشنا متاعه، فوجدنا خرزاً من خرز يهود، لا يساوى (٣) درهمين» *
قال أبو محمد: وهؤلاء الخفيفيون والمالكيون - المخالفون لنا في هذا المكان - لا يرون امتناع النبي ﷺ من الصلاة على الغال حجة في المنع من أن يصلى الإمام على الغال فمن أين وجب عندهم أن يكون تركه عليه السلام أن يصلى على ماعز حجة في المنع من أن يصلى على المرجوم الإمام؟ وكلاهما ترك وترك! إن هذا لمعجب! فكيف وقدهم أن رسول الله ﷺ صلى على من رجم *

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب: أنا اسماعيل بن مسعود (٤) ناخلة - هو ابن الحارث - نا هشام - هو الدستوائى - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي قلابة عن أبي المهبلى عن عمران بن الحصين: «ان امرأة من جهينة أتت إلى (٥) رسول الله ﷺ فقالت: إني زنت - وهى حبلى - فدفعتها إلى وليها، وقال له: أحسن إليها، فاذا وضعت فأنتى بها، فلما وضعت جاء بها، فأمر بها فشكت عليها ثيابها، ثم رجمها، ثم صلى عليها، فقال له عمر: نصلى (٦) عليها وقد زنت؟ قال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها» (٧) *
فقد صلى عليه السلام على من رجم *

فإن قيل: تابت قلنا: وما عز تاب أيضاً ولا فرق *
والمعجب كله من منعهم الإمام من الصلاة على من أمر برجمه، ولا يمنعون المتولين للرجم من الصلاة عليه: فإن القياس لودر ما القياس؟ *

(١) بفتح الحاء المهملة: وضبطه في النسخة رقم (١٤) بكسر ها وهو تصحيف (٢) هو مولى زيد بن خالد. (٣) في النسائى (ج ٤ ص ٦٤) «ما يساوى» (٤) في النسخة رقم (١٦) «اسماعيل بن محمود» وهو خطأ، والتصحيح من النسخة رقم (١٤) ومن النسائى (ج ٤ ص ٦٣) (٥) في النسائى بخلف «إلى» (٦) في النسائى «أتصلى» (٧) في النسخة رقم (١٦) «أفضل من أن جاءت بنفسها» وما هنا هو الموافق لنسخة رقم (١٤) والنسائى، إلا أن فيه زيادة في آخره «لله عز وجل»

وروينا عن علي بن أبي طالب : أنه إذ رجم شراحة (١) الهموانية قال لأولياؤها
اصنعوا بها كما تصنعون بموتناكم *

وصح عن عطاء أنه يصلي على ولد الزنا ، وعلى أمه ، وعلى المتلاعنين ، وعلى الذي
يقاد منه ، وعلى المرجوم ، والذي يفر من الزحف فيقتل ، قل عطاء : لا أدع الصلاة على
من قال (٢) لا إله إلا الله ، قال تعالى : (من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) قال
عطاء : فمن يعلم أن هؤلاء من أصحاب الجحيم ؟ قال ابن جريج : فسألت عمرو بن دينار
فقال : مثل قول عطاء *

وصح عن إبراهيم النخعي أنه قال : لم يكونوا يحجبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة ،
والذي قتل نفسه يصلي عليه ، وأنه قال : السنة أن يصلي على المرجوم . فلم يخص إماما
من غيره *

وصح عن قتادة : صل على من قال لا إله إلا الله ، فإن كان رجلا سوء جدا فقل : اللهم
اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات . ما أعلم أحدا من أهل العلم اجتنب الصلاة
على من قال : لا إله إلا الله *

وصح عن ابن سيرين : ما أدركت أحدا يتأثم من الصلاة على أحد من أهل القبلة *
وصح عن الحسن أنه قال : يصلي على من قال لا إله إلا الله وصلى إلى القبلة ، إنما
هي شفاعته *

ومن طريق وكيع عن أبي هلال عن أبي غالب قلت لأبي أمامة الباهلي : الرجل يشرب
الخمر ، أيصلي عليه ؟ قال : نعم ، لعله اضطر جمع مرة على فراشه فقال : لا إله إلا الله ، فغفر له *
وعن ابن مسعود : أنه سئل عن رجل قتل نفسه : أيصلي عليه ؟ فقال : لو كان يعقل
ما قتل نفسه *

وصح عن الشعبي : أنه قال في رجل قتل نفسه : مامات فيكم مذكرا وكذا أحوج
إلى استغفاركم منه *

وقد روينا في هذا خلافا من طريق عبد الرزاق عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن
ميمون بن مهران : أنه شهد ابن عمر صلى على ولد زنا ، فقيل له : إن أبا هريرة لم يصل
عليه ، وقال : هو شر الثلاثة . فقال ابن عمر : هو خير الثلاثة *

(١) بالشين المعجمة والراء والحاء المهملة المفتوحات وهي التي اعترفت فجدها على ثم

رجعها ، وقصتها مشهورة (٢) في النسخة رقم (١٤) « يقول » *

وقد روينا من طريق وكيع عن الفضيل بن غزو ان عن نافع عن ابن عمر : أنه كان لا يصلى على ولد زنا ، صغير ولا كبير *
 ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال له : لا يصلى على المرجوم ، ويصلى على الذى يقاد منه ، إلا من أقيد منه فى رجم . فلم يخص الزهري إماما من غيره *
 وأما الصلاة على أهل المعاصي فما ندلم لمن منع من ذلك سلفا من صاحب أو تابع فى هذا القول *

وقولنا هذا هو قول سفيان ، وابن أبي نيلي ، وأبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *
 قال أبو محمد : لقد رجانا الله تعالى فى العفو والجنة حتى نقول : قد فرزنا ، ولقد خوفنا عز وجل حتى نقول : قد هلكنا ، إلا أننا على يقين من أن لا خلود على مسلم فى النار ، وإن لم يفعل خيراً قط غير شهادة الاسلام بقلبه ولسانه ، ولا امتنع من شر قط غير الكفر ، ولعله قد تاب من هذه صفته قبل موته ، فسبق المجتهدين ، أو لعل له حسنات لا نعلمها ، تفمر سيئاته . فمن صلى على من هذه صفته ، أو على ظالم للمسلمين متبلغ فيهم ، أو على من له قبله مظالم لا يريد أن يغفرها له . : فليدع له كما يدعو ، لغيره ، وهو يريد بالمغفرة والرحمة ما يؤل إليه أمر ، بعد القصاص ، وليقل : اللهم خذلى بحقى منه *

٦١٢ — مسألة — وعيادة مرضى المسلمين فرض — ولو مرة — على الجار الذى لا يشق عليه عيادته . ولا نخص مرضاً من مرض *

روينا من طريق البخارى : نا محمد هو ابن يحيى الذهلى — نا عمرو بن أبى سلمة عن الأوزاعى أخبرنى ابن شهاب أخبرنى سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز . وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس » *

ومن طريق أبى داود : نا عبد الله بن محمد النفيلي نا حجاج بن محمد عن يونس بن أبى اسحاق السبيعي عن أبيه عن زيد بن أرقم قال : « عادنى رسول الله ﷺ من وجع كان بعينى » *

وقد عاد رسول الله ﷺ عمه أبا طالب (١) *
 ومن طريق أبى داود : نا سليمان بن حرب نا حماد — هو ابن سلمة — عن ثابت البنانى

(١) وذلك اذ عرض عليه الاسلام ، وقصته مشهورة ، انظرها فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣ و ٢٤) وغيره من الكتب المؤلفة فى السير وغيره

عن أنس : « أن غلاما من اليهود مرض ، فأتاه النبي ﷺ يعودده ، فقام عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر الى أبيه و هو عند رأسه ، فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فقام النبي ﷺ وهو يقول : الحمد لله الذي انقذه من النار » *

فعبادة الكافر فعل حسن *

٦١٣ - مسألة - ولا يحل ان يهرب أحد عن الطاعون اذا وقع في بلد هو فيه ، ومباح له الخروج لسفره الذي كان يخرج فيه لو لم يكن الطاعون ، ولا يحل الدخول الى بلد فيه الطاعون لمن كان خارجا عنه حتى يزول *

والطاعون هو الموت الذي يكثر في بعض الأوقات كثيرة خروجه عن اليهود *

لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس (١) قال قال عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، واذا وقع في أرض وأتم فيها (٢) فلا تخرجوا (٣) فراراً منه » *

قال أبو محمد : فلم ينه عليه السلام عن الخروج الا بنية الفرار منه فقط *

وقد روينا عن عائشة رضي الله عنها اباحة الفرار عنه ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *

٦١٤ - مسألة - ونستحب تأخير الدفن ولو يوما وليلة ، ما لم يخف على الميت التغيير ، لاسيما من توقع أن يغمى عليه ، وقد مات رسول الله ﷺ يوم الاثنين ضحوة ، ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء *

وروينا من طريق وكيع عن سفيان عن سالم الخياط عن الحسن قل : يتنظر بالمصوق ثلاثا *

٦١٥ - مسألة - ويجعل الميت في قبره على جنبه اليمين ، ووجهه قبالة القبلة ، ورأسه ورجلاه الى يمين القبلة ويسارها ، على هذا جرى عمل أهل الاسلام من عهد رسول الله ﷺ الى يومنا هذا ، وهكذا كل مقبرة على ظهر الأرض *

٦١٦ - مسألة - وتوجيه الميت الى القبلة حسن ، فان لم يوجه فلا حرج . قال الله تعالى

(١) في الموطأ (ص ٣٦١) « عبد الله بن عباس » وهو خطأ . (٢) هو في الموطأ وصحيحه - لم عن مالك (ج ٢ ص ١٨٨) « واذا وقع بأرض وأتم بها » (٣) في النسخة رقم (١٦) « فلا تخرجوا عنها » وزيادة « عنها » ليست في النسخة رقم (١٤) ولا في الموطأ ولا في مسلم *

(فأينما تولوا فثم وجه الله) ولم يأت نص بتوجهه الى القبلة *
روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر قال : سألت الشعبي
عن الميت توجه الى القبلة ؟ فقال : إن شئت فوجهه ، وإن شئت فلا توجهه ، ولكن
اجعل القبر الى القبلة ، قبر رسول الله ﷺ وقبر أبي بكر وقبر عمر الى القبلة *
ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري وابن جريج عن اسماعيل بن أمية
أن رجلاً دخل على سعيد بن المسيب قال ابن جريج : حين حضره الموت وهو مستلق -
فقال : وجهه الى القبلة ، فغضب سعيد وقال : أأنت الى القبلة ؟ *
٦١٧ - مسألة - وجائز أن تغسل المرأة زوجها ، وأم الولد سيدها ، وإن انقضت
العدة بالولادة ، ما لم تنكحها ، فإن نكحها لم يحل لها غسله إلا كالأجنبيات *
وجائز للرجل أن يغسل امرأته وأم ولده وأمه ، ما لم يتزوج حريمها أو يستحل
حريمها بالملك ، فإن فعل لم يحل له غسلها *
وليس للأمة أن تغسل سيدها أصلاً ، لأن ملكها بموته انتقل الى غيره *
برهان ذلك قول الله تعالى : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) فسماها زوجة بعد
موتها ، وهي - إن كنا مسلمين - امرأتها في الجنة ، وكذلك أم ولده وأمه ، وكان حلالاً
له رؤية أبدانهم في الحياة وتقبيلهم ومسهن ، فكل ذلك باق على التحليل ، فمن ادعى
تحريم ذلك بالموت فقله باطل إلا بنص ، ولا سبيل له اليه *
وأما إذا تزوج حريمها أو تملكها أو تزوجت هي - : فحرام عليه الاطلاع على
بدنهما معاً ، لأنه جمع بينهما ، وكذلك حرام على المرأة التلذذ برؤية بدن رجلين معاً *
وقولنا هو قول مالك ، والشافعي ، وأبي سليمان *
وقال أبو حنيفة : تغسل المرأة زوجها ، لأنها في عدة منه ، ولا يغسلها هو *
روينا من طريق ابن أبي شيبة عن معمر (١) بن سليمان الرقي عن حجاج عن داود
ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : الرجل أحق بغسل امرأته *
ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن الأسود قال :
اني لأغسل نسائي ، وأحول بينهن وبين أمهاتهن وبناتهن وأخواتهن *

(١) معمر . بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الميم المفتوحة وآخره راء ، وفي النسخة .

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري سمعت حماد بن أبي سليمان يقول : اذا ماتت المرأة مع القوم فالمرأة تفسل زوجها والرجل امرأته *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء - هو جابر بن زيد - قال : الرجل أحق أن يفسل امرأته من أخيها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم عن عطاء بن أبي رباح قال : يفسلها زوجها اذا لم يجد من يفسلها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن البصري قال : يفسل كل واحد صاحبه - يعني الزوج والزوجة - بعد الموت *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن قال : لا بأس ان يفسل الرجل أم ولده *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا أبو اسامة عن عوف - هو ابن أبي جميلة - : أنه شهد قسامة بن زهير (١) وأشياخا أدركوا عمر بن الخطاب وقد أتاها رجل فأخبرهم ان

امراته ماتت فأمرته أن لا يفسلها غيره ، ففسلها ، فما منهم أحد أنكر ذلك *

وروي أيضا من طريق سليمان بن موسى أنه قال : يفسل الرجل امرأته * وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : اذا ماتت المرأة مع رجال ليس فيهم امرأة فان زوجها يفسلها *

والحنيفيون يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له منهم مخالف ، وهذه رواية عن ابن عباس لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقد خالفوه *

وقد روى أيضا عن علي : أنه غسل فاطمة مع أسماء بنت عيسى *

فاعترضوا على ذلك برواية لا تصح : انها رضى الله عنها اغتسلت قبل موتها وأوصت ان لا تحرك ، فدفنت بذلك الغسل (٢) *

وهذا عليهم لالهم ، لأنهم قد خالفوا في هذا أيضا عليا وفاطمة بحضرة الصحابة * فان ذكرنا ما روي من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن ليث عن يزيد

(١) بفتح القاف وتخفيف السين المهملة ، وهو تابعي قديم أدرك عمر بن الخطاب ، وقيل أدرك النبي ﷺ ، وليست له حجة ، وأخطأ صاحب القاموس فزعم أنه صحابي . وفي النسخة رقم (١٦) «مسلمة بن زهير» وهو خطأ (٢) لم أر هذه الرواية ، ولعلها من مقتريات الشيعة ، وغسل الميت انما يجب بعد موته ، فالغسل قبله لا يسقطه ، ومعاذ الله أن تأمر فاطمة رضى الله عنها بهذا .

ابن أبي سليمان (١) عن مسروق قال : ماتت امرأة لعمر ، فقال : أنا كنت أولى بها إذ كانت حية ، فأما الآن فأتم أولى بها *

فلا حجة لهم فيه ، لأنه إنما خاطب بذلك أولياءها في إدخالها القبر والصلاة عليها ، ولا خلاف في أن الأولياء لا يجوز لهم غسلها ، ودليل ذلك أنه بلفظ خطاب المذكر ، ولو خاطب النساء لقال أنتن أولى بها ، وعمر لا يلحق *

٦١٨ — مسألة — فلو مات رجل بين نساء لا رجل معهن ، أو ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم — : غسل النساء الرجل وغسل الرجال المرأة على ثوب كثيف ، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليد ، لأن الغسل فرض كما قدمنا ، وهو ممكن كما ذكرنا بلا مباشرة ، فلا يحل تركه ، ولا كراهة في صب الماء أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

ولا يجوز أن يعوض التيمم من الغسل إلا عند عدم الماء فقط . وبالله تعالى التوفيق *

وروينا أثرًا فيه أبو بكر بن عياش عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال : «ييمان» وهذا مرسل ، وأبو بكر بن عياش ضعيف فهو ساقط *

ومن قال بقولنا هذا طائفة من العلماء *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري وقتادة قالا جميعا : تغسل وعليها الثياب . يعنيان في المرأة تموت بين رجال لا امرأة معهم *

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد وزياد الأعم والحجاج ، قال حميد وزياد عن الحسن ، وقال الحجاج عن الحكم بن عتيبة ، قالا جميعا — في المرأة تموت مع رجال ليس معهم امرأة — : أنها يصب عليها الماء من وراء الثياب *

والعجب أن القائلين أنها تيمم فروا من المباشرة خلف ثوب وأباحوها على البشرة وهذا جهل شديد . وبالله تعالى التوفيق *

٦١٩ — مسألة — ولا ترفع اليدين في الصلاة على الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط ، لأنه لم يأت برفع الأيدي فيما عدا ذلك نص . وروى مثل قولنا هذا عن ابن مسعود وابن عباس . وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان . وصح عن ابن عمر رفع الأيدي لكل تكبيرة . ولقد كان يلزم من قال بالقياس أن يرفعها في كل تكبيرة ، قياساً على التكبيرة الأولى (٢)

(١) في النسخة رقم (١٤) «زيد بن أبي سليمان» وهو خطأ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : «وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان لا يرفع يديه في صلاة الجنازة إلا في أول تكبيرة . قال الدارقطني : نا محمد بن مخلد وعثمان بن أحمد الدقاق قالانا محمد بن

٦٢٠ - مسألة - وإن كانت أظفار الميت وافرة أو شار به وافيًا أو عاتته أخذ كل ذلك ، لأن النص قد ورد وضح بأن كل ذلك من الفطرة ، فلا يجوز أن يجهز إلى ربه تعالى إلا على الفطرة التي مات عليها *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة : أن سعد بن أبي وقاص حلق عانة ميت *
وهم يعظمون مخالفة صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا صاحب لا يعرف له منهم مخالف *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في شعر عانة الميت إن كان وافرًا ، قال : يؤخذ منه *
واحتج بعضهم بأن قال : فإن كان أقلق أيمختن ؟ *
قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ والختان من الفطرة *
فإن قيل : فأنتم لا ترون أن يطهر المجنونة إن ماتت مجنونة ، ولا للحيض إن ماتت حائضًا ، ولا ليوم الجمعة إن مات يوم الجمعة ، فما الفرق ؟ *

قلنا . الفرق أن هذه الأغسال مأمور بها كل أحد في نفسه ، ولا تلزم من لا يخاطب ، كالمجنون ، والمغمى عليه ، والصغير ، وقد سقط الخطاب عن الميت *
وأما قص الشارب ، وحق العانة ، والابط ، والختان فلنص جاءنا بأنها من الفطرة ، ولم يؤمر بها المرء في نفسه ، بل الكل مأمورون بها ، فيعمل ذلك كله بالمجنون ، والمغمى عليه ، والصغير *

٦٢١ - مسألة - ويدخل الميت القبر كيف أمكن ، إمام من القبلة أو من دبر القبلة

سليمان بن الحارث نا اسمعيل بن أبان الوراق نا ابن يعلى عن يزيد بن سنان عن زيد ابن أبي أنيسة عن الزهري عن سميد بن السيب عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنائز رفع يديه في أول تكبيرة ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى « وهذا الحديث في سنن الدارقطني (ص ١٩٢) ، وروى الترمذي نحوه عن القاسم بن دينار عن اسمعيل بن أبان الوراق بإسناده (ج ١ ص ١٢٧ طبع الهند) وقال : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » . وهذا الحديث ضعيف ، في إسناده يحيى بن يعلى الأسلمي ، وهو ضعيف مضطرب الحديث ، ويزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ، وهو أضعف من ابن يعلى ، بل هو منكر الحديث ، فلا أدري كيف يجزم كاتب هذه الحاشية بثبوت هذا الاثر ؟ *

أومن قبل رأسه أومن قبل رجله ، اذ لانص في شيء من ذلك *
وقد صح عن علي أنه أدخل يزيد بن المكف (١) من قبل القبلة *
وعن ابن الحنفية : أنه أدخل ابن عباس من قبل القبلة *
وصح عن عبد الله بن زيد الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ : أنه أدخل الحارث
الخارفي (٢) من قبل رجل القبر *

و روى قوم مرسلات لا تصح في ادخال النبي ﷺ *
فمن ابراهيم النخعي : أنه عليه السلام أدخل من قبل القبلة *
وعن ربيعة ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وموسى بن عقبة : أنه عليه السلام أدخل
من قبل الرجلين *
و كل هذا لو صح لم تقم به حجة في الوجوب ، فكيف وهو لا يصح ؟ لأنه ليس
فيه منع مما سواه *

٦٢٢ - مسألة - ولا يجوز التراحم على النعش ، لأنه بدعة لم تكن قبل ، وقد
أمر رسول الله ﷺ بالرفق *

روينا من طريق مسلم : نا محمد بن الثني نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان
الثوري نا منصور بن المعتمر عن تميم بن سلمة عن عبد الرحمن بن هلال عن جرير بن عبد الله
عن النبي ﷺ قال : « من يحرم الرفق يحرم الخير » *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : أنه كره التراحم على السرير ، وكان إذا
رآهم يزدهمون قال : أولئك الشياطين *

ومن طريق وكيع عن هام عن قتادة : أنه قال : شهدت جنازة فيها أبو السوار -
هو حريث بن حسان المدوي (٣) - فازدحموا على السرير ، فقال أبو السوار : أترون
هؤلاء أفضل أو أصحاب محمد ﷺ ؟! كان الرجل منهم إذا رأى محملاً حمل ، والاعترل
ولم يؤذ أحداً *

(١) سبق بيانه في المسألة ٥٧٣ (٢) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني ،
وخارف - بالخاء المعجمة والراء والفاء - بطن من همدان (٣) أبو السوار - بفتح السين
المهمل وتشديد الواو - وحريث : بالتصغير ، وجزم ابن سعد بأن اسمه « حسان بن
حريث المدوي » وهو الصواب ، وأما حريث بن حسان فانه شياني صحابي *

٦٢٣ — مسألة — ومن فاتته بعض التكبيرات على الجنازة كبر ساعة يأتي، ولا ينتظر تكبير الامام، فاذا سلم الامام أتم هو ما بقى من التكبير، يدعو بين تكبيرة وتكبيرة كما كان يفعل مع الامام، لقول رسول الله ﷺ فيمن أتى الى الصلاة ان يصلي ما أدرك ويتم ما فاتته، وهذه صلاة، وما عدا هذا قول فاسد لا دليل على صحته، لا من نص ولا قياس ولا قول صاحب. وبالله تعالى التوفيق ﴿تم كتاب الجنائز من كتاب المحلى والحمد لله رب العالمين﴾ *

﴿كتاب الاعتكاف﴾

الاعتكاف هو الاقامة في المسجد بنية التقرب الى الله عز وجل ساعة فما فوقها، ليلاً أو نهاراً *
٦٢٤ — مسألة — ويجوز اعتكاف يوم دون ليلة، وليلة دون يوم، وما أحب الرجل أو المرأة *
برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تبأشروهن وأتم عاكفون في المساجد) *
وروينا من طريق مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري : « ان رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان ، وأنه عليه السلام قال . من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الآخر » *

فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، وبالعربية خاطبنا رسول الله ﷺ ، والاعتكاف في لغة العرب الاقامة ، قال تعالى : (ما هذه التماثيل التي أتم لها عاكفون) بمعنى مقيمون متعبدون لها ، فاذا لاشك في هذا فكل اقامة في مسجد لله تعالى بنية التقرب اليه اعتكاف وعكوف ، فاذا لاشك في هذا ، فالاعتكاف يقع على ما ذكرنا مما قل من الأزمان أو أكثر اذ لم يخص القرآن والسنة عدداً من عدد ، ولا وقتاً من وقت ، ومدعى ذلك مخطئ ، لأنه قائل بلا برهان *

والاعتكاف فعل حسن ، قد اعتكف رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه رضي الله عنهم بعده والتابعون *
ومن قال بمثل هذا طائفة من السلف *

كما أننا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصري نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المتي نا عبد الرحمن بن مهدي عن زائدة عن عمران بن أبي مسلم عن سويد بن غفلة قال : من جلس في المسجد وهو طاهر فوعا كف فيه ، مالم يحدث *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت عطاء بن أبي رباح يخبر عن يعلى

ابن أمية قال : إني لا مكث في المسجد ساعة وما مكث إلا لأعتكف ، قال عطاء : حسبت أن صفوان بن يعلى أخبرني ، قال عطاء : هو اعتكاف ما مكث فيه ، وإن جلس في المسجد احتساب الخير فهو معتكف ، وإلا فلا *

قال أبو محمد : يعلى صاحب ، وسو يدمن كبار التابعين ، أفتى أيام عمر بن الخطاب ، ولا يعرف ليعلى في هذا مخالف من الصحابة *

فإن قيل : قد جاء عن عائشة ، وابن عباس ، وابن عمر : لا اعتكاف إلا بصوم ، وهذا خلاف لقول يعلى *

قلنا : ليس كما تقول : لأنه لم يأت قط عن ذكر كرت لا اعتكاف أقل من يوم كامل ، إنما جاء عنهم أن الصوم واجب في حال الاعتكاف فقط ، ولا يمتنع أن يعتكف المرء على هذا ساعة في يوم هو فيه صائم ، وهو قول محمد بن الحسن ، فبطل ما أوهتم به *

وقوله تعالى : (وأنتم عاكفون في المساجد) فلم يخص تعالى مدة من مدة ، وما كان ربك نسيا *

ومن طريق مسلم : نازهير بن حرب نا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال : «قال عمر : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأوف بنذرك » *

فهذا عموم منه عليه السلام بالأمر بالوفاء بالنذر في الاعتكاف ، ولم يخص عليه السلام مدة من مدة ، فبطل قول من خالف قولنا . والحمد لله رب العالمين *

وقولنا هذا هو قول الشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يجوز الاعتكاف أقل من يوم *

وقال مالك : لا اعتكاف أقل من يوم وليلة ، ثم رجع وقال : لا اعتكاف أقل من عشر ليال ، وله قول : لا اعتكاف أقل من سبع ليال ، من الجمعة إلى الجمعة وكل هذا قول بلا دليل *

فإن قيل : لم يعتكف رسول الله ﷺ أقل من عشر ليال *

قلنا : نعم ، ولم يمنع من أقل من ذلك ، وكذلك أيضاً لم يعتكف قط في غير مسجد المدينة ، فلا تجيزوا الاعتكاف في غير مسجده عليه السلام ، ولا اعتكف قط إلا في رمضان وشوال ، فلا تجيزوا الاعتكاف في غير هذين الشهرين *

والاعتكاف في فعل خير ، فلا يجوز المنع منه إلا بنص وارد بالنع : وبالله تعالى التوفيق

فإن قالوا : قسنا على مسجده عليه السلام سائر المساجد *

قيل لهم : فقيسوا على اعتكافه عشراً أو عشرين مادون العشر وما فوق العشرين ،
اذ ليس منها ساعة ولا يوم إلا وهو فيه معتكف *

٦٢٥ — مسألة وليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المعتكف صام

وإن شاء لم يصم *

واعتكاف يوم الفطر ويوم الأضحي وأيام التشريق حسن . وكذا لك اعتكاف ليلة بلا

يوم ويوم بلا ليلة *

وهو قول الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان ، وهو قول طائفة من السنف *

روينا من طريق سعيد بن منصور : نا عبد العزيز بن محمد — هو الدر أوردى — عن

أبي سهيل بن مالك قال : كان على امرأة من أهلى اعتكاف . فسألت عمر بن عبد العزيز

فقال : ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها ، فقال الزهرى : لا اعتكاف إلا بصوم .

فقال له عمر : عن النبي ﷺ ؟ قال : لا ، قال : فمن أبي بكر ؟ قال : لا ، قال : فمن

عمر ؟ قال : لا ، قال : فأظنه قال : فمن عثمان ؟ قال : لا قال أبو سهيل : لقيت طاوساً وعطاء

فسألتها ، فقال طاوس : كان فلان لا يرى عليها صياماً إلا أن تجعله على نفسها . وقال

عطاء : ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها *

وبه الى سعيد : نا حبان بن على نا ليث عن الحكم عن مقسم أن علياً وابن مسعود قالا

جميعاً المعتكف ليس عليه صوم إلا أن يشترط ذلك على نفسه *

واختلف فى ذلك عن ابن عباس ، كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن

محمد القامى نا محمد بن أحمد الصواف نا بشر بن موسى بن صالح بن عميرة نا أبو بكر

الحميدى (١) نا عبد العزيز بن محمد الدر أوردى نا أبو سهيل بن مالك قال اجتمعت

أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز ، وكان على امرأتى اعتكاف ثلاث فى

المسجد الحرام ، فقال ابن شهاب : لا يكون اعتكاف إلا بصوم ، فقال له عمر بن عبد العزيز :

أمن رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قال : فمن أبي بكر ؟ قال : لا ، قال : فمن عمر ؟ قال :

لا ، قال : فمن عثمان ؟ قال : لا ، قال أبو سهيل : فأنصرفت فلقيت طاوساً ، وعطاء فسألتها

عن ذلك ، فقال طاوس : كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلا أن يجعله على

نفسه ، قال عطاء : ذلك رأى *

(١) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشى الأسدى الحميدى الحافظ الفقيه

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال : المعتكف ان شاء لم يصم *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ناعبدة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال : ليس على المعتكف صوم الا ان يوجب ذلك على نفسه *
وقال أبو حنيفة ، وسفيان ، والحسن بن حي ، ومالك ، والليث . لا اعتكاف إلا بصوم ، وصح عن عروة بن الزبير والزهرى *

وقد اختلف فيه عن طاوس وعن ابن عباس ، وصح عنهما كلا الأمرين *
كتب الى داود بن بابشاذ بن داود المصرى قال نا عبد الغنى بن سعيد الحافظ نا هشام بن محمد بن قرة الرعيني نا أبو جعفر الطحاوى نا الربيع بن سليمان المؤذن نا ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر قالا جميعا . لا اعتكاف الا بصوم *
وروى عن عائشة . لا اعتكاف إلا بصوم *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن حبيب بن ابي ثابت عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت : من اعتكف فعليه الصوم *

قال أبو محمد . شذب من قلد القائلين بأنه لا اعتكاف الا بصوم بأن قالوا . قال الله تعالى : (فالآن باشر وهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل ولا تباشر وهن وأتموا كفون في المساجد) قالوا : فذكر الله تعالى الاعتكاف اثر ذكره للصوم ، فوجب ان لا يكون الاعتكاف الا بصوم *

قال أبو محمد : ما سمع بأقبح من هذا التحريف لسكلام الله تعالى والاقحام فيه ما ليس فيه ! وما علم قط ذو تميز أن ذكر الله تعالى شريعة إثر ذكره أخرى موجه عقد احداها بالأخرى *
ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل لما ذكر الصوم ثم الاعتكاف وجب أن لا يجزىء صوم إلا باعتكاف *
فان قالوا : لم يقل هذا أحد *

قلنا . فقد أقررتم بصحة الاجماع على بطلان حجتكم ، وعلى ان ذكر شريعة مع ذكر أخرى لا يوجب ان لا تصح احداها الا بالأخرى *
وأبضا . فان خصومنا مجمعون على أن المعتكف هو بالليل معتكف كما هو بالنهار ، وهو بالليل غير صائم ، فلو صح لهم هذا الاستدلال لوجب ان لا يجزىء الاعتكاف الا

بالنهار الذي لا يكون الصوم الا فيه فبطل تمويههم بايراد هذه الآية ، حيث ليس فيها شيء مما هووا به ، لا بنص ولا بدليل *

وذكر وا ما روينا من طريق أبي داود قال . نا أحمد بن ابراهيم نا أبو داود . هو الطيالسي - نا عبد الله بن بديل (١) عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : « ان عمر جعل عليه في الجاهلية ان يعتكف ليلة أو يوماً عند الكعبة ، فسأل النبي ﷺ ، فقال : اعتكف وصم » *

قال أبو محمد . هذا خبر لا يصح ، لأن عبد الله بن بديل مجهول (٢) ، ولا يعرف هذا الخبر من مسند عمرو بن دينار أصلاً ، وما نعرف لعمرو بن دينار عن ابن عمر حديثاً مسنداً الا ثلاثة ، ليس هذا منها ، احدها في العمرة . (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) والثاني في صفة الحج ، والثالث . « لاتتموا اداء الله مساجد الله » فسقط عنا هذا الخبر لبطلان سنده *

ثم الطامة الكبرى احتجاجهم به في ايجاب الصوم في الاعتكاف ومخالفتهم اياه في ايجاب الوفاء بما نذره المرء في الجاهلية فهذه عظمة لا يرضى بها ذو دين *

فان قالوا . معنى قوله « في الجاهلية » أي أيام ظهور الجاهلية بعد اسلامه *

قلنا لمن قال هذا . ان كنت تقول هذا قاطعاً به فانت أحد الكذابين ، لقطعك بما لا دليل لك عليه ، ولا وجدت قط في شيء من الأخبار ، وان كنت تقول ظناً فان الحقائق لا تترك بالظنون ، وقد قال الله تعالى . (ان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ . « اياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » *

فكيف وقد صح كذب هذا القول ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة : نا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نذرت نذراً في الجاهلية فسألت النبي ﷺ بعد ما أسلمت ، فأمرني أن أو في بنذري » *

وهذا في غاية الصحة ، لا كحديث عبد الله بن بديل الداهب في الرياح *

(١) بضم الباء وفتح الدال المهملة (٢) ليس مجهولاً بل هو معروف ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن معين « صالح » وقال ابن عدي « له ما ينكر عليه الزيادة في متن أو اسناد » وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بهن في الرواية عن عمرو بن دينار ، وهي رواية شاذة تخالف ما في البخاري من أنه أمره باعتكاف ليلة ، وليس فيه ذكر للصوم .

فهل سمع بأعجب من هؤلاء القوم !! لا يزالون بالخبر يحتجون به على من لا يصححه فيما وافق تقليدهم ، وهم أول مخالفين لذلك الخبر نفسه فيما خالف تقليدهم .. فكيف يصعد مع هذا عمل ونموذ بالله من الضلال ، فعاد خبرهم حجة عليهم لا علينا ، ولوصح ورأيناه حجة لقلنا : به *

ومو هو بأن هذا روى عن أم المؤمنين ، وابن عباس ، وابن عمر ، قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى *

فقلنا : أما ابن عباس فقد اختلف عنه في ذلك ، فصح عنه مثل قولنا ، وقدر وينا عنه من طريق : عبد الرزاق أنا ابن عيينة عن عبد الكريم بن أبي أمية (١) سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقول : إن أمانا مات وعليها اعتكاف ، فسألت ابن عباس فقال : اعتكف عنها وصم *

فمن أين صار ابن عباس حجة في إيجاب الصوم على المعتكف - وقد صح عنه خلاف ذلك - ولم يصر حجة في إيجابه على التولى قضاء الاعتكاف عن الميت ؟ وهلا قلتم ها هنا : مثل هذا لا يقال : بالرأى وعهدنا هم يقولون : لو كان هذا عند فلان صحيحاً مائركه . أو يقولون : لم يترك ما عنده من ذلك إلا لما هو أصح عنده * وقد ذكرنا عن عطاء أنفا أنه لم ير الصوم على المعتكف ، وسمع طاوساً يذكر ذلك عن ابن عباس فلم ينكر ذلك عليه . فها قالوا . لم يترك عطاء ما روى عن ابن عباس وابن عمر إلا لما هو عنده أقوى منه . ولكن القوم متلاعبون *

وأما أم المؤمنين فقد روينا عنها من طريق أبي داود . نا وهب بن بقية أنا خالد عن عبد الرحمن - يعني ابن اسحق - عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها . « قالت (٢) السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لا بد منه (٣) ، ولا اعتكاف إلا بصوم ، ولا اعتكاف

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « عن عبد الكريم بن أمية » وانا أرجح أن كليهما خطأ وأن الصواب « عن عبد الكريم أبي أمية » وهو عبد الكريم بن أبي المخارق البصري وكنيته أبو أمية . (٢) في النسخة رقم (١٦) « قالت » بمحذف « أنها » وإثباتها هو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٣١٠) (٣) هذا هو الموافق لأبي داود ، وفي النسخة رقم (١٦) « إلا لا بد منه » ، وفي النسخة رقم (١٤) « لحاجة الإنسان إلا لا بد منه »

الا في مسجد جامع *

فمن أين صار قولها في ايجاب الاعتكاف حجة ولم يصر قولها : « لا اعتكاف الا في مسجد جامع » حجة *

وروينا عنها من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمرو ، قال ابن جريج : أخبرني عطاء : ان عائشة نذرت جواراً (١) في جوف ثبير (٢) مما يلي منى ، وقال معمرو عن أيوب السخيتي عن ابن ابي مليكة قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين بين حراء و ثبير فكنا نأتيها هنالك *

فخالقوا عائشة في هذا أيضا ، وهذا عجب *

وأما ابن عمر فحدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد ابن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبد الملك ابن ابي سليمان عن عطاء بن ابي رباح : ان ابن عمر كان اذا اعتكف ضرب فسطاطاً او خباء يقضى فيه حاجته ، ولا يظله سقف بيت *

فكان ابن عمر حجة فيما روى عنه أنه لا اعتكاف الا بصوم ، ولم يكن حجة في انه كان اذا اعتكف لا يظله سقف بيت *

فصح ان القوم إنما يموهون بذكر من يحتج به من الصحابة ايها ما ، لأنهم لا مؤنة عليهم من خلافهم فيما لم يوافق من أقوالهم رأى ابي حنيفة ومالك ، وأنهم لا يرون أقوال الصحابة حجة إلا اذا وافقت رأى ابي حنيفة ومالك فقط ، وفي هذا ما فيه . فبطل قولهم لتعريبه من البرهان *

ومن عجائب الدنيا ومن الهوس قولهم : لما كان الاعتكاف لبثاً في موضع اشبه الوقوف بعرفة ، والوقوف بعرفة لا يصح إلا محرماً ، فوجب ان لا يصح الاعتكاف الا بمعنى آخر ، وهو الصوم *

(١) بضم الجيم وكسرهما (٢) كذا في حاشية النسخة رقم (١٤) على انه نسخة ، وقد اخترناه لوضوح معناه ، وفي الأصلين « في جور ثبير » ولم يتضح معنى كلمة « جور » هنا . الا ان كان المراد بجانبه وعلى ناحية منه ، كأنه من قولهم « هو جور عن طريقنا » اي مائل عنه ليس على جادته *

فقبل لهم : لما كان اللبث بعرفة لا يقتضى وجوب الصوم وجب ان يكون الاعتكاف لا يقتضى وجوب الصوم *

قال ابو محمد : من البرهان على صحة قولنا اعتكاف النبي ﷺ في رمضان ، فلا يخلو صومه من ان يكون لرمضان خالصاً - وكذلك هو - فحصل الاعتكاف مجرداً عن صوم يكون من شرطه ، واذا لم يحتاج الاعتكاف الى صوم ينوى به الاعتكاف فقد بطل ان يكون الصوم من شروط الاعتكاف وصح انه جائز بلا صوم ، وهذا برهان ما قدرنا على اعتراضه الا بوساوس لا تعقل . ولو قالوا : إنه عليه السلام صام للاعتكاف لرمضان او لرمضان والاعتكاف لم يبعدوا عن الانسلاخ من الاسلام *

وأيضاً فان الاعتكاف هو بالليل كهو بالنهار ، ولا صوم بالليل ، فصح ان الاعتكاف لا يحتاج الى صوم *

فقال هلكوهم ههنا : إنما كان الاعتكاف بالليل تبعاً للنهار *
فقلنا : كذبتهم ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل إنما كان بالنهار تبعاً لليل ، وكلا القولين فاسد *

فقالوا : إنما قلنا : ان الاعتكاف يقتضى (١) ان يكون في حال صوم *
فقلنا : كذبتهم الآن رسول الله ﷺ يقول : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فلما كان الاعتكاف عندنا وعندكم لا يقتضى ان يكون معه صوم ينوى به الاعتكاف - :
صح ضرورة أن الاعتكاف ليس من شروطه ولا من صفاته ولا من حكم أن يكون معه صوم ، وقد جاء نص صحيح بقولنا *

كما روينا من طريق ابى داود : نا عثمان بن ابى شبة نا أبو معاوية ويعلى بن عبيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه ، قالت : وانه اراد مرة ان يعتكف في المشرأواخر من رمضان ، قالت : فأمر بينائاه فضرب فلما رأيت ذلك امرت بينائى فضرب ، وأمر غيرة من ازواج النبي ﷺ بينائهن (٢) فضرب ، فلما صلى الفجر نظر الى الأبنية ، فقال : ماهذه ؟ آ لبرتردن ؟ فأمر بينائاه فقوض ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « ان الاعتكاف إنما يقتضى » الخ (٢) في ابى داود (ج

ص ٣٠٧ و ٣٠٨) نسختان « بينائاه » و « بينائها » وما هنا أحسن *

وأمر ازواجه بأبنتيهن فقوضن (١)، ثم أخر الاعتكاف الى العشر الأول ، يعني من شوال *
قال ابو محمد . فهذا رسول الله ﷺ قد اعتكف العشر الأول من شوال ، وفيها يوم
الفطر ، ولا صوم فيه *

ومالك يقول . لا يخرج المعتكف في العشر الاً و آخر من رمضان من اعتكافه الا حتى
ينفض الى المصلي ، فنسألهم : أمتعكف هو ما لم ينفض الى المصلي أم غير معتكف ؟ فان
قالوا هو معتكف ، تناقضوا ، وأجازوا الاعتكاف بلا صوم برهة من يوم الفطر ، وان
قالوا : ليس . متكفا ، قلنا . فلم منعموه الخروج اذن ؟ *

٦٢٦ - مسألة - ولا يحل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال
الاعتكاف بشيء من الجسم ، الا في ترجيل المرأة للمعتكف خاصة ، فهو مباح ، وله اخراج
رأسه من المسجد للترجيل *

لقول الله تعالى : (ولا تبشروهن) وأتم عاكفون في المساجد (فصيح أن من تعدد
مانهى عنه من عموم الباشرة - ذا كراً لا اعتكافه - فلم يعتكف كما أمر ، فلا اعتكاف له ،
فان كان ندرا قضاء ، وإلا فلا شيء عليه ، وقوله تعالى : (وأتم عاكفون في المساجد)
خطاب للجميع من الرجال والنساء ، فحرمت الباشرة بين الصنفين *

و من طريق البخاري : نا محمد بن يوسف ناسفیان الثوري عن منصور بن
المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله
ﷺ يخرج رأسه من المسجد وهو معتكف ، فأرجله وأنا حائض » *

فخرج هذا النوع من الباشرة من عموم نهى الله عز وجل . وبالله التوفيق *

٦٢٧ - مسألة - وجائز للمعتكف أن يشترط ما شاء من المباح والخروج له ، لأنه
بذلك إنما التزم الاعتكاف في خلال (٢) ما استثناء ، وهذا مباح له ، أن يعتكف
اذا شاء ، ويترك اذا شاء ، لأن الاعتكاف طاعة ، وتركه مباح ، فان أطاع أجز ،
وان ترك لم يقض *

وان المعجب ليكثر ممن لا يجيز هذا الشرط ١ والنصوص كلها من القرآن والسنة
موجبة لما ذكرنا ، ثم يقول : يلزم الشرط (٣) التي أبطلها القرآن والسنن ، من
اشتراط الرجل للمرأة إن تزوج عليها أو تسرى فأمرها بيدها ، والداخله بنكاح

(١) في أبي داود « فقوضت » (٢) في النسخة رقم (١٦) « في حال » (٣) في النسخة

رقم (١٦) « ثم يقولون يلزم الشرط » الخ وما هنا اصح *

طالق، والسرية حرة، وهذه شروط الشيطان، وتحريم ما أحل الله عز وجل، وقد أنكر الله تعالى ذلك في القرآن *

٦٢٨- مسألة - وكل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه، وعليه أن يخرج إليه، ولا يضر ذلك باعتكافه، وكذلك يخرج لحاجة الإنسان، من البول والغائط وغسل النجاسة، وغسل الاحتلام، وغسل الجمعة ومن الحيض، إن شاء في حمام أو في غير حمام. ولا يتردد على أكثر من تمام غسله، وقضاء حاجته، فإن فعل بطل اعتكافه * وكذلك يخرج لا بتباعد ما لا بدله ولأهله منه، من الأكل واللباس، ولا يتردد على غير ذلك، فإن تردد بلا ضرورة بطل اعتكافه. وله أن يشيع أهله إلى منزلها * وإنما يبطل الاعتكاف خروجه لما ليس فرضاً عليه *

وقد افترض الله تعالى على المسلم ما روينا من طريق البخاري: ثنا محمد بن عمرو بن أبي سلمة (١) عن الأوزاعي أنا ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق المسلم على المسلم خمس، رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس» * وأمر عليه السلام من دعى إن كان مفطراً فليأكل، وإن كان صائماً فليصل، (٢) بمعنى أن يدعوا لهم *

وقال تعالى: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) وقال تعالى: (ولا يأتى الشهداء إذا مادعوا) وقال تعالى: (انفروا خفاً وثقالاً) فهذه فرائض لا يحل تركها للاعتكاف، وبلا شك عند كل مسلم أن كل من أدى ما افترض الله تعالى عليه فهو محسن، قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) * ففرض على المعتكف أن يخرج لعيادة المريض مرة واحدة، يسأل عن حاله واقفاً وينصرف، لأن ما زاد على هذا فليس من الفرض، وإنما هو تطويل، فهو يبطل الاعتكاف *

وكذلك يخرج لشهود الجنائز، فإذا صلى عليها انصرف، لأنه قد أدى الفرض، وما زاد فليس فرضاً، وهو به خارج عن الاعتكاف *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ثنا محمد بن عمرو بن أبي سلمة» وهو خطأ، صححناه من البخاري (ج ٢ ص ١٥٧) ومن النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) «أن يأكل» و«أن يصل» *

وفرض عليه أن يخرج اذا دعى ، فان كان صائماً بلغ الى دار الداعى ودعا وانصرف ، ولا يزد على ذلك *

وفرض عليه أن يخرج الى الجمعة بمقدار ما يدرك أول الخطبة ، فاذا سلم رجع ، فان زاد على ذلك خرج من الاعتكاف ، فان خرج كما ذكرنا ثم رأى أن في الوقت فسحة فان علم أنه ان رجع الى معتكفه ثم خرج أدرك الخطبة فعليه أن يرجع ، والا فليتأد ، وكذلك ان كان عليه في الرجوع حرج ، لقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *

وكذلك يخرج للشهادة اذا دعى سواء ، قبل أو لم يقبل ، لأن الله تعالى أمر الشهداء بان لا يأبوا اذا دعوا ، ولم يشترط من يقبل ممن لا يقبل ، وما كان ربك نسياً ، فاذا أداها رجع الى معتكفه ولا يتردد ، فان تردد بطل اعتكافه *

فان نزل عدو كافراً أو ظالماً بساحة موضعه ، فان اضطر الى النفار نقر وقاتل ، فاذا استغنى عنه رجع الى معتكفه ، فان تردد لغير ضرورة بطل اعتكافه *

وهو كاه قول أبي سليمان وأصحابنا *

وروينا من طريق سعيد بن منصور : أنا أبو الأحوص أنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن عاصم بن ضمرة قال قال علي بن أبي طالب : اذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليحضر الجنازة وليعد المريض وليأت أهله بأمرهم بحاجته وهو قائم *

وبه الى سعيد : ناسفیان - هو ابن عينة - عن عمار بن عبد الله بن يسار (١) عن أبيه : أن علي بن أبي طالب أعان ابن أخته (٢) جمدة بن هبيرة بسبعمائة درهم من عطائه ، أن يشتري بها خادماً ، فقال : إني كنت معتكفاً ، فقال له علي : وما عليك لو خرجت الى السوق فابتعت ؟ *

وبه الى سفيان : ناهشيم عن الزهري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين : أنها كانت

(١) عمار هذا لم أجد له ترجمة. ولكن ذكره في التهذيب راوياً عن أبيه عبد الله ابن يسار الجهني ، ووقع في التهذيب (ج ٦ ص ٨٥) بلفظ «وعنه ابن عمار» وهو خطأ مطبعي ، والصواب «وعنه ابنه عمار» وله رواية عن أبيه في تاريخ الطبري (ج ٦ ص ٢٣٣) (٢) في النسخة رقم (١٤) «ابن أخيه» وهو تصحيف ، والصواب ما هنا ، فان جمدة بن هبيرة أمه أم هاني بنت أبي طالب أخت علي رضي الله عنه *

لا تعود المريض من أهلها إذا كانت معتكفة إلا وهي مارة *

وبه الى سعيد : ناهشيم أنا مغيرة عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون للمعتكف أن يشترط هذه الخصال - وهن له وان لم يشترط - : عيادة المريض ولا يدخل سقفاً ، ويأتى الجمعة ، ويشهد الجنازة ، ويخرج الى الحاجة . قال ابراهيم : ولا يدخل المعتكف سقيفة إلا الحاجة *

وبه الى هشيم : أنا أبو اسحق الشيباني عن سعيد بن جبير قال : المعتكف يعود المريض ويشهد الجنازة ويحجب الامام *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أنه كان يرخص المعتكف أن يتبع الجنازة ويعود المريض ولا يجلس *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : المعتكف يدخل الباب فيسلم ولا يقعد ، يعود المريض ، وكان لا يرى بأساً إذا خرج المعتكف لحاجته فلقية رجل فسأله أن يقف عليه فيسأله *

قال أبو محمد : إن اضطر الى ذلك ، أو سأله عن سنة من الدين ، وإلا فلا *
ومن طريق شعبة عن أبي اسحاق الشيباني عن سعيد بن جبير قال : للمعتكف أن يعود المريض ويتبع الجنازة ويأتى الجمعة ويحجب الداعي *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : إن نذر جواراً أبنوى (١) في نفسه أنه لا يصوم ، وأنه يبيع ويتاع ، ويأتى الأسواق ، ويعود المريض ، ويتبع الجنازة وإن كان مطر «فأنى أستكن في البيت ، وأنى أجاور جواراً منقطعاً ، أو أن يعتكف النهار ويأتى البيت بالليل؟ قال عطاء : ذلك على نيته ما كانت ، ذلك له ، وهو قول قتادة ايضاً *
ورويانا عن سفيان الثوري انه قال : المعتكف يعود المرضى (٢) ويخرج الى الجمعة ويشهد الجنائز . وهو قول الحسن بن حى *

ورويانا عن مجاهد وعطاء وعروة والزهرى : لا يعود المعتكف مريضاً ولا يشهد الجنازة . وهو قول مالك والليث *

قال مالك : لا يخرج الى الجمعة *

(١) في النسخة رقم (١٦) «بنوى» بدون الهمزة (٢) في النسخة رقم (١٦) «للمعتكف

أن يعود المريض» *

قال أبو محمد : هذا مكان صح فيه عن علي وعائشة ما أوردنا ، ولا يخالف لهما يعرف من الصحابة ، وهم يعظمون مثل هذا إذا خالف (١) تقليدهم *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن علي بن الحسين عن صفية أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ معتكفاً نيته أذوره ليلاً ، فخدمته ، ثم قمت فأتيت ، فقام معي ليلتي ، وكان مسكنها (٢) في دار أسامة » وذكر باقي الخبر *

قال أبو محمد : في هذا كفاية ، وما نعلم لمن منع من كل ما ذكرناه حجة ، لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ، ولا قياس *

ونسألهم : ما الفرق بين ما أباحوا له من الخروج لقضاء الحاجة وابتياح ما لا بد منه وبين خروجه لما افترضه الله عز وجل عليه *

وقال أبو حنيفة . ليس له أن يعود المريض ، ولا أن يشهد الجنازة ، وعليه أن يخرج إلى الجمعة بمقدار (٣) ما يصل ست ركعات قبل الخطبة ، وله أن يبقى في الجامع بعد صلاة الجمعة مقدار ما يصل ست ركعات ، فإن بقي أكثر أو خرج لأكثر لم يضر شيئاً ، فإن خرج للجنازة أو لزيارة مريض بطل اعتكافه *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : له أن يخرج لكل ذلك ، فإن كان مقدار لبثه في خروجه لذلك نصف يوم فأقل لم يضر اعتكافه ذلك ، فإن كان أكثر من نصف يوم بطل اعتكافه *

قال أبو محمد : إن في هذه التحديدات لمجيباً وما ندرى كيف يسمح ذو عقل أن يشرع في دين الله هذه الشرائع الفاسدة فيصير محرماً محلاً موجباً دون الله تعالى وما هو إلا ما جاء النص بإباحته فهو مباح ، قل أمده أو أكثر ، أو ما جاء النص بتحريمه فهو حرام قل أمده أو أكثر ، أو ما جاء النص بإيجابه فهو واجب إلا أن يأتي نص بتحديد في شيء من ذلك ، فسمماً وطاعة *

(١) كذا في الأصلين «خالف» والكلام يقتضي أن يكون «وافق» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مسكنه» وهو خطأ ، والصواب ما هنا ، وهو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٣٠٩ و ٣١٠) وقد روى الحديث عن ابن شويبة الروزي عن عبد الرزاق ، ونسبه المنذري للبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه . ومعنى «ليقلني» أي يردني إلى بيتي (٣) في النسخة رقم (١٦) «وعلى أن يخرج إلى الجمعة إلا بمقدار» الخ وهو خطأ وخطط *

٦٢٩ — مسألة — ويعمل المعتكف في المسجد كل ما يباح له ، من محادثة فيما لا يحرم ، ومن طلب العلم أى علم كان ، ومن خياطة وخصام في حق ونسخ وبيع وشراء ، وتزوج وغير ذلك لا تحاش شيئاً لأن الاعتكاف هو الإقامة كما ذكرنا ، فهو إذا فعل ذلك في المسجد فلم يترك الاعتكاف *

وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *

ولم ير ذلك مالك . وما نعلم له حجة في ذلك ، لامن قرآن ولا من سنة لاصحیحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا قول متقدم من التابعين ، ولا قياس ، ولا رأى له وجهه * وأعجب ذلك (١) منه من طلب العلم في المسجد ! وقد ذكرنا قبل أن رسول الله ﷺ كانت عائشة رضى الله عنها ترجل شعره المقدس وهو في المسجد ، وكل ما أباحه الله تعالى فليس معصية لكنه إما طاعة وإما سلامة *

٦٣٠ — مسألة — ولا يبطل الاعتكاف شيء الاخروجه عن المسجد لغير حاجة عاصداً إذا كراً ، لأنه قد فارق المكوف وتركه ، ومباشرة المرأة في غير الترجيل ، لقول الله تعالى : (ولا تبشر وهن وأتم عاكفون في المساجد) وتعتمد معصية الله تعالى — أى معصية كانت ، لأن المكوف الذى ندب الله تعالى اليه هو الذى لا يكون على معصية ، ولا شك عند أحد من أهل الاسلام في أن الله تعالى حرم المكوف على المعصية فمن عكف في المسجد على معصية فقد ترك المكوف على الطاعة فبطل عكوفه *

وهذا كاه قول أبى سليمان ، وأحد قولى الشافعى *

وقال مالك : القبلة تبطل الاعتكاف *

وقال أبو حنيفة : لا يبطل الاعتكاف مباشرة ولا قبلة إلا أن ينزل ، وهذا تحديد فاسد ، وقياس للباطل على الباطل ، وقول بلا برهان *

٦٣١ — مسألة — ومن عصى ناسياً أو خرج ناسياً أو مكرهاً أو باشراً أو جامع ناسياً أو مكرهاً — : فالاعتكاف تام لا يكسح (٢) كل ذلك فيه شيئاً ، لأنه لم يعتمد ابطال (٣) اغتكاكه

(١) في النسخة رقم (١٤) «وأعجب من ذلك» وما هنا أحسن (٢) كذا في الأصلين

بالكاف ، وهو صحيح ، يقال : كدح وجه أمره إذا أفسده (٣) كذا في الأصلين وهو

صحيح ، «عمد» يتعدى بنفسه وباللام وبالي *

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» *

٦٣٢ — مسألة — ويؤذن في المئذنة إن كان بابها في المسجد أوفى صحته ، وبصعد على ظهر المسجد ، لأن كل ذلك من المسجد ، فان كان باب المئذنة خارج المسجد بطل اعتكافه إن تعمد ذلك *

وهو قول مالك والشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يبطل *

وهذا خطأ ، لأن الخروج عن المسجد — قل أوكثر — مفارقة للمكوف وترك له ، والتحديد في ذلك بغير نص باطل ، ولا فرق بين خطوة وخطوتين إلى مائة ألف خطوة وبالله تعالى التوفيق *

٦٣٣ — مسألة — والاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة أولم تجمع ، سواء كان مسقفاً أو مكشوقاً ، فان كان لا يصلي فيه جماعة ولا له إمام لزمه فرض الخروج لكل صلاة إلى المسجد تصلي فيه جماعة (١) ، إلا أن يبعد منه بعداً يكون عليه فيه حرج فلا يلزمه ، وأما المرأة التي لا يلزمها فرض الجماعة فتعتكف فيه ، ولا يجوز الاعتكاف في رحبة المسجد إلا أن تكون منه ، ولا يجوز للمرأة ولا للرجل أن يعتكفا أو أحدهما في مسجد داره *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأتموا كفون في المساجد) فعم تعالى ولم يخص * فان قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : «جمعت لي الأرض مسجداً وطهوراً» * قلنا نعم ، بمعنى أنه تجوز الصلاة فيه ، وإلا فقد جاء النص والاجماع بأن البول والغائط جائز فيما عدا المسجد ، فصح أنه ليس لما عدا المسجد حكم المسجد ، فصح أن لا طاعة في إقامة في غير المسجد ، فصح أن لا اعتكاف إلا في مسجد ، وهذا يوجب ما قلنا *

وقد اختلف الناس في هذا *

فقال طائفة : لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وهو صحيح ، وفي النسخة رقم (١٤) «إلى مسجد تصلي فيه جماعة»

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة احسبه عن سعيد بن المسيب قال : لا اعتكاف الا فى مسجد النبي ﷺ *

قال ابو محمد : ان لم يكن قول سعيد فهو قول قتادة ، لاشك فى احدهما ، وقالت طائفة : لا اعتكاف الا فى مسجد مكة ومسجد المدينة فقط *
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا جوار الا فى مسجد مكة ومسجد المدينة ، قلت له : فمسجد ايليا ؟ قال : لا تجاور الا مسجد مكة ومسجد المدينة . وقد صح عن عطاء أن الجوار هو الاعتكاف *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا فى مسجد مكة أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس *
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن واصل الأحذب عن ابراهيم النخعي قال : جاء حذيفة الى عبد الله بن مسعود فقال له : ألا أعجيبك (١) من ناس عكوف بين دارك ودار الأشعري ؟ فقال له عبد الله : فلعلهم أصابوا أو أخطأت فقال له حذيفة : ما أبالي ، أفیه اعتكف أوفى سوقكم هذه ، إنما الاعتكاف فى هذه المساجد الثلاثة : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى ، قال ابراهيم : وكان الذين اعتكفوا فعاب عليهم حذيفة - : فى مسجد الكوفة الأكبر *

ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن جامع بن ابى راشد قال سمعت ابا وائل يقول : قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قوم عكوف بين دارك ودار ابى موسى ، ألا تنهائم ؟ فقال له عبد الله : فلعلهم أصابوا وأخطأت ، وحفظوا ونسيت فقال حذيفة : لا اعتكاف الا فى هذه المساجد الثلاثة : مسجد المدينة ، ومسجد مكة ، ومسجد ايليا *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا فى مسجد جامع *
روينا هذا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، وهو أول قوله *
وقالت طائفة : لا اعتكاف الا فى مصر جامع *
كما روينا من طريق ابن ابى شية عن وكيع عن سفيان الثوري عن ابى اسحاق عن الحارث عن على قال : لا اعتكاف الا فى مصر جامع *
وقالت طائفة : لا اعتكاف الا فى مسجد نبى *

(١) بكسر الجيم المشددة ، يقال : عجبه بالشيء تعجبا نبيه على التعجب منه

كما روينا من طريق ابن الجهم : ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عبيد الله بن عمر - هو القواريري - ثنا معاذ بن هشام الدستوائي ثنا أبي عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال : لا اعتكاف الا في مسجد نبي *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة *

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري، ومعمّر، قال سفيان : عن جابر الجعفي عن سعد بن عبيدة (١) عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وقال معمّر : عن هشام بن عروة ويحيى بن أبي كثير ورجل، قال هشام : عن أبيه، وقال يحيى . عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وقال الرجل : عن الحسن، قالوا كلهم : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة *

وصح عن ابراهيم وسعيد بن جبير وأبي قلابة اباحة الاعتكاف في المساجد التي لا تصلى فيها الجمعة، وهو قولنا، لأن كل مسجد بني للصلاة فأقامة الصلاة فيه جائزة فهو مسجد جماعة * وقالت طائفة : الاعتكاف جائز في كل مسجد، ويعتكف الرجل في مسجديته * روينا ذلك عن عبد الرزاق عن اسرايل عن رجل عن الشعبي قال : لا بأس ان يعتكف الرجل في مسجد بيته *

وقال ابراهيم، وأبو حنيفة : تعتكف المرأة في مسجد بيته *

قال ابو محمد : أما من حد مسجد المدينة وحده أو مسجد مكة ومسجد المدينة، أو المساجد الثلاثة أو المسجد الجامع (٢) : فأقول لا دليل على صحته فلا (٣) معنى لها وهو تخصيص لقول الله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) *

فان قيل : فأين أنتم عما رويموه من طريق سعيد بن منصور : ناسفيان - هو ابن عيينة - عن جامع بن أبي راشد عن شقيق بن سلمة قال : قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قد علمت أن رسول الله ﷺ قال : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » أو قال : « مسجد جماعة » ؟ *

قلنا : هذا شك من حذيفة أو ممن دونه، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك، ولو أنه عليه السلام قال : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » لحفظه الله تعالى علينا،

(١) في الأصلين «سعيد بن عبيدة» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «الحرام»

بدل «الجامع» وهو خطأ ظاهر (٣) في النسخة رقم (١٦) «ولا» *

ولم يدخل فيه شكاً ، فصح يقينا أنه عليه السلام لم يقله قط *
 فان قيل : فقدروا يتم من طريق سعيد بن منصور : ناهشيم أنا جوير عن الضحاك
 عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ : « كل مسجد فيه إمام وهؤ ذن فلا عتكاف فيه
 يصلح (١) » *

قلنا : هذه سوءة لا يشتغل بها ذو فهم ، جوير هالك ، والضحاك ضعيف ولم
 يدرك حذيفة (٢) *

وأما قول ابراهيم وأبي حنيفة فخطأ ، لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد ،
 ولا خلاف في جواز بيعه وفي أن يجعل كنيفا *
 وقد صح أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد ، وهم يعظمون خلاف الصاحب ،
 ولا يخالف لهن من الصحابة *

فقال بعضهم : إنما كان ذلك لأنهن كن معه عليه السلام *
 قلنا : كذب من قال هذا واقرى بغير علم وأثم *
 واحتج أيضا بقول عائشة : لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع النساء
 لمنهن المساجد *

وقد ذكرنا في كتاب الصلاة بطلان التعلق بهذا الخبر ، (٣) وأقرب ذلك بأنه لا يحل
 ترك ما لم يتركه النبي ﷺ ، ولا المنع مما لم يمنع منه عليه السلام - : لظن أنه لو عاش
 لتركه ومنع منه ، وهذا إحداث شريعة في الدين ، وأم المؤمنين القائلة هذا لم ترقط
 منع النساء من المساجد ، فظهر فساد قولهم . وبالله تعالى التوفيق *

٦٣٤ - مسألة - وإذا حاضت المعتكفة أقامت في المسجد كما هي تذكرا لله تعالى ،
 وكذلك إذا ولدت ، فانها إن اضطرت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت *
 لما قد بينا قبل من أن الحائض تدخل المسجد ، ولا يجوز منعها منه (٤) ، إذ لم يأت
 بالمنع لها منه نص ولا إجماع . وهو قول أبي سليمان *

(١) رواه أيضا الدارقطني (ص ٢٤٧) من طريق اسحق الأزرق عن جوير (٢) الضحاك
 هو ابن مزاحم ، وهو لم يدرك أحدا من الصحابة ، وفي سماعه من ابن عباس خلاف ،
 والراجح أنه لم يسمع منه ، ووافق الدارقطني المؤلف في أنه لم يسمع من حذيفة (٣)
 وقد تقدم ذلك في المسألة ٣٣١ (ج ٣ ص ١٣٢-١٣٦) وفي المسألة ٤٨٥ (ج ٤ ص ٢٠٠-
 ٢٠١) (٤) تقدم في المسألة ٢٦٢ (ج ٢ ص ١٨٤-١٨٧)

روينا من طريق البخاري : نا قتيبة نا يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فربما وضعت الطست تحتها وهي تصلي » (١) *
٦٣٥ — مسألة — ومن مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه ، لا بد من ذلك *

لقول الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) *
ولقول رسول الله ﷺ : « لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ ! » (٢) فدين الله أحق أن يقضى *
ولنا روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس : « أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال : إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه ؟ فقال رسول الله ﷺ : اقضه عنها » وهذا عموم لكل نذر طاعة ، فلا يحل لأحد خلافه . *

وقد ذكرنا في باب هل على المعتكف صيام أم لا قبل فتيا ابن عباس بقضاء نذر الاعتكاف (٣) *

ورويانا من طريق سعيد بن منصور : نا أبو الأحوص نا إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين عن أخيها بعد ما مات *
وقال الحسن بن حي : من مات وعليه اعتكاف اعتكف عنه وليه *
وقال الأوزاعي : يعتكف عنه وليه إذا لم يجد ما يطعم (٤) قال : ومن نذر صلاة مات صلاحها عنه وليه *

قال اسحاق بن راهويه : يعتكف عنه وليه ويصلي عنه وليه إذا نذر صلاة أو اعتكافا ثم مات قبل أن يقضى ذلك *
وقال سفيان الثوري : الا طعام عنه أحب الى من أن يعتكف عنه *

(١) في النسخة رقم (٢١) « وتصل » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٣ ص ١٠٧)
(٢) « قاضيه » بالهاء خطاب للمذكر ، اذا سائل رجل ، كما في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥) وفي النسخة رقم (١٦) « قاضية » بالتاء ، وهو تصحيف (٣) تقدم في المسألة ٦٢٥ من هذا الجزء (٤) في النسخة رقم (١٦) « واذا لم يجد قليطعم » وهو كلام لا معنى له هنا *

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يطعم عنه لكل يوم مسكين *
 قال أبو محمد : هذا قول ظاهر الفساد ، وما للاطعام مدخل في الاعتكاف *
 وهم يظنون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ، وقد خالفوا ههنا عائشة وابن
 عباس ، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله تعالى عنهم *
 وقولهم في هذا قول لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ،
 بل هو مخالف لكل ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

ومن عجائب الدنيا قول أبي حنيفة : من نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يصح
 فلا شيء عليه ، فلو نذر اعتكاف شهر وهو صحيح فلم يعش إثر نذره إلا عشرة أيام ومات
 فانه يطعم عنه ثلاثون مسكيناً ، وقد لزمه اعتكاف شهر قال : فان نذر اعتكافاً لزمه يوم
 بلا ليلة ، فان قال على اعتكاف يومين لزمه يومان ومعها ليلتان (١) وقال أبو يوسف :
 إن نذر اعتكاف ليلتين (٢) فليس عليه إلا يومان وليلة واحدة ، كما لو نذر اعتكاف
 يومين ولا فرق *

فهل في التخليط أكثر من هذا ؟ ! ونسأل الله العافية *
 ٦٣٦ - مسألة - ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعاً - :
 فانه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر ، ويخرج اذا غاب جميع قرص
 الشمس ، سواء كان ذلك في رمضان أو غيره *
 ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليال مساة أو أراد ذلك تطوعاً - : فانه يدخل قبل
 أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج اذا تبين له طلوع الفجر *
 لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس ، وتعامه بطلوع الفجر . ومبدأ اليوم بطلوع الفجر ،
 وتعامه بغروب الشمس كلها ، وليس على أحد إلما التزم أو مانوى *
 فان نذر اعتكاف شهر أو أراد تطوعاً - : فبدأ الشهر من أول ليلة منه فدخل
 قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج اذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ،
 سواء رمضان وغيره *

لأن الليلة المستأنفة ليست من ذلك الشهر الذي نذر اعتكافه أو نوى اعتكافه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «الليلتان» وما هنا أحسن (٢) في النسخة رقم (١٦) «إن
 اعتكف ليلتين» وهو خطأ *

فان نذرا عتكة العشر الأواخر من رمضان دخل قبل غروب الشمس من اليوم التاسع عشر لأن الشهر قد يكون من تسع وعشرين ليلة ، فلا يصح له اعتكاف العشر الأواخر إلا كما قلنا ، وإلا فأنما اعتكف تسع ليال فقط ، فان كان الشهر ثلاثين علم أنه اعتكف ليلة زائدة ، وعليه أن يتم اعتكاف الليلة الآخرة ليلي بنذرة ، إلا من علم بانتقال القمر ، فيدخل بقدر ما يدري أنه يفي بنذره *

والذي قلنا - من وقت الدخول والخروج - هو قول الشافعي وأبي سليمان *
وروي عن طريق البخاري : نا عبد الله بن منير سمع هرون بن اسمعيل ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا سعيد الخدري قال له : « اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الاوسط من رمضان ، فخر جناص بيعة عشرين » (١) *
وهذا نص قولنا *

ومن طريق البخاري : نا ابراهيم بن حمزة (٢) - هو الزبيدي - حدثني ابن أبي حازم والدراوردي كلاهما عن يزيد - هو ابن عبد الله بن الهاد - عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله ﷺ يجاور في رمضان العشر التي (٣) في وسط الشهر ، فإذا كان حين يمسي من عشر من ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجع الى مسكنه ، ورجع من كان يجاور معه » *

وهذا نص قولنا ، إلا أن فيه أنه عليه السلام كان يبق يومه الى أن يمسي ، وهذا يخرج على أحد وجهين : إما أنه تنفل منه عليه السلام ، وإما أنه عليه السلام نوى أن يعتكف العشر الليالي بعشرة أيامها *

وهذا حديث رواه مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم ، فوقع في لفظه تخطيط وإشكال لم يقمافي رواية عبد العزيز بن أبي حازم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي إلا أنه موافق لهما في المعنى *

وهو أننا روينا هذا الخبر نفسه عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري :

(١) هو في البخاري (ج ٣ من ١٠٦ - ١٠٧) (٢) هو بالحاء والزاي ، وفي النسخة رقم (١٦)

« جمرة » وهو تصحيف (٣) في الأصلين « الذي » وما هنا هو ما في البخاري (ج ٣ ص ١٠١) والحديث اختصره المؤلف *

« ان رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط (١) من رمضان ، فاعتكف عاماً (٢) حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهى الليلة التى يخرج من صبيحتها (٣) من اعتكافه - قال : من كان (٤) اعتكف معى فليعتكف العشر الأواخر ، فقد رأيت (٥) هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتنى أسجد فى ماء وطين من صبيحتها ، فالتمسوها فى العشر الأواخر ، و التمسوها فى كل وتر ، فطرت السماء (٦) تلك الليلة ، وكان المسجد على عريش ، فبصرت (٧) عيناى رسول الله ﷺ على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين * »

قال أبو محمد : من المحال المتع أن يكون عليه السلام يقول هذا القول بعد انقضاء ليلة إحدى وعشرين ، و ينذر بسجوده فى ماء وطين فيما يستأنف ، و يكون ذلك ليلة إحدى وعشرين التى مضت ، فصح ان معنى قول الراوى : « حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين » أراد استقبال ليلة إحدى وعشرين ، و بهذا تتفق رواية يحيى بن أبى كثير مع رواية محمد بن ابراهيم ، كلاهما عن أبى سلمة و رواية الدراوردي وابن أبى حازم ومالك ، كلهم عن يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التيمى *

ورويانا من طريق البخارى : نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل - نا حماد بن زيد نا يحيى - هو ابن سعيد الأنصارى - عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان النبى ﷺ يعتكف فى العشر الأواخر من رمضان ، فكنت أضرب له خباء فيصلى الصبح ثم يدخله » *

قال أبو محمد : هذا تطوع منه عليه السلام ، وليس أمراً منه ومن زاد فى البر زاد خيراً * ويستحب للمعتكف والمعتكفة أن يكون لكل أحد خباء فى صحن المسجد ، انشاء بالنبى ﷺ ، وليس ذلك واجباً و بالله تعالى التوفيق *

(تم كتاب الاعتكاف وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والحمد لله رب العالمين)

(١) فى الموطأ (ص ٩٨) «العشر الأوسط» وفى البخارى (ج ٣ ص ١٠٣) من طريق مالك « يعتكف فى العشر الأوسط » (٢) قوله « عاماً » محذوف من الأصلين ، وزدناه من الموطأ والبخارى (٣) هذا ما فى البخارى ، وفى الموطأ « يخرج فيها من صبحها » (٤) فى الأصلين محذوف « كان » وهو خطأ (٥) هكذا فى النسخة رقم (١٦) والموطأ ، وفى النسخة رقم (١٤) والبخارى « أريت » (٦) فى النسخة رقم (١٦) « فطرت السماء » وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) « فطرت » وهو خطأ ، وما هنا هو الموافق للبخارى ، وفى الموطأ « فأبصرت » .

كتاب الزكاة

٦٣٧ - مسألة - الزكاة فرض كالصلاة ، هذا اجماع متيقن *
 وقال الله تعالى : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فلم يسخ الله تعالى سبيل أحد حتى يؤمن بالله تعالى ويتوب عن الكفر ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمى (١) ثنا عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، و يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله» (٢) *

قال أبو محمد : وبين الله تعالى على لسان رسوله ﷺ مقدار الزكاة ، ومن أي الأموال تؤخذ ؟ ، وفي أي وقت تؤخذ ، ومن يأخذها ؟ ، وأين توضع ؟ *
 ٦٣٨ - مسألة - والزكاة فرض على الرجال والنساء الأحرار منهم والحرث والعبيد ، والاماء ، والكبار ، والصغار ، والعقلاء ، والمجانين من المسلمين . ولا تؤخذ من كافر *
 قال الله عز وجل : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) فهذا خطاب منه تعالى لكل بالغ عاقل ، من حر ، أو عبد ، ذكر ، أو أنثى ، لانهم كلهم من الذين آمنوا *
 وقال تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) فهذا عموم لكل صغير وكبير ، وعاقل ومجنون ، وحر وعبد ، لانهم كلهم محتاجون الى طهارة الله تعالى لهم وتزكيتهم إياهم ، وكلهم من الذين آمنوا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري .

(١) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية وبينهما سين مهملة ساكنة ، نسبة الى السامعة ، وهي محلة بالبصرة نزلها بنو مسمع بن شهاب بن عمرو بن عباد بن ربيعة ، و «مسمع» بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، والنسبة اليه بكسر الأولى وفتح الثانية ، قال السمعاني في الانساب «هكذا سمعنا مشايخنا يقولون» (٢) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣) *

ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي (١) عن أبي معبد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٢) عليهم خمس صلوات في يوم وليلة (٣) ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٤) عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم » (٥) *

فهذا عموم لكل غنى من المسلمين ، وهذا يدخل فيه الصغير والكبير ، والمجنون ، والعبد ، والأمة ، إذا كانوا أغنياء *

وقد اختلف الناس في هذا *

فأما أبو حنيفة والشافعي فقالا : زكاة مال العبد على سيده ، لأن مال العبد لسيده ولا يملكه العبد *

قال أبو محمد : أما هذان فقد وافقا أهل الحق في وجوب الزكاة في مال العبد ، وإتمام الخلاف بيننا وبينهم في هل يملك العبد ماله أم لا ؟ وليس هذا مكان الكلام في هذه المسألة ، وحسبنا أنهما متفقان معنا في أن الزكاة واجبة في مال العبد *

وقال مالك : لا تجب الزكاة في مال العبد ، لاعليه ولا على سيده *

وهذا قول فاسد جدا ، لخلافه القرآن والسنة ، وما نعلم لهم حجة أصلا ، إلا أن بعضهم قال : العبد ليس بتمام الملك ، فقلنا : أما تمام الملك فكلام لا يعقل ! *

لكن مال العبد لا يخلو من أحد أوجه ثلاثة لأربع لها *

إما أن يكون للعبد ، وهذا قولنا ، وإذا كان له فهو ماله ، وهو مسلم ، فالزكاة عليه كسائر المسلمين ولا فرق : *

وإما أن يكون لسيده كما قال أبو حنيفة والشافعي ، فيزكيه سيده ، لأنه مسلم ، وكذلك إن كان لهما معاً *

وإما أن يكون للعبد ولا للسيد ، فإن كان ذلك فهو حرام على العبد وعلى السيد ،

(١) بفتح الصاد المهملة واسكان الياء ، وفي النسخة رقم (١٦) بالضاد المعجمة وهو تصحيف

(٢) في البخاري (ج ١ ص ٢١٥) « قد افترض » (٣) كذا في الأصلين ، وفي البخاري « في كل

يوم وليلة » (٤) في النسخة رقم (١٦) « فرض » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) كذا في

الأصلين ، وفي البخاري « وترد على فقرائهم » *

و ينبغي أن يأخذه الامام، فيضمه حيث يضع كل مال لا يعرف له رب! وهذا لا يقولون به، لاسيما مع تناقضهم في إباحتهم للعبد أن يتسرى باذن سيده، فلولا أنه عندهم مالك لما حل له وطء فرج لا يملكه أصلا، وكان زانياً، قال الله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فلو لم يكن العبد مالكا لملك يمينه لكان عادياً إذا تسرى، وهم يرون الزكاة على السفیه والمجنون، ولا ينفذ أمرها في أموالهما، فما الفرق بين هذا وبين مال العبد؟ *

وموه بعضهم بأنه صبح الاجماع على أنه لازكاة في مال المكاتب *

فقلنا: هذا الباطل، وما روى إسقاط الزكاة عن مال المكاتب إلا عن أقل من عشرة من بين صاحب وتابع، وقد صبح عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم: أن المكاتب عبد مابق عليه درهم، وصح إيجاب الزكاة في مال العبد عن بعض الصحابة، فالزكاة على هذا القول واجبة في مال المكاتب *

وهذا مكان تناقض فيه أبو حنيفة والشافعي، فقالا: لازكاة في مال المكاتب *

واحتجاً بأنه لم يستقر عليه ملك بعد *

قال أبو محمد: وهذا باطل، لأنهما مجمعان مع سائر المسلمين على أنه لا يحمل لأحد أن يأخذ من مال المكاتب فلساً بغير إذنه أو بغير حق واجب، وأن ماله يده يتصرف فيه بالمعروف، من نفقة على نفسه وكسوة وبيع وابتاع، تصرف ذي الملك في ملكه، فلولا أنه ماله وملكه ما حل له شيء من هذا كله فيه *

وهم كثيراً يمارضون السنن بأنها خلاف الأصول ا كقولهم في حديث المصراة، وحديث العتق في الستة الأعبد بالقرعة، وحديث اليمين مع الشاهد، وغير ذلك، فليت شعري؟ في أي الأصول وجدوا مالا محكوماً به لانسان ممنوعاً منه كل أحد سواه مطلقاً عليه يده في بيع وابتاع ونفقة وكسوة وسكنى - : وهو ليس له؟ أم في أي سنة وجدوا هذا؟ أم في أي القرآن؟ أم في غير قياس؟ *

ومن رأى الزكاة في مال المكاتب أبو توري وغيره *

والمعجب أن أبا حنيفة والشافعي مجمعان على أن المكاتب عبد مابق عليه درهم، فمن أين أسقطا الزكاة عن ماله دون مال غيره من العبيد؟ *

وأيضاً فمن أين وقع لهم أن يفرقوا بين مال المكاتب ومال العبد؟ *

ولا بد من أحد أمرين : إما أن يعتق المكاتب ، فإله له ، فزكاته عليه ، وإما أن يرق ، فإله - قبل وبعد - كان عندهما لسيدته ، فزكاته على السيد *
 وشغب بعضهم بروايات رويت عن عمر بن الخطاب ، وابنه ، وجابر بن عبد الله رضى الله عنهم : لازكاة في مال العبد والمكاتب *
 قال أبو محمد : أما الحنفيون والشافعيون فقد خالفوا هذه الروايات ، فأوا الزكاة في مال العبد . ومن الباطل أن يكون قول من ذكرنا بعضه حجة وبعضه خطأ ، فهذا هو التحكم في دين الله تعالى بالباطل ! *
 وأما المالكيون فيقال لهم : قد خالف من ذكرنا ما هو أصح من تلك الروايات حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا يزيد بن إبراهيم - هو التستري (١) - ثنا محمد بن سيرين حدثني جابر الحذاء قال : سألت ابن عمر قلت : على المملوك زكاة ؟ قال : أليس مسلماً ؟ قلت : بلى ، قال : فإن عليه في كل مائتين خمسة (٢) فإزاد في حساب ذلك *
 حدثنا يوسف بن عبد الله ثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف ابن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يقول : المكاتب عبد ما بقى عليه درهم (٣) *
 فإزكاة في قول ابن عمر على المكاتب *
 وقد صح عن أبي بكر الصديق أنه قال : لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال *
 قال أبو محمد : وهم مجمعون على أن الصلاة واجبة على العبد والمكاتب ، والنص قد جاء بالجمع بينهما على كل مؤمن على ما أوجبهما النص *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي ابن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أنه قال في مال العبد ، قال : يزكيه العبد *

(١) نسبة إلى «تستر» بلد ، بضم التاء الأولى وفتح الثانية وبينهما سين مهملة ساكنة
 (٢) في نسخة «خمسة دراهم» (٣) هو في الموطأ (ص ٢٣١) بلفظ «المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته شيء» *

وبه الى حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - عن عطاء بن أبي رباح : انه قال في زكاة مال العبد ، قال يزكيه المملوك *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الديري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن حجير : أن طاوساً كان يقول : في مال العبد زكاة *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس المرادي ثنا بقي ابن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : في مال العبد زكاة *

وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا غندر عن عثمان بن غياث عن عكرمة : أنه سئل عن العبد هل عليه زكاة ؟ قال : هل عليه صلاة ؟ *

وقد روينا نحو هذا عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن أبي ذئب . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : وكم قصة خالفوا فيها عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله ، كقولهما جميعاً في صدقة الفطر : مدان من قمح أو صاع من شعير ، وغير ذلك كثير *

وأما مال الصغير والمجنون فإن مالكا والشافعي قالا بقولنا ، وهو قول عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأم المؤمنين عائشة وجابر وابن مسعود وعطاء وغيره *

وقال أبو حنيفة : لا زكاة في أموالهما من الناض (١) والماشية خاصة ، والزكاة واجبة في ثمارها وزروعها *

ولانعلم أحداً تقدمه الى هذا التقسيم *

وقال الحسن البصري وابن شبرمة : لا زكاة في ذهبه وفضته خاصة وأما الثمار والزروع والمواشي ففيها الزكاة *

وأما إبراهيم النخعي وشريح فقالا : لا زكاة في ماله جملة *

قال أبو محمد : وقول أبي حنيفة اسقط كلام وأغته ؟ ليت شعري ؟ ما الفرق بين زكاة الزرع والثمار وبين زكاة الماشية والذهب والفضة ؟ فلو أن عاكساً عكس قولهم ، فأوجب الزكاة في ذهبهما وفضتهما وماشيتهما ، واسقطها عن زرعهما وثمرتهما ، أكان يكون بين

(١) الأصمعي : « اسم الدراهم والدنانير عن أهل الحجاز الناض والنض ، وأما يسمونه

ناضاً اذا تحول عيناً بعدما كان متاعاً ، لأنه يقال : مانض يدي منه شيء » نقله في اللسان

التحكيين فرق في الفساد ! *

قال أبو محمد : إن موه مموه منهم بأنه لا صلاة عليهما *
 قيل له : قد تسقط الزكاة عن لامل له ولا تسقط عنه الصلاة ، وإنما تجب الصلاة
 والزكاة على العاقل البالغ ذى المال الذى فيه الزكاة ، فان سقطت المال سقطت الزكاة ، ولم
 تسقط الصلاة وان سقط العقل ، أو البلوغ سقطت الصلاة ولم تسقط الزكاة ، لأنه لا يسقط
 فرض أوجبه الله تعالى أو رسوله ﷺ إلا حيث أسقطه الله تعالى أو رسوله ﷺ ، ولا يسقط
 فرض من أجل سقوط فرض آخر بالرأى الفاسد بلا نص قرآن ولا سنة (١) *
 وأيضاً فان أسقطوا الزكاة عن مال الصغير والمجنون لسقوط الصلاة عنهما ولأنهما
 لا يحتاجان الى طهارة فلا يسقطاها بهذه العلة نفسها عن زرعهما وثمارهما ولا فرق ، وليسقطا
 أيضاً عنهما زكاة الفطر بهذه الحجة *

فان قالوا : النص جاء بزكاة الفطر على الصغير *
 قلنا : والنص جاء بها على العبد ، فأسقطتموها عن رقيق التجارة بأرائكم ، وهذا
 مما تركوا فيه القياس ، إذ لم يقيسوا زكاة الماشية والناض على زكاة الزرع والفطر ،
 أو فليوجبوها على المكاتب ، لوجوب الصلاة عليه ولا فرق *
 وقد قال بعضهم : زكاة الزرع والثمرة حق واجب فى الأرض ، يجب بأول خروجهما *
 قال أبو محمد : وقد كذب هذا القائل ، ولا فرق بين وجوب حق الله تعالى فى الزكاة
 فى الذهب والفضة والمواشى من حين اكتسابها الى تمام الحول - وبين وجوبه فى
 الزرع والثمار من حين ظهورها الى حلول وقت الزكاة فيها ، والزكاة ساقطة بخروج
 كل ذلك عن يد مالكه قبل الحول وقبل حلول وقت الزكاة فى الزرع والثمار . وإنما

(١) نعم لا يسقط فرض أوجبه الله أو رسوله إلا حيث أسقطه الله أو رسوله ، ونعم لا يسقط
 فرض من أجل سقوط فرض آخر ، ولكن اذا كانت الزكاة تجب على العاقل البالغ ذى المال فانها
 تسقط حيث سقط واحد من هذه الشروط - شروط الوجوب - إن صح جمعها شروطا
 لوجوبها ، والظاهر ان المؤلف أساء العبارة إذ أوهم انها شروط للوجوب ، وكان الأصح
 ان الزكاة تجب فى المال كما تجب الديّة وكما يجب العوض وكما يجب الثمن مثلاً ، وانولى الصبي
 أو المجنون ، مكافءاً لخراجها من مال محجوره ، وانولى الأمر يجب عليه استيفائها من المال ،
 وهذا هو التحقيق ، وهو الذى لجأ اليه المؤلف اخيراً فيما سياتى ، وان حاور رداً وفى التعبير .

الحق على صاحب الأرض، لا على الأرض، ولا شريعة على أرض أصلاً، وإنما هي على صاحب الأرض، قال الله تعالى: (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) فظهر كذب هذا القائل وفساد قوله.*
وأيضاً: فلو كانت الزكاة على الأرض لا على صاحب الأرض لوجب أخذها في مال الكافر من زرعه وثماره، فظهر فساد قولهم. وبالله تعالى التوفيق.*

ولا خلاف في وجوب الزكاة على النساء كهي على الرجال.*
وهم مقرون بأنها قد تكون أرضون كثيرة لاحق فيها من زكاة ولا من خراج، كأرض مسلم جعلها قصباً وهي تفل المال الكثير، أو تركها لم يجعل فيها شيئاً، وكأرض ذمي صالح على جزية رأسه فقط.*

وقد قال سفيان الثوري والحسن البصري وأشبهُ الشافعي إن الخراجي الكافر إذا ابتاع أرض عشر من مسلم فلا خراج فيها ولا عشر.*

وقد صح أن اليهود والنصارى والمجوس بالحجاز واليمن والبحرين كانت لهم أرضون في حياة النبي ﷺ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لم يجعل عليه السلام فيها عشراً ولا خراجاً.*

فان ذكرنا قول رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر «الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق».*

قلنا: فأسقطوا عنهما بهذه الحجة زكاة الزرع والثمار، وأروش الجنائيات، التي هي ساقطة بها بلا شك، وليس في سقوط القلم سقوط حقوق الأموال، وإنما فيه سقوط الملامة، وسقوط فرائض الأبدان فقط. وبالله تعالى التوفيق.*

فان قالوا: لانية لمجنون ولالمن لم يبلغ، والفرائض لا تجزى، إلا بنية.*
قلنا: نعم، وإنما أمر بأخذها الإمام والمسلمون، بقوله تعالى: (خمن أموالهم صدقة) فإذا أخذها من امر بأخذها بنية أنها الصدقة أجزأت عن الغائب والنقص عليه والمجنون والصغير ومن لانية له.*

والمعجب أن المحفوظ عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إيجاب (١) الزكاة في مال اليتيم.*
روينا من طريق أحمد بن حنبل: ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عبد الرحمن بن

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وأيوب السخيتاني ويحيى بن سعيد الأنصاري أنهم كلهم سمعوا القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يقول : كانت عائشة تزكى أموالنا ونحن أيتام في حجرها ، زاد يحيى : وإنه ليتجر بها في البحر *

ومن طريق أحمد بن حنبل : ثنا وكيع ثنا القاسم بن الفضل — هو الحداني (١) عن معاوية بن قرة عن الحكم بن أبي العاصي الثقفي قال قال لي عمر بن الخطاب : إن عندى مال يتيم قد كادت الصدقة أن تأتى عليه *

ومن طريق عبد الرزاق ومحمد بن بكر قال : أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الرجل يلى مال اليتيم ، قال : يعطى زكاته *
ومن طريق سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عبيد الله بن أبي رافع قال : باع على بن أبي طالب أرضاً لنا بثمانين ألفاً ، وكنائتاً في حجره ، فلما قبضنا أموالنا نقصت ، فقال : إني كنت أزكيه *

وعن ابن مسعود قال : أحص ما في مال اليتيم من زكاة ، فإذا بلغ ، فإن آنست منه رشداً فأخبره ، فإن شاء زكى وإن شاء ترك *

وهو قول عطاء وجابر بن زيد وطاوس ومجاهد والزهرى وغيرهم ، وما نه لم نذكرنا مخالفاً من الصحابة ، إلا رواية ضعيفة عن ابن عباس ، فيها ابن لهيعة *
وقد حدثنا حماد عن ابن مفرج عن ابن الأعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال يوسف بن ماهك قال رسول الله ﷺ : « ابتغوا في مال اليتيم لائئاً كاه الزكاة » (٢) *

والحنيفيون يقولون : الرسل كالسند ، وقد خالفوا ههنا المرسل وجهو بالصحابة رضى الله عنهم *

٦٣٩ — مسألة — ولا يجوز أخذ الزكاة من كافر *

قال أبو محمد : هي واجبة عليه ، وهو معذب على منعها ، إلا أنها لا تجزى عنه إلا أن

(١) بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين ، نسبة إلى حدان بن شمس — بضم الشين المعجمة واسكان الميم — ابن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان . ولم يكن القاسم بن الفضل من بني حدان بل هو أزدى ، وإنما كان نازلاً بمنجى بني حدان فنسب إليهم ، وكنيته أبو المغيرة (٢) ورواه الشافعى من طريق ابن جريج عن يوسف نحوه مرسل . أيضاً انظر التلخيص (ص ١٧٦).

يسلم ، وكذلك الصلاة ولا فرق ، فاذا اسلم فقد تفضل عز وجل باستقاط ما سلف عنه من كل ذلك ، قال الله تعالى : (الاصحاب ائمين في جنات يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر؟ قالوا : لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب يوم الدين حتى اتانا اليقين) وقال عز وجل : (وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) وقال تعالى : (قل : للذين كفروا ان يستهوا يغفر لهم ما قد سلف) * قال ابو محمد : ولا خلاف في كل هذا ، الا في وجوب الشرائع على الكفار ، فان طائفة عنده عن القرآن والسنة ، خالفوا في ذلك *

٦٤٠ — مسألة — ولا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف من الأموال فقط وهي :

الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والابل والبقر والغنم ضأنها وما عزاها فقط * قال ابو محمد : لا خلاف بين احد من أهل الاسلام في وجوب الزكاة في هذه الأنواع ، وفيها جاءت السنة ، على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، واختلفوا في اشياء مما عداها *
٦٤١ — مسألة — ولا زكاة في شئ من الثمار ، ولا من الزرع ، ولا في شئ من المعادن ، غير ما ذكرنا ، ولا في الخيل ، ولا في الرقيق ، ولا في العسل ، ولا في عروض التجارة ، لا على مدير (١) ولا غيره *

قال ابو محمد : اختلف السلف في كثير مما ذكرنا ، فأوجب بعضهم الزكاة فيها ، ولم يوجبها بعضهم (٢) ، واتفقوا في أصناف سوى هذه أنه لا زكاة فيها *
فما اتفقوا على انه لا زكاة فيه كل ما اكتسب للقيمة لا للتجارة ، من جوهر ، وياقوت ، ووطاء ، وغطاء ، وثياب ، وآنية نحاس أو حديد أو رصاص أو قزدير ، وسلاح ، وخشب ، ودور (٣) وضياع ، وبنال ، وصوف ، وحرير وغير ذلك كله لا تحاش شيئاً *
وقالت طائفة : كل ما عمل منه خبز أو عصيدة ففيه الزكاة ، وما لم يؤكل الا تفكه فلا زكاة فيه ، وهو قول الشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ولا على مدير» والسياق يأتي زيادة الواو. وبحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : «المدير الذي يدير النصاب قبل حلول الحول» (٢) في النسخة رقم (١٦) « فأوجب بعضهم الزكاة فيما لم يوجبها بعضهم » (٣) في النسخة رقم (١٤) «ودور» بدل الدور ، وما هنا أحسن ، فالدور أنسب لذكرها مع الضياع .

وقال مالك : الزكاة واجبة في القمح والشعير والسلت (١) ، وهي كلها صنف واحد ، قال : وفي العلس (٢) ، وهو صنف منفرد ، وقال مرة أخرى : انه يضم الى القمح والشعير والسلت ، قال : وفي الدخن ، وهو صنف منفرد ، وفي السمسم ، والأرز ، والذرة ، وكل صنف منها منفرد لا يضم الى غيره ، وفي الفول ، والحمص (٣) واللوبياء والعدس والجلبان (٤) والبسيل (٥) والترمس وشائر القطنية (٦) ، وكل ما ذكرنا فهو صنف واحد يضم بعضه الى بعض في الزكاة *

قال : وأما في البيوع فكل صنف منها على حiale ، إلا الحمص واللوبياء فانهما صنف واحد * ومرة رأى الزكاة في حب العصفور ، ومرة لم يرها فيه ، وأوجب الزكاة في زيت الفجل (٧) ، ولم ير الزكاة في زريعة الكتان ، (٨) ولا في زيتها ، ولا في الكتان ولا في الكرمنة (٩) ، ولا في الخضر كلها (١٠) ، ولا في اللفت * ورأى الزكاة في الزيت وفي زيت الزيتون لا في حبه ، ولم يرها في شيء من الثمار ، لا في تين ولا بلوط ولا قسطل ولا رمان ولا جوز الهند ولا جوز ، ولا لوز ، ولا غير ذلك أصلاً *

(١) سيأتي الكلام عليه بعد قليل (٢) بالعين المهملة واللام المفتوحتين وبعدها سين مهملة : هو نوع جيد من القمح ، وقيل : هو ضرب من القمح يكون في الكمام منه حبتان يكون بناحية اليمن وهو طعام أهل صنعاء ، وقال ابن الأعرابي : العدس يقال له العلس قاله في اللسان . (٣) بكسر الحاء المهملة وتشديد اليم المفتوحة وكسرها أيضاً فيه لغتان (٤) بضم الجيم وضم اللام وتشديد الباء الموحدة ، وباسكان اللام وتخفيف الباء ، وهو حب أغبر أغبر على لون الماش إلا أنه أشد كدرة منه وأعظم جرماً ، وهو يطبخ . قاله في اللسان ووصفه داود في التذكرة وصفا مفصلاً (٥) هكذا في الأصلين ، والذي في اللسان أن البسيلة الترمس . (٦) بكسر القاف واسكان الطاء المهملة وتخفيف الياء المثناة ، ويجوز تشديدها ، و بضم القاف مع تشديد الياء فقط ، هي واحدة القطاني ، وهي الحبوب التي تدخر كالحمص والعدس والترمس والأرز وغيرها وهي ما كان سوى الحنطة والشعير والزبيب والتمر (٧) بضم الفاء والجيم وباسكان الجيم أيضاً (٨) الزريعة الشيء المزروع فالمراد نفس نبات الكتان لا بزره (٩) بكسر الكاف واسكان الراء وكسر السين المهملة وفتحها مع تشديد النون المفتوحة : نبات له حب في غلف تعلقه الداوب ، وصفته مفصلة عند داود (١٠) في النسخة رقم (١٤) تقديم وتأخير في هذه الأصناف وزيادة «ولا في القطن»

وقال أبو حنيفة : الزكاة في كل ما أنبتت الأرض من حبوب أو ثمار أو نوار (١) لا نحاش شيئاً ، حتى الورد ، والسوسن ، والنرجس وغير ذلك ، حاشا ثلاثة أشياء فقط ، وهي : الحطب ، والقصب ، والحشيش فلا زكاة فيها ، واختلف قوله في قصب الذريرة (٢) ، فمرة رأى فيها الزكاة ومرة لم يرها فيها *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا زكاة في الخضر كلها ، ولا في الفواكه ، وأوجبوا الزكاة في الجوز ، واللوز ، والتين ، وحب الزيتون ، والجوز (٣) والصنوبر والفسق والكمون والكرويا (٤) والخردل والعناب وحب البسباس (٥) وفي الكتان ، وفي زريته أيضاً ، وفي حب العصفرو في نواره ، وفي حب القنب (٦) لافي كتانه ، وفي الفوة (٧) ، اذا بلغ كل صنف مما ذكرنا خمسة أوسق ، والافلا ، وأوجبوا الزكاة في الزعفران وفي القطن والورس * ثم اختلفوا *

فقال أبو يوسف : اذا بلغ ما يصاب من احد هذه الثلاثة ما يساوي خمسة أوسق من قمح أو شعير أو من ذرة أو من تمر أو من زبيب - احد هذه الخمسة فقط ، لا من شئ غيرها - : ففيه الزكاة ، وان نقص عن قيمة خمسة أوسق من احد ما ذكرنا فلا زكاة فيه * وقال محمد بن الحسن : ان بلغ ما يرفع (٨) من الزعفران خمسة أمان - وهي عشرة أرتال - ففيه الزكاة ، وإلا فلا ، وكذلك الورس ، وإن بلغ القطن خمسة أحمال - وهي ثلاثة

(١) بضم النون وتشديد الواو المفتوحة : هو الزهر (٢) بفتح الذال المعجمة وكسر الراء و بعد الياء راء ثانية وهي : فتات من قصب الطيب الذي يجاء به من الهند يشبه قصب النشاب . قاله في اللسان (٣) بكسر الجيم وتشديد اللام المفتوحة واسكان الواو وآخره زاي ، وهو : البندق ، وهو عربي حكاه سيويه . (٤) الكرويا والكرويا معروفة ، بفتح الراء واسكان الواو وليس بينهما شئ ، وحكاها بعضهم بوزن زكريا مقصوراً (٥) البسباس والبسباسة بفتح الباء بقل طيب الريح يشبه طعمه طعم الجزر (٦) بفتح القاف وكسرهما مع تشديد النون المفتوحة : نبات ينبت من لحائه حبال و خيطان (٧) الفوة والفوة ، بضم الفاء وفتح الواو المشددة وبالهاء أو التاء : عروق دقاق طوال حمر يصنع ويداوى بها (٨) يعني ما تنله الأرض ، يقال : جاء زمن الرفاع - بكسر الراء وفتحها - وهو اكتناز الزرع ورفعها بعد الحصاد *

آلاف رطل فلفلية (١) ففيه الزكاة ، وإلا فلا *
واتفقا على أن حب المصفر إن بلغ خمسة أوسق زكى هو ونواره ، وإن نقص عن
ذلك لم يزك لاجبه ولا نواره *

واختلفا في الاجاص (٢) والبصل والثوم والحناء ، فمرة أوجب فيها الزكاة ، ومرة أسقطها .
وأسقطا الزكاة عن خيوط القنب وعن حب القطن ، وعن البلوط والقسطل والنبق (٣) والتفاح
والكمثرى والمشمش والهيلج (٤) والبطيخ والقثاء واللفت والتوت والخروب والحرف (٥)
والحلبة والشونيز (٦) والكراث *

وقال أبو سليمان داود بن علي وجمهور أصحابنا : الزكاة في كل ما أنبتت الأرض ، وفي
كل ثمرة ، وفي الحشيش وغير ذلك ، لا تمحش شيئا ، قالوا : فما كان من ذلك يحتمل الكيل
لم تجب فيه زكاة حتى يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق فصاعداً ، وما كان لا يحتمل
ففى قليله وكثيره الزكاة *

وروي أيضاً عن السلف الأول أقوالا *

فروي عن ابن عباس : أنه كان يأخذ الزكاة من الكراث *

وعن ابن عمر : أنه رأى الزكاة في السلت *

وعن مجاهد وحامد بن أبي سليمان وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعي إيجاب الزكاة
في كل ما أخرجت الأرض ، قل أو أكثر ، وهو عن عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وحامد بن أبي
سليمان في غاية الصحة *

(١) بحاشية النسخة رقم (١٤) في (ص ٢٥١ منها) - بعد نيف وثلاثين صفحة عند
الكلام على تفسير المد - مانصه : « الرطل الفلفلى هو الرطل البغدادي ، قال أبو عبيد :
وزنه عندهم ثمانية وعشرون درهما ومائة درهم كيلا » (٢) بكسر الهمزة وتشديد الجيم ،
ويفهم من كلام داود أنه فاكهة من أنواعها الخوخ والبرقوق وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٦)
« والتين » وهو خطأ (٤) بفتح الهاء وكسر اللامين بينهما ياء ، ويقال إهيلج وإهيلجة
بزيادة همزة مكسورة في أولهما وفتح اللام الثانية فيهما ولا يجوز كسرها فيهما ، قال في
اللسان « عقير من الأدوية معروف وهو معرب ؟ » ولم يفسره داود بأكثر من هذا (٥) بضم
الحاء المهملة واسكان الراء ، هو حب الرشاد (٦) بضم الشين وكسر النون ، ويقال « الشينيز »
بكسر الشين ، وهو الحبة السوداء *

رواه عن عمر بن عبد العزيز معمر عن سالك بن الفضل عنه *
 ورواه عن ابراهيم وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عنه ، وأنه قال : في عشر
 دستجات بقل دستجة (١) *
 ورواه عن حماد بن ابى سليمان شعبة *
 وروينا عن الزهري وعمر بن عبد العزيز إيجاب الزكاة في الثمار عموماً ، دون تخصيص
 بعضها من بعض *

وعن الزهري إيجاب الزكاة في التوابل والزعفران عشر ما يصاب منها *
 وعن ابى بردة بن ابى موسى إيجاب الزكاة في البقول *
 قال أبو محمد : أما ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه من إيجاب الزكاة في السات فانه قدر انه
 نوع من القمح ، وليس كذلك ، وان كان القمح يستحيل في بعض الأرضين سلتاً ، فان اسمها (٢)
 عند العرب مختلف ، ووجدتها في المشاهدة مختلف ، فهما صنفان بلا شك (٣) وقد يستحيل العصير
 خمر أو يستحيل الخمر خلا وهي أصناف مختلفة بلا خلاف ، ولم يأت قط برهان من نص ولا من إجماع
 ولا من معقول على أن ما استحال الى شيء آخر فهما نوع واحد ، ولكن اذا اختلف الاسماء لم يجوز
 أن يوقع حكم ورد في اسم صنف ما على ما لا يقع عليه ذلك الاسم ، لقول الله تعالى : (ومن
 يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ولو كان ذلك لوجب أن يوقع على غير السارق حكم السارق ،
 وعلى غير الغنم حكم الغنم !! وهكذا (٤) في كل شيء (٥) *
 وروينا في ذلك أثراً لا يصح ، من طريق ابن لهيعة ، وهو ساقط ، عن عمار بن غزيرة
 وهو ضعيف (٦) عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم : «إن هذا كتاب رسول الله

(١) بفتح الدال واسكان السين المهملين وفتح التاء والجيم ، وهي الحزمة ، فارسي
 معرب (٢) في الاصلين «اسمها» وهو خطأ ظاهر (٣) السلت بضم السين المهملة واسكان
 اللام - نوع من الشعير لا قشر له يكون بالغور والحجاز يتبردون بسويقه في الصيف ،
 هكذا في اللسان ، ورجحه على قول من زعم أنه نوع من الحنطة ، وكذلك قال داود : انه
 نوع من الشعير وانه ينبت بالعراق واليمن ويترع من قشره كالحنطة وانه أجود ما يؤكل
 مطبوخاً بالان ويسمن تسمينا عظيماً (٤) في النسخة رقم (١٤) «وهذا» (٥) هذه منالطة
 غريبة (٦) غزيرة بفتح الغين المعجمة وكسر الراء وتشديد الياء المفتوحة ، وعمار هذا تابعي
 ثقة ، قال الذهبي في الميزان «ما علمت أحداً ضعفه سوى ابن حزم»

ﷺ لعمر و بن حزم : فى النخل ، والزروع قمحه و سالتة وشعيه فيها سقى من ذلك بالرشاء (١)
نصف العشر « وذكر الحديث (٢) *

وهذه صحيفة لاتسند ، وقد خالف خصوصنا أكثر ما فى هذه الصحيفة *
وأما قول الشافعى فانه حد حدا فاسداً لا يرهان على صحته ، لا من قرآن ولا من سنة
ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ، وما نعلم أحداً قاله قبله ، وما كان هكذا
فهو ساقط لا يحمل القول به *

والمعجب انه قاس على البر والشعير كل ما يعمل منه خبز أو عصيدة ، ولم يقس على
التمر والزبيب كل ما يتقوت من الثمار ! فان البلوط والتين والقسطل وجوز الهند أقوى
وأشهر فى التقوت من الزبيب بلا شك فما علمنا بلداً يكون قوت أهله الزبيب صرفاً ونعلم
بلداً ليس قوتها إلا القسطل وجوز الهند والتين صرفاً ، وكذلك البلوط ، وقد يعمل
منه الخبز والعصيدة ، فظاهر فساد هذا القول *

وأما قول مالك فأشد وأبين فى الفساد ، لأنه إن كانت علتة التقوت ، فان القسطل
والبلوط والتين وجوز الهند واللفت بلا شك أقوى فى التقوت من الزيت ومن الزيتون
ومن الحمص ومن العدس ومن اللوبيا *

والمعجب كاه إيجابه الزكاة فى زيت الفجل ! وهو لا يؤكل ، وإنما هو للوقيد (٣) خاصة
ولا يعرف إلا بأرض مصر فقط . وأخبرنى ثقة فى نقله وتميزه أن المسمى بمصر فجلا

(١) الرشاء بكسر الراء وبالمد جبل الدلو . والمراد هنا ما سقى بألة من آلات السقى
(٢) كتاب رسول الله ﷺ الى أهل اليمن مع عمرو بن حزم سبق أن ذكرنا فى المسألة (١١٦)
(ج ١ ص ٨١ و ٨٢) أنه كتاب صحيح و ذكرنا اسناده من المستدرك للحاكم ، وهذه القطعة
التي هنا ليست فى المستدرك بهذا اللفظ ، ولكن فيه : « وما كتب الله على المؤمنين من العشر
فى العقار ما سقت السماء أو كان سحاً أو بعلاً ففيه العشر اذا بلغت خمسة أوسق ، وما سقى
بالرشاء والدالية ففيه نصف العشر اذا بلغ خمسة أوسق » وقد ورد هذا المعنى باسناد صحيح
جدا عند الدارقطنى (ص ٢١٥) من طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر : « كتب رسول الله ﷺ الى أهل اليمن » الخ وأرجو أن أوفق الى جمع كل
أسانيد هذا الأثر الجليل وكل ألفاظه وأحقها تحقيقاً شافياً باذن الله . (٣) الوقيد بالياء
أحد مصادر «وقد» *

يعمل منه الزيت الذي رأى مالك فيه الزكاة - : هو النبات المسمى عندنا بالأندلس «البشتر» (١) وهو نبات صحراوي لا ينترس أصلاً *

ولم ير الزكاة في زيت زريعة الكتان، ولا في زيت السمسم، وزيت الجوز، وزيت الهركان، وزيت الزنبوج (٢) وزيت الضرو، (٣) وهذه تؤكل ويوقد بها، وهي زيوت خراسان والعراق وأرض المصامدة وصقلية *

ولا متعلق لقوله في قرآن ولا في سنة صحيحة ولا في رواية سقيمة، ولا من دليل إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس، ولا من عمل أهل المدينة، لأن أكثر ما رأى فيه الزكاة ليس يعرف بالمدينة، وما نعرف هذا القول عن أحد قبله، فظهر فساد هذا القول جملة. وبالله تعالى التوفيق *

والمعجب كل المعجب أن مالكا والشافعي قالانصاعنهما : إن قول الله تعالى (وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً كاه والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كالوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده) إنما أراد به الزكاة الواجبة ! *

قال أبو محمد : فكيف تكون هذه الآية أنزلها الله تعالى في الزكاة عندهما، ثم يدع طان الزكاة عن أكثر ما ذكر الله تعالى فيها باسمه، من الرمان وسائر ما يكون في الجنات؟ وهذا عجب لا نظير له ؟ *

واحتج بعضهم بأنه إنما أوجب الله تعالى الزكاة فيها فيما يحصد *

فقيل للمالكيين : فمن أين أوجبتم الزكاة في الزيتون وهو عندكم لا يحصد؟ *

ويقال للشافعيين : من لكم بأن الحصاد لا يطلق على غير الزرع؟ والله تعالى ذكر منازل الكفار فقال: (منها قائم وحصيد) وقال رسول الله ﷺ يوم الفتح: «احصدوهم حصدًا» واما قول أبي يوسف ومحمد فأسقط هذه الأقوال (٤) كلها وأشدّها تناقضاً، لانها

(١) ضبطت هذه الكلمة بالقلم في النسخة رقم (١٤) بفتح اللام وكسر الباء الموحدة واسكان الشين المعجمة وفتح التاء المثناة، ولم أصل الى تحقيقتها، ولعلها كلمة اسبانية مما عرب بعد فتح الأنديلس (٢) الهركان والزنبوج لم اعرفهما (٣) بكسر الضاد واسكان الراء وآخره واو، هو من شجر الجبال كالبلوط العظيم، حقق داود ان صمغه هو المعروف بالحصى لبان الجاوى انظر اللسان والتذكرة (٤) في بعض النسخ «فأسقط من هذه الاقوال» وما هنا اصح وأنسب للسياق *

لم يلتزموا التحديد بما يتقوت ، ولا بما يكال ، ولا بما يؤكل ولا بما يبس ، ولا بما يدخر ،
 وأتيا بأقوال في غاية الفساد ، فأوجيا الزكاة في الجوز واللوز والجلوز والصنوبر ، وأسقطاها
 عن البلوط والقسطل واللفت وأوجياها في البسباس ، وأسقطاها عن الشونيز ، وهما أخوان
 وأوجياها - في بعض الأقوال - في الثوم ، والبصل ، وأسقطاها عن الكراث ، وأوجياها
 في خيوط الكتان وجه ، وأوجياها (١) في حب العصفرون نواره ، وأوجياها في خيوط
 القطن دون وجه ، وأوجياها في حب القنب وأسقطاها عن خيوطه ، وأوجياها في الخردل
 وأسقطاها عن الحرف ، وأوجياها في العناب ، وأسقطاها عن النبق ، وهما أخوان ،
 وأوجياها في الرمان ، وأسقطاها عن التفاح والسفرجل وهي (٢) سواء *
 فان قيل : الرمان مذكور في الآية . قيل : والزرع مذكور في الآية *

وقد أسقطا الزكاة عن أكثر ما يزرع *

وهذه وساوس تشبه ما يأتى به المرور (٣) ! وما لهما متعلق لامن قرآن ولا من سنة
 ولا من رواية ضعيفة ، ولا من قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى سديد ، وما نعلم أحدا
 قال بذلك قبلهما ، فسقط هذا القول الفاسد أيضا جملة *

وأما قول أبي حنيفة فلا متعلق له بالقرآن ، ولا بقول رسول الله ﷺ : «فما سقت
 السماء العشر» لأنه قد اخرج من جملة ذلك القصب والحشيش وورق التمار كلها ، وهذا
 تخصيص لما احتج به ، بلا برهان من نص ولا من اجماع ، ولا من قياس ولا من رأى له وجه
 يعقل ، مع خلافه للسنة ! فخرج أيضا هذا القول عن الجواز (٤) . وبالله تعالى التوفيق *
 قال أبو محمد : فلم يبق إلا قول اصحابنا وقولنا ، فنظرنا في ذلك ، فوجدنا اصحابنا يحتجون
 بالآية المذكورة وبالثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : «فما سقت السماء العشر» ،
 لاجبة لهم غير هذين النصين ، *

فوجدنا الآية لا متعلق لهم بها لوجوه *

احدها : ان السورة مكية ، والزرعة مدنية بلا خلاف من احد من العلماء ، فبطل
 ان تكون أنزلت في الزكاة *

(١) في النسخة رقم (١٤) «واختلفا» وهو خطأ ، فقد سبق ان نقل المؤلف عنهما إيجابها
 في حب العصفرون نواره (٢) في النسخة رقم (١٦) «وهما» وهو خطأ ، اذا المراد ان الرمان
 والتفاح والسفرجل سواء (٣) هو الذي غلبت عليه المرة (٤) في النسخة رقم (١٤) «على الجواز»

وقال بعض المخالفين : نعم هي مكية ، إلا هذه الآية وحدها ، فانها مدنية *
قال ابو محمد : هذه دعوى بلا برهان على صحتها ، وتخصيص بلا دليل ، ثم لوصح لما
كانت لهم في ذلك حجة ، لأن قائل هذا القول زعم انها انزلت في شأن ثابت بن قيس
ابن الشماس رضى الله عنه ، إذ جد ثمرته فتصدق منها حتى لم يبق له منها شيء (١) ، فبطل
ان يكون اريد بها الزكاة *

والثاني : قوله تعالى فيها : (وآتوا حقه يوم حصاده) ولا خلاف بين أحد من الأمة
في ان الزكاة لا يجوز إيتاؤها يوم الحصاد ، لكن في الزرع بعد الحصاد ، والدرس
والذرو ، والكيل ، وفي الثمار بعد اليبس والتصفية والكيل ، فبطل ان يكون ذلك الحق
المأمور به هو الزكاة التي لا تجب إلا بعد ما ذكرنا *

والثالث : قوله تعالى في الآية نفسها : (ولا تسرفوا) ولا سرف في الزكاة ، لأنها محدودة ،
لا يحل ان ينقص منها حبة ولا تزداد أخرى (٢) *
فان قيل : فما هذا الحق المفترض في الآية ؟ *

قلنا : نعم ، هو حق غير الزكاة ، وهو ان يعطى الحاصد حين الحصاد ما طابت به نفسه
ولا بد ، لاحد في ذلك ، هذا ظاهر الآية ، وهو قول طائفة من السلف *
كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسماعيل
ابن اسحاق القاضي ثنا أبو بكر بن أبي شبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث —
هو ابن عبد الملك — عن محمد بن سيرين وعن نافع عن ابن عمر في قوله تعالى : (وآتوا
حقه يوم حصاده) قال : كانوا يعطون من اعتر بهم (٣) شيئاً سوى الصدقة *
وبه الى اسماعيل بن اسحاق قال : ثنا محمد بن ابى بكر — هو المقدمى — ثنا يحيى —
هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي في

(١) هذا رواه الطبري في التفسير (ج ٨ ص ٤٥) عن ابن جريج مرسل ، وكذلك
نسبه السيوطي في الدر المنثور (ج ٣ ص ٤٩) اليه والى ابن ابى حاتم ، ولا حجة في مثل هذا
(٢) أى على انها من المفروض ، وإلا فالتطوع بالزيادة لا خلاف في جوازه (٣) يقال
« اعتره واعتربه » اذا أتاه فطلب معروفه . وهذا الأثر رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٤١٢
عن حفص وعبد الرحيم عن أشعث بهذا الإسناد . ورواه النحاس في الناسخ والنسوخ

قوله تعالى: (وآتوا حقه يوم حصاده) قال: يعطى نحواً من الضنث *
ومن طريق جرير عن منصور عن مجاهد في قوله تعالى: (وآتوا حقه يوم حصاده)
قال: اذا حصدت وحضرك المساكين طرحت لهم منه، واذا طيبت طرحت لهم منه،
واذا تقيته وأخذت في كيله حثوت لهم منه، واذا علمت كيله عزلت زكاته، واذا أخذت
في جداد النخل (١) طرحت لهم من الثفاريق (٢) والتمر، واذا أخذت في كيله حثوت
لهم منه، واذا علمت كيله عزلت زكاته *

وعن مجاهد أيضا: هذا واجب حين يصرم *

وعن أبي العالية في قوله تعالى: (وآتوا حقه يوم حصاده) قال: كانوا يعطون شيئا
غير الصدقة *

وعن سعيد بن جبير في قوله تعالى: (وآتوا حقه يوم حصاده) قال: يمر به الضعيف
والمسكين فيعطيه حتى يعلم ما يكون *

وعن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده: (وآتوا حقه يوم حصاده)
قال: بعد الذي يجب عليه من الصدقة، يعطى الضنث (٣) والشيء *

وعن الربيع بن أنس: (وآتوا حقه يوم حصاده) قال: لقاط السنبيل *

وعن عطاء في قوله تعالى: (وآتوا حقه يوم حصاده) قال: شيء يسير سوى الزكاة المفروضة *

(ص ١٣٩) من طريق حفص وفيه «أبانا شبيب عن نافع عن ابن عمر» والظاهر أن قوله
«شبيب» خطأ صوابه «أشعث» وروى الطبري (ج ٨ ص ٤٢) معناه باسنادين. ووقع في
الخراج «من اعتراهم» وقد ظهر لنا الآن أنه خطأ وان صوابه «من اعتر بهم» كما في الدر المنثور
أيضا (ج ٣ ص ٤٩) وكما في بعض الفاظ الطبري عن ابن عمر «يطعم المتر» (١) الجداد
بفتح الجيم وكسرهما وبالدالين المهملتين، كما في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦)
بالمعجمتين وكذلك في كثير من كتب السنة، وهو تصحيف، ولم تذكر هذه الكلمة
في كتب اللغة الا في مادة (ج د د) وليس لها ذكر في مادة (ج ذ ذ) (٢) بالثاء المثناة جمع تفروق
وهو قح البسرة والتمر، والمراد هنا المناقيد يخرط ما عليها فتبقى عليها التمرة والتمرتان
والثلاث يخطئها الخلب فتلقى للمساكين قاله في اللسان، والأثر رواه يحيى بن آدم رقم ٤٠٣
والطبري (ج ٨ ص ٤١) ووقع في الأصلين «النفاريق» بالثاء وهو تصحيف (٣) أي الحزمة *

ولا يصح عن ابن عباس أنها نزلت في الزكاة ، لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة ، وهو ساقط ، ومن طريق مقسم ، وهو ضعيف *

ومن ادعى أنه نسخ لم يصدق الا ينص متصل الى رسول الله ﷺ ، وإلا فما يعجز أحد عن ان يدعى في أي آية شاء وفي أي حديث شاء أنه منسوخ ، ودعوى النسخ إسقاط لطاعة الله تعالى فيما أمر به من ذلك النص ، وهذا لا يجوز الا ينص مسند صحيح *

وأما قول (١) رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بنضح أودالية (٢) نصف العشر » فهو خبر صحيح ، لولم يأت ما يخصه لم يجوز خلافه لأحد *

لكن وجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف وأحمد بن محمد الطلمنكي ، قال عبد الله :

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والناقد ، وزهير بن حرب ، قالوا كما هم : ثنا وكيع ،

وقال الطلمنكي : ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق

اليزار ثنا أحمد بن الوليد العدني ثنا يحيى بن آدم ، ثم اتفق وكيع ويحيى ، كلاهما عن

سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن

أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوساق (٣) تمر

ولا حب صدقة » قال وكيع في روايته : « من تمر » واتفقا فيما عدا ذلك (٤) *

قال أبو محمد : وهذا إسناد في غاية الصحة ، فنفي رسول الله ﷺ الصدقة عن كل

مادون خمسة أوساق (٥) من حب أو تمر *

ولفظ «دون» في اللغة العربية تقع على معنيين ، وقوعاً مستوياً . ليس أحدهما أولى

من الآخر ، وهما بمعنى : أقل ، وبمعنى : غير ، قال عز وجل : (ألا تتخذوا من دوني وكيلاً)

أي من غيري ، وقال عز وجل : (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم) أي من غيرهم ، وحيثما

وقعت لفظ «دون» في القرآن فهي بمعنى غير ، فلا يجوز لأحد ان يقتصر بلفظة «دون»

(١) في النسخة رقم (١٤) «فأما» (٢) هي شيء يتخذ من خوص وخشب يستقى

به بحال تشد في رأس جذع طويل . قاله في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٤) «أوسق»

وكلاهما جمع صحيح ، وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٧) (٤) هو في الخراج ليحيى

برقم ٤٤٠ بهذا الاسناد ولكن لفظه : « لا صدقة في حب ولا تمر دون خمسة أوسق »

(٥) في النسخة رقم (١٤) «أوسق»

في هذا الخبر على معنى : أقل دون معنى : غير ، ونحن اذا حملنا «دون» ههنا على معنى غير دخل فيه أقل ، وتخصيص اللفظ بلا برهان من نص لا يحل ، *

فصح يقينا أنه لازكاة في غير خمسة أوسق من حب أوتمر ، ووجبت الزكاة فيما زاد على خمسة أوسق بنص قول (١) رسول الله ﷺ وبالإجماع المتيقن على ذلك ، وكذلك في الأبل والبقر والغنم والذهب والفضة بالإجماع المتيقن والنص أيضا ، وسقطت الزكاة عما عدا ذلك مما اختلف فيه ولانص فيه ، بنى النبي ﷺ الزكاة عن كل ما هو غير خمسة أوسق من حب أوتمر ، (٢) *

ثم وجب ان ننظر ما يقع عليه اسم «حب» في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ * فوجدنا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن المثني ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى (٣) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قول الله تعالى : (جبا وعنبا وقضباوزيتونا ونخلا) قال ابن عباس : الحب البر ، والقضب الفصفصة (٤) ، فاقتصر ابن عباس - وهو الحجة في اللغة - بالحب على البر *

وذكر أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري اللغوي في كتابه في النبات ، في باب ترجمته « باب الزرع والحراث وأسماء الحب والقطاني وأوصافها » فقال : قال أبو عمرو - هو الشيباني - : جميع بزور النبات يقال لها «الحبة» بكسر الحاء * قال أبو محمد : كما صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل » *

قال أبو حنيفة الدينوري في الباب المذكور : وقال الكسائي : واحد الحبة حبة بفتح

(١) في النسخة رقم (١٦) «فعل» وهو خطأ (٢) كل هذا تكاف من ابن حزم ولا معنى له ولا دليل عليه ، وزعمه ان «دون» في الحديث بمعنى غير زعم ليس صحيحا ، بل سياق ألفاظ الحديث على اختلاف رواياته يدل على ان المراد به «أقل» بل جاء في بعض ألفاظه الموقوفة على الصحابة الذين روه (٣) بفتح العين المهملة وتشديد الميم المكسورة ، نسبة الى «العم» وهو بطن من تميم (٤) بقاء بين مكسورتين بينهما صاد مهملة ساكنة وبعدهما صاد مهملة مفتوحة ، وهي الرطبة وقيل القث ، جمعها فصافص . بفتح الفاء الاولى .

الحاء ، فأما الحب فليس إلا الحنطة والشعير ، وأحدها حبة ، بفتح الحاء ، وإنما افرقتا في الجمع . ثم ذكر أبو حنيفة بعد هذا الفصل - إثر كلام ذكره لأبي نصر صاحب الأُصمى - : كلاماً نصه : وكذلك غيره من الحبوب كالارز ، والدخن * .

قال علي : فهذه ثلاثة جموع : الحب للحنطة والشعير خاصة ، والحببة - بكسر الحاء - وزيادة الهاء في آخرها - لكل ما عداها من البرور خاصة ، والحبوب للحنطة والشعير وسائر البرور . والكسائي امام في اللغة وفي الدين والعدالة * .

فاذ قد صرح ان الحب لا يقع الا على الحنطة والشعير في لغة العرب ، وقال رسول الله ﷺ نصاً بنى الزكاة عن غيرها وغير التمر - : فلا زكاة في شيء من النبات غيرها وغير التمر * . وقد روى من لا يوثق به عن لا يوثق به ولا يدري من هو عن لا يوثق به - : ايجاب الزكاة في الحبوب ، وهو عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن الطلحي (١) عن عبد الرحمن ابن زيد بن اسلم وهو أيضاً منقطع * .

قال أبو محمد : وقال قوم من السلف بمثل هذا ، وزادوا الى هذه الثلاثة الزبيب * . كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمرو بن عثمان وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله ، قال عمرو : عن موسى بن طلحة بن عبيد الله : أن معاذاً لما قدم اليمن لم يأخذ الصدقة إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وقال طلحة بن يحيى : عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه : أنه لم يأخذها إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب * .

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر في صدقة الثمار والزرع ، قال : ما كان من نخل أو عنب أو حنطة أو شعير * .

وبه إلى أبي عبيد : ثنا يزيد عن هشام (٢) - هو ابن حسان - عن الحسن البصري :

(١) بفتح الطاء المهملة واسكان اللام ، نسبة الى طلحة بن عبيد الله ، والطلحي هذا هو عبد الرحمن بن صالح بن ابراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وهو من اهل الصدق (٢) في النسخة رقم (١٤) «يزيد بن هشام» الخ وهو خطأ والصواب ما هنا . فان يزيد هو ابن هرون ، وهو يروي عن هشام بن حسان ، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام .

أنه كان لا يرى العشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب *
 قال أبو عبيد : وقال يحيى بن سعيد - هو القطان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك
 الحراني - عن الحسن ومحمد بن سيرين أنهما قالا : الصدقة في تسعة أشياء : الذهب
 والورق والأبل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب. قال أبو عبيد : وهو قول
 ابن أبي ليلى وسفيان الثوري *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد
 ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن - هو ابن حي - عن مطرف -
 هو ابن طريف - قال قال لي الحكم بن عتيبة وقد سألته عن الأقطان والسامس : أفيا صدقة ؟
 قال : ما حفظنا عن أصحابنا أنهم (١) كانوا يقولون : ليس في شيء من هذا شيء ، إلا في
 الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

قال أبو محمد : الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة *
 وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله قال
 سأل عبد الحميد موسى بن طلحة بن عبيد الله عن الصدقة ؟ فقال موسى : إنما الصدقة في
 الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء وعمر بن
 دينار : لا صدقة إلا في نخل أو عنب أو حب *
 وقد روى نحو هذا عن علي بن أبي طالب *

قال أبو محمد : وهو قول الحسن بن حي وعبد الله بن المبارك وأبي عبيد وغيرهم *
 قال أبو محمد : وادعى من ذهب إلى هذا أن إيجاب الزكاة في الزبيب اجماع ، وذكر آثاراً
 ليس منها شيء يصح *

أحدها من طريق موسى بن طلحة : عندنا كتاب معاذ عن النبي ﷺ : أنه إنما
 أخذ الصدقة من التمر والزبيب والحنطة والشعير *

قال أبو محمد : هذا منقطع ، لأن موسى بن طلحة لم يدرك معاذاً بعقله *

(١) في النسخة رقم (١٤) «قال : فيما حفظنا عن الصحابة أنهم» الخ ، ويظهر أن ما هنا
 أحسن لقول المؤلف بعد أن الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة ، فكأنه يدل
 على تفسير مراده بقوله «أصحابنا»

وأخر من طريق محمد بن أبي ليلى ، وهو موسى الحفظ ، عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهي صحيفة ، عن النبي ﷺ : « العشر في التمر والزبيب والحنطة والشعير » *

وخصوصاً يخالفون كثيراً من صحيفة عمرو بن شعيب ، ولا يرونه حجة *
وآخر من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ، وعبد الله بن نافع ، وكلاهما في غاية الضعف ، ومن طريق محمد بن مسلم الطائفي ، وهو في غاية الضعف ، ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن أسد بن موسى وهو منكر الحديث ، عن نصر بن طريف وهو أبوجز ، وهو ساقط البتة ، كما هم يذكر عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد (١) : أنه أمر بخرص العنب *
وسعيد لم يولد إلا بعد موت عتاب بسنتين وعتاب لم يولد النبي ﷺ إلا مكة ولا زرع بها ولا عنب *

فسقط كل ما شغبوا به ، ولو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به ، ولما حل لنا خلافه ، كما لا يحل الأخذ في دين الله تعالى بخبر لا يصح *
وأما دعوى الاجماع فباطل *

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن شريح قال : تؤخذ الصدقة من الحنطة والشعير والتمر ، وكان لا يرى في العنب صدقة *
وبه إلى أبي عبيد : ثنا هشيم عن الأجلح (٢) عن الشعبي قال . الصدقة في البر والشعير والتمر *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا غندر ثنا شعبه عن الحكم بن عتيبة قال . ليس في الخيل زكاة ولا في الإبل العوامل زكاة ، وليس في الزبيب شيء *

فهؤلاء شريح ، والشعبي ، والحكم بن عتيبة ، لا يرون في الزبيب زكاة *
قال أبو محمد : وليس إلا قول من قال بإيجاب الزكاة في كل ما أنبتته الأرض ، على

(١) عتاب بفتح العين المهملة وتشديد التاء المثناة ، وأسيد بفتح الهمزة وكسر السين المهملة
(٢) بفتح الهمزة واسكان الجيم وفتح اللام وآخره حاء مهملة ، وهو ابن عبد الله الكندي وانظر خراج يحيى بن آدم رقم ٥١٦ و ٥١٧ *

عموم الخبر الثابت : « فيما سقت السماء العشر » أوقولنا ، وهو : لازكاة إلا فيما أوجبها فيه رسول الله ﷺ باسمه ، على ما صح عنه عليه السلام من أنه قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » *

وأما من أسقط من ذلك الخبر ما يقتضيه عمومه ، وزاد في هذا الخبر ما ليس فيه - : فلم يتعلقوا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا برواية ضعيفة ، ولا بقول صاحب لا يخالف له منهم ، ولا بقياس ولا بتعليل مطرد ، بل خالفوا كل ذلك ، لأنهم إن راعوا القوت فقد أسقطوا الزكاة عن كثير من الأقوات ، كالتين والقسطل واللبن وغير ذلك ، وأوجبوه فيما ليس قوتاً ، كالزيت والحمص وغير ذلك مما لا يتقوت إلا لضرورة مجاعة ، وإن راعوا الأكل فقد أسقطوها عن كثير مما يؤكل ، وأوجبها بعضهم فيما لا يؤكل ، كزيت الفجل والقطن وغير ذلك ، وإن راعوا ما يوسق فقد أسقطوها عن كثير مما يوسق *

ثم أيضاً لو راعوا شيئاً من هذه المعاني وطرّدوا أصلهم لكانوا قائلين بلا برهان ، لكن بدعوى فاسدة وظن كاذب ، والله تعالى يقول : (إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أ كذب الحديث » *

فأذا لم يبق إلا أحد هذين القولين المذكورين فإن قول من أوجب الزكاة في كل ما أنبتت الأرض - : حرج شديد ، وشق الأنفس ، وعسر لا يطاق ، والأخذ بذلك الخبر تكليف ما ليس في الوسع ، وممتنع لا يمكن البتة ، لأنه يوجب أن لا ينبت في دار أحد أو في قطعة أرض له عشب ولو أنه ورقة واحدة أو نرجسة أو فول أو غصن حرف أو بهارة (١) أو تينة واحدة - : إلا وجب عليه عشر كل ذلك أو نصف عشره وكذلك ورق الشجر والتبن حتى تبن الفول وقصب الكتان ، نعم ، وأصول الشجر نفسها ، لأن كل ذلك مما يسقيه الماء ، وهذا ما لا يمكن البتة . وقد قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وامتن تعالى علينا إذ أجابنا في دعائنا الذي أمرنا تعالى أن ندعو به فنقول : (ر بنا ولا تحمل علينا اصرأ كما حملته على الذين من قبلنا ر بنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) وقال رسول الله ﷺ : « يسر واولا تسر واولا » *

فإن قيل : يفعل في ذلك ما يفعل الشرى كان فيه *

(١) بفتح الباء الموحدة هو نبت طيب الريح يقال له عين البقر ينبت أيام الربيع *

قلنا : هذا لا يجوز ، لأن بيع أحد الشر يمكن من صاحبه مباح ، وتحليله له جائز ، ولا يجوز بيع الصدقة قبل قبضها ، ولا التحليل منها أصلا ، *
فصح يقينا أن ذلك الخبر ليس على عمومه ، فاذ ذلك كذلك فلا ندرى ما يخرج منه إلا بيان نص آخر فصح أن لازكاة إلا فيما أوجبه بيان نص غير ذلك النص ، أو اجماع متيقن ، ولا نص ولا اجماع إلا في البر والشعير والتمر فقط . ومن تعدى هذا فانما يشرع برأيه ، ويخصص الأثر بظنه الكاذب . وهذا حرام والله تعالى التوفيق - *
(وأما المعادن) فان الأمة مجمعة بلا خلاف من أحدها على أن الصفر والحديد والرصاص والقزدير لازكاة في أعيانها ، وإن كثرت ، *

ثم اختلفوا اذا مزج شيء منها في الدنانير والدراهم والحلى *
فقال طائفة . تزكي تلك الدنانير والدراهم بوزنها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لأن رسول الله ﷺ أسقط الزكاة نصافها دون خمس أواق من الورق وفيما دون مقدار مامن الذهب ولم يوجب - بلا خلاف - زكاة في شيء من أعيان المعادن المذكورة فمن أوجب الزكاة في الدنانير والدراهم المزوجة بالنحاس أو الحديد أو الرصاص أو القزدير فقد خالف رسول الله ﷺ مرتين : أحدهما في إيجابه الزكاة في أقل من خمس أواق من الرقة (١) والثانية في إيجابه الزكاة في أعيان المعادن المذكورة .
وأيا : فانهم تناقضوا اذا أوجبوا الزكاة في الصفر والرصاص والقزدير والحديد اذا مزج شيء منها بفضة أو ذهب وأسقطوا الزكاة عنها اذا كانت صرفا وهذا محكم لا يحل *
وأيا : فنسألهم عن شيء من هذه المعادن مزج بفضة أو ذهب فكان المزوج منها أكثر من الذهب ومن الفضة ؟ ثم لانزال نزيدهم الى ان نسألهم عن مائتي درهم في كل درهم فلس فضة فقط وسائرهما نحاس ؟ فان جعلوا فيها الزكاة أفحشوا جدا ، وان أسقطوها سألناهم عن الحد الذي يوجبون فيه الزكاة والذي يسقطونها فيه ؟ فان حدوا في ذلك حدا زادوا في التحكم بالباطل ، وان لم يحدوا حدا كانوا قد خلطوا ما يحرمون بما يحلون ، ولم يبينوا لأنفسهم ولا لمن اتبعهم الحرام فيجتنبوه ، من الحلال فيأتوه ! *

قال أبو محمد : والحق من هذا هو أن الاسماء في اللغة والديانة واقعة على المسميات بصفات محمولة فيها ، فللفضة صفاتها التي اذا وجدت في شيء سمي ذلك الشيء فضة ،

وكذلك القول في اسم الذهب، واسم النحاس، واسم كل مسمى في العالم . وأحكام الديانة إنما جاءت على الأسماء ، فللفضة حكمها ، وللذهب حكمه ، وللنحاس حكمه ، وكذلك كل اسم في العالم . فإذا سقط الاسم الذي عليه جاء النص بالحكم سقط ذلك الحكم ، وانتقل المسمى الى الحكم الذي جاء في النص على الاسم الذي وقع عليه ، كالعصير والخمر والخل والماء والدم واللبن واللحم والآنية والدنانير ، وكل ما في العالم . *

فإن كان المزج في الفضة أو الذهب لا يغير صفاتهما - التي مادامت فيها سمياً فضة وذهبا - فهي فضة وذهب ، فالزكاة فيهما . *

وإن كان المزج في الفضة أو الذهب قد غير صفاتهما - وسقط عن الدنانير والدرهم اسم فضة واسم ذهب لظهور المزج فيهما - فهو حينئذ فضة مع ذهب ، أو فضة مع نحاس فالواجب أن في مقدار الفضة التي في تلك الدراهم يجب الزكاة فيها خاصة ، ولا زكاة في النحاس الظاهر فيها أثره . وكذلك القول في الذهب مع ما مزج به . *

فإن كان في الدنانير ذهب يجب في مقداره الزكاة وفضة لا يجب فيها الزكاة ، فالزكاة فيها فيهما من الذهب دون ما فيها من الفضة . *

وإن كان ما فيها من الفضة يجب فيه الزكاة وما فيها من الذهب لا يجب فيه الزكاة فالزكاة فيها فيهما من الفضة دون ما فيها من الذهب . *

وإن كان فيها من الفضة ومن الذهب ما يجب في كل واحد منهما الزكاة زكي كل واحد منهما كحكمه لو كان منفرداً . *

وإن كان ما فيهما من الذهب ومن الفضة لا يجب فيه الزكاة لو انفرد فلا زكاة هناك أصلاً . فإن زاد المزج حتى لا يكون للفضة ولا للذهب هناك صفة فليس في تلك الأعيان فضة أصلاً ولا ذهب ، فلا زكاة فيها أصلاً ، اتباعاً للنص . وبالله التوفيق . *

وأما الخيل والرقيق فقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك : أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من الرأس عشرة (١) ومن الفرس (٢) عشرة ، ومن البراذين خمسة . يعني رأس الرقيق ، وعشرة دراهم ، وخمسة دراهم . *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم» وذكر الدراهم خطأ في لفظ الاثر ، إذ صنيع المؤلف في تفسير العشرة يدل على انها لم تميز في الرواية (٢) في النسخة رقم (١٦) «ومن البقر» وهو خطأ صرف

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو - هو ابن دينار - قال : إن حي بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية يقول : ابتاع عبد الرحمن بن أمية - أخو يعلى بن أمية - فرساً أثني بمائة قلوص ، فندم البائع ، فلحق بعمر ، فقال : غصبتني يعلى وأخوه فرساً لي ! فتكتب عمر إلى يعلى : إن الحق بي فأتاه فأخبره الخبر ، فقال عمر : إن الخيل لتبلغ عندكم هذا ! فقال يعلى : ما علمت فرساً بلغ هذا قبل هذا ، فقال عمر : فتأخذ من أربعين شاة شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً ؟ أخذ من كل فرس ديناراً قال : فضرب على الخيل ديناراً ديناراً * .

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن السائب بن اخت عمر (١) أخبره : أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصداقات الخيل ، قال ابن شهاب : وكان عثمان بن عفان يصدق الخيل * .

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أن مروان بعث إلى أبي سعيد الخدري : أن ابعت إلى بزكاة رقيقك ، فقال للرسول : إن مروان لا يعلم ! إنما علينا أن نطعم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر * .
ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال : وفي الخيل الزكاة * .
فذهب أبو حنيفة ومن قلده إلى أن في الخيل الزكاة . واحتجوا بهذه الآثار ، ويقول الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) قالوا : والخيل أموال ، فالصدقة فيها بنص القرآن ، ويقول رسول الله ﷺ الثابت عنه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : «الخيل لرجل أجر ولرجل ستر» فذكر الحديث ، وفيه : «ورجل ربطها تغنياً وتمقفاً ، ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها ، فهي له ستر» * .
قال أبو محمد : هذا ماموه به الحنفيون من الاحتجاج بالقرآن والسنة وفعل الصحابة وهم مخالفون لكل ذلك * .

أما الآية فليس فيها أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة ، وإنما فيها : (خذ من أموالهم) فلو لم يرد إلا هذا النص وحده لأجزأ فلس واحد عن جميع أموال المسلم ، لأنه صدقة أخذت من أمواله (٢) * .

(١) هو السائب بن يزيد بن سمين بن ثمامة ، وهو صحابي ، والنمر هو ابن جيل ، وهو خال أبيه فعرفوا به (٢) في النسخة رقم (١٦) «عن جميع أموال المسلمين ، لأنه صدقة أخذت من أموالهم» وما هنا أحسن * .

ثم لو كان في الآية أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة - وليس ذلك فيها لابنص ولا بدليل - : لما كانت لهم فيها حجة ، لأنه ليس فيها مقدار المال الأخوذ ، ولا مقدار المال الأخوذه ولا متى تؤخذ تلك الصدقة . ومثل هذا لا يجوز العمل فيه بقول أحدون رسول الله ﷺ المأمور بالبيان ، قال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *
وأما الحديث فلاس فيه إلا أن الله تعالى حقا في رقاياها وظهورها ، غير معين ولا مبين المقدار ، ولا مدخل للزكاة في ظهور الخيل باجماع منا ومنهم ، فصح أن هذا الحق إنما هو على ظاهر الحديث ، وهو حمل على ما دأبت نفسه منها في سبيل الله تعالى ، وعارية ظهورها للمضطر *

وأما فعل عمر وعثمان رضي الله عنهما فقد خالفوها ، وذلك أن قول أبي حنيفة : إنه لا زكاة في الخيل الذكور ولو كثرت وبلغت ألف فرس (١) فإن كانت إناثا أو إناثا وذكورا سائمة غير معلوفة - فحينئذ تجب فيها الزكاة ، وصفة تلك الزكاة أن صاحب الخيل غير ، أن شاء أعطى عن كل فرس منها دينارا أو عشرة دراهم ، وإن شاء قومها فأعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم (٢) *

قال أبو محمد : وهذا خلاف فعل عمر *

وأبضا فقد خالفوا فعل عمر في أخذه الزكاة من الرقيق عشرة دراهم من كل رأس ، فكيف يجوز لذي عقل ودين أن يجعل بعض فعل عمر حجة وبعضه ليس بحجة ؟ *
وخالفوا عليا في إسقاط زكاة الخيل جملة ، وأتوا بقول في صفة زكاتها لا نعلم أحدا قاله قبلهم . فظهر فساد قولهم جملة *

وذهب جمهور الناس إلى أن لا زكاة في الخيل أصلا *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج عن ابن الأعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق *
وقد صح أن عمر إنما أخذها على أنها صدقة تطوع منهم لا واجبة *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن ابن أبي خالد عن شبيل بن عوف (٣) وكان قد أدرك الجاهلية - قال : أمر عمر بن الخطاب الناس بالصدقة ، فقال الناس :

(١) الفرس يطلق على الذكر وعلى الأنثى سواء (٢) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم»

وهو خطأ ظاهر (٣) ابن أبي خالد هو اسمعيل ، وشبيل بضم الشين المعجمة *

يأمر المؤمنين ، خيل لنا ورقيق ، افرض علينا عشرة عشرة ، فقال عمر : أما انا فلا افرض ذلك عليكم *

حدثنا حماد ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قرأت على أبي عن يحيى بن سعيد القطان عن زهير بن هو ابن معاوية (١) - ثنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن حارثة - هو ابن مضرب - قال : « حججت مع عمر ابن الخطاب فأتاه اشراف أهل الشام فقالوا : يأمر المؤمنين ، إنا أصبنا رقيقاً ودواب فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا وتكون لنا زكاة ، فقال : هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي (٢) » * قال أبو محمد : هذه اسانيد في غاية الصحة ، والاسناد فيه ان رسول الله ﷺ لم يأخذ من الخيل صدقة ، ولا أبو بكر بعده ، وان عمر لم يفرض ذلك *

وان عليا بعده لم يأخذها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب انا محمود بن غيلان ثنا أبو اسامة - هو حماد بن اسامة - ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ : « قد عفوت عن الخيل ، فأدوا صدقة أموالكم ، من كل مائتين خمسة » *

وقد صح عن رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » *

والفرس والعبد اسم للجنس كله ، ولو كان في شيء من ذلك صدقة لما اغفل الله السلاء بيان مقدارها ومقدار ما تؤخذ منه . وبالله تعالى التوفيق *

وهو قول عمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومكحول ، والشعبي ، والحسن ، والحكم بن عتيبة ، وهو فعل أبي بكر ، وعمر ، وعلي كاذب ، وهو قول مالك والشافعي وأصحابنا * وأما الحمير فما نعلم أحداً أوجب فيها الزكاة ، إلا شيئاً حدثناه حماد قال ثنا عبد الله

(١) في النسخة رقم (١٦) « عن زهير بن حرب هو ابن معاوية » وهذا خلط (٢) الحديث في مسند احمد (ج ١ ص ٣٢) وهناك خطأ في اسناده فان فيه « قرأت على يحيى بن سعيد بن زهير » والصواب « عن زهير » كما هنا . وعنده في آخره « ولكن انتظروا حتى اسأل المسلمين » ورواه أيضا عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق بنجوه (ج ١ ص ١٤) وروى أيضا باسناد آخر عن عمر وحذيفة « ان النبي ﷺ لم يأخذ من الخيل والرقيق صدقة » (ج ١ ص ١٨) *

ابن محمد بن علي الباجي ثنا عبدالله بن يونس ثابتي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة
ثنا جرير عن منصور عن ابراهيم النخعي ، قال منصور : سأله عن الحمير أفيها زكاة ؟
فقال ابراهيم : أما أنا فأشبهها بالبقر ، ولا نعلم فيها شيئاً *

قال أبو محمد : كل ما لم يأمر النبي ﷺ فيه بزكاة محدودة موصوفة فلا زكاة فيه .
ولقد كان يجب على من رأى الزكاة في الخيل بعموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة)
أن يأخذها من الحمير ، لأنها أموال ، وكان يلزم من قاس الصداق على ما تقطع فيه اليد
أن يقيسها على الإبل ، والبقر ، لأنها ذات أربع مثلها ، وإن اختلفت في غير ذلك ، فكذلك
الصداق يخاف السرقة في أكثر من ذلك *

وأما العسل فإن مالكا والشافعي وأبا سليمان وأصحابهم لم يروا فيه زكاة *
وقال أبو حنيفة : إن كان النحل في أرض المشر ففيه الزكاة ، وهو عشر ما أصيب
منه ، قل أو أكثر ، وإن كان في أرض خراج فلا زكاة فيه قل أو أكثر ، ورأى في المواشي
الزكاة ، سواء كانت في أرض عشر أو في أرض خراج *

وقال أبو يوسف : إذا بلغ العسل عشرة أرطال ففيه رطل واحد ، وهكذا ما زاد
ففيه المشر ، والرطل هو الفلقل *
وقال محمد بن الحسن : إذا بلغ العسل خمسة أفرق ففيه المشر ، والافلا . والفرق ستة

وثلاثون رطلاً فلقلية ، والخمسة أفرق مائة رطل وثمانون رطلاً فلقلية ، قال : والسكر كذلك *
قال أبو محمد أما مناقضة أبي حنيفة وإيجابه الزكاة في العسل ولو أنه قطرة إذا لم يكن في
أرض الخراج - : فظاهرة لا خفاء بها *

وأما تحديد صاحبيه ففي غاية الفساد والخطب والتخطيط ! وهو إلى الهزل أقرب منه إلى الجدة *
لكن في العسل خلاف قديم *

كمار وبنام طريق عطاء الخراساني : أن عمر بن الخطاب قال لأهل اليمن في العسل
أن عليكم في كل عشرة أفرق فرقا *

ومن طريق الحارث بن عبد الرحمن (١) عن منير بن عبدالله عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب (٢)

(١) هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبدالله بن سعد - وقيل المغيرة بن أبي ذباب ، مات
سنة ١٤٦ وهو ثقة (٢) ذباب ، بضم الذال المعجمة وبالوحدتين . وفي الأصلين «عن منير
ابن عبدالله عن سعيد بن أبي ذباب» وهو خطأ ، فإن صوابه «سعد» وكذلك هو في كل
كتب الصحابة ، ثم إن منير بن عبدالله إنما يروى هذا عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب

وكانت له صحبة - : انه أخذ عشر العسل من قومه واتي به عمر ، فجعله عمر في صدقات المسلمين ، قال : «وقدمت على رسول الله ﷺ فأسلمت واستعملني على قومي ، واستعملني أبو بكر بعده ، ثم استعملني عمر من بعده ، فقلت لقومي : في العسل زكاة ، فانه لا خير في مال لا يزكي فقالوا : كم ترى ؟ فقلت : العشر ، فأخذته وأتيت به عمر» . (١) *

ومن طريق نعيم بن حماد عن بقية عن محمد بن الوليد الزبيدي عن عمرو بن شعيب عن هلال بن مرة : ان عمر بن الخطاب قال في عشور العسل : ما كان منه في السهل فقيه العشر ، وما كان منه في الجبل فقيه نصف العشر *

وصح عن مكحول والزهري : ان في كل عشرة ازقاق (٢) من العسل زقا . وروناه من طريق ثابتة عن الأوزاعي عن الزهري *

وعن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : في كل عشرة ازق من عسل زق : والزق يسع رطلين *

وروى أيضا من طريق لا تصح عن عمر بن عبد العزيز . وهو قول ربيعة ويحيى ابن سعيد الأنصاري وابن وهب *

واحتج أهل هذه المقالة بما رويناه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : «جاء هلال إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له ، وسأله ان يحمي له واديا يقال له : سلبة فحماء له» (٣) *

كذلك رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٩) ومن طريقه ابن الأثير في اسد الغابة (ج ٢ ص ٢٧٦) ورواه كذلك ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٥٦٨ و ٥٦٩) ونقله ابن حجر في الاصابة ولسان الميزان وتمجيل المنفعة . ورواه ابن سعد في الطبقات مطولا (ج ٤ ق ٢ ص ٦٤) عن انس بن عياض وصفوان بن عيسى كلاهما عن الحارث بن عبد الرحمن ابن أبي ذباب الدوسي عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب ، وانا اظن انه سقط عند ابن سعد ذكر «منير بن عبد الله» في الاسناد لا تفاهم كما هم على ذكره فيه ، ويؤيد وجوب زيادة «عن أبيه» هنا ما سيذكره المؤلف في الكلام على هذا الاسناد *

(١) في الطبقات زيادة «واخبرته بما كان فقبضه عمر فباعه ، ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين» (٢) في النسخة رقم (١٦) «أرق» وهو جمع صحيح بفتح الهمزة وضم الزاي وتشديد القاف . (٣) سلبة بالسين المهملة واللام والباء الموحدة المفتوحات ، وهو وادبني متعان (بضم الميم واسكان التاء المثناة) والحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٢) والنسائي (ج ٥ ص ٤٦) *

وبما روينا من طريق عبد الله بن محرز عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة
«ان رسول الله ﷺ كتب الى اهل اليمن : ان يؤخذ من العسل المشور» *
ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : «ان ابا سيارة التمي قال
للنبي ﷺ : ان لي نحلا ، قال . فأدمنه العشر» (١) *

ومن طريق ابن جريج قال كتبت الى ابراهيم بن ميسرة أسأله عن زكاة العسل ؟
فذكر جوابه ، وفيه . انه قال : ذكر لي من لا ائهم من اهلى : ان عروة بن محمد السعدي (٢)
قال له . انه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ؟ فرد اليه عمر . قد وجدنا
بيان صدقة العسل بأرض الطائف ، فخذ منه المشور *

قال أبو محمد : هذا كله لاحجة لهم فيه *
اما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فصحيحة لاتصح وقد تركوها حيث
لاتوافق تقليدهم مما قد ذكرناه في غير ما موضع *
وأما حديث أبي هريرة فمن رواية عبد الله بن محرز (٣) وهو اسقط من كل ساقط
متفق على اطراحه *

واما حديث ابي سيارة التمي فمقطع لان سليمان بن موسى لا يعرف له لقاء احدا من
الصحابة رضي الله عنهم *

وأما حديث عمر بن عبد العزيز فمقطع ، لأنه عن لم يسم *
وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح ، لأنه عن عطاء الخراساني عنه ، ولم يدركه عطاء ،
وعن منير بن عبد الله عن أبيه ، وكلاهما مجهول ، وبعض رواته يقول : متين (٤) بن عبد الله
ولا يدري من هو ، وعن بقية ، وهو ضعيف ، ثم عن هلال بن مرة ، ولا يدري من هو *
فبطل أن يصح في هذا عن رسول الله ﷺ شيء او عن عمر ، او عن أحد من الصحابة
رضي الله عنهم *

(١) رواه احمد (ج ٤ ص ٢٣٦) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) وابن سعد (ج ٧ ق ٢ ص
١٣٦) والمتى بضم الميم وفتح التاء ، قال السمعاني . «هذه النسبة الى متع وهو بطن من فهم
فيما اظن» وانا ظن انه نسبة الى «بنى متعان» الذين منهم هلال الماضى في الحديث السابق
(٢) كان من عمال سليمان بن عبد الملك على اليمن واقرب عمر بن عبد العزيز عليها حتى مات وكذا
يزيد بن عبد الملك ، ووليها عشرين سنة . (٣) محرز اسم فمقول بوزن معظم (٤) ضبط بالقلم في
النسخة رقم (١٤) بضم الميم وفتح التاء المثناة واسكان الياء وآخره نون ، ولا أدري ما صحته *

قال أبو محمد : وقد عارض ذلك كله خبر مرسل أيضا *

كما حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس : ان معاذ بن جبل لما أتى اليمن أتى بالعسل وأوقاص (١) الغنم ، فقال : لم أؤمر فيها بشيء *
ولكننا لا نستحل الحجاج (٢) بمرسل ، لأنه لا حجة فيه (٣) *

و به الى وكيع عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر (٤) عن نافع قال : بعثني عمر بن عبد العزيز الى اليمن ، فأردت ان آخذ من العسل العشر ، فقال المغيرة بن حكيم الصنعاني : ليس فيه شيء ، فكتبت الى عمر بن عبد العزيز ، فقال : صدق ، هو عدل رضى *

قال أبو محمد : وبأن لا زكاة في العسل يقول مالك ، وسفيان الثوري ، والحسن بن حي ، والشافعي ، وأبو سليمان وأصحابهم *

قال علي : قد قلنا : إن الله تعالى قال : (ولأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يجوز إيجاب فرض زكاة في مال لم يصح عن رسول الله ﷺ فيه إيجابها *

فان احتجوا بمعوم قول الله تعالى : (خضعن أموالهم صدقة) *

قيل لهم : فأوجبوها فيما خرج من معادن الذهب والفضة ، وفي القصب ، وفي ذكرور الخيل ، فكل ذلك أموال للمسلمين ، بل أوجبوها حيث لم يوجبها الله تعالى ، وأسقطوها (٥) مما خرج من النخل (٦) والبر ، والشعير ، في أرض الخراج وفي الأرض المستأجرة ! ولكنهم قوم يجهلون ! *

وأما عروض التجارة فقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في أحد قوله : بإيجاب الزكاة

(١) جمع وقص - بفتح الواو وفتح القاف - وهو ما بين الفريضتين من الابل والغنم نحو ما زاد على خمس من الابل الى تسع وما زاد على عشر الى أربع عشرة ، فليس في هذه الزيادة صدقة (٢) في النسخة رقم (١٦) «الاحتجاج» (٣) لأن رواية طاوس عن معاذ مرسل (٤) نقل نحو هذا الأثر في التهذيب (ج ١٠ ص ٢٥٨) ولكن فيه «عبيد بن عمير» وأنا أرجح انه خطأ وان الصواب ما هنا ، اذ ليس في الذين يسمون «عبيد بن عمير» من روى عن نافع ولا من روى عنه الثوري (٥) في النسخة رقم (١٦) «واسقطتموها» وهو خطأ (٦) بالخاء المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٤) بالهملة وهو تصحيف

في العروض المتخذة للتجارة *

واحتجوا في ذلك بنخبر رويناه من طريق سليمان بن موسى عن جعفر بن سعد بن سمرة ابن جندب عن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب (١) عن أبيه عن جده سمرة: «أما بعد، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع» *
وبنخبر صحيح عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: كنت على بيت المال زمان (٢) عمر ابن الخطاب، فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار ثم حسبها، غائبها وشاهدها، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال عن الغائب والشاهد *

وبنخبر رويناه من طريق أبي قلابة: أن عمال عمر قالوا: يا أمير المؤمنين، إن التجار شكوا شدة التقويم، فقال عمر: هاه! هاه! خففوا *

وبنخبر رويناه من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حماس (٣) عن أبيه قال: مربى عمر بن الخطاب فقال: يا حماس، أذكر زكاة مالك، فقلت: مالى مال الاجباب (٤) وادم (٥)، فقال: قومها قيمة ثم أذكر زكاتها (٦) *
وبنخبر صحيح رويناه عن ابن عباس أنه كان يقول: لا بأس بالتر بص حتى يبيع، والزكاة واجبة فيه *

وبنخبر صحيح عن ابن عمر: ليس في العروض زكاة إلا أن تكون لتجارة *

وقال بعضهم: الزكاة موضوع فيما ينمى من الأموال *

مانعلم لهم متعلقا غير هذا، وكل هذا لاحجة لهم فيه *

أما حديث سمرة فساقط، لأن جميع رواته - ما بين سليمان بن موسى وسمرة رضى الله عنه - مجهولون لا يعرف من هم، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة، لأنه ليس فيه أن تلك الصدقة هي الزكاة المفروضة، بل لو أراد عليه السلام بها الزكاة المفروضة لين وقتها ومقدارها

(١) خبيب بضم الخاء المعجمة، وفي الأصلين بالخاء المهملة، وهو خطأ، وهذا الحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣) والدارقطني (ص ٢١٤) مطولا، وسكت عنه أبو داود والمنذرى وحسنه ابن عبد البر، وجعفر بن سعد، وخبيب بن سليمان بن سمرة وأبوه سليمان معروفون ذكرهم ابن حبان في الثقات (٢) في النسخة رقم (١٦) «زمن» (٣) بكسر الخاء المهملة وتخفيف الميم وآخره سين مهملة (٤) بكسر الجيم جمع جعبة بفتحها، وهي كنانة النشاب (٥) بالهمزة والdal المهملة المضمومتين ويجوز أن يكون الدال، جمع «أديم» وهو الجلد (٦) هذا لا يرواه الشافعى في الام (ج ٢ ص ٣٩) ونسبه بعضهم لمالك ولا حمد ولم أجده عندهما *

وكيف تخرج ، أمن أعيانها ، أم بتقويم ، وبماذا تقوم ؟ ومن المحال ان يكون عليه السلام يوجب علينا زكاة لا يبين كم هي ؟ ولا كيف تؤخذ ؟ وهذه الصدقة لو صحت لكانت موكولة الى أصحاب تلك السلع *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة (١) قال : « مر بنا رسول الله ﷺ فقال : يا معشر التجار ، إن البيع يحضره اللغو والحلف ، فشوبوه بالصدقة » * فهذه صدقة مفروضة غير محدودة ، لكن ما طابت به انفسهم ، وتكون كفارة لما يشوب البيع مما لا يصح ، من لغو ، وحلف *

وأما حديث عمر فلا يصح ، لأنه عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه ، وهما مجهولان (٢) * رويانا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : ثنا عارم بن الفضل قال سمعت أبا الأسود - هو حميد بن الأسود - يقول : ذكرت لمالك بن أنس حديث ابن حماس في المتاع يزكى ، عن يحيى بن سعيد ؟ فقال مالك : يحيى قماش *

قال أبو محمد : معناه انه يجمع القماش ، وهو الكناسة أي يروى عن لا قدر له ولا يستحق * وأما حديث أبي قلابة فرسل ، لأنه لم يدرك عمر بعقله ولا بسنه *

وأما حديث عبد الرحمن بن عبد القاري فلاحجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن تلك الأموال كانت عرضا للتجارة ، وقد كانت للتجار أموال تجب فيها الزكاة ، من فضة وذهب وغير ذلك ، ولا يحل أن يزاد في الخبر ما ليس فيه ، فيحصل من فعل ذلك على الكذب * وأما حديث ابن عباس فكذلك أيضا ، ولا دليل فيه على إيجاب الزكاة في عروض التجارة ، وهو خارج على مذهب ابن عباس المشهور عنه في أنه كان يرى الزكاة واجبة في فائدة الذهب والفضة والماشية حين تستفاد ، فرأى الزكاة في الثمن اذا باعوه *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي عن عبد الصمد التنوري ثنا حماد ثنا قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء (٣) عن ابن عباس : أنه قال في المال المستفاد : يزكبه حين يستفيده ، وقال ابن عمر : حتى يحول عليه الحول . وقد بين هذا عطاء ، وهو أكبر أصحابه ،

(١) بنين ممجئة ثمراء ثم زاي مفتوحات (٢) كلا بل همامرو فان ثقتان (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن جابر بن زيد بن أبي الشعثاء» وهو خطأ ، بل أبو الشعثاء هو جابر بن زيد وهي كنيته *

على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما خبر ابن عمر فصحيح ، إلا أنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .
وكم قضية خالفوا فيها عمر وابنه ؟ منها للمالكين الرواية في زكاة العسل ، وللحنيفيين
حكمه في زكاة الرقيق ، وغير ذلك كثير جداً . ومن المحال أن يكون عمر وابنه حجة في
موضع غير حجة في موضع آخر !! *

وأيضاً : فإن الحنفيين والمالكين والشافعيين خالفوا ما روى عن عمر وابن عمر في
هذه المسألة نفسها ، فمالك فرق بين المدير وغير المدير ، وأسقط الزكاة عن باع عرضاً بعرض ،
مالم ينض له درهم ، وليس هذا فيما روى عن عمر وابنه *

والشافعي يرى أن لا يزكى الربح مع رأس المال إلا الصيارفة خاصة ، وليس هذا عن
عمر ولا عن ابن عمر *

وكلهم يرى فيمن ورث عرضاً أو ابتاعها للثنية ثم نوى بها التجارة أنها لا زكاة فيها
ولو بقيت عنده سنين ، ولا في ثمنها إذا باعها ، لكن يستأنف حولاً ، وهذا خلاف عمر
وابن عمر ، فبطل احتجاجهم بهما رضي الله عنهما *

وقد جاء خلاف ما روى عن عمر وابن عمر عن غيرها (١) من الصحابة رضي الله عنهم *
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني نافع بن الخوزي (٢) قال : كنت جالساً عند عبد الرحمن بن نافع إذ جاءه
زياد البواب فقال له : إن أمير المؤمنين - يعني ابن الزبير - يقول : أرسل زكاة (٣)
مالك ، فقام فأخرج مائة درهم ، وقال له : اقرأ عليه السلام ، وقل له : إنما الزكاة
في الناض ، قال نافع : فقلت زياداً فقلت له : أبلغته ؟ قال : نعم ، قلت : فماذا قال ابن الزبير ؟
فقال : قال : صدق . قال ابن جريج : وقال لي عمرو بن دينار : ما أرى الزكاة إلا في العين *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا
أبو عبيد ثنا اسماعيل بن إبراهيم عن قطن (٤) قال : مررت بواسط زمن عمر بن عبد العزيز ،
فقالوا : قرئ علينا كتاب أمير المؤمنين : أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئاً حتى
يحول عليها الحول (٥) *

(١) في النسخة رقم (١٤) «وعن غيرها» وزيادة الواو خطأ (٢) هكذا هو في الأصلين
بالحاء المعجمة والزاي ولم أعرفه ولم أجده ترجمة (٣) في النسخة رقم (١٤) «بزكاة»
(٤) بفتح القاف والطاء المهملة (٥) في النسخة رقم (١٦) «بالحول» وهو خطأ .

قال أبو عبيد : وثنا معاذ عن عبد الله بن عون قال : أتيت المسجد وقد قرئ الكتاب ، فقال صاحب لي : لو شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز في أرباح التجار ان لا يعرض لها حتى يحول عليها الحول *

فهذا ابن الزبير ، وعبد الرحمن بن نافع (١) وعمر بن دينار ، وعمر بن عبد العزيز ، وقد روى أيضا عن عائشة ، وذكره الشافعي عن ابن عباس ، وهو أحد قولي الشافعي *
قال أبو محمد : وحتى لو لم يأت خلاف في ذلك لما وجبت شريعة بغير نص قرآن أو سنة ثابتة أو إجماع متيقن لا يشك في أنه قال به جميع الصحابة رضي الله عنهم *
وقد أسقط الحنفيون الزكاة عن الأبل الملوقة والبقر الملوقة وأموال الصغار كلها إلا ما أخرجت أرضهم *

واسقط المالكيون الزكاة عن أموال العبيد والحلى *
واسقطها الشافعيون عن الحلى وعن المواشي المستعملة *
وكل هذا خلاف للسنن الثابتة بلا برهان *

وذكروا الخبر الذي من طريق أبي هريرة : ان عمر بعثه رسول الله ﷺ مصدقا ، فقال : منع العباس ، وخالد بن الوليد ، وابن جميل ، فقال رسول الله ﷺ : « انكم تظلمون خالداً ، ان خالدا قد احتبس ادراعه وأعبده (٢) في سبيل الله » *
قالوا : فدل هذا على ان الزكاة طلبت منه في دروعه وأعبده ، ولا زكاة فيها إلا ان تكون لتجارة *

قال أبو محمد : وليس في الخبر لائن ولا دليل ولا إشارة على شيء مما ادعوه ، وإنما فيه انهم ظلموا خالداً اذ نسبوا اليه منع الزكاة وهو قد احتبس ادراعه وأعبده في سبيل الله

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعبد الله بن نافع» وهو خطأ (٢) كذا في الأصلين
بالباء الموحدة المضمومة جمع عبد ، وهو رواية حكاهما القاضي عياض في نسخ البخاري ، والمشهور في رواية البخاري «واعتده» بضم التاء المثناة الفوقية ، وهو جمع قلة للمتاد وهو ما أعده الرجل من السلاح والدواب وآلة الحرب للجهاد ، يجمع على «اعتد» بضم التاء ، وعلى «أعتده» بكسرها مع زيادة هاء في آخره ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن حفص «واعتاده» قال الدارقطني «قال أحمد بن حنبل قال علي بن حفص واعتاده واخطأ فيه وصحف ، وإنما هو اعتده» نقله في اللسان ، وانظر البخاري (ج ٢ ص ٢٤٥) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٨) وفتح الباري (ج ٣ ص ٢٦٣) والمعني (ج ٩ ص ٤٧) *

فقط ، وصدق عليه السلام ، اذ من المحال ان يكون رجل عاقل ذودين ينفق النفقة العظيمة في التطوع ثم يمنع اليسير في الزكاة المفروضة ، هذا حكم الحديث ، واما اعمال الظن الكاذب على رسول الله ﷺ فباطل *

وقد صح عن رسول الله ﷺ ما يدل على ان لازكاة في عروض التجارة ، وهو أنه قد صح عن النبي ﷺ : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود من الابل صدقة » وانه اسقط الزكاة عما دون الأربعين من الغنم ، وعما دون خمسة أوسق من التمر والحب ، فمن اوجب زكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في كل مائتي عنه عليه السلام الزكاة مما ذكرنا *

وصح عنه عليه السلام : « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر » وانه عليه السلام قال : « قد عفوت عن صدقة الخيل » وانه عليه السلام ذكر حق الله تعالى في الابل والبقر والغنم والكنز (١) فسئل عن الخيل فقال : « الخيل ثلاثة : هي لرجل أجرة ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر » فسئل عن الحمير فقال : « ما انزل على فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة (٢) الجامعة (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) » *

فمن اوجب الزكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في الخيل والحمير والعبيد ، وقد قطع رسول الله ﷺ بأن لازكاة في شيء منها إلا صدقة الفطر في الرقيق ، فلو كانت في عروض التجارة أوفى شيء مما ذكر عليه السلام زكاة إذا كان لتجارة - : لين ذلك بلا شك ، فاذا لم يبينه عليه السلام فلا زكاة فيها أصلاً *

وقد صح الاجماع المتيقن على ان حكم كل عرض كحكم الخيل والحمير والرقيق ومادون النصاب من الماشية والعين *

ثم اختلف الناس ، فمن موجب الزكاة في كل ذلك اذا كان للتجارة ، ومن مسقط الزكاة في كل ذلك لتجارة كانت أو لغير تجارة *

وصح بالنص ان لازكاة في الخيل ولا في الرقيق ولا في الحمير ولا فيما دون النصاب من الماشية والعين ، وصح الاجماع من كل احد على ان حكم كل عرض في التجارة كحكم هذه ، فصح من ذلك ان لازكاة في عروض التجارة بالاجماع المذكور ، وقد صح الاجماع أيضاً على انه لازكاة في العروض *

ثم ادعى قوم أنها اذا كانت للتجارة ففيها زكاة ، وهذه دعوى بلا برهان *

(١) في النسخة رقم (١٦) بحذف الابل وبتقديم وتأخير (٢) أى المنفردة في معناها *

واجمع الحنفيون والمالكيون والشافعيون على أن من اشترى سلماً للقنية ثم نوى بها التجارة فلا زكاة فيها . وهذا تحكم في إيجابهم الزكاة في أثمانها إذا بيعت ثم تجربها بلا برهان (١) *

وأما قولهم : إن الزكاة فيما ينمي ، فدعوى كاذبة متناقضة ، لأن عروض القنية تنمي قيمتها كمروض التجارة ولا فرق *

فإن قالوا : العروض للتجارة فيها النماء *

قلنا : وفيها أيضاً الخسارة ، وكذلك الحمير تنمي ، ولا زكاة فيها عندهم ، والخيول تنمي ، ولا زكاة فيها عند الشافعيين والمالكيين ، والابل الدوامل تنمي ولا زكاة فيها عند الحنفيين والشافعيين ، وما أصيب في أرض الخراج ينمي ، ولا زكاة فيها عند الحنفيين وأموال العبيد تنمي ، ولا زكاة فيها عند المالكيين *

قال أبو محمد : وأقوالهم واضطرابهم في هذه المسألة نفسها برهان قاطع على أنها ليست من عند الله تعالى *

فإن طائفة منهم قالت : تزكي عروض التجارة من أعيانها . وهو قول الرزني *

وطائفة قالت : بل نقومها ، ثم اختلفوا *

فقال أبو حنيفة : نقومها بالأحوط للمساكين *

وقال الشافعي : بل بما اشتراها به ، فإن كان اشترى عرضاً بعرض قومه بما هو الأغلب

من نقد البلد *

وقال مالك : من باع عرضاً بعرض أبداً فلا زكاة عليه إلا حتى يبيع ولو بدرهم ، فإذا

نض له ولو درهم قوم حينئذ عروضة وزكاهما *

فليت شعري ! ما شأن الدرهم ههنا ! إن هذا لعجب ؟! فكيف إن لم ينض له إلا نصف

درهم أوجبة فضة أو فلس ، كيف يصنع ؟! *

وقال أبو حنيفة والشافعي : يقوم ويزكي وإن لم ينض له درهم *

وقال مالك : المدير الذي يبيع ويشترى يقوم كل سنة ويزكي ، وأما المحتكر فلا

زكاة عليه - ولو حبس عروضة سنين - إلا حتى يبيع ، فإذا باع زكي حينئذ السنة

واحدة . وهذا عجب جداً ! *

وقال أبو حنيفة والشافعي : كلاهما سواء ، يقومان كل سنة ويزكيان *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى بن مخلد ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء : لا صدقة في لؤلؤ ولا في زبرجد ، ولا ياقوت ، ولا فصوص ، ولا عرض ولا شيء لا يدار ، فان كان شيء من ذلك يدار ففيه الصدقة في ثمنه حين يباع . وهذا خلاف قول من ذكرنا *

وقال الشافعي : لا يضيف الربح الى رأس المال إلا الصيارفة ، وهذا عجب جداً ! *
وقال أبو حنيفة ومالك : بل يضيف الربح الى رأس المال ولو لم يربحه إلا في تلك الساعة فكان هذا أيضاً عجيباً ! *

وأقوالهم في هذه المسألة طريقة جداً لا يدل على صحة شيء منها قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ، ولا قول صاحب أصلاً ، وأكثر ذلك لا يعرف له قائل قبل من قاله منهم ، والله تعالى يقول . (فان تنازعتم في شيء فروده الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فليت شعري هل رد هؤلاء هذا الاختلاف الى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ؟ وهل وجدوا في القرآن والسنة نصاً أو دليلاً على شيء من هذه الأقوال الفاسدة ؟ *
وكأهم يقول : من اشترى سلعة للقنية فنوى بها التجارة فلا زكاة فيها ، فان اشتراها للتجارة فنوى بها القنية سقطت الزكاة عنها ، فاحتاطوا الاسقاط الزكاة التي أوجبوها بجهلهم *
وقالوا كأهم : من اشترى ماشية للتجارة أو زرع للتجارة فان زكاة التجارة تسقط وتلزمه الزكاة المفروضة ، وكان في هذا كفاية لو أنصفوا أنفسهم ولو كانت زكاة التجارة حقاً من عند الله تعالى ما أسقطتها الزكاة المفروضة ، لكن الحق يغلب الباطل *

فان قالوا : لا يجتمع زكاتان في مال واحد *

قلنا : فما المانع من ذلك ، ليت شعري ، إذا كان الله تعالى قد أوجبها جميعاً أو رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ *

٦٤٢ — مسألة — ولا زكاة في تمر ولا بر ولا شعير حتى يبلغ ما يصيه المرء الواحد من الصنف الواحد منها خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد بمد النبي ﷺ ، والمد من رطل ونصف الى رطل وربع على قدر رزاة المد وخفته ، وسواء زرعه في أرض له أو في أرض لغيره بنصب أو بعمالة جائزة أو غير جائزة ، اذا كان البذر غير منصوب ، سواء أرض خراج كانت أو أرض عشر *

وهذا قول جمهور الناس ، وبه يقول مالك ، والشافعي ، واحمد ، وابو سليمان *
وقال أبو حنيفة : يزكي ما قل من ذلك وما أكثر ، فان كان في أرض خراج فلا زكاة .

فما أصيب فيها ، فإن كانت الأرض مستأجرة فالزكاة على رب الأرض لا على الزارع ،
فإن كان في أرض موصوبة . فنقضى لصاحب الأرض بما نقصها الزرع فالزكاة على صاحب
الأرض . وإن لم يقض له شيء فالزكاة على الزارع . قال : والمد رطلان *
فهذه خمسة مواضع خالف فيها الحق في هذه المسألة ، وقد ذكرنا قول رسول الله
ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب أو تمر صدقة » *

وتعلق أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر » *
وأخطأ في هذا ، لأنه استعمل هذا الخبر وعصى الآخر (١) وهذا الإجماع *
ونحن أظننا ما في الخبرين جميعاً ، وهو قد خالف هذا الخبر أيضاً ، إذ خص مما سقت
السماء كثيراً برأيه ، كالقصب ، والخطيب ، والحشيش ، وورق الشجر وما أصيب في أرض
الخراج ولم ير أن يخصه بكلام رسول الله ﷺ *
وأيضاً فإنه كاف من ذلك ما لا يطلق ، كما قدمنا ، وخص من ذلك برأيه ما أصيب في
عرصات الدور ، وهذه تخالط لا نظير لها *

وأما أبو سليمان فقال : ما كان يحتمل التوسيق فلا زكاة فيه حتى يبلغ خمسة أوسق ،
وما كان لا يحتمل التوسيق فالزكاة في قليله وكثيره ، وقد ذكرنا فساد هذا القول قبل *
والعجب أن أبا حنيفة يزعم أنه صاحب قياس ، وهو لم يرفها بيزكي شيئاً قليلاً وكثيره (٢)
فهلا قاس الزرع على الماشية والعين ؟ فلا النص اتبع ، ولا القياس ضرر *
وأما المد فإن أبا حنيفة وأصحابه احتجوا في ذلك بما رووه من طريق شريك بن عبد الله
القاضي عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ :
« يجزى في الوضوء رطلان » مع الأثر الصحيح في أنه عليه السلام كان يتوضأ بالمد *
وهذا لا حجة فيه ، لأن شريكاً مطروح ، مشهور بتدليس المنكرات إلى الثقات ، وقد
أسقط حديثه الإمامان عبد الله بن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وثالثه لا أفصح من
شهادته عليه بالجرحة *

ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه لا يدل ذلك على أن المد رطلان ، وقد صح

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعصى الآية» وهو خطأ ظاهراً (٢) في الأصلين «يزكي
قليله ولا كثيره» وزيادة حرف «لا» خطأ صرف يفسد المعنى معها ، كما هو واضح
عند التأمل *

أن رسول الله ﷺ توضأ بثني الد ، ولا خلاف في أنه عليه السلام لم يكن يعير (١) له الماء للوضوء بكيل ككيل الزيت لا يزيد ولا ينقص *

وأيضاً فلو صح لما كان في قوله عليه السلام «يجزى» في الوضوء رطلان «مانع من أن يجزى» أقل ، وهم أول موافق لنا في هذا ، فمن توضأ عندهم بنصف رطل أجزأه ، فبطل تعلقهم بهذا الأثر *

واحتجوا بخبر رويناه من طريق موسى الجهني : كنت عند مجاهد فأتني باناء يسع ثمانية أرطال ، تسعة أرطال ، عشرة أرطال ، فقال : قالت عائشة : «كان رسول الله ﷺ يغتسل بمثل هذا» مع الأثر الثابت أنه عليه السلام كان يغتسل بالصاع *

قال أبو محمد : وهذا لأحجة فيه ، لأن موسى قد شك في ذلك الاناء من ثمانية أرطال إلى عشرة ، وهم لا يقولون : إن الصاع يزيد على ثمانية أرطال ولا فلسا *

وأيضاً فقد صح أنه عليه السلام اغتسل هو وعائشة رضي الله عنهما جميعاً من إناء يسع ثلاثة أمداد ، وأيضاً من إناء هو الفرق ، والفرق اثنا عشر مداً ، وأيضاً بخمسة أمداد ، وأيضاً بخمسة مكا (٢) وكل هذه الآثار في غاية الصحة والاسناد الوثيق الثابت المتصل ، والخمسة مكا كي خمسون مداً ، ولا خلاف في أنه عليه السلام لم يعير له الماء للفسل بكيل ككيل الزيت ، ولا توضأ واغتسل باناء من مخصوصين ، بل قد توضأ في الحضر والسفر بلا مراعاة لمقدار الماء ، وهم أول مخالف لهذا التحديد ، فلا يختلفون في أن امرأه الواغتسل بنصف صاع لأجزأه . فبطل تعلقهم بهذه الآثار الواهية *

واحتجوا بروايتين واهيتين *

إحداها من طريق أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن رجل عن موسى بن طلحة : أن القفيز الحجاجي قفيز عمر اوصاع عمر (٣) *

(١) بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة المفتوحة ، يقال : «غير الميزان والمكيال وعاورها وعابيرها وعابر بينهما معايرة وعياراً قدرها ونظر ما بينهما» نقله في اللسان (٢) المكوك - بفتح الميم وضم الكاف المشددة - مكيال لأهل العراق سعة صاع ونصف ، وجمعه مكايك ومكا كي بتشديد الياء في آخره على البدل كراهية التضعيف ، وذكر في اللسان - في مادة (م ك ك) مقداره ومقدار غيره من المكيال بتفصيل واف ثم قال : «ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد» (٣) رواه يحيى بن آدم في الخراج رقمه ٤٧٦ عن زهير بن معاوية بمعناه *

والآخري من طريق مجالد عن الشعبي قال : القفيز الحجاجي صاع عمر *
 و برواية عن ابراهيم غيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا (١) *
 و برواية عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن ابراهيم : « كان صاع رسول الله ﷺ ثمانية أرطال ، ومده رطلين » *
 قال أبو محمد هذا كله سواء وجوده وعدمه *

أما حديث موسى بن طلحة فين أبي اسحاق و يثنه من لا يدري من هو ، ومجالد ضعيف ، اول من ضعفه أبو حنيفة ، و ابراهيم لم يدرك عمر *
 ثم لو صح كل ذلك لما اتفقوا به ، لأننا لم ننازعهم في صاع عمر رضى الله عنه ولا في قفيزه ، انما ننازعناهم في صاع النبي ﷺ ، ولسنا ندفع ان يكون لعمر صاع وقفيز ومد رتبة لأهل العراق لفقاتهم وأرزاقهم ، كما بمصر الوية والاردب ، وبالشام المدي (٢) وكما كان لروان بالمدينة مداخله ، ولشام بن اسماعيل مداخله ، ولا حجة في شيء من ذلك *

وأما قول ابراهيم في صاع النبي ﷺ ومده فقول ابراهيم وقول أبي حنيفة سواء في الرغبة عنهما إذا خالفا الصواب *

وقدر و يثمن طريق البخاري : ثمانين بن أبي شيبة ثنا القاسم بن مالك المزني ثنا الجميد ابن عبد الرحمن (٣) عن السائب بن يزيد قال : « كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مدا وثلاثين يوم ، فزيد فيه في زمن (٤) عمر بن عبد العزيز » *
 وروينا عن مالك أنه قال في مكيلة زكاة الفطر بالمد الأصغر مد رسول الله ﷺ (٥) وعنه أيضا في زكاة الحبوب والزيتون بالصاع الأول صاع رسول الله ﷺ (٦) *

(١) رواه الطحاوي (ج ١ ص ٣٢٤) من طريق مغيرة عن ابراهيم ، وزاد في آخره : « والحجاجي عندهم ثمانية أرطال بالبغدادى » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وبالشام المد والدينار » وهو خطأ في موضعين ، فليس لذكر الدينار هنا موضع ، والمدي - بضم الميم واسكان الدال وآخره ياء - بوزن قفل مكيال لأهل الشام ، وهو غير المد بتشديد الدال (٣) الجميد بالتصغير والذي رجحه ابن حجر ان اسمه « الجمعد » بالتكبير (٤) في النسخة رقم (١٤) « زمان » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٨ ص ٢٦٠) ورواه البخاري أيضا بمعناه عن عمرو بن زرارة عن القاسم (ج ٩ ص ١٨٨) وكذلك النسائي (ج ٥ ص ٥٤) (٥) هو في الوطاء (ص ١٢٤) (٦) هو في الوطاء (ص ١١٨) .

ومن طريق مالك عن نافع قال : كان ابن عمر يعطى زكاة الفطر من رمضان بمد رسول الله ﷺ المد الاول *

فصح ان بالمدينة صاعاً ومداً غير مد النبي ﷺ . ولو كان صاع عمر بن الخطاب هو صاع النبي ﷺ لما نسب الى عمر اصلاً دون ان ينسب الى ابي بكر ، ولا الى ابي بكر أيضاً دون ان يضاف الى رسول الله ﷺ . فصح بلا شك ان مد هشام إنما رتبته هشام ، وأن صاع عمر إنما رتبته عمر . هذا إن صح أنه كان هنالك صاع يقال له «صاع عمر» فإن صاع رسول الله ﷺ ومده منسوبان اليه لا الى غيره ، باقيا بحسبهما *

وأما حقيقة الصاع الحجاجي الذي عولوا عليه فانار وينا من طريق اسماعيل بن اسحاق عن مسدد عن المعتمر بن سليمان عن الحجاج بن أرطاة قال حدثني من سمع الحجاج ابن يوسف يقول : صاعى هذا صاع عمر (١) أعطنيه عجوز بالمدينة *

فان احتجوا برواية الحجاج بن أرطاة عن ابراهيم فروايتها هذه حجة عليهم ، وهذا أصل صاع الحجاج ، فلا كثر ولا طيب ، ولا بورك في الحجاج ولا في صاعه *

ورويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن يزيد (٢) — هو ابن أبي زياد — عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : الصاع يزيد على الحجاجي مكيالاً *

فبطل ما هو به من الباطل ، ووجب الرجوع الى ما صح عن النبي ﷺ *
كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق — هو ابن راهويه — ومحمد بن اسماعيل بن علي ، قال اسحق عن الملائى (٣) وقال ابن علي : ثنا ابونعيم — هو الفضل بن دكين — كلاهما عن سفيان الثوري عن حنظلة ابن ابي سفيان الجمحي عن طاوس عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « المكيال

(١) في النسخة رقم (١٦) «صاع ابن عمر» وهو خطأ ، ففي خراج يحيى بن آدم (رقم ٤٧٧) « قال لي اسراييل عن ابي اسحق قال : قدم علينا الحجاج من المدينة فقال : اني قد اتخذت لكم مختوما على صاع عمر بن الخطاب » وهو اسناد صحيح متصل الى الحجاج (٢) في النسخة رقم (١٦) «زيد» وهو خطأ (٣) بضم الميم وتخفيف اللام ، وأنا أرجح انه ابونعيم الفضل بن دكين — بضم الدال المهملة — وليس شخصا آخر كما يوهم كلام المؤلف . وهذا الاثر بهذا الاسناد لم أجده في النسائي ، ولكن وجدته فيه عن ابي سليمان عن ابي نعيم (ج ٥ ص ٥٤) *

على مكيال أهل المدينة ، والوزن على وزن أهل مكة * .

فلم يسمع أحداً الخروج عن مكيال أهل المدينة ومقداره عندهم . ولا عن موازين (١) أهل مكة ، ووجدنا أهل المدينة «لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله ﷺ الذي به تؤدي الصدقات ليس أكثر من رطل ونصف ، ولا أقل من رطل وربع ، وقال بعضهم : رطل وثلاث . وليس هذا اختلافاً ، لكنه على حسب رزانة المكيال من البر والتمر والشعير * .

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة : «أن مد النبي ﷺ الذي كان يأخذ به الصدقات رطل ونصف» * . حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث . قال أبو داود : وهو صاع رسول الله ﷺ * .

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال : ذكر أبي أنه غير مد النبي ﷺ بالحنطة فوجد هارطالا وثلاث (٢) في البر (٣) ، قال : ولا يبلغ من التمر هذا المقدار * .

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا اسماعيل بن اسحاق قال : دفع إلينا اسماعيل بن أبي أويس (٤) المد ، وقال : هذا مد مالك وهو على مثال مد النبي ﷺ ، فذهبت به إلى السوق ، وخرط لي عليه مد وحملته معي إلى البصرة ، فوجدته نصف كيلجة (٥) بكيلجة البصرة ، يزيد على كيلجة البصرة شيئا يسيراً خفيفاً ، إنما هو شبيه بالرجحان الذي لا يقع عليه جزء من الأجزاء ، ونصف كيلجة البصرة هو ربع كيلجة بغداد . فالمد ربع الصاع ، والصاع مقدار كيلجة بغدادية يزيد الصاع عليها شيئا يسيراً * .

قال أبو محمد : وخرط لي مد على تحقيق المد المتوارث عند آل عبد الله بن علي الباجي ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «وازن» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «رطل وثلاث» وهو لحن (٣) في النسخة رقم (١٦) «في المد» بدل قوله «في البر» ، وكانت أيضاً هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخها صححها إلى «في البر» وهو الصواب ، وبدل عليه قوله بعده «ولا يبلغ من التمر هذا المقدار» (٤) هو اسماعيل بن عبد الله . وهو ابن اخت مالك ونسبه (٥) بفتح الكاف واللام والجيم ، وهو مكيال * .

وهو عند أكبرهم (١) لا يفارق داره ، أخرجه الى ثقتي (٢) الذى كلفته ذلك ، على ابن عبد الله بن احمد بن عبد الله بن على المذكور ، وذكر أنه مدأبيه وجده وابي جد أخذه وخرطه على مد أحمد بن خالد ، وأخبره أحمد بن خالد أنه خرطه على مد يحيى ابن يحيى ، الذى أعطاه إياه ابنه عبيد الله بن يحيى بن يحيى ، وخرطه يحيى على مدمالك ، ولا أشك ان أحمد بن خالد صححه أيضا على مد محمد بن وضاح الذى صححه ابن وضاح بالمدينة * قال أبو محمد : ثم كتبه بالقمح الطيب ، ثم وزنته ، فوجدته رطلا واحدا ونصف رطل بالفللى (٣) ، لا يزيد حبة ، وكتبه بالشعير ، الا أنه لم يكن بالطيب ، فوجدته رطلا واحدا ونصف أوقية *

قال أبو محمد : وهذا امر مشهور بالمدينة ، منقول نقل الكافة ، صغيرهم وكبيرهم ، وصالحهم وطالحهم ، وعالمهم وجاهلهم ، وحرائرهم وامائهم ، كما نقل أهل مكة موضع الصفا ، والمروة ، والاعتراض على أهل المدينة فى صاعهم ومدهم كالمعترض على أهل مكة فى موضع الصفا والمروة ولا فرق ، وكمن يتراض على أهل المدينة فى القبر والنبر والبقيع ، وهذا خروج عن الديانة والمعقول *

قال أبو محمد : وببحث انا غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه ، فكل اتفق لى على ان دينار الذهب بمكة وزنه اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحلب من الشعير المطلق ، والدرهم سبعة أعشار الثقال ، فوزن الدرهم المكي سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر عشر حبة ، فالرطل مائة درهم واحدة وثمانية وعشرون درهما بالدرهم المذكور *

وقد رجع أبو يوسف الى الحق فى هذه المسألة إذ دخل المدينة ووقف على أمداد أهلها * وقد موه بعضهم بأنه إنما سمي الوسق لأنه من وسق البعير *

قال أبو محمد : وهذا طريف فى الهوى جدا ، وليت شعري من له بذلك ؟! وهلا قال : لأنه وسق الحمار ؟!

ثم أيضا فان الوسق الذى أشار اليه هو عندهم ستة عشر رعبا بالقرطبي ، وحمل البعير أكثر من هذا المقدار بنحو نصفه *

وأما اسقاطهم الزكاة عما أصيب فى أرض الخراج من بر وتمر وشعير فقاحش جدا ، وعظيم من القول ، واسقاط للزكاة المفترضة *

(١) فى النسخة رقم (١٦) «أكثرهم» وهو تصحيف (٢) فى النسخة رقم (١٦) «تق»

وهو خطأ (٣) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) كلمة فى تفسير الرطل الفللى نقلناها فيما مضى *

وموهو في هذا بطوام ، منها : أن قال قائلهم : إن عمر لم يأخذ الزكاة من أرض الخراج * قال أبو محمد : وهذا تمويه بارد ! لأن عمر رضي الله عنه إنما ضرب الخراج على أهل الكفر ، ولا زكاة تؤخذ منهم ، فإن ادعى أن عمر لم يأخذ الزكاة ممن أسلم من أصحاب أرض الخراج فقد كذب جدا ، ولا يجد هذا أبدا ، ومن ادعى أن عمر أسقط الزكاة عنهم كمن ادعى أنه أسقط الصلاة عنهم ولا فرق *

وموه بعضهم بأن ذكر ما قد صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « منعت العراق قفيزها ودرهما ، ومنعت الشام مديها (١) ودينارها ، ومنعت مصر إرد يها ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم » (٢) ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه ، قالوا : فأخبر عليه السلام بما يجب في هذه الأرضين ، ولم يخبر أن فيها زكاة ، ولو كان فيها زكاة لأخبر بها *

قال أبو محمد : مثل هذا ليس لا يراده وجه إلا ليحمد الله تعالى من سمعه على خلاصه من عظيم ما ابتلوا به من المجاهرة بالباطل ومعارضة الحق بأغث ما يكون من الكلام ؟ ! وليت شعري ! في أي معقول وجدوا أن كل شريعة لم تذكر في هذا الحديث فهي ساقطة ؟ وهل يقول هذا من له نصيب من التمييز ؟ وهل بين من أسقط الزكاة - لأنها لم تذكر في هذا الخبر - فرق وبين من أسقط الصيام لأنه لم يذكر في هذا الخبر ، ومن أسقط الصلاة والحج لأنهما لم يذكر في هذا الخبر ؟ *

وحتى لو صح لهم أن رسول الله ﷺ قصد بهذا الخبر ذكر ما يجب في هذه الأرضين - ومعاذ الله من أن يصح هذا فهو الكذب البحت على رسول الله ﷺ - لما كان في ذلك إسقاط سائر حقوق الله تعالى عن أهلها ، وليس في الدنيا حديث انتظم ذكر جميع الشرائع أولها عن آخرها ، نعم ، ولا سورة أيضا *

وإنما قصد عليه السلام في هذا الحديث الانذار بخلاء أيدي المفتحين لهذه البلاد من أخذ طعامها ودراهمها ودنانيرها فقط ، وقد ظهر ما أنذر به عليه السلام *

ومن الباطل الممتنع أن يريد رسول الله ﷺ ما زعموا ، لأنه لو كان ذلك ، وكان أرباب أراضى (٣) الشام ، ومصر ، والعراق مسلمين ، فمن هم المخاطبون بأنهم يهودون كما

(١) بضم الميم واسكان الدال وبالياء كما سبق ، وفي الأصلين « مدها » وهو تحريف

(٢) في النسخة رقم (١٦) « أبدأتم » وهو خطأ ، والحديث رواه يحيى بن آدم في الخراج

(رقم ٢٢٧) ومسلم (ج ٢ ص ٣٦٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٢٩) وابن الجارود (ص ٤٩٩)

(٣) في النسخة رقم (١٤) « أرض » بالافراد *

بدؤا (١) ؟ ومن المانع ما ذكر منعه ؟ ! هذا تخصيص منهم بالباطل وبما ليس في الخبر منه نص ولا دليل ، ولو قيل لهم : بل في قوله عليه السلام : « فيما سقت السماء العشر » دليل على سقوط الخراج وبطلانه ، إذ لو كان فيها خراج لذكره عليه السلام *
والعجب أيضاً إسقاطهم الجزية بهذا الخبر عن أهل الخراج ! فأسقطوا فرضين من فرائض الاسلام برأى صاحب ! - وهذا عجب جداً ! وخالفوا ذلك صاحب في هذه القضية نفسها ، لأنه قد صح عنه إيجاب الجزية مع الخراج ، فمرة يكون فعله حجة يخالف بها القرآن ، وهم مع ذلك كاذبون عليه ، فما روى عنه قط إسقاط الزكاة عما أصيب في أرض الخراج ، ومرة لا يرونه حجة أصلاً ومعه الحق *

فإن قالوا : إن الصحابة أجمعوا على أخذ الخراج *

قيل لهم : والصحابة أجمعوا على أخذ الزكاة قبل إجماعهم على الخراج ومعه وبعده بلا شك ، ولا عجب أعجب من إيجاب محمد بن الحسن الخراج على المسلم في أرض الخراج إذا ملكها ، وإسقاط الزكاة عنه ، وإيجابه الزكاة على اليهودي والنصراني إذا ملكا أرض العشر ، وإسقاط الخراج عنهما ! وفاعل هذا متهم على الاسلام وأهله (٢) *
وقالوا : لا يجتمع حقان في مال واحد *

قال أبو محمد : كذبوا وافكروا ؟ بل تجتمع حقوق لله تعالى في مال واحد ، ولو أنها ألف حق ، وما ندري من أين وقع لهم أنه لا يجتمع حقان في مال واحد ، وهم يوجبون الخمس في معدن الذهب والفضة والزكاة أيضاً ، إما عند الحول وإما في ذلك الوقت إن كان بلغ حول ما عنده من الذهب والفضة ، ويوجبون أيضاً الخراج في أرض المعدن إن كانت أرض خراج ؟ ! *

ومن عجائب الدنيا تغليبهم الخراج على الزكاة ، فأسقطوها به ، ثم غلبوا زكاة البر والشعير ، والتمر ، والماشية على زكاة التجارة ، فأسقطوها بها ، ثم غلبوا زكاة التجارة في الرقيق على زكاة الفطر ، فأسقطوها بها ، فمرة رأوا زكاة التجارة أو كد من الزكاة المفروضة ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدؤا» وهو خطأ (٢) هذه زلة قلم من ابن حزم ، أولها من أثر ما كان عنده من الربو الذي يضيق به الصدر أعاذنا الله منه ، وما كان محمد بن الحسن رحمه الله متهماً على الاسلام ، بل هو عالم كبير ، ثقة في الحديث وبخاصة في الرواية عن مالك ، وإن لينة بعض أهل الحديث فأنما ذلك من قبل حفظه ، ومن قبل أنه اشتغل بالفقه أكثر من الرواية ، ورحمه الله الجميع *

ومرة رأوا الزكاة المفروضة أولى من زكاة التجارة ؛
والحسن بن حي يرى أن يزكى ما زرع للتجارة زكاة التجارة لا الزكاة المفروضة ،
وذكرنا هذا لئلا يدعوا في ذلك إجماعاً ، فهذا أخف شيء عليهم *
وإن تناقض المالكيين والشافعيين لظاهر في إسقاطهم الزكاة عن عروض التجارة
للزكاة المفروضة وإبقائهم إياها مع زكاة الفطر في الرقيق *
وكذلك أيضاً تناقض الحنفية إذ أثبتوا الاجارة والزكاة في أرض واحدة *
ومن صح عنه إيجاب الزكاة في الخارج من أرض الخراج عمر بن عبد العزيز وابن
أبي ليلى وابن شبرمة وشريك والحسن بن حي *
وقال سفيان وأحمد : أن فضل بعد الخراج خمسة أوسق فصاعداً ففيه الزكاة *
ولا يحفظ عن أحد من السلف مثل قول أبي حنيفة في ذلك *

والعجب كله من تمويههم بالثابت عن عمر رضي الله عنه من قوله - إذ أسلمت دهقانة
نهر الملك (١) - : أن اختارت أرضها وأدت (٢) ما على أرضها فخلوا بينها وبين أرضها ،
وإلا فخلوا بين المسلمين وأرضهم . وعن علي نحو هذا . وعن ابن عمر إنكار الدخول في
أرض الخراج للمسلم (٣) *

وليت شعري هل عقل ذو عقل قط أن في شيء من هذا إسقاط الزكاة عما أخرجت
الأرض ؟ وهذا مكان لا يقابل إلا بالتعجب ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *
ويكفي من هذا قول رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر » فعم ولم يخص *
وأيضاً فإن من البرهان على أن الزكاة على الرافع (٤) لا على الأرض إجماع الأمة
على أنه إن أراد أن يعطى العشر من غير الذي أصاب في تلك الأرض لكان ذلك له ، ولم

(١) في الأصلين « نهر الملك » وهو تصحيف ، ونهر الملك كورة واسعة ينفداد بمد
نهر عيسى ، والدهقان - بكسر الدال وضمها - له معان منها : رئيس الاقليم ، وهو معرب
عن الفارسية ، ولعله المراد هنا : وفي خراج يحيى بن آدم (رقم ١٨١) « عن طارق بن
شهاب قال : أسلمت امرأة من أهل نهر الملك » (٢) في الأصلين « أو أدت » والصواب
بواو المعطف كما في خراج يحيى (٣) انظر الخراج (رقم ١٥٠) إلى (١٧١) (٤) الرافع بالراء
وفي النسخة رقم (١٦) بالبدال ، وهو خطأ في ظني ، بل هو من رفع الزرع بمعنى نقله
من الموضع الذي يحصد فيه إلى البيادر ، فالرافع هو صاحب الزرع الذي له تاج الأرض *

يجز اجباره على ان يعطى من عين ماخرجت الارض . فصح ان الزكاة في ذمة المسلم الرافع ، لافى الارض *

٦٤٣ — مسألة — وكذلك ما أصيب في الارض المنصوبة إذا كان البذر للغاصب لان غصبه الأرض لا يطل ملكه عن بذره ، فالبذر اذا كان له فما تولد عنه فله ، وانما عليه حق الارض فقط ، ففي حصته منه الزكاة ، وهى له حلال وملك صحيح * وكذلك الأرض المستأجرة بعقد فاسد ، او المسأخوذة ببيع مخرج منها ، او المنوحة ، لمعوم قوله عليه السلام «فما سقطت السماء العشر» *

وأما إن كان البذر منصوباً فلا حق له ، ولا حكم في شيء مما أنبت الله تعالى منه ، سواء كان في أرضه نفسه أم في غيرها ، وهو كاه (١) لصاحب البذر ، لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم يتكم بالباطل) ولا يختلف اثنان في ان غاصب البذر إنما أخذه بالباطل ، وكذلك كل بذر اخذ بغير حق فمحرم عليه بنص القرآن أكله ، وكل ما تولد من شيء فهو لصاحب ما تولد منه بلا خلاف ، وليس وجوب الضمان بمبيح له ما حرم الله تعالى عليه * فان موهوا بما روى من ان «الخراج بالضمان» *

فلا حجة لهم فيه لوجوه : اولها : أنه خبر لا يصح ، لأن راويه مخلد بن خفاف ، وهو مجهول (٢) *

والثاني : أنه لو صح لكان إنما ورد في عبد يبيع بيعاً صحيحاً ثم وجد فيه عيب ، ومن الباطل ان يقاس الحرام على الحلال ، لو كان القياس حقاً ، فكيف والقياس كله باطل * والثالث : انهم (٣) يلزمهم ان يجعلوا أولاد المنصوبة من الاماء والحيوان للغاصب بهذا الخبر ، وهم لا يقولون بذلك *

٦٤٤ — مسألة — فاذا بلغ الصنف الواحد - من البر ، أو التمر ، أو الشعير - خمسة

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهذا كاه» (٢) مخلد بفتح الميم واسكان الخاء المعجمة وفتح اللام ، وخفاف بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء . وحديثه هذا رواه الطيالسي (ص ٢٠٦ رقم ١٤٦٤) عن ابن ابي ذئب عن مخلد عن عروة عن عائشة مرفوعاً ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ٢٤١) الى الشافعى والحاكم والترمذى ، ونقل في التهذيب ما قيل في مخلد بن خفاف وان ابن حبان ذكره في الثقات ثم قال : «وتابعه على هذا الحديث مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه به ، وقال ابن وضاح : مخلد ثقة» (٣) في النسخة رقم (١٤) «أنه»

أوسق كما ذكرنا فصاعداً ، فان كان مما يسقى بساقية (١) من نهر أو عين أو كان بملا (٢) ففيه العشر ، وان كان يسقى بسانية أو ناعورة أو دلو ففيه نصف العشر ، فان نقص عن الخمسة الأوسق - ما قل أو أكثر - فلا زكاة فيه . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحابنا *
وقال أبو حنيفة : في قليله وكثيره العشر أو نصف العشر *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفرير ثنا البخاري ثنا سعيد بن أبي مريم ثنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا (٣) العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » *

وقد ذكرنا قبل قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فصح ان ما نقص عن الخمسة الأوسق نقصانا - قل أو أكثر - فلا زكاة فيه *

والعجب من تغليب أبي حنيفة الخبر : « فيما سقت السماء العشر » على حديث الأوسق الخمسة ، وغلب قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة » على قوله عليه السلام : « في اترقة ربع العشر » وعلى قوله عليه السلام : « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها » وهذا تناقض ظاهر والله تعالى التوفيق *
٦٤٥ - مسألة - ولا يضم قمح الى شعير ، ولا تمر اليهما . وهو قول سفيان الثوري ،

ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وأبي سليمان وأصحابنا *
وقال الليث بن سعد ، وأبو يوسف : يضم كل ما أخرجت الأرض من القمح والشعير والأرز والذرة والدخن وجميع القطاني ، بعض ذلك الى بعض ، فاذا اجتمع من كل ذلك خمسة أوسق ففيه الزكاة كما ذكرنا ، وإلا فلا *

وقال مالك : القمح ، والشعير ، والسلت صنف واحد ، يضم بعضها الى بعض في الزكاة ، فاذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق ففيها الزكاة ، وإلا فلا ، ويجمع الحمص والذول واللوبياء ، والعدس ، والجلبان ، والبسيلة بعضها الى بعض ، ولا يضم الى القمح ولا الى الشعير

(١) الساقية من سواقي الزرع نهر صغير ، قاله في اللسان (٢) بفتح الباء واسكان العين المهمة ، وهو ما شرب من النخيل بمروقه من الأرض من غير سقى سماء ولا غيرها ، والسانية بمعنى الناضحة ، وهي ما يسقى عليه من بعير وغيره وانظر خراج يحيى (رقم ٣٦٤ الى ٣٩٥) (٣) العثري : بفتح العين المهمة والثناء المثلثة المخففة ، وقال ابن الأعرابي بتشديد التاء وهو خطأ ، وهو الذي يسقى بماء السماء من مطر وسيل *

ولا الى السلت ، قال : واما الأرز ، والذرة ، والسمسم فهى أصناف مختلفة ، لا يضم كل واحد منها الى شئ أصلاً *

واختلف قوله فى العلس ، فمرة قال : يضم الى القمح ، والشعير ، ومرة قال : لا يضم الى شئ أصلاً *

ورأى القطان فى البيوع أصنافاً مختلفة ، حاشا اللوبيا والحص ، فانه رأى فى البيوع صنفاً واحداً *

قال أبو محمد : أما قول مالك فظاهر الخطأ جملة ، لا يحتاج من ابطاله إلى أكثر من ايراده ؟ وما نعلم أحداً على ظهر الارض قسم هذا التقسيم ، ولا جمع هذا الجمع ، ولا فرق هذا التفريق قبله ولا معه ولا بعده ، إلا من قلده ، وماله متعلق ، لا من قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا من قول صاحب ولا تابع ، ولا من قياس ، ولا من رأى يعرف له وجه ، ولا من احتياط أصلاً *

واما من رأى جمع البر وغيره فى الزكاة فيمكن أن يتعلقوا بعموم قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » *

قال أبو محمد : ولو لم يأت إلا هذا الخبر لكان هذا هو القول الذى لا يجوز غيره * لكن قد خصه ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود - هو الجحدري - ثنا يزيد بن زريع ثنا روح بن القاسم حدثني عمرو ابن يحيى بن عمارة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل فى البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق ، ولا يحل فى الورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق (١) ولا يحل فى الابل زكاة حتى تبلغ خمس ذود » (٢) *

فبنى رسول الله ﷺ الزكاة عمالم يبلغ خمسة أوسق من البر ، فبطل بهذا إيجاب الزكاة فيه على كل حال ، مجموعاً الى شعير أو غير مجموع *

قال أبو محمد : وكلهم متفق على ان لا يجمع التمر الى الزيت ، وما نسبة احدهما من الآخر الا كنسبة البر من الشعير ، فلا النص اتبعوا ، ولا القياس طردوا ، ولا خلاف

(١) فى النسخة رقم (١٤) « خمس اواق » وفى النسائي (ج ٥ ص ٤) « خمسة أواق »

(٢) لفظ هذا الحديث يرد على زعم المؤلف فيما مضى ان كلمة « دون » فى حديث « ليس فيما دون خمسة أوسق » الخ بمعنى غير وانكاره ان تكون فيه بمعنى أقل ، وقد بيناهناك خطأه ، وقد ابد لفظ هذا الحديث ما قلنا فالحمد لله *

ين كل من يرى الزكاة في الخمسة الأوسق فصاعدا - لا في أقل - في انه لا يجمع التمر الى البر ولا الى الشعير *

٦٤٦ - مسألة - وأما أصناف القمح فيضم بعضها الى بعض ، وكذلك تضم أصناف الشعير بعضها الى بعض ، وكذلك أصناف التمر بعضها الى بعض ، العجوة والبرني والصيحاني (١) وسائر أصنافه ، وهذا لا خلاف فيه من احد ، لان اسم «بر» يجمع أصناف البر ، واسم «تمر» يجمع أصناف التمر ، واسم «شعير» يجمع أصناف الشعير . والله تعالى التوفيق *

٦٤٧ - مسألة - ومن كانت له أرضون شتى في قرية واحدة او في قرى شتى في عمل مدينة واحدة او في أعمال شتى - ولو أن إحدى أرضيه في أقصى الصين والأخرى في أقصى الأندلس - فانه يضم كل قح أصاب في جميعها بعضها الى بعض ، وكل شعير أصابه في جميعها بعضه الى بعض ، وكل تمر أصابه في جميعها بعضه الى بعض ، فتركه ، لانه مخاطب بالزكاة في ذاته ، مرتبة بنص القرآن والسنة في ذمته وماله ، دون ان يخص الله تعالى او رسوله ﷺ بذلك ما كان في طسوج (٢) واحد . او رستاق (٣) واحد - : مما في طسوجين ، او رستاقين ، وتخصيص القرآن والسنة بالآراء الفاسدة باطل مقطوع به . والله تعالى التوفيق *

٦٤٨ - مسألة - ومن لقط السنبل فاجتمع له من البر خمسة أوسق فصاعدا ، ومن الشعير كذلك - : فعليه الزكاة فيها ، العشر فيما سقى بالسما أو بالنهر أو بالعين أو بالساقية ، ونصف العشر فيما سقى بالنضح . ولا زكاة على من التقط من التمر خمسة أوسق . وبإيجاب الزكاة في ذلك يقول أبو حنيفة *

(١) البرني - بفتح الباء واسكان الراء - ضرب من التمر احمر مشرب بصفرة مدور كثير اللحاء عذب الحلاوة ، وهو أجود التمر ، واحدته برنية ، واصل السكامة فارسي . عن اللسان ، والصيحاني - بفتح الصاد المهملة - ضرب من تمر المدينة أسود صلب المضغة ، وسمى صيحانيا لان صيحان اسم كبش كان ربط الى نخلة بالمدينة فأثمرت تمرا فنسب الى صيحان . عن اللسان (٢) بفتح الطاء المهملة وضم السين المهملة المشددة وفي آخره جيم ، كلمة معربة ، ومعناها الناحية ، ومن ذلك طساسيج السواد . (٣) كلمة معربة أيضا ، وهي السواد ، وكأنها كانت تطلق على بعض التقسيمات الادارية في القرون الاولى وعربت بالفاظ كثيرة ، رزداق ، رسداق ، رزتاق ، رستاق ، وانكر بعضهم «رستاق» وكما يضم الراء واسكان ما بعدها . عن اللسان *

برهان ذلك : ان رسول الله ﷺ اوجبها على مالِكها الذي يخرج في ملكه الحب من سنبله الى إمكان كيله ، ولم يخص عليه السلام من اصابه من حرثه أو من غير حرثه ، ولا شئ ، في ذلك على صاحب الزرع الذي التقط هدامته ، لانه خرج عن ملكه قبل إمكان الكيل فيه الذي به تجب الزكاة . وليس كذلك ما التقط من التمر ، لان الزكاة فيه واجبة على من ازهى التمر في ملكه ، بخلاف البر والشعير وبالله تعالى تأييد *

٦٤٩ - مسألة - والزكاة واجبة على من ازهى التمر في ملكه - والازهاء هو احمراره في ثماره - وعلى من ملك البر والشعير قبل دراسهما وإمكان تصفيتهما من التبن وكيلهما ، بأى وجه ملك ذلك ، من ميراث ، أو هبة ، أو ابتاع ، أو صدقة ، أو إصداق أو غير ذلك ، ولا زكاة على من انتقل ملكه عن التمر (١) قبل الازهاء ، ولا على من ملكها بعد الازهاء ، ولا على من انتقل ملكه عن البر والشعير قبل دراسهما (٢) وإمكان تصفيتهما وكيلهما ، ولا على من ملكهما بعد إمكان تصفيتهما وكيلهما *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فلم يوجب النبي ﷺ في الحب صدقة إلا بعد إمكان توسيقه ، فان صاحبه حينئذ مأمور بكيله وإخراج صدقته ، فليس تأخير الكيل - وهو له ممكن - بمسقط حق الله تعالى فيه ، ولا سبيل الى التوسيق الذي به تجب الزكاة قبل الدراس أصلاً ، فلا زكاة فيه قبل الدراس ، لأن الله تعالى لم يوجبها ولا رسوله ﷺ ، فمن سقط ملكه عنه قبل الدراس - ببيع أو هبة أو إصداق أو موت أو جائحة أو نار أو غرق أو غصب - فلم يمكنه إخراج زكاته في وقت وجوبها ، ولا وجبت الزكاة عليه وهو في ملكه . ومن أمكنه الكيل وهو في ملكه فهو الذي خوطب بزكاته ، فمن ملكه بعد ذلك ناعماً ملكه بعد وجوب الزكاة على غيره *

وايس التمر كذلك ، لأن النص جاء بإيجاب الزكاة فيه اذا بدا طيبه ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

(١) في النسخة رقم (١٦) « الثمرة » وهو خطأ ظاهر (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : « سواء به بعد دراسهما . هكذا مذهبه رحمه الله » وهذا خطأ من كاتب الحاشية ، لان مذهب المؤلف واضح هنا في ان وجوب الزكاة انما يكون على من ملك البر او الشعير قبل الدراس والكيل وبقيا في ملكه الى حين إمكان ذلك فمن انتقل عن ملكه قبل الدراس فلا زكاة عليه وانما هي على من انتقلا اليه ، وكذلك لازكاة على من انتقلا اليه بعد الدراس ، اذ هي على المالك الاول . وهذا ظاهر

ومن خالفنا في هذا ورأى الزكاة في البر والشعير اذا يساواستغنيا عن الماء سألناه عن الدليل على دعواه هذه ؟ ولا سبيل له الى ذلك ، وعارضناه بقول ابي حنيفة الذي يرى على من باع زرعاً اخضر قصيلاً (١) فقصله المشتري واطعمه دابته قبل ان يظهر فيه شيء من الحب - : ان الزكاة على البائع ، عشر الثمن او نصف عشره ، ولا سبيل لاحدهما الى ترجيح قوله على الآخر ، ولوضح قول من رأى الزكاة واجبة فيه قبل دراسته - : لكان واجباً اذا ادى العشر منه كما هو في سنبله ان يجزئه ، وهذا مالا يقولونه *

٦٥٠ - مسألة - واما النخل فانه اذا ازهى خرص (٢) والزم الزكاة كما ذكرنا ، واطلقت يده عليه يفعل به ما شاء ، والزكاة في ذمته *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا محمد بن بشار ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ومحمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت خبيب بن عبد الرحمن (٣) يحدث عن عبد الرحمن بن مسعود بن نيار (٤) قال : اتانا سهل بن ابي حنيفة فقال قل رسول الله ﷺ : « اذا خرصتم فخذوا اودعوا (٥) الثلث ، فان (٦) لم تأخذوا فدعوا الربيع » شك شعبة في لفظة « تأخذوا » و « تدعوا » *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة وهي تذكر شأن خير قالت : « كان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة الى اليهود فيخرص النخل حين يطيب أول الثمر قبل أن

(١) القصل - بالقاف والصاد المهملة - القطع ، او قطع الشيء من وسطه او اسفل من ذلك قطعاً وحياً ، اي سريعاً ، والقصيل ما اقتصل من الزرع اخضر والجمع قصالان بضم القاف واسكان الصاد (٢) خرص النخل والسكرم - من باب نصر - اذا حزر ما عليها من الرطب تمرأ ومن العنب زيباً ، وهو من الظن لان الحزر انما هو تقدير بظن . عن اللسان (٣) خبيب بالخاء المعجمة مصغر (٤) نيار بكسر النون وتخفيف الياء المثناة التحتية ، وفي الأصلين « دينار » وهو تحريف ، وفي النسخة رقم (١٦) « خبيب بن عبد الرحمن يحدث عبد الرحمن » الخ بحذف « عن » وهو خطأ ، والتصحيح من النسائي (ج ٥ ص ٤٣) والتهذيب وغيرهما (٥) في النسائي (ج ٥ ص ٤٣) وابي داود (ج ٢ ص ٢٤) والترمذي (ج ١ ص ٨٢ طبع الهند) « فخذوا ودعوا » بالواو ، وانا ارجح ان ما هنا بحرف « او » اصح وانسب للسياق (٦) في النسخة رقم (١٦) « وان » بالواو ، وما هنا هو الموافق للنسائي وغيره وكذلك هو في المستدرک (ج ١ ص ٤٠٢) *

يؤكل ، ثم يخبرون اليهود بين أن يأخذوها بذلك الخرص أو يدفعوها اليهم بذلك» وإنما كان أمر رسول الله ﷺ بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفترق (١) *
 ٦٥١ - مسألة - فإذا خرص كما ذكرنا فسواء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو أطعمها أو أجيح فيها - : كل ذلك لا يسقط الزكاة عنه ، لأنها قد وجبت ، واطلق على الثمرة وأمكنه التصرف فيها بالبيع وغيره ، كما لو جدها ، ولا فرق *
 ٦٥٢ - مسألة - فإذا غلط الخارص أو ظلم - فزاد أو نقص رد الواجب الى الحق ، فأعطى ما زيد عليه وأخذ منه ما نقص *
 لقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) والزيادة من الخارص ظلم لصاحب الثمرة بلا شك ، وقد قال تعالى : (ولا تستدوا) فلم يوجب الله تعالى على صاحب الثمرة إلا العشر ، لأقل ولا أكثر ، أو نصف العشر ، لأقل ولا أكثر ، ونقصان الخارص ظلم لأهل الصدقات واسقاط لحقهم ، وكل ذلك إثم وعدوان *

٦٥٣ - مسألة - فإن ادعى ان الخارص ظلمه أو اخطأ لم يصدق إلا بينة إن كان الخارص عدلاً عالماً فإن كان جاهلاً أو جائراً فحكمه مردود *
 لانه ان كان جائراً فهو فاسق ، فخير مردود (٢) *
 لقول الله تعالى : (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) *
 وان كان جاهلاً فتعرض الجاهل للحكم في اموال الناس بما لا يدري جرحه ، واقل ذلك انه لا يحل توليته ، فاذا هو كذلك فتوليته باطل مردود لقول رسول الله ﷺ : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» *

٦٥٤ - مسألة - ولا يجوز خرص الزرع اصلاً ، لكن اذا حصد ودرس ، فان جاء الذي يقبض الزكاة حينئذ فقم على الدرس والتصفية والكيل فله ذلك ، ولا نفقة له على صاحب الزرع *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وتفتقر» وهو خطأ لا معنى له . ثم لا ادري ما دخل خرص نخل يهود في الزكاة ؟ - ولا زكاة عليهم - وإنما ذلك الخرص كان لصالح رسول الله معهم على شطر ما يخرج من خير من زرع او ثمر ، انظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٩٧ و ٩٨) والبخارى (ج ٣ ص ١٩١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢٨١ و ج ٤ ص ٣٩ و ٣٥ و ٢٠٥ و ج ٥ ص ٢٩٠) و نيل الاوطار (ج ٨ ص ٢٠٦ و ٢٠٧) (٢) في النسخة رقم (١٦) «فجوره مردود» وما هنا أصح *

لانه لم يأت عن رسول الله ﷺ انه خرص الزرع ، فلا يجوز خرصه ، لانه إحداه حكم لم يأت به نص . وبالله تعالى التوفيق *

وأما النفقة فان الله تعالى يقول : (ولاتا كالأموالكم بينكم بالباطل) *

٦٥٥ - مسألة - وفرض على كل من له زرع عند حصاده أن يعطى منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه ، وقد ذكرنا ذلك قبل في «باب ما يجب فيه الزكاة» عند ذكرنا قول الله تعالى : (وأتوا حقه يوم حصاده) وبالله تعالى التوفيق *

٦٥٦ - مسألة - ومن ساقى حائط نخل أو زارع أرضه بجزء مما يخرج منها فأيهما وقع في سهمه خمسة أوسق فصاعداً من تمر أو خمسة أوسق كذلك من بر أو شعير فعليه الزكاة ، والا فلا ، وكذلك من كان له شريك فصاعداً في زرع أو في ثمرة نخل بحبس أو ابتياع أو بغير ذلك من الوجوه كلها ولا فرق *

فان كانت على المساكين أو العميان أو المجذومين أو في السبيل أو ما أشبه ذلك - مما لا يتعين أهله - أو على مسجد أو نحو ذلك فلا زكاة في شيء من ذلك كله *

لأن الله تعالى لم يوجب الزكاة في أقل من خمسة أوسق مما ذكرنا ، ولم يوجبها على شريك من أجل ضم زرعه إلى زرع شريكه ، قال تعالى : (ولاتكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

وأما من لا يتعين فليس يصح أنه يقع لأحدهم خمسة أوسق ، ولا زكاة إلا على مسلم يقع له مما يصيب خمسة أوسق *

وقال أبو حنيفة في كل ذلك الزكاة *

وهذا خطأ ، لما قد ذكرنا من أنه لا شريعة على أرض ، وإنما الشريعة على الناس والجن ، ولو كان ما قالوا (١) لوجب الزكاة في أراضى (٢) الكفار *

فان قالوا (٣) : الخراج ناب عنها *

قلنا : قد كانوا في عصر النبي ﷺ لاخراج عليهم ، فكان يجب على قولكم أن تكون الزكاة فيما أخرجت أرضهم ، وهذا باطل باجماع من أهل النقل ، وباجماعهم مع سائر المسلمين *

وقال الشافعي : اذا اجتمع للشركاء كلهم خمسة أوسق فعليهم الزكاة . وسند ذكر

(١) في النسخة رقم (١٦) «قال» (٢) في النسخة رقم (١٤) «أرضين» (٣) في النسخة

رقم (١٦) «قال» *

بطلان هذا القول - إن شاء الله تعالى - في زكاة الخلطاء (١) في الماشية ، وجملة الرد عليه أنه
إيجاب شرع بلا برهان أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

٦٥٧ - مسألة - ولا يجوز أن يعد الذي له الزرع أو الثمر ما انفق في حرث (٢) أو حصاد
أو جمع ، أو درس ، أو تر بيل (٣) أو جداد (٤) أو حفر أو غير ذلك - : فيسقطه من الزكاة
وسواء تدابن في ذلك أو لم يتدابن ، أنت النفقة على جميع قيمة الزرع أو الثمر أو لم تأت .
وهذا مكان قد اختلف السلف فيه *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى بن مخلد ثنا أبو بكر بن
أبي شيبه ثنا وكيع عن أبي عوانة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية (٥) - عن عمرو
ابن هرم (٦) عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وابن عمر ، في الرجل ينفق على ثمرته ، قال
أحدهما : يزكيها ، وقال الآخر : يرفع النفقة ويزكي ما بقى (٧) *

وعن عطاء : أنه يسقط مما أصاب النفقة ، فان بقى مقدار ما فيه الزكاة زكي ، وإلا فلا *

قال أبو محمد : أوجب رسول الله ﷺ في الثمر والبر والشعير الزكاة جملة إذا بلغ
الصنف منها خمسة أوسق فصاعداً ، ولم يسقط الزكاة عن ذلك بنفقة الزارع (٨) وصاحب
النخل ، فلا يجوز إسقاط حق أوجه الله تعالى بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة *

وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابنا ، إلا أن مالكاً ، وأبا حنيفة ، والشافعي
في أحد قوليه تناقضوا وأسقطوا الزكاة عن الأموال التي أوجبها الله تعالى فيها إذا

(١) في النسخة رقم (١٦) «الخلطة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «من حرث» وهو خطأ
(٣) الزبل - بفتح الزاي واسكان الباء - تسميد الأرض والزرع بالزبل - بكسر الزاي -
فالزبل مشتق من ذلك (٤) في الأصلين «جذاذ» بالذالين المعجمتين وهو خطأ *

(٥) هو جعفر بن إياس . (٦) بفتح الهاء وكسر الراء . (٧) هكذا روى المؤلف
الأثر ، وأظنه اختصره ، فقد رواه يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٥٨٩) عن أبي عوانة عن
جعفر عن عمرو عن جابر بن زيد «عن ابن عباس وابن عمر في الرجل يستقرض فينفق على
ثمرته وعلى أهله ، قال قال ابن عمر : يبدأ بما استقرض فيقضيه ويزكي ما بقى ، قال وقال
ابن عباس : يقضى ما أنفق على الثمرة ثم يزكي ما بقى » فقد اتفق ابن عباس وابن عمر على قضاء
ما أنفق على الثمرة وزكاة الباقي فقط واختلفا في قضاء ما أنفق على أهله ، وهذا غير ما يرويه
اللفظ المختصر الذي هنا ، فرواية يحيى أوضح جداً . (٨) في النسخة رقم (١٤) الزرع وما هنا أصبح

كان على صاحبها دين يستغرقها أو يستغرق بعضها ، فأسقطوها عن مقدار ما استغرق الدين منها *

٦٥٨ — مسألة — ولا يجوز أن يعد على صاحب الزرع في الزكاة ما أكل هو وأهله فريكا أو سويقاً ، قل أو كثير ، ولا السنبل الذي يسقط غيأ كاه الطير أو الماشية أو يأخذه الضمفاء ، ولا ما تصدق به حين الحصاد ، لكن ما صفي فز كاته عليه *

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من أن الزكاة لا تجب إلا حين إمكان الكيل ، فما خرج عن يده قبل ذلك فقد خرج قبل وجوب الصدقة فيه . وقال الشافعي ، والليث كذلك * وقال مالك ، وأبو حنيفة : يعد عليه كل ذلك *

قال أبو محمد : هذا تكليف مالا يطاق . وقد يسقط من السنبل ما لو بقي لأتم خمسة أوسق ، وهذا لا يمكن ضبطه ولا المنع منه أصلاً ، والله تعالى يقول : (لا يكاف الله نقسا إلا وسعها) *

٦٥٩ — مسألة — وأما التمر ففرض على الخارص أن يترك له ما أكل هو وأهله رطباً على السعة ، لا يكاف عنه زكاة ، وهو قول الشافعي ، والليث بن سعد * وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يترك له شيئاً *

برهان صحة قولنا (١) حديث سهل ابن أبي حنمة الذي ذكرنا قبل من قول رسول الله ﷺ : « إذا خرصتم فخذوا اودعوا الثلث أو الربع » ولا يختلف القائلون بهذا الخبر — وهم أهل الحق الذين اجماعهم الاجماع المتبع — في أن هذا على قدر حاجتهم إلى الأكل رطباً * حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثناه شيم ويزيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار (٢) قال : بعث عمر بن الخطاب أبا حنمة الأنصاري (٣) على خرص أموال المسلمين ، فقال : إذا وجدت القوم في نخلم قد خرفوا (٤) فدع لهم ما يأكلون ، لا تخرصه عليهم *

(١) في النسخة رقم (١٤) « برهان ذلك » (٢) بشير بالتصغير ، وفي النسخة رقم (١٦) « بشر » وهو تحريف (٣) هو والد سهل بن أبي حنمة ، وقد كان النبي ﷺ يسمه خارصاً أيضاً . وهذا الأثر رواه الحاكم مختصراً (ج ١ ص ٤٠٢ و ٤٠٣) (٤) بفتح الخاء والراء ، وفي اللسان : « وفي حديث عمر رضي الله عنه : إذا رأيت قوماً خرفوا في حائطهم ، أي أقاموا فيه وقت اختراق الثمار ، وهو الخريف ، كقولك : صافوا وشتوا ، إذا أقاموا في الصيف والشتاء ، وأما أخرف وأصاف واشتى فمعناه أنه دخل في هذه الأوقات »

و به الى أبي عبيد عن يزيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن حبان أن
أبا ميمونة أخبره عن سهل بن أبي حثمة : أن مروان بعثه خارساً للنخل ، فخرص مال سعد
ابن أبي وقاص (١) سبعمائة وسق ، وقال : لولا أنى وجدت فيه أربعين عريشاً لخرصته
تسعمائة وسق ، ولكنى تركت لهم قدراً ماياً كلون *

قال أبو محمد : هذا فعل عمر بن الخطاب ، وأبي حثمة ، وسهل ، ثلاثة من الصحابة ،
بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم يعرف منهم ، وهم يشنعون بمثل ذلك إذا
وافقهم . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو يوسف ومحمد : يزكى ما بقى بعد ما يأكل . وهذا تحاييط ومخالفة للنصوص كلها *

٦٦٠ — مسألة — وان كان زرع أو نخل يسقى بعض العام بعين أو ساقية من
نهر (٢) أو بماء السماء ، وبعض العام ينضح أو سانية أو خطارة أو دلو ، فإن كان النضح
زاد فى ذلك زيادة ظاهرة وأصلحه فزكاته نصف العشر فقط ، وإن كان لم يزد فيه شيئاً ولا
أصلح فزكاته العشر *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة وأصحابه : يزكى على الأغلب من ذلك ، وهو قول رؤىناه
عن بعض السلف *

حدثنا حماد ثنا أبو محمد الباجى ثنا عبد الله بن يونس ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد
ابن بكر عن ابن جريج قال قلت لعطاء : فى المال يكون على العين أو بملاءمة الزمان ثم يحتاج
الى البئر يسقى بها ؟ فقال : إن كان يسقى بالعين أو بالبعل أكثر مما يسقى بالدلو ففيه العشر ،
وان كان يسقى بالدلو أكثر مما يسقى بالبعل ففيه نصف العشر . قال أبو الزبير : سمعت
جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير يقولان هذا القول *

وقال مالك مرة : ان زكاته بالذى غذاه به وتم به ، لا بأبالي بأى ذلك كان أكثر سقيه
فزكاته عليه . وقال مرة أخرى : يعطى نصف زكاته العشر ونصفها نصف العشر ، وهكذا
قال الشافعى *

قال أبو محمد : قد حكم النبي ﷺ فيما سقى بالنضح بنصف العشر ، وبلا شك أن
السماء تسقيه ويصلحه ماء السماء ، بل قد شاهدنا جمهور السقاء (٣) بالعين والنضح ان لم

(١) كذا فى النسخة رقم (١٦) وفى النسخة رقم (١٤) «سعد بن أبي سعد» فيحذف رأيتهما
أصح فأنى لم أجدهما الاثر (٢) فى النسخة رقم (١٦) «أوساقية أو نهر» (٣) بضم السين المهملة
وفتح القاف المشددة ، جمع ساق ، ويجمع أيضاً على «سقى» بضم السين وتشديد القاف

يقع عليه ماء السماء تغير ولا بد ، فلم يجعل عليه السلام لذلك حكماً ، فصح ان النضج اذا كان مصلحاً للزرع او النخل فزكاته نصف العشر فقط . وهذا مما ترك الشافعيون فيه صاحباً لا يعرف له مخالف منهم *

٦٦١ — مسألة — ومن زرع قمحاً أو شعيراً مرتين في العام أو أكثر أو حملت نخله بطنين في السنة فانه لا يضم البر الثاني ولا الشعير الثاني ولا التمر الثاني الى الأول ، وان كان احدهما ليس فيه خمسة أوسق لم يزكه ، وان كان كل واحد منهما ليس فيه خمسة أوسق بانفراده لم يزكهما *

قال علي : وذلك انه لو جمعا (١) لوجب ان يجمع بين الزرعين والتمرين ولو كان بينهما عامان أو أكثر ، وهذا باطل بلا خلاف ، وإذ صح نفي رسول الله ﷺ الزكاة عما دون خمسة أوسق فقد صح أنه راعى المجتمع ، لازرعاً مستأنفاً لا يدري أيكون أم لا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٢ — مسألة — وإن كان قمح بكير أو شعير بكير أو تمر بكير وآخر من جنس كل واحد منها (٢) مؤخر ، فان يبس المؤخر أو ازهى قبل تمام وقت حصاد البكير وجداده (٣) فهو كاه زرع واحد وتمر واحد ، يضم بعضه الى بعض ، وتزكى معا ، وان لم يبس المؤخر ولا ازهى إلا بعد انقضاء وقت حصاد البكير فهما زرعان وتمران ، لا يضم أحدهما الى الآخر ، ولكل واحد منهما حكمه *

برهان ذلك ان كل زرع وكل تمر فان بعضه يتقدم بعضاً في اليبس والازهاء ، وان مازرع في تشرين الاول يبدأ ييبس قبل ان يبس مازرع في شباط ، الا أنه لا ينقضي وقت حصاد الاول حتى يستحصد الثاني ، لأنها صيفة (٤) واحدة ، وكذلك التمر ، واما اذا كان لا يجتمع وقت حصادها ولا يتصل وقت ازهائها فهما زمانان اثنان كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

وأبكر ما صح عندنا يقينا انه يبدأ بان يزرع فبلاد من شنت برية (٥) ، وهي من

المفتوحة المنونة ، والسقاء — بفتح السين والقاف المشددة ، هو الساقى على الكثير ، وجمعه «سقاؤن» *

(١) في النسخة رقم (١٤) «لوجمع» (٢) في

الاصلين «منهما» وهو خطأ ظاهر (٣) في الاصلين بالذالين المجمتين وهو تصحيف

(٤) في النسخة رقم (١٦) صيغة وهو خطأ واضح (٥) في النسخة رقم (١٦) «يزرع قبلان من

عمل مدينة «سالم» بالاندلس ، فانهم يزرعون الشعير في آخر «أيلول» وهو «شتبر» (١) لغلبة الثلج على بلادهم ، حتى يمنهم من زرعها ان لم يكر وابه كما ذكرنا ، ويتصل الزرع بعد ذلك مدة ستة أشهر وزيادة أيام ، فقد شاهدنا في بعض الاعوام زريعة القمح والشعير في صدر «أذار» وهو «مرس» (٢) *

وابكر ماصح عندنا حصاده «فالش» (٣) من عمل «تدمير» (٤) فانهم يبدؤن بالحصاد في ايام باقية من «نيسان» وهو «ابريل» ويتصل الحصاد اربعة اشهر الى صدر زمن «أيلول» وهو «اغشت» (٥) وهي كلها صيفة واحدة ، واستحصاد واحدة متصل *

٦٦٣ — مسألة — فلو حصد قمح او شعير ثم أخلف في اصوله زرع فهو زرع آخر ، لا يضم الى الأول ، لما ذكرنا قبل . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٤ — مسألة — والزكاة واجبة في ذمة صاحب المال لا في عين المال *

قال أبو محمد : وقد اضطررت أقوال المخالفين في هذا ، وبرهان صحة قولنا هو ان لا خلاف بين احد من الامة من زماننا الى زمان رسول الله ﷺ - في ان من وجبت عليه زكاة برا او شعير او تمر او فضة او ذهب او ابل او بقر او غنم فأعطى زكاته الواجبة عليه من غير ذلك الزرع ومن غير ذلك التمر ومن غير ذلك الذهب ومن غير تلك الفضة ومن غير تلك الابل ومن غير تلك البقر ومن غير تلك الغنم - : فانه لا يمنع من ذلك ، ولا يكره ذلك له ، بل سواء أعطى من تلك العين ، او مما عنده من غيرها ، او مما يشتري ، او مما يوهب ، او مما يستقرض ، فصح يقينا ان الزكاة في الذمة لا في العين إذ لو كانت في العين لم يحل له

شنت برية . واما «شنت» فانها بفتح الشين المعجمة واسكان النون ، قال ياقوت «واظنها لفظة يعني بها البلدة او الناحية لأنها تضاف الى عدة اسماء» وهو خطأ بل هي تعريب كلمة (سانت) بمعنى قديس في لغات الافرنج ، واما «برية» فقد ضبطت في النسخة رقم (١٤) بفتح الباء وإسكان الراء وفتح الياء ، وضبطها ياقوت بفتح الباء وكسر الراء وتشديد الياء المفتوحة ، وهي «مدينة متصلة بحوز مدينة سالم بالاندلس ، وهي شرقي قرطبة ، وهي مدينة كثيرة الخيرات ، لها حصون كثيرة» (١) هو المغرب الآن باسم «سبتمبر» (٢) هو المسمى الآن «مارس» (٣) «ألس» بفتح الهمزة واسكان اللام وآخره شين معجمة ، مدينة بالاندلس (٤) بضم التاء واسكان الدال المهملة وياء سا كنة وراء كورة بالاندلس شرقي قرطبة بينهما سبعة ايام (٥) هو المغرب الآن باسم «اغسطس» وذلك ان «أيلول» العبري يبدأ في الثلث الأخير من اغسطس وينتهي في الثلث الأخير من سبتمبر *

البتة ان يعطى من غيرها، ولو جب منه من ذلك، كما يمنع من له شيء في شيء من كل ذلك ان يعطى شريكه من غير العين التي هم فيها شركاء، إلا بتراضيهما وعلى حكم البيع * وأيضاً فلو كانت الزكاة في عين المال لكانت لا تخلو من أحد وجهين لثالث لهما: إما ان تكون في كل جزء من اجزاء ذلك المال، أو تكون في شيء منه بغير عينه. فلو كانت في كل جزء منه لحرم عليه ان يبيع منه رأساً أو حبة فما فوقها، لأن لأهل الصدقات في ذلك الجزء شركاء، ولحرم عليه ان يأكل منها شيئاً لما ذكرنا، وهذا باطل بخلاف، وللزوم أيضاً ان لا يخرج الشاة إلا بقيمة مصححة مما بقي، كما يفعل في الشركات ولا بد، وان كانت الزكاة في شيء منه بغير عينه، فهذا باطل، وكان يلزم أيضاً مثل ذلك سواء سواء، لانه كان لا يدري لعله يبيع أو يأكل الذي هو حق أهل الصدقة. فصح ما قلنا يقيناً. وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٥ - مسألة - فكل مال وجبت فيه زكاة من الأموال التي ذكرنا، فسواء تلف ذلك أو بعضه - أكثره أو أقله - إثر إمكان إخراج الزكاة منه، إثر وجوب الزكاة بما قل من الزمن أو أكثر، بتفريط تلف أو بغير تفريط - فالزكاة كلها واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم يتلف، ولا فرق، لما ذكرنا من ان الزكاة في النعمة لا في عين المال *

وإنما قلنا: إثر إمكان إخراج الزكاة منه لانه إن أراد إخراج الزكاة من غير عين المال الواجبة فيه لم يجبر على غير ذلك، والابل وغيرها في ذلك سواء، إلا ان تكون مما يترك بالغنم وله غنم حاضرة فهذا تلزمه الزكاة من الغنم الحاضرة، وليس له ان يعطل بالزكاة حتى يبيع من تلك الابل، لقول الله تعالى: (سارعوا إلى مغفرة من ربكم) * ٦٦٦ - مسألة - وكذلك لو أخرج الزكاة وعزلها ليدفعها إلى المصدق أو إلى أهل الصدقات فصاعت الزكاة كلها أو بعضها فعليه اعادتها كلها ولا بد، لما ذكرنا، ولأنه في ذمته حتى يوصلها إلى من أمره الله تعالى بإيصالها إليه. وبالله تعالى التوفيق. وهو قول الأوزاعي، وظاهر قول الشافعي في بعض أقواله *

وقال أبو حنيفة: ان هلك المال بعد الحول - ولم يحد لذلك مدة - فلا زكاة عليه بأي وجه هلك، فلو هلك بعضه فعليه زكاة ما بقي فقط، قل أو أكثر، ولا زكاة عليه فيما تلف، فان كان هو استهلكه فعليه زكاته *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لما ذكرنا قبل ، فان لجأ الى ان الزكاة في عين المال ، قلنا له : هذا باطل بما قدمنا آنفاً ، ثم هبك لو كان ذلك كما تقول لما وجب عليه زكاة ما بقى من المال اذا كان الباقي ليس مما يجب في مقداره الزكاة لو لم يكن معه غيره ، لأن التالف عندكم لازكاة فيه لتلفه ، والباقي ليس نصاباً ، فان كان الباقي فيه الزكاة واجبة فالتالف فيه الزكاة واجبة ولا فرق ، وقد قدمنا ان الزكاة ليست مشاعة في المال في كل جزء منه كالشركة ، اذ لو كان ذلك لما جاز اخراجها الا بقيمة محققة منسوبة مما بقى . وقد قال الشافعي بهذا في زكاة الابل ، وقال به اصحاب ابى حنيفة في الطعام يخرج عن الطعام من صنفه او من غير صنفه ، فظهر تناقضهم ! *

وقال مالك : ان تلف الناض بعد الحول ولم يفرط في اداء زكاته فرجع الى مال الزكاة فيه فلا زكاة عليه فيه ، وكذلك لو عزل زكاة الطعام فتلفت فلا شيء عليه غيرها ، لاعتن السكل ولا عما بقى ، فلو لم يفعل وادخله بيته فتلف فعليه ضمان زكاته *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الزكاة الواجبة لأهل الصدقات ليست عيناً معينة ، بلا خلاف من ائحد من الامة ولا جزءاً آمشاعاً في كل جزء من المال ، وهذان الوجهان هما اللذان يكون من كانا عنده بحق مؤتمناً عليه فلا ضمان عليه فيما تلف من غير تعديده ، فاذا الزكاة كما ذكرنا وانما هي حق مفترض عليه في ذمته حتى يؤديه الى المصدق أو الى من جعلها الله تعالى له . : فهي دين عليه لأمانة عنده والدين مؤدى على كل حال . وبالله تعالى التوفيق *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث وجريرو والمتمر بن سليمان التيمي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الوهاب بن عطاء ، قال حفص عن هشام بن حسان عن الحسن البصري ، وقال جرير عن المغيرة عن أصحابه ، وقال المتمر عن معمر عن حماد ، وقال زيد عن شعبة عن الحكم ، وقال عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة عن حماد عن ابراهيم النخعي ، ثم اتفقوا كلهم : فيمن أخرج زكاة ماله فضاعت : أنها لا تجزى عنه وعليه إخراجها ثانية *

ورويانا عن عطاء : أنها تجزى عنه *

٢٦٧ - مسألة - وای برأعطی او ای شعیر فی زکاته کان ادنی مما اصاب او اعلى :-

أجزاء ، ما لم يكن فاسداً بمغن أو تأكل ، فلا تجزى عن صحيح ، أو ما كان ردئاً *

برهان ذلك : انه انما عليه بالنص عشر مكيمة ما اصاب او نصف عشرها اذا كانت

خمسة أوسق فصاعدا ولو كان لا يميزه أدنى من صفة ما أصاب لكان لا يميزه أعلى من تلك الصفة ، وهذا لا يقولونه ، فإذا لم يلزمه بالنص من العين التى أصاب فمن ادعى ان لا يميزه الا مثل صفة التى أصاب لم يقبل قوله الا برهان *

وأما قولنا الا ان يكون الذى اعطى فاسدا عن صحيح فلا أن المكيلة عليه بالنص و بالاجماع ، وبالعيان ندرى ان العفن والتأكل (١) قد نقصا من المكيلة مالا يقدر على ايفائه اصلا ، ولا يميزه الا المكيلة تامة . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٨- مسألة- وكذلك القول فى زكاة التمر. أى تمر اخراج اجزاءه، سواء من جنس تمره أو من غير جنسه ، أدنى من تمره أو أعلى ، مالم يكن رديا كذا كرنا ، أو معفوئا (٢) أو متأكلا ، أو الجمرور أولون الحبيق (٣) فلا يجزئ اخراج شئ من ذلك اصلا ، وسواء كان تمره كله من هذين النوعين أو من غيرهما ، وعليه ان يأتى بتمر سالم غير ردىء ولا من هذين اللونين * برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذه الا ان تغمضوا فيه) *

حدثنا حماد ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا اسماعيل بن اسحاق القاضى ثنا ابو الوليد الطيالسى ثنا سليمان بن كثير ثنا الزهرى عن ابى امامة بن سهل ابن حنيف عن ابيه : «ان رسول الله ﷺ نهى عن لونين من التمر : الجمرور ولون الحبيق ، وكان الناس يتيممون شرار ثمارهم فيخرجونها فى الصدقة ، فنهوا عن ذلك ، ونزلت (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) (٤) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن

(١) فى النسخة رقم (١٤) «والتأكل» (٢) كذا فى الأصلين ، والمعروف فى اللغة ان يقال «عفن» بفتح العين وكسر الفاء (٣) الجمرور - بضم الجيم واسكان العين المهملة - ضرب من التمر ردىء صغار لا ينتفع به ، ولون الحبيق - بضم الحاء - تمر ردىء أيضا ، وهو أغبر صغير فيه طول منسوب الى ابن حبيق ويسمى أيضا : لون حبيق ولون ابن حبيق (٤) رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٥) عن ابن المبارك عن محمد بن ابى حفصة عن الزهرى عن ابى امامة ، وليس فيه زيادة ابيه والصحيح زيادته كفاى كثير من طرق الحديث ومنها ما هنا وانظر طرقة فى ابى داود (ج ٢ ص ٢٥) والنسائى (ج ٥ ص ٤٣) والدارقطنى (ص ٢١٦) والحاكم وصححه (ج ١ ص ٤٠٢ و ج ٢ ص ٢٨٤) *

عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا مؤمل بن اسماعيل الحميري ثنا سفيان الثوري
ثنا اسماعيل السدي عن أبي مالك عن البراء بن عازب قال : « كانوا يجيئون في الصدقة
بأدنى طعامهم وادنى تمرهم ، فزلت : (بأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وبما
أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا
فيه) » (١) *

فان قال قائل : الخبيث لا يكون إلا حراما *

قلنا : نعم ، وهذا النهي عن إخراجها في الصدقة هو حرام فيها فهو خبيث فيها لافي
غيرها ، ولا ينكر كون الشيء طاعة في وجه معصية في وجه آخر ، كالأكل للصائم عند
غروب الشمس ، هو طاعة الله تعالى طيب حلال ، ولو أكله في صلاة المغرب لأكل حراما
عليه خبيثا في تلك الحال ، وكذلك الميتة ولحم الخنزير ، هما حرامان خبيثان لغير المضطر ،
وهما للمضطر غير المتجانف لاثم حلالان طيبان غير خبيثين ، وهكذا أكثر الأشياء
في الشرائع (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (٣) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد
ابن يحيى بن فارس ثنا سعيد بن سليمان ثنا عباد عن (٤) سفيان بن حسين عن الزهري عن
أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الجعور ولون

(١) رواه الترمذي مطولا (ج ٢ ص ١٢٣ طبع الهند) من طريق إسرائيل عن السدي ،
وقال : « صحيح غريب » ثم قال : « قد روى الثوري عن السدي شيئا من هذا » فكأنه يشير
إلى الذي هنا ، ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) من طريق أسباط عن السدي ، وكذلك
الطبري (ج ٣ ص ٥٥) ورواه أيضا من طريق الثوري ، ورواه الحاكم (ج ٢ ص ٢٨٥)
من طريق أسباط عن السدي عن عدي بن ثابت عن البراء ، وقال « غريب صحيح على شرط
مسلم » ووافقه الذهبي . وانظر الدر الثور (ج ١ ص ٣٤٥) (٢) فيما ذهب إليه المؤلف
تكلف كثير ، والخبيث كما يكون بمعنى الحرام يكون بمعنى آخر منها الردي . غير الجيد ، وهو
الذي اختاره الطبري في تفسير الآية ، ويؤيده ما رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٢) عن
عبد الله بن منفل أنه قال في هذه الآية : « ليس في أموالهم خبيث ولكنه الدرهم القسي
والحشف » والقسي - بوزن صبي - الردي ، والحشف بفتح الحاء وكسر الشين المعجمة
أردأ التمر (٣) في النسخة رقم (١٦) « عمرو بن عبد الملك » وهو خطأ (٤) في النسخة
رقم (١٦) « ثنا » وما هنا هو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٢٥)

ابن حبيق (١) أن يؤخذ في الصدقة « قال الزهري : لو نين من تمر المدينة »

﴿ زكاة الغنم ﴾

٦٦٩- مسألة - الغنم في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ اسم يقع على الضأن والماعز ، فهي مجموع بعضها الى بعض في الزكاة ، وكذلك أصناف الماعز والضأن ، كضأن بلاد السودان وماعز البصرة والنقد (٢) وبنات حذف (٣) وغيرها ، وكذلك المقرون ، الذي نصفه خلقة ماعز ونصفه ضأن ، لأن كل ذلك من الغنم ، والذكور والاناث سواء ، واسم الشاة أيضا واقع على الماعز والضأن كما ذكرنا في اللغة ، ولا واحد للغنم من لفظه ، انما يقال للواحد : شاة أو ماعزة أو ضانية أو كبش أو تيس ، هذا مالا خلاف فيه بين أهل اللغة . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧٠- مسألة - ولا زكاة في الغنم حتى يملك المسلم الواحد منها أو بعين رأسا حولا كاملا متصلا عريا قريبا *

وقد اختلف السلف في هذا ، وسند كره في زكاة الفوائد ، إن شاء الله تعالى *

ويكنى من هذا أن رسول الله ﷺ أوجب الزكاة في الماشية ، ولم يحدو قتا ، ولا ندري من هذا العموم متى تجب الزكاة ، إلا أنه لم يوجبها عليه السلام في كل يوم ، ولا في كل شهر ، ولا مرتين في العام فصاعدا ، هذا منقول باجماع اليه ﷺ ، فاذا لاشك في انها مرة في الحول ، فلا يجب فرض الانتقال صحيح الى رسول الله ﷺ ، ووجدنا من أوجب الزكاة في أول الحول أو قبل تمام الحول لم ينقل ذلك الى رسول الله ﷺ ، لا ينقل آحاد ولا ينقل تواتر ولا ينقل اجماع ، ووجدنا من اوجبها باتقضاء الحول قد صح وجوبها بنقل الاجماع عن النبي ﷺ حينئذ بلا شك ، فالآن وجبت ، لا قبل ذلك *

(١) في أبي داود « ولون الحبيق » وفي النسخة رقم (١٦) « ولون أبي حبيق » ولم أجد نسبة هذا اللون الى « أبي حبيق » وقدمضى ذكر نسبته (٢) بالتون والقاف المفتوحتين ، واحدها نقدة ، ومعناها صفار الغنم ، الذكر والأنثى سواء ، وقيل جنس من الغنم قصار الأرجل قباح الوجوه تكون بالبحرين . عن اللسان . (٣) بالحاء المهملة والذال المعجمة المفتوحتين ، وفي الأصلين بالحاء المعجمة وهو تصحيف ، وهي ضأن سود جرد صفار تكون باليمن ، وقيل هي صفار جرد ليس لها آذان ولا أذنان يحاء بها من جرش . بضم الجيم وفتح الراء . باليمن . عن اللسان *

فان احتج بقول الله تعالى : (سارعوا الى مغفرة من ربكم) * قلنا: إنما تجب المسارعة الى الفرض بعد وجوبه ، لا قبل وجوبه ، وكلامنا في هذه المسألة وفي أخواتها إنما هو في وقت الوجوب ، فاذا صح وجوب الفرض حينئذ تجب المسارعة الى ادائه ، لا قبل ذلك ، بلا خلاف *

وأما قولنا : أن يكون الحول عرييا فلا خلاف بين أحد من الأمة في ان الحول اثنا عشر شهرا ، وقال الله تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم) والأشهر الحرم لا تكون إلا في الشهور العربية ، وقال تعالى : (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) وقال تعالى : (ولتعلموا عدد السنين والحساب) ولا يمد بالأهلة إلا العام العربي ، فصح أنه لا تجب شريعة مؤقتة بالشهور او بالحول إلا بشهور العرب والحول العربي . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧١ - مسألة - فإذا تمت في ملكه عاما كما ذكرنا : سواء كانت كلها ضأنا ، أو كلها ماعزا ، أو بعضها - أكثرها أو أقلها - ضأنا ، وسائرهما كذلك معزى - : ففيها شاة واحدة لا تبالي ضانية كانت أو ماعزة ، كبشاذكرا أو اثنى من كليهما ، كل رأس تجزىء منهما عن الضأن وعن الماعز ، وهكذا ما زادت حتى تتم مائة وعشرين كما ذكرنا * فإذا أتمتها وزادت ولو بمض شاة كذلك عاما كاملا كما ذكرنا - : ففيها شاتان كما قلنا ، الى أن تتم مائتي شاة *

فإذا أتمتها وزادت ولو بمض شاة كذلك عاما كاملا كما وصفنا ففيها ثلاث شياه كما حددنا ، وهكذا الى أن تتم أربع مائة شاة كما وصفنا فإذا أتمتها كذلك عاما كاملا كما ذكرنا ففي كل مائة شاة شاة *

وأى شاة أعطى صاحب الغنم فليس للمصدق ولا لأهل الصدقات ردها ، من غنمه كانت أو من غير غنمه ، ما لم تكن هرمة أو معيبة ، فان أعطاه هرمة أو معيبة فالمصدق بخير ، إن شاء أخذها وأجزأت عنه ، وإن شاء ردها وكافه فدية سليمة ، ولا تبالي كانت تجزىء في الأضاحى أو لا تجزىء *

والمصدق (١) هو الذى يبعثه الامام - الواجبة طاعته - أو أميره في قبض الصدقات *

(١) بضم اليم وفتح الصاد المحققة وكسر الدال المشددة ، واما المصدق بتشديد الصاد فهو المصدق صاحب المال ادغمت التاء في الصاد فشددت .

ولا يجوز للمصدق ان يأخذ تيساً ذكراً إلا ان يرضى صاحب الغنم ، فيجوز له حينئذ ، ولا يجوز للمصدق ان يأخذ أفضل الغنم ، فان كانت التي تربي أو السمينة ليست من أفضل الغنم جاز أخذها ، فان كانت كلها فاضلة أخذ منها إن أعطاه صاحبها ، وسواء فيما ذكرنا كان صاحبها حاضراً أو غائباً اذا أخذ المصدق ما ذكرنا أجزاً *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري ثنا أبي ثنا ثمامة بن عبد الله بن أنس ابن مالك ان أنس بن مالك (١) حدثه : ان ابا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين : « هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سأل فوقها فلا يعط » - ثم ذكر الحديث وفيه - : « في صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة » ، فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين فشاتان ، فاذا زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه ، فاذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة » فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا ان يشاء ربها ، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا ماشاء المصدق » (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرج به الى عماله حتى قبض عليه السلام ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه - ذكر الفرائض - : « وفي الغنم في كل اربعين شاة شاة » الى عشرين ومائة ، فان زادت واحدة فشاتان الى مائتين ، فان (٣) زادت واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة ، فان

(١) قوله « ان أنس بن مالك » سقط من النسخة رقم (١٤) وهو خطأ (٢) الحديث اختصره المؤلف وهو في البخاري (ج ٢ ص ٢٣٧ و ٢٣٩) ولا يكتفى بقوله « ولا يخرج » الخ جعله البخاري مستقلاً في الباب الذي يليه ورواه بهذا الاسناد . وقوله « الا ماشاء المصدق » مختلف في ضبطه عند رواة البخاري ، والاكثر على انه بتشديد الصاد والمراد المالك ، وهو الراجح عندي ، واختاره ابو عبيد ، فعناه ان لا تؤخذ الهرمة ولا ذات العيب أصلاً وان لا يؤخذ فحل الغنم إلا اذا رضى المالك ، فلو اخذ بغير رضاه لكان ضرباً (٤) في سنن أبي داود (ج ٢ ص ٨) « فاذا » *

كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة ، وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة» (١) *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا محمد - هو ابن مقاتل - أنا عبد الله بن المبارك ثنا زكرياء بن اسحاق عن يحيى بن
 عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن
 جبل حين بعثه إلى اليمن - فذكر الحديث وفيه - : « فأخبرهم أن الله تعالى قد (٢) فرض
 عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوا بذلك (٣) فإياك وكراهم
 أموالهم ، واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » *
 ففي هذه الأخبار نص كل ما ذكرنا . وفي بعض ذلك خلاف *

فمن ذلك أن قوما قالوا : لا يؤخذ من الضأن إلا ضانية ، ومن المعز إلا معزة (٤) ،
 فإن كانا خليطين أخذ من الاكثر *

قال أبو محمد : وهذا قول بلا برهان ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ،
 ولا قول صاحب ولا قياس ، بل الذي ذكروا خلاف للسنن المذكورة ، وقد اتفقوا على
 جمع المعزى مع الضأن ، وعلى أن اسم غنم يعمها ، وإن اسم الشاة يقع على الواحد من الماعز
 ومن الضأن ، ولو أن رسول الله ﷺ علم في حكمها فرقا لبيته ، كما خص التيس ، وإن
 وجد في اللغة اسم التيس يقع على الكباش وجب أن لا يؤخذ في الصدقة إلا برضا المصدق *
 والعجب أن المانع من أخذ الماعزة عن الضأن أجاز أخذ الذهب عن الفضة والفضة
 عن الذهب ! وهما عنده صنفان يجوز بيع بعضهما ببعض متفاضلا *

والخلاف أيضا في مكان آخر : وهو أن قوما قالوا : إن ملك مائة شاة وعشرين
 شاة وبعض شاة فليس عليه إلا شاة واحدة حتى يتم في ملكه مائة واحدة وعشرون ، (٥)
 ومن ملك مائتي شاة وبعض شاة فليس عليه الا شاتان حتى يتم في ملكه مائتا شاة وشاة .
 واحتجوا بما في حديث ابن عمر : « فإن زادت واحدة » كما أوردناه *

(١) اختصره المؤلف وهو مطول عند أبي داود وعند الحاكم ، وحسنه الترمذي ،
 ورواه الحاكم مفصلا بأطول مما في أبي داود من طريق الزهري أن سالم بن عبد الله أقرأه
 نسخة كتاب رسول الله ﷺ وهي عند آل عمر بن الخطاب (٢) في النسخة رقم (١٦)
 بحذف « قد » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٢٥٦) (٣) في البخاري « أطاعوا لك
 بذلك » (٤) في النسخة رقم (١٤) « ومن الماعز ماعزة » (٥) في النسخة رقم (١٤) « وعشرين »
 وهو لحن *

قال أبو محمد : في حديث ابن عمر كما ذكرنا ، وفي حديث أبي بكر الذي أوردنا «فإن زادت» ولم يقل «واحدة» فوجدنا الخبرين جميعاً متفقين على أنها إن زادت واحدة على مائة وعشرين شاة أو على مائتي شاة فقد انتقلت الفريضة ، ووجدنا حديث أبي بكر يوجب انتقال الفريضة بالزيادة على المائة وعشرين وعلى المائتين ، فكان هذا عموماً لكل زيادة ، وليس في حديث ابن عمر المنع من ذلك أصلاً ، فصار من قال بقولنا قد أخذنا الحديثين ، فلم يخالف واحداً منهما ، وصار من قال بخلاف ذلك مخالفاً لحديث أبي بكر ، مخصصاً له بلا برهان (١) . وبالله تعالى التوفيق *

وهنا أيضاً خلاف آخر : وهو ما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة ، ثم اتفق شعبة وسفيان كلاهما عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي أنه قال : إذا زادت الغنم واحدة على ثلثمائة ففيها أربع شياه إلى أربع مائة ، فكل ما زادت واحدة فهو كذلك *

قال أبو محمد : ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولقد يلزم القائلين بالقياس - لاسيما المالكيين القائلين بأن القياس أقوى من خبر الواحد ، والحنيفيين القائلين بأن ما عظم به البلوى لا يقبل فيه خبر الواحد - : أن يقولوا بقول إبراهيم ، لأنهم قد أجمعوا على أن المائتي شاة إذا زادت واحدة فإن الفريضة تنتقل ويجب فيها ثلاث شياه ، فكذلك إذا زادت على الثلثمائة واحدة أيضاً ، فيجب أن تنتقل الفريضة ، ولا سيما والحنيفيون قد قلدوا إبراهيم في أخذ الزكاة من البقرة الواحدة تزيد على أربعين بقرة ، واحتجوا بأنهم لم يجدوا في البقر وقصاً من تسعة عشر أن يقلدوه (٢) وهنا يقولوا : لم نجد في الغنم وقصاً من مائة وثمان وتسعين شاة ، لاسيما ومعهم هنا في الغنم قياس مطرد ، وليس معهم في البقر قياس أصلاً ، وكل ما موهوا به في البقر فهو لازم لهم فيما زاد على الثلثمائة من الغنم من قوله (٣) تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) ونحو ذلك . وهلا قالوا : هذا مما تعظم به البلوى فلو كان ذلك ما جهله إبراهيم !! *

(١) بل الأمر بالعكس ، إذ زيادة الثقة مقبولة وحجة ، فإن عمر زاد في اللفظ «واحدة» فكانت هذه الزيادة مفسرة للمجهول في حديث أبي بكر ، والمؤلف دائماً يفهم قولهم «تقبل زيادة الثقة» بعكس معناه المراد الواضح !! (٢) كذا في الأصلين والتركيب غير واضح وإن كان المراد مفهوماً (٣) في النسخة رقم (١٦) «ومن قوله» وما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) ولم نجد لزيادة الواو معنى *

فان قالوا : إن خلاف قول ابراهيم قد جاء في حديث ابى بكر وخبر ابن عمر ، وعن على ، وفي صحيفة ابن حزم *

قلنا : ليس شئ من هذه الاخبار الا وقد خالفتموها ، فلم تكن حجة فيما خالفتموه فيه ، وكان حجة عندكم فيما اشتبهتم ، وهذا عجب جدا !! *

قال أبو محمد : وهذا كله خبط لا معنى له ، وانما نريهم تناقضهم وتحكمهم في الدين بترك القياس للسنن اذا وافقت تقليدهم ، وبترك السنن للقياس كذلك ، وبتركهما جميعا كذلك !! *
واما من راعى في الشاة المأخوذة ما تجزى في الأضحية - وهو ابو حنيفة - فقد أخطأ ، لانه لم يأت بما قال نص ، ولا اجماع ، فكيف وقد اجمعوا على اخذ الجذعة فنادونها في زكاة (١) الابل ، ولا تجزى في الأضحية ، واجازوا اخذ التبيع في زكاة البقر ، ولا تجزى في الأضحية ، وانما قال عليه السلام لأبى بردة : « ولن تجزى جذعة لأحد بعدك » ، يعنى في الأضحية ، لأنه عنها سأل ، وقد صح النص (٢) بإيجاب الجذعة في زكاة الابل ، فصح يقينا أنه عليه السلام لم يعن إلا الأضحية . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : إن كانت الغنم كلها كرائم أخذ منها برضا صاحبها ، فلا ن رسول الله ﷺ نهى عن كرائم الغنم ، وهذا في لغة العرب يقتضى أن يكون في الغنم - ولا بد - مائس بكرائم ، وأما اذا كانت كلها كرائم فلا يجوز أن يقال في شئ منها : هذه كرائم هذه الغنم ، لكن يقال هذه كريمة من هذه الغنم الكرائم *

وقد روينا عن ابراهيم النخعي أنه قال : يؤمر المصدق أن يصدع الغنم صدعين (٣) فيختار صاحب الغنم خير الصدعين ويأخذ المصدق من الآخر *

وعن القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أنه قال : يفرق الغنم أثلاثا ، ثلث خيار ، وثلث رذال ، وثلث وسط ، ثم تكون الصدقة في الوسط (٤) *

قال أبو محمد : هذا النص فيه ، ولكن روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على بن أبى طالب قال : لا يأخذ المصدق هرمة ولا ذات عوار ولا تيسا *

(١) في النسخة رقم (١٦) «زكوات» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وقد جاء النص»

(٣) الصدع الشق بنصفين ، يقال «صدع الغنم صدعين» بفتح الصاد واسكان الدال أى

فريقين ، ويقال «صدعتين» بكسر الصاد أى فريقين (٤) في النسخة رقم (١٦) «في الأوسط» *

ومن طريق البخاري عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله (١) ابن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال قال أبو بكر الصديق : والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها *

ومن طريق عبد الرزاق : أخبرني (٢) بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أبا هريرة أن سفيان أبا هريرة حدثه أن عمر بن الخطاب قال (٣) له : قل لهم : إني لا آخذ الشاة الأ كولة (٤) ولا فحل الغنم ولا الرابي (٥) ولا الماخض (٦) ، ولكني آخذ العناق (٧) والجذعة والثنية ، وذلك عدلين غداء (٨) المال وخياره *

ومن طريق الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي (٩) : أن عمر بعثه مصدقا وأمره أن يأخذ الجذعة والثنية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله» الخ وهو خطأ (٢) هكذا في الأصلين ، وفي الاسناد خطأ وسقط قطعا فان بشر بن عاصم مات سنة ١٢٤ وعبد الرزاق ولد سنة ١٢٦ فليس معقولا أن يحدث عنه مباشرة بقوله «أخبرني» والظاهر أنه سقط منه ابن جريج أو سفيان بن عيينة - وأنا أرجح سفيان - فقد روى الشافعي نحوه قريبا منه في الأم (ج ٢ ص ١٣) عن ابن عيينة عن بشر بن عاصم ، وعبد الرزاق من الراويين عن سفيان (٣) في النسخة رقم (١٦) «بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أبا هريرة حدثه» أن عمر بن الخطاب قال له «الخ وهو خطأ، والصواب اثبات» أن سفيان أبا هريرة حدثه «لأن المصدق الذي بعثه عمر هو سفيان بن عبد الله الثقفي وليس ابنه ، بل ابنه عاصم من الرواة عنه (٤) الأ كولة - بفتح الهمزة - قال مالك : «هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل» عن الموطأ (ص ١١٤) (٥) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة ، بوزن فعلى ، وجمعه «ر باب» بضم الراء ، وهونادر ، والرابي قال مالك : «التي قد وضعت فهي تربي ولدها» (٦) هي الحامل التي أخذها المخاض لتضع ، والمخاض العلق عند الولادة . (٧) بفتح العين المهملة ، وهي الأثني من أولاد المعزى إذا كان لها نحو سنة ، والجمع أعنق وعنق - بضمين - وعنوق - بضم العين ، وهو جمع نادر (٨) بالغين والذال المعجمتين ، وهي السخال الصغار ، واحده «غذى» بفتح الغين وكسر الذال وتشديد الباء ، كفصيل وفصال وكريم وكرام . (٩) لم أجد له ترجمة ولا ذكرا في شيء من الكتب ويعد أن يروي الأوزاعي مباشرة عن أدرك عمر بن الخطاب ، فان الأوزاعي ولد سنة ٨٨ أو نحو ذلك *

٦٧٢- مسألة- وما صغر عن أن يسمى شاة لكن يسمى خروفاً أو جدياً أو سخله لم يجز أن يؤخذ في الصدقة الواجبة، ولا أن يعد فيما تؤخذ منه الصدقة، إلا أن يتم سنة، فإذا أتمها عد، وأخذت الزكاة منه *

قال أبو محمد: هذا مكان اختلف الناس فيه *

فقال أبو حنيفة: تضم الفوائد كلها من الذهب والفضة والمواشي إلى ما عند صاحب المال فتركي مع ما كان عنده، ولو لم يفدها إلا قبل تمام الحول بساعة، هذا إذا كان الذي عنده يجب في مقدار مائة الزكاة، وإلا فلا، وإنما يراعى في ذلك أن يكون عنده نصاب في أول الحول وآخره، ولا يبالي أنقص في داخل الحول عن النصاب أم لا؟ قال: فان ماتت التي كانت عنده كلها وبقي من عدد الحرفان أكثر من أربعين فلا زكاة فيها، وكذلك لو ملك ثلاثين عجلاً فصاعداً، أو خمسا من الفصلاں فصاعداً، عاماً كاملاً دون أن يكون فيها مسنة واحدة فما فوقها -: فلا زكاة عليه فيها *

وقال مالك: لا تضم فوائد الذهب والفضة إلى ما عند المسلم منها، بل يزكى كل مال بحوله، حاشا ربح المال وفوائد المواشي كلها، فانها تضم إلى ما عنده ويزكى الجميع بحول ما كان عنده، ولو لم يفدها إلا قبل الحول بساعة، إلا أنه فرق بين فائدة الذهب والفضة والماشية من غير الولادة، فلم ير أن يضم إلى ما عند المرء من ذلك كله إلا إذا كان الذي عنده منها مقدارا يجب في مثله الزكاة وإلا فلا، ورأى أن تضم ولادة الماشية خاصة إلى ما عنده منها، سواء كان الذي عنده منها يجب في مقداره الزكاة أو لا يجب في مقداره الزكاة *

وقال الشافعي: لا تضم فائدة أصلاً إلى ما عنده، إلا أولاد الماشية فقط، فانها تعد مع أمهاتها، ولو لم يتم المدد المأخوذ منه الزكاة بها (١) إلا قبل الحول بساعة، هذا إذا كانت الأمهات نصاباً يجب فيه الزكاة وإلا فلا، فان نقصت في بعض الحول عن النصاب فلا زكاة فيها *

قال أبو محمد: أما تناقض مالك والشافعي وتقسيمهما فلا خفاء به، لأنهما قسما تقسيميا لا يبرهان على صحته *

وأما أبو حنيفة فله هنا أيضاً تناقض أشنع (٢) من تناقض مالك والشافعي، وهو

(١) في النسخة رقم (١٦) «الزكاة إلا بها» وزيادة حرف «إلا» خطأ (٢) في النسخة

انه رأى ان يراعى اول الحول وآخره دون وسطه ، ورأى ان تعد اولاد الماشية مع امهاتها ولو لم تضعها الا قبل مجيء الساعى بساعة ، ثم رأى فى اربعين خروفاً صفاراً ومهما شاة واحدة مسنة ان فيها اثر كاة ، وهى تلك المسنة فقط ، فان لم يكن معها مسنة فلا زكاة فيها ، فان كانت (١) معه مائة خروف وعشرون خروفاً صفاراً كلها ومهما مسنة واحدة ، قال : ان كان فيها مستان فصدقتهما تلك المستان معا ، وان كان ليس بهما الا مسنة واحدة فليس فيها الا تلك المسنة وحدها فقط ، فان لم يكن معها مسنة فليس فيها شىء أصلاً ، وهكذا قال فى العجاجيل والفصلان أيضاً ، ولو ملكها سنة فأكثر !! * قال ابو محمد : وهذه شريعة ابلّيس !! لاشريعة الله تعالى ورسوله محمد ﷺ ، نعى قوله : ان كان مع المائة خروف والعشرين خروفاً مستان زائدتان أخذتا عن زكاة الخرفان كتابهما فان لم يكن معها إلا مسنة واحدة أخذت وحدها عن زكاة الخرفان ولا مزيد . وما جاء بهذا قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ، ولا قول أحد من الصحابة ولا من التابعين ، ولا أحد نعلمه قبل أبى حنيفة ، ولا قياس ولا رأى سديد * وقد روى عنه أنه قال مرة فى أربعين خروفاً : يؤخذ عن زكاتها شاة مسنة ، وبه يأخذ زفر ، ثم رجع الى ان قال : بل يؤخذ عن زكاتها خروف منها ، وبه يأخذ ابو يوسف . ثم رجع الى ان قال : لا زكاة فيها ، وبه يأخذ الحسن بن زياد *

وقال مالك كقول زفر ، وقال الأوزاعى والشافعى كقول ابى يوسف ، وقال الشعبي وسفيان الثورى وابو سليمان كقول الحسن بن زياد *

قال ابو محمد : احتج من رأى ان تعد الخرفان مع أمهاتها بما روينا من طريق عبد الرزاق (٢) عن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفى عن ابيه عن جده : انه كان مصدقاً فى مخالف (٣) الطائف ، فشكا اليه أهل الماشية تصديق الغذاء ، وقالوا : ان

(١) كذا فى الأصلين « كانت » وهو صحيح (٢) فى هذا الاسناد ما قلناه فى المسألة السابقة من ان عبد الرزاق لم يدرك بشر بن عاصم ، وأظن ان نسخة مصنف عبد الرزاق التى كانت بين يدى ابن حزم سقط منها شيخ عبد الرزاق (٣) جمع مخالف ، واصله استعمال بمعنى ، وهى الكور ، قال ياقوت (ج ١ ص ٣٧) : « وهذا بالعادة والالف ، اذا انتقل اليماني الى هذه النواحي سمي الكورة بما الفه من لغة قومه ، وفى الحقيقة انما هى لغة أهل اليمن خاصة »

كنت معتداً بالغذاء فخدمته صدقته ، قال عمر : فقل لهم (١) : إنا نعتد بالغذاء كلها (٢) حتى السخلة يروح بها الراعى على يده ، وقل لهم : إني لا آخذ الشاة الا كولة ولا فحل الغنم ولا الرّبي ولا الماخض ، ولكنى آخذ العناق والجذعة والثنية ، وذلك عدل بين غذاء المال وخياره (٣) *

وروينا هذا أيضاً من طريق مالك عن ثور بن زيد عن ابن عبد الله بن سفيان (٤) ومن طريق ايوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان . ما نعلم لهم حجة غير هذا * قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه *

أولها انه ليس من قول رسول الله ﷺ ، ولا حجة في قول أحد دونه * والثاني أنه قد خالف عمر رضى الله عنه في هذا غيره من أصحاب رسول الله ﷺ (٥) كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن مالك عن محمد بن عتبة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : ان ابا بكر الصديق كان لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن حارثة بن ابي الرجال عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يزكى حتى يحول عليه الحول . تعنى المال المستفاد * وبه الى سفيان عن ابي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن ابي طالب قال : من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول *

وبه الى سفيان عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : من استفاد مالا فلا زكاة فيه (٦) حتى يحول عليه الحول *

فهذا عموم من أبي بكر وعائشة وعلي وابن عمر رضى الله عنهم ، لم يخصوا فائدة ماشية بولادة من سائر ما استفاد ، وليس لأحد أن يقول : إنهم لم يريدوا بذلك أولاد الماشية إلا كان كاذبا عليهم ، وقائلا بالباطل الذى لم يقولوه قط *

وأبضا فان الذين حكى عنهم سفيان بن عبد الله أنهم أنكروا أن يعد عليهم أولاد

(١) فى الاصلين «فقل لهم» وهو خطأ واضح مما مضى ومما سيجى . (٢) فى النسخة رقم (١٤) «كله» . (٣) رواه الشافعى بنحوه فى الأم (ج ٢ ص ١٣) عن سفيان بن عيينة عن بشر بن عاصم (٤) هو فى الموطأ (ص ١١٣) (٥) فى النسخة رقم (١٤) «غيره من الصحابة رضى الله عنهم» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «فلا زكاة عليه» .

الماشية مع أمهاتها - : قد كان فيهم بلاشك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، لأن سفيان ذكر أن ذلك كان أيام عمر رضي الله عنه ، وعمر رضي الله عنه ولي الأمر بعد موت النبي ﷺ بستين ونصف ، وبقى عشر سنين ، ومات بعد موت رسول الله ﷺ بثلاث عشرة سنة ، وكانوا بالطائف ، وأهل الطائف أسلموا قبل موت رسول الله ﷺ بنحو عام ونصف ورأوه عليه السلام . فقد صح الخلاف في هذا من الصحابة رضي الله عنهم بلاشك ، وإذا كان ذلك فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، والواجب في ذلك ما افترضه الله تعالى إذ يقول (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) * والثالث أنه لم ير وهذا عن عمر من طريق متصلة إلا من طريقين : إحداهما من طريق بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه ، وكلاهما غير معروف (١) ، أو من طريق ابن لعبد الله ابن سفيان لم يسم . والثانية من طريق عكرمة بن خالد ، وهو ضعيف (٢) * والرابع أن الحنفيين والشافعيين خالفوا قول عمر في هذه المسألة نفسها ، فقالوا : لا يعتد بما ولدت الماشية إلا أن تكون الأمهات - دون الأولاد - عدداً تنجب فيه الزكاة ، وإلا فلا تعد عليهم الأولاد ، وليس هذا في حديث عمر *

والخامس أنهم لا يلتفتون (٣) ما قد صح عن عمر رضي الله عنه بأصح من هذا الاسناد ، أشياء لا يعرف له فيها مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، إذا خالف رأى مالك وأبي حنيفة والشافعي ، كترك الحنفيين والشافعيين قول عمر : الماء لا ينجسه شيء ، وترك الحنفيين والمالكيين والشافعيين أخذ عمر الزكاة من الرقيق لغير التجارة ، وصفة أخذ الزكاة من الخيل ، وترك الحنفيين إيجاب عمر الزكاة في مال اليتيم ، ولا يصح خلافه عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وترك الحنفيين والمالكيين أمر عمر الخارص بأن يترك لأصحاب النخل ما يأكُلونه لا يخرصه عليهم ، وغير هذا كثير جداً ، فقد وضح أن احتجاجهم

(١) أما بشر بن عاصم فإنه معروف وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وأما أبوه عاصم فإنه لم أجده ترجمته في شيء من الكتب وإنما ذكر في ترجمة أبيه سفيان بن ر و و عنه (٢) عكرمة هذا - هو ابن خالد بن العاص ابن هشام الثقة الثبت - وفي الرواة آخر قرينه اسمه عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام ، وهو ضعيف منكر الحديث ، ولكنه ليس الراوي لهذا الحديث ، وقد نص ابن حجر في التلخيص (ص ١٧٤ و ١٧٥) والتهذيب (ج ٧ ص ٢٦٥) على أن ابن حزم أخطأ في هذا واشتباه عليه الأمر (٣) يستعمل المؤلف «التفت» متعبداً بنفسه هنا وفي الأحكام *

بعمر إنما هو حيث وافق شهواتهم ! لا حيث صح عن عمر من قول او عمل ! وهذا عظيم في الدين جدا *

قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع هو القرآن ، وسنة رسول الله ﷺ ، فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ إنما أوجب الزكاة في أربعين شاة فصاعدا كما وصفنا ، وأوجب فيها شاة أو شاتين أو في كل مائة شاة شاة ، واسقطها عما عدا ذلك ، ووجدنا الخرفان والجديان لا يقع عليها اسم شاة ولا اسم شاة في اللغة التي أوجب الله تعالى علينا بهادينه على لسان رسول الله ﷺ . فخرجت الخرفان والجديان عن أن تجب فيها زكاة (١) * وأيضاً فقد اجمعوا على أن لا يؤخذ خر وف ولا جدي في الواجب في الزكاة عن الشاة (٢) فأقروا بأنه لا يسمى شاة ولا له حكم الشاة ، فمن المحال أن يؤخذ منها زكاة ، فلا تجوز هي في الزكاة بغير نص في ذلك *

وايضاً فإن زكاة ماشية لم يحل عليها حول لم يأت به قرآن ، ولا سنة ، ولا اجماع * وأما من ملك خرفانا أو عجولا أو فصلانا سنة كاملة فالزكاة فيها واجبة عند تمام العام ، لأن كل ذلك يسمى غنماً وبقراً وإبلًا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السري عن هشيم عن هلال بن خباب عن ميسرة أبي صالح عن سويد بن غفلة قال : «أنا مصدق رسول الله ﷺ فجلست اليه ، فسمعتة يقول : ان في عهدي أن لا تأخذ من راضع لبن (٣)» * قال أبو محمد : لو أراد أن لا يؤخذ هو في الزكاة لقال : «ان لا تأخذ راضع لبن» اكن لما منع من أخذ الزكاة من راضع لبن - وراضع لبن اسم للجنس - صح بذلك

(١) الخروف ولد الحمل ، وقيل : هو دون الجذع من الضأن خاصة ، واشتقاقه أنه يخرف - بضم الراء - من ههنا وههنا أي يرتع . قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) «عن الشاة» (٣) في النسخة رقم (١٤) «ان لا تأخذ راضع لبن» بحذف «من» وهو خطأ ، كما يظهر واضحاً من شرح المؤلف للحديث وبيانه ، ووقع في النسائي كذلك بحذفها (ج ٥ ص ٣٠ و ٣٩) وهو خطأ أيضاً من الناسخين ، فان السيوطي قال في شرحه عليه متأولاً للحديث «ومن زائدة» فهي اذن ثابتة في نسخته وان سقطت من نسخة السندی . ويؤيدانها انها ثابتة فيه في رواية أبي داود (ج ٢ ص ١٤) والشوكاني (ج ٤ ص ١٩٣) والدارقطني (ص ٢٠٤) بل لفظه «ان لا أخذ من راضع شيئاً» وهو تركيب لا يحتمل فيه حذفها ، ثم ان الحديث في اللسان والنهاية بإثباتها أيضاً وحاول صاحب النهاية تأويله بتأويلات

أن لا تمد الر واضع (١) فيما تؤخذ منه الزكاة *
وما نعلم احدا عاب هلال بن خباب ، الا ان يحيى بن سعيد القطان قال : لقبته وقد
تغير ، وهذا ليس جرحه ، لان هشبا أسن من يحيى بنحو عشرين سنة ، فكان لقاء
هشيم لهلال قبل تغيره بلا شك (٢) *
وأما سويد فادرك النبي ﷺ ، وأتى الى المدينة بعد وفاته عليه السلام بنحو خمس
ليال ، وأفتى ايام عمر رضى الله عنه *
قال أبو محمد : وأما الشافعى ، وأبو يوسف فطردا قولهما ، إذ أوجبا أخذ خروف صغير
فى الزكاة عن اربعين خروفا فصاعدا ، ولدت قبل الحول أو ماتت أمهاتها *
وأخذ مثل هذا فى الزكاة عجب جدا ! *
وأما اذا أتمت سنة فاسم شاة يقع عليها ، فهى معدودة وماخوذة . والله تعالى التوفيق *
وحصلوا كاهم على ان ادعوا أنهم قلدوا عمر رضى الله عنه ، وهم قد خالفوه فى هذه
المسألة نفسها ، فلم ير أبو حنيفة والشافعى أن تمد الأولاد مع الأمهات إلا اذا كانت
الأمهات نسابا ، ولم يقل عمر كذلك *
وحصل مالك على قياس فاسد متناقض ، لأنه قاس فائدة الماشية خاصة - دون سائر
الفوائد - على ما فى حديث عمر من عد أولادها معها ، ثم نقض قياسه فرأى أن لا تضم فائدة
الماشية بهية ، أو ميراث ، أو شراء الى ما عنده منها إلا ان كان ما عنده نسابا يجب فى مثله الزكاة
وإلا فلا . ورأى أن تضم أولادها اليها وإن لم تكن الأمهات نسابا يجب فيه الزكاة *
وهذه تقاسيم لا يعرف أحد قال بها قبلهم ، ولا هم اتبعوا عمر ، ولا طردوا القياس ،
ولا اتبعوا نص السنة فى ذلك *
ثم الجزء الخامس من كتاب المحلى للإمام العلامة أبى محمد على المشهور بابن حزم والله الحمد
ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء السادس مفتحا (بزكاة البقر) فتسأل الله التوفيق لاتمامه
انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير *

منها ان من زائدة . وهذا قطعة من حديث وسيأتى باقية فى المسألة ٦٧٤ (١) فى النسخة
رقم (١٦) «الراضع» (٢) خباب : بفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء الموحدة وآخره موحدة
ايضا . وهلال هذا ثقة ، ولم يثبت ما قاله القطان ، فقد قال ابراهيم بن الجنيد : «سألت
ابن معين عن هلال بن خباب وقلت : ان يحيى القطان يزعم انه تغير قبل ان يموت واختلط ؟
فقال يحيى : لا ، ما اختلط ولا تغير ، قلت ليحيى : ثقة هو ؟ قال : ثقة مأمون» *

فهرست

﴿ الجزء الخامس من المحلى لابن حزم ﴾

صفحة	صفحة
٣٠	٢
المسألة ٥١٣ من خروج عن بيوت مدنيته أو قريته أو موضع سكناه فشى ميلا فصاعدا صلى ركعتين ولا بد إذا بلغ الليل، ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وحججهم وقد أطل المصنف البحث في ذلك بما لا تجده في غير هذا الكتاب فعليك به فإنها تنفعك جدا	١٠
٣١	٢٠
المسألة ٥١٧ من ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو نام عنها في اقامته صلاه ركعتين ولا بدوان ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر صلاها اربعا ولا بد ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم	٢٢
٣١	٢٢
المسألة ٥١٨ أن صلى مسافر بصلاة امام مقيم قصر ولا بدوان صلى مقيم بصلاة مسافر أتم ولا بد وبرهان ذلك	٢٢
٣٣	٢٢
﴿ صلاة الخوف ﴾	تعريف الميل المسألة ٥١٤ حكم المسافر لافرق بين سفر برأ وبحر أو نهر
٣٣	٢٢
المسألة ٥١٩ من حصره خوف من عدو ظالم كافر أو باغ من المسلمين أو من سيل أو نار أو سبع أو غير ذلك وهم ثلاثة فصاعدا فأمرهم بخير بين أربعة عشر وجها وهاك بعض الوجوه منها	٢٢
٣٨	٢٢
مذاهب علماء الصحابة في صلاة الخوف	المسألة ٥١٥ إذا أقام المسافر لحج أو عمرة أو جهاد في مكان واحد عشرين يوما قصر، أو أكثر من عشرين أتم ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وبيان الراجح من المرجوح وتحقيق المقام
٣٨	٣٠
أقوال رويت في صلاة الخوف عن	المسألة ٥١٦ من ابتداء صلاة وهو

صفحة	صحيفة
٤١	المسألة ٥٢٠ لا يجوز ان يصلى صلاة الخوف بطائفتين من خاف من طالب له بحق
٤٢	﴿صلاة الجمعة﴾
٤٢	المسألة ٥٢١ الجمعة هي ظهر يوم الجمعة ولا يجوز ان تصلى الا بعد الزوال، واخر وقتها آخر وقت الظهر في سائر الايام ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك وحججهم وما هو الحق في ذلك
٤٥	المسألة ٥٢٢ الجمعة اذا صلاها اثنان فصاعدا ركعتان يجهر فيها بالقراءة ومن صلاها وحده صلاها اربع ركعات يسر فيها لانها كالظهر وبرهان ذلك وكرمذاهب الفقهاء في ذلك وادلتهم وتعقب ذلك
٤٩	المسألة ٥٢٣ سواء المسافر والعبد والحر والمقيم في وجوب الجمعة والمسجونون والمحتفون ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وبراهينهم وراجع ذلك وقد اظنبت المصنف في هذا المقام بما تسر به عيون الناظرين
٥٤	المسألة ٥٢٤ ليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة وبرهان ذلك
٥٥	المسألة ٥٢٥ لا الجمعة على معذور بمرض او خوف او غير ذلك ولا على النساء ودليل ذلك
٥٥	المسألة ٥٢٦ يلزم المجيء الى الجمعة من كان منها بحيث اذا زالت الشمس دخل الطريق ويدرئ منها ولو السلام وبرهان ذلك
»»	المسألة ٥٢٧ يتدىء الامام بعد الاذان وتسماه بالخطبة فيخطب واقفا خطبتين يجلس بينهما جلسة ودليل ذلك وكرمذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
٦٠	المسألة ٥٢٨ لا تجوز اطالة الخطبة وشرعية التزول من المنبر للسجدة اذا قرأ سورة او آية فيها سجدة وبرهان ذلك
٦١	المسألة ٥٢٩ فرض على كل من حضر الجمعة ان لا يتكلم مدة خطبة الامام بشيء البتة الا اشياء ودليل ذلك وبيان من وافق ذلك ومن خالف وتحقيق الحق من ذلك ببراهين ساطعة وادلة واضحة
٦٧	المسألة ٥٣٠ الاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب وكذلك شرب الماء واعطاء الصدقة ومناولة المراء اخاه حاجته وبرهان ذلك
٦٨	المسألة ٥٣١ من دخل المسجد يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين قبل ان يجلس ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

صفحة	صفحة
والبيوت والدكاكين المتصلة بالسوق وعلى ظهر المسجد وبرهان ذلك وبيان مذاهب الأئمة في ذلك	وذكر حججهم مفصلة وتعقب ما يصح تعقبه
المسألة ٥٣٨ من زوحم يوم الجمعة أو غيره فإن قدر على السجود كيف أمكنه ولو إيماء وعلى الركوع كذلك أجزاء ودليل ذلك	٧٢ مسألة ٥٣٢ الكلام مباح لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة والكلام جائز بعد الخطبة إلى أن يكبر الإمام والكلام جائز في جلسة الإمام بين الخطبتين ومذاهب علماء السلف في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام
المسألة ٥٣٩ أن جاء اثنان فصاعدا وقد فاتت الجمعة صلواها جمعة	٧٣ المسألة ٥٣٣ من رغب والإمام يخطب واحتاج إلى الخروج فليخرج وكذلك من عرض له ما يدعو إلى الخروج وبرهان ذلك
المسألة ٥٤٠ من كان بالصر فراح إلى الجمعة من أول النهار فحسن ودليل ذلك	٧٣ المسألة ٥٣٤ من ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيها أو نام عنها فليقم وليصلها سواء كان فقيها أو غير فقيه ودليل ذلك
المسألة ٥٤١ الصلاة في المقصورة جائزة والائتم على المانع وبرهان ذلك	٧٣ المسألة ٥٣٥ من لم يدرك مع الإمام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس فقط فليدخل معه وليقض إذا أدرك ركعة ركعة أخرى وإن لم يدرك إلا الجلوس صلى ركعتين فقط وبيان مذاهب العلماء في ذلك وحججهم
المسألة ٥٤٢ لا يحل البيع من أثر استوا الشمس ومن أول أخذها في الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة ويفسخ البيع أن وقع في الوقت ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم وبيان الراجح منها	٧٥ المسألة ٥٣٦ الغسل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة وكذلك الطيب والسواك ودليل ذلك
﴿صلاة العيدين﴾	٨١
المسألة ٥٤٣ تعريف العيدين وبيان وقتها وحكم فعلها وسرد أقوال علماء المذاهب في ذلك وتفصيل حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	٧٦ المسألة ٥٣٧ أن ضاق المسجد أو امتلأت الرحاب واتصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور
المسألة ٥٤٤ يصليهما العبد والحر، والحاضر والمسافر والمنفرد والمرأة والنساء وفي كل قرية صغرت أم كبرت	

صفحة	مصحفة
٨٧	٩٢
٨٨	٩٣
٨٩	٩٥
٨٩	٩٥
٨٩	١٠٣
٩٠	١٠٥
٩١	١١١
٩١	١١٢
٩٢	١١٣

في أيام العيدين حسن في المسجد وغيره ويرهان ذلك

﴿صلاة الاغتسقاء﴾

المسألة ٥٥٤ ان قحط الناس او اشتد الطر حتى يؤذى فليدع المسلمون في ادبار صواتهم وسجودهم وعلى كل حال ويدعو الامام في خطبة الجمعة ويرهان ذلك مفصلا

﴿صلاة الكسوف﴾

المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه ودينها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان اراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لعلك لا تجد في غير هذا الكتاب

للعلماء في كفيات صلات الكسوف مسلكان وبيانها تفصيلا وتحقيق زمن الكسوف عند علماء الفن

﴿سجود القرآن﴾

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

﴿سجود الشكر﴾

المسألة ٥٥٧ سجود الشكر حسن والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه

﴿كتاب الجنائز﴾

الا ان التفرد لا يخطب وبرهان ذلك

المسألة ٥٤٥ يخرج الى المصلي النساء حتى الابكار والحيض وينعزلن الحيض المصلي ويأمرهن الخطيب بالصدقة بعد الوعظة ودليل ذلك

المسألة ٥٤٦ يستحب السير الى العيد على طريق والرجوع على آخر ودليل ذلك

المسألة ٥٤٧ اذا اجتمع عيد في يوم جمعة صلى للعيد ثم للجمعة ولا بدولا يصح أثر بخلاف ذلك ويرهان ذلك

المسألة ٥٤٨ التكبير ليلة عيد الفطر فرض وهو في ليلة عيد الأضحى حسن ودليل ذلك

المسألة ٥٤٩ يستحب الاكل يوم الفطر قبل الغد والى المصلي ولا يحل الصوم يومئذ ويرهان ذلك

المسألة ٥٥٠ التنفل قبلهما في المصلي حسن ودليل ذلك

المسألة ٥٥١ التكبير اثر كل صلاة وفي الأضحى وفي أيام التشريق ويوم عرفة حسن كله ويرهان ذلك

المسألة ٥٥٢ من لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحى لصلاة العيدين خرج لصلاتهما في اليوم الثاني وان لم يخرج غدوة خرج ما لم تزل الشمس لانه فعل خير ودليل ذلك

المسألة ٥٥٣ الغناء والمعب والزقن

صفحة	صحيحة
	١١٣ صلاة الجنائز وحكم الموتى
	١١٣ المسألة ٥٥٨ غسل المسلم الذكر والأثني وتكفيهما فرض، وكذلك الصلاة عليه ودليل ذلك
١٢١ المسألة ٥٦٧ كل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر الناس كغسل الميت وتكفينه ودفنه ولا خلاف في ذلك	١١٤ المسألة ٥٩ «من لم يغسل ولا كفن حتى دفن وجب اخراجه حتى يغسل ويكفن ولا بد وبرهان ذلك
١٢١ المسألة ٥٦٨ صفة الغسل ان يغسل جميع جسد الميت ورأسه بماء وسدر ثلاث مرات ودليل ذلك	١١٤ المسألة ٦٠ «لا يجوز ان يدفن احد ليلا الا عن ضرورة ولا عند طلوع الشمس حتى ترتفع ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال الخ ودليل ذلك
١٢٢ المسألة ٦٩ «فان عدم الماء يعم الميت ولا بد وبرهان ذلك	١١٥ المسألة ٥٦١ الصلاة على موتى المسلمين فرض ودليل ذلك
١٢٢ المسألة ٥٧٠ لا يحل تكفين الرجل فيما لا يحل لباسه من حرير او مذهب وجائز للمرأة ذلك ودليل ذلك	» » المسألة ٥٦٢ المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله في المعركة لا يغسل ولا يكفن بل يدفن بدمه وثيابه ودليل ذلك
١٢٢ المسألة ٧١ «كفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ولا يلزم ذلك زوجها وبرهان ذلك	١١٦ المسألة ٥٦٣ اعماق حفر القبر فرض وبرهان ذلك
١٢٣ المسألة ٥٧٢ يصلى على الميت بامام يقف ويستقبل القبلة والناس وراءه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند وسطها ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء وحججهم في ذلك	١١٧ المسألة ٦٤ «دفن الكافر الحربي وغيره فرض ودليل ذلك
١٢٤ المسألة ٧٣ «يكبر الامام والمأمومون بتكبير الامام على الجنائز خمس تكبيرات لا اكثر الخ ودليل ذلك مفصلا وسردا قول العلماء في ذلك وبيان حججهم وتحقيق الحق من ذلك	١١٧ المسألة ٦٥ «افضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب بيض للرجل يلف فيه لا يكون فيها قميص ولا عمامة ولا سراويل ولا قطن والمرأة كذلك وثوبان زائدان واقوال العلماء في ذلك وبيان حججهم وترجيح ما هو الصواب من ذلك
	١٢١ المسألة ٥٦٦ من مات وعليه دين

صفحة	صحيفة
الكلام المكره الذي هو تسخط لاقدار الله تعالى وشق الثياب ودليل ذلك واقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	١٥٧ المسألة ٥٩٥ يجب تلقين الميت الذي يموت في ذهنه ولسانه منطلقا وغير منطلق شهادة الاسلام وبرهان ذلك
١٤٨ المسألة ٥٩٠ اذا مات المحرم ما بين ان يحرم الى ان تطلع الشمس من يوم التحريم كان حيا او ان يتم طوافه وسعيه ان كان معتمرا فالغرض غسله بماء وسدر فقط ولا يمس بطيب ولا يفطى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا في ثياب احرامه فقط أوفي ثوبين غير ثياب احرامه، والمرأة كذلك الا ان رأسها يغطى ويكشف وجهها وبرهان ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك وادلتهم	٧» المسألة ٥٩٦ يستحب تغميض عين الميت اذا قضى ودليل ذلك ٧» المسألة ٥٩٧ يستحب ان يقول المصاب انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى وأخلف لي خيرا منها وبرهان ذلك
المسألة ٥٩١ نستحب القيام للجنائز اذا رآها المرء وان كانت جنازة كافر حتى توضع او تخلفه فان لم يقم فلا حرج وبرهان ذلك	٨» المسألة ٥٩٨ نستحب الصلاة على المولود يولد حيا ثم يموت استهل أو لم يستهل ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد ادلتهم
١٥٣ المسألة ٥٩٢ يجب الاسراع بالجنائز ونستحب ان لا يزول عنها من صلى عليها حتى تدفن ودليل ذلك	١٦٠ المسألة ٥٩٩ لانكره اتباع النساء الجنائز ولا تمنعن من ذلك وبرهانه
٥» المسألة ٥٩٣ يقف الامام اذا صلى على الجنائز من الرجل قبالة رأسه ومن المرأة قبالة وسطها وبرهان ذلك ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم	١٦٠ المسألة ٦٠٠ نستحب زيارة القبور وهو فرض ولومرة ولا بأس بان يزور المسلم قبر صاحبه المشرك الرجال والنساء سواء في ذلك ودليل ذلك
٦» المسألة ٥٩٤ لا يحل سب الأموات على القصد بالأذى لا للتحذير من كفر او بدعة او عمل فاسد، ولعن	١» المسألة ٦٠١ نستحب ان حضر على القبور وأن يقول السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين الخ ودليل ذلك
	١» المسألة ٦٠٢ نستحب ان يصلى على الميت مائة من المسلمين فصاعدا وبرهان ذلك
	٢» المسألة ٦٠٣ ادخال الموتى في الساجد والصلاة عليهم فيها حسن

صحيفة	صحيفة
١٧٣ المسألة ٦١٣ لا يحمل ان يهرب احد عن الطاعون اذا وقع في بلد هوفيه الخ و برهان ذلك	كله الخ ودليل ذلك وسرد مذاهب العلماء و بيان حججهم
١٧٣ المسألة ٦١٤ نستحب تأخير الدفن ولو يوم او ليلة ما لم يخف على الميت التغير ودليل ذلك	١٦٤ المسألة ٦٠٤ لا بأس بان يبسط في القبر تحت الميت ثوب و برهان ذلك
١٧٣ المسألة ٦١٥ يحمل الميت في قبره على جنبه اليمين ووجهه قبالة القبلة و رأسه ورجلاه الى يمين القبلة و يسارها و برهان ذلك	» » المسألة ٦٠٥ حكم تشييع الجنازة ان يكون الركبان خلفها و الماشي حيث شاء و دليل ذلك
١٧٣ المسألة ٦١٦ توجه الميت الى القبلة حسن و دليل ذلك	٦ » » المسألة ٦٠٦ من بلغ درهما و دينار او لؤلؤة شق بطنه عنها و دليل ذلك
١٧٤ المسألة ٦١٧ جائز ان تغسل المرأة زوجها و أم الولد سيدها و ان انقضت العدة بالولادة ما لم ينكحها و بيان مذاهب الفقهاء في ذلك و ادلتهم مفصلة	٦ » » المسألة ٦٠٧ لو ماتت امرأة حامل و الولد حي يتحرك قد تجاوز ستة اشهر فانه يشق بطنها طولا و يخرج الولد و دليل ذلك
١٧٦ المسألة ٦١٨ لو مات رجل بين ذنبا لا رجل معهن او ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم غسل النساء الرجل و غسل الرجال المرأة على ثوب كثيف يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليه و برهان ذلك	٧ » » المسألة ٦٠٨ لا يحمل لاحد ان يتمنى الموت لضر نزل به و برهان ذلك
١٧٦ المسألة ٦١٩ لا ترفع اليدان في الصلاة على الجنازة الا في اول تكبيرة فقط و دليل ذلك	٧ » » المسألة ٦٠٩ يحمل النعش كما يشاء الحامل و مذاهب العلماء في ذلك و ادلتهم و تحقيق المقام
١٧٧ المسألة ٦٢٠ ان كانت اظفار الميت وافرة او شاربه و افرا او عاتته اخذ كل ذلك و برهان ذلك	٩ » » المسألة ٦١٠ يصلى على الميت الغائب بامام و جماعة و برهان ذلك
	٩ » » المسألة ٦١١ يصلى على كل مسلم بر أوقا جر مقتول في حدا و في حراية او في بنى و يصلى عليهم الامام وغيره و دليل ذلك و بيان مذاهب الفقهاء في ذلك و حججهم
	١٧٢ المسألة ٦١٢ عيادة مرضى المسلمين فرض و لو مرة على الجار الذى لا يشق عليه عيادته و لا يخص مرضا من مرض و دليل ذلك

صفحة	صحيحة
١٩٢	١٧٧ المسألة ٦٢١ يدخل الميت القبر كيف أمكن ودليل ذلك
١٩٢	١٧٨ المسألة ٦٢٢ لا يجوز التراحم على النعش ودليل ذلك
١٩٢	١٧٩ المسألة ٦٢٣ من فاته بعض التكبيرات على الجنائز كبر ساعة يأتي ولا يتظر تكبير الإمام وبرهان ذلك
١٩٢	١٧٩ كتاب الاعتكاف
١٩٢	١٧٩ المسألة ٦٢٤ يجوز اعتكاف يوم دون ليلة وليلة دون يوم وما أحب الرجل أو المرأة ودليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك
١٩٣	١٨١ المسألة ٦٢٥ ليس الصوم من شروط الاعتكاف وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق الحق من ذلك وقد أسهب المصنف في هذا البحث بما تسرعين الناظرين فيه
١٩٣	١٨٧ المسألة ٦٢٦ لا يحل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال الاعتكاف بشيء من الجسم ودليل ذلك
١٩٣	١٨٧ المسألة ٦٢٧ جائز للمعتكف أن يشترط ما شاء من الباح والخروج له وبرهان ذلك
١٩٦	١٨٨ المسألة ٦٢٨ كل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
١٩٣	المسألة ٦٢٣ الاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة أو لم تجمع سواء كان سقفا أو مكشوفاً الخ وذكر مذاهب السلف في ذلك وبيان ادلتهم مفصلة
١٩٦	المسألة ٦٣٤ إذا حاضت المعتكفة أقامت في المسجد كما هي تذكّر الله تعالى وكذلك إذا ولدت وبرهان ذلك
١٩٧	المسألة ٦٣٥ من مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه لا بد من ذلك ودليل ذلك
١٩٨	المسألة ٦٣٦ من نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعاً

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة : صاحب التصانيف
المتعة ، فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نجر الأندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء السادس

تحقيق
احمد محمد شاكر

دَارُ الْيَسْرَاتِ

ص.ب ١١٨٥ - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زكاة البقر

٦٧٣ — مسألة — الجواميس صنف من البقر يضم بعضها إلى بعض*
ثم اختلف الناس : فقالت طائفة : لازكاة في أقل من خمسين من البقر ذكوراً أو
إناثاً أو ذكوراً وإناثاً فإذا تمت خمسون رأساً من البقر وأُتمت في ملك صاحبها عاماً
قريباً متصلاً كما قدمنا - : ففيها بقرة ، إلى أن تبلغ مائة من البقر ، فإذا بلغت وأُتمت
كذلك عاماً قريباً ففيها بقرتان ، وهكذا أبداً ، في كل خمسين من البقر بقرة ، ولا
شيء زائد في الزيادة حتى تبلغ خمسين ؛ ولا يعد فيها مالم يتم حولا كما ذكرنا*
وقالت طائفة : في خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ؛ وفي خمس عشرة ثلاث
شياه ؛ وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين من البقر بقرة*
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبدالعزيز
ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم^(١)
عن محمد بن عبد الرحمن قال : في كتاب عمر بن الخطاب أن البقر يؤخذ منها ما يؤخذ
من الابل ؛ يعني في الزكاة ، قال : وقد سئل عنها غيرهم فقالوا : فيها ما في الابل*
يزيد هذا هو يزيد بن هارون أو ابن زريع^(٢)*
حدثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري
وقتادة كلاهما عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : في كل خمس من البقر شاة ؛ وفي
عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ؛ وفي عشرين أربع شياه ؛ قال الزهري :

(١) هو بفتح الهاء وكسر الراء (٢) الراجح أنه يزيد بن هرون فقد رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٩٤) من طريق محمد بن اسحق الصفاق والبارقني (ص ٢١٠) من طريق محمد بن عبد الملك النقيي ؛ كلاهما عن يزيد بن هرون ؛ ولم يذكر اللفظ الذي هنا ؛ وإنما هو كتاب واحد ؛ كتاب عمر إلى عماله في الصدقات :-

فرائض البقر مثل فرائض الابل ؛ غير الاسنان فيها ، فاذا كانت البقر خمساً وعشرين ، ففيها بقرة الى خمس وسبعين ، فاذا زادت على خمس وسبعين ففيها بقرتان الى مائة وعشرين ، فاذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أر بعين بقرة ؛ قال الزهري : وبلغنا أن قولهم : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أر بعين بقرة ، أن ذلك كان تخفيفاً لأهل اليمن ، ثم كان هذا بعد ذلك لا يروى *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباغي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى عن داود عن عكرمة بن خالد قال : استعملت على صدقات عك^(١) ، فلقيت أشياخاً ممن صدق^(٢) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلفوا على ، فمنهم من قال : اجعلها مثل صدقة الابل ، ومنهم من قال : في ثلاثين تبيع ، ومنهم من قال : في أر بعين بقرة مسنة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب وأبي قلابة وآخر قالوا : صدقات البقر كنحو صدقات الابل ، في كل خمس شاة ، وفي كل عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أر بع شياه ، وفي خمس وعشرين بقرة مسنة الى خمس وسبعين ، فان زادت فبقرتان مستتان الى عشرين ومائة ، فاذا زادت ففي كل أر بعين بقرة بقرة مسنة *

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن محمد بن المثنى عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، كما ذكرنا سواء سواء *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن خالد الفهمي عن الزهري عن عمر بن عبد الرحمن بن خلدة الأنصاري^(٣) ! أن صدقة البقر صدقة الابل ، غير أنه لا أسنان فيها *

فهؤلاء كتاب عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله ، وجماعة أدوا الصدقات على عهد

(١) بفتح العين المهملة وتشديد الكاف (٢) بالبناء للجهول وكرر الدال المشددة ؛ أي أخذت منه الصدقة .

(٣) عمر هذا لم أجده ترجمته ولا ذكرأ ؛ وقد قال المؤلف : انهم التابعين ؛ ولكن في الاستيعاب لابن عبد البر

(ج ١ ص ١٧١) ترجمة لخلدة الأنصاري الزرقى وقال انه « جد عمر بن عبد الله بن خلدة » ثم روى حديثاً من طريق ابن أبي أويس عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك عن أبيه عن عمر بن عبد الله بن خلدة الزرقى عن أبيه عن جده ؛ فلا أدري هل هو هذا أو غيره ؟

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن التابعين سعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد الرحمن بن خلدة ، والزهرى ، وأبو قلابه وغيرهم * .

واحتج هؤلاء بما حدثناه أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي ابن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو ابن هرم ^(١) عن محمد بن عبد الرحمن قال : إن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر بن الخطاب : أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الابل * .

و بما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر قال : أعطاني سماك بن الفضل كتابا من النبي صلى الله عليه وسلم الى مالك بن كفلانس ^(٢) المصعبين فقرأته فاذا فيه : « فيما سقت السماء والأثمار العشر ؛ وفيما سقى بالسنا ^(٣) نصف العشر ؛ وفي البقر مثل الابل » ^(٤) * .

و بما ذكرنا آنفا عن الزهرى : ان هذا هو آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٥) : وان الأمر بالتبيع نسخ بهذا * .

واحتجوا بعموم الخبر : « ما من صاحب بقر لا يؤدى حقها إلا بطح لها يوم القيامة ، قالوا : فهذا عموم لكل بقر إلا ما خصه نص أو إجماع * .

وقالوا : من عمل مثل قولنا كان على يقين بأنه قد أدى فرضه ؛ ومن خالفه لم يكن على يقين من ذلك ، فان ما وجب ييقين لم يسقط إلا بمثله * .

وقالوا : قد وافقنا أكثر خصومنا على ان البقرة تجزى عن سبعة كالبدنة ؛ وأنها تعوض من البدنة ، وأنها لا تجزى في الأضحية والهدى من هذه إلا ما يجزى من تلك ؛ وأنها تشعر اذا كانت لها أسنمة كالبدن ؛ فوجب قياس صدقتها على صدقتها * .

وقالوا : لم نجد في الأصول في شيء من الماشية نصاً مبدؤه ثلاثون ؛ لكن إنا خمسة كالابل ، والأواقي ، والأوساق ، وإما أربعون كالغنم ، فكان حمل البقر على الاكثر — وهو خمسة — أولى * .

(١) في النسخة رقم (١٦) « يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن حزم » وهو خطأ وتحريف ، والصواب ما هنا وقسمنى هذا الاسناد قرياً (٢) هكذا هذا الاسم في الاصلين ؛ وضبط بالقلم في النسخة رقم (١٤) بضم الكاف واسكان الفاء وكسر التون ؛ وقد بحث أكثر بحث عنه في الرجال وفي كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجده ؛ (٣) هكذا في الاصلين ؛ وأظنه خطأ ؛ فان السانية هي ما يسقى عليه الزرع والحيوان من بغير وغيره ، والساني هو الساق وجمعه سناة ، بضم السين ، وأما السنا - مقصور - فانه الضوء والبرق ، فعمل ما هنا محرف عن « سناة » أو يكون مصدراً لسانوا بمعنى سقى ، ويكون من المصادر السابعة التي فانت معاجم اللغة . (٤) في النسخة رقم (١٦) « وفي الابل مثل البقر » وما هنا هو الصواب (٥) في النسخة رقم (١٤) « ان هذا هو آخر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وقالوا : إن احتجوا بالخبر الذي فيه : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أر بعين مسنة ، فنعم ، نحن نقول بهذا ، أوليس في ذلك الخبر اسقاط الزكاة عما دون ثلاثين من البقر ، لا بنص ولا بدليل ؟ » *

قال : وهذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحكمه ، وجابر بن عبد الله الأنصاري ، وعمر بن عبد الرحمن بن خلدة ، وسعيد بن المسيب ، والزهرى ، وهؤلاء فقهاء أهل المدينة ، فيلزم المالكين اتباعهم على أصلهم في عمل أهل المدينة ، والا فقد تناقضوا . *

وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فإذا بلغت فقيها تبيع أو تبيعة ، وهو الذي له ستان ، ثم لاشيء فيها حتى تبلغ أر بعين ، فإذا بلغت فقيها بقرة مسنة : لها أر بع سنين : ثم لاشيء فيها حتى تبلغ ستين : فإذا بلغت فقيها تبيعان : ثم لاشيء فيها حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت فقيها مسنة وتبيع ، ثم هكذا أبداً ، لاشيء فيها حتى تبلغ عشرة زائدة ، فإذا بلغت فقي كل ثلاثين من ذلك العدد تبيع ، وفي كل أر بعين مسنة . *

وهذا قول صح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من طريق أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي . *

ورويناه من طريق نافع عن معاذ بن جبل . *

ومن طريق عكرمة بن خالد عن قوم صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . *

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن أبي البخترى عن أبي سعيد الخدري ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء . *

وهو قول الشعبي ، وشهر بن حوشب ، وطلوس ، وعمر بن عبد العزيز ، والحكم بن عتيبة ، وسليمان بن موسى ، والحسن البصري ، وذكره الزهرى عن أهل الشام ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان ورواية غير مشهورة عن أبي حنيفة . *

واحتج هؤلاء بما رويناه من طريق إبراهيم وأبي وائل كلاهما عن مسروق عن معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ، ومن كل أر بعين بقرة مسنة ، وقال بعضهم : ثنية ، » *

ومن طريق طلوس عن معاذ مثله ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيما دون ذلك بشيء . *

وعن ابن أبي ليلى والحكم بن عتيبة عن معاذ : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأوقاص ، ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، وما بين الأربعين إلى الخمسين ؟ قال : « ليس فيها شيء . » *

ومن طريق الشعبي قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن :
« في كل ثلاثين بقرة تبيع جذع قد استوى قرناه ، وفي كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، *
ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن عبد الله بن أبي بكر
أخبره أن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : « فرائض البقر
ليس فيما دون الثلاثين من البقر صدقة ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رائع جذع ، الى
أن تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة ، الى أن تبلغ سبعين : فإذا
بلغت سبعين فإن فيها بقرة وعجلا جذعا فإذا بلغت ثمانين ففيها مستان ، ثم على هذا
الحساب ، *

وبما روينا من طريق سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد
ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى
أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن ، وبعثه مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخته ، وفيه
« في كل ثلاثين باقورة ^(١) تبيع جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة ، ^(٢) *
وبما حدثناه أحمد بن محمد الطلنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد
ابن عمرو البزار ثنا عبد الله بن أحمد بن شبيب المروزي ثنا حيوة بن شريح ثابطة
عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة عن طاوس عن ابن عباس قال : « لما بعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعة
جذعا أو جذعة ، ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، قالوا : فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ، فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
سأله ، فقال : ليس فيها شيء ، ^(٣) *

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به ؛ قد نقصناه لهم بأكثر مما نعلم تقصيره لأنفسهم *
وقالت طائفة : ليس فيما دون ثلاثين شيء ؛ فإذا بلغت البقر ثلاثين ففيها تبيع ،
ثم لاشيء فيها حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت ففيها بقرة ، ثم لاشيء فيها حتى تبلغ خمسين ،

(١) الباقورة البقرة بلغة أهل اليمن (٢) سيأتي هذا بإسناده بعد بضع صفحات (٣) رواه الدارقطني (ص ٢٠٢)
من طريق عمرو بن عثمان ، ثابطة حديثي المسعودي ، قد ذكره بإسناده ، وفيه في آخره ، قال المسعودي :
والأوقاص ما دون الثلاثين وما بين الأربعين الى الستين ، فإذا كانت ستين ففيها تبيان ، فإذا كانت سبعين ففيها
مسنة وتبيع ، فإذا كانت ثمانين ففيها مستان ، فإذا كانت تسعين ففيها ثلاث تبائع ، قال بقية : قال المسعودي :
الأوقاص هي بالين ، أوقاص فلا تجعلها بصاد ، والأوقاص جمع (وقص) بفتح الواو والقاف وبالصاد ، ولم
أجد ما يؤيد كلام المسعودي بالين ، فلا أدري من أين زعمه ؟ وانظر الكلام على هذا الحديث في تلخيص الحبير
(ص ١٧٣ — ١٧٤)

فاذا بلغتها ففيها بقرة وربيع ، ثم لاشيء فيها حتى تبلغ سبعين ؛ فاذا بلغت سبعين ففيها تبيع ومسنة *

وروينا هذا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلة ^(١) وعن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم قد كره كما أوردنا ؛ وهي رواية غير مشهورة أيضا عن أبي حنيفة * ويمكن أن يموه هؤلاء بالخبر الذي أوردناه آنفا من طريق الحكم عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بين الأربعين والخمسين « ليس فيها شيء » ، يعني من البقر * وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فاذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع . ثم لاشيء فيها حتى تبلغ أربعين ؛ فاذا بلغت ففيها بقرة مسنة ؛ فان زادت واحدة ففيها بقرة وجزء من أربعين جزءاً من بقرة ؛ وهكذا في كل واحدة تزيد ففيها جزء آخر زائد من أربعين جزءاً من بقرة ؛ هكذا الى الستين ؛ فاذا بلغت ففيها تبعان ؛ ثم لاشيء فيها إلا في كل عشرة زائدة كما ذكرنا قبل ؛ وهي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة * وقد روينا من طريق شعبة قال : سألت حماداً — هو ابن أبي سليمان — فقلت : إن كانت خمسين بقرة ؟ فقال : بحساب ذلك *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابن المبارك عن الحجاج — هو — ابن أرطاة — عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : يحاسب صاحب البقر بما فوق الفريضة *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا زيد بن الحباب العكلي عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول أنه قال في صدقة البقر : ما زاد فبالحساب * قال أبو محمد : هذا عموم ابراهيم ، وحماد ، ومكحول ؛ وظاهره أن كل ما زاد على الثلاثين إلى الأربعين وعلى الأربعين إلى الستين ففي كل واحدة زائدة جزء من بقرة * وقد ذكرنا عن عكرمة بن خالد أن بعض شيوخ كانوا قد صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : في كل أربعين بقرة بقرة ، مخالفين لمن جعل في أقل من الأربعين شيئاً *

وذهبت طائفة الى أنه ليس فيما دون الخمسين ولا ما فوقها شيء . وان صدقة البقر انما هي في كل خمسين بقرة بقرة فقط هكذا أبداً *

كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج

(١) في النسخة رقم (١٦) «حماد بن أبي سلة» وهو خطأ .

قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: كان عمال ابن الزبير وابن عوف وعماله يأخذون من كل خمسين بقرة بقرة؛ ومن كل مائة بقرتين؛ فإذا كثرت ففى كل خمسين بقرة بقرة* قال أبو محمد: هذا كل ما حضرنا ذكره مما روينا من اختلاف الناس فى زكاة البقر؛ وكل اثر روينا فيها ووجب النظر للمرء لنفسه فيما يدين به ربه تعالى فى دينه* فأول ذلك ان الزكاة فرض واجب فى البقر*

كما حدثنا عن عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: « انتهيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى ظل الكعبة، (١) فذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدى زكاتها الا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه؛ تنطحه بقرونها، وتطؤه بأظلافها؛ كلما نقدت أخرها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس،*» حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من صاحب إبل لا يفعل فيها حقها الا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط؛ وأقعد (٢) لها بقاع قرقر (٣) تسير (٤) عليه بقوائمها وأخفافها؛ ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها الا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت، وأقعد (٥) لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطؤه بقوائمها، وذكر باقى الخبر*.

قال أبو محمد: فوجب فرضاً طلب ذلك الحد الذى حده الله تعالى منها، حتى لا يتعدى

قال عز وجل: (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

ف نظرنا القول الأول فوجدنا الآثار الواردة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعة والحجة لا تجب الا بمتصل، الا أنه يلزم القائلين بالمرسل والمنقطع — من الخيفيين والمالكين — أن يقولوا: بها، والا فقد تناقضوا فى أصولهم وتحكموا بالباطل؛ لاسيما مع قول الزهرى: ان هذه الأخبار بها نسخ ايجاب التيسع والمسته فى الثلاثين والآر بعين

(١) قوله « وهو فى ظل الكعبة » سقط من النسخة رقم (١٦)، والنزى فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٢٢) « وهو

جالس فى ظل الكعبة » (٢) هذا الحديث رواه مسلم (ج ١ ص ٢٧١) من طريق عبد الرزاق، وفيه « وقعد » بفتح القاف والعين (٣) بالتوين فهما، والقاع المستوى الواسع من الارض يملؤه ماء السماء فيمسكه، والقرقر أيضا المستوى من الارض الواسع، وهو بفتح القافين. قاله النووي (٤) فى جميع نسخ مسلم « تسير » من الاستئان وهو عدو الفرس شوطا أو شوطين من غير راكب. (٥) فى مسلم « وقعد ».

فلو قبل مرسل أحد لكان الزهري أحق بذلك لعله بالحديث ؛ ولأنه قد أدرك طائفة من الصحابة رضى الله عنهم *

ولم يحك القول في الثلاثين بالتيسع وفي الأثر بعين بالمسنة إلا عن أهل الشام . لا عن أهل المدينة ، ووافق الزهري على ذلك سعيد بن المسيب وغيره من فقهاء المدينة ، فهذا كله يوجب على المالكين القول بهذا أو افساد أصولهم ، وأما نحن فلو صح وانسد ما خالفناه أصلاً *

وأما احتجاجهم بعموم الخبر : وما من صاحب بقر لا يؤدي زكاتها ، و لا يفعل فيها حقها ، وقولهم : ان هذا عموم لكل بقر — : فان هذا لازم للحنيفين والمالكين المحتجين بإيجاب الزكاة في العروض بعموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) الآية والمحتجين بهذا في وجوب الزكاة في العسل وسائر ما احتجوا فيه بمثل هذا ، لا يخلص لهم منه أصلاً *

وأما نحن فلا حجة علينا بهذا ، لأننا — وان كنا لا يحل عندنا مفارقة العموم إلا لنص آخر — فانه لا يحل شرع شريعة إلا بنص صحيح ، ونحن نقر ونشهد أن في البقر زكاة مفروضة يعذب الله تعالى من لم يؤديها العذاب الشديد ، مالم يغفر له برجوح حسنة أو مساواتها لسيئاته ، إلا أنه ليس في هذا الخبر بيان المقدار الواجب في الزكاة منها ، ولا بيان العدد الذي يجب فيه الزكاة منها ، ولا متى تؤدي . وليس البيان للديانة موكولاً إلى الآراء والأهواء ، بل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال له ربه و باعته : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أوجبوه في الخمس فصاعداً من البقر ، وقد صح الإجماع المتيقن بأنه ليس في كل عدد من البقر زكاة : فوجب التوقف عن إيجاب فرض ذلك في عدد دون عدد بغير نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فسقط تعاقبهم بالعموم هنا ، ولو كان عموماً يمكن استعماله لما خالفناه *

وأما قولهم : ان من زكى البقر — كما قالوا — فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه الواجب عليه ومن لم يزكها — كما قالوا — فليس على يقين من أنه أدى فرضه : وان ما صح يقين وجوبه لم يسقط إلا يقين آخر — : فهذا لازم لمن قال : ان من تدلك في الغسل فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه ؛ والغسل واجب يقين : فلا يسقط إلا يقين مثله : ولمن أوجب مسح جميع الرأس في الوضوء بهذه الحجة نفسها ؛ ومثل هذا لهم كثير جداً *

وأما نحن فإن هذا لا يلزم عندنا ؛ لأن الفرائض لا تجب الا بنص أو اجماع . ومن سلك هذه الطريق في الاستدلال فانه يريد ايجاب الفرائض وشرع الشرائع باختلاف ؛ لانص فيه ؛ وهذا باطل ؛ ولم يتفق قط على وجوب ايعاب جميع الرأس في الوضوء . ولا على التدلك في الغسل ؛ ولا على ايجاب الزكاة في خمس من البقر فصاعداً الى الخمسين *
وانما كان يكون استدلالهم هذا صحيحاً لو وافقناهم على وجوب كل ذلك ثم أسقطنا وجوبه بلا برهان ؛ ونحن لم نوافقهم قط على وجوب غسل فيه تدلك ؛ ولا على ايجاب مسح جميع الرأس ، ولا على ايجاب زكاة في خمس من البقر فصاعداً ؛ وانما واثقناهم على ايجاب الغسل دون تدلك ، وعلى ايجاب مسح بعض الرأس لا كله ؛ وعلى وجوب الزكاة في عدد ما من البقر ، لا في كل عدد منها ؛ فزادوا هم — بغير نص ولا اجماع — ايجاب التدلك ومسح جميع الرأس والزكاة في خمس من البقر فصاعداً وهذا شرع بلا نص ولا اجماع ، وهذا لا يجوز . فهذا يلزم ضبطه ، لئلا يموه فيه أهل التمويه بالباطل ، فيدعوا اجماعاً حيث لا اجماع ، و يشرعوا الشرائع بغير برهان ، ويخالفوا الاجماع المتيقن . وبالله تعالى التوفيق *

وأما احتجاجهم بقياس البقر على الابل في الزكاة فلازم لأصحاب القياس لزوماً لانفكاك له ، فلو صح شيء من القياس لكان هذا منه صحيحاً^(١) وما نعلم في الحكم بين الابل والبقر فرقاً مجعاً عليه ، ولقد كان يلزم من يقيس ما يستحل به فرج المرأة المسلمة في النكاح من الصداق على ما تقطع فيه يد السارق ، ومن يقيس حد الشارب على حد القاذف ، ومن يقيس السقمونيا على القمح والتمر ، و يقيس الحديد والرصاص والصفر على الذهب والفضة ؛ و يقيس الجص على البر والتمر ، في الربا ، و يقيس الجوز على القمح في الربا ؛ وسائر تلك المقاييس السخيفة ؛ وتلك العلل المفتراة الغثة ؛ — : أن يقيس البقر على الابل في الزكاة ؛ والا فقد تحكموا بالباطل وأما نحن فالحق كاهن كاهن عندنا باطل *

وأما قولهم : لم نجد في الأصول ما يكون وقصه ثلاثين ، فانه عندنا تخليط وهوس ! لكنه لازم أصح لزوم لمن قال — محتجاً لباطل قوله في ايجاب الزكاة ما بين الأربعين والستين من البقر — : اننا لم نجد في الأصول ما يكون وقصه تسعة عشر ، ولكن القوم متحكمون *

(١) من باب حاشية النسخة رقم (١٤) بخط غير جيد — وهو غير خط كاتبها — ماضيه « هذه وقاحة ! هيات الابل من البقر »

فسقط كل ما احتجوا به عنا ، وظهر ليومه ثمة ثنين وثمانين والشافعيين ،
 لاسيما لمن قال : بالقول المشهور عن أبي حنيفة في زكاة الغر ، الذي لم يتعلق فيه بشيء أصلا *
 ثم نظرنا في قول من أوجب في الثلاثين تبعا وفي الأربعين مسته ولم يوجب بين
 ذلك ولا بعد الأربعين إلى الستين شيئا -- : فوجدنا الآثار التي احتجوا بها عن معاذ
 وغيره مرسله كلها ، الأحاديث بقية : لأن مسروقا لم يلق معاذ : وبقية ضعيف لا يحتج
 بنقله ، اسقطه وكيع وغيره ؛ والحجة لا تجب إلا بالمسند من نقل الثقات *

فان قيل : ان مسروقا وان كان لم يلق معاذ فقد كان باليمن رجلا أيام كون معاذ
 هنالك ؛ وشاهد أحكامه ، فهذا عنده عن معاذ نقل الكافة *

قلنا : لو أن مسروقا ذكر أن الكافة أخبرته بذلك عن معاذ لقامت الحجة بذلك
 فمروق هو الثقة الامام غير المتهم ؛ لكنه لم يقل قط هذا ، ولا يحل أن يقول مسروق
 رحم الله مالم يقل فيكذب عليه ؛ ولكن لما أمكن في ظاهر الأمر ان يكون عند مسروق
 هذا الخبر عن تواتر أو عن ثقة أو عن لا تجوز الرواية عنه -- : لم يجز القطع في دين
 الله تعالى ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن الذي هو أكذب الحديث ، ونحن
 نقطع أن هذا الخبر لو كان عند مسروق عن ثقة لما كتبه ولو كان صحيحا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما طمسه الله تعالى المتكفل بحفظ الذكر المنزل على نبيه عليه السلام
 المتمدن به -- : لنا هذا الطمس حتى لا يأتي الامن طريق واهية (١) والحمد لله رب العالمين *
 وأيضا فان زموا (٢) أيديهم وقالوا : هو حجة ، والمرسل هنا والمسند سواء *

قلنا لهم : فلا عليكم ؛ خذوا من هذه الطريق بعينها ما حدثناه حمام بن أحمد قال ثنا
 عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد بن خالد ثنا عبيد بن محمد الكشوري (٣) ثنا
 محمد بن يوسف الحذافي (٤) ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الأعمش عن شقيق بن سلمة
 هو أبو وائل -- عن مسروق بن الأجدع قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) يرجع المؤلف عن هذا الرأي في آخر المسألة . ويجعل رواية مسروق عن معاذ نقلا عن الكافة
 عن معاذ ، ويحتج به . واختلف في رواية مسروق عن معاذ فنقل المؤلف هنا أنه لم يلق معاذ ، ونقل
 عبد الحق عن ابن عبد البر مثله ، قال ابن حجر « لكن تعقب ذلك ابن القطان على عبد الحق فانه لم يجد
 ذلك في كلام ابن عبد البر ، بل الموجود في كلامه أن الحديث الذي من رواية مسروق عن معاذ متصل »
 (٢) بفتح الزاي يعني : شدوا (٣) بفتح الكاف واسكان الثين المعجمة ، وفتح الواو ، وتيل بكسر الكاف ، نسبة
 إلى « كشور » قرية من قرى صنعاء . (٤) بضم الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة وبالفاء ، نسبة إلى « حذافة »
 بطن من قضاة .

معاذ بن جبل الى اليمن فامرهم ان يأخذ من كل حالم وحالة ديناراً أو قيمته من المعافى (١) *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه (٢) ثنا علي بن عبد العزيز
ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور — هو
ابن المعتمر — عن الحكم بن عتيبة قال: «كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ
وهو باليمن: أن يماسق السماء أو سقى غيلا العشر؛ وفيما سقى بالغرب (٣) نصف العشر
وفي الحالم والحالة ديناراً أو عدله من المعافى (٤)» *

وبه الى أبي عبيد: ثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة
ابن الزبير قال: «كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن: أنه من كان على
يهودية أو نصرانية فانه لا يفتن عنها؛ وعليه الجزية، على كل حالم ذكر أو أنثى —
عبد أو أمة — دينار وافر أو عدله من المعافى، فمن أدى ذلك الى رسله فانه ذمة الله
وذمة رسوله؛ ومن منعه منكم فانه عدو لله تعالى ورسوله وللمؤمنين» *

فهذه رواية مسروقة عن معاذ؛ وهو حديث زكاة البقر بعينه، ومرسل من طريق
الحكم، وآخر من طريق ابن لهيعة؛ فان كانت مرسلاتهم في زكاة البقر صحيحة واجبا
أخذها فمرسلاتهم هذه صحيحة واجب أخذها، وإن كانت مرسلاتهم هذه لا تقوم بها
حجة فمرسلاتهم تلك لا تقوم بها حجة *

فان قيل: فانكم تقولون بما في هذه المرسلات ولا تقولون: بتلك. فكيف هذا؟ *
قلنا وبالله تعالى التوفيق: ما قلنا بهذه ولا بتلك، ومعاذ الله من أن نقول بمرسل
لكنا أوجبنا الجزية على كل كتابي بنص القرآن، ولم نخص منه امرأة ولا عبداً، وأما
بهذه الآثار فلا *

قال أبو محمد: لاسم الحنفيين فانهم خالفوا مرسلات معاذ تلك في إسقاط الزكاة
عن الأوقاص والعسل كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا
أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا سفيان بن عيينة عن
إبراهيم بن ميسرة عن طاوس: «أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر والعسل (٥) فلم
يأخذه: فقال: كلاهما لم يأمرني فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء» فمن الباطل
أن يكون حديث معاذ حجة اذا وافق هوى الحنفيين ورأى أبي حنيفة ولا يكون حجة

(١) المعافى والمعارى — بفتح الميم فيهما — ثياب تصنع باليمن (٢) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن علي بن رفاعه
وهو خطأ» (٣) الغرب الدلو الكبير (٤) العدل — بفتح العين وكسرهما — المثل. وانظر تخريجه في الخراج
ليحيى بن آدم رقم (٢٢٩) و(٢٦٥) (٥) في النسخة رقم (١٦) «بوقص العدل والبقر» وليس للعسل ونصر، وانما هو كافأه
ومعناه أتى بالعسل وأتى بوقص البقر.

إذا لم يوافقهما، ما ندري أي دين يبقى مع هذا العمل ؟ ! ونعوذ بالله من الخذلان والضلال
ومن أن يزيع قلوبنا بعد إذ هدانا *

فان احتجوا بصحيفة عمرو بن حزم قلنا : هي منقطعة أيضا لا تقوم بها حجة :
وسليمان بن داود الجزري ^(١) — الذي رواها — متفق على تركه وأنه لا يحتج به *

فان أيتّم ولجّتم وظنّتم انكم شدّتم أيديكم منها على شيء فدوّنكموها *
كما حدثنا حماد بن أحمد قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن
ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا الحكم بن موسى ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود
الجزري ثنا الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب ^(٢) فيه الفرائض والسنن
والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخته » قد ذكر الكتاب وفيه « وفي كل
ثلاثين باقورة تبيع ، جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة ، وفيه أيضا
« وفي كل خمس أواق ^(٣) من الورق خمسة دراهم ، فما زاد ففى كل أربعين درهما درهم
وفى كل أربعين ديناراً دينار » *

حدثنا حماد قال : ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو عبد الله
الكاتبى ^(٤) ينعاد ثنا اسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن عبد الله ومحمد بن أبي
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنه كتب هذا الكتاب لعمرو بن حزم حين أمره على اليمن وفيه الزكاة : « ليس
فيها صدقة حتى تبلغ مائتي ^(٥) درهم فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، وفي
كل أربعين درهما درهم ، وليس فيما دون الأربعين صدقة ، فاذا بلغت الذهب قيمة
مائتي درهم ففي قيمة كل أربعين درهما درهم ، حتى تبلغ أربعين ديناراً ، فاذا بلغت
أربعين ديناراً ففيها دينار » قال أبو أويس : وهذا عن ابن حزم أيضاً : « فرائض
صدقة البقر ليس فيما دون ثلاثين صدقة فاذا بلغت الثلاثين ففيها فحل جذع ، الى أن
تبلغ أربعين ، فاذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة الى أن تبلغ ستين . فاذا بلغت ستين
ففيها تيعان » *

(١) هكذا نسبة المؤلف « الجزري » والذي في كتب التراجم وفي أسانيد الحديث في كتب السنة « الخولاني » وهو من
أهل دمشق ، وهو ثقة ، وضعفه بعضهم قليلا ، فأندري من أين جاء لابن حزم الاتفاق على تركه ؟ (٢) في النسخة رقم (١٦) كتابا وما
هنا هو الموافق لرواية الحاكم (ج ١ ص ٣٩٠) (٣) في النسخة رقم (١٤) « أواق » (٤) بضم الباء الموحدة واسمه محمد بن العباس
ابن الحسن ، وهو ضعيف . ولكن الحديث جاء باسناد من غير طريقته كما سنذكره إن شاء الله (٥) في الاصلين « مائتا » وهو خطأ

قال أبو محمد : أبو أويس ضعيف وهى منقطعة مع ذلك . ووالله لو صح شيء من هذا ما ترددنا فى الأخذ به (١) : *

قال على : مانرى المالكين والشافعيين والحنفيين الا قد انحلت عزائمهم فى الأخذ بحديث معاذ المذكور وبصحيفة ابن حزم ، ولا بد لهم من ذلك أو الأخذ بأن لاصدقة فى ذهب لم يبلغ أربعين ديناراً الا بالقيمة بالفضة هو قول عطاء ، والزهرى ، وسليمان ابن حرب وغيرهم ، وأن يأخذ المالكيون والشافعيون بوجوب الاوقاص فى الدراهم وبإيجاب الجزية على النساء والعبيد من أهل الكتاب ، أو التحكم فى الدين بالباطل فآخذوا ما اشتروا ويتركوا ما اشتروا ، وهذه والله أخزى فى العاجلة والآجلة والزم وأنتم ! ! *

والحنفيون يقولون : ان الراوى اذا ترك ماروى ذل ذلك على سقوط روايته : والزهرى هو روى صحيفة ابن حزم فى زكاة البقر وتركها ؟ فها تركوها وقالوا : لم يتركها لا لفضل علم كان عنده ! *

ثم لو صح لهم حديث معاذ لكان ما ذكرنا قبل من الاخبار بأن فى زكاة البقر كزكاة الابل مثلها فى الاسناد وواردة بحكم زائد لا يجوز تركه ، وكان الأخذ بتلك آخذاً بهذه وكان الأخذ بهذه ، دون تلك عاصياً لتلك *

فبطل كل ما موهوا به من طريق الآثار جملة *

فان تعلقوا بعلى ومعاذ وأبى سعيد رضى الله عنهم قلنا لهم : الخبر عن معاذ منقطع وعن أبى سعيد لم يروه الا ابن أبى لى نحمد : وهو ضعيف : وأما عن على فهو صحيح ولا يصح هذا القول عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم سواء . وقد روينا قبل عن عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله خلاف ذلك . ولا حجة فى قول صاحب اذا خالفه صاحب آخر *

ثم ان لجتم فى التعاق بعلى ههنا فاسمعوا قول على من هذه الطريق نفسها *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدالرزاق عن معمر عن

(١) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، ابن عم مالك بن انس وزوج اخته ، وهو صالح صدوق قال ابن عبد البر : «لم يحك أحد عنه جرحة فى دينه وأمانته ، وإنما عابوه بسوء حفظه وإنه يخالف فى بعض حديثه» وهذا الحديث روى بعضه الحاكم فى المستدرک من طريق اسماعيل بن اسحق القاضى عن اسماعيل بن أبى أويس ، وصححه على شرط مسلم ووافقه الترمذى ، ولكننا توافق ابن حزم على أنه منقطع ، لأن معمر بن عمرو بن حزم جد عبد الله ومحمد ابنى أبى بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم ، وهو محمول على الاتصال ، إذ هو معروف عن محمد بن عمرو عن أبيه عمرو ، بأسانيد أخرى صحيحة .

أبى اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على بن أبى طالب قال : فى خمس من الابل شاة
وفى عشر شاتان . وفى خمس عشرة ثلاث شياه . وفى عشرين أربع شياه . وفى خمس
وعشرين خمس شياه . وفى ست وعشرين بنت مخاض ، فان لم تكن بنت مخاض فابن
لبون ذكر ، حتى تبلغ خمسا وثلاثين ، فان زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ
خمسا وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل — أو قال : الجمل —
حتى تبلغ ستين ، فاذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمسا وسبعين ، فاذا زادت
واحدة ففيها ابنتا لبون ، حتى تبلغ تسعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل -
الى عشرين ومائة فان زادت واحدة ففي كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون ،
وفى البقر فى كل ثلاثين بقرة تباع حولي ، وفى كل أربعين مسنة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد
ابن عبد السلام الحشنى ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا شعبة عن أبى اسحاق
السيعى عن عاصم بن ضمرة عن على بن أبى طالب قال : اذا أخذ المصدق سنا فوق
سن (١) رد عشرة دراهم أو شاتين *

قال أبو محمد : ما نرى الحنيفيين والمالكين والشافعيين الا قد برد نشاطهم فى الاحتجاج
بقول على رضى الله عنه فى زكاة البقر ، ولا بد لهم من الاخذ بكل ما روى عن على
فى هذا الخبر نفسه ، بما خالفوه وأخذ به غيرهم من السلف ، أو ترك الاحتجاج بما لم
يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو اتلاعب بالسنن والهزل فى الدين ان يأخذوا
ما احبوا ويتركوا ما احبوا لا سيما وبعضهم هول فى حديث على هذا بأنه مسند.
فليتهم خلافة ان كان مسنداً ، ولو كان مسنداً ما استحللنا خلافة . وبالله تعالى التوفيق *

فلم يبق لمن قال بالتبيع والمسنة فقط فى البقر حجة أصلاً ، ولا قياس معهم فى ذلك
فبطل قولهم جملة بلا شك . والحمد لله رب العالمين *

وأما القول المأثور (٢) عن أبى حنيفة ففى غاية الفساد لا قرآن يعضده ولا سنة
صحيحة تنصره ولا رواية فاسدة تؤيده ، ولا قول صاحب يشده ، ولا قياس يؤهه ،
ولا رأى له وجه يسدده *

الا أن بعضهم قال : لم نجد فى شيء من الماشية وقصاً من تسعة عشر *
فقليل لهم : ولا وجدتم فى شيء من زكاة المواشى جزءاً من رأس واحد *
فان قالوا : أوجبه الدليل *

قيل لهم : كذبتهم ! ما أوجه دليل قط ، وما جعل الله تعالى رأى النخعي وحده دليلاً في دينه : وقد وجدنا الأوقاص تختلف ، فمرة هو في الابل أربع ، ومرة عشرة ، ومرة تسعة ، ومرة أربعة عشر ، ومرة أحد عشر ، ومرة تسعة وعشرين ، ومرة هو في الغنم ثمانون ، ومرة تسعة وسبعون ، ومرة مائة وثمانية وتسعون ، ومرة تسعة وتسعون . فأى نكرة في أن تكون تسعة عشر إذا صح بذلك دليل ؟! لولا الهوى والجهل ! *

فلم يبق إلا ما روينا من عمل عمال ابن الزبير ، وعمل طلحة بن عبد الله بن عوف — هو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف ، ومن كبار التابعين جداً — بالمدينة بحضرة بقية الصحابة فلم ينكروه *

ف نظرنا في ذلك فوجدنا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا من طريق اسناد الآحاد ولا من طريق التواتر شيء كما قدمنا ، ولا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم شيء لا يعارضه غيره ، ولا يحل أن تؤخذ شريعة إلا عن الله تعالى ، أما من القرآن ، وأما من نقل ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق الآحاد الثقات ، أو من نقل التواتر ، أو من نقل بإجماع الأمة ، فلم نجد في القرآن ولا في نقل الآحاد والتواتر بيان زكاة البقر ، ووجدنا الإجماع — المتيقن المقطوع به ، الذى لا خلاف في أن كل مسلم قديماً وحديثاً قال به ، وحكم به من الصحابة فمن دونهم — قد صح على أن في كل خمسين بقرة بقرة ، فكان هذا حقاً مقطوعاً به على أنه من حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، فوجب القول به ، وكان ماديون ذلك مختلفاً فيه ، ولانص في إيجابه ، فلم يجز القول به ، وقد قال الله تعالى : (ولأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يحل أخذ مال مسلم ولا إيجاب شريعة بزكاة مفروضة بغير يقين ، من نص صحيح عن الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم . * ولا يغترن مغتر بدعواهم أن العمل بقولهم كان مشهوراً ، فهذا باطل ، وما كان هذا القول إلا خاملاً في عصر الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يؤخذ إلا عن أقل من عشرة من التابعين ، باختلاف منهم أيضاً ، وبالله التوفيق *

قال على : ثم استدركنا فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في زكاة البقر ، وهو بلا شك قد أدرك معاذاً وشهد حكمه وعمله المشهور المنتشر ، فصار نقله لذلك ولأنه عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — : نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك ، فوجب القول به *

زكاة الابل

٦٧٤ — مسألة — البخت، والاعراية، والنجب، والمهاري^(١) وغيرها من اصناف الابل كلها ابل، يضم بعضها الى بعض في الزكاة. وهذا لاختلاف فيه ولا زكاة في اقل من خمسة من الابل، ذكور أو اناث. أو ذكور واناث. فاذا أتمت كذلك في ملك المسلم حولا عرياً متصلاً — كما قدمنا — فالواجب في زكاتها شاة واحدة ضانية أو ماعزة، وكذلك أيضاً فيما زاد على الخمس، الى ان تم عشرة كما قدمنا، فاذا بلغت وأتمتها وأتمت حولا كما قدمنا ففيها شاتان كما ذكرنا، وكذلك فيما زاد حتى تم خمسة عشر. فاذا أتمها وأتمت كذلك حولا عرياً ففيها ثلاث شياه كما ذكرنا. وكذلك فيما زاد حتى تم عشرين، فاذا أتمتها وأتمت كذلك حولا كما ذكرنا ففيها أربع شياه كما ذكرنا. وكذلك فيما زاد على العشرين الى أن تم خمسة وعشرين. فاذا أتمتها وأتمت كذلك حولا قرياً ففيها بنت مخاض من الابل أنثى ولا بد، فان لم يجدها فابن لبون ذكر من الابل، وكذلك فيما زاد حتى تم ستة وثلاثين. فاذا أتمتها وأتمت كذلك حولا قرياً ففيها بنت لبون من الابل أنثى ولا بد، ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستة واربعين، فاذا أتمتها وأتمت كذلك سنة قريه ففيها حقة من الابل أنثى ولا بد، ثم كذلك فيما زاد فاذا أتمت إحدى وستين وأتمت كذلك سنة قريه^(٢) ففيها جذعة من الابل أنثى ولا بد. ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستة وسبعين فاذا أتمتها وأتمت كذلك عاماً قرياً ففيها ابنة لبون. ثم كذلك فيما زاد حتى تم إحدى وتسعين^(٣) فاذا أتمتها وأتمت كذلك عاماً قرياً ففيها حقتان. وكذلك فيما زاد حتى تم مائة وعشرين، فاذا أتمتها وزادت عليها — ولو بعض ناقة أو بمل — وأتمت كذلك عاماً قرياً ففيها ثلاث بنات لبون^(٤) ثم كذلك حتى تم

(١) البخت — يضم إليها واسكان الخاء المعجمة — كلمة أعجمية معربة، وهي الابل الخراسانية تنج من بين عرية وفالج. واحدها بختى وبختية. والفالج بالجم هو البعير الضخم ذو السنامين. والنجب — يضم اليه والجم — جمع نجيب وهو القوى الخفيف السريع. والمهاري منوبة الى « مهرة بن حيدان » وهو أبو قبيلة وحى عظيم، وابل مهريه — بفتح الميم — منوبة اليهم. والجمع مهاري — بكسر الراء وتشديد الياء — ومهاري — يحذف الياء — ومهاري — بفتح الراء وتخفيف الياء — ومهاري — بكسر الراء والتخفيف أيضاً. (٢) في النسخة رقم (١٤) « عاماً قرياً » (٣) في النسخة رقم (١٤) « واحداً وتسعين » (٤) في النسخة رقم (١٦) « ثلاث بنات مخاض » وهو خطأ.

مائة وثلاثين ، فاذا أتمتها أو زادت وآتمت كذلك عاما قمريا ففى كل خمسين حقة . وفى كل أربعين بنت لبون ، ففى ثلاثين ومائة فما زاد (١) حقة وبتالبون ، وفى أربعين ومائة فما زاد حقتان وبنت لبون ، وفى خمسين ومائة فما زاد ثلاث حقات ، وفى ستين ومائة فما زاد أربع بنات لبون . وهكذا العمل فيما زاد *

فإن وجب على صاحب المال جذعة فلم تكن عنده وكانت عنده حقة ، أو لزمته حقة فلم تكن عنده وكانت عنده بنت لبون ، أو لزمته بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده بنت مخاض — : فإن المصدق يقبل ما عنده من ذلك ويلزمه معها غرامة عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك شاء صاحب المال فواجب على المصدق قبوله ولا بد * وإن وجبت على صاحب المال بنت مخاض فلم تكن عنده ولا كان عنده ابن لبون ذكر وكانت عنده بنت لبون ، أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده جذعة — : فإن المصدق يأخذ منه ما عنده من ذلك ويرد المصدق الى صاحب المال عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك أعطاه المصدق فواجب على صاحب المال قبوله ولا بد * وهكذا لو وجبت اثنتان أو أكثر من الأسنان التى ذكرنا فلم يجدها أو وجد بعضها ولم يجد تمامها فانه يعطى ما عنده من الاسنان التى ذكرنا ، فإن كانت أعلى من التى وجبت عليه رد عليه المصدق لكل واحدة شاتين أو عشرين درهما ، وإن كانت أدنى من التى وجبت عليه أعطى معها مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما *

فإن وجبت عليه بنت مخاض فلم يجدها ولا وجد ابن لبون ولا بنت لبون ، لكن وجد حقة أو جذعة ، أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده ولا كان عنده بنت مخاض ولا حقة ، وكانت عنده جذعة — : لم تقبل منه ، وكلف إحضار ما وجب عليه ولا بد ، أو إحضار السن التى تليها ولا بد مع رد الدراهم أو الغنم *

وإن لزمته جذعة فلم يجدها ولا وجد حقة ، ووجد بنت لبون أو بنت مخاض — : لم تقبل منه أصلا إلا الجذعة أو حقة معها شاتان أو عشرون درهما *

وإن لزمته حقة ولم يجدها ولا وجد جذعة ولا ابنة لبون ، ووجد بنت مخاض — : لم تؤخذ منه ، وأجبر على إحضار الحقة أو بنت لبون ويرد شاتين أو عشرين درهما *

ولا تجزى قيمة ولا بدل أصلا ولا فى شيء من الزكوات كلها أصلا *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا

(١) لاهن فى النسخة رقم (١٤) « وفى كل ثلاثين ومائة فما زاد » الخ وما هنا أصبح اذهنا فربيع على قوله « وفى كل خمسين

حقة وفى كل أربعين بنت لبون » وتوضيحه =

الفربرى ثنا البخارى ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن انس بن مالك ثنا
ابى ثناءمة بن عبد الله بن انس بن مالك ان انس بن مالك حدثه : ان ابا بكر الصديق
كتب له هذا الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول
الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتى أمر الله عز وجل بها رسوله صلى الله عليه
وسلم فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط فى أربع
وعشرين من الابل فما دونها من الغنم فى كل خمس شاة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين
الى خمس وثلاثين ففيها ابنة مخاض أثى فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها
ابنة لبون أثى ، فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فاذا
بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فاذا بلغت عني ستا وسبعين الى
تسعين ففيها ابنة لبون ، فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان
طروقتا الجمل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين
حقة . ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة ، الا أن يشاء ربها ،
فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة . ومن (١) بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة
ولست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا
له أو عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه
الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة ولست
عنده إلا ابنة لبون فانها تقبل منه ابنة لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهما ، ومن
بلغت صدقته ابنة لبون وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما
أو شاتين ، ومن بلغت صدقته ابنة لبون ولست عنده وعنده ابنة مخاض فانها تقبل
منه ابنة مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت صدقته ابنة مخاض
ولست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين
فان لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء .
وذكر باقى الحديث *

وهذا حديث حدثناه أيضا يوسف بن عبد الله بن عبد البر التمري ثنا عبد الوارث بن
سفيان بن حيرون ثنا قاسم بن اصبغ ثنا أحمد بن أبى خيثمة ثنا شرح بن النعمان ، وزهير
ابن حرب ، قال زهير : ثنا يونس بن محمد ثنا حماد بن سلة قال : أخذت هذا الكتاب
عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك ، وقال شرح بن النعمان :

ثنا حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك — ثم اتفقوا — أن أبا بكر الصديق كتب له : « إن هذه فرائض الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكر الحديث كما ذكرناه نصاً ، لم يختلفوا في شيء منه *

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع قال : ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس ، ثم ذكره نصاً كما أوردناه *

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا المظفر بن مدرك ثنا حماد بن سلمة قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس : أن أبا بكر كتب لهم : « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله » ثم ذكره نصاً كما أوردناه *

وحدثناه أيضاً حماد بن أحمد قال : ثنا عباس بن أصبغ ^(١) ثنا محمد بن عبد الملك بن أمي أنا أبو قلابة وإسماعيل بن إسحاق القاضي قالاجمعا : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا أبي عبد الله بن المثنى حدثني ثمامة — هو ابن عبد الله بن أنس — قال : حدثني أنس ابن مالك : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب حين وجهه إلى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكره نصاً كما ذكرناه *

فهذا الحديث هو نص ما قلنا حكماً حكماً وحرفاً حرفاً ، ولا يصح في الصدقات في الماشية غيره ، إلا خبر ابن عمر فقط ، وليس بتمام هذا ، وهذا الحديث في نهاية الصحة ، وعمل أبي بكر الصديق بحضرة جميع الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف أصلاً ، و باقل من هذا يدعى مخالفونا الاجماع ، ويشنعون خلافه ، رواه عن أبي بكر أنس وهو صاحب ^(٢) ورواه عن أنس ثمامة بن عبد الله بن أنس وهو ثقة ، سمعه من أنس ورواه عن ثمامة حماد ابن سلمة ، وعبد الله بن المثنى وكلاهما ثقة وإمام ، ورواه عن ابن المثنى ابنه القاضي محمد وهو مشهور ثقة ولى قضاء البصرة ، ورواه عن محمد بن عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري جامع الصحيح ، وأبو قلابة ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي ، والناس ، ورواه عن حماد بن سلمة

(١) في النسخة رقم (١٦) « وحدثناه حماد بن أحمد بن حماد ثنا عباس بن أصبغ » وهو خطأ وخط

(٢) في النسخة رقم (١٦) « وم صاحب » وهو خطأ *

يونس بن محمد . و شريح بن النعمان ، و موسى بن اسماعيل التبوذكى . و أبو كامل المظفر بن مدرك ، و غيرهم ، و كل هؤلاء إمام ثقة مشهور *

و العجب من يعترض فى هذا الخبر بتضعيف يحيى بن معين لحديث حماد بن سلة هذا ! و ليس فى كل من رواه عن حماد بن سلة سمن ذكرنا — أحداً لا وهو أجل و أوثق من يحيى بن معين و إنما يؤخذ كلام يحيى بن معين و غيره إذا ضعفوا غير مشهور بالعدالة . و أما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواء الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ من غير أن يذكروا فيه تدليلاً ! فكلامهم مطرح مردود . لأنه دعوى بلا برهان . و قد قال الله تعالى : (قل : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) *

و لا مفر لأحد فى أحد من رواية هذا الحديث . فمن عانده فقد عاند الحق و أمر الله تعالى و أمر رسوله صلى الله عليه وسلم . لاسيما من يحتج فى دينه بالمرسلات . و رواية ابن لهيعة . و رواية جابر الجعفى الكذاب المتهم فى دينه : لا يؤمن أحد بعدى حائساً . و رواية حرام بن عثمان — الذى لا تحل الرواية عنه — فى إسقاط الصلاة عن المستحاضة بعد طهرها ثلاثة أيام . و رواية أنى زيد مولى عمرو بن حريث فى إباحة الوضوء للصلاة بالخروب كل نطيحة أو متردية و ما أهل لغير الله به — : فى مخالفة القرآن و السنن الثابتة : ثم يتعالى فى السنن الثابتة التى لم يأت ما يعارضها . بل عمل بها الصحابة رضى الله عنهم و من بعدهم *

و بهذا الحديث يأخذ الشافعى ، و أبو سليمان و أصحابها *

و قد خالفه قوم فى مواضع *

فنها : إذا بلغت الابل خمساً و عشرين كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله ابن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ^(١) ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أنى اسحاق السيعى عن عاصم بن ضمرة عن على بن أنى طالب قال : فى خمس من الابل شاة . و فى عشر شاتان . و فى خمس عشرة ثلاث شياه . و فى عشر بن أربع شياه . و فى خمس و عشرين خمس شياه . فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض . و من لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر *

و هكذا أيضاً و ينه من طريق ابن أنى شية عن أنى الأحوص عن أنى اسحاق قال على : و قد أسنده زهير بن معاوية من طريق الحارث الأعور عن على رضى الله عنه *

قال أبو محمد : الحارث كذاب . و لا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ *

(١) فى النسخة رقم (١٦) « محمد بن معاوية » و لم أصل إلى تحقيق إيهما الخطأ حد طول البحث .

وقال الشافعى وأبو يوسف : اذا كانت خمس من الابل ضعاف لا تساوى شاة أعطى بغيراً منها وأجزأه . قالوا : لأن الزكاة إنما هى فيما أبقى من المال فضلاً ، لا فيما أجاخ المال (١) ، وقد نهى عن أخذ كرائم المال فكيف عن اجتياحه * قال أبو محمد . وقال مالك وأبو سليمان وغيرهما : لا يجزئه إلا شاة * قال أبو محمد : هذا هو الحق ، والقول الأول باطل وليست الزكاة كما ادعوا من حياطة (٢) الأموال *

وهم يقولون : من كانت عنده خمس من الابل وله عشرة من العيال ولا مال له غيرها ، فانه يكلف الزكاة ، أحب أم كره ، وكذلك من له مائتا درهم فى سنة مجاعة ومعه عشرة من العيال ولا شىء معه غيرها فانه يكلف الزكاة ، (٣) ورأوا فيمن معه من الجواهر ، والوطاء ، والغطاء ، والدور ، والرقيق ، والبساتين بقيمة ألف ألف دينار أو أكثر أنه لا زكاة عليه ، وقالوا فيمن له مائتا شاة وشاة : إنه يؤدى منها كما يؤدى من له ثلثائة شاة وتسع وتسعون شاة *

فإنما نقف فى النهى والأمر عند ما صح به نص فقط . * وهم يقولون فى عبد يساوى ألف دينار لقيم ليس له غيره سرق ديناراً : أنه تقطع يده ، فتلف قيمة عظيمة فى قيمة يسيرة وبجاح اليتيم الفقير فيما لا ضرر فيه على الغنى * وقال أبو حنيفة وأصحابه — إلا رواية خاملة عن أبي يوسف — : إن من لزمته بنت مخاض فلم تكن عنده فانه يؤدى قيمتها ، ولا يؤدى ابن لبون ذكر * وقال مالك والشافعى وأبو سليمان : يؤدى ابن لبون ذكر * وهذا هو الحق ، وقول أبي حنيفة خلاف لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم *

ومن عجائب الدنيا قولهم : إن أمر النبى صلى الله عليه وسلم بأخذ ابن لبون مكان ابنة المخاض إنما أراد بالقيمة ! فى السهولة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهاراً علانية !! فريب الفضيحة على هؤلاء القوم ! وما فهم قط من يدري العربية أن قول النبى صلى الله عليه وسلم : « قفها ابنة مخاض ، فان لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شىء » يمكن أن يريد به بالقيمة ! وهذا أمر مفضل (٤) جداً ، وبعد عن الحياء والدين !! *

(١) أى املكه بالجائحة (٢) الحياطة - بالحاء المهملة - الحفظ والتعهد (٣) قوله « فانه يكلف الزكاة » سقط من النسخة رقم (١٤) وإثباته أصح . (٤) هكنا فى الأصلين .

وأما خلافتهم الصحابة في ذلك فإن حماد بن أحمد ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن عاصم وموسى ابن عقبة كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر قال : في الابل في خمس شاة وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض ، فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر وقد ذكرناه آنفاً عن علي *
نخالفوا أبا بكر وعمر وعلياً وأنس بن مالك وابن عمر وكل من يحضرتهم من الصحابة رضي الله عنهم — بأرائهم الفاسدة ، وخالفوا عمر بن عبد العزيز أيضاً *

وبقولنا في هذا يقول سفيان الثوري ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث ، وأحمد بن حنبل وأبو سليمان وجمهور الناس : إلا بأخيفة ومن قلده دينه وما نعلم لهم في هذا سلفاً أصلاً * واختلفوا أيضاً فيما أمر به رسول الله ﷺ من تعويض سن من سن دونها أو فوقها عند عدم السن الواجبة ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك *

فقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز شيء من ذلك إلا بالقيمة ، وأجاز إعطاء القيمة من العروض وغيرها بدل الزكاة الواجبة وإن كان المأمور بأخذها فيها ممكناً * وقال مالك : لا يعطى إلا ما عليه ، ولم يجوز إعطاء سن مكان سن برد شاتين أو عشرين درهما * وقال الشافعي بما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك نصاً ، إلا أنه قال : إن عدمت السن الواجبة والتي تحتها والتي فوقها ووجدت الدرجة الثالثة فانه يعطيها ويرد إليه الساعي أربعين درهما أو أربع شياه ، وكذلك إن لم يجد إلا التي تحتها بدرجة فانه يعطيها ويعطى معها أربعين درهما أو أربع شياه فاذا كانت عليه بنت مخاض ولم يجد إلا جذعة فانه يعطيها ويرد عليه الساعي ستين درهما أو ست شياه ، فان كانت عليه جذعة فلم يجد إلا بنت مخاض أعطاها وأعطى معها ستين درهما أو ست شياه *

وأجازوا كلهم إعطاء أفضل مما لزمه من الأسنان ، إذا تطوع بذلك * وروينا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي ابن أبي طالب قال : إذا أخذ المصدق سن فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين * وروى أيضاً عن عمر كما نذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى *

قال أبو محمد : أما قول علي ، وعمر فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولقد كان يلزم الخفيفين — القائلين في مثل هذا إذا وافق أهواءهم : مثل هذا لا يقال

بالرأى — أن يقولوا به *

وأما قول الشافعى فانه قاس على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، والقياس باطل ، وكان يلزمه على قياسه هذا — إذ رأى فى العينين الدية وفى السمع الدية وفى اليدين الدية — : أن يكون عنده فى إتلاف النفس ديات كل ما فى الجسم من الاعضاء ، لانها بطلت ببطلان النفس ، وكان يلزمه إذ رأى فى السهو سجدة — ان يرى فى سهوين فى الصلاة أربع سجديات وفى ثلاثة أسهاء ست سجديات ! وأقرب من هذا أن يقول ، اذا عدم البيع ووجد المسنة أن يقدر فى ذلك تقديراً ، ولكنه لا يقول بهذا ، فقد ناقض (١) قياسه *

وأما قول أبى حنيفة ومالك بخلاف مجرد لقول رسول الله ﷺ وللصحابه ، وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قالوا : هذا بيع مالم يقبض *

قال أبو محمد : وهذا كذب ممن قاله وخطأ لوجه *

أحدها : أنه ليس بيعاً أصلاً ولكنه حكم من رسول الله ﷺ بتعويض سن معها شاتان أو عشرون درهماً من سن أخرى ، كما عوض الله تعالى ورسوله ﷺ إطعام ستين مسكيناً من رقة تعق فى الظهار وكفارة الواطئ عمداً فى نهار رمضان فليقولوا هنا : إن هذا بيع للرقبة قبل قبضها *

والثانى : أنهم أجازوا بيع مالم يقبض على الحقيقة حيث لا يحل وهو تجوز أى حنيفة أخذ القيمة عن الزكاة (٢) الواجبة ، فلم ينكر أصحابه الباطل على أنفسهم وأنكروا الحق على رسول الله ﷺ !! ألا ذلك هو الضلال المبين *

والثالث : أن النهى عن بيع مالم يقبض لم يصح قط إلا فى الطعام ، لافيهما سواء وهذا مما خالفوا فيه السنن والصحابة رضى الله عنهم *

فأما الصحابة فقد ذكرناه عن أبى بكر الصديق : وصح أيضاً عن على — كما ذكرنا — تعويض ، وروى أيضاً عن عمر كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لى عمرو بن شعيب قال عمر بن الخطاب : فان لم توجد السن التى دونها اخذت التى فوقها ، ورد الى صاحب الماشية شاتين أو عشرة دراهم . ولا يعرف لمن ذكرنا من الصحابة مخالف ، وهم يشنعون بأقل من هذا اذا وافقهم *

وقولنا فى هذا هو قول ابراهيم النخعي كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كليهما عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : اذا وجد المصدق سناً دون سن أو فوق سن كان فضل ما بينهما عشرين

(١) فى النسخة رقم (١٦) « نقض » (٢) فى النسخة رقم (١٤) « عن الزكاة »

درهما أو شاتين ، قال سفيان : وليس هذا إلا في الابل *

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم قال : إن أخذ المصدق سنا فوق سن رد شاتين أو عشرين درهما ، وإن أخذ سنا دون سن أخذ شاتين أو عشرين درهما (١) * قال أبو محمد : وأما إجازتهم القيمة أو أخذ سن أفضل مما عليه فانهم احتجوا في ذلك بخبر رويناه من طريق طاوس : أن معاذا قال لأهل اليمن : اتوني بعرض آخذه منكم مكان الذرة والشعير ، فانه أهون عليكم وخير لأهل المدينة (٢) *

قال علي : وهذا لا تقوم به حجة لوجوه *

أولها : أنه مرسل ، لأن طاوسا لم يدرك معاذاً ولا ولد إلا بعد موت معاذ * والثاني : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ، ولا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام *

والثالث : أنه ليس فيه أنه قال ذلك في الزكاة ، فالكذب لا يجوز ، وقد يمكن — لو صح — أن يكون قاله لأهل الجزية ، وكان يأخذ منهم الذرة ، والشعير ، والعرض مكان الجزية (٣) *

والرابع : أن الدليل على بطلان هذا الخبر ما فيه من قول معاذ : « خير لأهل المدينة » وحاشا لله أن يقول معاذ هذا ، فيجعل مالم يوجهه الله تعالى خيراً مما أوجهه * وذكرنا أيضاً ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرنا عن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري : أن عمر كتب الى بعض عماله : أن لا يأخذ من رجل لم يجد في إبله السن التي عليه إلا تلك السن من شروى (٤) إبله أوقية عدل *

قال أبو محمد : هذا في غاية السقوط لوجوه *

أحدها : أنه منقطع ، لأن ابن جريج لم يسم من بينه وبين عبد الله بن عبد الرحمن * والثاني : أن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري مجهول لا يدري من هو *

والثالث : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ، ولا حجة

(١) هنا في النسخة رقم (١٦) زيادة « إن أخذ المصدق سنا فوق سن رد شاتين » وهي زيادة لامني

لها . (٢) رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم (٥٢٥ و ٥٢٦) . وعلقه البخاري بغير اسناد (ج ٢ ص ٢٣٥)

(٣) هذا احتمال ضعيف بل باطل ، فان في رواية يحيى بن آدم رقم (٥٢٦) « مكان الصدقة » (٤) الشروى المثل

اوه مبدلة من اليا . كما قلبت في تقوى ،

فما جاء عن دونه ، وقد أتيناهم عن عمر بمثل هذا في أخذ الشاتين أو العشرة دراهم ، فليقولوا به ان كان قول عمر حجة ، وإلا فالتحكم لا يجوز *

والرابع : أنه قد يحتمل ان يكون قول عمر — لوصح عنه — « أوقية عدل » هو ما بينه في مكان آخر من تعويض الشاتين أو الدراهم ، فيحمل قوله على الموافقة لأعلى التضاد *
وذكروا حديثا منقطعا من طريق أيوب السخيتاني : أن رسول الله ﷺ قال :
« خذ الناب والشارف (١) والعوراي » *

قال علي : وهذا لاحجة فيه لوجهين *

أحدهما : أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *

والثاني : أن في آخره : « ولا أعلمه إلا كانت الفرائض بعد » فلو صح لكان منسوخا

بنقل راويه فيه *

وذكروا ما روينا من طريق محمد بن اسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن عمارة بن عمرو بن حزم عن أبي بن كعب قال : « بعثني رسول الله ﷺ مصدقا ، فررت برجل فجمع لي ماله ، فقلت له : أد ابنة مخاض ، فأنها صدقتك ، قال : ذلك ما لا لبن فيه ولا ظهر ، ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سمية ، فخذها ، فقلت : ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به ، وهذا رسول الله ﷺ قريب منك ، فأتي رسول الله ﷺ (٢) فذكر له ذلك ، وقال : قد عرضت على مصدقك (٣) ناقة فتية عظيمة يأخذها ، فأبى علي ، وهامى ذه ، قد جئتكم بها يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك الذي عليك ، فإن تطوعت بخير (٤) أجرك الله وقبلناه منك ، وأمر عليه السلام بقبضها ، ودعا له بالبركة (٥) » *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لوجوه *

أولها : أنه لا يصح ، لأن يحيى بن عبد الله مجهول ، وعمار بن عمرو بن حزم غير

معروف ، وإنما المعروف عمار بن حزم أخو عمرو رضي الله عنهما (٦) *

(١) الناب : الناقة المستنة ، سميت بذلك حين طال نابها وعظم . والشارف من الأبل المسن والمستنة ، قال ذلك في اللسان

(٢) في النسخة رقم (١٦) بخذف قوله « قريب منك فأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ

(٣) في النسخة رقم (١٦) « قد عرضت عليه » الخ (٤) في النسخة رقم (١٦) « بخير » وهو تحريف

(٥) رواه أحمد في المسند (ج ٥ ص ١٤٢) عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن اسحق « حدثني عبد الله

ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم » قد ذكره ، ورواه الحاكم (ج ١ ص ٣٩٩) من طريق أحمد ، وصححه

على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ورواه أبو داود (ج ٢ ص ١٦) عن محمد بن منصور عن يعقوب (٦) أبي يحيى

خانه ليس مجهولا ، بل هو ثقة تابعي روى له مسلم وأبو داود ، وأما عمار بن عمرو بن حزم فهو معروف

والثاني : أنه لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه أن أبي بن كعب لم يستجز أخذ ناقة قبة عظيمة مكان ابنة مخاض ، ورأى ذلك خلافا لأمر رسول الله ﷺ ، ولم ير ما يراه هؤلاء من التعقب على رسول الله ﷺ بأرائهم ونظرهم ، وعلم رسول الله ﷺ ذلك فلم ينكره عليه ، فصح أنه الحق ، وإنما كان يكون فيه أخذ ناقة عظيمة مكان ابنة مخاض فقط ، وأما إجازة القيمة فلا أصلا (١) *

واحتجوا بخبرين ، أحدهما روينا من طريق الحسن ، والآخر من طريق عطاء ، كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال للمصدق : « أعلمه الذي عليه من الحق ، فإن تطوع بشيء فاقبله منه » *

وهذان مرسلان ، ثم لو صح ما لم يكن فيها حجة ، لأنه ليس فيه نص بأخذ غير الواجب ولا بأخذ قيمة ، ونحن لا نتكر أن يعطى أفضل ما عنده من السن الواجبة عليه . واحتجوا بخبر روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك العزمي (٢) عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ لما بعث عليا ساعيا قالوا : لا نخرج الله إلا خير أموالنا ، فقال : ما أنا بعادي (٣) عليكم السنة ، وأن رسول الله ﷺ قال له : ارجع اليهم فبين لهم ما عليهم في أموالهم ، فمن طابت نفسه بعد ذلك بفضل نفعه منه * قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه لوجهين *

أحدهما : أنه لا يصح لأنه مرسل ، ثم إن راويه عبد الملك العزمي ، وهو متروك (٤) ثم إن فيه أن عليا بعث ساعيا ، وهذا باطل ، ما بعث رسول الله ﷺ قط أحدا من بني هاشم ساعيا ، وقد طلب ذلك الفضل بن عباس فتمعه * ولو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا ، لأن فيه أنهم أرادوا إعطاء أفضل أموالهم مختارين ، وهذا لا منعه إذا طابت نفس المزكي بإعطاء أكرم شاة عنده وأفضل ما عنده من تلك السن الواجبة عليه ، وليس فيه إعطاء سن مكان غيرها أصلا ، ولا دليل على قيمة البتة *

أيضا وتابعي نفعه ، وسمه عمارة بن حزم صحابي قديم شهد العقبة وبدر وأحدا والخندق والمشاهد كلها ، وقتل في يوم البصرة شهيدا في خلافة أبي بكر سنة ١٢ فهنا غير ذاك (١) في النسخة رقم (١٤) « اصلا فلا » (٢) العزمي بفتح العين المهملة واسكان الراء وفتح الزاي ، نسبة الى « عزم » قيمة او موضع ، وفي النسخة رقم (١٦) « عبد الملك بن العزمي » وهو عبد الملك بن أبي سليمان العزمي (٣) العادي الظالم ، وأصله من تجاوز الحد في الشيء . وإثبات الياء جائز (٤) العزمي ثقة مأمون ثبت ، وهو أحد الأئمة ، وأخطأ في حديث واحد أنكره عليه شعبة . ولم يتكلم فيه غيره ، ودافع عنه ابن حبان فاعا جيدا نقله في التهذيب *

واحتجوا بحديث وأثل بن حجر في الذي أعطى في صدقة ماله فصيلا مخلولا (١) ، فقال رسول الله ﷺ : « لا بارك الله له ، ولا في إبله » (٢) فبلغ ذلك الرجل ، فجاء بناق قد كر من جمالها وحسنا ، وقال : أتوب الى الله والى نبيه ، فقال النبي ﷺ « اللهم بارك فيه وفي إبله » (٣) *

وقال أبو محمد هذا خبر صحيح ، ولا حجة لهم فيه ، لأن الفصيل لا يجزىء في شيء من الصدقة بلا شك ، وناق حسان جميلة قد تكون جذعة وقد تكون حقة ، فأعطى ماعليه بأحسن ما قدر ، وليس فيه نص ولا دليل على إعطاء غير السن الواجبة عليه ولا على القيمة أصلا *

واحتجوا بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع قال : « استساف رسول الله ﷺ بكراً فجاءته إبل من إبل الصدقة ، فأمرني أن أقضي الرجل بكره ، فقلت : لم أجدي إلا إبل إلا جملاً خياراً رباعياً ، فقال النبي ﷺ : أعطه إياه ، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » *

قال أبو محمد : هذا خبر صحيح ، ولا حجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن ذلك الجمل أخذ في زكاة واجبة بعينه ، وقد يمكن أن يتباعه المصدق ببعض ما أخذ في الصدقة ، فهذا غير ممتنع * وقد جاء في هذا أثر يحتجون بدونه ، وأما نحن فلسنا نورد محتجين به ، لكن تذكر ألهم * وهو خبر رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن مجالد عن الصنائع الأحمسي : (٤) « أن رسول الله ﷺ أبصر ناقه في إبل الصدقة ، فقال ما هذه ؟ فقال صاحب الصدقة : إني أرتبعتها بغيرين من حواشي (٥) الإبل ، قال : فنعيم إذن » *

(١) أي مهزولا . وهو الذي جعل في أفه خلال كلاً يرضع امتهزل ، قاله السيوطي (٢) الحديث رواه النسائي (ج ٥ ص ٣٠) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٠) ومصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ولفظهما « اللهم لا تبارك فيه ولا في إبله » إلا أن الحاكم زاد فقال « له فيه » (٣) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للنسائي والحاكم ، وفي النسخة رقم (١٦) « اللهم بارك له وفي إبله » (٤) الصنائع بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الباء الموحدة ثم حاء مهملة ، ووقع في الإصابة « الصنائع » بالثناة التحتية وهو تصحيف ، وهو ابن الأعسر الأحمسي ، نسبة إلى « أحس » وهي طائفة من بجيلة نزحوا الكوفة والصنائع هذا صحابي لم يذكر رواه إلا حديثاً واحداً رواه ابن ماجه في الفتن ، وهو حديث « أني فرطكم على الحوض وأنى مكاثركم بالأمم » ولم أجد إشارة عند أحد إلى الحديث الذي هنا واسناده صحيح أن ثبت سماع مجالدين الصنائع ، فإن مجالداً يروي عن قيس بن أبي حازم وقيس يروي عن الصنائع ، وقد انفرد بالرواية عنه فلم يرو عن الصنائع غيره ، كما قال ابن الجوزي في تلقيح الفهوم (ص ٢٠٨) وكذلك قال المسلم صاحب الصحيح في كتابه المنفردات والوحدان (ص ٣) (٥) هنا بمباشرة النسخة رقم (١٤) مانعه : « قال في الصحاح : الحوش النعم المتوحشة ، ويقال أن الإبل الحوشية منسوبة إلى الحوش . وهي لحول جن تزعم العرب أنها ضربت في نعم بعضهم فنسبت إليها » ٥١

وقد يمكن ان تكون تلك الابل من صدقة تطوع . لانه ليس في الحديث أنها الصدقة الواجبة ، فلما أمكن كل ذلك — ونحن على يقين من أنه ليس في الصدقة جمل رباعى أصلا — لم يحل ترك اليقين للظنون ، وقد تكلمنا في معنى هذا الخبر في كتاب « الإيصال » وأن رسول الله ﷺ لا يمكن البتة أن يستلف البكر لنفسه ثم يقضيه من إبل الصدقة ، والصدقة حرام عليه بلا شك ولا خلاف ، صح أنه عليه السلام قال : الصدقة « لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » فنحن على يقين من أنه إنما استلفه لغيره ، لا يمكن غير ذلك ، فصار الذي أخذ البكر من الغارمين ، لأن السلف في ذمته . وهو أخذه ، فاذ هو من الغارمين فقد صار حظه في الصدقة ، فقضى عنه منها ، لا يجوز غير ذلك . وكذلك أيضا لا تشك أن الذي كان يستقرض منه البكر كان من بعض أصناف الصدقة ، ولولا ذلك ما أعطاه رسول الله ﷺ من حق أهل الصدقات فضلا على حقه . قال أبو محمد : وإنما في هذا الخبر دليل على المنع من تقديم الصدقة قبل وقتها لأنه لو كان ذلك جائزا لما استقرض عليه السلام على الصدقة وانتظر حتى يحين وقتها ، بل كان يستعجل صدقة من بعض أصحابه ، فلما لم يفعل ذلك عليه السلام صح أنه لا يجزى أداء صدقة قبل وقتها . وبالله تعالى تأيد .

فبطل كل ما هووا به ، وصح أن كل ما احتجوا به ليس فيه إجازة إعطاء أكثر من الواجب في الزكاة ولا غير الصفة المحدودة فيها وأما القيمة فلا دليل لهم على جوازها أصلا ، بل البرهان ثابت بتحريم أخذها ، لأنها غير ما أمر الله تعالى به ، وتعدي لحدود الله ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى : (فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه) .

فان قالوا : إن كان نظراً لأهل الصدقة فما يمنع منه ؟

قلنا : النظر كله لأهل الصدقة أن لا يعطوا ما حرمه الله تعالى عليهم ، إذ يقول تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أنه لا يحل من مال أحد إلا ما أباحه الله تعالى منه أو أوجبه فيه فقط ، وما أباح تعالى قط أخذ قيمة عن زكاة اقترضها بعينها وصفها وما ندري في أي نظر معهود يبتنا وجدوا أن تؤخذ الزكاة من صاحب خمس من الابل لا تقوم به ، وعند أبي حنيفة بمن لا يملك إلا وردة واحدة أخرجتها قطعة أرض له : ولا تؤخذ من صاحب جواهر ورقيق ودور بقيمة مائة ألف ! ولا من صاحب تسع وعشرين بقرة وتسع وثلاثين شاة وخمس أواقى غير درهم من الفضة !

فهل فى هذا كله إلا إتباع ما أمر الله تعالى فقط ؟ ! *
وقد جاء قولنا عن السلف . كما روينا عن سويد بن غفلة ^(١) قال : « سرت —
أو قال : أخبرنى من سار مع مصدق رسول الله ﷺ فعمد رجل الى ناقة كوماه ^(٢) : فأبى
أن يقبلها ، فقال : إنى أحب أن تأخذ خير إبل فابى أن يقبلها فخطم له أخرى دونها
فقبلها ، وقال : إنى لآخذها واخاف أن يجد على رسول الله ﷺ ، يقول : عمدت الى
رجل فتخيرت عليه إبله » ^(٣) *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعبد الله بن طاوس : أخبرت أنك
تقول : قال أبو عبد الرحمن — يعنى أباه — اذا لم تجدوا السن فقيمتها قال : ماقلته
قط قال ابن جريج : وقال لى عطاء : لا يخرج فى الصدقة صغير ولا ذكر ولا ذات عوار
ولا هرمة *

ومن طريق أنى عبيد عن جرير عن منصور عن إبراهيم النخعى أنه قال : لا يؤخذ فى
الصدقة ذكر مكان أنثى إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض *
قال على : ومن ذبح أو نحر ما يجب عليه فى الصدقة ثم أعطاه مذكى لم يجوز عنه لأن
الواجب عليه إعطاؤه حيا ولا يقع على المذكى اسم شاة مطلقه ولا اسم بقرة مطلقه ، ولا
اسم بنت مخاض مطلقه ، وقد وجب لأهل الصدقة حيا ، ولا يجوز له ذبح ما وجب لغيره *
فاذا قبضه أهله أو المصدق فقد أجزأ ، وجاز للمصدق حيثذبيعه ، إن رأى
ذلك خطأ لأهل الصدقة ، لأنه ناظر لهم وليسوا قوماً بأعيانهم ، فيجوز حكمهم فيه ، أو
إبرائهم منه قبل قبضهم له . وبالله تعالى تأيد *

واختلفوا فيما زاد على العشرين ومائة *

فقال طائفة : حقتان الى أن تصير ثلاثين ومائة *

وقالت طائفة : ثلاث بنات لبون ولا بد الى أن تصير ثلاثين ومائة فيجب فيها حقة
وبنتا لبون ثم كلما زادت عشرة كان فى كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون ، وهو
قول الشافعى ، وأبى سليمان ، وابن القاسم صاحب مالك *

وقالت طائفة : أى الصفتين أدى أجزاءه ، وهو قول مالك الى أن تبلغ مائة وثلاثين ، فيجب

(١) فى النسخة رقم (١٤) « من طريق سويد بن غفلة » (٢) أى عظمة السنام طويلته : (٣) هذا باقى
حديث سويد الذى مضى بعضه فى المسألة ٦٧٢ وهو الذى فيه ان لا يأخذ من راضع لبن ، واللفظ الذى هنا
قريب من لفظ أبى داود (ج ٢ ص ١٤) ولكن اختصره المؤلف ، ورواه أيضا الدار قطنى (ص ٢٠٤) والنسائى
(ج ٥ ص ٢٩ و ٣٠) واختصاره

فيها حقو بنتا لبون، وهكذا كلما زادت عشر آتت كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس فيما بعد العشرين ومائة إلا حقتان فقط . حتى تم
خمسا وعشرين ومائة فيجب فيها حقتان وشاة ^(١) الى ثلاثين ومائة فاذا بلغت فيها حقتان
وشاتان ، الى خمس وثلاثين ومائة ، ففيها حقتان وثلاث شياه ، الى أربعين ومائة ،
ففيها حقتان وأربع شياه ، الى خمس وأربعين ومائة ، فاذا بلغت فيها حقتان و بنت
مخاض ، الى خمسين ومائة ، فاذا بلغت فيها ثلاث حقائق ، وهكذا أبداً ، اذا زادت على
الخمسين ومائة خمساً ففيها ثلاث حقائق وشاة ، ثم كما ذكرنا ، في كل خمس شاة مع الثلاث
حقاق ، الى أن تصير خمساً وسبعين ومائة ، فيجب فيها بنت مخاض وثلاث حقائق ، الى
ست وثمانين ومائة ، فاذا بلغت كانت فيها ثلاث حقائق و بنت لبون ، الى ست وتسعين
ومائة ، فاذا بلغت فيها أربع حقائق ، وكذلك الى أن تكون مائتين وخمسا ، فاذا
بلغت فيها أربع حقائق وشاة ، وهكذا أبداً ، كلما بلغت الزيادة خمسين زاد حقة ،
ثم استأنف تزكيتها بالغنم ثم بينت المخاض ثم بينت اللبون ثم بالحقة *

قال أبو محمد : فأما من رأى الحقتين فيما زاد على العشرين والمائة الى أن تصير ثلاثين
ومائة فانهم احتجوا بأن ذكروا ما روينا من طريق أبي عبيد عن حبيب بن أبي
حبيب ^(٢) عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن : « إن في كتاب النبي ﷺ وفي
كتاب عمر في الصدقة : أن الابل اذا زادت على عشرين ومائة فليس فيما دون العشر
شيء حتى تبلغ ثلاثين ومائة » *

قال علي : وهذا مرسل ، ولا حجة فيه ، ومحمد بن عبد الرحمن مجهول ^(٣) *
ونحن نأتيهم بما هو خير من هذا ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك
ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن البلاء — هو أبو كريب — ثنا عبد الله بن
المبارك ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ
الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال : أقرأتني إياها سالم بن

(١) في النسخة رقم (١٦) « وشياه » وهو تعريف (٢) مضى في اول المسئلة ٦٧٣ بعض هذا الاثر بهذا
الاسناد ولكن فيه « ابو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب » فقط من الاصلين هنا
« ثنا يزيد » ، وهو خطأ والصواب اثباته ، فان ابا عبيد مات بمكة سنة ٢٢٤ عن ٦٧ سنة تقريبا ، فكانه ولد
سنة ١٥٧ وقيل انه ولد سنة ١٥٠ وقيل سنة ١٥٤ وحبيب بن أبي حبيب مات سنة ١٦٢ ، فكان ابو عبيد طفلا
عند وفاة حبيب : وي زيد شيخ ابي عبيد هو زيد بن هرون كما في الدارقطني (ص ٢١٠) والمحاكم (ج ١ ص ٣٩٤) .
(٣) محمد بن عبد الرحمن هذا ليس مجهولا ، بل هو معروف ، وهو ابو الرجال محمد بن عبد الرحمن الانصاري .
كما صرح بذلك في رواية المصنف كما هو تابعي ثقة .

عبد الله بن عمر : فوعيتها على وجهها . وهى التى انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر وذكر الحديث ، وفيه : « فى الابل اذا كانت إحدى وعشرين ومائة فقيها ثلاث بنات لبون ، الى ثلاثين ومائة ، فاذا بلغت فقيها بنتا لبون وحقة » . وذكر باقى الحديث . وهذا خير مما أتونا به ، وهذا هو كتاب عمر حقا ، لانتلك المكذوبة *
 وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا سحنون ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب (١) قال : نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذى كتب فى الصدقة ، وهى عند آل عمر بن الخطاب ، أقرأنيها سالم بن عبد الله ابن عمر فوعيتها على وجهها ، وهى التى نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم وعبد الله ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب حين أمر على المدينة ، وأمر عماله بالعمل بها ، ثم ذكر نحو هذا الخبر الذى أوردنا *

وقالوا أيضا : قد جاء فى أحاديث « فى كل خمسين حقة » *

قلنا : نعم . وهى أحاديث مرسله من طريق الشعبي وغيره ، وقد أوردنا عن أبى بكر عن رسول الله ﷺ : « فى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون » *
 وكذلك صح أيضا من طريق ابن عمر ، كما روينا بالسند المذكور الى أبى داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ، فلم يخرجها الى عماله حتى قبض ، وقرنه بسيفه ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه : فى خمس من الابل شاة » وذكر الحديث وفيه : « فقيها ابنتا لبون الى تسعين ، فاذا زادت واحدة فقيها حقتان الى عشرين ومائة ، فان كانت الابل أكثر من ذلك ففى كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون » (٢) *

وهذا هو الذى لا يصح غيره ، ولو صحت تلك الاخبار التى ليس فيها إلا فى كل خمسين حقة « لكان هذان الخبران الصحيحان زائدين عليها حكما بأن فى كل أربعين بنت لبون ، فتلك غير مخالفة لهذين الخبرين ، وهذان الخبران زائدان على تلك ، فلا يحل خلافهما *
 والحجة الثانية أنهم قالوا : لما وجب فى العشرين ومائة حقتان ، ثم وجدنا الزيادة عليها لاحكم لها فى نفسها ، إذ كل أربعين قبلها فقيها بنت لبون على قولكم ، إذ تجعلون فيما زاد على عشرين ومائة ثلاث بنات لبون — : فاذا لاحكم لها فى نفسها فأحرى أن

(١) انظر المستدرک (ج ١ ص ٣٩٣) (٢) انظر المستدرک (ج ١ ص ٣٩٢) *

لا يكون لها حكم في غيرها ، فكل زيادة قبلها تنقل الفرض فلها حصة من تلك الزيادة وهذه بخلاف ذلك *

قال أبو محمد : هذا بكلام المروريين أو بكلام المستخفين بالدين أشبه منه بكلام من يعقل ويتكلم في العلم !! لانه كلام لم يوجهه قرآن ولا سنة صحيحة ، ولا رواية فاسدة ، ولا أثر عن صاحب ولا تابع ، ولا قياس على شيء من ذلك ، ولا رأى له وجه يفهم * ثم يقال له : قد كذبت في وسواسك هذا أيضا ، لان كل أربعين في المائة والعشرين لا تجب فيها بنت لبون أصلا ، ولا تجب فيها مجتمعة ثلاث بنات لبون ، وإنما فيها حقتان فقط ، حتى اذا زادت على العشرين ومائة واحدة فصاعدا الى أن تتم ثلاثين ومائة فحينئذ وجب في كل أربعين في المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون (١) فتلك الزيادة غيرت فرض ما قبلها ، وصار لها أيضا في نفسها حصة من تلك الزيادة الحادثة ، وهذا ظاهر لا خفاء به ، وقد صح قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون » فيما زاد على العشرين ومائة ، فوجب في المائة حينئذ حقتان ولم يحز تعطيل النيف والعشرين الزائدة فلا تركي ، وحكمها في الزكاة منصوص عليه ، ويمكن إخراجها فيه ، فوجبت الثلاث بنات لبون ، وبطل ما هووا به *

وأما قول مالك في التخيير بين إخراج حقتين أو ثلاث بنات لبون خطأ لانه تضييع للنيف والعشرين الزائدة على المائة ، فلا تخرج زكاتها وهذا لا يجوز *

وأیضا فان رسول الله ﷺ فرق بين حكم العشرين ومائة فجعل فيها حقتين . بنص كلامه في حديث أنس عن أبي بكر الذي أوردنا في أول كلامنا في زكاة الابل وبين حكم ما زاد على ذلك ، فلم يحز أن يسوى بين حكيمين فرق رسول الله ﷺ بينهما ولا نعلم أحدا قبل مالك قال : بهذا التخيير *

وقولنا في هذا هو قول الزهري ، وآل عمر بن الخطاب ، وغيرهم ، وهو قول عمر ابن عبد العزيز كما أوردنا قبل *

وأما قول أبي حنيفة فانه احتج أصحابه له بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله ابن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا

(١) كذا في الاصلين ، ولعل فيهما سقطا من النسخين . وان يكون اصل الكلام « فحينئذ وجب في

كل أربعين بنت لبون ، وفي المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون » وهذا ظاهر .

حماد بن سلمة : أنه أخذ من قيس بن سعد (١) كتابا عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن رسول الله ﷺ كتب لجده عمرو بن حزم ذكر ما يخرج من فرائض الابل : « إذا كانت خمسة وعشرين فقيها ابنة مخاض ، إلى أن تبلغ خمسة وثلاثين ، فإن لم توجد فابن لبون ذكر فإن كانت أكثر من ذلك فقيها بنت لبون ، إلى أن تبلغ خمسة وأربعين ، فإن كانت أكثر من ذلك فقيها حقة ، إلى أن تبلغ ستين ، فإن كانت أكثر منها فقيها جذعة ، إلى أن تبلغ خمسة وسبعين ، فإذا كانت أكثر من ذلك فقيها ابنتا لبون إلى أن تبلغ تسعين ، فإن كانت أكثر من ذلك فقيها حقتان ، إلى عشرين ومائة ، فإن كانت أكثر من ذلك فعد في كل خمسين حقة ، فما فضل فانه يعاد إلى أول فريضة الابل وما كان أقل من خمسة وعشرين فقيها في كل خمس ذود شاة ، « ليس فيها ذكر ولا هرمة ولا ذات عوار من الغنم » ثم خرج الى ذكر زكاة الغنم *

وبما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : أن النبي ﷺ كتب لهم كتابا فيه : « وفي الابل اذا كانت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين فقيها بنت مخاض ، فإن لم توجد ابنة مخاض في الابل فابن لبون ذكر » الى ان ذكر التسعين : « فإذا كانت أكثر من ذلك الى عشرين ومائة فقيها حقتان ، فإذا كانت أكثر من ذلك فاعد في كل خمسين حقة ، وما كان أقل من خمسة وعشرين فقي كل خمس شاة » *

وذكروا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب في الابل قال : فإذا زادت على عشرين ومائة فبحساب الاول ، وتستأنف لها الفرائض *

قال أبو محمد : وبقولهم يقول ابراهيم النخعي ، وسفيان الثوري *

قالوا : وحديث علي هذا مسند *

واحتجوا بما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الذبيري (٢) ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة أخبرني محمد بن سوقة (٣) قال أخبرني أبو يعلى — هو منذر

(١) هو الحبشي مفتي مكة ، وهو من اتباع التابعين ، وروى عن عطاء وخلفه في مجلسه ، مات سنة ١١٩ ، وكان ثقة قليل الحديث ، وروايته هذه تؤيد ما قلناه مرارا من صحة كتاب عمرو بن حزم (٢) سقط من الاسناد في الاصلين « ثنا الذبيري » وهو ضروري فيه ، فان الذبيري هو راوى مصنف عبد الرزاق عنه ، وقد سبق الاسناد مرارا كثيرة على الصواب . (٣) بهم السين المهمة وقع القاف وبينها واو ، ومحمد هذا تابعي ثقة من خيار اهل الكوفة .

الثورى — عن محمد بن الحنفية قال: جاء ناس الى أبى فشكوا سعاة عثمان بن عفان. فقال أبى: أى بنى خذ هذا الكتاب فاذهب به الى عثمان وقل له: إن ناساً من الناس شكوا ساعاتك، وهذا أمر رسول الله ﷺ فى الفرائض، فأمرهم فليأخذوا به، قال: فانطلقت بالكتاب حتى دخلت على عثمان بن عفان رضى الله عنه، فقلت: إن أبى أرسلنى إليك، وذكر أن ناساً من الناس شكوا ساعاتك، وهذا أمر رسول الله ﷺ فى الفرائض، فمرهم فليأخذوا به، فقال: لا حاجة لنا فى كتابك، فرجعت الى أبى فاخبرته فقال: أى بنى، لا عليك، اردد الكتاب من حيث أخذته، قال: فلو كان ذا كرا عثمان بشيء، لذكره بسوء، قال: وإنما كان فى الكتاب ما كان فى حديث على (١) *

قالوا: فمن الباطل أن يظن بعلى رضى الله عنه أن يخبر الناس بغير ما فى كتابه عن النبى ﷺ *

وإدعوا أنه قد روى عن ابن مسعود، وابن عمر مثل قولهم *

قال أبو محمد: هذا كل ما موهوا به، بما يمكن أن يمويه به من لا علم له، أو من لا تقوى له، وأما الهذر والتخليط فلا نهاية لهما فى القوة *

قال أبو محمد: وكل هذا لاجبة لهم فيه أصلاً *

أما حديث معمر، وحماد بن سلية فرسلان لا تقوم بهما حجة، ثم لو صح لما كان لهم فيهما متعلق أصلاً *

أما طريق معمر فإن الذى فى آخره من قوله « وما كان أقل من خمسة وعشرين ففى كل خمس شاة » فإنما هو حكم ابتداء فرائض الابل *

ولم يستحي عميد من عمدتهم من أن يكذب فى هذا الحديث مرتين جهاراً: إحداهما أنه ادعى أن فى أوله ذكر تزكية الابل بالغنم فلا يجوز أن يظن أنه كرره *

قال أبو محمد: وقد كذب فى هذا علانية! وأعماه الهوى وأصمه ولم يستحي! وما ذكر معمر فى أول كلامه فى فرائض الابل الا كما أوردناه من حكم الخمسة والعشرين فصاعداً، وذكر فى آخر حديثه حكم تزكيتها بالغنم اذ لم يذكره أولاً *

والموضع الثانى أنه جاهر بالكذب! فقال معمر عن عبد الله بن أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « وهذا كذب، مارواه معمر إلا عن عبد الله بن أبى بكر فقط، ثم لو صح له هذا لما أخرجه ذلك عن الارسال، لأن محمد

ابن عمرو لم يدرك النبي ﷺ (١) *

ثم عجب آخر ! وهو احتجاجه بهذين الخبرين فيما ليس فيهما منه شيء : وهو يخالفهما فيما فيهما من أنه إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر ! أفلا يعوق المرء مسكه (٢) من الحياء عن مثل هذا ؟ ! *

والعجب أنهم زادوا كذبا وجرأة وخشا ! فقالوا : معنى قوله عليه السلام : « إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر » إنما أراد بقيمة بنت مخاض وهذا كذب بارد سمج !! ولا فرق بينهم في هذا وبين من قال : ما أراد إلا ابن لبون أصهب ، أو في أرض نجد خاصة !! ومن الباطل الممتنع الذي لا يمكن أصلا أن يريد النبي ﷺ أن يعوض بما عدم بالقيمة ويقتصر على ذكر ابن لبون ذكر أيضا خاصة *

والعجب من هؤلاء القوم في تقويلهم النبي ﷺ ما لم يقل وإحالة كلامه إلى الهوس !! والغثاء والتليس ! ولا يستجيزون إحالة لفظة من كلام أبي حنيفة عن مقتضاها والله لأفعل هذا موثوق بعقده ! ولقد صدق الأئمة القائلون ! إنهم يكيدون الاسلام *

ويقال لهم : هلا حملتم ما أخذتم به مما لا يجوز الاخذ به مما روى عن بعض السلف من أن جعل الآبق أربعون درهما — على أنه إنما أراد قيمة تعب ذلك الذي رد ذلك الآبق فقط ؟ على أن هذا كان أولى وأصح من حمله على إيجاب شريعة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ *

كالم يتعدوا قول أبي حنيفة فيمن تزوج على ييت وخادم أن البيت خمسون دينارا والعبد أربعون دينارا ، فتوقوا مخالفة خطأ أبي حنيفة في التقويم ، ولم يبالوا بمخالفة أمر رسول الله ﷺ والكذب عليه وحملهم حده على التقويم !! *

(١) أما الرمي بالكذب فانه هنا جرم مستكرة ، وما أدري من يرمى به ابن حزم ؟ الحديث رواه هكذا عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، لحذف ابن حزم قوله « عن أبيه عن جده » ثم روى شخصا يقصده — لا نعرف من هو — بأنه كذب فزاد هذا ، وقد روى الدارمي (ص ٢٠٢) قطعة من كتاب عمرو بن حزم من طريق الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، ثم روى عقبه « حدثنا بشر بن الحكم ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب له كتابا فذكر نحوه » هذا نص كلام الدارمي وهو امام ثقة ، وشيخه بشر بن الحكم ثقة ، وباقي الاسناد لا يسأل عنه لشهرة روايته وعدالته والثقة بهم ، فابن الكذب ؟ ومن الكاذب الله أعلم !! وامانه غير متصل فتعم ، لأن محمد بن عمرو بن حزم جد عبد الله ليس صحابيا ، ولكن هذا الاسناد يؤيد قولنا في صحة كتاب عمرو بن حزم لتواتر الرواية عن آله واولاده ، ولصحة مسندا من طرق أخرى .

(٢) بضم الميم واسكان السين المهملة — أى بقية ، وفي النسخة رقم (١٦) « مسكه » بالتصغير ، ولم أر منه الكلمة مستعملة بالتصغير .

وأيضاً فاتنا قد أوجدناهم ما حدثناه حمام قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن أنا أبو عبد الله الكاظمي ثنا اسماعيل بن أبي أويس ثنا أبي عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدتهما عن رسول الله ﷺ : أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم حين أمره على اليمن ، وفيه الزكاة ، فذكره ، وفيه : « فاذا بلغت الذهب (١) قيمة مائتي درهم ففي قيمة كل أربعين درهماً درهم حين تبلغ أربعين ديناراً » *

فمن المحال أن تكون صحيفة ابن حزم بعضها حجة وبعضها ليس بحجة ، وهذه صفة الذين أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا : (تؤمن ببعض الكتاب وتنكفر ببعض) *

وأما طريق حماد بن سلة فرسلة أيضاً ، والقول فيها كالقول في طريق معمر * ثم لو صحا جميعاً لما كان لهم فيها حجة ، لأنه ليس في شيء منهما ما قالوا به أصلاً ، لأن نص رواية حماد « الى عشرين ومائة ، فان كانت أكثر من ذلك فقد في كل خمسين حقة ، فما فضل فانه يعاد الى أول فريضة الابل » هذا نصه فقط ، ولا يدل هذا على أن تعاد فيه الزكاة بالغنم كما ادعوا ، ويحتمل هذا اللفظ أن يكون أراد أن يرد الحكم الى أول فريضة الابل في (٢) أن في كل أربعين بنت لبون ، لأن في أول فريضة الابل أن في أربعين بنت لبون وفي ثمانين بنتي لبون ، فهذا أولى من تأويلهم الكاذب الفاسد المستحيل *

وأما حملهم ما روينا عن علي في ذلك على أنه مستند واحتجاجهم في ذلك بوجوب حسن الظن بعلي رضي الله عنه ، وأنه لا يجوز أن يظن به أنه يحدث بغير ما عنده عن رسول الله ﷺ — : فقول لعمرى صحيح ، إلا أنه ليس على بأولي بحسن الظن منا من عثمان رضي الله عنهما معاً ، والقرض علينا حسن الظن بهما ، وإلا فقد سلكوا سبيل إخوانهم من الروافض *

ونحن نقول : كما لا يجوز أن يساء الظن بعلي رضي الله عنه — في أن يظن أنه يحدث بغير ما عنده عن النبي ﷺ أو يعتمد خلاف روايته عنه عليه السلام — : فكذلك لا يجوز أن يساء الظن بعثمان رضي الله عنه ، فيظن به أنه استخف بكتاب النبي ﷺ ، وقال : لا حاجة لنا به ، لكن نقول : لولا أن عثمان علم أن ما في كتاب علي منسوخ مardه ، ولا أعرض عنه ، لكن كان ذلك الكتاب عند علي ولم يعلم بنسخه ، وكان عند عثمان نسخه *

فحسن الظن بهما جميعاً كما يلزمنا ، وليس احسان الظن بعلي واساءته بعثمان بأبعد

(١)راجع ان الذهب يذكر ويؤنث ، وقيل : ان تأنيته لغة أهل الحجاز . وهذه القطعة من كتاب عمرو ليست في الرواية التي رواها الحاكم وصححها وأشرنا اليها مراراً (٢) في النسخة رقم (١٦) « هو » بدل « في » .

من الضلال من احسان الظن بعثمان واساءته بعلى ، فنقول : لو كان ذلك الكتاب عن النبي ﷺ مارده عثمان ، ولا إحدى السيئتين بأسهل من الأخرى ١ وأمانحن فنحسن الظن بهما رضى الله عنهما ، ولا نستسهل الكذب على رسول الله ﷺ في أن ننسب إليه القول بالظن الكاذب فتبوا مقاعدنا من النار كما تبوا (١) من فعل ذلك ، بل نقر (٢) قول عثمان وعلى مقرهما ، فليسا حجة دون رسول الله ﷺ ، لكنها إمامان من أهل الجنة ، مغفور لهما ، غير مبعدين من الوهم ، ونرجع إلى قول رسول الله ﷺ فأخذ بالثابت عنه ونطرح ما لم يثبت عنه *

ثم نقول لهم : هبكم أن كتاب على مسند ، وأنه لم ينسخ — فانه ليس فيه ما تقولون بل تموهون بالكذب — وإنما فيه « في الابل إذا زادت على عشرين ومائة فبحساب الأول وتستأنف لها الفرائض » وليس في هذا بيان أن زكاة الغنم تعود فيها ، ويحتمل قوله هذا أن تعود إلى حسابها الأول وتستأنف لها الفرائض ، فترجع إلى أن يكون في كل أربعين بنت لبون ، كما في أولها : في أربعين بنت لبون ، وفي ثمانين بنت لبون ، فهذا أولى من تأويلكم الكاذب *

ثم نقول : هبكم أنه مسند — ومعاذ الله من ذلك — وأن فيه نص ما قلتم — ومعاذ الله من ذلك — فاسمعوه بكلامه *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أنى إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس شياه ، وفي ست وعشرين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، حتى تبلغ خمسا وثلاثين ، فاذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمسا وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل — أو قال : الجمل — حتى تبلغ ستين ، فاذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمسا وسبعين ، فاذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون ، حتى تبلغ تسعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل ، إلى عشرين ومائة ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، وفي الورق — إذا حال عليها الحول — في كل مائتي درهم ، خمسة دراهم ، وليس فيما دون مائتين شيء ، فان زادت فبحساب ذلك ، وقد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق *

(١) فالنسخة رقم (١٦) « يتبوا » (٢) كلمة « نقر » سقطت من النسخة رقم (١٦) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن المتي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : اذا أخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين *

قال عبد الرحمن بن مهدي : وحدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : واذا زادت الابل على خمس وعشرين ففيها بنت مخاض ، فان لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر ، اذا أخذ المصدق بنت لبون مكان ابن لبون رد عشرة دراهم أو شاتين ؛ ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول ، فاذا حال عليه الحول ففي كل مائتين خمسة ، فزاد فبالحساب ؛ في أربعين ديناراً دينار ، فما نقص فبالحساب ، فاذا بلغت عشرين ديناراً ففيها نصف دينار *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين اربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس ، فان زادت واحدة ففيها ابنة مخاض فان لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ان اخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين ، واخذ سنا دون سن أخذ شاتين او عشرة دراهم *

قال علي : فهذه هي الروايات الثابتة عن علي رضي الله عنه ، معمر ، وسفيان ، وشعبة متفقون كلهم ، رواه عن سفيان وكيع ، ورواه عن شعبة عبد الرحمن بن مهدي ، ورواه عن معمر عبد الرزاق *

والذي موهوا بطرف مما في رواية يحيى بن سعيد عن سفيان خاصة — : ليس أيضا موافقا لقولهم كما اوردنا ، فادعوا في خبر علي ما ليس فيه عنه اثر ، ولا جاء قط عنه *

وخالفوا ذلك الخبر نفسه في اثني عشر موضعا بما فيه نصا ، وهي *

قوله : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياه » *

وقوله : بتعويض ابن لبون مكان ابنة مخاض فقط *

وقوله فيما زاد على عشرين ومائة : « في كل اربعين بنت لبون » *

واسقاطه ذكر عودة فرائض الغنم ، فلم يذكره *

وقوله فيمن أخذ سنا فوق سن : « رد شاتين او عشرة دراهم » وبين ذلك فيمن

أخذ بنت لبون مكان ابنة مخاض ان لم يوجد ابن لبون *

وقوله فيمن أخذ سنادون سن : «أخذ معها شاتين أو عشرة دراهم» *
وقوله : « ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول » ولم يخص كان عنده
نصاب من جنسها أولم يكن *
وقوله « في مائتين من الورق خمسة دراهم ، فما زاد فبالحساب » ولم يجعل في ذلك وقفا ،
كما يزعمون برأيهم *

وقوله : « ليس فيما دون مائتين من الورق زكاة » وهم يزكون ما دون المائتين اذا
كان مع مالها ذهب اذا جمع الى الورق ساويا جميعا مائتي درهم او عشرين دينارا *
ومنها عفوه عن صدقة الخيل *

ومنها عفوه عن صدقة الرقيق ، ولم يستثن لتجارة أو غيرها *
ومنها قوله : « في أربعين دينارا دينار ، فما نقص فبالحساب » ولم يجعل في ذلك وقفا
أف يكون أعجب ممن يحتج برواية عن علي لا يان فيها لقولهم ، لكن بظن كاذب ،
ويتحيلون (١) في أنها مسندة بالقطع بالظن الكاذب المفترى — وهم قد خالفوا تلك
الرواية نفسها بتلك الطريق ، ومعها ما هو أقوى منها ، في اثني عشر موضعا منها ، كلها نصوص
في غاية البيان ؟! هذا أمر ماندرى في أي دين أم في أي عقل وجدوا ما يسهله عليهم ؟!! *
والعجب كل العجب من احتجاجهم بصحيفة معمر عن عبد الله بن أبي بكر ، وبصحيفة
حماد عن قيس بن عباد عن أبي بكر بن حزم ، وهما مرسلتان ، وحديث موقوف على علي
وليس في كل ذلك نص بمثل قولهم ، ولا دليل ظاهر — ثم لا يستحيون من أن يعيوا
في هذه المسألة نفسها بالارسال الحديثين الصحيحين المسندين *

من طريق حماد وعبد الله بن المثنى كليهما عن عبد الله بن المثنى ، سمعاه منه ، عن
ثمالة بن عبد الله بن أنس ، سمعاه منه ، عن أنس بن مالك ، سمعاه منه ، عن أبي بكر الصديق ،
سمعاه منه ، عن النبي ﷺ عن الله تعالى هكذا نصا !! *

ومن طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه *
حدثنا عبد الله بن ربيع قال : ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود
السجستاني عن عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري
عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ،
فلم يخرجها الى عماله حتى قبض ، فقرنه بسيفه ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به
عمر حتى قبض ، فكان فيه : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان وفي خمس
عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض ، الى خمس

(١) هو بالحال المهملة ومناه ظاهر .

وثلاثين فاذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، الى خمس وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة ، الى ستين ، فاذا زادت واحدة ففيها جذعة ، الى خمس وسبعين ، فاذا زادت واحدة ففيها ابنتا لبون ، الى تسعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقتان ، الى عشرين ومائة فان كانت الابل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
فقالوا : إن أصل هذين الحديثين الإرسال ، وكذبوا في ذلك ! ثم لا يزالون بأن يحتجوا بهذين الحديثين ويصححونهما ، اذا وجدوا فيهما ما يوافق رأى أبي حنيفة ، فيحلونه طورا ويحرمونه طورا ! *

واعترضوا فيهما بأن ابن معين ضعفهما *

وليت شعري ! ما قول ابن معين في صحيفة ابن حزم وحديث علي ؟ ما نراه استجاز الكلام بذكرهما ، فضلا عن أن يشتغل بتضعيفهما *

وأعجب من هذا كله أن بعض مقدميهم — المتأخرين عند الله تعالى — قال : لو كان هذا الحكم حقا لأخرجه رسول الله ﷺ الى عماله ! *

قال أبو محمد : هذا قول الروافض في الطعن على أبي بكر ، وعمر وسائر الصحابة في العمل به ، نعم : وعلى النبي ﷺ ، اذ نسبت اليه أنه كتب الباطل وقرنه بسيفه ثم كتبه ، وعمل به أصحابه بعده . فبطل كل ما هووا به *

والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس ! وقد خالفوا في هذا المكان النصوص والقياس ! *

فهل وجدوا فرضة تعود بعد سقوطها ؟ وهل وجدوا في أوقاص الابل وقصا من ثلاثة وثلاثين من الابل ؟ اذ لم يجعلوا بعد الاحدى والتسعين حكما زائدا الى خمسة وعشرين ومائة ، وهل وجدوا في شيء من الابل حكيمين مختلفين في ابل واحدة ، بعضها يزكى بالابل وبعضها يزكى بالغنم ؟ *

وهم ينكرون أخذ زكاة عما أصيب في أرض خراجية ، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يأخذوا حقين لله تعالى في مال واحد ! وهم قد جعلوا هنا — برأيهم الفاسد — في مال واحد حقين : أحدهما ابل ، والثاني غنم *

وهلا اذ ردوا الغنم وبنت الخاض بعد اسقاطهما ردوا أيضا في ست وثلاثين زائدة على العشرين والمائة بنت اللبون ؟ ! *

فان قالوا : منعنا من ذلك قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة » *

قيل لهم: فهلا منعكم من رد الغنم قوله عليه السلام: « وفي كل أربعين بنت لبون »؟! *
 فظهر أنهم لم يعلقوا بشيء، ونعوذ بالله من الضلال! *
 وقالوا في الخبر الذي ذكرنا من طريق محمد بن عبد الرحمن: « ليس فيما بعد العشرين
 والمائة شيء الى ثلاثين ومائة »: انه يعارض سائر الأخبار *
 قال أبو محمد: ان كان هذا فأول ما يعارض فصحيحة عمرو بن حزم، وحديث علي
 فيما يظنونه فيهما . فسقط تمويههم كله . وبالله تعالى التوفيق *
 وأما دعواهم ان قولهم روى عن عمر بن الخطاب، وعلي، وابن مسعود فقد كذبوا بهارا *
 فأما علي فقد ذكرنا الرواية الثابتة عنه، وأنه ليس فيما تعلقوا به من قوله دليل
 ولا نص بما ادعوه عليه بالتوجيه الكاذب *
 وأما ابن مسعود فلا يحدونه عنه أصلا، أما ثابت فنقطع بذلك قطعا، وأما رواية
 ساقطة فبعيد عليهم وجودها أيضا، وأما موضوعه من عمل الوقت فيسهل عليهم! إلا انها
 لا تنفق في سوق العلم *
 وأما عمر رضي الله عنه فالثابت عنه كالشمس خلاف قولهم، وموافق لقولنا،
 ولا سبيل إلى وجود خلاف ذلك عنه: إلا ان صاغوه للوقت^(١) *
 حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان
 الثوري عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر
 أنه قال: في الابل في خمس شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي
 عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض، فان لم تكن بنت مخاض فان
 لبون ذكر، الى خمس وثلاثين، فان زادت واحدة ففيها بنت لبون، الى خمس وأربعين
 فان زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل، الى ستين، فان زادت واحدة ففيها جذعة
 الى خمس وسبعين فان زادت واحدة ففيها ابنتا لبون الى تسعين، فان زادت واحدة ففيها
 حقتان طروقتا الفحل، الى عشرين ومائة، فان زادت ففي كل أربعين بنت^(٢) لبون
 وفي كل خمسين حقة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا
 محمد بن العلاء — هو أبو كريب — ثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن

(١) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٦) وهو نسخة بجاشية رقم (١٤) والذي في أصلها « إلا ان يضعوه للوقت »
 والمعنى واحد (٢) في النسخة رقم (١٦) في هذا الاثر « ابنة » مكان « بنت » حينما وقعت *

ابن شهاب قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر قال : « اذا كانت (١) احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، فاذا كانت ثلاثين ومائة ، ففيها ابنتا لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة ، فاذا كانت أربعين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون ، حتى تبلغ تسعا وأربعين ومائة ، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقا ، حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة ، فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وستين ومائة ، فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة ، فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها حقتان وبنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة ، فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقا وبنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة ، فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقا ، أو خمس بنات لبون ، أي السنين وجدت أخذت وفي سائمة الغنم » قد ذكر نحو حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه *

قال أبو محمد : فهذا قول عمر ، هو قولنا نفسه ، مخالف لقولهم *

والعجب كله تعلمهم في هذا الخبر بأنه انفرد به يونس بن يزيد *

قال علي : * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها *

ثم لا يستحيون من تصحيحه والاحتجاج به موهمين (٢) أنه موافق لرأيهم في ان لازكاة الا في السائمة *

فظهر فساد قولهم ، وخلافهم لله تعالى ، وللسنن النابتة عن رسول الله ﷺ ، ولأبي بكر وعمر ، وعلي ، وأنس ، وابن عمر ، وسائر الصحابة رضي الله عنهم ، دون ان يتعلقوا برواية صحيحة عن أحد منهم بمثل قولهم ، الا عن ابراهيم وحده . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧٥ — مسألة — قال أبو محمد : ويعطى المصدق الشاتين أو العشرين درهما مما أخذ من صدقة الغنم ، أو يبيع من الابل ، لانه للمسلمين من أهل الصدقات يأخذ ذلك فمن ما لهم يؤديه *

ولا يجوز له التقاص ، وهو : أن يجب على المسلم بنتا لبون فلا يجدهما عنده ، ويجد عنده حقة وبنات مخاض ، فانه يأخذهما ويعطيه شاتين أو عشرين درهما ويأخذ منه شاتين

(١) في أبي داود (ج ٢ ص ٩) « فاذا كانت » (٢) في النسخة رقم (١٤) « موهمين .

أو عشرين درهما ولا بد ، وجائز له ان يأخذ ذلك ثم يرده بعينه ، أو يعطيه ثم يرده بعينه لأنه قد أوفى واستوفى ! وأما التقاص — بأن يترك كل واحد منهما لصاحبه ما عليه من ذلك — فهو ترك لحق الله تعالى قد وجب لم يقبض ، وهذا لا يجوز ، ولا يجوز ابراء المصدق من حق اهل الصدقة ، لأنه مال غيره . وبالله تعالى التوفيق (١) *

٦٧٦ — مسألة — والزكاة تكرر في كل سنة ، في الابل ، والبقر ، والغنم ، والذهب والفضة ، بخلاف البر ، والشعير ، والتمر ، فإن هذه الاصناف اذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وانما تركى عند تصفيتها ، وكيلها ، وبس التمر ، وكيله ، وهذا لا خلاف فيه من أحد ، الا في الحلى والعوامل ، وسند كرهه ان شاء الله تعالى ، وكان رسول الله ﷺ يخرج المصدقين كل سنة *

٦٧٧ — مسألة — والزكاة واجبة ، في الابل ، والبقر ، والغنم بانقضاء الحول ، ولا حكم في ذلك لمحجى الساعى — وهو المصدق — وهو قول أبى حنيفة والشافعى وأصحابنا * وقال مالك ، وابو ثور : لا تجب الزكاة الا بمحجى المصدق * ثم تناقضوا فقالوا : ان أبطأ المصدق عاما أو عامين لم تسقط الزكاة بذلك . ووجب أخذها لكل عام خلا *

وهذا إبطال قولهم في ان الزكاة لا تجب الا بمحجى الساعى ، وانما الساعى وكيل مأمور يقبض ما وجب ، لا يقبض ما لم يجب ، ولا باسقاط ما وجب * ولا خلاف بين أحد من الأمة — وهم في الجملة — في ان المصدق لو جاء قبل تمام الحول لما جاز أن يعطى منها شيئاً ، فبطل ان يكون الحكم لمحجى الساعى * ولا يخلو الساعى من أن يكون بعنه الامام الواجبة طاعته ، أو أميره ، أو بعته من لا تجب طاعته ، فان بعته من لا تجب طاعته فليس هو المأمور من الله تعالى أو رسوله عليه السلام بقبض الزكاة ، فاذليس هو ذلك فلا يجزىء ما قبض ، والزكاة باقية (٢) وعلى صاحب المال أدائها ولا بد ، لأن الذى أخذ منه مظلة لاصدقة واجبة ، وإن كان بعنه من تجب طاعته ، فلا يخلو من أن يكون باعته يضعها مواضعها ، أو لا يضعها مواضعها ، فان كان يضعها مواضعها فلا يحل لأحد دفع زكاته إلا اليه لأنه هو المأمور بقبضها من الله تعالى ورسوله ﷺ ، فمن دفعها الى غير المأمور بدفعها إليه فقد تعدى ، والتعدى

(١) تمسك المؤلف تمسكاً شديداً بالظاهر هنا ، فاتهى الى العبث أو الى التكلف ، فاذا أعطى المصدق عشرين درهما أو شاتين ثم أخذ ذلك من صاحب المال بعينه أو أخذ مثله فقد عاد الامر الى التقاص ، وكان الاخذ والاعطاء عملاً عبثاً (٢) في النسخة رقم (١٦) والزكاة واجبة .

مردود : قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » (١) *

زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية

٦٧٨ — مسألة — قال مالك، والليث، وبعض أصحابنا: تزكي السوائم، والمعنوفة، والمتخذة للركوب وللحرث وغير ذلك . من الإبل والبقر والغنم *

وقال بعض أصحابنا : أما الإبل فنعم ، وأما الغنم والبقر فلا زكاة إلا في سائماتها . وهو قول أبي الحسن بن المغلس (٢) : *

وقال بعضهم : أما الإبل والغنم فتزكي سائماتها وغير سائماتها ، وأما البقر فلا تزكي إلا سائماتها . وهو قول أبي بكر بن داود رحمه الله *

ولم يختلف أحد من أصحابنا في أن سائمة الإبل وغير السائمة منها تزكي سواء سواء ، وقال أبو حنيفة والشافعي : لا زكاة إلا في السائمة من كل ذلك . *

وقال بعضهم : تزكي غير السائمة من كل ذلك مرة واحدة في الدهر ، ثم لا تعود الزكاة فيها *

فاحتج أصحاب أبي حنيفة والشافعي بأن قالوا : قولنا هو قول جمهور السلف من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم *

كما روينا من طريق سفيان، ومعمّر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي : ليس على عوامل البقر صدقة *

وقد ذكرنا آنفاً قول عمر رضي الله عنه . في أربعين من الغنم سائمة شاة إلى عشرين ومائة *

وعن ليث عن طاوس عن معاذ بن جبل : ليس على عوامل البقر صدقة *

وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر : لا صدقة في المثيرة *

ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف في ذلك *

وعن ابن جريج عن عطاء : لا صدقة في الحمولة والمثيرة *

وهو قول عمرو بن دينار ، وعبد الكريم *

والحمولة هي الإبل الحاملة ، والمثيرة بقر الحرث . قال تعالى : (لا ذلول تير الأرض) *

(١) نسي المؤلف أن يذكر حكم الصورة الأخرى ، وهي ما إذا كان الإمام الواجبة طاعته لا يضمها مواضعها ، أوله لم تعد ترك ذكره ، خشية استبداد الملوك والأمراء وهيئاتهم من يضع الحقوق مواضعها ١٩ (٢) في النسخة رقم (١٦) « أبي الحسن المغلس » وسيأتي في المسئلة ٦٨١ قول المؤلف « وأبي الحسن بن المغلس من أصحابنا » *

وعن سعيد بن جبير : ليس على ثور عامل ^(١) ولا على جمل طعينة صدقة *
وعن ابراهيم النخعي : ليس في عوامل البقر صدقة *
وعن مجاهد : من له أربعون شاة في مصر يحلبها فلا زكاة عليه فيها ، ولا صدقة في
البقر العوامل *

وعن الزهري : ليس في السواني من البقر وبقر الحرث صدقة ، وفيما عداهما من
البقر الصدقة كصدقة الابل ، وأوجب الزكاة في عوامل الابل *
وعن عمر بن عبدالعزيز : ليس في الابل والبقر العوامل صدقة *
وعن الحسن البصري : ليس في البقر العوامل والابل العوامل صدقة *
وعن موسى بن طلحة بن عبيدالله : ليس في البقر العوامل صدقة *
وعن سعيد بن عبدالعزيز ^(٢) ليس في البقر الحرث صدقة *
وعن الحكم بن عتيبة . ليس في البقر العوامل صدقة *
وعن طاوس : ليس في عوامل البقر ، والابل صدقة ، الا في السوائم خاصة *
وعن الشعبي : ليس في البقر العوامل صدقة *
وهو أيضاً قول شهر بن حوشب والضحاك *
وعن ابن شبرمة : ليس في الابل العوامل صدقة *
وقال الأوزاعي : لازكاة في البقر العوامل ، وأوجبها في الابل العوامل *
وقال سفيان : لازكاة في غير السائمة من الابل والبقر والغنم ، ولا زكاة في الغنم المتخذة
للذبح ، وذكر له قول مالك في إيجاب الزكاة في ذلك ، فعجب ، وقال : ما ظننت أن أحداً يقول هذا *
وهو قول أبي عبيد وغيره *

وروي عن عمر بن عبدالعزيز ، وقتادة ، وحامد بن أبي سليمان إيجاب الزكاة في الابل العوامل *
وعن يحيى بن سعيد الأنصاري إيجاب الزكاة في كل غنم وبقر وابل ، سائمة أو غير سائمة *
واحتجوا بأنه قد صح عن النبي ﷺ « في سائمة الغنم » قالوا : ولا يجوز أن يقول عليه
السلام كلاماً لا فائدة فيه ، فدل أن غير السائمة بخلاف السائمة *
وقد جاء في بعض الآثار « في سائمة الابل » قالوا . فقسنا سائمة البقر على ذلك *

(١) عامل صفة لثور لا مضاف اليه (٢) هو التوخى الدمشقي تلميذ عطاء الزهري وربيعة ومكحول وغيرهم.
وروي عنه الثوري وشعبة ، ومما من أقرانه ، قال الحاكم « هو لاهل الشام كالك لاهل المدينة في التقدم والفضل
والفقه والامانة » ولد سنة ٩٠ ومات سنة ١٦٧ .

وقالوا : انما جعلت الزكاة فيما فيه النماء ، وأما فيما فيه الكلفة فلا . ما نعلم لهم شيئاً شغبوا به غير ما ذكرنا *

واحتج أصحابنا في تخصيص عوامل البقر خاصة بأن الأخبار في البقر لم تصح : قالوا يجب أن لا تجب الزكاة فيها الا حيث اجتمع على وجوب الزكاة فيها ، ولم يجمع على وجوب الزكاة فيها في غير السائمة *

واحتج من رأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر بأن قال : قد صحت الزكاة فيها بالنص المجمل ، ولم يأت نص بأن تكرر الزكاة فيها في كل عام ، فوجب تكرار الزكاة في السائمة بالاجماع المتيقن ، ولم يجب التكرار في غير السائمة ، لا بنص ولا باجماع *

قال أبو محمد : أما حجة من احتج بكثرة القائلين بذلك ، وبأنه قول أربعة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف — : فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ *

ثم نقول للحنيفيين والشافعيين في احتجاجهم بهذه القضية ، فان الحنيفيين نسوا أنفسهم في هذه القضية ، اذ قالوا بزكاة خمسين بقرة بقرقة وربع ، ولا يعرف ذلك عن أحد من الصحابة ولا من غيرهم الا عن ابراهيم ، وتقسيمهم في الميتات تقع في البثر فتموت فيه ، فلا يعرف أن أحداً قسمه قبلهم ، وتقديرهم المسح في الرأس بثلاث أصابع مرة وربع الرأس مرة ولا يعرف هذا الهوس عن أحد قبلهم ، ولوددنا أن نعرف بأى الأصابع هي ؟! أم بأى خيط يقدر ربع الرأس ؟! واجازتهم الاستنجاء بالروث ، ولا يعرف أن أحداً أجازة قبلهم ، وتقسيمهم فيما ينقض الوضوء مما يخرج من الجوف ولا يعرف عن أحد قبلهم . وقولهم في صفة صدقة الخيل ، ولا يعرف عن أحد قبلهم ، ومثل هذا كثير جداً وخلافهم لكل رواية جاءت عن أبى هريرة في غسل الاناء من ولو غ الكلب ، ولا مخالف له يعرف من الصحابة ، وخلافهم عمر بن الخطاب وأبا حنمة وابنه سهل بن أبى حنمة في ترك ما يأكله المخروص عليه من التمر ، ومعهم جميع الصحابة يقين ، لا مخالف لهم في ذلك منهم . ومثل هذا كثير جداً *

وكذلك نسي الشافعيون (١) انفسهم في تقسيمهم ما تؤخذ منه الزكاة مما يخرج من الأرض (٢) ولا يعرف عن أحد قبل الشافعى ، وتحديدهم ما ينجس من الماء مما لا ينجس بخمسائة رطل بغدادية وما يعرف عن أحد قبلهم ، وخلافهم جابر بن عبد الله فيما سقى بالنضح وبالعين أنه يزكى على الأغلب ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ومثل هذا كثير جداً لهم * وأما احتجاجهم بما جاء في بعض الأخبار من ذكر السائمة فنعيم ، صح هذا اللفظ في حديث أنس عن أبى بكر رضى الله عنه في الغنم خاصة . فلو لم يأت غير هذا الخبر لوجب

(١) في النسخة رقم (١٦) «الشافعيين» وهو لحن (٢) في النسخة رقم (١٦) وما يخرج من ثمرة الأرض *

أن لا يزكى غير السائمة ، لكن جاء في حديث ابن عمر — كما أوردنا قبل — إيجاب الزكاة في الغنم جملة ، فكان هذا زائداً على ما في حديث أبي بكر ، والزيادة لا يجوز تركها ^(١) * وأما الخبر في سائمة الابل فلا يصح ، لأنه لم يرد الا في خبر بهز بن حكيم فقط ^(٢) * ثم لو صح لكان ما في حديث أبي بكر وابن عمر زيادة حكم عليه والزيادة لا يحل خلافها * ولا فرق بين هذا وبين قول الله تعالى : (قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً) مع قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية ، وقوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) مع قوله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية * وهلا استعمل الخفيفون والشافعيون هذا العمل حيث كان يلزمهم استعماله من قوله تعالى : (فمن قتل منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم) فقالوا : وكذلك من قتلته من خطأ ؟ ! ولعمري ان قياس غير السائمة على السائمة لأشبه من قياس قاتل الخطأ على قاتل العمد ! وحيث قال الله تعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) فقالوا : نعم ، وان لم يكن في حجورنا *

ومثل هذا كثير جداً ، لا يتقفون فيه الى أصل ^(٣) ! فمرة يمنعون من تعدى ما في النص حيث جاء نص آخر بزيادة عليه ، ومرة يتعدون النص حيث لم يأت نص آخر بزيادة عليه ! فهم أبداً يعكسون الحقائق ، ولو أنهم أخذوا بجميع النصوص ، ولم يتركوا بعضها لبعض ، ولم يتعدوها الى ما لا نص فيه — لكان أسلم لهم من النار والعار * وأما قولهم : ان الزكاة انما جعلت على ما فيه النماء ، فباطل ، والزكاة واجبة في الدراهم والدنانير ، ولا تنمى ^(٤) أصلاً ، وليست في الحمير ، وهي تنمى ، ولا في الخضر عند أكثرهم ، وهي تنمى *

وايضاً فان العوامل من البقر والابل تنمى أعمالها وكراؤها ، وتنمى بالولادة أيضاً * فان قالوا : لها مؤنة في العلف *

قلنا : وللسائمة مؤنة الراعى ، واتم لا تلتفتون الى عظيم المؤنة والنفقة في الحرث ، وان استوعبته كله ، بل ترون الزكاة ^(٥) فيه ، ولا تراعون الخسارة في التجارة ، بل ترون

(١) في النسخة رقم (١٦) ولا يحل تركها . (٢) انظر الكلام عليه في نيل الاوطار (ج ٤ ص ١٧٩) (٣) هذا تعبير مبتكر غير معروف ، واضنه اخذه من قولهم « ثقفت الشيء » بمعنى حذفته ومن « ثقته » اذا ظفرت به (٤) يقال « نمتى » بكسر الميم في المضارع « ويقال ايضا نمتى » والاولا أكثر (٥) في النسخة رقم (١٤) وفيها .

الزكاة فيها فسقط هذا القول جملة . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من خص من أصحابنا البقر بأن لا تزكى إلا سائمتها فقط فانهم قالوا : قد صح عن النبي ﷺ زكاة الابل والغنم عموماً ، ووجدت زكاتها ، ومن كم تؤخذ الزكاة منها . فلم يجوز ان يخص أمره ﷺ برأى ولا بقياس ، وأما البقر فلم يصح نص في صفة زكاتها ، فوجب ان لا تجب الزكاة الا في بقر صح الاجماع على وجوب الزكاة فيها ، ولا إجماع الا في السائمة ، فوجبت الزكاة فيها ، دون غيرها التي لا إجماع فيها *

قال ابو محمد : وهذا خطأ ، بل قد صح عن النبي ﷺ إيجاب الزكاة في البقر ، بقوله عليه السلام الذي قد اوردناه قبل باسناده — : « ما من صاحب ابل ولا بقر لا يؤدي زكاتها الا فعل به كذا » . فصح بالنص وجوب الزكاة في البقر جملة ، الا أنه لم يأت نص في العدد الذي تجب فيه الزكاة منها . ولا كم تؤخذ منها . ففى هذين الأمرين يراعى الاجماع ، وأما تخصيص بقر دون بقر فهو تخصيص للثابت عنه عليه السلام من إيجابه الزكاة في البقر بغير نص ، وهذا لا يجوز *

ولا فرق بين من أسقط الزكاة عن غير السائمة بهذا الدليل وبين من أسقطها عن المذكور بهذا الدليل نفسه ، فقد صح الخلاف في زكاتها *

كما حدثنا حماد قال ثنا عبدالله بن محمد بن علي الباغي ثنا عبدالله بن يونس ثنا بقى بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن المغيرة هو ابن مقسم ^(١) الضبي — عن ابراهيم النخعي قال : ليس في شيء من السوائم صدقة إلا إناث الابل ، وإناث البقر ، والغنم * قال أبو محمد : ولا يقول بهذا أحد من أصحابنا ، ولا الخفيفيون ولا المالكيون ولا الشافعيون ولا الحنبلون ، ولا يجوز القول به أصلاً ، لأنه تحكم بلا برهان *

فوجبت بالنص الزكاة في كل بقر ، أي صفة من صفات البقر كانت ، سائمة أو غير سائمة . إلا بقر أخصها نص أو اجماع *

وأما العدد والوقت وما يؤخذ منها فلا يجوز القول به إلا باجماع متيقن أو بنص صحيح وبالله تعالى التوفيق *

وأما من قال في السائمة بعودة الزكاة فيها كل عام ، ورأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر — : فانه احتج بان الزكاة واجبة في البقر بالنص الذي اوردناه ، ولم يأت بتكرار الزكاة في كل عام نص ، فلا تجوز عودة الزكاة في مال قد زكى إلا بالاجماع ، وقد صح الاجماع بعودة

(١) بكسر الميم واسكان القاف وفتح السين المهملة .

الزكاة في البقر والابل والغنم السائمة ^(١) كل عام ، فوجب القول بذلك ، ولا نص ولا اجماع في عودتها في غير السائمة منها ، فلا يجب القول بذلك * .

قال أبو محمد : كان هذا قولاً صحيحاً لولا أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يبعث المصدقين في كل عام لزكاة الابل والبقر والغنم ، هذا أمر منقول نقل الكفاة ، وقد صح عن النبي ﷺ « أرضوا مصدقكم » فإذا صح هذا يبين ، فخرج المصدقين في كل عام موجب أخذ الزكاة في كل عام يبين ، فإذا شك في ذلك ، فتخصيص بعض ما وجبت فيه الزكاة عاماً بأن لا يأخذ منه المصدق الزكاة عاماً ثانياً تخصيص للنص ، وقول بلا برهان ، وإنما يراعى مثل هذا فيما لا نص فيه وبالله تعالى التوفيق * .

٦٧٩ — مسألة — وفرض على كل ذى ابل وبقر وغنم أن يحلبها يوم وردها على الماء ، ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه * .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحكم ابن نافع — هو أبو اليمان ثنا شعيب — هو ابن أبي حمزة ثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « تأتي الابل على صاحبها على خير ما كانت ، إذا هو لم يعط فيها حقها ، تطؤه باخفافها ، وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت ، إذا لم يعط فيها حقها ، تطؤه باطلافاً وتنطحه بقرونها ، قال : ومن حقها أن تحلب على الماء » ^(٢) * .

قال أبو محمد : ومن قال : إنه لاحق في المال غير الزكاة فقد قال : الباطل ، ولا برهان على صحة قوله ، لا من نص ولا اجماع ، وكل ما أوجبه رسول الله ﷺ في الأموال فهو واجب * .
وتسأل من قال هذا : هل تجب في الأموال كفارة الظهار والايان وديون الناس أم لا ؟
فمن قولهم : نعم ، وهذا تناقض منهم * .

وأما إعاره الدلو واطراق الفحل فداخل تحت قول الله تعالى : (ويمنعون الماعون) * .
٦٨٠ — مسألة — الاسنان المذكورات في الابل * .

بنت المخاض هي التي آتمت سنة ودخلت في سنتين ، سميت بذلك لان أمها ما خض ، أي قد حملت ، فإذا آتمت سنتين ودخلت في الثالثة فهي بنت لبون وابن لبون ، لان أمها قد وضعت فلها لبن ، فإذا آتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فهي حقة ، لانها قد استحقت أن يحمل عليها الفحل والحمل ، فإذا آتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة فهي جذعة ، فإذا آتمت

(١) في النسخة رقم (١٤) و« السائمة » وزيادة الواو خطأ مفسد للمعنى (٢) هو في البخاري (ج ٢ ص ٢١٧) * .

خمس سنين ودخلت في السادسة فهي ثنية . ولا يجوز في الصدقة وهو مالم يتم سنة وهو
فصيل لا يجوز في الصدقة (١) *

حدثنا بهذه الاسماء وتفسيرها عبد الله بن ربيع قال: ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر
ثنا أبو داود بذلك كله ، عن أبي حاتم السجستاني ، والعباس بن الفرج الرياشي . وعن
أبي داود المصاحفي (٢) عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (٣) *

٦٨١ — مسألة — والخلطة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة ، ولكل أحد
حكمه في ماله ؛ خالط أو لم يخالط لا فرق بين شيء من ذلك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن فضالة أنا
سريج (٤) بن النعمان ثنا حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك : أن
أبا بكر الصديق كتب له : « ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، التي
أمر الله به رسول الله (٥) ﷺ » فذكر الحديث ، وفي آخره : « ولا يجمع بين مفترق (٦) ولا
يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » *

قال أبو محمد : فاختلف الناس في تأويل هذا الخبر *

فقال طائفة : إذا تخالط اثنان فأكثر في ابل أو في بقر أو في غنم فإنهم تؤخذ من ماشيتهم
الزكاة كما كانت تؤخذ لو كانت لواحد ، والخلطة عندهم أن تجتمع الماشية في الراعي والمرح
والمرح والمسقى ومواضع الحلب عاما كاملا متصلا وإلا فليست خلطة ، وسواء كانت
ماشيتهم مشاعة لا تميز أو متميزة ، وزاد بعضهم الدلو والفحل *

قال أبو محمد : وهذا القول ملوئ من الخطأ *

أول ذلك أن ذكرهم الراعي كان يغني عن ذكر المرح والمسقى ، لانه لا يمكن البتة
أن يكون الراعي واحداً وتختلف مسارحها ومساقياها ، فصار ذكر المرح والمسقى فضولا *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « ولا يجوز في الصدقة وهو مالم يتم سنة فصيل
ولا يجوز في الصدقة » والمراد منها واضح والتركيب في كليهما قلق ، ولا توجد هذه العبارة في أبي داود . . وقد
قل المؤلف تفسير الاسنان عنه كما قال ولكن قدم وأخر واختصر ، وانظر هناك (ج ٢ ص ١٩) (٢) نسبة الى
المصاحف ، وهو سليمان بن سلم — بفتح السين واسكان اللام — بن سابق ولم اجد ذكره في أبي داود ،
ولكن قال ابن حجر : ان له ذكرا في الزكاة عند أبي داود ، (٣) لم أجده أيضا في هذا الموضع في أبي داود .
ولكن عبارته « قال أبو داود : سمعته من الرياشي وأبي حاتم وغيرهما ، ومن كتاب النضر بن شميل . ومن
كتاب أبي عبيد » وأبو عبيد هو القاسم بن سلام (٤) بضم السين المهملة وآخره جيم . ووقع في سنن النسائي
في الطبعتين (ج ١ ص ٢٤٠ و ج ٥ ص ٢٧) « شرح » وهو خطأ وتصحيف (٥) في النسائي « رسوله »
بالضمير بدل الاسم الظاهر (٦) في النسائي « متفرق » . .

وأيضاً فإن ذكر الفعل خطأ ، لأنه قد يكون لانسان واحد فخلان واكثر ، لكثرة ماشيته ، وراعيان واكثر ، لكثرة ماشيته ، فينبغي على قولهم — اذا أوجب اختلاطهما في الراعى والعمل — أن يزكيازكاة المنفرد ، وان لا تجمع ماشية انسان واحدا اذا كان له فيها راعيان فخلان ، وهذا لا تخلص منه *

ونسألهم اذا اختلطا في بعض هذه الوجوه : ألها حكم الخلطة أم لا ؟ فأى ذلك قالوا ؟ فلا سبيل ان يكون قولهم إلا تحكما فاسدا بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق *

ثم زادوا في التحكم فرأوا في جماعة لهم خمسة من الابل أو أربعون من الغنم أو ثلاثون من البقر — بينهم كلهم — : ان الزكاة مأخوذة منها ، وأن ثلاثة لو ملك كل واحد منهم أربعين شاة — وهم خلطاء فيها — : فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، كما لو كانت لواحد ، وقالوا : ان خمسة لكل واحد منهم خمسة من الابل — تخالطوا بها عاما — فليس فيها إلا بت مخاض وهكذا في جميع صدقات المواشى ، *

وهذا قول الليث بن سعد ، واحمد بن حنبل ، والشافعى وأبى بكر بن داود فيمن وافقه من اصحابنا * حتى ان الشافعى رأى حكم الخلطة جاريا كذلك في الثمار ، والزرع ، والدرهم ، والدنانير ، فرأى في جماعة بينهم خمسة اوسق فقط ان الزكاة فيها ، وان جماعة يملكون مائتي درهم فقط أو عشرين دينارا فقط — وهم خلطاء فيها — ان الزكاة واجبة في ذلك ، ولو أنهم ألف أو أكثر أو أقل *

وقالت طائفة : ان كان يقع لكل واحد من الخلطاء مافيه الزكاة زكوا حيث زكاة المنفرد ، وان كان لا يقع لكل واحد منهم مافيه الزكاة فلا زكاة عليهم ، ومن كان منهم يقع له مافيه الزكاة فعليه الزكاة ، ومن كان غيره ^(١) منهم لا يقع له مافيه الزكاة فلا زكاة عليه * فرأى هؤلاء في اثنين — فصاعداً — يملكان أربعين شاة أو ستين أو مادون الثمانين ، أو ثلاثين من البقر أو مادون الستين ، وكذلك في الابل — : فلا زكاة عليهم فان كان ثلاثة يملكون مائة وعشرين شاة ، لكل واحد منهم ثلثها ، فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، وهكذا في سائر المواشى *

ولم ير هؤلاء حكم الخلطة الا في المواشى فقط *

وهو قول الأوزاعى ، ومالك ، وأبى ثور ، وأبى عبيد ، وأبى الحسن بن المغلس من اصحابنا * وقالت طائفة : لا تحيل الخلطة حكم الزكاة أصلا ، لا في الماشية ولا في غيرها ، وكل خليط

(١) في النسخة رقم (١٤) « عنده » بدل « غيره » . .

ليزكى مامعه كما لو لم يكن خليطاً ، ولا فرق ، فان كان ثلاثة خلطاء لكل واحد أربعون شاة فعليهم ثلاث شياه ، على كل واحد منهم شاة ، وإن كان خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل وهم خلطاء فعلى كل واحد شاة ، وهكذا القول في كل شيء ، وهو قول سفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، وشريك بن عبدالله ، والحسن بن حي *

قال أبو محمد : لم نجد في هذه المسألة قولة لأحد من الصحابة ، ووجدنا أقوالاً عن عطاء وطاوس ، وابن هرمز ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والزهرى فقط *

روينا عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه كان يقول : إذا كان الخليطان يعلنان أموالهما فلا تجمع أموالهما في الصدقة . قال ابن جريج : قد كرت هذا لعطاء من قول طاوس فقال : ما أراه إلا حقاً *

ورويانا عن معمر عن الزهرى قال : إذا كان راعيها واحداً ، وكانت ترد جميعاً — وتروح جميعاً — صدقت جميعاً *

ومن طريق ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال : إن الابل إذا جمعها الراعى والفحل والحوض تصدق جميعاً ثم يتحاص أصحابها على عدة الابل في قيمة الفريضة التي أخذت من الابل ، فان كان استودعه إياها — لا يريد مخالطته ولا وضعها عنده يريد تاجها — فان تلك تصدق وحدها *

وعن ابن هرمز مثل قول مالك *

قال أبو محمد : احتجت كل طائفة لقولها بحكم رسول الله ﷺ الذي صدرنا به * فقال من رأى أن الخلطة تحيل الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعداً بمنزلة كما (١) لو أنه لواحد — : أن معنى قوله عليه السلام : « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة » أن معنى ذلك : هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة ، لكل واحد منهم ثلثها ، وهم خلطاء ، فلا يجب عليهم كاهم الا شاة واحدة ، فهى المصدق أن يفرقها يأخذ من كل واحد شاة فيأخذ ثلاث شياه ، والرجلان يكون لهما مائتا شاة وشاتان ، لكل واحد نصفها ، فيجب عليهما ثلاث شياه فيفرقانهما خشية الصدقة ، فيلزم كل واحد منهما شاة ، فلا يأخذ المصدق الا شاتين *

وقالوا : معنى قوله عليه السلام « كل خليطين يتراجعان بينهما بالسوية » هو أن يعرفا مأخذ الساعى فيقع على كل واحد حصته على حسب عدد ماشيته كاثنتين لأحدهما وأربعون شاة وللآخر ثمانون وهما خليطان ، فعليهما شاة واحدة ، على صاحب الثمانين ثلثها وعلى صاحب الأربعين ثلثها *

وقال من رأى أن الخلطة لا تحيل حكم الصدقة: معنى قوله وَاللَّهِ عَلَيْهِ لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة «هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة، لكل واحد ثلثها، فيجب على كل واحد شاة، فهو أعن جمعها وهي مفترقة (١) في ملكهم تليسا على الساعى أنها الواحد فلا يأخذ الا واحدة، والمسلم يكون له مائتا شاة وشاتان فيجب عليه ثلاث شياه، فيفرقها قسمين ويلبس على الساعى أنها لاثنين، لثلاث يعطى منها الا شاتين، وكذلك نهى المصدق أيضا عن أن يجمع على الاثنين — فصاعداً — ما لهم ليكثر ما يأخذ، وعن أن يفرق مال الواحد في الصدقة، وان وجدته في مكانين متباعدين (٢) ليكثر ما يأخذ *

وقالوا: ومعنى قوله عليه السلام: «كل خليطين يترادان بينهما بالسوية» هو أن الخليطين في اللغة التي بها خاطبنا عليه السلام — هما ما اختلط مع غيره فلم يتميز، ولذلك سمي الخليطان من التئيد بهذا الاسم، وأما ما لم يختلط مع غيره فليسا خليطين، هذا ما لا شك فيه، قالوا: فليس الخليطان في المال الا الشريكين فيه اللذين لا يتميز مال أحدهما من الآخر، فان تميز فليسا خليطين، قالوا: فاذا كان خليطان كما ذكرنا وجاء المصدق فقرض عليه أن يأخذ من جملة المال الزكاة الواجبة على كل واحد منهما في ماله، وليس عليه أن ينتظر قسمتهما لمالهما، ولعلمهما لا يريدان القسمة، وان كانا حاضرين فليس له ان يجبرهما على القسمة، فاذا أخذ زكاتيهما فانهما يترادان بالسوية، كاثنتين لأحدهما ثمانون شاة وللآخر أربعون، وهما شريكان في جميعها، فيأخذ المصدق شاتين، وقد كان لأحدهما ثلثا كل شاة منهما وللآخر ثلثها، فيترادان بالسوية؛ فيبقى لصاحب الأربعين تسع وثلاثون، ولصاحب الثمانين تسع وسبعون *

قال أبو محمد: فاستوت دعوى الطائفتين في ظاهر الخبر، ولم تكن لاحداهما مزية على الأخرى في الخبر (٣) المذكور *

ف نظرنا في ذلك فوجدنا تأويل الطائفة التي رأت أن الخلطة لا تحيل حكم الزكاة أصح، لأن كثيراً من تفسيرهم المذكور متفق من جميع أهل العلم على صحته، وليس شيء من تفسير الطائفة الأخرى مجمعا عليه، فبطل تأويلهم لتعريضه من البرهان، وصح تأويل الأخرى (٤) لأنه لا شك في صحة ما اتفق عليه، ولا يجوز أن يضاف الى رسول الله وَاللَّهِ عَلَيْهِ قول لا يدل على صحته نص ولا إجماع، فهذه حجة صحيحة *

ووجدنا أيضا ثابت عن رسول الله وَاللَّهِ عَلَيْهِ قوله: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» وأن من لم يكن له الا أربع من الابل فلا صدقة عليه، «ليس فيما دون أربعين شاة شيء»

(١) في النسخة رقم (١٦) «مفترقة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مفترقين» (٣) في النسخة رقم (١٦) الحديث

(٤) في النسخة رقم (١٦) «الآخرين» =

وسائر مانصه عليه السلام في صدقة الغنم والابل ، من ان في اربعين شاة شاة ، وفي خمس وعشرين من الابل (١) بنت مخاض ، وغير ذلك ، ووجدنا من لم يحل بالخلطة حكم الزكاة قد أخذ بجميع هذه النصوص ولم يخالف شيئاً منها ، ووجدنا من أحال بالخلطة حكم الزكاة يرى في خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل ان على كل واحد منهم خمس بنت مخاض ، وان ثلاثة لهم مائة وعشرون شاة على السواء بينهم ان على كل امرئ منهم ثلث شاة ، وان عشرة رجال لهم خمس من الابل بينهم فان بعضهم يوجب على كل واحد منهم عشر شاة ، وهذه زكاة ما أوجبها الله تعالى قط ، وخلاف لحكمه تعالى وحكم رسوله ﷺ *

وسألناهم عن انسان له خمس من الابل ، خالط بها صاحب خمس من الابل في بلد ، وله أربع من الابل ، خالط بها صاحب أربع وعشرين في بلد آخر ، وله ثلاث من الابل ، خالط بها صاحب خمس وثلاثين في بلد ثالث ؟ فاعليناهم أتوا في ذلك بحكم يعقل أو يفهم ! وسألنا إياهم في هذا الباب يتسع جداً ، فلا سبيل لهم الى جواب يفهمه أحد البتة ، فبينما بهذا السؤال على ما زاد عليه (٢) *

وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *
ومن رأى حكم الخلطة يحل الزكاة فقد جعل زيدا (٣) كاسبا على عمره ، وجعل لمال أحدهما حكماً في مال الآخر ، وهذا باطل وخلاف للقرآن والسنة *
وما عجز رسول الله ﷺ قط — وهو المفترض عليه البيان لنا — عن أن يقول : المختاطان في وجه كذا ووجه كذا يزكيان (٤) زكاة المنفرد ، فاذ لم يقله فلا يجوز القول به *
وأيضاً فان قولهم بهذا الحكم انما هو فيما اختلط (٥) في الدلو والراعي والمراح والمحتلب — :
تحكم بلا دليل أصلاً ، لا من سنة ولا من قرآن ولا قول صاحب ولا من قياس ، ولا من وجه يعقل ، وبعضهم اقتصر على بعض الوجوه بلا دليل ! وليت شعري أمن قوله عليه السلام مقصوراً على الخلطة في هذه الوجوه دون (٦) ان يريد به الخلطة في المنزل أو في الصناعة أو في الشركة في الغنم كما قال طاوس وعطاء ؟ ! وفي هذا كفاية *

فان ذكرنا ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا أبو الاسود — هو النضر بن عبد الجبار مصري (٧) — ثنا

(١) قوله من الابل ، محذوف في النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) ، عما زاد عليه ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) ، زائدان ، وهو تصحيف (٤) كلمة يزكيان ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) ، انما هو ما اختلط ، وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) حذفت كلمة دون ، وجعل بدلها وار المظف وهو خطأ (٧) موثقة وليست ١٤٥ ومات سنة ٢١٩ في اواخر ذي الحجة .

ابن لبيعة عن يحيى بن سعيد أنه كتب إليه : أنه سمع السائب بن يزيد يقول : أنه سمع سعد بن أبي وقاص يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : « الخليلان ما اجتمع على الفحل ، والمرعى ، والحوض » *

قلنا : هذا لا يصح ، لأنه عن ابن لبيعة (١) *

ثم لو صح فما خالفنا كم (٢) قط في أن ما اجتمع على فحل ومرعى وحوض أنهما خيلطان في ذلك ، وهذا حق لا شك فيه ، ولكن ليس فيه حالة حكم الزكاة المفترضة بذلك ولو وجب بالاختلاط في المرعى حالة حكم الزكاة لوجب ذلك في كل ماشية في الأرض لأن المرعى متصلة في أكثر الدنيا ، إلا أن يقطع بينهما بحر ، أو نهر ، أو عمارة *

وأيضاً فليس في هذا الخبر ذكر لتخالطهما بالراعى ، وهو الذى عول عليه مالك والشافعى ، والافقد يختلط في المسقى والمرعى والفحل أهل الحلة (٣) كلهم ، وهما لا يريان ذلك خلطة تحيل حكم الصدقة *

وزاد ابن حنبل : والمحتلب *

وقال بعضهم : ان اختلطاً أكثر الحول كان لهما حكم الخلطة *

وهذا تحكم بارد ! ونسألهم عن خالط آخر ستة أشهر ؟ فبأى شيء أجابوا فقد زادوا في التحكم بلا دليل ! ولم يكونوا بأحق بالدعوى من غيرهم ؟ !! *

وأما قول مالك فظاهر الحوالة جداً ، لأنه خص بالخلطة المواشى فقط ، دون الخلطة في الثمار والزرع (٤) والناض ، وليس هذا التخصيص موجوداً في الخبر *

فان قال : ان النبي ﷺ انما قال ذلك بعقب ذكره حكم الماشية *

قلنا : فكان ماذا ؟ فان كان هذا حجة لكم فاقصروا بحكم الخلطة على الغنم فقط ، لأنه عليه السلام لم يقل ذلك إلا بعقب ذكره زكاة الغنم ، وهذا ما لا مخلص منه *

فان قالوا : قسنا الابل والبقر على الغنم *

قل لهم : فهلا قسم الخلطة في الزرع والثمرة على الخلطة في الغنم ؟ *

وأيضاً فان مالكا استعمل حالة الزكاة بالخلطة في النصاب فزائداً (٥) ولم يستعمله في عموم الخلطة كما فعل الشافعى ، وهذا تحكم ودعوى بلا برهان ، وان كان فرعاً عن حالة النص في

(١) الحديث رواه ايضا الدارقطني (ص ٢٠٤) وفيه « الراعى » بدل « المرعى » ، وهو حديث ضعيف
 خطأ فيه ابن لبيعة وانفرديه ، وانظر الكلام عليه في التلخيص (ص ١٧٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) « خالفنا »
 (٣) الحلة - بكسر الحاء - جماعة يوت الناس لانها تحمل ، والجمع حلال ، بالكسر أيضا (٤) في النسخة رقم (١٦)
 « والزرع » (٥) كلمة « فزائداً » محذوفة في النسخة رقم (١٦) *

أن لازكاة فيما دون النصاب — : فقد وقع فيه فيما فوق النصاب ، ولا فرق بين الاحالتين .
وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وأما أبو حنيفة وأصحابه فانهم يشنعون بخلاف الجمهور اذا وافق تقليدهم ، وهم هنا قد خالفوا خمسة من التابعين ، لا يعلم لهم — من طبقتهم ولا ممن قبلهم — مخالف (١) وهذا عندنا غير منكر ، لكن أوردناه لترهيم تناقضهم ، واحتجاجهم بشيء لا يرونه حجة اذا خالف أهواءهم ! *

وموهوا أيضا بما حد ثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون عن بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه حكيم بن معاوية بن حيدة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون ، لا تفرق إبل عن حسابها ، من اعطاها مؤجرا فله أجرها ، عزمة من عزمات ربنا ؛ لا يحل لآل محمد منها شيء ، ومن منعها فانا آخذوها وشطر إبله » (٢) * قالوا : فمن أخذ الغنم من أربعين ناقبة لثمانية شركاء ؛ لكل واحد منهم خمس ، فقد فرقها عن حسابها ، ولم يخص عليه السلام ملك واحد من ملك جماعة * قال أبو محمد : فنقول لهم وبالله تعالى تأييد : ان كان هذا الخبر عندكم حجة فخذوا بما فيه ، من ان مانع الزكاة تؤخذ منه وشطر إبله زيادة *

فان قلتم : هذا منسوخ * قلنا لكم : هذه دعوى بلا حجة ، لا يعجز عن مثلها خصومكم ، فيقولوا لكم (٣) :
والذي تعلقتم به منه منسوخ *

وان كان المشغب به مالكم قلنا لهم : فان كان شريكه مكاتباً أو نصرانيا *
فان قالوا : هذا قد خصته أخبار آخر * قلنا : وهذا نص قد خصته أخبار آخر ، وهي : ان لازكاة في اربع من الابل فأقل ، وان في كل خمس شاة الى اربع وعشرين *

ثم نقول : هذا خبر لا يصح ، لأن بهز بن حكيم غير مشهور العدالة ، ووالده حكيم كذلك (٤) *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، لانهم لم يمتنعوا من طبقتهم ولا ممن قبلهم مخالفا ، (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ١٢) والنسائي (ج ٥ ص ١٥ و ١٧) واحمد (ج ٥ ص ٢ و ٤) والحاكم (ج ١ ص ٣٩٧ و ٣٩٨) وصححه (٣) في النسخة رقم (١٤) ، فنقول لكم ، (٤) بل بهز وابوه قتان وقد صحح الحاكم والذهبي صحيفه بهز عن ابيه عن جده . وانظر الشوكاني (ج ٤ ص ١٧٩) *

فكيف ولو صح هذا الخبر لما كان (١) لهم فيه حجة؟، لانه ليس فيه ان حكم المختلطين حكم الواحد، ولا يجوز ان يجمع مال انسان الى مال غيره في الزكاة، ولأن يزكى مال زيد بحكم مال عمرو، لقول الله تعالى: (ولا تزروا زرة وزر أخرى) فلو صح لكان معناه بلا شك فيما جاوز العشرين ومائة من الابل، لمخالفة جميع الاخبار وأولها عن آخرها، لما خالف هذا العمل لاجماعهم واجماع الاخبار على ان في ست وأربعين من الابل حقة لا بنت لبون، ولسائر ذلك من الاحكام التي ذكرنا *

وايضاف انه ليس في هذا الخبر الا الابل فقط، فنقلهم حكم الخلطة الى الغنم والبقر قياس، والقياس كله باطل، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل، لانه ليس نقل هذا الحكم عن الابل الى البقر والغنم بأولى من نقله الى الثمار والحبوب والعين، وكل ذلك دعوى في غاية الفساد. وبالله تعالى التوفيق *

ولأني خيفة ههنا تناقض طريف (٢) وهو أنه قال في شريكين في ثمانين شاة لكل واحد منها نصفها: أن عليهما شاتين بينهما، واصاب في هذا، ثم قال في ثمانين شاة لرجل واحد نصفها ونصفها الثاني لأربعين رجلا: انه لازكاة فيها أصلا لا على الذي يملك نصفها، ولا على الآخرين، واحتج في اسقاطه الزكاة عن صاحب الأربعين بأن تلك التي بين اثنين يمكن قسمتها، وهذه لا يمكن قسمتها *

فجمع (٣) كلامه هذا أربعة أصناف من فاحش الخطأ! *

أحدها اسقاطه الزكاة عن مالك أربعين شاة ههنا *

والثاني ايجابه الزكاة على مالك أربعين في المسألة الأخرى، ففرق بلا دليل *
والثالث احتجاجة في اسقاطه الزكاة هنا بأن القسمة تمكن هنالك، ولا تمكن ههنا، فكان هذا عجبا! وما ندرى للقسمة وامكانها أو تعذر امكانها (٤) مدخلا في شيء نحن أحكام الزكاة !!! *

والرابع أنه قد قال الباطل، بل ان كانت القسمة هنالك ممكنة فهي هنا ممكنة وان كانت ههنا متعذرة فهي هنالك متعذرة، فاعجبوا لقوم هذا مقدار فقهم: *
قال أبو محمد: فان قال قائل: فاتم توجبون الزكاة على الشريك في الماشية اذا ملك حافيه الزكاة في حصته، وتوجبونها على الشريكين في الرقيق في زكاة الفطر، وتقولون فيمن له نصف عبد مع آخر ونصف عيد آخر مع آخر، فاعتق النصفين — : انه لا يجوز ثاقه عن

(١) في النسخة رقم (١٤) «كانت»، (٢) هو بالظلم المهملة (٣) في النسخة رقم (١٦) «لجميع»، وهو خطأ

(٤) في النسخة رقم (١٤) «أو تعذرهما»

رقبة واجبة، ومن له نصف شاة مع انسان، ونصف شاة أخرى مع آخر فذبحهما (١) — :
انه لا يجزئه ذلك عن هدى واجب فكيف هذا؟ *

قلنا : نعم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على المسلم في فرسه وعبده صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق » قلنا بعموم هذه اللفظة، وقال عليه السلام : « كل خليطين فانهما يترادان بينهما بالسوية » قلنا بذلك، وأوجب رقبة وهدى شاة ولا يسمى نصفاعبدین رقبة ، ولا نصفاً شاة شاة وبالله تعالى التوفيق *

زكاة الفضة (٢)

٦٨٢ — مسألة — لازكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصوغة أو نقاراً أو غير ذلك — حتى تبلغ خمس أواق فضة محضة ، لا يعد في هذا الوزن شيء يخالطها من غيرها فاذا أتمت كذلك سنة قمرية متصلة ففيها خمسة دراهم بوزن مكة ، والخمس أواق هي مائتي درهم بوزن مكة الذي قد ذكرنا قبل في زكاة البر والتمر والشعير ، فاذا زادت على ما ذكرنا وأتمت بزيادتها سنة قمرية ففيها زاد — قل أو أكثر — ربع عشرها، وهكذا كل سنة ، فان نقص من وزن الاواق المذكورة ولو فلس فلا زكاة فيها *

وان كان فيها خلط ، فان غير الخلط شيئاً من لون الفضة أو محكها أو رزاتها أسقط ذلك الخلط فلم يعد ؛ فان بقي في الفضة المحضة خمس أواق زكيت ، والا فلا ، وإن كان الخلط لم يغير شيئاً من صفات الفضة زكيت بوزنها *

وهذا كله يجمع عليه الا ثلاثة مواضع ، نذكرها إن شاء الله تعالى *

قال مالك : إن نقصت المائتا درهم نقصاناً تجوز به جواز الوزنة (٣) ففيها الزكاة *

وقال بعض التابعين : ان نقصت نصف درهم ففيها الزكاة *

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما روينا من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : اذا بلغت مائتي درهم ففيها (٤) خمسة دراهم ، وان نقص من المائتين فليس فيه شيء . *

وهو قول عمر بن الخطاب ، وهو قول الحسن البصري ، والشعبي ، وسفيان الثوري وأبي سليمان ، والشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٤)، فذبحها ، وفي النسخة رقم (١٦) د فذبحوها وكلاهما خطأ (٢) هنا العنوان لا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) د الموازنة ، وكذا كانت في النسخة رقم (١٤) ولكن صححها كاتبها (٤) في النسخة رقم (١٦) د اذا بلغ مائتي درهم ففيه .

وقال أبو حنيفة في نقصان الوزن كقول أصحابنا ، واضطرب في الخلط يكون فيها *
وقال مالك : ان كان في الدراهم خلط زكيت بوزنها كلها *
وقال الشافعي ، وأبو سليمان كما قلنا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القربري ثنا البخاري
ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا مالك ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة (١)
عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « ليس فيما دون خمسة أو سق
صدقة ، ولا في أقل من خمس من الابل الذود صدقة ، ولا في أقل من خمس أواق (٢)
من الورق صدقة » *

ورويناه أيضاً عن علي عن النبي ﷺ كما حدثنا حمام ثنا أبو محمد الباجي ثنا عبد الله
ابن يونس ثنا بقى ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير عن أبي اسحاق عن عاصم
ابن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من مائتي درهم شيء » *
قال أبو محمد : فمنع عليه السلام من أن يجب في أقل من خمس أواق من الورق صدقة ،
فاذا نقصت — ما قل أو أكثر — فهو أقل من خمس أواق ، فصح يقينا أنه لا شيء فيها ،
وسواء كان معها خلط يبلغ أزيد من خمس أواق أو لم يكن ، وسقط كل قول مع قوله
رسول الله ﷺ وهذا مما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى
الله عنهم مخالف *

وأما اذا لم يغير الخلط شيئاً من حدود الفضة وصفاتها فهو فضة ، كالخلط يكون
في الماء لا يغير شيئاً من صفاته ، وهكذا في كل شيء لم يغير حد ما صار فيه . وبالله
تعالى التوفيق *

واختلفوا فيما زاد على المائتين *

فروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن عاصم الأحول
عن الحسن البصري قال : كتب عمر إلى أبي موسى : فيما زاد على المائتين ففى كل أربعين
درهماً درهم . *

وهو قول الحسن ، ومكيحول ، وعطاء ، وطاوس ، وعمرو بن دينار ، والزهرى وبه
يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي *

(١) هو في البخاري (ج ٢ ص ٢٤٠) « محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني ، وهو هو ، قال ابن حجر
في التهذيب : « ومنهم من نسب إلى جده — يعني عبد الرحمن — ومنهم من نسب عبد الله يعني أياه — إلى جده »
والجمع واحد » (٢) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للبخاري ، وفي النسخة رقم (١٦) « أواق »

وحدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد فبحساب ذلك *

وبه الى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : ما زاد على المائتين فبالحساب * وهو قول إبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، ومحمد بن سيرين ، وسفيان الثوري والحسن بن حي ، ووكيع ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وابن أبي ليلى ، ومالك *

قال أبو محمد : احتج أهل هذه المقالة بحديث من طريق المنهال بن الجراح — وهو كذاب — عن حبيب بن نجيح — وهو مجهول عن عبادة بن نسي عن معاذ بن جبل : « أن

رسول الله ﷺ أمره — حين وجهه إلى اليمن — أن لا يأخذ من الكسور شيئاً ، إذا بلغ الورق مائتي درهم خمسة دراهم ، ولا يأخذ مما زاد حتى يبلغ أربعين درهما » (١) *

وبما روينا من طريق يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري — وهو ساقط مطرح باجماع (٢) عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « في كل خمس أواق خمسة دراهم ، فما زاد فقي كل أربعين درهما » (٣) *

وبما روينا من طريق الحسن بن عمار — وهو ساقط مطرح باجماع — عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ : أنه قال له : « يا علي ، أما علمت أني عفوت (٤) عن صدقة الخيل ، والرقيق ، فأما البقر ، والأبل ، والشاء فلا ، ولكن هاتوا ربع العشر (٥) ، من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وليس في مائتي درهم شيء حتى يحول عليها الحول ، فإذا حال عليها الحول فقيها خمسة دراهم ، فما زاد فقي كل أربعين درهما درهم » (٦) *

وبما حدثنا حمام قال : ثنا عباس ثنا ابن أيمن أنا مطلب بن شعيب المصري (٧) ثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب في الصدقة (٨) نسخة كتاب

(١) رواه البارقي من طريق ابن اسحق عن المنهال (ص ٢٠٠) ثم قال : « المنهال ابن الجراح متروك الحديث » ، وهو أبو العطوف ، واسمه الجراح بن المنهال ، وكان ابن اسحق يقلب اسمه إذا روى عنه ، وعبادة بن نسي لم يسمع من معاذ . واما حبيب بن نجيح فقد ذكره ابن جبان في الثقات (٢) سبق الكلام عليه في المسئلة ٦٧٣ (٣) هذا قطعة من كتاب عمرو بن حزم ، وقد بينا مراراً انه صحيح (٤) في بعض النسخ . قد عفوت ، (٥) في النسخة رقم (١٦) « العشر » (٦) انظر لفظاً قريباً من هذا الحديث عند أبي داود (ج ٢ ص ١٠ و ١١) من طريق جرير وآخر عن أبي اسحق . ولعل هذا الآخر هو الحسن بن عمار (٧) هو مروزي ولد بمصر وسكن فيها ، وكان ثقة في الحديث ، مات يوم الاحد النصف من المحرم سنة ٢٨٢ (٨) في النسخة رقم (١٦) « في الصدقات ، ١ »

رسول الله ﷺ في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، أقرأنها سالم بن عبد الله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، فذكر صدقة الابل ، فقال : « فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة (١) » ثم قال : « ليس في الورق صدقة حتى تبلغ مائتي درهم ، فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل أر بعين زادت على مائتي درهم (٢) درهم ، * »

وحدثنا أيضاً عبد الله بن ربيع قال ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان قال ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر النخعي (٣) ثنا يونس بن يزيد سمعت الزهري قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، أقرأنها سالم بن عبد الله ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز حين أمر على المدينة ، فأمر عماله بالعمل بها ، فذكر فيها صدقة الابل : وفيها : « فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان طروقتا الفحل ، حتى تبلغ عشرين ومائة ، فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها حقة وابنتا لبون ، حتى تبلغ تسعاً وثلاثين ومائة ؛ فاذا كانت أربعين ومائة ، ففيها حقتان وابنة لبون ، حتى تبلغ تسعاً وأربعين ومائة ، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقا ، حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة ، فاذا بلغت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون ؛ حتى تبلغ تسعاً وستين ومائة ، فاذا بلغت سبعين ومائة ففيها حقة وثلاث بنات لبون ؛ حتى تبلغ تسعاً وسبعين ومائة ، فاذا بلغت ثمانين ومائة ففيها حقتان وابنتا لبون ، حتى تبلغ تسعاً وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقا وابنة لبون ؛ حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة ، فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقا ؛ أو خمس بنات لبون ، أي السنين وجدت فيها أخذت » وذكر صدقة الغنم ، قال الزهري : « وليس في الرقة صدقة حتى تبلغ مائتي درهم ، فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم » ثم قال : « في كل أر بعين درهما زاد على المائتي درهم درهم ؛ وليس في الذهب صدقة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم ؛ فاذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أر بعين درهما درهم ، حتى تبلغ أر بعين ديناراً ففيها دينار ، ثم ما زاد على ذلك من الذهب ففي كل صرف أر بعين درهما درهم ، وفي كل أر بعين ديناراً دينار (٤) » * »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عمرو بن عون

(١) كلمة « ومائة » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « مائتين درهم ، وهو خطأ

(٣) بضم النون وفتح الميم ، وهو ثقة (٤) انظر المستدرک (ج ١ ص ٣٩٣ و ٣٩٤) والبارقطنی (ص ٢٠٩

أخبرنا أبو عروانة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ : « قد عفوت عن الخيل والرقيق ، فهاثوا صدقة الرقة ، من كل أر بعين درهما درهم ، وليس في تسعين ومائة شيء ، فإذا باغت مائتين ففيها خمسة دراهم » *

هذا كل ما هو جوابه من الآثار ، قد تفصيناها (١) لهم أكثر مما يتقصونه لأنفسهم * واحتجوا بأن قالوا : قد صححت الزكاة في الآثار بعين الزائدة على المائتين باجماع ، واختلفوا فيما بين المائتين وبين الآثار بعين ، فلا تجب فيها زكاة باختلاف *

وقالوا من جهة القياس : لما كانت الدراهم لها نصاب لا تؤخذ الزكاة من أقل منه ، وكانت الزكاة تتكرر فيها كل عام — : أشبهت المواشي ، فوجب أن يكون فيها أو قاص كما في المواشي ولم يجز أن تقاس على الثمار والزرع ، لأن الزكاة هنالك مرة في الدهر لا تتكرر ، بخلاف العين والماشية *

هذا كل ما شغبوا به من نظر وقياس *

وكل ما احتجوا به من ذلك لاجبة لهم في شيء منه ، بل هو حجة عليهم ، على ما نبين إن شاء الله تعالى *

أما حديث معاذ فساقط مطرح ، لأنه عن كذاب واضح للأحاديث ، عن مجهول * وأما حديث أبي بكر بن عمرو بن حزم فصحيفة مرسل ، ولا حجة في مرسل ، وأيضا فانها عن سليمان بن داود الجزري ، وهو ساقط مطرح *

ثم لو صح كان قول رسول الله ﷺ : « في الرقة ربع العشر » زائداً على هذا الخبر ، والزيادة لا يحل تركها ، لأنه ليس في هذا الخبر إلا أن في كل أر بعين درهما درهم فقط ، وليس فيه أن لازكاة فيما بين المائتين وبين الآثار بعين *

وأما حديث الحسن بن عماره فساقط ، للاتفاق على سقوط الحسن بن عماره * ولو صح لكانوا قد خالفوه ، فانهم يرون الزكاة في الخيل السائمة وفي الخيل والرقيق المتخذين للتجارة ، وفي هذا الخبر سقوط الزكاة عن كل ذلك جملة ، فمن أقبح سيرة ممن يحتاج بخبر ليس فيه بيان ما يدعى ، وهو يخالفه في نص ما فيه ؟! *

ولو صح هذا الخبر لكان قوله عليه السلام : « في الرقة ربع العشر » زائداً ، والزيادة لا يجوز تركها *

وأما حديث الزهري فمرسل أيضا ، ولا حجة في مرسل ، والذي فيه من حكم زكاة الورق والذهب (٢) فانما هو كلام الزهري : كما أوردناه آتفا من رواية الحجاج بن المنهال *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، تفصيناها ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، من حكم الزكاة ، الورق والذهب ، .

والعجب كل العجب تركهم ما فى الصحيفة التى رواها الزهرى نصا من صفة زكاة الابل ، واحتجاجهم بما ليس منها ! وخالفوا الزهرى أيضاً فيما ذكر من زكاة الذهب بالقيمة وهذا تلاعب بالديانة والحقائق والعقول !*

وأما حديث على - الذى ختمنا به - فصحيح مسند ، ولا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لان فيه : « قد عفوت عن الخيل والرقيق » وهم يرون الزكاة فى الخيل السائمة التى للتجارة وفى الرقيق الذى للتجارة ، ومن الشناعة احتجاجهم بحديثهم أول مخالف له فى نص ما فيه (١) !*

ولا دليل فيه على ما يقولون لوجهين :*

أحدهما أن نصه : « هاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهم ، وليس فى تسعين ومائة شيء فاذا بلغت مائتى درهم فقيها خمسة دراهم » ونعم ، هكذا هو ، لان فى المائتين أربعين مكررة خمس مرات ، فقيها خمسة دراهم ، ونحن لا نكر أن فى أربعين درهما زائدا درهم (٢) ، وليس فى هذا الخبر إسقاط الزكاة عن أقل من أربعين زائدة على المائتين ، فلا حجة لهم فيه*.

وأيضاً فهم يقولون : ان صاحب اذا روى خبراً ثم خالفه فهو دليل على ضعف ذلك الخبر ، كما ادعوا فى حديث (٣) أبى هريرة فى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا وقد صح عن على - كما ذكرنا فى صدر هذه المسألة أن مازاد على مائتى درهم فالزكاة فيه بحساب المائتين ، فلو كان فى رواية على ما يدعونه من إسقاط الزكاة عما بين المائتين والأربعين الزائدة لكان قول على بإيجاب الزكاة فى ذلك على أصلهم مسقطاً لما روى من ذلك (٤) والقوم متلاعبون !*

قال أبو محمد : فسقط كل ما موهوا به من الآثار ، وعادت حجة عليهم كما أوردنا* وأما قولهم : قد صححت الزكاة فى الأربعين الزائدة على المائتين باجماع ، واختلفوا فيما دون الأربعين ، فلا تجب الزكاة فيها باختلاف - : فان هذا كان يكون احتجاجاً صحيحاً لو لم يأت نص بإيجاب الزكاة فى ذلك ، ولكن هذا الاستدلال يعود عليهم فى قولهم فى زكاة الخيل وزكاة البقر ومادون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض والحلى وغير ذلك ، ويهدم عليهم أكثر مذاهبيهم*.

(١) فى النسخة رقم (١٤) ، وهم أول مخالف لنص ما فيه ، (٢) فى النسخة رقم (١٤) ، درهما ، وهو لحن وكلمة ، زائداً سقطت من النسخة رقم (١٦) ومقتضى السياق إثباتها (٣) فى النسخة رقم (١٤) ، فى روايته حديث ، (٤) هنا فى النسخة رقم (١٤) زيادة ، على أصلهم ، وهو تكراره.

وأما قياسهم زكاة العين على زكاة المواشى بعلّة تكرّر الصدقة في كل ذلك كل عام بخلاف زكاة الزرع — : قياس فاسد ، بل لو كان القياس حقا لكان قياس العين على الزرع أولى لان المواشى حيوان ، والعين ، والزرع ، والتمر ليس شيء من ذلك حيوانا ، فقياس زكاة مالهيس حيا ^(١) على زكاة مالهيس حيا أولى من قياس مالهيس حيا على حكم الحى *.

وأیضا فان الزرع ، والتمر ، والعين كلها خارج من الارض ، وليس الماشية كذلك ، فقياس ماخرج من الارض على ماخرج من الارض أولى من قياسه على ما لم يخرج من الارض *.

وأیضا فانهم جعلوا وقص الورق تسعة وثلاثين درهما ، وليس في شيء من الماشية وقص من تسعة وثلاثين ، فظهر فساد قياسهم . وبالله تعالى التوفيق . فسقط كل ما هو اياه * ثم وجدنا الرواية عن عمر رضی الله عنه بمثل قولهم لاتصح ، لانها عن الحسن عن عمر ، والحسن لم يولد الالستين باقيتين من خلافة عمر ، فبقيت الرواية عن علي ، وابن عمر رضی الله عنهما بمثل قولنا ، ولا يصح عن أحد من الصحابة رضی الله عنهم خلاف لذلك * قال أبو محمد : فاذا لم يبق لأهل هذا القول متعلق نظرنا في القول الثاني *.

فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي — هو عبد الله بن المثنى — ثنا ثمامة بن أنس بن مالك ان أنسا ^(٢) حدثه : ان أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفيه : « وفي الرقة ربع عشرها ^(٣) » ، فان لم تكن الا تسعين ومائة فليس فيها شيء ، الا أن يشاء ربها *.

فاوجب رسول الله ﷺ الصدقة في الرقة ، وهي الورق ، ربع العشر عموما ، لم يخص من ذلك شيئا الا ما كان أقل من خمس أواق ، فبقى ما زاد على ذلك على وجوب الزكاة فيه ، فلا يجوز تخصيص شيء منه ^(٤) أصلا . وبالله تعالى التوفيق *.

(١) في النسخة رقم (١٦) « حيوانا » (٢) في النسخة رقم (١٤) « ان اياه » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٢٣٨) (٣) في البخاري ربع العشر ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « منها ».

زكاة الذهب^(١)

٦٨٣ - مسألة - قالت طائفة : لازكاة في أقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصرّف الذي لا يخالطه شيء بوزن مكة ، سواء مسكو كدو حليه ونقاره^(٢) ومصوغه ، فإذا بلغ أربعين مثقالاً - كما ذكرنا - وأتم في ملك المسلم الواحد عاماً قريبا متصلاً فيه ربع عشره ، وهو مثقال ، وهكذا في كل عام ، وفي الزيادة على ذلك إذا أتم أربعين مثقالاً أخرى وبقيت عاماً كاملاً دينار آخر ، وهكذا أبداً في كل أربعين ديناراً زائدة دينار ، وليس في الزيادة شيء زائد حتى يتم أربعين ديناراً *

فإن كان في الذهب خلط لم يغير لونه أو رزاته أو حده^(٣) سقط حكم الخلط. فإن كان فيما بقي العدد المذكور زكي ، وإلا فلا ، فإن نقص من العدد المذكور ما قل أو كثر فلا زكاة فيه ، وفي كثير مما ذكرنا اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى *

قال جمهور الناس : بإيجاب الزكاة في عشرين ديناراً لا أقل *

وروي عن عمر بن عبد العزيز ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي ابن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا سعيد بن عفير^(٤) عن مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن رزيق بن حيان^(٥) قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز : انظر من مربك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون في التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً ، وما نقص فبحساب ذلك ، حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فإن نقصت ثلث دينار فدعها * قال أبو محمد : فهذا عمر بن عبد العزيز يرى في الذهب أن فيها الزكاة^(٦) وإن نقصت ، فإن نقصت ثلث دينار فلا صدقة فيها *

وقال مالك : إن نقصت نقصاناً تجوز به جواز الموازنة زكيت ، وإلا فلا ، وقال : إن كان في الدنانير الذهب وحلي الذهب خلط زكي الدنانير بوزنها *

(١) هذا العنوان من النسخة رقم (١٦) ولا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٢) النقرة - بضم النون وإسكان القاف - من الذهب والفضة : القطعة المذابة ، وجمعها : نقار ، بكسر النون (٣) في النسخة رقم (١٤) : لم يغير لونه ولا رزاته ولا حده ، (٤) عفير - بضم العين المهملة وفتح القاف - وسعيد هو ابن كثير بن عفير المصري ، ولد سنة ١٤٦ ومات سنة ٢٢٦ ، قال الحاكم : انصرف لم يخرج أجمع للعلوم منه ، وفي النسخة رقم (١٦) : سعيد بن عبيد ، وهو خطأ (٥) رزيق - بضم الراء وفتح الزاي ، وحيان - بفتح الحاء المهملة وتشديد اليا - المثناة : وقد اختلف في ضبط اسم رزيق هذا ف ضبطه البخاري والنهني وغيرهما بتقديم الراء كما قلنا ، وضبطه أبو زرعة الدمشقي بتقديم الزاي على الراء ، وهو الموافق للنسخة رقم (١٦) . والاول أرجح (٦) الذهب يذكر ويؤنث ،

وقال الشافعي : لا يزكى إلا ما فضل عن الخلط من الذهب المحض ، ولا يزكى ما نقص عن عشرين ديناراً ، لا بما قل ولا بما كثر *

وقال أبو حنيفة وغيره : الزكاة في عشرين ديناراً نصف دينار ، فإن زادت فلا صدقة فيها حتى تبلغ الزيادة أربعين ديناراً ، فإذا زادت أربعين ديناراً فقيهاً ربع عشرين ، وهكذا أبدأ وقال مالك ، والشافعي : ما زاد — قل أو كثر — ففيه ربع عشرين *

وروينا عن بعض التابعين : أنه لا زكاة فيما زاد حتى تبلغ الزيادة عشرين ديناراً ^(١) وهكذا أبدأ *

وروينا عن الزهري وعطاء : أن الزكاة إنما تجب في الذهب بالقيمة ، كما حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر النميري ثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري يقول : ليس في الذهب صدقة ^(٢) حتى يبلغ صرفها مائتي درهم ، فإذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهماً ، حتى تبلغ أربعين ديناراً ، ففيها دينار ، ثم ما زادت على ذلك من الذهب ففيه صرف كل أربعين درهماً ، وفي كل أربعين ديناراً دينار ^(٣) * حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء ، وعمر بن دينار : لا يكون في مال زكاة حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ، ثم في كل أربعين ديناراً ربع دينار ، ثم ما زادت على ذلك حتى يبلغ المال أربعين ديناراً ، ففي كل أربعين ديناراً دينار . قال ابن جريج : فلما كان بعد ذلك بحين قلت لعطاء : لو كان لرجل تسعة عشر ديناراً ليس له غيرها والصرف اثنا عشر أو ثلاثة عشر ديناراً ، فيها صدقة ...؟ قال : نعم ، إذا كانت لو صرفت بلغت مائتي درهم ، إنما كانت إذ ذلك الورق ^(٤) ولم يكن ذهب *

وعن قال بأن لازكاة في الذهب إلا بقيمة ما يبلغ مائتي درهم فصاعداً من الورق سليمان بن حرب الواسطي ^(٥) *

قال أبو محمد : أما من قال : لم يكن يومئذ ذهب فخطأ ، كيف هذا ؟ والله عز وجل يقول : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) والأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كون الذهب عندهم كثيرة جداً ، كقوله عليه السلام

(١) في النسخة رقم (١٦) ، مثقالاً ، (٢) كلمة صدقة سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٣) انظر حديث

الزهري بطوله في المسئلة السابقة ٦٨٢ (٤) في النسخة رقم (١٦) «الوزن» وهو تحريف (٥) بالثين المعجمة

والحاء المهملة ، نسبة إلى «واشع» حتى من الازد . وفي الأصلين بالجيم وهو تصحيف .

« الذهب حرام على ذكور أمتي حل لاناثها » واتخاذها عليه السلام خاتماً من ذهب ثم رمى به ، وغير ذلك كثير *

وإيجاب الزكاة في الذهب بقيمة الفضة قول لادلل على صحته من نص ولا إجماع ولا نظر ، فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا هل صح في إيجاب الزكاة في الذهب شيء أم لا ؟ *

فوجدنا ما حدثناه حماد قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحديث ، وفيه « من كانت له ذهب أو فضة لم يؤد ما فيها جعلت له يوم القيامة صفائح من نار فوضعت على جنبه ^(١) وظهره وجبهته ، حتى يقضى بين الناس ، ثم يرى سبيله » *

فوجب الزكاة في الذهب بهذا الوعيد الشديد ، فوجب طلب الواجب في الذهب الذي من لم يؤده عذب هذا العذاب الفظيع ، نعوذ بالله منه ، بعد الإجماع المتيقن المقطوع به على أنه عليه السلام لم يرد كل عدد من الذهب ، ولا كل وقت من الزمان ، وأن الزكاة إنما تجب في عدد معدود ، وفي وقت محدود ، فوجب فرضاً طلب ذلك العدد وذلك الوقت *

فوجدنا من حد في ذلك عشرين ديناراً احتج بما روينا من طريق ابن وهب : أخبرني جرير بن حازم وآخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم — قد كر كلاماً ، وفيه — « وليس عليك شيء حتى يكون — يعني في الذهب — لك عشرون ديناراً ^(٢) فإذا كان لك عشرون ديناراً ^(٣) وحال عليها الحول ففيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك » قال : لأدري ، أعلى يقول « بحساب ذلك » أورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ *

ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله ﷺ : « ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار » *

(١) في النسخة رقم (١٦) « جينه » وهو تصحيف وانظر الحديث في مسلم (ج ١ ص ٢٧٠) والشوكاني (ج ٤ ص ١٧٢) وجمع القوائد (ج ١ ص ١٤١) (٢) في النسخة رقم (١٤) « حتى يكون يعني في الذهب ذلك عشرون ديناراً » وفي النسخة رقم (١٦) « في ذلك » بزيادة ، وكلاهما خطأ وما هنا هو الصواب المقارب لما في أبي داود (ج ٢ ص ١٠ — ١١) من طريق ابن وهب (٣) في النسخة رقم (١٦) « فإذا كان ذلك عشرون دينار » وهو خطأ ولحق ، والذي في أبي داود « حتى تكون » ، فإذا كانت ، ،

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » *

ومن طريق أبي عبيد عن يزيد ^(١) عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن ^(٢) الأنصاري إن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب ^(٣) عمر في الصدقة : « أن الذهب لا يؤخذ منها شيء حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار » *

وذكر فيه قوم من طريق عبد الله بن واقد عن ابن عمر عن عائشة عن النبي ﷺ : « إن في عشرين ديناراً الزكاة » *

قال علي : هذا كل ما ذكرنا في ذلك عن رسول الله ﷺ *

وأما عمن دونه عليه السلام فروينا من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس ^(٤) قال : ولاني عمر الصدقات ، فأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، فما زاد فبلغ أربعة دنانير ففيه درهم *

ومن طريق وكيع : ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : كان لامرأة عبد الله بن مسعود طوق فيه عشرون مثقالاً فأمرها أن تخرج عنه خمسة دراهم *

ومن طريق وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن الشعبي قال : في عشرين مثقالاً نصف مثقال ؛ وفي أربعين ^(٥) مثقالاً مثقال *

ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : ثنا هشيم ، والمعتز بن سليمان قال هشيم : أنا منصور ، ومغيرة ، قال منصور : عن ابن سيرين ، وقال مغيرة : عن إبراهيم وقال المعتز : عن هشام عن الحسن ، ثم اتفق الحسن ، وابن سيرين ، وإبراهيم ؛ قالوا

(١) في النسخة رقم (١٦) ، زيد ، وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن عبد الله ، وهو خطأ . وقد سبق هذا الاسناد (٣) في النسخة رقم (١٦) ، في كتاب ، يحذف الواو ، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن حميد بن أنس » وهو خطأ ، فانه حميد بن أبي حميد الطويل التابعي المعروف بروايته عن أنس (٥) في النسخة رقم (١٤) « وفي كل أربعين » *

كلهم : فى عشرين ديناراً نصف دينار ، وفى أربعين ديناراً دينار *
وقد ذكرناه فى أول الباب عن عمر بن عبد العزيز *
ومن طريق أبى بكر بن أبى شيبة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبى غنية (١) عن أبيه
عن الحكم — هو ابن عتبة — أنه كان لا يرى فى عشرين ديناراً زكاة حتى تكون
عشرين مثقالاً فيكون فيها نصف مثقال *

وقد ذكرناه قبل عن عطاء ، وعمر بن دينار ، وذكرنا رجوع عطاء عن ذلك *
قال أبو محمد : ما نعلم عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا *
فأما كل ما ذكرناه عن رسول الله ﷺ فلا يصح منه شيء ولو صح لما استحللنا
خلافه ، وأعوذ بالله من ذلك *

أما حديث على — الذى صدرنا به — فان ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبى اسحاق
قرن فيه بين عاصم بن ضمرة وبين الحارث الأعور ، والحارث كذاب ، وكثير من الشيوخ
يجوز عليهم مثل هذا ، وهو أن الحارث أسنده ، وعاصم لم يسنده ، فجمعهما جرير ، وأدخل
حديث أحدهما فى الآخر . وقد رواه عن أبى اسحاق عن عاصم عن على شعبة ، وسفيان ،
ومعمر ، فأوقفوه على على ، وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم (٢) *
وقد روى حديث الحارث وعاصم زهير بن معاوية (٣) فشك فيه ، كما حدثنا عبد الله
ابن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا زهير
ابن معاوية ثنا أبو اسحاق عن عاصم بن ضمرة ، وعن الحارث عن على ، قال زهير : أحسبه
عن النبي ﷺ ، فذكر صدقة الورق ، : « إذا كانت (٤) مائتى درهم ففيها خمسة دراهم ،
فما زاد فعلى حساب ذلك » وقال فى البقر : « فى كل ثلاثين تبيع ، وفى كل أربعين مسنة ،
وليس على العوامل شيء ، وقال فى الابل : « فى خمس وعشرين خمس (٥) من الغنم ، فإذا
زادت واحدة ففيها بنت مخاض ، فان لم تكن فابن لبون ذكر » قال زهير : وفى حديث عاصم :
« اذا لم يكن فى الابل بنت مخاض ولا ابن لبون فعشرة دراهم أو شاتان » *

قال على : قد ذكرنا أنه حديث هالك ، ولو أن جريراً أسنده عن عاصم وحده لأخذنا
به ، لكن لم يسنده إلا عن الحارث معه ، ولم يصح لنا إسناده من طريق عاصم ، ثم لما شك

(١) بفتح الفين المعجمة وكسر النون وتشديد الياء المائة المفتوحة (٢) يرجع المؤلف عن هذا الراى فى آخر
المسئلة ويرجع ان الحديث مستند صحيح وان ما قاله هنا « هو الظن الباطل الذى لا يجوز » (٣) فى النسخة رقم (١٦)
« وقد روى الحارث وعاصم وزهير بن معاوية » وهو خطأ بل خط (٤) فى النسخة رقم (١٤) « كان ، وهو خطأ
وما هنا هو الموافق لابی داود (ج ٢ ص ١٠) (٥) فى سنن أبى داود « خمسة » *

زهير فيه بطل إسناده *

ثم يلزم من صححه أن يقول بكل ما ذكرناه ، وليس من المخالفين لنا طائفة إلا وهي تخالف ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض ما في الخبر حجة و بعضه غير حجة ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر *

وأما خبر الحسن بن عمارة فالحسن مطرح *

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فصحيفة مرسله ، ورواه أيضا ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ *

فإن لجوا على عادتهم وصححوا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافقهم فليستمعوا ! *

روينا من طريق داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها » *

ومن طريق حسين ^(١) المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها » *

ومن طريق العلاء بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام « أنه قضى في العين القائمة السادة لمكانها ثلث الدية » *

وعن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلم ، وكانت كذلك حتى استخلف عمر ، فقام خطيباً فقرضها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة ، وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فمارفح من الدية » *

وعن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل ، ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ذكر ، وعشرون حقة ، وقضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة — يعني في الدية — ومن كانت ديته في الشاة فالفأشاة » *

وكل هذا فجميع الحنفية والمالكية والشافعية مخالفون لاكثره . ولو أردنا أن نزيد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لأمكن ذلك ، وفي هذا كفاية *

(١) في النسخة رقم (١٦) « حسن » وهو خطأ .

ولا أرق ديناً ممن يوثق رواية إذا وافقت هواه ، ويوهنها إذا خالفت هواه ! فإيتمسك
فاعل هذا من الدين الا بالتلاعب ! *

وحديث محمد بن عبد الرحمن مرسل وعن مجهول أيضا *

وأما حديث ابن عمر فعبدا لله بن واقد مجهول (١) *

فقط كل ما في هذا عن النبي ﷺ ، ولم يصح منه شيء *

وأما ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فلا يصح عن عمر لأن راويه يحيى
ابن أيوب ، وهو ضعيف ، وقدرنا عن عمر ما هو أصح من هذا ، وكلهم يخالفونه *

كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن هشام بن حسان
وسفيان الثوري ، ومعمّر قال هشام : عن أنس بن سيرين ، وقال سفيان ، ومعمّر : عن أيوب
السختياني عن أنس بن سيرين ، ثم اتفقوا كلهم عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس
ابن مالك على الابل فآخرج الى كتابا من عمر بن الخطاب : « خذ من المسلمين من كل أربعين
درهما درهما (٢) ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما (٣) ومن لازمة له من كل
عشرة دراهم درهما » *

فهذا أنس ، وعمر بأصح إسناد يمكن . فان تأولوا فيه تأويلا لا يقتضيه ظاهره فإهم
بأقوى على ذلك من غيرهم فيما يحتجون به . وما يعجز أحد عن ان يقول : إنما أمر عمر
في العشرين دينارا بنصف دينار كما أمر في الرقيق والخيول بعشرة دراهم من كل رأس — :
إذا طابت نفس مالك كل ذلك به ، والا فلا ! ! *

وأما الخبر في ذلك عن ابن مسعود فرسل ، ولا يأخذ به المالكيون ولا الشافعيون ،
ومن الباطل أن يكون قول ابن مسعود حجة في بعض حكمه ذلك ولا يكون حجة
في بعضه ، والمساغة في الدين هلاك *

وأما قول علي فهو صحيح ، وقد روينا عن علي من هذه الطريق نفسها أشياء كثيرة
قد ذكرناها ، منها : في كل خمس وعشرين من الابل خمسا من الغنم ، وكلهم مخالف
لهذا ، ومن الباطل أن يكون قول علي حجة في مكان غير حجة في آخر *

فبطل كل ما تعلقوا به من آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم *

(١) كيف يكون مجهولا وهو عبدا لله بن واقد بن عبدا لله بن عمر ١٢ قان عمر جده لايه ، وهو ثقة روى
عن جده عبدا لله ، مات سنة ١١٩ وحديثه هنا رواه الدارقطني (ص ١٩٩) من طريق ابراهيم بن اسمعيل بن
جمع عن عبدا لله بن واقد بن عبدا لله بن عمر عن ابن عمر وعائشة ، لجعله من حديثها معاً ، لا من حديث
ابن عمر عن عائشة كما نقل ابن حزم (٢) في التسخير رقم (١٤) « درهم درهم » وهو لحن (٣) في للنسخة رقم
(١٤) « درهم » وهو لحن .

ثم حتى لو صحت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم — : لكانوا مخالفين لها ، لان الخفيفين والمالكين يقولون : إن كانت عشرة دنانير ومائة درهم ففيها الصدقة ، وكل هذه الآثار تبطل الزكاة عن أقل من عشرين ديناراً ؛ وهم يوجبونها في أقل من عشرين ديناراً ، فصارت كلها حجة عليهم ، وعاد ما صححوا من ذلك قاطعاً بهم أقبح قطع !! ونعوذ بالله من الخذلان *

والمالكون يوجبونها في عشرين ديناراً ناقصة اذا جازت جواز الموازنة ، وهذا خلاف ما في هذه الاخبار كلها *

وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا ، وصح عن الزهري وعطاء : أنه لا يزكي من الذهب بالذهب إلا أربعين ديناراً ، لا أقل ، ثم كذلك اذا زادت أربعين ديناراً ، ورأوا الزكاة فيما دون ذلك وما بين كل أربعين وأربعين بعدها بالقيمة ، وكانت القيمة قولاً لا يوجه قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا دليل أصلاً ، فسقط هذا القول * وقد حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثابتي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حماد بن مسعدة عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني عن الحسن البصري قال : ليس في أقل من أربعين ديناراً شيء *

قال أبو محمد : فصحت الزكاة في أربعين من الذهب ثم في كل أربعين زائدة — بالاجماع المتيقن المقطوع به فوجب القول به ولم يكن في إيجاب الزكاة في أقل من ذلك ولا فيما بين النصابين — قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع ، ولا يجوز أن تؤخذ الشرائع في دين الاسلام إلا بأحد هذه الثلاثة . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : فليس إلا هذا القول أو قول من قال : قد صح أن في الذهب زكاة بالنص الثابت ، فالواجب أن يزكي كل ذهب ، إلا ذهباً صح الاجماع على اسقاط زكاتها . فمن قال هذا فواجب عليه أن يزكي كل مادون العشرين بالقيمة ، وأن يزكي حلي الذهب ، وأن يزكي كل ذهب حين يملكه ماله . فكل هذا قد قال به جماعة من الأئمة الذين هم أجل من أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي *

قال أبو محمد : ولم نقل بهذا لما قدمناه من أنه لا يحل أن ينسب الى الله تعالى ولا الى رسوله ﷺ قول الا يبين نقل صحيح من رواية الانبات أو بنقل تواتر أو بجمع عليه ، وليس شيء من هذه الأحوال موجوداً في شيء من هذه الأقوال ، وقد قلنا : ان الاجماع قد صح على أنه عليه السلام لم يوجب الزكاة في كل عدد من الذهب ، ولا في كل

وقت من الدهر وبالله التوفيق *

قال أبو محمد : وأما قول أبي حنيفة فما تعلق بما روى في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، لأن الرواية عن عمر رضي الله عنه بأن ما زاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالدراهم ، وعن ابن مسعود تزكية الذهب بالدراهم ، وهذا يخرج على قول الزهري ، وعطاء وما وجدنا عن أحد من الصحابة ولا من التابعين أن الوقص في الذهب يزكى بالذهب ، فخرج قوله عن أن يكون له سلف *

ونسألهم أيضاً من أين جعلتم الوقص في الذهب أربعة دنانير ؟ وليس هذا في شيء من الآثار التي احتججتم بها ، بل الأثر الذي روى عن علي في ذلك إلى النبي ﷺ بأن ما زاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالحساب ، وإنما جاء عن عمر في ذلك قول لا يصح ومع ذلك فقد خالفتموه ، ورأيتم تزكيته بالذهب ورآه هو بالورق (١) بالقيمة ، وقد خالفه علي ، وابن عمر برواية أصح من الرواية عن عمر (٢) *

فلا ملجأ لهم إلا أن يقولوا : قسناه على الفضة *

قال علي : وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه قياساً للخطأ على الخطأ وعلى أصل غير صحيح لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا إجماع من أن كل عشرة دراهم بازاء دينار ، وإنما هو شيء قالوه في الزكاة ، والقطع في السرقة والدية ، والصدقات ، وكل ذلك خطأ منهم ، ليس شيء منه صحيحاً ، على ما بيناه ونبين أن شاء الله تعالى ، إذ ليس في شيء من ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق *
وبالدليل الذي ذكرنا وجب أن لا يزكى الذهب إلا حتى يتم عند مالكه حوله كما قدمنا *
ثم استدركنا فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح لا يجوز خلافه ، وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحاق أو جريراً أخطأ اسناد الحارث بإرسال عاصم — : هو الظن الباطل الذي لا يجوز ، وما علينا من مشاركة الحارث لعاصم ، ولا لإرسال من أرسله ، ولا لشك زهير فيه شيء وجرير ثقة ، فالأخذ بما أسنده لازم .
وبالله تعالى التوفيق (٣) *

(١) في النسخة رقم (١٦) « بالوزن » وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن علي » وهو خطأ .
(٣) لله در أبي محمد بن حزم ، رأى خطأه فسارع إلى تداركه ، وحكم بأنه الظن الباطل الذي لا يجوز وهذا شأن المصنفين من اتباع السنة الكريمة وإضمار الحق وهم الهداة القادة ، وقليل ما هم . رحمهم الله جميعاً .
وهنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانه : « هذا لازم لأبي محمد في حديث قتية الذي رواه مع خالد المدائني في صلاة الجمع بتبوك ، اهـ وانظر قول المؤلف في ذلك واعتراضنا عليه في المسئلة ٣٣٥ (ج ٣ ص ١٧٤ و ١٧٥)
ثم إن هذه المسئلة هي ختام الجزء الثاني من النسخة رقم (١٦) بدار الكتب المصرية وفي آخره مانه : « كل

٦٨٤ — مسألة — والزكاة واجبة في حلّي الفضة والذهب إذا بلغ كل واحد منهما المقدار الذي ذكرنا وأتم عند مالكه عامًا قريبًا ، ولا يجوز أن يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ولا أن يخرج أحدهما عن الآخر ولا قيمتهما في عرض أصلاً ، وسواء كان حلّي امرأة أو حلّي رجل ، وكذلك حلّي السيف والمصحف والخاتم وكل مصوغ منهما حلّ اتخاذه أولم يحلّ *

وقال أبو حنيفة : بوجوب الزكاة في حلّي الذهب والفضة *
وقال مالك : إن كان الحلّي لامرأة تلبسه أو تتركه أو كان لرجل يعده لنسائه فلا زكاة في شيء منه ، فإن كان لرجل يعده لنفسه عدة ^(١) ففيه الزكاة ، ولا زكاة على الرجل في حلّي السيف ، والمنطقة ، والمصحف ، والخاتم *

وقال الشافعي : لا زكاة في حلّي ذهب ، أو فضة *
وجاء في ذلك عن السلف ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا عن ابن مسعود من إيجابه الزكاة في حلّي امرأته ، وهو عنه في غاية الصحة *

وروينا من طريق محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال قالت امرأة لعبد الله بن مسعود : لي حلّي ؟ فقال لها : إذا بلغ مائتين ففيه الزكاة *

وعن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى : مر نساء المسلمين يزكين حلّين *
ومن طريق جرير بن حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال : كان عبد الله بن عمرو بن العاصي يأمر بالزكاة في حلّي بناته ونسائه *

ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سالم عن عبد الله بن عمر ^(٢) أنه كان يأمره بذلك كل عام *

وعن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت ^(٣) : لا بأس بلبس الحلّي إذا أعطيت زكاته *

الجزء الثاني يوم الأحد تسع بقين من ربيع الأول سنة خمس وسبعين وسبع مائة على يد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن سعد الصفطي الشافعي نفعه الله بالعلم أنه على كل شيء قدير ، وصلى الله على محمد عبده ورسوله وسلم تليهما ، ويتلو إن شاء الله تعالى في الجزء الثالث : مسألة والزكاة واجبة في حلّي الفضة والذهب »

(١) العدة - بضم العين وتشديد الدال المهملتين - ما أعدته لحوادث الدهر من المال والسلاح ، قاله في اللسان . وعجالة المدونة (ج ٢ ص ٦) « وما ورث الرجل من أمه أو من بعض أهل بيته للبيع أو الحاجة أو احتاج إليه يرصده لعله يحتاج إليه في المستقبل ليس يحبس للبس » وهو صريح في تفسير ما هنا (٢) في النسخة رقم (٤٥) « عبد الله بن عمرو » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم ٤٥ « قال » وهو خطأ

وهو قول مجاهد، وعطاء، وطاوس، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وعبد الله ابن شداد، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وذو الهمدانى (١) وابن سيرين، واستحبه الحسن *

قال الزهرى: مضت السنة أن فى المحلى الزكاة *

وهو قول ابن شبرمة، والاوزاعى، والحسن بن حى *

وقال الليث: ما كان من حلى يلبس ويعار فلا زكاة فيه، وما كان من حلى اتخذ ليحرز من الزكاة ففیه الزكاة *

وقال (٢) جابر بن عبد الله، وابن عمر: لازكاة فى المحلى *

وهو قول أسماء بنت أبى بكر الصديق، وروى أيضا عن عائشة، وهو عنها صحيح، وهو قول الشعبي، وعمر بن عبد الرحمن، وأبى جعفر محمد بن على، وروى أيضا عن طاوس، والحسن، وسعيد بن المسيب *

واختلف فيه قول سفيان الثورى، فمرة رأى فيه الزكاة، ومرة لم يرها *

قال أبو محمد: وهنا قول ثالث، وهو قول أنس: ان الزكاة فيه مرة واحدة، ثم لا تعود فيه الزكاة *

ورويانا عن أبى أمامة الباهلى وخالد بن معدان: ان حلية السيف من الكنوز *

وعن ابراهيم النخعى وعطاء (٣): لا زكاة فى قدح مفضض ولا فى منطقة محلاة ولا فى سيف محلى *

قال على: أما قول مالك فتقسم غير صحيح، وما علمنا ذلك التقسيم عن أحد قبله، ولا تقوم على صحته حجة من قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه *

والعجب أنهم احتجوا فى ذلك بأن الزكاة إنما سقطت عن المحلى المتخذ للنساء لانه مباح لهن، وكذلك عن المنطقة، والسيف، وحلية المصحف، والخاتم للرجال *

قال أبو محمد: فكان هذا الاحتجاج عجبا! ولقد علم كل مسلم ان الدنانير والدرهم يتقار الذهب والفضة —: مباح اتخاذ كل ذلك للرجال والنساء، فينبغى على هذا ان تسقط الزكاة عن كل ذلك، ان كانت هذه العلة صحيحة!! ويلزم على هذه العلة ان من

(١) نر — بفتح النال المعجمة وتشديد الراء (٢) من أول المسئلة الى هنا ضاع بتقطيع الورق من النسخة رقم (١٦)، ونقلناه من النسخة رقم (٤٥)، ثم عدنا الى النسخة رقم (١٦) مع المقابلة فى الكل على النسخة رقم (١٤) (٣) سقط اسم «عطاء» من النسخة رقم (١٦) *

اتخذ (١) مالا زكاة فيه — بمالم يبيع له اتخذه — ان تكون فيه الزكاة عقوبة له ، كما
أسقط الزكاة عما فيه الزكاة من الذهب والفضة اذا اتخذ منه حل مباح اتخذه !! *
فان قالوا : انه يشبه متاع البيت الذي لازكاة فيه من الثياب ونحوها *
قلنا لهم : فأسقطوا بهذه العلة نفسها — إن صحتموها — الزكاة عن الابل المتخذة
للركوب والسنى (٢) والحمل والطحن ، وعن البقر المتخذة للحرث *
وقبل كل شيء وبعد : فمع فساد هذه العلة وتنقضها : من أين قلتم بها ؟ ومن أين
صح لكم ان ما يبيع اتخذه من الحل تسقط عنه الزكاة ؟ وما هو إلا قولكم جعلتموه حجة
لقولكم ولا مزيد ! *
ثم أين وجدتم إباحة اتخاذ المنطقة المحلاة بالفضة والمصحف المحلى بالفضة للرجال دون
السرج واللجام والمهامير (٣) المحلاة بالفضة ؟ ! *
فان ادعوا في ذلك رواية عن السلف ادعوا ما لا يجدونه *
وأوجدناهم عن السلف بأصح طريق من طريق البخارى محمد بن اسماعيل في تاريخه عن
عبد الله بن محمد المسندى عن سفيان بن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه مصعب
ابن سعد قال : رأيت على سعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، وصهيب خواتيم ذهب *
وصح أيضا عن البراء بن عازب *
فأسقطوا لهذا الزكاة عن خواتيم الذهب للرجال ؛ أو قيسوا حلية السرج واللجام
والدرع والبيضة على المنطقة والسيوف ، والأفلا النصوص اتبعتم ، ولا القياس استعملتم !
فسقط هذا القول يقين *
وأما قول الليث فقايد أيضا : لأنه لا يخلو حل النساء من أن تكون فيه الزكاة أو لا تكون
فيه الزكاة ، فان كانت فيه الزكاة ففي كل حال فيه الزكاة ، وان كان لازكاة فيه فما علينا
على من اتخذ مالا زكاة فيه ليحرزه من الزكاة زكاة ! ولو كان هذا لوجب على من اشترى
بدراهمه داراً أو ضيعة ليحرزها من الزكاة أن يزكها . وهو لا يقول بهذا *
وأما الشافعى فانه علل ذلك بالنماء ، فأسقط الزكاة عن الحل (٤) وعن الابل والبقر
والغنم غير السوائم *

(١) في النسخة رقم (١٦) « ان متى اتخذ » الخ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) « يعنى السانية » وهو ظاهر
انه المراد ، ولكن يشكل ان فعل « سنا » بمعنى سقى واوى . وانما صادره هي « السنو » بضم السين والتون وتشديد
الواو ، « والسانية والساعة » بكسر السين فيها (٣) المهز والمهاز حديدة في مؤخر خف الرائض ، جمعه
مهامير ومهامير ، قاله في القاموس ، هو معروف (١٤) في النسخة رقم (١٦) « وأسقط ذلك عن الحل »

قال أبو محمد : وهذا تعليل فاسد ، لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر صحيح ؛ وقد علمنا أن الثمار والخضر تنمى ، وهو لا يرى الزكاة فيها ، وكراء الأبل وعمل البقر ينمى ، وهو لا يرى الزكاة فيها ، والدراهم لا تنمى إذا بقيت عند مالكها ، وهو يرى الزكاة فيها ، والحلى ينمى كراؤه وقيمه ، وهو لا يرى الزكاة فيه *
وأما أبو حنيفة فأوجب الزكاة فى الحلى ، وأسقط الزكاة عن المستعملة من الأبل والبقر والغنم ، وهذا تناقض *

واحتج له بعض مقلديه بأن الذهب والفضة قبل أن يتخذ حليا كانت فيهما (١) الزكاة . ثم قالت طائفة : قد سقط عنهما (٢) حق الزكاة ، وقال آخرون : لم يسقط ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

فقلنا : هذه حجة صحيحة ؛ إلا أنها لازمة لكم فى غير السوائم ؛ لاتفاق الكل على وجوبه الزكاة فيها قبل أن تعلق ، فلما علفت اختلفوا فى سقوط الزكاة أو تمامها ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

وقال هذا القائل : وجدنا المعلوفة تنفق عليها ونأخذ منها ، ووجدنا السوائم نأخذ منها ولا تنفق عليها ؛ والحلى يؤخذ منه كراؤه (٣) وينتفع به ولا ينفق عليه ، فكان أشبه بالسوائم منه بالمعلوفة *

ف قيل له : والسائمة أيضا تنفق عليها أجر الراعى ، وهذه كلها أهواس وتحكم فى الدين بالضلال !! *

قال أبو محمد : واحتج من رأى إيجاب الزكاة فى الحلى بآثار واهية ، لوجه الاشتغال بها . الا اثنان به عليها بكتا للبالكين المحتجين بمثلها . بما هو دونها اذا وافق تقليدهم ! وهى *
خبر رويناه من طريق خالد بن الحارث عن الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن امرأة دخلت على رسول الله ﷺ وفي يدها مسكتان (٤) غليظتان من ذهب فقال لها : أتودين زكاة هذا ؟ قالت : لا قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ ! فألقتهما ، وقالت : هما لله ولرسوله (٥) ، *

(١) فى النسخة رقم (١٦) « فيه » وفى النسخة رقم (١٤) « فيها » وصحناه هكذا لقوله بعد : « عنها » (٢) فى النسخة رقم (١٦) « عنها » (٣) فى النسخة رقم (١٦) « يأخذ منه كراؤه » (٤) بالميم والسين المهملة المفتوحين ، الواحدة مسكة والجمع مسك ، بفتح السين فيها ، وهى الاسورة والخلائل (٥) رواه قريبا من هذا اللفظ أبو داود (ج ٢ ص ٤) ورواه أيضا الترمذى (ج ٥ ص ٢٨) كلاهما من طريق حسين المعلم عن عمرو ؛ وعندهما أن المسكتين كانتا فى يد ابنة للراة ؛ ورواه الترمذى (ج ١ ص ٨١ هند) من طريق ابن لهيعة عن عمرو . وفيه أن امرأتين أتتا ، الخ .

والمالكيون يحتجون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده اذا وافق أهواءهم ، ولم يروه هنا حجة *

وخبر من طريق عتاب عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « كنت ألبس أوضاحا ^(١) لي من ذهب ، فقلت : يا رسول الله ، أكنز هو ؟ قال : ما بلغ أن تؤدى زكاته فز لي فليس بكنز ^(٢) » *

وعتاب مجهول ، الا أن المالكيين يحتجون بمثل حرام بن عثمان ، وسوار بن مصعب ، وهذا خير منه *

ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن عمرو — هو ابن عطاء — أخبره عن ^(٣) عبد الله بن شداد بن الهاد قال : دخلنا على عائشة أم المؤمنين فقالت : « دخل على رسول الله ﷺ فرأى في يدي سخابا من ورق ، فقال : أتودين زكاته ؟ قلت : لا ، أو ما شاء الله تعالى ، فقال : هو حسبك ^(٤) من النار » *

قال أبو محمد : يحيى بن أيوب ضعيف ، والمالكيون يحتجون بروايته ، اذا وافق أهواءهم ، ونقول للحنيفيين : أتم قد تركتم رواية أبي هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا من أجل أنكم روئتم من طريق لاخير فيها أنه خالف ما روى من ذلك . لا حجة لكم في ترك ذلك الخبر الثابت الا بهذا ، ثم أخذتم برواية عائشة هذه التي لا تصح ، وهي قد خالفته من أصح طريق ، فما هذا التلاعب بالدين ؟ ! *

فان قالوا : قد روى عنها الأخذ بما روت من هذا *

قلنا لهم : وقد صح عن أبي هريرة الأخذ بما روى في غسل الاناء من ولوغ الكلب *
فان قالوا : قد روى زكاة الحلى كما أوردتم غير عائشة ، وهو عبد الله بن عمرو ^(٥) *

(١) هو باضاد المعجمة والحاء المهملة ؛ نوع من الحلى (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٤) من طريق عتاب بن بشير والدارقطنى (ص ٢٠٤ - ٢٠٥) والحاكم (ج ١ ص ٢٩٠) كلاهما من طريق محمد بن مهاجر عن ثابت بن عجلان ؛ فلم ينفرد به عتاب بن بشير كما يوم صنيع المؤلف وعتاب ليس بمجهول كما زعم ابن حزم ، بل هو ثقة معروف روى له البخارى ؛ وانما أنكروا عليه أحاديث رواها عن خفيف ، ورجح أحدان نكارتها انما هى من قبل خفيف ، والحديث صححه الحاكم والذهبي على شرط البخارى (٢) كلمة «عن» زيادة من النسخة رقم ١٤ (٤) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٤ - ٥) والدارقطنى ص (٢٠٥) والحاكم (ج ١ ص ٣٨٩) وعند أبي داود والدارقطنى فتحات ، بدل «سخابا» ، والسخاب - بكسر السين وبالحاء المعجمة - كل قلادة كانت ذات جوهر اولم تكن ؛ والفتحة والفتحة بفتح التاء وباسكانها وبالحاء المعجمة فيها - خاتم يكون في اليد والرجل بنص وغير نص ؛ وقيل : هى الخاتم ايا كان ، والجمع فتح وفتحات بفتح التاء فيها وفتوح ايضا . والحديث صححه الحاكم والذهبي على شرط الشيخين .

(٥) فى النسخة رقم (١٦) «وهو عبد الله بن عمرو» وهو خطأ ، فانه يشير الى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ فهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

قلنا لهم : وقد روى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا غير أبي هريرة ، وهو عبد الله بن مغفل ؛ وهذا مالا انفكاك لهم منه *

قال أبو محمد : لو لم يكن الا هذه الآثار لما قلنا ^(١) بوجوب الزكاة فى الحلى ، لكن لما صح عن رسول الله ﷺ « فى الرقة ربع العشر » « وليس فيما دون خمس أواق ^(٢) من الورق صدقة فاذا بلغ مائتى درهم ففيها خمسة دراهم » وكان الحلى ورقا — وجب ^(٣) فيه حق الزكاة ، لعموم هذين الاثرين الصحيحين *

وأما الذهب فقد صح عن رسول الله ﷺ : « ما من صاحب ذهب لا يؤدى ما فيها الا جعل له يوم القيامة صفائح من نار يكوى بها » فوجبت الزكاة فى كل ذهب بهذا النص ، وانما تسقط الزكاة من الذهب عن لايان فى هذا النص بايجابها فيه ؛ وهو العدد والوقت ، لاجتماع الامة كلها — بلا خلاف منها أصلا — على أنه عليه الصلاة والسلام لم يوجب الزكاة فى كل عدد من الذهب ، ولا فى كل وقت من الزمان ، فلما صح ذلك ولم يأت نص فى العدد والوقت وجب أن لا يضاف الى رسول الله ﷺ الا ما صح عنه بنقل آحاد أو بنقل اجماع ، ولم يأت اجماع قط بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرد الا بعض أحوال الذهب وصفاته ، فلم يحز تخصيص شىء من ذلك بغير نص ولا اجماع * فان قيل : فهلا أخذتم بقول أنس فى الحلى بهذا الدليل نفسه ، فلم توجبوا فيه الزكاة الامرة واحدة فى الدهر ؟ ! *

قلنا لهم : لأنه قد صح عن النبي ﷺ ايجاب الزكاة فى الذهب عموما ، ولم يخص الحلى منه بسقوط الزكاة فيه ، لا بنص ولا باجماع ، فوجبت الزكاة بالنص فى كل ذهب وفضة ، وخص الاجماع المتيقن بعض الأعداد منهما وبعض الأزمان ، فلم تجب الزكاة فيهما الا فى عدد أو جهة نص أو اجماع ، وفى زمان أو جهة نص أو اجماع ، ولم يحز تخصيص شىء منهما ، إذ قد عمهما النص ، فوجب أن لا يفرق بين أحوال الذهب بغير نص ولا اجماع ، وصح يقينا — بلا خلاف — أن رسول الله ﷺ كان يوجب الزكاة فى الذهب والفضة كل عام ، والحلى فضة أو ذهب ، فلا يجوز أن يقال : « إلا الحلى » بغير نص فى ذلك ولا اجماع . وبالله تعالى التوفيق *

وأما الجمع بين الفضة والذهب فى الزكاة فان مالكا وأبا يوسف ومحمد بن الحسن قالوا : من كان معه من الدراهم والدنانير ما اذا حسبهما على أن كل دينار بازاء عشرة

(١) فى النسخة رقم ١٤ « ما قلنا » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « أواق » (٣) فى النسخة رقم ١٤ « فأوجب » *

دراهم فاجتمع من ذلك عشرون ديناراً أو مائتا (١) درهم — : زكى الجميع زكاة واحدة ، مثل ان يكون له دينار ومائة وتسعون درهما ، أو عشرة دراهم وتسعة عشر ديناراً (٢) ، أو عشرة دنانير ومائة درهم ، وعلى هذا الحكم أبداً . فان كان له أقل من ذلك فلا زكاة عليه ، ولم يلتفتوا الى غلاء قيمة الدنانير ، أو الدراهم أو رخصها ، وهو قول أبى حنيفة الأول *

ثم رجع فقال : يجمع بينهما بالقيمة : فاذا بلغ قيمة ما عنده منهما جميعاً عشرين ديناراً أو مائتي درهم فعليه الزكاة ، وإلا فلا ، فيرى على من عنده دينار واحد يساوى — لغلاء الذهب — مائتي درهم غير درهم وعنده درهم واحد — : أن الزكاة واجبة عليه . ولم ير على من عنده تسعة عشر ديناراً ومائتي درهم (٣) غير درهم — لا تساوى ديناراً — : زكاة *

وقال ابن أبى لى : وشريك : والحسن بن حى . والشافعى . وأبو سليمان : لا يضم ذهب الى ورق أصلاً : لا بقيمة ولا على الاجزاء ، فمن عنده مائتا درهم غير حبة وعشرون ديناراً غير حبة — : فلا زكاة عليه فيهما ، فان كمل أحدهما نصاباً زكاه ولم يزك الآخر * قال أبو محمد : واحتج من رأى اجمع بينهما بأثمان الأشياء *

قال على : فيقال له : والفلس قد تكون أثماناً أيضاً ، فزكها على هذا الرأى الفاسد . والأشياء كلها قد يباع بعضها ببعض ، فتكون أثماناً ، فزك العروض بهذه القلة * وأيضاً : فمن لكم بأنهما لما كانا أثماناً للأشياء (٤) وجب ضمهما فى الزكاة : ! فهذه علة لم يصححها قرآن ، ولا سنة ، ولا رواية فاسدة . ولا إجماع : ولا قول صاحب ، ولا قياس يعقل ، ولا رأى سديد : وإنما هى دعوى فى غاية الفساد * وأيضاً : فاذا (٥) صحتموها فاجمعوا بين الأبل والبقر فى الزكاة . لانهما يؤكلان وتشرب ألبانهما ، ويجزى كل واحد منهما عن سبعة فى الهدى !! نعم . واجمعوا بينهما وبين الغنم فى الزكاة . لانها كلها تجوز فى الأضاحى وتجب فيها الزكاة : *

فان قيل : النص فرق بينهما *

قلنا : والنص فرق بين الذهب والفضة فى الزكاة . ولا يخلو الذهب والفضة من أن يكونا جنساً واحداً (٦) أو جنسين ، فان كانا جنساً واحداً فخرموا بيع أحدهما بالآخر

(١) فى النسخة رقم (١٦) « مائتي درهم » وهو لحن (٢) فى النسخة رقم (١٦) « أو تسعة عشر ديناراً » وهو خطأ

(٣) فى النسخة رقم (١٦) « أو مائتي درهم » وهو خطأ (٤) كلمة « للأشياء » ليست فى النسخة رقم (١٤)

(٥) فى النسخة رقم (١٤) « فان » (٦) فى النسخة رقم (١٦) « واحد وهو لحن »

متفاضلا ، وان كانا جنسين فالجمع بين الجنسين لا يجوز ، إلا بنصر وارد في ذلك *
ويلزمهم الجمع بين التمر ، والزبيب في الزكاة ، وهم لا يقولون : هذا ، لانهما قوتان
حلوان فظهر فساد هذا القول يقين *

وأىضا : فيلزم من رأى الجمع بينهما بالقيمة أن يزكى في بعض الأوقات ديناراً أو
درهما فقد شاهدنا الدينار ^(١) يبلغ بالاندلس أزيد من مائتي درهم ، وهذا باطل
شنيع جداً ! *

ويلزم من رأى الجمع بينهما بتكامل الاجزاء أنه إن كان الذهب رخيصاً أو غالياً فانه
يخرج الذهب عن الذهب ، والفضة بالقيمة ، أو تخرج الفضة عن الذهب والفضة بالقيمة
وهذا ضد ما جمع به بينهما ، فمرة راعى القيمة لا الاجزاء ، ومرة راعى الاجزاء
لا القيمة ، في زكاة واحدة وهذا خطأ يقين *

ولافرق بين هذا القول وبين من قال : بل أجمع الذهب مع الفضة بالقيمة وأخرج
عنهما أحدهما بمراعاة الاجزاء ، وكلاهما تحكم بالباطل *

وأىضاً فيلزمه اذا اجتمع له ذهب وفضة تجب فيهما عنده الزكاة — وكان الدينار
قيمه أكثر من عشرة دراهم — فانه ان أخرج ذهباً عن كليهما فانه يخرج ربع دينار
وأقل عن زكاة عشرين ديناراً ، وهذا باطل عندهم ، وإن أخرج دراهم عن كليهما —
وكان الدينار لا يساوى إلا أقل من عشرة دراهم — وجب أن يخرج أكثر من عشرة
دراهم عن مائتي درهم ، وهذا باطل باجماع *

فان قالوا : إنكم تجمعون بين الضأن ، والماعز في الزكاة ، وهما نوعان مختلفان *
قلنا : نعم لأن الزكاة جاءت فيهما ^(٢) باسم يجمعهما ، وهولفظ «الغنم» و«الشاء»
ولم تأت الزكاة في الذهب ، والفضة بلفظ يجمعهما ، ولولم تأت الزكاة في الضأن الا باسم
«الضأن» ولا في الماعز الا باسم «الماعز» لما جمعنا بينهما ، كالم نجمع بين البقر والابل ^(٣) ،
ولو جاءت الزكاة في الذهب والفضة بلفظ واسم جامع بينهما لجمعنا بينهما *

قال أبو محمد : وهم يجمعون على أن الذهب غير الفضة ، وأنه يجوز بيع درهم من
أحدهما بمائة من الآخر ، وأن أحدهما حلال للنساء والرجال ، والآخر حلال للنساء
حرام على الرجال ، وهم مقرون أن الزكاة لا تجب في أقل ^(٤) من مائتي درهم ، ولا

(١) في النسخة رقم (١٦) «الدنانير» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) «لأن الزكاة فيهما جاءت» *

(٣) في النسخة رقم (١٤) «الابل والبقر» (٤) في النسخة رقم (١٦) «وهم مقرون أن لا يجوز في أقل» *

الح وهو خطأ ظاهر

في أقل من عشرين ديناراً . ثم يوجبونها في عشرة دنانير ومائة درهم ! وهذا تناقض لاخفاء به *

قال أبو محمد : وحجتنا في أنه لا يحل الجمع بينهما في الزكاة هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمس أواق ^(١) من الورق صدقة » فكان من جمع بين الذهب ، والفضة قد أوجب الزكاة في أقل من خمس أواق ^(٢) وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) وشرع لم يأذن الله تعالى به وهم يصححون الخبر في إسقاط الزكاة في أقل من عشرين ديناراً ثم يوجبونها في أقل ، وهذا عظيم جداً ! وقد صح عن علي ، وعمر ، وابن عمر إسقاط الزكاة في أقل من مائتي درهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم وبالله تعالى التوفيق *

وأما إخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب فإن مالكا وأبا حنيفة أجازاه ^(٤) ومنع منه الشافعي ، وأبو سليمان ، وبه نأخذ ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « في الرقة ربع العشر » وفي مائتي درهم خمسة دراهم ، فمن أخرج غير ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراجه فقد تعدى حدود الله ، ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، ولم يأت بما أمر . ومن لم يأت بما أمر فلم يترك * وأما الأمة كلها فمجمعة على أنه ان أخرج في زكاته الذهب ^(٥) فقد أدى ما عليه ، ووافق ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم *

واختلفوا فيمن أخرج فضة عن ذهب ، أو عرضا عن أحدهما ، أو غير ما جاء به النص (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ^(٦) فيما عداهما فلا يجوز أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكماً بغير نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق *

المال المستفاد

٦٨٥ — مسألة — قال أبو محمد : صح عن ابن عباس إيجاب الزكاة في كل مال

يزكي حين يملكه المسلم *

وصح عن ابن عمر : لا زكاة فيه حتى يتم حولا *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، أواق ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، أواق ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، أجازاه ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) ، وأما الذهب فالأمة كلها مجمعة على أنه ان أخرج في زكاتها الذهب ، الخ ، وما هنا اصح وأقوم (٦) قوله ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس في النسخة رقم (١٤) بل هو من النسخة رقم (١٦) .

وقال أبو حنيفة : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا إلا إن كان عنده مال يجب في عدد ما عنده منه الزكاة في أول الحول — : فانه إن اكتسب بعد ذلك — ولو قبل تمام الحول بساعة — شيئاً — قل أو أكثر من جنس ما عنده : فانه يزكى المكتسب مع الأصل ، سواء عنده الذهب ، والفضة ، والماشية ، والأولاد وغيرها * .

وقال مالك : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا ، وسواء كان عنده ما فيه الزكاة من جنسه أو لم يكن : إلا الماشية ، فان من استفاد منها شيئاً بغير ولادة منها ، فان كان الذى عنده منها نصاباً — : يزكى الجميع عند تمام الحول ، وإلا فلا ، وإن كانت من ولادة زكى الجميع بحول الأمهات ^(١) ، سواء كانت الأمهات نصاباً أو لم تكن * .
وقال الشافعى : لا يزكى مال مستفاد مع نصاب كان عند الذى استفاده من جنسه البتة . إلا أولاد الماشية مع أمهاتها فقط اذا كانت الأمهات نصاباً وإلا فلا * .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قبل فساد هذه الأقوال كلها ، ويكفى من فسادها أنها كلها مختلفة ! وكلها دعاو مجردة ، وتقاسيم فاسدة متناقضة ، لا دليل على صحة شيء منها ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية سقيمة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من رأى له وجه * .

وقال أبو حنيفة : من كان عنده مائتا درهم في أول الحول فلما كان بعد ذلك يوم تلفت كلها أو أنفقها إلا درهما واحداً فانه يبق عنده ، فلما كان قبل تمام الحول بساعة اكتسب مائة درهم وتسعة وتسعين درهماً — : فالزكاة عليه في الجميع ^(٢) لحول التى تلفت . فلوم يبق منها ولا درهم فلا زكاة عليه فيما اكتسب ولو أنها مائة ألف درهم — حتى يتم لها حول * .

فيا ليت شعري ! ما شأن هذا الدرهم ؟ وما قوله لولم ^(٣) يبق منها إلا فلس ؟ ! وكذلك قوله فيمن عنده نصاب من ذهب ، أو من بقر ، أو من إبل ، أو من غنم ثم تلفت كلها إلا واحدة ثم اكتسب من جنسها قبل الحول ما يتم بما بقى عنده النصاب ؟ ! وهذا قول يعنى ذكره عن تكلف الرد عليه * .

ولئن كانت الزكاة باقية في الدرهم الباقي فان الزكاة واجبة فيه وان لم يكتسب غيره نعم ، وفيما اكتسب اليه ولو أنه درهم آخر ! ولئن كانت الزكاة غير باقية فيه فان الواجب عليه استئناف الحول بما اكتسب معه * .

ومن روى عنه تعجيل الزكاة من الفائدة ابن مسعود ، ومعاوية ، وعمر بن عبدالعزيز

(١) في النسخة رقم (١٤) ، ولحلول الأمهات ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، وللجميع ، (٣) في النسخة رقم ١٦ ، ولم وهم خطأ

والحسن ، والزهرى *

ومن صح عنه : لا زكاة في مال حتى يتم له حول ^(١) — : علي ، وأبو بكر الصديق ، وعائشة أم المؤمنين ، وابن عمر ، وقد ذكرناها في باب ذكرنا أولاد الماشية *
وأما تقسيم أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي فلا يحفظ عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، نعم ، ولا عن أحد من التابعين *

قال أبو محمد : كل فائدة فانما ^(٢) تزكي حولها ، لا حول ما عنده من جنسها وان
اختلفت عليه الأحوال *

تفسير ذلك ^(٣) : لو ان امرء أملك نصاباً — وذلك مائتا درهم من الورق ، أو أربعين ديناراً من الذهب ، أو خمساً من الابل ، أو خمسين من البقر — ثم ملك بعد ذلك بمدة — قرية أو بعيدة ، إلا أنها قبل تمام الحول — من جنس ما عنده أقل مما ذكرنا ، أو ملك أربعين شاة ثم ملك في الحول تمام مائة وعشرين — : فان كان ما اكتسب لا يغير ما كان عليه من الزكاة فانه يضم التي ملك الى ما كان عنده ، لأنها لا تغير حكم ما كان عليه من الزكاة . فيزكي ذلك الحول التي كانت عنده ^(٤) ثم يستأنف الجميع حولا . فان استفاد في داخل الحول ما يغير الفريضة فيما عنده ، إلا أن تلك الفائدة لو انفردت لم تجب فيها الزكاة — وليس ذلك إلا في الورق خاصة — على كل حال ، وفي سائر ذلك في بعض الأحوال — : فانه يزكي الذي عنده وحده لتمام حوله ، وضم ^(٥) حينئذ الذي استفاده اليه — لا قبل ذلك — واستأنف بالجميع حولا *

مثل : من كان ^(٦) عنده مائة شاة وعشرون شاة ثم استفاد شاة فأكثر ، أو كان عنده تسع وتسعون بقرة فأفاد بقرة فأكثر ، أو كان عنده تسع من الابل فأفاد واحدة فأكثر أو تسع وسبعون ديناراً فأفاد ديناراً فأكثر ، لأن الذي يبقى بعد الذي زكي لا زكاة فيه . ولا يجوز أن يزكي مال ^(٧) مرتين في عام واحد *

فلو ملك نصاباً — كاذكرنا — ثم ملك في داخل الحول نصاباً أيضاً من الورق أو الذهب أو الماشية فانه يزكي كل مال لحوله ، فان رجع الأول منهما الى مال لا زكاة فيه فاذا حال حول الفائدة زكاهما ثم ضم الأول حينئذ الى الآخر ، لأن الأول قد صار لا زكاة فيه .

(١) في النسخة رقم (١٦) . حتى يحول عليه الحول ، (٢) في النسخة رقم (١٦) . فانها ، (٣) في النسخة رقم (١٦) . من جنسها فان اختلفت عليه الأحوال فتفسير ذلك ، وما هنا أصح (٤) في النسخة رقم (١٦) . فيزكي ذلك الحول الذي كانت عنده ، وهو خطأ صرف (٥) في النسخة رقم (١٤) . ضم ، بدون الواو ، وهو خطأ في النسخة رقم (١٦) . ثم من كان ، الخ وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) . مالا .

ولا يجوز أن يزكيه مع ما قد زكاه من المال الثانى ، فيكون يزكى الثانى مرتين فى عام ، ويستأنف بالجميع حولاً *

فإن رجع المال الثانى الى مالا زكاة فيه وبقى الاول نصاباً فإنه يزكىه اذا حال حوله ، ثم يضم الثانى الى الاول من حيثئذ لما قد ذكرنا فيستأنف بهما حولاً *
فلو خلطهما فلم يتميزا فإنه يزكى كل عدد منهما لحوله ، ويجعل ما أخرج من ذلك كله نقصاناً (١) من المال الثانى ، لأنه لا يوقن بالنقص إلا بعد إخراج الزكاة من الثانى ، وأما قبل ذلك فلا يقين عنده بأن أحدهما نقص ، فلا يزال كذلك حتى يرجع كلاهما الى ما يوقن أن أحدهما قد نقص ولا بد عما فيه الزكاة *

وذلك مثل أن يرجع الغنم الى أقل من عشرين ومائة ، لأنه لا يجوز أن يزكى عن هذا العدد بشاتين ، أو أنه قد رجع البقر الى أقل من مائة ، والذهب الى أقل من ثمانين ديناراً ، والابل الى أقل من عشرة ، والفضتان الى أقل من أربع مائة درهم *
فإذا رجع المالا الى ما ذكرنا فقد يمكن أن النقص دخل فى كليهما ، ويمكن أن يكون دخل فى أحدهما ، إلا أنه بلا شك قد كان عنده مال تجب فيه الزكاة ، فلا تسقط عنه بالشك فإذا كان هذا ضم المال الثانى الى الاول فزكى الجميع لحول الاول أبداً ، حتى يرجع الكل الى مالا زكاة فيه *

فلو اقتنى خمساً من الابل أو أكثر — إلا أنه عدد يزكى بالغنم — ثم اقتنى فى داخل الحول عدداً يزكى وحده لو انفرد — إما بالغنم وأما بالابل — فإنه يزكى ما كان عنده عند تمام حوله بالغنم ، ثم ضمه إثر ذلك الى ما استفاد ، إذ لا يجوز أن يكون إنسان واحد عنده ابل له قد تم جميعها حول فيزكى بعضها بالغنم وبعضها بالابل ، لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ فى زكاة الابل *

فلو ملك خمساً وعشرين من الابل ثم ملك فى الحول احدى عشرة زكى الاول لحولها بنت مخاض ، ثم ضمها الى الفائدة من حيثئذ على كل حال فزكى الجميع لحول — من حيثئذ يستأنف — بنت لبون ، لما ذكرنا من أنه لا يختلف زكاة ابل واحدة لملك واحد . وهكذا فى كل شيء *

فإن قيل : فإنكم تؤخرون زكاة بعضها عن حوله شهراً (٢) *
قلنا : نعم ؛ لأننا لا نقدر على غير ذلك البتة ، إلا بأحداث زكاتين فى مال واحد ، وهذا خلاف النص ، وتأخير الزكاة اذا لم يمكن (٣) التعجيل مباح لا حرج فيه .

(١) فى النسخة رقم (١٦) ، نقصاً ، (٢) فى النسخة رقم (١٦) ، شهراً ، (٣) فى النسخة رقم (١٦) ، يمكن ، وهو خطأ

وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٦ — مسألة (١) — من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً وهو حي؟ *

قال أبو محمد : تؤدي كلها لكل سنة على عدد ماوجب عليه في كل عام ؛ وسواء كان ذلك لهروبه بما له ؛ أو لتأخير (٢) الساعي ؛ أو لجهله ، أو لغير ذلك ؛ وسواء في ذلك العين والحراث والماشية ، وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت ؛ وسواء رجع ماله بعد أخذ الزكاة منه إلى مالا زكاة فيه أو لم يرجع ؛ ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفي الزكاة *

وقال مالك : إن كان ذلك عينا — ذهباً أو فضة — فإنه تؤخذ منه زكاة كل سنة (٣) حتى يرجع الوزن إلى مائتي درهم ، والذهب إلى عشرين ديناراً ؛ فتؤخذ الزكاة لسنة واحدة ؛ ثم لا شيء عليه لما بعد ذلك من السنين *

وان كانت زكاة زرع فرط فيها سنين أخذت كلها وان اصطفت جميع ماله *

وان كانت ماشية . فإن كان هو هرب إمام الساعي فإن الزكاة تؤخذ منه على حسب ما كان عنده في كل عام ؛ فإذا رجع ماله باخراج الزكاة إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء لسائر ما بقي من الاعوام . وان كان الساعي هو الذي تأخر عنه فإنه تؤخذ منه زكاة ما وجد يده لكل عام خلا ؛ سواء كان يده فيما خلا أكثر أو أقل ؛ ما لم يخرج إلى مالا زكاة فيه (٤) ؛ فإذا رجع إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء *

وقال أبو حنيفة فيمن كان له عشر من الابل عامين لم يؤد زكاتها (٥) : إنه يزكى للعام الأول شاتين ، وللعام الثاني شاة واحدة *

وقال هو ومحمد بن الحسن فيمن كان عنده مائتا درهم — لا مال له غيرها — فلم يزكها سنتين فصاعداً : انه لازكاة عليه ؛ لان الزكاة صارت عليه ديناً فيها ؛ هذا نص كلامه *

وقال أبو يوسف : عليه زكاتها لعام واحد فقط *

وقال زفر : عليه زكاتها لكل عام أبداً ، وبه يقول أبو سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : أما قول مالك فظاهر التناقض ؛ وتقسم فاسد ، لا برهان على صحته لانه دعوى بلا دليل . وما العجب الا من رفقهم بالهارب أمام المصدق ؛ وتحريم العدل (٦) فيه ؛ وشدة حملهم على من تأخر عنه الساعي ؛ فيوجبون عليه زكاة الف

(١) لفظ « مثله » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) « وتأخر » (٣) في النسخة

رقم (١٦) « الزكاة كل سنة » وما هنا أصح (٤) في النسخة رقم (١٤) « ما لم يخرج الا مالا زكاة فيه » وهو خطأ

(٥) في النسخة رقم (١٦) « زكاتها » (٦) في النسخة رقم (١٦) « وتحريم العدل » وهو خطأ فاحش .

ناقة لعشر سنين ، ولم يملكها الا سنة واحدة ، وانما ملك في سائر الاعوام خمساً من الابل فقط !! واحتجوا في هذا بأن هكذا زكى الناس إذ أجمعوا على معاوية * قال ابو محمد : وهم قد خالفوا معاوية في أخذ الزكاة من الأعطية ومعه ابن مسعود ، وقلدوا ههنا سعاة من لا يعتد به ، كروان ، وسعيد بن العاصي وما هنالك : ومعاذ الله أن تؤخذ الزكاة (١) من إبل لم يملكها المسلم وتعطل (٢) زكاة قد أوجبها الله تعالى * وأما قول ابى يوسف فانه محمول على أن الزكاة — في العين وغيره — في المال نفسه ، لا في الذمة ، وهذا أمر قد بينا فسادَه قبل ؛ وأوضحنا أنها في الذمة لا في العين ولو كانت في العين لما أجزأه أن يعطى الزكاة من غير ذلك المال نفسه ؛ وهذا أمر يجمع على خلافه ؛ وعلى أن له أن يعطيها من حيث شاء ؛ فاذ صح أنها في الذمة فلا يسقطها عنه ذهاب ماله ، ولا رجوعه الى مالا زكاة فيه *

واحتج بعضهم بأن امرأاً لو باع (٣) ماشيته بعد حلول الزكاة فيها ان للساعي أخذ الزكاة من تلك الماشية المبيعة *

قال ابو محمد : وهذا باطل ؛ وماله ذلك ؛ لأنها قد صارت مالا من مال المشتري ؛ ولا يحل أن تؤخذ زكاة من عمرو لم تجب عليه وانما وجبت على زيد ، لكن يتبع البائع بها ديناً في ذمته . وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٧ — مسألة — فلو مات الذى وجبت عليه الزكاة سنة أو سنتين فانها من رأس ماله ، أقربها أوقامت عليه بينة ، ورثه ولده أو كلاله ، لاحق للغرماء ولا للوصية ولا للورثة حتى تستوفى كلها ؛ سواء في ذلك العين والماشية والزرع . وهو قول الشافعي ، وأبى سليمان وأصحابهما *

وقال أبو حنيفة : من مات بعد وجوب الزكاة في ذمته وفضته فانها تسقط بموته ، لا تؤخذ (٤) أصلاً ، سواء مات اثر (٥) الحول يبسر أو كثير ، أو كانت كذلك لسنين * وأما زكاة الماشية فانه روى عنه ابن المبارك : أنه يأخذها المصدق منها ، وان وجدها بأيدي ورثته *

وروى عنه أبو يوسف : أنها تسقط بموته * واختلف قوله في زكاة الثمار والزرع : فروى عنه عبدالله بن المبارك : أنها تسقط بموته ، وروى عنه محمد بن الحسن عن أبى يوسف عن أبى حنيفة : أنها تؤخذ بعد موته ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «زكاة» ، (٢) في النسخة رقم (١٦) «أو تعطل» ، (٣) في النسخة رقم (١٤) «واحتج بعضهم : لو أن امرأاً باع ، الخ .» (٤) في النسخة رقم (١٤) «ولا تؤخذ» ، (٥) في النسخة رقم (١٤) «بأثر» .

ويرى ان قوله المذكور في الماشية والزروع انما هو في زكاة تلك السنة فقط ؛ فأما زكاة فرط فيها حتى مات فانه يقول: بأنها تسقط عنه *

وقال مالك فيمن مات بعد حلول الزكاة في ماله — أى مال كان : حاشا المواشى — : فانها تؤخذ من رأس ماله ، فان كان فرط فيها أكثر من عام فلا تخرج عنه الا أن يوصى بها ، فتكون من ثلثه مبداء على سائر وصاياها كلها ، حاشا التدبير في الصحة ، وهي مبداء على التدبير في المرض *

قال : وأما المواشى فانه ان حال الحول عليها ثم مات قبل مجيء الساعى ثم جاء الساعى فلا سبيل للساعى عليها ، وقد بطلت ، إلا أن يوصى بها ، فتكون في الثلث غير مبداء على سائر الوصايا *

واختلف قول الأوزاعي في ذلك : فمرة رآها من الثلث ، ومرة رآها من رأس المال * قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة ومالك ففي غاية الخطأ ، لأنهما أسقطا بموت المرء ديناً لله تعالى وجب عليه في حياته ، بلا برهان أكثر من أن قالوا : لو كان ذلك لما شاء انسان أن لا يرث ورثته شيئاً إلا أمكنه ! *

فقلنا : فما تقولون في انسان أكثر من إتلاف أموال الناس ليكون ذلك ديناً عليه ولا يرث ورثته شيئاً ، ولو أنها ديون يهودى أو نصرانى في خمر أو هرقها لهم ؟ ! * فنقول لهم : إنها كلها من رأس ماله ، سواء ورث ورثته أو لم يرثوا ، فتقتضوا عتلتهم بأوحش نقض ! وأسقطوا حق الله تعالى — الذى جعله للفقراء ، والمساكين من المسلمين ، والغارمين منهم ، وفي الرقاب منهم ، وفي سبيله تعالى ، وابن السبيل فريضة من الله تعالى — : وأوجبوا ديون الآدميين ^(١) وأطعموا الورثة الحرام ! *

والعجب كله من إيجابهم الصلاة بعد خروج وقتها على العاقد لتركها ، وإسقاطهم الزكاة ووقتها قائم عن المتعمد لتركها ! *

ثم تقسيم مالك بين المواشى وغير المواشى ، وبين زكاة عامه ذلك وسائر الأعوام ، فأرى زكاة عامه من رأس المال ، وان لم يبق للورثة شيء يعيشون منه ، ولم ير زكاة سائر الأعوام إلا ساقطة ! *

ثم تفرقه بين زكاة الناض يوصى بها فتكون في الثلث وتبدى على الوصايا الاعلى التدبير ^(٢) في الصحة وتبدى على التدبير في المرض — : وبين زكاة الماشية يوصى بها

(١) في البسخة رقم (١٦) ، ديون الناس ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، لا على التدبير ، وهو خطأ .

فتكون في التلك ولا تبدى على الوصايا ، وهذه أشياء غلط فيها من غلط وقصد الخير ، وإنما العجب من انشرح صدره لتقليد قائلها ! ثم استعمل نفسه في إبطال السنن الثابتة نصرأ لها !! *

قال أبو محمد : وبين صحة قولنا وبطلان قول المخالفين قول الله عز وجل في المواريث ^(١) (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فعم عز وجل الديون كلها ، والزكاة دين قائم لله تعالى ، وللساكين ، والفقراء ، والغارمين وسائر من فرضها تعالى لهم في نص القرآن * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن عمر الوكيعى ، وأبو سعيد الأشج : قال الوكيعى : ثنا حسين بن علي عن زائدة : وقال أبو سعيد ثنا أبو خالد الأحمر ^(٢) ثم اتفق زائدة ، وأبو خالد الأحمر كلاهما عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة ، وسليمة ابن كهيل : قال مسلم البطين : عن سعيد بن جبير ، وقال الحكم وسليمة : سمعنا مجاهداً ثم اتفق سعيد بن جبير ، ومجاهد عن ابن عباس قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : ان أمى ماتت وعليها صوم شهر . أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيه عنها ؟ ! قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى » قال أبو خالد : في روايته عن الأعمش عن مسلم البطين . والحكم بن عتيبة ، وسليمة بن كهيل عن سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعطاء عن ابن عباس ، وذكر زائدة في حديثه أن الأعمش سمعه من الحكم ، وسليمة ، ومسلم ^(٣) *

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس عن النبي ﷺ : قد كره ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء » *

فهؤلاء عطاء ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد يروونه عن ابن عباس ، فقال : هؤلاء بآرائهم بل دين الله تعالى ساقط ! ودين الناس أحق أن يقضى ! والناس أحق بالوفاء ! * قال أبو محمد : ويسألون عن الزكاة أفى الذمة هي أم فى عين المال ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث * فان قالوا : فى عين المال ، فقد صح أن أهل الصدقات شركاء فى ذلك المال ، فمن أين وجب أن يبطل حقهم وتبقى ديون اليهود والنصارى ؟ وان قالوا : فى الذمة فمن أين أسقطوها بموته ؟ ! ولا يختلفون ان اقرار الصحيح لازم فى رأس المال ^(٤) ، فمن

(١) قوله فى المواريث . سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) فى النسخة رقم (١٦) . خالد الأحمر ، وهو خطأ

(٣) هو فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٣١٥) فى النسخة رقم (١٦) . ماله .

أين وقع لهم إبطال إقرار المريض؟! *

فان قالوا : لأنه وصية ، كذبوا وتناقضوا ! لأن الإقرار ان كان وصية فهو من الصحيح أيضاً في الثلث ، وإلا فهاتوا فرقاً بين المريض والصحيح ! *

وان قالوا : لأننا تهمه ، قلنا : فهلا اتهمتم الصحيح فهو أحق بالتهمة؟! لاسيما المالكيين الذين يصدقون قول المريض في دعواه أن فلاناً قتله ، ويطلون إقراره في ماله ، وهذه أمور كما ترى ! ونسأل الله العافية *

روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري في الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله : أنها تؤخذ من ماله اذا علم بذلك ، وقال ربيعة : لا تؤخذ (١) وعليه ما تحمل *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا جرير عن سليمان التيمي عن الحسن ، وطاوس : أنهما قالوا في حجة الاسلام والزكاة : هما (٢) بمنزلة الدين *

قال علي : وللشافعي قول آخر : ان كل ذلك يتخاص مع ديون الناس *

قال علي : وهذا خطأ ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق أن يقضى » *

قال علي : وهذا مما خالفوا فيه القرآن والسنة الثابتة — التي لا معارض لها — والقياس ، ولم يعلقوا بقول صاحب نعله *

٦٨٨ — مسألة — ولايجزىء أداء الزكاة اذا أخرجها المسلم عن نفسه أو وكيله بأمره إلا بنية أنها الزكاة المفروضة عليه ، فان أخذها الامام ، أو ساعيه ، أو أميره ، أو ساعيه فبنية كذلك ، لقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات » *

فلو أن امرءاً أخرج زكاة مال له غائب فقال : هذه زكاة مالي إن كان سالماً ، وإلا فهي صدقة تطوع : — لم يجزه ذلك عن زكاة ماله ان كان سالماً ، ولم يكن تطوعاً لانه لم يخلص النية للزكاة محضة كما أمر ، وانما يجزئه إن أخرجها على أنها زكاة ماله فقط ، فان (٣) كان المال سالماً أجزأه ، لانه أداها كما أمر مخلصاً لها ، وان كان المال قد تلف ، فان قامت له بينة فله أن يسترد ما أعطى ، وان فاتت (٤) أدى الامام اليه ذلك من سهم الغارمين لأنهم أخذوها وليس لهم أخذها ، فهم غارمون بذلك ، وهذا كمن شك : عليه

(١) في النسخة رقم (١٦) « تؤخذ » بحذف « لا وهو خطأ (٢) كلمة « هما » سقطت من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٦) « وان » ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « فأتوا » وهو خطأ .

يوم من رمضان أم لا؟ وهل عليه صلاة فرض أم لا؟ فصلى عدد ركعات تلك الصلاة وقال: إن كنت أنسيتها فهي هذه، والا فهي تطوع؛ وصام يوماً فقال: إن كان على يوم فهو هذا؛ والا فهو تطوع؛ فإن هذا لا يخرج عن تلك الصلاة ولا عن ذلك اليوم إن ذكر بعد ذلك أنهما عليه *

٦٨٩ — مسألة — من خرج المال عن ملكه في داخل الحول قبل تمامه — بأى وجه خرج عن ملكه — ثم رجع إليه — بأى وجه رجع إليه، ولو إثر خروجه بطرفة عين أو أكثر — فإنه يستأنف به الحول من حين رجوعه؛ لا من حين الحول الأول؛ لأن ذلك الحول قد بطل بطلان الملك؛ ومن الباطل أن يعد عليه وقت كان فيه المال لغيره * وكذلك من باع إبلاً بابل، أو بقرأ بيقر، أو غنماً بغنم، أو فضة بفضة، أو ذهباً بذهب — فإن حول الذى خرج عن ملكه من ذلك قد بطل، ويستأنف الحول بالذى صار فى ملكه من ذلك، لما ذكرنا (١) *

وسواء فى كل ذلك فعل ذلك فراراً من الزكاة أو لغير فرار، فهو عاص بنية السوء فى فراره من الزكاة (٢) *

وقال بعض الناس: إن كان فعل ذلك فراراً من الزكاة فعليه الزكاة، ثم ناقض من قرب فقال: من اشترى بدراهمه أو بدنانيره عقاراً أو متاعاً فراراً من الزكاة فلا زكاة عليه فيما اشترى *

قال أبو محمد: ومن المحال الذى لم يأمر الله تعالى به أن يزكى الإنسان مالا هو فى يد غيره لم يحل حوله عنده (٣). قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٤) *

وقولنا فى هذا كله هو قول أبى حنيفة، والشافعى، وأبى سليمان * وقال مالك: إن بادل إبلاً بيقر أو بغنم أو بقرأ بغنم فكذلك، سواء فعله فراراً من الزكاة أو لغير فرار، وإن بادل إبلاً بابل، أو بقرأ بيقر، أو غنماً بغنم، أو ذهباً بذهب، أو فضة (٥) بفضة — فعليه الزكاة عند انقضاء حول (٦) الذى خرج عن يده * قال أبو محمد: وهذا خطأ ظاهر، ودعوى لا دليل على صحتها، لا من قرآن، ولا سنة

(١) كلمة «ذكرنا» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله «من الزكاة» سقط من النسخة رقم (١٦)

(٣) فى النسخة رقم (١٤) «مالم يحل حوله عنده» وما هنا احسن جداً (٤) قوله «قال تعالى» الى آخر الآية

ليس فى النسخة رقم (١٦) (٥) كلمة «فضة» محذوفة من النسخة رقم (١٦) (٦) فى النسخة رقم (١٤) «الحول» وما هنا أصح، بل هو الصواب *

صحيحة (١) ، ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى يصح *
ونسأل من قال بهذا : أهذه التي صارت إليه (٢) هي التي خرجت عنه ؟ أم هي غيرها ؟
فان قال : هي غيرها ، قيل : فكيف يزكى عن مال لا يملكه ؟ ولعلها أموات أو عند
كافر (٣) *

وان قال بل هي تلك ، كابر العيان ! وصار في مسلاخ من يستسهل الكذب جهاراً *
فان قال : ليست هي ، ولكنها من نوعها ، قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ ومن أين لكم
زكاة غير المال الذي ابتداءً الحول في ملكه اذا كان من نوعه ؟ ! *
ثم يسألون إن كانت الأعداد مختلفة : أي العديدين يزكى ؟ العدد الذي خرج عن
ملكه ؟ أم العدد الذي اكتسب ؟ ولعل أحدهما ليس نصاباً *
وهذا كله خطأ لا خفاء به ، وبالله تعالى التوفيق وأي شيء قالوا (٤) في ذلك كان
تحكما وباطلا بلا برهان *

فان قالوا : إنه لم يزل مال الكالمائة شاة أو لعشر (٥) من الابل أو لما تقي درهم (٦) حولا
كاملا متصلا *

قلنا : إنما الزكاة تجب في ذمة المسلم عن مال ملكه بعينه حولا كاملا من كل ما ذكرنا
بلا خلاف ، فعليكم البرهان في وجوب الزكاة عن عدد بغير عينه لكن في أعيان مختلفة ،
وهذا ما لا سبيل إلى وجوده ، إلا بالدعوى . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٠ — مسألة — ومن تلف ماله أو غصبه غاصب أو حيل بينه وبينه فلا زكاة عليه
فيه (٧) أي نوع كان من أنواع المال ، فان رجع إليه يوم ما استأنف به (٨) حولا من حيثئذ ،
ولا زكاة عليه (٩) لما خلا ، فلو زكاه الغاصب ضمنه كله ، وضمن ما أخرج (١٠) منه في الزكاة *
لأنه لا خلاف (١١) بين الأمة كلها في أن صاحب المال إن أحب أن يؤدي الزكاة من
نفس المال الذي وجبت فيه الزكاة — لا من غيره — كان ذلك له ، ولم يكلف الزكاة من
سواه (١٢) ما لم يبيعه هو أو يخرجه عن ملكه باختياره ، فانه حيثئذ يكلف أداء الزكاة من
عند نفسه ، فسقط بهذا الإجماع تكليفه أداء زكاة من عند نفسه ، ثم لما صح ذلك ، وكان
غير قادر على أداء الزكاة من نفس المال المغصوب ، أو المتلف ، أو الممنوع منه — :

(١) كلمة ، صحيحة ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وهو خطأ (٣) كذا
في الأصلين (٤) في النسخة رقم (١٦) ، قال ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) ، أو لعشرين ، (٦) في النسخة
رقم (١٦) ، والماتى درهم ، وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) «في» وهو خطأ (٨) كلمة ، به ، زيادة من
النسخة رقم (١٦) (٩) كلمة ، عليه ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (١٠) في النسخة رقم (١٦) ، خرج ،
(١١) في النسخة رقم (١٦) ، ولا خلاف ، (١٢) قوله من سواء ، زيادة من النسخة رقم (١٤) *

سقط عنه ما عجز عنه من ذلك ، بخلاف ما هو قادر على إحضاره واستخراجه من مدفنه هو أو وكيله ، وما سقط ببرهان لم يعد إلا بنص أو إجماع *

وقد كانت الكفار يغيرون على سرح المسلمين في حياة رسول الله ﷺ ؛ فما كلف قط أحداً زكاة ما أخذه الكفار من ماله *

وقد يسرق المال ويغصب فيفرق ولا يدري أحد مكانه ، فكان تكليف أداء الزكاة عنه (١) من الحرج الذي قد أسقطه الله تعالى ، اذ يقول : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) * وكذلك تغلب الكفار على بلد نخل ، فمن المحال تكليف ربها أداء زكاة ما أخرجت * وأما الغاصب فانه محرم عليه التصرف في مال غيره ، بقول رسول الله ﷺ (٢) : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فاعطاؤه الزكاة (٣) من مال غيره تعدى منه ، فهو ضامن لما تعدى فيه . قال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال أبو حنيفة: بمثل هذا كله ، الا أنه قال : ان كان المال المدفون بتلف مكانه (٤) في منزله أدى زكاته ؛ وان كان خارج منزله فلا زكاة عليه فيه . وهذا تقسيم فاسد مانع من أحداً قاله قبله *

وقال مالك : لا زكاة عليه فيه ، فان رجع اليه (٥) زكاه لسنة واحدة فقط وان غاب عنه سنين . وهذا قول ظاهر الخطأ ، وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قلدوا في ذلك عمر ابن عبد العزيز في قول له رجع اليه ، وكان قال قبل ذلك : بأخذ الزكاة منه لكل سنة خلت *

والعجب أنهم قلدوا عمر هنا ، ولم يقلدوه في رجوعه الى القول بالزكاة في العسل وإنما قال عمر بالقول الذي قلده فيه لأنه كان يرى الزكاة في المال المستفاد حين يفاد بخالفه هنا وهذا كله تخليط ! *

وقال سفيان: — في أحد قولي — وأبو سليمان : عليه الزكاة لكل سنة خلت * وقد جاء عن عثمان ، وابن عمر إيجاب الزكاة في المقدور عليه ، فدل ذلك (٦) على أنهما لا يريان الزكاة في غير المقدور عليه ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم * وقولنا في هذا هو قول قتادة ، والليث وأحد قولي سفيان ، وروى أيضاً عن عمر بن عبد العزيز *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، فكان تكليف الزكاة منه ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، لقوله صلى الله عليه وسلم .
(٣) في النسخة رقم (١٦) ، فاعطاء الزكاة ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، فكانه ، وهو تصحيف
(٥) في النسخة رقم (١٦) ، عليه ، (٦) كلمة ذلك ، زيادة من النسخة رقم (١٦) .

كما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال عن همام بن يحيى ثنا أبو عثمان عامل عمر ابن عبدالعزيز قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مال رده على رجل كان ظله : أن خذ منه الزكاة لما أتت عليه . ثم صبحني يريد عمر : لا تأخذ منه زكاة . فانه كان ضميراً أو غوراً (١) *

٦٩١ — مسألة — ومن رهن ماشية أو ذهباً أو فضة أو أرضاً فزرعها أو نخلاً فأثمرت . وحال الحول على الماشية والعين — : فالزكاة في كل ذلك . ولا يكلف الراهن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته *

أما وجوب الزكاة فلا أنه مال من ماله : عليه فيه الزكاة المفروضة . ولم ينتقل ملكه عنه . ولم يأت نص ولا إجماع بتكليفه أداء الزكاة من غيره ولا بد *

وأما المنع من تكليفه العوض فانه لم يخرج ما أخرج منه بباطل وعدوان . فيقضى عليه برده وإنما أخرجه بحق مفترض إخراجيه ، فتكليفه حكماً في ماله باطل . لا يجوز الابنصر أو إجماع . قال رسول الله ﷺ : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام *

٦٩٢ — مسألة — وليس على من وجب (٢) عليه الزكاة إيصالها إلى السلطان لكن عليه أن يجمع ماله للصدق ويدفع إليه الحق . ثم مؤنة نقل ذلك من نفس الزكاة . وهذا ما لا خلاف فيه من أحد ، وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يعث المصدقين (٣) — وهم السعاة — فيقبضون الواجب ويبرأ أصحاب الأموال من ذلك *

فان (٤) لم يكن مصدق فعلي من عليه الزكاة إيصالها إلى من يحضره من أهل الصدقات ولا مزيد ، لأن تكليف النقل مؤنة وغرامة لم يأت بها نص ولا إجماع ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا فرق بين من كلفه ذلك ميلاً أو من (٥) كلفه إلى خراسان أو أبعد *

٦٩٣ — مسألة — ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول . ولا بطريقة عين

(١) أما أبو عثمان عامل عمر بن عبدالعزيز فاني لم أجده . وأما قوله « ضميراً » فان في النسخة رقم (١٤) . « ضمير » بدون نقط وهو خطأ . والضمير بكسر الصاد المعجمة . قال أبو عبيد : هو الغائب الذي لا يرجى . فإذا رجي فليس بضمير . من اضمرت الشيء إذا غيبته . . وأما قوله « غوراً » فانه فتح الغين المعجمة واسكان الواو واظنه بمعنى أنه كان بعيداً عنه لاتاله يده . من الغوري وهو القعر أو من قولهم « غار الماء » بمعنى ذهب في الأرض وسفل فيها . وقد نقل هذا الاثر في اللسان (ج ٦ ص ١٦٤) فقال « ومنه قول عمر بن عبدالعزيز رحمه الله في كتابه إلى ميمون بن مهران في الأموال التي كانت في بيت المظالم ان يردّها ولا يأخذ زكاتها فانه كان مالا ضميراً لا يرجى » ولم يذكر قوله « غوراً » (٢) في النسخة رقم (١٤) « وجبت » (٣) في النسخة رقم (١٦) « مصدقين » . (٤) في النسخة رقم (١٦) « وان » . (٥) كلمة « من » ، زيادتها من النسخة رقم (١٦) .

فان فعل لم يحزه ، وعليه إعادتها ، ويرد اليه ما أخرج قبل وقته ، لأنه أعطاه بغير حق *
وصح تعجيل الزكاة قبل وقتها عن سعيد بن جبير ، وعطاء ، وإبراهيم ، والضحاك
والحكم ، والزهرى *

وأجازه الحسن ثلاث سنين *

وقال ابن سيرين : في تعجيل الزكاة قبل أن تحل . لا أدري ما هذا !! *

وقال ابو حنيفة : وأصحابه يجوز (١) تعجيل الزكاة قبل وقتها *

ثم لهم في ذلك تخليط كثير *

مثل قول محمد بن الحسن : لا يجوز ذلك في مال عنده ، ولا في زرع قد زرعه ،

ولا في نخل (٢) قد أطلعت *

وقال أبو يوسف : يجوز ذلك كله (٣) قبل اطلاع النخل وقبل زرع الأرض ،

ولو عجل زكاة ثلاث سنين أجزاءه *

وأكثر من هذا سند كره — ان شاء الله تعالى — في ذكر تخاليط أقوالهم

في كتاب « الاعراب » والله المستعان *

وقال الشافعي : بتعجيل الزكاة عن مال (٤) عنده ، لاعت مال لم يكتسبه (٥) بعد ،

وقال : ان استغنى المسكين بما أخذ مما عجله صاحب المال قبل الحول أجزاء صاحب

المال ، فان استغنى من غير ذلك لم يجزىء عن صاحب المال *

وقال مالك : يجزىء تعجيل الزكاة بشهرين أو نحو ذلك ، لا أكثر ، في رواية

ابن القاسم عنه ، وأما رواية ابن وهب عنه فكما قلنا نحن *

وهذه كلها (٦) تقاسم في غاية الفساد ، لا دليل على صحتها من قرآن ، ولا سنة ،

ولا إجماع ، ولا قول صاحب يصح ، ولا قياس . وقول الليث : وأبي سليمان كقولنا *

واحتج من أجاز تعجيلها بحجج *

منها الخبر الذي ذكرناه (٧) في زكاة المواشي ، في هل تجزىء قيمة أم لا ؟ من أن

النبي ﷺ استسلف بكرة فقضاه من إبل الصدقة جملاً رباعياً *

وهذا الدليل فيه على تعجيل الصدقة ، لأنه استسلاف كما ترى ، لا استعجال صدقة

بل فيه دليل على أن تعجيلها لا يجوز ، إذ لو جاز لما احتاج عليه الصلاة والسلام الى

الاستقراض بل كان يستعجل زكاة لحاجته الى البكر *

(١) في النسخة رقم (١٤) « يجوز » (٢) في النسخة رقم (١٦) بحذف « لا » في الموضعين (٣) كلمة « كله »

زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) « عند مال » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « مال »

يكتبه ، وهو خطأ (٦) كلمة « كلها » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٦) « الذي ذكر » .

وذكروا ما روينا من طريق أبي داود : ثنا سعيد بن منصور ثنا اسماعيل بن زكرياء عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عتيبة عن حجة عن علي بن أبي طالب : « أن العباس سأل رسول الله ﷺ (١) في تعجيل صدقته قبل أن تحل فأذن له » *

قال أبو داود : روى هذا الحديث هشيم عن منصور عن زاذان عن الحكم عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ (٢) *

ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن الحكم : « أن (٣) النبي ﷺ بعث عمر مصدقا وقال له عن العباس : إنا قد استسلمنا زكاته لعام عام الأول » *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يزيد أبو خالد قال : « قال عمر للعباس : أد زكاة مالك فقال العباس : قد أديتها قبل ذلك ، قد كر عمر ذلك للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ : صدق (٤) » *

هذا كل ما شغبوا به من الآثار *

وقالوا : حقوق الأموال كلها جائز تعجيلها قبل أجلها ، قياسا على ديون الناس المؤجلة ، وحقوقهم ، كالتفقات وغيرها *

وقالوا : إنما أخرت الزكاة إلى الحول فسحة على الناس فقط *

وهذا كل ما هووا به من النظر والقياس *

وهذا كله لا حجة لهم في شيء منه *

أما حديث حجة : فحجة غير معروف بالعدالة ، ولا تقوم الحجة إلا برواية العدول المعروفين (٥) *

وأما حديث هشيم فلم يذكر أبو داود من بينه وبين هشيم ، ولو كان فيه لبند (٦) به

(١) في النسخة رقم (١٤) ، سأل النبي عليه السلام ، (٢) مكذاعند المؤلف كافي الأصلين ، وتكلم عليه فيما يأتي بما يؤيد أنه عنده من حديث أنس ، ولكن هذا خطأ ، ويظهر أن الغلط كان في نسخة أبي داود التي لدى ابن حزم ، فإن الذي في أبي داود (ج ٢ ص ٣٢) ، عن منصورين زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والحسن بن مسلم من أتباع التابعين ، فالحديث منقطع على رواية هشيم ، وقد رجحها أبو داود ، وثقيد صحت نسخة أبي داود التي في أيدينا وخطأ ما نقله المؤلف من جعله من حديث أنس قول ابن حجر في التلخيص (ص ١٧٨) : « وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يثاق عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وكذا رجحه أبو داود ، (٣) في النسخة رقم (١٦) « عن » وما هنا اصح (٤) في النسخة رقم (١٤) وقد ذكر ذلك عمر النبي عليه السلام فقال عليه السلام : صدق (٥) أما حجة — بضم الحاء المهملة مفتوح الجيم وتشديد الباء المفتوحة — فهو ابن عدي الكندي ، وهو تابعي ثقة ، وثقه العجلي وابن حبان ، وأما حديثه فرواه أيضا أحمد (ج ١ ص ١٠٤) والترمذي (ج ١ ص ٨٦ طبع الهند) والحاكم ومصححه هو والذهبي (ج ٢ ص ٣٣٢) (٦) كذا في الأصلين بالباء والتون والذال ، وما أدري ما هو ؟ واللبند — باسكان التون — العلم الكبير وهو معرب ، فهل اشتق منه المؤلف فعلا ؟ ، كأنه يريد : لا عنه ؟ واقعا علم

فصار منقطعا؛ ثم لم يذ كر أيضا لفظ (١) أنس، ولا كيف رواه، فلم يجز القطع به على الجهالة *
وأما سائر الأخبار فرسلة *

وهذا مما ترك فيه المالكىون المرسل، وهم يقولون — اذا وافق تقليدهم — (٢) :
انه كالمسند، وردوا فيه رواية المجهول، وهم يأخذون بها اذا وافقهم (٣) فبطل كل
مامو هو ابه من الآثار *

وأما قياسهم الزكاة على ديون الناس المؤجلة فالقياس كله باطل، ثم لو صح لكان
هذا منه عين الباطل ! لأن تعجيل ديون الناس المؤجلة قد وجب بعد ثم اتفقا على
تأجيلها (٤) والزكاة لم تجب بعد، فقياس مالم يجب على ما قد وجب فى الأداء باطل *
وأىضا : فتعجيل ديون الناس المؤجلة لا يجوز الا برضا من الذى له الدين، وليست
الزكاة كذلك، لأنها ليست لانسان بعينه، ولالقوم بأعيانهم دون غيرهم، فيجوز
الرضا منهم بالتعجيل، وانما هى لأهل صفات تحدث فيمن لم يكن من أهلها، وتبطل
عن كان من أهلها *

ولا خلاف فى أن القابضين لها الآن — عند من أجاز تعجيلها — لو أبرؤا منها
دون قبض لم يجز ذلك، ولا برى منها من تلزمه الزكاة بإبرائهم : بخلاف ابراء من
له دين مؤجل *

وكذلك ان دفعها الى الساعى : فقد يأتى وقت الزكاة والساعى ميت أو معزول،
والذى بعثه كذلك، فبطل قياسهم ذلك على ديون الناس *
وكذلك قياسهم على النفقات الواجبة، ولو أن امرء أعجل نفقة لامرأته أو من
تلزمه نفقته، ثم جاء الوقت الواجبة فيه النفقة، والذى تجب له مضطر — : لم يجزئه
تعجيل ما عجل، وألزم الآن النفقة، وأمر باتباعه بما عجل له ديناً، لاستهلاكه مالم
يجب له بعد *

بل لو كان القياس حقا لكان قياس تعجيل الزكاة قبل وقتها على تعجيل الصلاة
قبل وقتها والصوم قبل وقته أصح، لأنها كلها عبادات محدودة بأوقات لا يجوز تعديها
وهذا مما تركوا فيه القياس *

فان ادعوا اجماعا على المنع من تعجيل الصلاة أ كذبهم الأثر الصحيح عن ابن عباس
والحسن . وهبك لو صح لهم الاجماع لكان هذا حجة عليهم، لان من أصلهم أن

(١) قوله لفظ أنس، سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) فى النسخة رقم (١٤) : اذا وافقهم المرسل، (٣) فى النسخة
رقم (١٤) : وهم يأخذون بهذا اذا وافقهم (٤) كذا فى الاصلين وفى التركيب تكلف *

قياس ما اختلف فيه على ما أجمع عليه هو القياس الصحيح *
وأما قولهم : إن الزكاة وجبت قبل ، ثم فسخ للناس في تأخيرها — : فكذب وباطل
ودعوى بلا برهان ، وما وجبت الزكاة قط الا عند انقضاء الحول ، لا قبل ذلك ، لصحة
النص باخراج رسول الله ﷺ المصدقين عند الحول ، لا قبل ذلك ، وما كان عليه
السلام ليضيع قبض حق قد وجب ، ولا جماع الأمة على وجوبها عند الحول ، ولم
يجمعوا على وجوبها قبله ، ولا تجب الفرائض إلا بنص أو اجماع *
فبطل كل ما موهوا به من أثر ونظر *

ثم نسألهم : أوجبت الزكاة قبل الحول أم لم تجب (١) ؟ فان قالوا : لم تجب قلنا :
فكيف تجيزون أداء ما لم يجب ؟ وما لم يجب فعله تطوع ، ومن تطوع فلم يؤد الواجب (٢)
وان قالوا : قد وجبت قلنا (٣) : فالواجب إجبار من وجب عليه حق على أدائه . وهذا
برهان لا يحيد عنه أصلاً *

ونسألهم : كيف الحال ان مات الذي عجل الصدقة قبل الحول ؟ أو تلف المال قبل
الحول ؟ أو مات الذين أعطوها قبل الحول ؟ أو خرجوا عن الصفات التي بها تستحق
الزكوات (٤) ؟ فصح أن تعجيلها باطل وإعطاء لمن لا يستحقها ، ومنع لمن (٥) يستحقها ،
وإبطال الزكاة الواجبة وكل هذا لا يجوز *

والعجب من إجازة الخفيفين تعجيل الزكاة ومنعهم من تعجيل الكفارة قبل الحنث ؟
وكلاهما مال معجل ، إلا أن النص قد صح بتعجيل ما منعوا تعجيله ، ولم يأت بتعجيل
ما أباحوا تعجيله ! فتناقضوا في القياس ، وصححوا الآثار الفاسدة ، وأبطلوا الآثار
الصحيح ! *

وأما المالكيون فانهم — مع ما تناقضوا — خالفوا في هذه الجهور من العلماء ،
وهم يعظمون هذا إذا وافقهم ، وخالف الشافعيون فيه القياس ، وقبلوا المرسل الذي
يردونه . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٤ — مسألة — ومن عليه دين — دراهم ، أو دنانير ، أو ماشية تجب الزكاة
في مقدار ذلك (٦) لو كان حاضراً فان كان حاضراً عنده لم يتلف وأتم عنده حولاً منه
ما في مقداره الزكاة (٧) — : زكاه ، والا فلا زكاة عليه فيه أصلاً ، ولو أقام عليه سنين *

(١) في النسخة رقم (١٤) « أو لم تجب » (٢) في النسخة رقم (١٦) « الواجبة » ، وما هنا اصح (٣) في النسخة رقم (١٦)
« علينا » بدل « قلنا » وهو خطأ شنيع (٤) في النسخة رقم (١٤) « الزكاة » (٥) في النسخة رقم (١٦) « ممن » ، بحذف
اللام (٦) في النسخة رقم (١٦) « في مقداره ذلك » (٧) في النسخة رقم (١٤) « ما فيه مقدار الزكاة ».

وقال قوم : يزكيه *

روينا من طريق ابن أبي شيبه عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن يزيد بن يزيد ابن جابر أن عبد الملك بن أبي بكر ^(١) أخبره أن عمر قال : إذا حلت — يعنى الزكاة — فاحسب دينك وما عندك واجمع ذلك جميعاً ثم زكه *

وبينه عبد الرزاق ^(٢) عن ابن جريج أخبرني يزيد بن يزيد بن جابر عن عبد الملك ابن أبي بكر ^(٣) عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام — هو جد عبد الملك أبو أيه قال : قال رجل لعمر : يحيى إبان صدقتى فأبادر الصدقة فأنفق على أهلى وأقضى دينى ؟ قال عمر : لا تبادر بها ، واحسب دينك وما عليك ، وزك ذلك أجمع ^(٤) *

وهو قول الحسن بن حى *

ورويانا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعى فى الدين يكون للرجل على الرجل فيمطله ، قال : زكاته على الذى يأكل منها ^(٥) *

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء أو غيره نحوه *

ومن قال بقولنا — فى إسقاط الزكاة عن الذى عليه الدين فيما عليه منه — ابن عمر وغيره *

كما رويانا من طريق عبد الوهاب ^(٦) بن عبد المجيد الثقفى ، وسفيان الثورى قالوا : ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه ولى ^(٧) مال يتيم فكان يستسلف منه ، يرى أن ذلك أحرز له ، ويؤدى زكاته من مال اليتيم *

فهذا ابن عمر عليه الدين لا يزكيه عن نفسه *

وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن : إذا كان للرجل على الرجل الدين فالزكاة على الذى له الدين *

وعن الحجاج بن المنهال عن يزيد بن ابراهيم عن مجاهد : إذا كان عليك دين فلا زكاة عليك ، إنما زكاته على الذى هو له *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «عبد الملك بن ابى بكر» وهو خطأ ، فانه عبد الملك بن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام بن المغيرة المخزومى (٢) فى النسخة رقم (١٤) «دوبه الى عبد الرزاق ، وما هنا أحسن وأصح (٣) فى النسخة رقم (١٦) «يزيد بن يزيد بن جابر بن عبد الملك بن ابى بكر» وفى النسخة رقم (١٤) «يزيد بن يزيد بن جابر عن عبد الملك ابن ابى بكر» وكل منهما خطأ فى موضع ، والصواب ما هنا كما هو ظاهر (٤) انظر نحو هذا عن سفيان بن سعيد فى خراج يحيى بن آدم رقم ٥٩٣ و ٥٩٤ (٥) بفتح الميم والنون وبينهما الهاء كنه ، هو ما أتى بلام شقراً كل هيتا (٦) فى النسخة رقم (١٦) «عبد الوارث» وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) «أولى» وهو صحيح على أن يكون بضم الهمزة مبنياً للميم ماعله . يقال أوليته الشئ ، بمعنى وليته •

وعن وكيع عن سفيان عن المغيرة عن الفضيل عن ابراهيم النخعي قال : ترك ما في
تديك من مالك ، ومالك على الملى ، ولا ترك ما للناس عليك *

وهو قول سفيان ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابه ووكيع *

قال ابو محمد : إنما وافقنا قول ^(١) هؤلاء في سقوط الزكاة عن الذي عليه الدين فقط *

ومن طريق عبيد الله بن عمر ^(٢) عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن
عائشة أم المؤمنين : ليس في الدين زكاة *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن عكرمة
قال : ليس في الدين زكاة ^(٣) *

ومن طريق وكيع عن مسعر عن الحكم بن عتيبة قال : خالفني ابراهيم في الدين ،
كنت أقول : لا يزكي ، ثم رجع الى قولي *

ورويانا عن أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابو معاوية عن حجاج عن عطاء قال : ليس
على صاحب الدين الذي هو له ولا على الذي هو عليه زكاة ^(٤) *

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن عطاء قال : ليس
في الدين زكاة *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : السلف يسلفه ^(٥) الرجل ؟
قال : ليس على سيد المال ولا على الذي استسلفه ^(٦) زكاة *

ومن طريق أبي عبيد عن أبي زائدة ^(٧) عن عبد الملك عن عطاء بن أبي رباح :
لا يزكي الذي عليه الدين الدين ، ولا يزكيه الذي هو له حتى يقبضه *

وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : اذا خرج الدين عن ملك الذي استقرضه فهو معدوم عنده ، ومن
الباطل المتيقن أن يزكي عن لاشيء ، وعمّا لا يملك ، وعن شيء لو سرقة قطعت يده ،
لأنه في ملك غيره *

٦٩٥ — مسألة — ومن عليه دين — كما ذكرنا — وعنده مال تجب في مثله
الزكاة سواء ^(٨) كان أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان

(١) كلمة «قول» زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) مكذاف النسخة رقم (١٤) واضنه اصح . وفي النسخة رقم (١٦)
«عبد الله بن عمر» (٣) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظ «زكاة» في آخر اثر عائشة وسقط اثر عكرمة كله باسناد موافقه .
وهو خطأ (٤) كلمة «زكاة» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) مبنى للم يسم فاعله (٦) في النسخة رقم (١٦) «السلفته»
وهو خطأ (٧) كذاف الاصلين . ولم اعرف من هو (٨) في النسخة رقم (١٦) «فواء» وما هنا اصح *

أو من غير جنسه — : فانه يزكى ما عنده ، ولا يسقط من أجل الدين الذى عليه شيء من زكاة ما بيده . وهو قول الشافعى ، وأبى سليمان وغيرهما *

وقال مالك : يجعل الدين فى العروض التى عنده التى لازكاة فيها ، ويزكى ما عنده فان لم يكن عنده عروض جعل دينه فيما بيده مما فيه الزكاة ، وأسقط بذلك الزكاة ، فان فضل عن دينه شيء يجب فى مقداره الزكاة زكاه ، والا فلا . وانما هذا عنده فى الذهب والفضة فقط ، وأما المواشى والزرع والثمار فلا ، ولكن يزكى كل ذلك ، سواء كان عليه دين مثل مامعه من ذلك أو أكثر أو أقل *

وقال آخرون : يسقط الدين زكاة العين والمواشى ، ولا يسقط زكاة الزرع والثمار * وقال أبو يوسف ومحمد : يجعل ما عليه من الدين فى كل مال تجب فيه الزكاة ، سواء فى ذلك الذهب ، والفضة ، والمواشى ، والحرث ، والثمار ، وعروض التجارة ، ويسقط به زكاة كل ذلك ، ولا يجعل دينه فى عروض القنية مادام عنده مال تجب فيه الزكاة ، أو مادام عنده عروض للتجارة . وهو قول الليث بن سعد ، وسفيان الثورى *

وقال زفر : لا يجعل دين الزرع إلا فى الزرع ، ولا يجعل دين الماشية إلا فى الماشية ، ولا يجعل دين العين إلا فى العين ، فيسقط (١) بذلك ما عنده مما عليه دين مثله *

ومن طريق ابن جريج : قلت لعطاء : حرث لرجل دينه أكثر من ماله ، أى أدى حقه ؟ قال : ما نرى على رجل دينه أكثر من ماله صدقة ، لافى ماشية ولا فى أصل *

قال ابن جريج : سمعت أبا الزبير سمعت طاوساً يقول : ليس عليه صدقة * قال أبو محمد : إسقاط الدين زكاة ما يبد المدين لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ، بل قد جاءت السنن الصحاح بإيجاب الزكاة فى المواشى ، والحب ، والتمر ، والذهب ، والفضة ، بغير تخصيص من عليه دين من لادين عليه *

وأما من طريق النظر فان ما بيده له أن يصدقه (٢) ويتباع منه جارية يطؤها ويأكل منه وينفق منه ، ولولم يكن له لم يحل له التصرف فيه (٣) بشيء من هذا ، فاذ هو له ولم يخرج (٤) عن ملكه ويده ما عليه من الدين فزكاة ماله عليه (٥) بلا شك *

وأما تقسيم مالك قفى غاية التناقض ، وما نعلمه عن أحد قبله ، وكذلك قول أصحاب أبى حنيفة أيضاً . وبالله التوفيق *

والمالكون ينكرون على أبى حنيفة هذا بعينه فى إيجابه الزكاة فى زرع اليتيم

(١) فى النسخة رقم (١٤) «فقط» ، (٢) مضارع «صدق» أى يعطيه صداقاً (٣) فى النسخة رقم (١٦) «بنته»

(٤) فى النسخة رقم (١٤) «ولم يخرج» وما هنا اصح (٥) كلمة «عليه» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) .

وثماره دون ماشيته وذهبه وفضته *

فان احتجوا بأن قبض زكاة المواشي والزرع الى المصدق *

قيل : فكان ماذا ؟ وكذلك أيضاً قبض زكاة العين الى السلطان اذا طلبها ولا فرق *

٦٩٦ — مسألة — ومن كان له على غيره دين فسواء كان حالاً أو مؤجلاً عند مليء مقرر يمكنه قبضه أو منكر ، أو عند (١) عديم مقرر أو منكر ؛ كل ذلك سواء ، ولا زكاة فيه على صاحبه ، ولو أقام عنه سنين حتى يقبضه ، فاذا قبضه استأنف به حولا كسائر الفوائد ولا فرق . فان قبض منه مالا تجب فيه الزكاة فلا زكاة فيه ، لا حينئذ ولا بعد ذلك ، الماشية ، والذهب ، والفضة في ذلك سواء ، وأما النخل (٢) ، والزرع فلا زكاة فيه أصلاً ، لأنه لم يخرج من زرعه ولا من ثماره *

وقالت طائفة : يزكيه *

كما رونا من طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن الحكم بن عتيبة قال : سئل على عن الرجل يكون له الدين على آخر ؟ فقال : يزكيه صاحب المال ، فان خشي أن لا يقضيه (٣) فانه يمهل ، فاذا خرج الدين زكاه لما مضى *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا يزيد بن هرون أنا هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني : سئل على عن الدين الظنون : أيزكيه ؟ قال : ان كان صادقاً فليزكه (٤) لما مضى . وهذا في غاية الصحة ، والظنون هو الذي لا يرجح *

ومن طريق طاوس : اذا كان لك دين فزكه *

ومن طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال : يزكيه ، يعني ماله من الدين على غيره *

ومن طريق عمر بن الخطاب كما ذكرنا قبل : احسب دينك وما عليك وزك ذلك أجمع *

ومن طريق ابن جريج قال : كان سعيد بن المسيب يقول : اذا كان الدين على مليء فعلي صاحبه أداء زكاته ، فان كان على معدوم فلا زكاة فيه حتى يخرج ، فيكون عليه زكاة السنين التي مضت *

ومن طريق معمر عن الزهري مثل قول سعيد بن المسيب سواء سواء *

وعن مجاهد : اذا كان لك الدين فعليك زكاته ، واذا كان عليك فلا زكاة عليك فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «غير» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «الحب» بدل «النخل» (٣) في النسخة رقم (١٦)

«يقبضه» وكذلك كان في النسخة رقم (١٤) ولكن صححناها الى ما هنا (٤) في النسخة رقم (١٦) «فليزكيه» •

وهو قول سفيان الثوري، والحسن بن حي *
وقالت طائفة: لازكاة فيه حتى يقبضه، فإذا قبضه أوقبض منه مقدار ما فيه الزكاة
زكاة لسنة واحدة، وإن بقي سنين وهو قول مالك *
وقالت طائفة: إن كان على ثقة زكاة؛ وإن كان على غير ثقة فلا زكاة عليه
فيه حتى يقبضه. وهو قول الشافعي *
ورويانا من طريق عبد الله بن عمر أنه قال: زكوا أموالكم من حول إلى حول،
فما كان في دين في ثقة (١) فاجعلوه بمنزلة ما كان في أيديكم، وما كان من دين ظنون
فلا زكاة فيه حتى يقبضه صاحبه *
وعن طاوس من طريق ثابتة: إذا كان لك دين تعلم أنه يخرج فزكه *
وعن إبراهيم من طريق صحيحة: زك ما في يدك ومالك على الملىء، ولا ترك ما للناس
عليك. ثم رجع عن هذا *
وعن ميمون بن مهران: ما كان من دين في ملىء (٢) ترجوه فاحسبه، ثم أخرج
ما عليك وزك ما بقي *
وعن مجاهد: إن كنت تعلم أنه خارج فزكه *
وعن محمد بن علي بن الحسين ليس في الدين زكاة حتى يقبضه *
وأما قولنا فقد رويانا قبل عن عائشة أم المؤمنين مثله، وعن عطاء *
ورويانا أيضا عن ابن عمر: ليس في الدين زكاة *
قال أبو محمد: أما قول الحسن بن حي فظاهر الخطأ، لأنه جعل زكاة الدين على الذي
هو له وعلى الذي هو عليه، فأوجب زكاتين في مال واحد في عام واحد، فحصل في العين
نصف العشر، وفي خمس من الأبل شاتان، وكذلك ما زاد *
وأما تقسيم مالك فما نعله عن أحد إلا عن عمر بن عبد العزيز، وقد صح عنه
خلاف ذلك ومثل قولنا *
وأما أبو حنيفة فإنه قسم ذلك تقاسيم (٣) في غاية الفساد، وهي: أنه جعل كل دين
ليس عن بدل أو كان عن بدل مالا يملك كالميراث والمهر والجعل ودية الخطأ والعمد
إذا صالح عليها والخلع — : أنه لازكاة على مالكه أصلا حتى يقبضه، فإذا قبضه
استأنف به حولا، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في ملكه لوجب فيه الزكاة

(١) كذا في الأصلين وهو صواب، وبمحاكاة النسخة رقم (١٤) ان في نسخة. فإنا كان من دين، الخ (٢) في النسخة

رقم (١٦) وفي ملك وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «تقاسما» وهو لحن.

كقرض الدراهم وفيما وجب (١) في ذمة الغاصب والمتعدي وثمن عبد التجارة — : فانه لازكاة فيه ، كان على ثقة أو غير ثقة ، حتى يقبض أربعين درهما ، فاذا قبضها زكاهها لعام (٢) خال ثم يزكى كل أربعين يقبض ، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في يده لم تجب فيه الزكاة كالعروض لغير التجارة يبيعها — : قسما آخر ، فاضطرب فيه قوله ، فمرة جعل ذلك بمنزلة قوله في الميراث ، والمهر ، ومرة قال : لازكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ، فاذا قبضها زكاهها لعام خال ، وسواء عنده ما كان عند عديم أو ملىء اذا كانا مقرين *

وأما قول أبي حنيفة فتخليط لاخفاء به *

قال أبو محمد : إنما لصاحب الدين عند غريمه عدد في الذمة وصفة فقط ، وليس له عنده عين (٣) مال أصلا . ولعل الفضة أو الذهب اللذين له عنده في المعدن بعد ، والفضة تراب بعد ، ولعل المواشي التي له عليه لم تخلق بعد ، فكيف تلزمه زكاة ما هذه صفته ؟! فصح أنه لا زكاة عليه في ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

واعلم أن تقسيم أبي حنيفة ومالك لا يعرف عن أحد قبلهما ، لأن الرواية عن عمر ابن عبد العزيز إنما هي في الغصب لا في الدين . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٧ — مسألة — وأما المهور (٤) ، والخلع ، والديات بمنزلة ما قلنا ، مالم يتعين المهر ، لأن كل ذلك دين ، فان كان المهر فضة معينة — دراهم أو غير ذلك — أو ذهباً بعينه — دنائير أو غير ذلك — أو ماشية بعينها ، أو نخلا بعينها ، أو كان كل ذلك ميراثاً — : فالزكاة واجبة على من كل ذلك له ، لأنها أموال صحيحة ظاهرة موجودة ، فالزكاة فيها ، ولا (٥) معنى للقبض في ذلك مالم يمنع صاحبه (٦) شيء من ذلك ، فان منع صار مغصوباً وسقطت الزكاة كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٨ — مسألة — ومن كان له دين على بعض أهل الصدقات — و كان ذلك الدين براً ، أو شعيراً ، أو ذهباً ، أو فضة أو ماشية — فتصدق عليه بدينه قبله ، ونوى بذلك أنه من زكاته أجزاء ذلك . (٧) وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه وأحاله به على من هو له عنده ونوى بذلك الزكاة فانه يجزئه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وما وجب» (٢) كلمة «لعام» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) وقوله «خال» بالخاء المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) بالمهملة وهو تصحيف (٣) كلمة «عين» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) «المهر» (٥) في النسخة رقم (١٦) «لا» بدون الواو وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «صاحب» وهو خطأ (٧) قوله «ذلك» زيادة من النسخة رقم (١٦) ،

برهان ذلك : أنه مأمور بالصدقة الواجبة ، و بان يتصدق على أهل الصدقات من زكاته الواجبة بما عليه منها ، فاذا كان ابراؤه من الدين يسمى صدقة فقد أجزأه *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث — هو ابن سعد — عن يكير — هو ابن الأشج — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه » وذكر الحديث . وهو قول عطاء بن أبي رباح وغيره *

٦٩٩ — مسألة — ومن أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها ، أو دفعها الى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها أو من له قبضها نظراً لأهلها — : فحائز للذي أعطاهما أن يشتريها ، وكذلك لو رجعت اليه هبة أو هدية أو ميراث أو صداق أو إجارة أو سائر الوجوه المباحة ، ولا يجوز له شيء من ذلك البتة قبل أن يدفعها ، لأنه ابتاع شيئاً غير معين ، وهذا لا يجوز ، لأنه لا يدرى مال الذي ابتاع ، ولم يعط الزكاة التي اقترض الله تعالى عليه (١) أن يؤديها الى أهلها ، وبهذا نفسه يحرم عليه أن يعطي غير مالزمه بنية القيمة ، وأما بعد أن يؤديها الى أهلها فإن الله تعالى قال (٢) : (وأحل الله البيع) فهو قد أدى صدقة ماله كما أمر ، وباعها الآخذ لها كما أيسح له *

ولم يحز ذلك أبو حنيفة ، وكرهه مالك ، وأجازه الليث بن سعد *
واحتج من منع من ذلك بالحديث الذي روينا من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : « حملت على فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه ، وطنت أنه بائة برخص ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تشتره ، ولا تعد في صدقتك وإن أعطاك بدرهم ، فإن العائد في صدقه كالعائد في قبته » (٣) *

ومن طريق حماد بن سلية عن عاصم الأحول عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي : « أن الزبير حمل على فرس في سبيل الله تعالى ، فوجد فرساً من ضئضئها (٤) يعني من نسلها — فأراد أن يشتريه ، فنهى ، ونحو هذا أيضاً عن أسامة بن زيد ، ولا يصح *
قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، لأن فرس عمر كان بنص الحديث حمل

(١) كلمة « عليه » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) « يقول » (٣) انظر ألفاظه في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٤) (٤) بكسر الضادين المعجمتين وبينهما همزة ساكنة ، ويقال أيضاً « ضئضئ » بوزن تغديل ويقال « ضئضئ » بضمهماء

عليه في سبيل الله ، فصار حبسا في هذا الوجه ، فيعه اخراج له عما سبل فيه ، ولا يحل هذا أصلا فإتباعه حرام على كل أحد *

وكذلك القول في الخبرين الآخرين ، لو صحا ، لأنهما ، وفي حديث أبي عثمان النهدي أنه نهى نتاجها ، وهذه صفة الحبس *

وأما ما لم يحرم بيعه وكان صدقة مطلقة يملكها المتصدق بها عليه ويبيعها ان شاء — فليس إبتباع المتصدق بها عوداً في صدقته ، لافي اللغة ولا في الديانة ، لأن العود في الصدقة هو انتزاعها وردّها الى نفسه بغير حق ، وإبطال صدقته بها فقط ، والحاضرون من المخالفين يجوزون أن يملكها المتصدق بها بالميراث ، وقد عادت الى ملكه كما عادت بالشراء ولا فرق ، فصح أن العود هو ما ذكرنا فقط *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : « أتى رسول الله ﷺ بلحم ، فقلت : هذا مما تصدق به على بريرة فقال : هو لها صدقة ولنا هدية » *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا الحميدي ثنا سفيان ثنا الزهري أنه سمع عبيد بن السباق (١) أنه سمع جويرية أم المؤمنين تقول : « دخل على رسول الله ﷺ فقال : هل من طعام ؟ فقلت : لا ، الا عظام أعطيت مولاة لنا من الصدقة فقال : قريه فقد بلغت محلها » (٢) *

ولا خلاف في أن الصدقة حرام عليه ﷺ ، فقد استباحها بعد بلوغها محلها ، اذ رجعت اليه بالهدية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني الا خمسة لغاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين . فتصدق على المسكين فاهداها (٣) المسكين للغني » *

(١) عبيد — بالتصغير — والسباق — بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة — وهو تابعي ثقة (٢) رواه أيضا مسلم (ج ١ ص ٢٩٦) من طريق الليث ، وسفيان عن الزهري (٣) في النسخة رقم (١٤) « فأهدى » وما هنا هو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٣٨) وقد رواه مالك وغيره عن عطاء مرسل ، ولكن رواية معمر اياه بزيادة أبي سعيد ، اسنادها صحيح جدا هو الزيادة من الثقة مقبولة *

فهذا نص من النبي ﷺ (١) بجواز ابتياع الصدقة ، ولم يخص المتصدق بها من غيره *
وروينا عن أبي هريرة قال : لا تشتري (٢) الصدقة حتى تعقل ، يعنى حتى تؤديها .
وهذا نص قولنا *

وعن ابن عباس فى الصدقة قال : ان اشتريتها أوردت عليك أو رتبها حلت لك *
وعن عمر بن الخطاب قال : من تصدق بصدقة فلا يبتاعها (٣) حتى يصير الى غير
الذى تصدق بها عليه *

قال أبو محمد : فهذا عمر يحيز للمتصدق بالصدقة ابتياعها . اذا انتقلت عن الذى تصدق
بها عليه الى غيره ، ولا فرق عندنا بين الأمرين *
وقولنا هذا (٤) هو قول عكرمة ، ومكحول ، وبه يقول أبو حنيفة : والأوزاعى ،
وأجازة الشافعى ولم يستحبه ، ومنع منه مالك ، وأجاز رجوعها اليه (٥) بالميراث *
وروينا عن ابن عمر : أنه كان اذا تصدق بشئ فرجع اليه بالميراث تصدق به ،
ويفتى بذلك *

نخرج قول مالك عن ان يكون له من الصحابة رضى الله تعالى عنهم موافق *
٧٠٠ — مسألة — قال أبو محمد : ولا شئ فى المعادن كلها ، وهى فائدة ، لا خمس
فيها ولا زكاة معجلة ، فان بقى الذهب والفضة عند مستخرجها حولا قريبا ، وكان ذلك
مقدار ما يجب فيه الزكاة — : زكاة ، وإلا فلا *

وقال أبو حنيفة : عليه فى معادن الذهب ، والفضة ، والنحاس ، والرصاص ، والقزدير
والحديد — : الخمس ، سواء كان فى أرض عشر أو فى أرض خراج ، سواء أصابه مسلم
أو كافر ، عبد ، أو حر قال : فان كان فى داره فلا خمس فيه ، ولا زكاة ، ولا شئ فيما عدا
ذلك من المعادن . واختلف قوله فى الزئبق : فمرة رأى فيه الخمس ، ومرة لم يرفه شيئا *
وقال مالك : فى معادن الذهب والفضة الزكاة (٦) معجلة فى الوقت ، ان كان مقدار
ما فيه الزكاة (٧) ، ولا شئ فى غيرها ، ولا يسقط الزكاة فى ذلك دين يكون عليه ،
فان كان الذى أصاب فى معدن الذهب أو الفضة نادرة (٨) بغير كبير عمل . ففى ذلك الخمس *
قال أبو محمد : احتج من رأى فيه الخمس بالحديث الثابت : « وفى الركا ز الخمس » *

(١) فى النسخة رقم (١٤) نص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (٢) فى النسخة رقم (١٦) لا تشتري ، وما هنا اصح (٣) كذا
فى الاصلين على النفى (٤) كلمة « هذا » ز ياد من النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة « اليه » ز ياد من النسخة رقم (١٤) (٦) كلمة
« الزكاة » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) فى النسخة رقم (١٦) « ان كان ما يجب فيه الزكاة » (٨) الندرق — بفتح النون
واسكان الدال المهملة — القطعة من الذهب والفضة توجد فى المعدن *

وذكروا حديثاً من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ سئل عن الركاكاز ، فقال : هو الذهب الذي خفنه الله في الأرض يوم خلق السماوات والأرض *

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط : لأن عبد الله بن سعيد متفق على إخراج روايته (١) ثم لو صح لكان في الذهب خاصة *

فان قالوا : قسنا سائر المعادن المذكورة على الذهب * قلنا لهم : فقيسوا عليه أيضاً معادن الكبريت ، والكحل ، والزرنيخ وغير ذلك * فان قالوا : هذه حجارة *

قلنا (٢) : فكان ماذا ؟ ! ومعدن الفضة والنحاس أيضاً حجارة ولا فرق * واما الركاكاز فهو دفن (٣) الجاهلية فقط ، لا المعادن . لا خلاف بين أهل السنة في ذلك (٤) *

والعجب كله احتجاج بعضهم في هذا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في اللقطة : « ما كان منها في الخراب والأرض الميتة » (٥) فبه وفي الركاكاز الخمس « وهم لا يقولون بهذا ، وهذا كما ترى !! » *

ولو كان المعدن ركاكازا لكان الخمس في كل شيء من المعادن . كما ان الخمس في كل دفن للجاهلية (٦) . أي شيء كان . فظهر فساد قولهم (١) وتناقضهم *

لا سيما في إسقاطهم الزكاة المفروضة بالخراج ، ولم يسقطوا الخمس في المعادن بالخراج وأوجبوا فيها خمسا في أرض العشر . وعلى الكافر ، والعبد ، وفرقوا بين المعدن في الدار وبينه خارج الدار ، ولا يعرف كل هذا عن أحد قبلهم (٧) وهم يقولون : برد الأخبار الصحاح اذا خالفت الأصول وحكمهم هنا مخالف للأصول *

(١) الحديث نسبة ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٥) إلى أبيه من طريق عبد الله بن سعيد . وعبد الله هذا ضعيف جد بل رماء بعضهم بالكذب (٢) في النسخة رقم (١٦) « قلنا » (٣) في النسخة رقم (١٦) « دفن » (٤) الخلاف بين أهل اللغة في هذا ثابت . قال أبو عبيد « اختلف أهل الحجاز والعراق : فقال أهل العراق في الركاكاز المعادن كلها . وكنك المال العادي يوجد مدفونا ، هو مثل المعدن سواء . قالوا : وأما أصل الركاكاز المعدن ، والمال العادي الذي قد منك الناس مثله بالمعدن . وقال أهل الحجاز : إنما الركاكاز كوز الجاهلية ، فأما المعادن فليس بركاكاز . وهذا قولان تحتملها اللغة ، لأن كلاهما مركوز في الأرض أي ثابت . يقال : ركز يركزه ركزا - من يركه - إذا دفنه ، والحديث إنما جاء على رأي أهل الحجاز » وروى الأزهرى عن شافعي أنه قال : « الذي لا شك فيه ان الركاكاز دفن الجاهلية ، والذي انا واقف فيه الركاكاز في المعدن والتبر المخلوق في الأرض » نقلها في الساندة (٥) أنبأ - بكر التميمي والند - طريق الملوكة . مأخوذ من الاتيان ، واظهر تخرج هذا الحديث في التلخيص (ص ١٨٥) (٦) في النسخة رقم (١٤) « كاخس في كل دفن للجاهلية » (٧) كلمة « قولهم » سقطت خطا في النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « قبله » *

فان قالوا : قد روى عن علي : ان فيه الخمس *
قلنا : أتم أول مخالف لهذا الحكم إن كان حجة ، لأن الخبر إنما هو في رجل استخرج
معدنا فباعه بمائة شاة واخرج المشتري منه ثمن ألف شاة ، فرأى على الخمس ^(١) على
المشتري ، لأعلى المستخرج له *
وأما من رأى فيه الزكاة فاحتجوا بحديث مالك عن ربيعة عن غير واحد من
علمائهم : « أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث معادن القبلية — وهي
في ناحية الفرع » ^(٢) قال : فلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم *
قال أبو محمد : وليس هذا بشيء ^(٣) لانه مرسل ، وليس فيه مع إرساله الاقطاعه
عليه السلام تلك المعادن فقط ، وليس فيه أنه عليه السلام أخذ منها الزكاة *
ثم لو صح لكان المالكين أول مخالف له ، لأنهم رأوا في الندرة تصاب فيه بغير
كبير ^(٤) عمل الخمس ، وهذا خلاف ما في هذا الخبر *
ويسألون أيضا عن مقدار ذلك العمل الكبير ^(٥) وحد الندرة ؟ ولا سبيل اليه
الا بدعوى لا يجوز الاشتغال بها . فظهر أيضا فساد هذا القول وتناقضه *
وقالوا أيضا : المعدن كالزرع ^(٦) ، يخرج شيء بعد شيء *
قال علي : قياس المعدن على الزرع كقياسه على الركاز ، وكل ذلك باطل ، ولو كان
القياس حقا لتعارض هذان القياسان ، وكلاهما فاسد ، أما قياسه على الركاز فيلزمهم ذلك
في كل معدن ، والا فقد تناقضوا ، وأما قياسه على الزرع فيلزمهم أن يراعوا فيه خمسة
أوسق ^(٧) ، والا فقد تناقضوا ، ويلزمهم أيضا ان يقيسوا كل معدن — من حديد
أو نحاس — على الزرع *
واحتج كلنا الطائفتين بالخبر الثابت من طريق مسلم عن قتية : ثنا عبد الواحد
عن عمار بن القعقاع ثنا عبد الرحمن بن أبي نعم ^(٨) قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول :
« بعث علي بن أبي طالب الى رسول الله ﷺ بذهبية في أديم مقروط لم تحصل من ترابها ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « فرأى الخمس » والزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) القبلية — بفتح القاف والباء الموحدة —
ناحية من ساحل البحر بينا وبين المدينة خمسين عام ، والفرع — بضم الفاء واسكان الراء قرية على ثمانية برد من المدينة ،
وضبط في النسخة رقم (١٤) بضم الراء وهو خطأ وانظر الكلام على هذا الحديث وطرقه في كتاب الخراج ليحيى
ابن آدم رقم ٢٩٤ ومستد احمد (ج ١ ص ٣٠٦) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ٢٥) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وهذا
ليس بشيء » (٤) في النسخة رقم (١٦) « كثير » (٥) في النسخة رقم (١٦) « الكبير » (٦) في النسخة رقم (١٦)
« كالمعدن كالزراع » وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) « قيمة خمسة أوسق » (٨) نعم — بضم النون واسكان العين
المهمله ، وفي النسخة رقم (١٦) « نعم » وهو تصحيف .

فقسمها بين أربعة نفر : عينة بن بدر، والأقرع بن حابس، وزيد الخيل، وذكر رابعاً. وهو علقمة بن علاثة (١) ، فقال : من رأى في المعدن الزكاة : هؤلاء من المؤلفة قلوبهم . وحققهم في الزكاة لافي الخمس ، وقال الآخرون : على من بنى هاشم . ولا يحل له النظر في الصدقة ، وإنما النظر في الأنحاس (٢) *

قال علي : كلا القولين دعوى فاسدة ، ولو كانت تلك الذهب من خمس واجب أو من زكاة لما جاز البتة أخذها إلا بوزن وتحقيق ، لا يظلم معه المعطى ولا أهل الأربعة الأنحاس ، فلما كانت (٣) لم تحصل من ترابها صح يقينا أنها ليست من شيء من ذلك ، وإنما كانت هدية من الذي أصابها ، أو من وجه غير هذين الوجهين ، فأعطاهما عليه السلام من شاء ، وقد قدمنا أنه لازكاة في مال غير الزرع إلا بعد الحول ، والمعدن من جملة الذهب والفضة ، فلا شيء فيها إلا بعد الحول *

وهذا قول الليث بن سعد وأحد أقوال الشافعي وقول أبي سليمان *
ورأى مالك أن من ظهر في أرضه معدن فانه يسقط ملكه عنه ، ويصير للسلطان ، وهذا قول في غاية الفساد ، بلا برهان من قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى له وجه *

وعلى هذا أن ظهر في مسجد أن يصير ملكه للسلطان ويبطل حكمه ولو أنه الكعبة ! وهذا في غاية الفساد ، وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أن من ظهر في أرضه معدن فهو له ، يورث عنه ويعمل فيه ما شاء *

٧٠١ — مسألة — ولا تؤخذ زكاة من كافر ، لا مضاعفة ولا غير مضاعفة ، لا من بني تغلب ولا من غيرهم . وهو قول مالك *

وقال أبو حنيفة . والشافعي كذلك إلا في بني تغلب خاصة ، فانهم قالوا : تؤخذ منهم الزكاة مضاعفة *

واحتجوا بخبر واهي مضطرب في غاية الاضطراب ، رويناه من طريق أبي اسحاق الشيباني عن السفاح بن مطر (٤) عن داود بن كردوس التغلبي قال : صالحت عمر بن الخطاب عن بني تغلب (٥) — بعد أن قطعوا الفرات وأرادوا اللحق بالروم — على أن

(١) اختصر المؤلف الحديث جدا، وهو في مسلم (ج ١ ص ٢٩١ و ٢٩٢) ولكن فيه «بذهبة» بالتكثير لا التصغير (٢) ان صح انه من الصدقة فليس ارسال على اياه من باب النظر في الصدقة، وإنما هو والمن قبل النبي صلى الله عليه وسلم تجب اليه الصدقة. والمحرم هو العمل فيها بان يكون مضدقا ياخذ جزءا منها (٣) في النسخة رقم (١٦) «فلو كانت» وهو خطأ (٤) في الاصلين «السفاح ابن مطرف» وهو خطأ وصحاحه من كتب الرجال ومن خراج يحيى بن آدم رقم ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ والتلخيص (ص ٣٠٨) (٥) هكذا هنا بخبر داوداته هو الذي صالح عن بني تغلب ، ويظهر لي انه خطأ ، فقد روى يحيى بن آدم في الخراج رقم

لا يصبغوا (١) صيياً ولا يكرهوا على غير دينهم (٢) ، على أن عليهم العشر مضاعفاً في كل عشرين درهماً درهم ، قال داود بن كردوس : ليس لبني تغلب ذمة ، قد صبغوا (٣) في دينهم *

ومن طريق هشيم عن المغيرة بن مقسم عن السفاح بن المثني عن زرعة بن النعمان أو النعمان (٤) بن زرعة : أنه كلم عمر في بني تغلب ، وقال له : انهم عرب يأتقون من الجزية ، فلا تعن عدوك بهم ، فصالحهم عمر على أن أضعف عليهم الصدقة ، فاشترط عليهم : أن لا ينصروا أولادهم قال مغيرة : فحدث أن علي بن أبي طالب قال : لئن تفرغت لبني تغلب لأقتلن مقاتلتهم ولأسبين ذراريهم ، فقد نقضوا ، وبرئت منهم الذمة حين نصروا أولادهم (٥) *

وروى أيضاً من طريق عبد السلام بن حرب فقال : فيه عن داود بن كردوس عن عمارة بن النعمان ، وذكر مثله سواء سواء ، وذكر أنهم لازمة لهم اليوم (٦) *
وروي أيضاً (٧) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن يونس ابن يزيد عن الزهري : لا نعلم في مواشي أهل الكتاب صدقة الا الجزية غير أن نصارى بني تغلب — الذين جل أموالهم المواشي — تضعف عليهم حتى تكون مثلى الصدقة (٨) *
هذا كل ماموها به . ولو كان هذا الخبر عن رسول الله ﷺ لما حل الأخذ به لا نقطاعه وضعف روايته ، فكيف وليس هو عن رسول الله ﷺ (٩) ! *

٢٠٨ و ٢٠٦ عن داود اخباره بأن عمر صالح بني تغلب ، وكذلك نقله ابن حجر في التلخيص (ص ٣٨٠) عن ابن أبي شيبة وكذلك شارح أبي داود (ج ٣ ص ١٣٢) ، وروى يحيى بن آدم ايضاً رقم (٢٠٧) عن داود عن عباد بن النعمان « انقال له عمر » الخ وكذلك نقله الجصاص في احكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) عن يحيى بن آدم الا انه قال « عمارة بن النعمان » كما سيذكر المؤلف في طريق عبد السلام بن حرب ، وكذلك رواه ابو يوسف في الخراج (ص ١٤٣ طبع السلفية) فقال « عن داود بن كردوس عن عباد بن النعمان التلبي » ، فيظهر من هذا ان هنا خطأ بحذف عباد بن النعمان ، وانظر نصب الراية (ج ١ ص ٣٩٥ و ٣٩٦) (١) بالصا والمهمله والباء والنين المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) « دضيوا » وهو تصحيف . قال الزهري « وسمعت النصارى غنمهم اولادهم في الماء صبغاً لنمهم ايامهم فيه ، والصبغ الغمس » (٢) في بعض الروايات للآثره على دين غيرهم . (٣) في النسخة رقم (١٦) « دضيوا » وهو تصحيف كما سبق (٤) في النسخة رقم (١٦) « دو النعمان » وهو خطأ ، وزرعة ابن النعمان أو النعمان بن زرعة هذا لم اجده ترجمه ، والآثر رواه ابو عبيد في الاموال عن سعيد بن سليمان عن هشيم كما نقله الزيلعي في نصب الراية (٥) قول علي هذا رواه ابو داود بلفظ : « لئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتلن مقاتلة ولاسبين الذرية » ، فاني كتبت الكتاب بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم على ان لا ينصروا البنائهم ، ثم قال ابو داود : « هذا حديث منكر » ، وبلغني عن احمد انه كان ينكر هذا الحديث انكاراً شديداً ، ويريد ان يرفعه منكر فان المعروف ان الذي عاهدكم به عمر بن الخطاب (٦) طريق عبد السلام بن حرب رواه عنه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٢٠٧ ولكن قال عباد بن النعمان ، (٧) كلمة « ايضاً » زياد من النسخة رقم (١٦) (٨) رواه يحيى بن آدم مختصراً عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري رقم ٢٠١ (٩) خبر بني تغلب هذا روى من طرق كثيرة تظمن النفس الى انه اصل صحيح ، ويؤيده خبر زياد بن حدير الآتي الذي صححه ابن حزم

فكيف وقد خالفوا هذا الخبر نفسه وهدموا به أكثر أصولهم !! لأنهم يقولون : لا يقبل خبر الآحاد الثقات (١) التي لم يجمع عليها فيما (٢) إذا كثرت به البلوى ، وهذا أمر تكثر به البلوى ، ولا يعرفه أهل المدينة وغيرهم ! فقبلوا فيه خبراً لاخبر فيه * وهم قد ردوا بأقل من هذا خبر الوضوء من مس الذكر ، ويقولون : لا يقبل خبر الآحاد الثقات إذا كان زائداً على ما في القرآن أو مخالفه . وردوا بهذا حديث التميمي مع الشاهد ، وكذبوا ما هو مخالف لما في القرآن *

ولا خلاف للقرآن أكثر من قول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فقالوا هم : إلا بنى تغلب فلا يؤدون الجزية ولا صغار عليهم ، بل يؤدون الصدقة مضاعفة ، خالفوا القرآن ، والسنن المنقولة نقل الكافة (٣) بخبر لاخبر فيه ! * وقالوا : لا يقبل خبر الآحاد الثقات إذا خالف الأصول ، وردوا بذلك خبر القرعة في الأعداء الستة ، وخبر المصرة ، وكذبوا ، ما هما مخالفين للأصول ! بل هما أصلان من كبار الأصول *

وخالفوا هنا جميع الأصول في الصدقات ، وفي الجزية بخبر لايساوى بغيره !! * وتعللوا بالاضطراب في أخبار الثقات ، وردوا بذلك خبر : لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان « وخبر » لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً « وأخذوا هنا بأبسط خبر وأشده اضطراباً ، لأنه يقول راويه مرة : عن السفاح بن مطرف ، ومرة : عن السفاح ابن المثني ، ومرة : عن داود بن كردوس أنه صالح عمر عن بني تغلب ، ومرة : عن داود ابن كردوس عن عبادة بن النعمان أو زرعة بن النعمان بن زرعة أنه صالح عمر * ومع شدة هذا الاضطراب المفرط فإن جميع هؤلاء لا يدري أحد من هم من خلق الله تعالى ؟ *

وكم من قضية (٤) خالفوا فيها عمر ، ككلامه مع عثمان في الخطبة ، ونفيه في الزنا ، وإغرامه في السرقة بعد القطع ، وغير ذلك *

• ولذلك قال الجصاص في أحكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) بعد ذكر رواية ذود بن كردوس : « هذا خبر مستفيض عند أهل الكوفة » . قد وردت به الرواية والنقل الشائع عملاً وعقدياً باحاطاً بهم راجع هناك ، وكذلك أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٣) وكذلك البلاذري في فتوح البلدان (ص ١٨٩) طبع مصر سنة ١٣١٩ (١) كلمة الثقات ، زيادة من السحرة رقم (١٤) (٢) كلمة ، فيما ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) من قوله ، ولا صغار عليهم بل يؤدون ، إلى مناسقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) قصة .»

وقد صح عن عمر — بأصح طريق — من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة^(١) عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن زياد بن حدير^(٢) قال : أمرني عمر بن الخطاب أن آخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر^(٣) * قال أبو محمد : فكما لم يسقط أخذ نصف العشر من أهل الكتاب الجزية عنهم فكذلك لا يسقط أخذ العشر من بني تغلب أيضاً الجزية عنهم ، وهذا أصح قياس ، لو كان شيء من القياس صحيحاً ، فقد خالفوا القياس أيضاً *

ثم لو صح وثبت لكانوا^(٤) قد خالفوه ، لأن جميع من روه عنه — أولهم عن آخرهم — يقولون كلهم : ان بني تغلب قد نقضوا تلك الذمة ، فبطل ذلك الحكم * ورووا ذلك أيضاً عن علي ، فخالفوا عمر . وعلياً والخبر الذي به احتجوا والقرآن والسنة — : في أخذ الجزية من كل كتابي في أرض العرب وغيرها ، كهجر ، واليمن وغيرها وفعل الصحابة رضي الله عنهم والقياس ، ونعوذ بالله من الخذلان *

٧٠٢ — مسألة — ولا يجوز أخذ زكاة ولا تعشير مما يتجر به تجار المسلمين ، ولا من كافر أصلاً ، تجر في بلاده^(٥) أوفى غير بلاده ، إلا أن يكونوا صولحو أعل ذلك مع الجزية في أصل عقدهم ، فتؤخذ حينئذ منهم والا فلا *

أما المسلمون فقد ذكرنا قبل أنه لا زكاة عليهم في العروض لتجارة كانت أو لغير تجارة^(٦) وأما الكفار فانما أوجب الله تعالى عليهم الجزية فقط ، فان كان ذلك صلحا مع الجزية فهو حق وعهد صحيح ، وإلا فلا يحل أخذ شيء من أموالهم بعد صحة عقد الذمة بالجزية والصغار ، مالم ينقضوا العهد . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : يؤخذ من أهل الذمة اذا سافروا نصف العشر في الحول مرة فقط ولا يؤخذ منهم من أقل من مائتي درهم شيء ، وكذلك يؤخذ من الحربى العشر اذا بلغ مائتي درهم ، وإلا فلا ، إلا ان كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئاً ، فلا تأخذ من تجارهم شيئاً * وقال مالك : يؤخذ من أهل الذمة العشر اذا تجروا الى غير بلادهم ، مما قل أو أكثر اذا باعوا ، ويؤخذ منهم في كل سفرة كذلك ، ولو مراراً في السنة ، فان تجروا في بلادهم

(١) في النسخة رقم (١٦) « شيب » وهو خطأ (٢) حدير — بضم الحاء وفتح الدال المهملتين ، وفي النسخة رقم (١٦) « جابر » وفي نصب الراية (ج ١ ص ٢٩٦) « جرير » وكل خطأ (٣) نقل الزيلعي في نصب الراية أنه رواه عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الله بن كثير عن شعبة ، وروى يحيى في الخراج عن شريك عن اسراييل كلاهما عن ابراهيم بن مهاجر عن زياد ابن حدير نحوه ولكن فيه أنه يأخذ من بني تغلب نصف العشر ، رقم (٢٠٢ و ٢٠٣) ، وروى أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٤) عن اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر عن أبيه عن زياد التغلطي عن علي بن تغلب ، واسمعيل وابوه ضعيفان من قبل حفظهما (٤) في النسخة رقم (١٤) « لكان » وما هنا أصوب (٥) في النسخة رقم (١٦) « بلده » (٦) في النسخة رقم (١٤) « أو لغيرها » .

لم يؤخذ منهم شيء ، ويؤخذ من الحرابين كذلك إلا فيما حملوا (١) الى المدينة خاصة من الحنطة ، والزيب (٢) خاصة ، فانه لا يؤخذ منهم إلا نصف العشر فقط *

قال ابو محمد : احتجوا في ذلك بما روى من طريق معمر عن الزهري عن السائب ابن يزيد : كنت أعشر مع عبد الله بن عتبة زمن عمر بن الخطاب ، فكان يأخذ من أهل الذمة أنصاف عشر أموالهم فيما تجروا به *

وبحديث أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب : خذ (٣) من المسلمين من كل أربعين درهما درهما ، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ، ومن لادمة له من كل عشرة دراهم درهما (٤) *

ومن طريق زياد بن حدير : أمرني عمر بأن آخذ من بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر *

ومن طريق مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : كنت غلاماً مع عبد الله ابن عتبة على سوق المدينة زمان عمر بن الخطاب ، (٥) فكان يأخذ من النبط العشر *

قال أبو محمد : هذا كله لا حجة فيه ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ * وأيضاً فرب قضية خالفوا فيها عمر قد ذكرناها آنفاً ، وليس يجوز أن يكون بعض حكم عمر حجة وبعضه ليس بحجة *

وأيضاً فإن هذه الآثار (٦) مختلفة عن عمر ، في بعضها العشر من أهل الكتاب ، وفي بعضها نصف العشر ، فما الذي جعل بعضها أولى من بعض ؟ ! *

وقد خالف المالكيون هذه الآثار في تفريقهم بين تجارتهم في أقطار بلادهم أو غيرها * وخالفها (٧) الحنفيون في وضعهم ذلك مرة في العام فقط ، وليس ذلك في هذه الآثار وذكروا في ذلك خبراً فاسداً من طريق ابن أبي ذئب (٨) عن عبد الرحمن بن مهران : أن عمر كتب (٩) الى أيوب بن شرحبيل : خذ من المسلمين من كل أربعين ديناراً ديناراً ، ومن أهل الكتاب من كل عشرين ديناراً ديناراً ، اذا كانوا يديرونها ، ثم لا تأخذ منهم شيئاً حتى رأس الحول ، فاني سمعت ذلك ممن سمعه عن النبي ﷺ *

قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين ، وليس أيضاً فيه بيان أنه سمع من النبي ﷺ (١٠)

(١) في النسخة رقم (١٦) ، والاما حملوا ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، والزيت ، بدل ، والزيب ، (٣) كلمة ، وخذ ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) ، (٤) في النسخة رقم (١٦) في المواضع الثلاثة ، ودرهم ، وهو لحن (٥) في النسخة رقم (١٦) « زمن عمر » (٦) في النسخة رقم (١٦) ، آثار ، (٧) في النسخة رقم (١٦) ، وخالف ، (٨) كلمة ، ذئب ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) ، (٩) في النسخة رقم (١٦) ، وعن عبد الرحمن بن مهران عن كتب ، الخ وهو خطأ (١٠) قوله ، قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين ، الى هنا سقط من النسخة رقم (١٦) .

قال أبو محمد: فكيف وقد رويناه عن عمر رضى الله عنه يان هذا كله؛ كما حدثنا أحمد ابن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا الأنصاري — هو القاضي محمد بن عبد الله بن المثنى — عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز قال: بعث عمر عماراً. وابن مسعود: وعثمان بن حنيف إلى الكوفة — قد كره الحديث وفيه —: أن عثمان بن حنيف مسح الأرض فوضع عليها كذا وكذا، وجعل في أموال أهل الذمة الذين يختلفون بها من كل عشرين درهماً درهماً^(١) وجعل على رؤوسهم — وعطل من ذلك النساء والصبيان —: أربعة وعشرين؛ ثم كتب بذلك إلى عمر فأجازه^(٢) *
فصح أن هذا كان في أصل العهد والعقد وذهمتهم *

وبه إلى أبي عبيد: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن خالد العبسي قال: سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون^(٣) قال^(٤) ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً كنا نعشر تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم^(٥) *
فصح أنه لم يكن يؤخذ ذلك ممن لم يعاقد على ذلك *

وبه إلى أبي عبيد: ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن مسروق قال: والله ما عملت عملاً أخوف عندي أن يدخلني النار من عملكم هذا، وما بي أن أكون ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً، ولكن لأدري ما هذا الجبل^(٦) الذي لم يسنه رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر؟ قالوا: فما حملك على أن دخلت فيه؟ قال: لم يدعني زياد، ولا شريح، ولا الشيطان حتى دخلت فيه^(٧) *

(١) كلمة «درهما» الثانية سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) انظر خراج أبي يوسف (ص ٢٩ و ٣١) في مسح أرض السواد، وقد روى هذا إلاثر مطولاً عن سعيد بن أبي عروبة (ص ٤٢) وانظره أيضاً في (ص ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧) (٣) في النسخة رقم (١٦) «تعشر» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) «قالوا» وهو خطأ (٥) رواه يحيى بن آدم رقم (٦٤٠) عن سفيان بن سعيد — هو الثوري — عن عبد الله بن خالد العبسي عن عبد الله بن مغفل عن زياد بن حدير قال: ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً، قال قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم، واطن أن أصل المحلى سقط منه عن عبد الله بن مغفل، في الاستاد، وعبد الله بن خالد العبسي لم أجده ترجم ولا ذكر (٦) لأدري ما المراد بالجبل هنا: وفي النسخة رقم (١٤) «الجبل» بالميم وهو مشكل أيضاً، وانما رجحت الذي بالنسخة رقم (١٦) لموافقه ما في طبقات ابن سعد كما سنذكره إن شاء الله (٧) قال ابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ٥٥) «اخبرنا عبد الله ابن نمير ثنا الأعمش عن شقيق قال: كان مسروق على السلسلة ستين فكان يصلي ركعتين ركعتين يبتغي بذلك السنة. أنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق قال: قلت لمسروق ما حملك على هذا العمل؟ قال: لم يدعني ثلاثة: زياد وشريح والشيطان حتى أوقعوني فيه» أنا يحيى بن حماد ثنا أبو عوانة عن سليمان — هو الأعمش — عن شقيق قال: كنت مع مسروق بالسلسلة ستين يصلي ركعتين يريد بذلك السنة، قال فسمعت يقول: ما عملت عملاً أخوف علي من أن يدخلني النار من عملي هذا، وما بي أن أكون أصبت درهماً ولا ديناراً ولا ظلمت مسلماً ولا معاهداً، ولكن لأدري ما هذا الجبل (٨) الذي لم يسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر؟ قال قلت: فأردك عليه وقد كنت تركته؟ قال: اكتفى

قال أبو محمد : فصيح أنه عمل محدث ، ولا يجوز أن يظن بعمر رضى الله عنه أنه تعدى ما كان في عقدهم ، كما لا يظن به في أمره أن يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم أنه فيما هو أقل من مائتي درهم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٠٣ — مسألة — وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر ^(١) والياقوت والزمرد — بحريه وبريه — : شيء أصلاً ، وهو كله لمن وجده *

وقد روى من طريق الحسن بن عمار عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب : أن في العنبر وفي كل ^(٢) ما استخرج من حلية البحر الخمس ^(٣) ، وبه يقول أبو يوسف *

قال أبو محمد : الحسن بن عمار مطروح *

وقد صح عن ابن عباس أنه قال في العنبر : إن كان فيه شيء ففيه الخمس ، من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس ، وروى أيضاً عن ابن عباس : لا شيء فيه ^(٤) *

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصيح أنه لا يحل اغرام مسلم شيئاً بغير نص صحيح ، وكان ^(٥) — بلا خلاف — كل ما لارب له فهو لمن وجده . وبالله تعالى التوفيق *

زياد وشريح والسيطان فلم يزالوا يزنيونه لي حتى أوقعوني فيه ! أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي ثنا أبو عوانة عن حصين عن أبي وائل : أن مسروقاً حين حضرته الموت قال : اللهم لا أموت على أمر لم يسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ، والله ماتر كت صفراء ولا يضاء عند أحد من الناس غير ما في سيفي هذا فكفوني به ، وقد قال ابن سعد قبل هذا أن مسروقاً كان قاضياً وأنه كان لا يأخذ على القضاء رزقاً ، وقال أخيراً أن مسروقاً مات ودفن بالسلسلة بواسطة ؛ فعلما من هذا أن السلسلة مكان بواسطة أن مسروقاً كان متولياً شأناً من شؤونه وأنه كان قاضياً ، وأنه تمني الخروج من عمله بل خرج منه ثم عاد إليه ثم ندم وتمني أن يتركه . فما هذا العمل ؟ هل هو القضاء أو عمل آخر ؟ أما القضاء فقد سنده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وعمل ابن حزم في الاتيان بالاثرتا يدل على أن مسروقاً كان عاملاً على شيء مما يتعلق بالمال من خراج أو جزية أو غيرها وهو الذي ساءه ، الحبل ، ١٢ ولعلنا نوفق إلى معرفته إن شاء الله تعالى .

(١) في النسخة رقم (١٤) « د الجواهر » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وكل » (٣) استغريه الزيلعي في نصب الراية عن عمر بن الخطاب لما نقله صاحب الهداية بدون اسناد ولكن ما هنا يدل على أنه ورد ولم يطلع عليه الزيلعي وإن كان الاسناد ضعيفاً (٤) نقله الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٤٠٧) عن عبد الرزاق ، أخبرنا الثوري عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعدو كان عاملاً بسند سأل ابن عباس عن العنبر ؟ فقال : إن كان فيه شيء فالخمس ، ثم قاله ورواه الشافعي أنا سفيان الثوري به ، (٥) في النسخة رقم (١٦) « وجاز ، بدله ، وكان ، وهو خطأ »

زكاة الفطر

٧٠٤ — مسألة (١) — زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان من ذكرنا جنيماً في بطن أمه (٢) عن كل واحد صاع من تمر أو صاع من شعيرة ، وقد قدمنا أن الصاع أربعة أمداد بمدا النبي ﷺ وقد فسرناه قبل ، ولا يجوز شيء غير ما ذكرنا ، لا قمح ولا دقيق قمح أو شعيرة ، ولا خبز (٣) ولا قيمة ؛ ولا شيء غير ما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أنا الضحاك ابن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : « فرض رسول الله ﷺ على كل نفس من المسلمين — حر أو عبد ، رجل أو امرأة ، صغير أو كبير — صاعاً من تمر أو صاعاً من شعيرة » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بـ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعيرة » *

وقال مالك : ليست فرضاً . واحتج له من قلده بأن قال : معنى « فرض رسول الله ﷺ » أي قدر مقدارها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان وإحالة اللفظة عن موضوعها (٤) بلا دليل ، وقد أوردنا أن رسول الله ﷺ أمر بها (٥) وأمره فرض ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) * وذكرنا خبراً رويناه من طريق قيس بن سعد : « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، ونحن نفعله » * وعنه أيضاً : « كنا نصوم عاشوراء ونعطي زكاة الفطر ما لم ينزل علينا صوم رمضان

(١) كلمة « مسألة » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) سيقض ابن حزم نفسه ؛ فانه قال فيها يأتي في المسألة ٧١٨ « ومن ولد حين ابيضاض الشمس من يوم الفطر فابعد ذلك أو اسلم كذلك فليس عليه زكاة الفطر » (٣) في النسخة رقم (١٤) « لا قمح ولا دقيق ولا خبز » (٤) في النسخة رقم (١٦) وإحالة اللفظ عن موضوعه ، (٥) قوله « أمر بها » سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) *

والزكاة ، فلما نزل لم تؤمر ولم تنه عنه ، ونحن نفعله » (١) *
قال أبو محمد : وهذا الخبر حجة لنا عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بزكاة
الفطر ، فصار أمراً مفترضاً ثم لم ينه عنه ، فبقي فرضاً كما كان ، وأما يوم عاشوراء فلولاً
أنه عليه السلام صح أنه قال بعد ذلك : « من شاء صامه ومن شاء تركه » لكان فرضه
باقياً ، ولم يأت مثل هذا القول في زكاة الفطر ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر ، وقد قال تعالى :
(أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقد سمي رسول الله ﷺ زكاة الفطر زكاة ، فهي
داخلة في أمر الله تعالى بها ، والدلائل (٢) على هذا تكثر جداً *

وروينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن سليمان الأحول عن محمد بن
سيرين وأبي قلابة قالا جميعاً : زكاة الفطر فريضة : وهو قول الشافعي وأبي سليمان وغيرهما *
وأجاز قوم أشياء (٣) غير ما أمر به رسول الله ﷺ فقال قوم : يجزئ فيها القمح
وقال آخرون : والزبيب والأقط (٤) *

واحتجوا بأشياء منها : أنهم قالوا : إنما يخرج كل أحد بما يأكل ومن قوت أهل
بلده ، قلنا : هذه دعوى باطل بلا برهان ، ثم قد نقضتموها لأنه إنما يأكل الخبز
لأحب ، فأوجبوا أن يعطى خبزاً لأنه هو أكله ، وهو قوت أهل بلده ، فإن قالوا :
هو غير ما جاء به الخبر ، قلنا : صدقتم وكذلك ما عدا التمر والشعير *
وقالوا : إنما خص عليه السلام بالذكر التمر والشعير لأنهما كانا قوت أهل المدينة *
قال أبو محمد : وهذا قول فاحش جداً ؛ أول ذلك أنه كذب على رسول الله ﷺ
مكشوف !! لأن هذا القائل قوله عليه السلام مالم يقل ؛ وهذا عظيم جداً *

(١) هذا الحديث بلفظه رواه النسائي (ج ٥ ص ٤٩) بإسنادين : أحدهما من طريق الحكم بن عتيبة عن القاسم عن عمرو
ابن شرحبيل عن قيس ؛ والآخر من طريق سلمة بن كهيل عن القاسم عن أبي عمار الهمداني عن قيس ، وهما إسنادان صحيحان
روايتاهما قات ، والعجب أن ابن حجر قال في الفتح (ج ٣ ص ٢٩١) : « وتعقب بأن في إسناده راوياً مجهولاً » وتبعه في هذا
السيوطي في شرح النسائي والشوكاني في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٢٥٠) ١ وهو خطأ ، فليس فيه مجهول قط ؛ والحق أنه لا دليل
فيه على النسخ كما قال ابن حجر : لا احتمال إلا كفاء بالامر الأول ؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ،
وكما قال المؤلف هنا ، وأما حكاية ابن حزم عن مالك القول بأنها ليست فرضاً فهو وهم منه أو من نقل عنه ، قال مالك في
الموطأ (ص ١٢٤) : « تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ، وإنما حكاه السيوطي في شرح النسائي
عن إبراهيم بن علي بن أبي بكر الأصم وأشباه من المالكية وابن اللبان من الشافعية ، وحكاها ابن رشد في بداية المجتهد (ج ١ ص
٢٥٣) عن بعض المتأخرين من أصحاب مالك . (٢) في النسخة رقم (١٦) « والدليل » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦)
« شيئاً » وهو خطأ (٤) يفتح الهمزة مع كسر القاف أو ضمها أو فتحها أو إسكانها ؛ ويكسر الهمزة مع كسر القاف أو
إسكانها ؛ وبضم الهمزة مع إسكان القاف فقط ، وهو شيء يتخفوا من اللبس الخفيض ، كأنه نوع من الجبن الجاف .

ويقال له: من أين لك أن رسول الله ﷺ أراد أن يذكر القمح، والزبيب فسكت
عنهما وقصد الى التمر والشعير لأنهما قوت أهل المدينة؟ وهذا لا يعله الا من أخبره
عليه السلام بذلك عن نفسه؛ أو من نزل عليه وحى بذلك *

وأيضاً: فلو صح لهم ذلك لكان الفرض في ذلك لا يلزم إلا أهل المدينة فقط *
وأيضاً: فان الله تعالى قد علم وأنذر بذلك رسوله ﷺ أن الله تعالى سيفتح لهم
الشام، والعراق، ومصر، وما وراء البحار، فكيف يجوز أن يلبس على أهل هذه البلاد
دينهم؟ فيريد منهم أمراً ولا يذكروهم؟ ويلزمهم بكلامه ما لا يلزمهم من التمر والشعير؟
ونعوذ بالله من مثل هذا الظن الفاسد المختلط *

واحتجوا بأخبار فاسدة لا تصح *

منها خبر رويناه من طريق اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي
ذباب عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري «فرض رسول الله ﷺ صدقة
الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط» (١) *

والحارث ضعيف، ثم لو صح لما كان فيه إلا الأقط لاسائر ما يجوزون *

ومن طريق ابن وهب عن كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن ربيع بن عبد الرحمن
عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قد ذكر «صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً
من أقط أو صاعاً من شعير» *

وكثير بن عبد الله ساقط، لا تجوز الرواية عنه، (٢) ثم لو صح لم يكن فيه
إلا الأقط، والزبيب *

(١) هو في النسائي (ج ٥ ص ٥١) (٢) هكذا هذا الاسناد هنا؛ «ربيع بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري، المعروف اندريحا يروي عن أبي عبد الرحمن عن جده أبي سعيد؛ فانه ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، وقد رواه ابن سعد في الطبقات (ج ١ ص ٢٨) ونحوه: «أخبرنا محمد بن عمرنا عبد الله بن عبد الرحمن الجعفي عن الزهري عن عروة عن عائشة، قال: «أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: «أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده قالوا: نزل فرض شهر رمضان بعدما صرفت القبلة الى الكعبة بشهر، في شعبان، على رأس ثمانية عشر شهراً من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه السنة بزكاة الفطر، وذلك قبل أن تفرض الزكاة في الأموال، وأن تخرج عن الصغير والكبير، والحر والعبد، والذكر والأتى، صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو صاع من زبيب، أو مدان من بر، وكان يخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الفطر يومين، فيأمر بأخراجها قبل أن يندو الى المصل، وقال: اغنوم - يعني المساكين - عن طواف هذا اليوم، وكان يقسمها اذا رجع، الخ ونقله ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٦) عن ابن سعد يعض اختلاف، ولولا ضعف محمد بن عمر الواقدي لكان طريق الزهري وطريق عبيد الله بن عمر صحيحين، ولكنه يصلح للمتابعات ويدل على أن الحديث أصلاً مع اختلاف طرقهما غير أن ابن حزم عوتين من ههنا أن كثير بن عبد الله لم يفرق بينهما عن ربيع، فائدة: ربيع بالتصغير

ومن طريق نصر بن حماد عن أبي معشر المدني عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فذكر : « صاعا من تمر أو من شعير أو من زبيب أو من قمح ، ويقول : أغنوهم عن تطواف هذا اليوم » (١) *

وأبو معشر المدني هذا نجيح مطرح يحدث بالموضوعات عن نافع وغيره *
ومن طريق يعلى عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صعير (٢) عن أبيه عن النبي ﷺ « صاعا من بر عن كل ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير ، غنى أو فقير ، حر أو مملوك » *
والنعمان بن راشد ضعيف كثير الغلط ، ثم لو صح لكان أبو حنيفة قد خالفه ، لأنه لا يوجب إلا نصف صاع من بر *

ومن طريق همام بن يحيى : ثنا بكر بن وائل بن داود ثنا الزهري عن عبد الله ابن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله عن النبي ﷺ : « أنه أمر في صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير على كل واحد ، أو صاع قمح بين اثنين » *

وعن ابن جريج عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن النبي ﷺ *
وهذان مرسلان *

ومن طريق مسدد عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة ابن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ (٣) في صدقة الفطر : « صاع من قمح على كل اثنين » *
ومن طريق سليمان بن داود العتكي (٤) عن حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير (٥) عن أبيه عن النبي ﷺ (٦) في صدقة الفطر : « صاع من بر على كل اثنين » *

فحصل هذا الحديث راجعا الى رجل مجهول الحال ، مضطرب عنه ، مختلف في اسمه ، مرة عبد الله بن ثعلبة ، ومرة ثعلبة بن عبد الله ، ولا خلاف في أن الزهري لم يلق ثعلبة ابن أبي صعير ، وليس لعبد الله بن ثعلبة صحة *

وفيه ضعف (١) رواه الدارقطني بمعناه (ص ٢٢٥) من طريق وكيع عن أبي معشر . ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٦) الى البيهقي ايضا . وقد ظهر بما رواه ابن سعد انه اصلا (٢) صغير - بضم الصاد وفتح العين المهملتين ، وانظر الفاظ هنا الحديث وطرقه في أبي داود (ج ٢ ص ٣٠ - ٣١) والدارقطني (ص ٢٢٣ و ٢٢٤) (٣) كلمة « في » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) بفتح العين المهملة والتاء المتأخرة بالكاف ، وهو ابو الربيع الزهري الحافظ ، وفي النسخة رقم (١٦) « العتي » وهو خطأ فاحش (٥) في النسخة رقم (١٦) « عن النعمان بن راشد عن ثعلبة أو ثعلبة بن أبي صعير » وهو خطأ (٦) كلمة « في » زيادة من النسخة رقم (١٤) *

وأحسن حديث في هذا الباب ما حدثناه حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب (١) ثنا موسى بن اسماعيل ثنا همام بن يحيى عن بكر بن وائل ، أن الزهري حدثه عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير (٢) عن أبيه « أن النبي ﷺ قام خطيباً فامر بصدقة الفطر ، صاع تمر أو صاع شعير عن كل واحد ، * ولم يذكر البر ولا شيئاً غير التمر والشعير ، ولكننا لانحتاج به . لان عبد الله بن ثعلبة مجهول ، ثم هذا كله مخالف لقول مالك ، والشافعي *

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي يزيد المدني (٣) : « أعطى رسول الله ﷺ لمظاهر شعيراً وقال : أطعم هذا فان مدين من شعير يقضيان مداً من قمح » * وهذا مرسل *

ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب : « أن رسول الله ﷺ لما حج بعث صارخاً في بطن مكة : ألا ان زكاة الفطر حق واجب على كل مسلم ، مدان من خنطة أو صاع مما سوى ذلك من الطعام ، * وهذا مرسل *

وعن جابر الجعفي عن الشعبي : « كانوا يخرجون على عهد رسول الله ﷺ زكاة الفطر (٤) صاع من تمر أو صاع من شعير (٥) أو نصف صاع من بر » * وهذا مرسل *

ومن طريق الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر . وعقيل بن خالد . وعمرو بن الحارث (٦) قال عبد الرحمن وعقيل : عن الزهري وقال عمرو : عن يزيد بن عبد الله بن قسيط (٧) ، ثم اتفق يزيد والزهري عن سعيد بن المسيب : « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر مدين من خنطة (٨) *

(١) في النسخة رقم (١٦) « ثنا زهير بن حرب ، وهو خطأ فاحش ، فان ابن أيمن ولد سنة ٢٥٢ و زهير أمات سنة ٢٣٤ ، وانما عرف ابن أيمن بالرواية عن أحمد بن زهير بن حرب (٢) في النسخة رقم (١٦) « دين صعير ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « أني زيد المدني ، وهو خطأ ، وأبو يزيد هذا تابعي ثقة (٤) قوله « زكاة الفطر » سقط من النسخة رقم (١٦) (٥) رسم في الاصلين « صاع » منصوباً بغير ألف في الموضعين ، ووضع عليها في النسخة رقم (١٤) كلمة « كنا » إشارة الى احتمال الخطأ ، والحق انه صواب . ففي البخاري في ابواب العمرة في حديث ابن عمر : « كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : اربع » فانه في رواية أبي ذر بالنصب ، وفي حاشية النسخة اليونانية منه ما نصه « على رواية أبي ذر رسم بعين واحدة على لغة ربيعة من الوقت على المنسوب بصورة المرفوع والمجرور ، وانظر (شرح ابن يعيث على المفصل) طبع الادارة المنيرية (ج ٩ ص ٦٩ و ٧٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) « عمرو بن خالد ، وهو خطأ (٧) بضم القاف وفتح السين المهمة وآخره طاء مهمة ايضاً (٨) في النسخة رقم (١٦) « من كل خنطة ، وهو خطأ .

وهذا مرسل *

ومثله أيضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، والقاسم بن محمد بن أبى بكر . وسالم ابن عبد الله بن عمر ، وأبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلهم عن رسول الله ﷺ وهى مراسيل *

ومن طريق حميد عن الحسن بن ابن عباس : ر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضها — يعنى زكاة الفطر — صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر * ولا يصح للحسن سماع من ابن عباس (١) *

وروى أيضا من طريق أبى هريرة ، وأوس بن الحارث ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وكل ذلك لا يصح ، ولا يشتغل به ، ولا يعمل به إلا جاهل (٢) *

قال أبو محمد : وهذا لما نقضت كل طائفة منهم (٣) فيه أصلها * فأما الشافعيون فانهم يقولون عن الشافعى : بأن مرسل سعيد بن المسيب حجة ، وقد تركوا هنا مرسل سعيد بن المسيب *

وقال الشافعى : فى أشهر قوله لا تجزئ زكاة الفطر إلا من حب تخرج منه الزكاة ، وتوقف فى الأقط ، وأجازه مرة أخرى *

وأما المالكيون فأجازوا المرسل وجعلوه كالمسند ، وخالفوا هنا من المراسيل ما لو جاز قبول شىء منها لجاز هنا ، لكثرتها وشهرتها وبحيثها من طريق (٤) فقهاء المدينة * وأما الحنفيون فانهم — فى أشهر رواياتهم عنه — جعل الزبيب كالبر فى أنه يجزئ منه نصف صاع ، ولم يجز الأقط إلا بالقيمة ولا أجاز غير البر والشعير ودقيقهما وسويقهما والتمر والزبيب (٥) فقط إلا بالقيمة ، وهذا خلاف لبعض هذه الآثار (٦) وخلاف لجميعها فى إجازة القيمة ، والعجب كله من إطباقهم (٧) على أن راوى الخبر إذا تركه

(١) حديث الحسن بن ابن عباس رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣١ و ٣٢) والنسائى (ج ٥ ص ٥٠) والدارقطنى (ص ٢٢٢) وروى نحوه الدارقطنى ص ٢٢٢ عن ابن سيرين عن ابن عباس ورجاله ثقات إلا أنه منقطع لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئا وروى الحاكم نحوه (ج ١ ص ٤١٠) والدارقطنى (ص ٢٢١) من طريق يحيى بن عباد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس ، وصححه الحاكم وضعفه الذهبي يحيى بن عباد السعدي ونقل عن العقيلي أنه قال : حديثه يدل على الكذب ، (٢) حديث أبى هريرة رواه الحاكم (ج ١ ص ٤١٠) والدارقطنى (ص ٢٢١) وصححه الحاكم ، وضعفه الذهبي بكر بن الأسود هو كما قال . وروى نحوه الدارقطنى موقوفا باسناد صحيح (ص ٢٢٤) . وحديث أوس بن الحارث لم أجده . وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الترمذى (ج ١ ص ٨٥ طبع الهند) والدارقطنى (ص ٢٢٠) وقال الترمذى : « حديث غريب حسن » (٣) كلمة منهم . زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) فى النسخة رقم (١٤) « طرق » (٥) فى النسخة رقم (١٤) « والشعير » بدل « والزبيب » وهو خطأ (٦) فى النسخة رقم (١٤) « الاخيار » (٧) فى النسخة رقم (١٦) « اطابهم » وهو خطأ لا معنى له .

كان ذلك دليلاً على سقوط الخبر ، كما فعلوا في خبر غسل الأثناء من ولوغ الكلب سبعاً*
وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن ميمون
الرقى عن مخلد — هو ابن الحسين — عن هشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين
عن ابن عباس قال : ذكر في صدقة الفطر فقال : « صاع من بر ، أو صاع من تمر ، أو صاع
من شعير ، أو صاع من سلت »^(١) *

فهذا ابن عباس قد خالف ما روى بإصح إسناد يكون عنه ^(٢) : فواجب عليهم رد
تلك الرواية ، والا فقد نقضوا أصلهم *

وذكروا في ذلك حديثاً صحيحاً رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عياض
ابن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر ، صاعاً من طعام ،
أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب »^(٣) *
قال أبو محمد : وهذا غير مسند ، وهو أيضاً مضطرب فيه على أبي سعيد *

فرويناه من طريق البخاري : ثنا معاذ بن فضالة (حدثنا أبو عمر) ^(٤) عن زيد — هو
ابن أسلم — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نخرج على عهد ^(٥)
رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط ^(٦)
والتمر » *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية أخبرني عياض بن عبد الله أنه
سمع أبا سعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر — ورسول الله ﷺ — فينا —
عن كل صغير وكبير حرو وملوك — : من ثلاثة أصناف : صاعاً من تمر ، صاعاً من أقط ،
صاعاً من شعير ، قال أبو سعيد : فأما أنا فلا أزال أخرجه كذلك »^(٧) *

ومن طريق سفيان بن عيينة : ثنا ابن عجلان سمعت عياض بن عبد الله يخبر عن أبي سعيد
الخدري قال : « لم نخرج على عهد رسول الله ﷺ إلا صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير
أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط أو صاعاً من دقيق أو صاعاً من سلت » ثم شك سفيان

(١) رواه النسائي (ج ٥ ص ٥٠) ولكن فيه « صاعاً » بالنصب في المواضع الأربعة (٢) في النسخة رقم (١٦) « يكونه
فيه » وهو خطأ . وائر ابن عباس هذا موقف كاتري ، وقد اشرافنا سبق الى المرفوع الذي عند الدارقطني ، وقد
جعل ابن حزم هذا اسناداً صحيحاً وليس كما قال ، فانه منقطع ، قال احمد وابن المديني وابن معين والبيهقي « محمد بن سيرين لم
يسمع من ابن عباس شيئاً » نقله شارح الدارقطني ، وفي المراسيل لابن أبي حاتم نحوه عن احمد وابن المديني (ص ٦٨)
(٣) في الموطأ (ص ١٢٤) والبخاري (ج ٢ ص ٢٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٩) (٤) قوله « حدثنا أبو عمر » سقط خطأ من
الأصليين ، وزدناه من البخاري (ج ٢ ص ٢٦١) وأبو عمر هو خضن بن ميسرة (٥) في البخاري « في عهد » (٦) قوله « والزبيب
والأقط ، سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) *

فقال : «دقيق أو سلت (١) » *

ومن طريق الليث عن يزيد — عوا بن أنى حبيب — عن عبد الله (٢) بن عبد الله ابن عثمان أن عياض بن عبد الله حدثه أن أبا سعيد الخدري قال : « كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط ، لأنخرج غيره ، »
يعنى في زكاة الفطر *

قال أبو محمد : ففى بعض هذه الأخبار إبطال إخراج البر جملة . وفى بعضها إنبات الزبيب ، وفى بعضها نفيه ، وإنبات الأقط جملة ، وليس فيها شيء غير ذلك ، وهم يعيرون الأخبار المسندة — التى لا مغزى فيها — بأقل من هذا الاضطراب ، كحديث إبطال تحريم الرضعة والرضعتين وغير ذلك (٣) *

ثم انه ليس من هذا كله خبر مسند ، لأنه ليس فى شيء منه أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره * ولا عجب أكثر ممن يقول فى خبر جابر الثابت : « كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ » وحديث أسماء بنت أبي بكر الثابت : « ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه » — ان هذان (٤) ليسا مسندين ، لأنه ليس فيها أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره ، ثم يجعل حديث أبي سعيد هذا مسنداً على اضطرابه وتعارض رواته فيه !! *

فليقل كل ذى عقل : أيما أولى (٥) أن يكون لا يخفى على رسول الله ﷺ ؟ يع رجل من أصحابه أم ولده ، أو ذبح فرس فى بيت أبي بكر الصديق أو بيت الزبير وبيتاهما مطبئان (٦) بيت رسول الله ﷺ وابنته عنده ، على عزة الخيل عندهم وقتلها وحاجتهم اليها ، أم صدقة رجل من المسلمين فى بنى خدره فى عوالى المدينة بصاع أقط أو صاع زبيب

(١) طريق سفيان عند أبي داود (ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠) والنسائي (ج ٥ ص ٥٢) والدارقطنى (ص ٢٢٣) قال أبو داود « زاد سفيان : أو صاعاً من دقيق » قال حامد : فأنكروا عليه فتركه سفيان ، قال أبو داود : فهذه الزيادة قوم من ابن عينة « وقال الدارقطنى : « قال أبو الفضل : فقال له على بن المدينى — يعنى لسفيان — وهو معنا : يا أبا محمد لا يذكرك فى هذا الدقيق ، قال : بلى هو فيه » وهو يدل على أن سفيان شك فيه ، ومرة تركه ، ومرة استوثق منه ، وأيقن أن الزيادة عن ثبت منه (٢) كذا فى الأصلين بالتكثير ، وفى النسائي (ج ٥ ص ٥٢) « عبيد الله » بالتصغير ، وهو على الاختلاف فى اسمه ، والذى فى أبي داود (ج ٢ ص ٢٩) بالتكثير ، واطنه الراجح (٣) ليس هنا من الاضطراب فى شيء ، بل أن بعض الرواة بطل وبعضهم يختصر ، ومنهم من يذكرون يسوع عن غيره ، وزيادة الثقة مقبولة ، فالواجب جمع كل ما ورد فى الروايات الصحيحة ، إذ لا تعارض بينها أصلاً (٤) هكذا فى النسخة رقم (١٦) وهو صحيح عربية ، وفى النسخة رقم (١٤) « هذين » (٥) فى النسخة رقم (١٦) « إنما الأولى » وما هنا هو الصحيح (٦) تشديد النون المفتوحة ، يعنى إلى جانبه ، وأصله : تشدد بالاطناب وهو جبال الاخيه .

? ولو ذبح فرس للأكل في جانب من جوانب بغداد ما كان يمكن أن يخفى في الجانب الآخر ، ولو تصدقت امرأة أحدنا أو جاره الملاصق بصاع أقط أو صاع زبيب وصاع قمح ما كاد هو يعلمه في الأغلب ، فأعجبوا لعكس هؤلاء القوم الحقائق !! (١) ثم إن هذه الطوائف الثلاثة مخالفة لما في هذا الخبر *
أما أبو حنيفة فأشهر أقواله أن نصف صاع زبيب يحزى ، وأن الأقط لا يحزى إلا بالقيمة *

وأما الشافعي فأشهر أقواله أن الأقط لا يحزى ، وأجاز إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخراجها ، مما لم يذكر فيها من الذرة وغير ذلك *
وأما المالكيون ، والشافعيون يخالفوها جملة ، لأنهم لا يحزون إخراج شيء من هذه المذكورات في هذا الخبر إلا لمن كانت قوته ، وخبر أبي سعيد لا يختلف فيه أنه على التخيير ، وكلهم يحز إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخراجها *
فمن أضل ممن يحتج بما هو أول مخالف له ؟! ما هذا من التقوى ، ولا من البر : ولا من النصح لمن اغتر بهم (٢) من المسلمين !! *

وأما نحن فوالله لو انسند (٣) صحيحا شيء من كل ما ذكرنا من الأخبار لبادرنا إلى الأخذ به . وما توقفنا عند ذلك : لكنه ليس منها مسند صحيح ولا واحد ، فلا يحل الأخذ بها في دين الله تعالى *

وقال بعضهم : انما قلنا بجواز القمح لكثرة القائلين به ، وجمع فرس بعضهم فادعى الاجماع في ذلك جرأة وجهلا ! (٤) *

قد كروا مارويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الذكر ، والأنثى ، والحر ، والعبد : صاع من تمر أو صاع (٥) من شعير » قال ابن عمر : فعده الناس بعد مدين (٦) من قمح » *

(١) أخطأ المؤلف وشذجا في زعمه أن حديث أبي سعيد ليس مسندا ، وألفاظه تدل على أن ذلك كان معلوما معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما أخطأ من زعم أن خبر بيع امهات الاولاد وخبر ذبح الفرس موقوفان . (٢) في النسخة رقم (١٤) « به » ، (٣) في النسخة رقم (١٦) « واما نحن فلو انسند » ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « في ذلك جهلا » (٥) رسم « صاع » هنا في الموضعين بدون الالف في الاصلين ، وانظر ما كتبناه قريبا ، ويحتمل ايضا ان يكون هنا مرفوعا (٦) في النسخة رقم (١٤) « بعده بمدين » *

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : « فعدل الناس بعد (١) نصف صاع من بر ، وكان ابن عمر يعطي التمر ، فأعوز أهل المدينة التمر عاما فأعطى الشعير » *

قال أبو محمد : لو كان فعل الناس حجة عند ابن عمر ما استجاز خلافه ، وقد قال الله تعالى : (ان الناس قد جمعوا لكم) . ولا حجة على رسول الله ﷺ بالناس ، لكنه حجة على الناس وعلى الجن معهم ، ونحن نتقرب الى الله تعالى بخلاف الناس الذين تقرب ابن عمر اليه بخلافهم *

وذكروا ما روينا من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، أو تمر ، أو زبيب ، أو سلت (٢) » *

قال أبو محمد : هذا لا يسند ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم ذلك وأقره ، ثم خلافهم له — لو انسند وصح — كخلافهم لحديث أبي سعيد الذي ذكرنا ، وإبطال تهويلهم بما فيه من « كان الناس يخرجون » بخلاف ابن عمر المخبر عنهم كما في خبر أبي سعيد سواء سواء *

وأيضاً فإن راوى هذا الخبر عبد العزيز بن أبي رواد ، وهو ضعيف منكر الحديث * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال قلت لابن عمر : ان الله قد أوسع ، والبر أفضل من التمر ؟ يعني في صدقة الفطر ، فقال له ابن عمر : ان أصحابي (٣) سلكوا طريقاً فأنا أحب أن أسلكه *

قال أبو محمد : فهذا ابن عمر قد ذكرنا أنه كان لا يخرج الا التمر ، أو الشعير ، ولا يخرج البر ، وقيل له في ذلك ، فأخبر (٤) أنه في عمله ذلك على طريق (٥) أصحابه ، فهؤلاء هم الناس الذين يستوحش من خلافهم (٦) ، وهم الصحابة رضي الله عنهم ، بأصح طريق

(١) كلمة «بعد» سقطت من النسخة رقم (١٦) ، والذي في البخاري (ج ٢ ص ٢٦١) «فعدل الناس به نصف صاع ، الخ وكذلك في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) من طريق يزيد بن زريع عن أيوب . والذي هنا يوافق ما في أبي داود (ج ٢ ص ٢٨) (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٧ و ٢٨) والنسائي (ج ٥ ص ٥٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٩) وصححه هو والنهبي ، وعبد العزيز ابن أبي رواد ثقة عايد ، وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما ، وتعالى المؤلف في تضعيفه وتبع ابن حبان أذعن أنه روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ، قال النهبي في الميزان : « هكذا قال ابن حبان بغيرته » (٣) في النسخة رقم (١٦) « أصحابي » بحذف «ان» ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « فأخبره » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « طريقة » وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) « من خالفهم » وهو خطأ *

وانهم ليدعون الاجماع بأقل من هذا اذا وجدوه *
وعن أفلح بن حميد : كان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يخرج زكاة الفطر
صاعا من تمر *

ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان اذا كان يوم الفطر أرسل صدقة كل
انسان من أهله صاعا من تمر *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا حماد بن مسعدة (١) عن خالد بن أبي بكر قال : كان
سالم بن عبد الله لا يخرج الا تمرا ، يعنى فى صدقة الفطر *

فهؤلاء ابن عمر ، والقاسم ، وسالم ، وعروة لا يخرجون فى صدقة الفطر إلا التمر ، وهم
يقتاتون البر بلا خلاف ، وان اموالهم لتسع الى اخراج (٢) صاع دراهم عن أنفسهم ،
ولا يؤثر ذلك فى اموالهم رضى الله عنهم *

فان قيل : هم من أهل المدينة *

قلنا : ما خص رسول الله ﷺ بحكم صدقة الفطر أهل المدينة من أهل الصين ،
ولا بعث الى أهل (٣) المدينة دون غيرهم *

والعجب كل العجب من إجازة مالك إخراج الذرة ، والدخن ، والأرز لمن كان ذلك
قوته ، وليس شيء من ذلك مذكورا فى شيء من الاخبار أصلا ، ومنع من إخراج
الدقيق لانه لم يذكر فى الاخبار ! ومنع من اخراج القطنى وان كانت قوت المخرج !
ومنع من التين ، والزيتون ، وان كانا قوت المخرج ، وهذا كله تناقض ، وخلاف للأخبار ،
وتخاذل فى القياس ! وابطالهم لتعليهم بأن البر أفضل من الشعير ! ولا شك فى ان الدقيق
والخبز من البر والسكر أفضل من البر وأقل مؤنة وأعجل نفعا ! فمرة يجيزون ماليس فى
الخبز ، ومرة يمنعون ماليس فى الخبز ! وبالله تعالى التوفيق *

وهكذا القول فى الشافعيين ولا فرق *

قال أبو محمد : وشغب الخفيفون بأخبار تذكر منها طرفا إن شاء الله تعالى : *
منها خبر رويناه من طريق سفيان وشعبة كلاهما عن عاصم بن سليمان الأحول سمع
أبا قلابة قال : حدثني من أدى الى أبي بكر الصديق نصف صاع بر فى صدقة الفطر (٤) *
ومن طريق الحسين (٥) بن على الجعفى عن زائدة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن

(١) فى النسخة رقم (١٦) « حماد بن مسعدة » وهو خطأ (٢) فى النسخة رقم (١٦) « لاخراج » (٣) فى النسخة رقم (١٦)
« لاهل » (٤) رواه الدارقطنى من طريق عبد الرزاق عن الثورى وعن معمر كلاهما عن عاصم (ص ٢٢٥) (٥) فى النسخة رقم
(١٤) « الحسن » وهو خطأ .

نافع عن ابن عمر قال : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، أو تمر ، أو سلت ، أو زبيب ، قال ابن عمر : فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء ، (١) »

ومن طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث (٢) : أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو يخطب. فقال في صدقة الفطر : صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو نصف صاع من بر *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلي عن علي بن أبي طالب قال : صاع من تمر أو صاع من شعير أو نصف صاع من بر (٣) * ومن طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : (٤) « كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع ، فأما إذ أوسع الله تعالى على الناس فاني أرى ان يتصدق بصاع ، » *

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر : كانت أسماء بنت أبي بكر الصديق تعطي زكاة الفطر — عن تمون — صاعاً من تمر ، صاعاً من شعير ، أو نصف صاع من بر *

ومن طريق ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : صدقة الفطر على كل مسلم مدان من قمح ، أو صاع من تمر ، أو شعير (٥) *

ومن طريق معمر عن الزهري عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : زكاة الفطر على كل فقير وغني (٦) صاع من تمر أو نصف صاع من قمح *

وعن ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع ابن الزبير يقول على المنبر : زكاة الفطر مدان من قمح أو صاع من شعير أو تمر ، قال عمرو بن دينار : وبلغني هذا أيضاً عن ابن عباس *

ومن طريق عبد الكريم أبي أمية عن إبراهيم النخعي عن علقمة. والاسود عن عبد الله

(١) مضى الحديث قريباً وأنه رواه أبو داود والنسائي والحاكم ، ولكن الزيادة التي في آخره هنا إنما هي عند أبي داود فقط . ووقع في نسخ أبي داود المطبوعة مع عون المعبود « جعل عمر نصف صاع حنطة من تلك الأشياء » وعليها شرح الشارح . وهي خطأ ، والصواب ما هنا ، وهو الموافق لأبي داود المطبوع بالمطبعة الكسبية بمصر سنة ١٢٨٠ (ج ١ ص ١٦٢) (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن الأشعث » وهو خطأ . وأبو الأشعث هو شراحيل الصغاني تابعي قديم شهد قمح دمشق ومات زمن معاوية (٣) رواه الدارقطني (ص ٢٢٥) من طريق عبد الرزاق عن الثوري (٤) كلمة « قالت » زيادة في بعض النسخ (٥) رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج (ص ٢٢٥) (٦) في النسخة رقم (١٦) « فقير أو غني » *

ابن مسعود قال : مدان من قمح أو صاع من تمر أو شعير ، يعنى فى صدقة الفطر ^(١) *
ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا عبد الله بن مسلبة بن قنبل ثنا داود — يعنى
ابن قيس — عن عياض بن عبد الله عن ابي سعيد الخدرى قال : « كنا نخرج — اذ
كان فىنا رسول الله ﷺ — ^(٢) زكاة الفطر صاعا من أقط أو صاعا من طعام أو صاعا
من زبيب ، فلم نزل نخرج ذلك ^(٣) حتى قدم معاوية حاجا ومعتبرا ؛ فكلم الناس على المنبر
فقال : انى أرى أن مدين من سمراء الشام ^(٤) تعدل صاعا من تمر ، فأخذ الناس بذلك ،
قال أبو سعيد : فاما انا فلا ازال أخرجه أبدا ما عشت كما كنت أخرجه » *

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن : ان مروان بعث الى
ابى سعيد : ان ابعث الى بزكاة رقيقك ، فقال أبو سعيد : ان مروان لا يعلم ، انما علينا ^(٥)
ان نطعم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر *

ورويانا من طريق محمد بن اسحاق ثنا عبد الله ^(٦) بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن
حزام عن عياض بن سعد ^(٧) قال : « ذكرت لابي سعيد الخدرى صدقة الفطر ، فقال
لا أخرج إلا ما كنت أخرج فى عهد رسول الله ﷺ : صاعا من تمر أو صاعا من شعير
أو صاع زبيب ^(٨) أو صاع أقط ، فقليل له : أو مدين من قمح ؟ فقال : لا ، تلك قيمة
معاوية ، لا أقبلها ولا أعمل بها » *

فهذا أبو سعيد يمنع من البر جملة وماعدا ما ذكر ^(٩) *

وصح عن عمر بن عبد العزيز إيجاب نصف صاع من بر على الانسان فى صدقة الفطر ،
أو قيمته على أهل الديوان نصف درهم *

من طريق ^(١٠) وكيع عن قرعة بن خالد قال : كتب عمر بن عبد العزيز الينا بذلك *
وصح أيضا عن طاوس ، ومجاهد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبى سلمة

(١) رواه الدارقطنى من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم (ص ٢٢٥) (٢) فى مسلم (ج ١ ص ٢٦٩)
زيادة « عن كل صغير وكبير ، حرا ومملوك » (٣) فى مسلم « صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا
من تمر أو صاعا من زبيب فلم نزل نخرجه » (٤) يعنى الحنطة (٥) فى النسخة رقم (١٦) « ان ما علينا ، وهو خطأ فى الرسم يوم
فى المعنى (٦) فى النسخة رقم (١٦) « ان عبد الله ، الخ وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) « عياض بن سعيد » وهو خطأ .
فانه عياض بن عبد الله بن سعيد بن ابي سرح (٨) فى النسخة رقم (١٦) « أو صاعا من زبيب (٩) وقع الحديث
للمؤلف مختصرا أو ناقصا ، فظن انه كواقع له ، واستنبط منه هذا ، ولكن الحديث رواه الدارقطنى (ص ٢٢٢)
والحاكم (ج ١ ص ٤١١) كلاهما من طريق محمد بن اسحق باسناده هنا بلفظ : « لا أخرج إلا ما كنت أخرجه على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاعا من تمر أو صاعا من حنطة أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط » فزاد الحنطة ونقص
الزبيب ، وهذا مما يختلف فيه الرواة ، يذكر بعضهم نوعا ويذكر الآخر غيره ، وكل صحيح ، وزيادة الثقة حجة
(١٠) فى النسخة رقم (١٦) « ومن طريق ، وهو خطأ »

ابن عبد الرحمن بن عوف : وسعيد بن جبير ، وهو قول الأوزاعي ، والليث ، وسفيان الثوري *
قال أبو محمد : تناقض هنا المالكيون المولون بعمل أهل المدينة خالفوا أبا بكر ، وعمر ،
وعثمان ^(١) ، وعلى بن أبي طالب ، وعائشة ، وأسما بنت أبي بكر ، وأبا هريرة ، وجابر بن عبد الله
وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وأبا سعيد الخدري ، وهو عنهم كلهم صحيح إلا عن
أبي بكر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، إلا أن المالكين يحتجون بأضعف من هذه الطرق
إذا وافقتهم ! ثم فقهاء المدينة : ابن المسيب ، وعروة ، وأبأسلة بن عبد الرحمن ^(٢) ، وغيرهم
أفلا يتقى الله من يزيد في الشرائع ما لم يصح قط ، من جلد الشارب للخمر ثمانين ، برواية
لم تصح قط عن عمر ، ثم قد صح خلافها عنه وعن أبي بكر قبله . وعن عثمان وعلى بعده ،
والحسن . وعبد الله بن جعفر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يخالفهم منهم أحد ، ومعهم
السنة الثابتة — : ثم لا يلتفت هنا الى هؤلاء كلهم !! *

وأما الخفيفون — المتزينون في هذا المكان باتباعهم ! — فقد خالفوا أبا بكر ، وعمر ،
وعلى بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، والمغيرة بن شعبة . وأنس بن مالك ، وأم سلمة
أم المؤمنين في المسح على العمامة ، وخالفوا على بن أبي طالب وأبا مسعود وعمار بن ياسر ،
والبراء بن عازب ، وبلا لا ، وأبا أمامة الباهلي ، وأنس بن مالك ، وابن عمر . وسهل بن سعد
في جواز المسح على الجوربين ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة من كل من
يجيز المسح على الخفين !! ومثل هذا لهم كثير جداً ، وبالله تعالى تأيد ، ولا حجة
إلا فيما صح عن النبي ﷺ وقد ذكرناه *

قال أبو محمد : وروينا عن عطاء : ليس على الأعراب وأهل البادية زكاة الفطر .
وعن الحسن : أنها عليهم ، وأنهم يخرجون في ذلك اللبن *

قال أبو محمد : لم يخص رسول الله ﷺ أعرابيا ولا بدويا من غيرهم : فلم يجز ^(٣)
تخصيص أحد من المسلمين ، ولا يجزىء لبن ولا غيره ، إلا الشعير أو التمر فقط ^(٤) *

(١) حذف اسم «عثمان» من النسخة رقم (١٦) وإثباته هو الصواب فقد تقدمت الرواية عنه في ذلك رضى الله عنه .
(٢) في النسخة رقم (١٦) ، وأبوسلمة وغيرهم ، (٣) في النسخة رقم (١٦) «فلا يجوز» (٤) من تأمل في طريق
الاحاديث الواردة في زكاة الفطر وفقه معناها مع اختلاف النماذج عن الصحابة رضى الله عنهم — : علم أن ابن حزم
لاحجة له في الاقتصار على اخراج التمر والشعير . وهذا معاوية بحضرة الصحابة رضى الله عنهم رأى مدين من
سمراء الشام بدل صاع من شعير او غيره . ولم ينكر عليه ذلك أحد — أى اخراج القمح موضع الشعير — وإنما
انكر أبو سعيد المقدار فرأى اخراج صاع من قمح . وابن عمر إنما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم ينكر على من اخرج غير ذلك ، ولو رأى عمل الناس باطلا وهم الصحابة والتابعون
لأنكره أشد انكار ، وقد كان رضى الله عنه يتشدق في أشياء ، لا على سبيل التشريع — بل على سبيل الحرص على

وأما الحمل فان رسول الله ﷺ أوجبها على كل صغير أو كبير ، والجنين يقع عليه اسم صغير ، فاذا أكمل مائة وعشرين يوماً في بطن أمه قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر الثوري ، ومحمد بن كثير ، قال حفص : ثنا شعبة ، وقال ابن كثير : ثنا سفيان الثوري ، ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن الأعمش : ثنا زيد بن وهب ثنا عبد الله ابن مسعود ثنا رسول الله ﷺ : « ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله اليه ملكا فيؤمر بأربع كلمات : رزقه ، وعمله ، وأجله ، ثم يكتب شقى أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح » *

قال أبو محمد : هو قبل ما ذكرنا موات ، فلا حكم على ميت ، فأما إذا كان حياً كما أخبر رسول الله ﷺ فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه *

روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا أبي ثنا المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني (١) وقائدة : أن عثمان بن عفان كان يعطى صدقة الفطر عن الصغير ، والكبير ، والحمل *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال : كان يعجبهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير ، حتى عن الحمل في بطن أمه . وأبو قلابة أدرك الصحابة وصحبهم وروى عنهم *

ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن رجل عن سليمان بن يسار : أنه سئل عن الحمل أيزكى عنه ؟ قال : نعم *

ولا يعرف لعثمان في هذا مخالف من الصحابة ، وهم يعظمون بمثل هذا اذا واقفهم (٢) *
٧٠٥ — مسألة — ويؤديها المسلم عن رقيقه ، مؤمنهم وكافرهم ، من كان منهم لتجارة (٣) أو لغير تجارة كما ذكرنا ، وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان الثوري في الكفار *
وقال مالك ، والشافعي ، وأبو سليمان : لا تؤدى الا عن المسلمين منهم *

الاتباع فقط ، كما كان يزل في مواضع نزول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يراهم من المسلمين ذلك واجبا ، والزكاة إنما جعلت لاغناء الفقراء عن الطواف يوم العيد ولا غنياء يتمتعون بما لهم وعيالهم ، ولينظر امرؤ نفسه ، هل يرى أنه يفتي الفقير عن الطواف اذا اعطاه صاع تمر او صاع شعير في بلد مثل القاهرة في هذه الايام ؟ او ماذا يفعل بهما الفقير إلا ان يطوف ليجد من يشتريهما بخس من القيمة ليتاع نفسه او لولاده ما يتقوتون به ؟ والله الهادي الى سواء السبيل
(١) في النسخة رقم (١٤) « حميد بن بكر بن عبد الله المزني » وهو خطأ ، بل حميد هو حميد الطويل (٢) ولكن هل في شيء مما أتى به المؤلف حجة على وجوب زكاة الفطر عن الحمل ١٢ (٣) في النسخة رقم (١٦) « للتجارة » ،

وقال أبو حنيفة : لا تؤدى زكاة الفطر عن رقيق التجارة *
 وقال مالك ، والشافعي ، وأبو سليمان : تؤدى عنهم زكاة الفطر *
 وقالوا كلهم — حاشا أبا سليمان — : يخرجها السيد عنهم ، وبه نقول *
 وقال أبو سليمان : يخرجها الرقيق عن أنفسهم *
 واحتج من لم ير اخراجها عن الرقيق الكفار بما روى عن رسول الله ﷺ :
 « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ذكراً أو أنثى ، صغير أو كبير
 من المسلمين » *

قال أبو محمد : وهذا صحيح ، وبه نأخذ ، إلا أنه ليس فيه إسقاطها عن المسلم
 في الكفار من رقيقه ولا إيجابها ، فلم يكن إلا هذا الخبر وحده لما وجبت علينا زكاة
 الفطر إلا عن المسلمين من رقيقنا فقط *

ولكن وجدنا ما حدثناه يوسف بن عبد الله النمرى قال ثنا عبد الله بن محمد
 ابن يوسف الأزدي القاضي ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا محمد بن سليمان بن أبي الشرف
 ثنا محمد بن مكي الخولاني وأبراهيم بن اسمعيل الغافقي قالا جميعاً : ثنا محمد بن عبد الله
 ابن عبد الحكم ثنا سعيد بن أبي مريم أخبرني نافع بن يزيد ^(١) عن جعفر بن ربيعة
 عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فرسه
 وعبده صدقة ، إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد روينا من غير هذه الطريق ^(٢) *
 قال أبو محمد : فأوجب عليه الصلاة والسلام صدقة الفطر على المسلم في رقيقه
 عموماً ، فكان هذا زائداً على حديث أبي سعيد الخدري ، وكان ما في حديث أبي سعيد ^(٣)
 بعض ما في هذا الحديث ، لا معارضاً له أصلاً ، فلم يحز خلاف هذا الخبر ^(٤) *
 وبهذا الخبر تجب تأدية زكاة الفطر على السيد عن رقيقه ، لا على الرقيق *

(١) في الأصلين « نافع بن زيد » وهو خطأ ، ، وليس في الرواة — فيما نعرف — من اسمه هكذا ، وإنما هو نافع
 ابن يزيد الكلاعي المصري الثقة ، وكان من خيار أئمة محمد صلى الله عليه وسلم كما قال ابن أبي مريم تلميذه . مات سنة ١٦٨
 (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٦٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً « ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر » ، وروى أبو داود
 (ج ٢ ص ٢١) بأسانيد مجهولة من طريق عراك عن أبي هريرة نحو ما رواه المؤلف ، ورواه النارقطي (ص ٢١٤) من طريق
 ابن أبي مريم كما هنا ، ومن طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ،
 ومن طريق أبي أسامة عن أسامة بن زيد عن مكحول عن عراك عن أبي هريرة وعن أسامة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي
 هريرة ، كلهم رواه مرفوعاً كما هنا . وأسناد المؤلف وأسناد النارقطي من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة أسنادان
 صحيحان جداً . (٣) في النسخة رقم (١٤) « وكان باقي حديث أبي سعيد » وما هنا صحيح وأحسن (٤) غلط المؤلف
 وغلط كعادته في فهم قبول الزيادة من الثقة .

وبه أيضاً يسقط ما ادعوه من زكاة التجارة في الرقيق ، لأنه عليه السلام أبطل كل زكاة في الرقيق إلا زكاة الفطر *

والعجب كل العجب من أن أبا حنيفة وأصحابه أتوا إلى زكاتين مفروقتين ، إحداهما في المواشي ، والأخرى زكاة الفطر في الرقيق — : فأسقطوا بإحداهما زكاة التجارة في المواشي المتخذة للتجارة ، وأسقطوا الأخرى بزكاة التجارة في الرقيق ! وحسبك بهذا تلاعباً ! *
والعجب أنهم غلبوا ما روى في بعض الأخبار « في سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة » ولم يغلبوا ما جاء في بعض الأخبار في أن « صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد صغير ، أو كبير ، أو أنثى من المسلمين » على ما جاء في سائر الأخبار « الا صدقة الفطر في الرقيق » وهذا تحكم فاسد وتناقض ! ولا بد من تغليب الأعم على الأخص في كل موضع ، إلا أن يأتي بيان نص في الأخص بنفي ذلك الحكم في الأعم ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٠٦ — مسألة — فإن كان عبد أو أمة بين اثنين فصاعداً فعلى سيديهما إخراج زكاة الفطر ، يخرج عن كل واحد من مالكيه بقدر حصته فيه ، وكذلك إن كان الرقيق كثيراً بين سيدين فصاعداً *

وقال أبو حنيفة ، والحسن بن حي ، وسفيان الثوري : ليس على سيديه ولا عليه أداء (١) زكاة الفطر ، وكذلك لو كثر الرقيق المشترك *

وقال مالك ، والشافعي : يخرج عنه سيده بقدر ما يملك كل واحد منهما ، وكذلك لو كثر الرقيق *

قال أبو محمد : ما نعلم لمن أسقط عنه صدقة الفطر وعن سيده حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : ليس أحد من سيديه يملك عبداً ، ولا أمة . وقال بعضهم : من ملك بعد الصاع لم يكن عليه أدائه ، فكذلك من ملك بعض عبد ، أو بعض كل عبد ، أو أمة من رقيق كثير *
قال أبو محمد : أما قولهم : لا يملك عبداً ، ولا أمة فصدقوا ، ولا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : يخرجها كل أحد عن عبده وأمه ، وإنما قال : (٢) « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فهو لاء رقيق ، والعبد المشترك رقيق ، فالصدقة فيه واجبة بنص الخبر المذكور على المسلم ، وهذا اسم يعم النوع كله وبعضه ، ويقع على الواحد والجميع ، وبهذا النص لم يحز في الرقة الواجبة نصفاً رقتين : لأنه لا يقع عليهما (٣) اسم « رقة » والنص جاء بعق رقة *

(١) في النسخة رقم (١٦) « إذا » وهو خطأ (٢) كلمة « قال » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) « عليها » وهو خطأ

وقال الحنفيون : من أعطى نصفى شاتين في الزكاة أجزأته ، ولو أعتق نصفى رقتين في رقبة واحدة لم يحجزه *

وقال محمد بن الحسن : من كان من مملوك بين اثنين فصاعداً فعلى ساداته فيه زكاة الفطر ؛ فان كان عبدان فصاعداً بين اثنين فلا صدقة فطر على الرقيق ولا على من يملكهم * وأما قولهم : إنه قياس على من لم يجد إلا بعض الصاع فالقياس كله باطل ؛ ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل . لأنه قياس للخطأ على الخطأ ، بل من قدر على بعض صاع لزمه أدائه ؛ على ما نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى (١) *

وقد روينا من طريق وكيع عن سفيان عن أبي الحويرث عن محمد بن عمار عن أبي هريرة قال : ليس زكاة الفطر الا عن مملوك تملكه ، قال وكيع : يعنى في المملوك بين الرجلين . وهذا مما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون حكم رسول الله ﷺ في إيجابه صدقة الفطر على كل حر ، وعبد صغير . أو كبير ذكر أو أنثى ، وخالفوا فيه القياس ؛ لأنهم أوجبوا الزكاة في الغنم المشتركة وأسقطوا زكاة الفطر عن الرقيق المشترك *

٧٠٧ — مسألة — وأما المكاتب الذى لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد ، يؤدى سيده عنه زكاة الفطر (٢) *

فان أدى من كتابته ما قل أو كثر ؛ أو كان عبد بعضه حر وبعضه رقيق ، أو أمة كذلك — : فان الشافعى قال فيمن بعضه حر وبعضه مملوك : على مالك بعضه إخراج صدقة الفطر عنه بمقدار ما يملك منه ؛ وعليه أن يخرج عن نفسه بمقدار ما فيه من الحرية ، ولم ير على سيد المكاتب أن يعطى زكاة الفطر عن مكاتبه *

وقال مالك : يؤدى السيد زكاة الفطر عن مكاتبه وعن مقدار ما يملك عن الذى بعضه حر وبعضه رقيق (٣) ، وليس على الذى بعضه رقيق وبعضه حر أن يخرج باقى الصاع عن بعضه الحر *

وقال أبو حنيفة : لا تجب زكاة الفطر فى شيء من ذلك ؛ لا على المكاتب (٤) ولا على سيده * واحتج من لم ير على السيد أداء الزكاة عن مكاتبه برواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يؤدى زكاة الفطر عن رقيقه ورقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدى عنه ؛ وكان لا يرى على المكاتب زكاة ؛ قالوا : وهذا صاحب لا مخالف له

(١) بينه المؤلف في المسألة ٧١٣ (٢) قوله زكاة الفطر ، محذوف في النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٤) «عبد»

(٤) قوله . لا على المكاتب ، سقط خطأ من النسخة رقم (١٦)

يعرف من الصحابة *

قال أبو محمد : لأحجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والعجب كل العجب أن الحنفيين المحتجين بهذا الأثر أول مخالف له ! فلم يوجبوا على المرء (١) إخراج صدقة الفطر عن رقيق امرأته ! ومن العجب أن يكون فعل ابن عمر بعضه حجة وبعضه ليس بحجة ! *

فإن قالوا : لعله كان يتطوع بإخراجها عن رقيق المرأة *

قيل : ولعل ذلك المكاتب كلفه إخراجها من كسبه ، كما للبرء أن يكلف ذلك عبده ، كما يكلفه الضريبة ، ولعله كان يرى أن يخرجها المكاتب (٢) عن نفسه ؛ ولعله قد رجع عن قوله في ذلك ، فكل هذا يدخل فيه لعل !! *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ ، لأنه جعل زكاة الفطر نصف صاع ؛ أو عشر صاع ، أو تسعة أعشار صاع فقط ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها ، وأوجبها على بعض إنسان دون سائرهم ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها *

وأما قول الشافعي خطأ ، لأنه أوجب الزكاة في الفطر فيمن لا يقع عليه اسم رقيق من بعضه حر وبعضه عبد ، وهذا ما لم يأت به نص ولا إجماع *

قال أبو محمد : والحق من هذا أن رسول الله ﷺ أوجبها على الحر ، والعبد ، والذكر ، والأنثى ، والصغير ، والكبير من المسلمين ، فمن بعضه حر وبعضه عبد فليس حراً ، ولا هو أيضاً عبد ، ولا هو رقيق ، فسقط بذلك عن أن يجب على مالك بعضه عنه شيء ، ولكنه ذكر ، أو أنثى ، صغير ، أو كبير فوجب عليه صدقة الفطر عن نفسه ولا بد بهذا النص ، وهو قول أبي سليمان . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في المكاتب يؤدي بعض كتابته إنه يؤديها عن نفسه — : فهو لأن بعضه حر وبعضه مملوك كما ذكرنا ، فاذ هو كذلك كما ذكرنا فعليه إخراجها عن نفسه لما ذكرنا * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عيسى الدمشقي (٣) ثنا يزيد — هو ابن هرون — أنا حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني وقتادة ، قال قتادة : عن خلاس (٤) عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن عكرمة عن ابن عباس ، ثم اتفق علي ، وابن عباس عن النبي ﷺ : أنه قال : «المكاتب يعتق منه بمقدار ما أدى» (٥) ،

(١) رسمت في النسخة رقم (١٦) ، المرى ، بإيالا (٢) في النسخة رقم (١٦) «المكاتب» وهو خطأ (٣) في الأصلين وأحمد بن عيسى الدمشقي ، وهو خطأ صحناه من النسائي (ج ٨ ص ٤٦) إذ فيه «أخبرنا محمد بن عيسى النقاش» وليس في رواية الكتب الستة من اسمه . أحمد بن عيسى ، الأحمد بن عيسى بن حسان العسكري ، وهو مصري لا دمشقي . وأما محمد بن عيسى النقاش فإنه بغدادى نزل دمشق (٤) بكسر الحاء المعجمة وتخفيف اللام وآخره سين مهملة (٥) في النسخة رقم (١٦) «يعتق عليه بمقدار ما أدى» وفي النسائي «يعتق بقدر ما أدى» .

ويقام عليه الحد بمقدار ما عتق منه « وهذا اسناد في غاية الصحة *

وهو قول علي بن أبي طالب وغيره *

وروينا عن الحسن : أن علي المكاتب صدقة الفطر *

وعن ميمون بن مهران : وعطاء : يؤديها عنه سيده *

٧٠٨ — مسألة — ولا يجزىء إخراج بعض الصاع شعيراً أو بعضه تمرأ ، ولا تجزىء قيمة أصلاً ، لأن كل ذلك غير ما فرض رسول الله ﷺ ، والقيمة في حقوق الناس لا تجوز الا بتراض منهما ، وليس للزكاة مالك بعينه فيجوز رضاه أو ابراءه (١) *

٧٠٩ — مسألة — وليس على الانسان أن يخرجها عن آيه . ولا عن أمه . ولا عن زوجته . ولا عن ولده . ولا عن أحد من تلزمه نفقته ، ولا تلزمه (٢) الا عن نفسه ورقيقه فقط ، ويدخل في الرقيق أمهات الأولاد والمدبرون ، غائبهم وحاضرهم ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، وسفيان الثوري ، وغيرهم *

وقال مالك ، والشافعي : يخرجها عن زوجته وعن خادمها التي لا بد لها منها (٣) ، ولا يخرجها عن أجيره *

وقال الليث : يخرجها عن زوجته وعن أجيره الذي ليست أجرته معلومة ، فان كانت أجرته معلومة فلا يلزمه إخراجها عنه ، ولا عن رقيق امرأته *

قال أبو محمد : ما نعلم لمن أوجبها على الزوج عن زوجته وخادمها إلا خيراً رواه ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ، ذكر أو أنثى ممن تمونون » *

قال أبو محمد : وفي هذا المكان عجب عجيب ! وهو أن الشافعي لا يقول بالمرسل ، ثم أخذ هنا بأثنين مرسل في العالم ! من رواية ابن أبي يحيى !! وحسبنا الله ونعم الوكيل * وأبو حنيفة ، وأصحابه يقولون : المرسل كالمسند ، ويحتجون برواية كل كذاب ، وساقط ثم تركوا هذا الخبر وعابوه بالارسال وبضعف راويه ! وتناقضوا فقالوا : لا يزكي زكاة الفطر عن زوجته ، وعليه — فرض — أن يضحي عنها ! فحسبكم بهذا تخليطاً !! *

وأما تقسيم الليث فظاهر الخطأ *

وأما المالكيون فاحتجوا بهذا الخبر ثم خالفوه ، فلم يروا أن يؤدي زكاة الفطر عن

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وإبرائه ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، ولا تلزمه ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦)

لها مناه ، وهو خطأ *

الاجير ، وهو ممن يمون *

قال أبو محمد : إيجاب رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الصغير ، والكبير ، والحر ، والعبد (١) ، والذكر ، والأنثى هو إيجاب لها عليهم ، فلا تجب على غيرهم فيه إلا من أوجبه النص وهو الرقيق فقط ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

قال أبو محمد : وواجب (٢) على ذات الزوج اخراج زكاة الفطر عن نفسها وعن رقيقها ، بالنص الذى أوردنا . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٠ — مسألة — ومن كان من العبيد له رقيق فعليه إخراجها عنهم (٣) لا على سيده ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فرسه ، ولا عبده صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فالعبد مسلم ، وهو رقيق لغيره ، وله رقيق ، فعلى من هو له رقيق أن يخرجها عنه ، وعليه أن يخرجها عن رقيقه بالنص المذكور . وبالله تعالى التوفيق *

فان قيل : كيف (٤) لا تلزمه عن نفسه وتلزمه عن غيره ؟ *

قلنا : كما حكم في ذلك رب العالمين على لسان نبيه ﷺ *

ثم نقول للمالكين والشافعيين : أتم تقولون بهذا حيث تخطئون ، فتقولون : ان الزوجة لا تخرجها عن نفسها ، وعليها أن تخرجها عن رقيقها حاشا من لا بد لها منه (٥) لخدمتها *

ولوددنا أن نعرف (٦) ما يقول الحنيفيون في نصراني أسلمت أم ولده أو عبده فخبس لياع فجاء الفطر ، على من صدقة الفطر عنهما ؟ ! وهاتان المسألتان لا تقعان (٧) في قولنا أبداً ، لأنه ساعة تسلم أم ولده أو عبده عتقا في الوقت *

٧١١ — مسألة — ومن له عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما تمرأ وعن الآخر شعيراً ، صاعاً صاعاً ، وإن شاء التمر عن الجميع ، وإن شاء الشعير عن الجميع ؛ لأنه نص الخبر المذكور *

٧١٢ — مسألة — وأما الصغار فعليهم أن يخرجها الأب والولى عنهم (٨) من مال ان كان لهم ، وإن لم يكن لهم مال فلا زكاة فطر عليهم حيثئذ ولا بعد ذلك *

(١) في النسخة رقم (١٦) « والعبد والحر » ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « وواجب » ، وهو خطأ (٣) كلمة « عنهم » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) كلمة « كيف » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ (٦) قوله « ان نعرف » سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « تقعان » بحذف حاء ، وهو خطأ فاحش (٨) في النسخة رقم (١٦) « وان يخرجها الولي عنهم او الاب عنهم » .

وقال ابو حنيفة : يؤديها الأب عن ولده الصغار الذين لا مال لهم ، فان كان لهم مال ، فان أداها من مالهم كرهت له ذلك وأجزأه ، قال : ويؤديها عن اليتيم وصيه من مال اليتيم ، وعن رقيق اليتيم أيضاً *

وقال زفر، ومحمد بن الحسن : ليس على اليتيم زكاة الفطر ، كان له مال، أو لم يكن فان أداها وصيه ضمنها *

وقال مالك : على الأب أن يؤدي زكاة الفطر عن ولده الصغار ان لم يكن لهم مال فان كان لهم مال فهي في أموالهم ، وهي على اليتيم في ماله . وهو قول الشافعي * ولم يختلفوا في أن الأب لا يؤديها عن ولده الكبار ، كان لهم مال، أو لم يكن * قال ابو محمد : ما نعلم لهم حجة أصلاً ، إلا الدعوى . في أن القصد بذكر الصغار إنما هو الى آبائهم لا اليهم *

قال ابو محمد : وهذه دعوى في غاية الفساد ، لأنه اذا لم يقصد بالخطاب إليهم في إيجاب زكاة الفطر، وإنما قصد الى غيرهم : — فمن جعل الآباء مخصو صين بذلك دون سائر الأولياء، والآقارب، والجيران، والسلطان ؟ ! *

فان قالوا : لأن الأب ينفق عليهم رجع الخفيفون الى ما أنكروا من ذلك * ويلزم المالكين، والشافعيين في هذا أن يؤديها الأب — أحب أم كره — عنهم ، كان لهم مال، أو لم يكن ، لأنه هو المخاطب بذلك دونهم ، فوضح (١) فساد هذا القول بيقين * والحق في هذا أن الله تعالى فرضها على لسان نبيه ﷺ على الكبير ، والصغير، فمن فرق بين حكمهما (٢) فقد قال الباطل ، وادعى على رسول الله ﷺ ما لم يقله، ولادل عليه، ثم وجدنا الله تعالى يقول : (٣) (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . وقال رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فوجدنا من لا مال له — من كبير أو صغير — ليس في وسعه أداء زكاة الفطر ، فقد صح أنه لم يكلفها قط ، ولما كان لا يستطيعها لم يكن مأموراً بها ، بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، وهي لازمة لليتيم اذا كان له مال، وإنما قلنا : إنها لا تلزمه بعد ذلك فلأن زكاة الفطر محدودة بوقت محدود الطرفين ، بخلاف سائر الزكوات ، فلما خرج وقتها لم يحز أن يجب بعد خروج وقتها وفي غير وقتها : لأنه لم يأت بإيجابها بعد ذلك نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٣ — مسألة — والذي لا يجد من أين يؤدي زكاة الفطر فليست عليه ، لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذه ، ولا تلزمه وان أيسر بعد ذلك ، لما ذكرنا أيضاً *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، نصح ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « حكمهما » (٣) في النسخة رقم (١٤) وقد قال .

فمن قدر على التمر ولم يقدر على الشعير لغلاته ، أو قدر على الشعير ولم يقدر على التمر لغلاته — : أخرج صاعاً ولا بد من الذى يقدر عليه ، لما ذكرنا أيضاً *
 فان لم يقدر إلا على بعض صاع أداه ولا بد ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) . ولقول رسول الله ﷺ : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وهو واسع لبعض الصاع ، فهو مكلف إياه ، وليس واسعاً لبعضه ، فلم يكلفه *
 وهذا مثل الصلاة ، يعجز عن بعضها ويقدر على بعضها ، ومثل الدين ، يقدر على بعضه ولا يقدر على سائره *

وليس هذا مثل الصوم ، يعجز فيه عن تمام اليوم ، أو تمام الشهرين المتتابعين ، ولا مثل الرقة الواجبة. والاطعام الواجب فى الكفارات. والهدى الواجب ، يقدر على البعض من كل ذلك ولا يقدر على سائره ، فلا يجزئه شيء منه (١) *
 لأن من افترض عليه صاع فى زكاة الفطر فلا خلاف فى أنه جائز له أن يخرج بعضه ثم بعضه ثم بعضه (٢) *

ولا يجوز تفريق اليوم ، ولا يسمى من لم يتم صوم اليوم صائماً يوم ، إلا حيث جاء به النص (٣) فيجزئه حينئذ *

وأما بعض الرقة فان الله تعالى نص بتعويض (٤) الصيام من الرقة اذا لم توجد فلم يجز تعدى النص ، وكان معتق بعض رقة مخالفاً لما أمر به واقترض عليه من الرقة التامة ، أو من الاطعام المعوض منها ، أو الصيام المعوض منها *
 وأما بعض الشهرين فمن بعضهما ، أو فرقهما فلم يأت بما أمر به متابعا ، فهو عليه أو عوضه حيث جاء النص بالتعويض منه *

وأما الهدى فان بعض الهدى مع بعض هدى آخر لا يسمى هدياً ، فلم يأت بما أمر به ، فهو دين عليه حتى يقدر عليه *
 وأما الاطعام فيجزئه ما وجد منه حتى يجد باقيه ؛ لأنه لم يأت مرتبطاً بوقت محدود الآخر . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٤ — مسألة — وتجب زكاة الفطر على السيد عن عبده المرهون ، والآبق ، والغائب ، والمغضوب ؛ لأنهم رقيقه ، ولم يأت نص بتخصيص هؤلاء *
 وللسيد ان كان للعبد مال أو كسب أن يكلفه إخراج زكاة الفطر من كسبه أو ماله

(١) فى النسخة رقم (١٦) «من ذلك» (٢) فى النسخة رقم (١٦) زيادة «ثم بعضه» مرة أخرى (٣) فى النسخة رقم (١٦) «نص»

(٤) فى النسخة رقم (١٦) «لتعويض» *

لأن له انتزاع ماله متى شاء ، وله أن يكلفه الخراج بالنص والاجماع ، فإذا كان له ذلك فله أن يأمره بأن يصرف ما كلفه من ذلك فيما شاء * .

٧١٥ — مسألة — والزكاة للفطر وأجبة على المجنون إن كان له مال ؛ لأنه ذكر أو أثنى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير * .

٧١٦ — مسألة — ومن كان فقيراً فأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى في زكاة الفطر — : لزمه أن يعطيه — وهو قول عطاء ، وأبي سلمان ، والشافعي * .

وقال أبو حنيفة : من له أقل من مائتي درهم فليس عليه زكاة الفطر ، وله أخذها ، ومن كان له مائتا درهم فعليه أن يؤديها * .

وقال سفيان : من له خمسون درهما فهو غني ، ومن لم يكن له خمسون درهما فهو فقير * .
وقال غيرهما : من له أربعون درهما فهو غني ، فإن كان له أقل فهو فقير * .

وقال آخرون : من له قوت يومه فهو غني * .

قال أبو محمد : سنتكلم بعد هذا — إن شاء الله تعالى — في هذه الأقوال ، وأما ههنا فنخصيص الفقير باسقاط صدقة الفطر عنه — إذا كان واجداً لمقدارها أو لبعضه — قول لا يجوز ، لأنه لم يأت به نص ، نعتي باسقاطها عن الفقير ، ^(١) وإنما جاء النص باسقاط تكليف ماليس في الوسع فقط ، فإذا ^(٢) كانت في وسع الفقير فهو مكلف إياها ، بعموم قوله عليه السلام : « على كل حر أو عبد ، ذكر أو أثنى ، صغير أو كبير » ، وقدرونا عن عطاء في الفقير : أنه يأخذ الزكاة ويعطيها * .

٧١٧ — مسألة — ومن أراد إخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار أو الكبار أو عن غيرهم — : لم يجز له ذلك إلا بأن يهبها لهم ، ثم يخرجها عن الصغير والمجنون ، ولا يخرجها عن يعقل من البالغين إلا بتوكيل منهم له على ذلك * .

برهان ذلك ما قدمنا من أن الله تعالى إنما فرضها على من فرضها عليه فيما يجد مما هو قادر على إخراجها منه ، أو يكون وليه قادراً على إخراجها منه ، ولا يكون مال غيره مكاناً لأداء الفرض عنه ، إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، فإذا وهبها له فقد صار مالاً لمقدارها ، فعليه إخراجها ، فإما من لم يبلغ ولا يعقل فلقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) . وأما البالغ فلقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وبالله تعالى التوفيق ^(٣) * .

(١) في النسخة رقم (١٦) ، الفقراء ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « وإنا » (٣) أكثر ما قاله ابن حزم في وقوع زكاة الفطر

فيه نظر ، والنظر هنا أنه أوجب على عجز الزكاة هبة لا ولا علم يأت بوجوبها نص ولا إجماع .

٧١٨ — مسألة — ووقت زكاة الفطر — الذي لا تجب قبله ، وإنما تجب بدخوله ، ثم لا تجب بخروجه — : فهو أثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ، ممتداً الى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه . فمن مات قبل طلوع الفجر من اليوم المذكور فليس عليه زكاة الفطر ، ومن ولد حين ابيضاض الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك ، أو أسلم كذلك — : فليس عليه زكاة الفطر ، ^(١) . ومن مات بين هذين الوقتين أو ولد أو أسلم أو تمادت حياته وهو مسلم — : فعليه زكاة الفطر ، فإن لم يؤدها وله من ابن يؤديها ^(٢) فهي دين عليه أبداً حتى يؤديها متى أداها *
وقال الشافعي : وقتها مغيب الشمس من آخر يوم من رمضان ، فمن ولد ليلة الفطر أو أسلم فلا زكاة فطر عليه ، ومن مات فيها فهي عليه *
وقال أبو حنيفة : وقتها انشقاق الفجر من يوم الفطر ، فمن مات قبل ذلك أو ولد بعد ذلك أو أسلم بعد ذلك فلا زكاة فطر عليه *
وقال مالك مرة كقول ^(٣) الشافعي في رواية أشهب عنه ، ومرة قال : ان ولدي يوم الفطر فعليه زكاة الفطر *
قال أبو محمد : أما من رأى وقتها غروب الشمس من آخر يوم من رمضان فانه قال : هي زكاة الفطر ، وذلك هو الفطر من صوم رمضان والخروج عنه جملة *
وقال الآخرون الذين رأوا وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر : ان هذا هو وقت الفطر ، لا ما قبله لأنه في كل ليلة كان يفطر كذلك ثم يصبح صائماً ، فانما أفطر من صومه صبيحة يوم الفطر ، لا قبله ، وحينئذ دخل وقتها باتفاق منا ومنكم *
قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) *
فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : «أمر رسول الله ﷺ باخراج زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى المصلى» *

(١) بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه « هنا نظر ، فقد قال قبل هذا : يؤدى عن المحل ، ووضعت هذه الحاشية امام المسألة السابقة خطأ ، وانتقد فيها صحيح فقد قال المؤلف فيما سبق في المسألة ٧٠٤ « وان كان من ذكرنا جنيثا في بطن امه » فهذا نهافت من ابن حزم ! والحق انها لا تجب عن المحل ، إذ هو لا تعلق به الاحكام حتى يولد حيا (٢) هكنا رسم حرف « ابن » في الاصلين بدون نقط ، فيحتمل ان يكون « ابن » وان يكون « ابن » والتركيب غير واضح على الحالين ، والمراد ان له ما يقى بادائها (٣) في النسخة رقم (١٦) « يقول ، وهو خطأ ظاهر »

قال أبو محمد: فهذا وقت أدائها بالنص ، وخروجهم إليها إنما هو لأدراكها . ووقت صلاة الفطر هو (١) جواز الصلاة بإيضاض الشمس يومئذ ، فإذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخول وقت دخولهم في الصلاة فقد خرج وقتها *
وبقي القول في أول وقتها : فوجدنا الفطر المتيقن إنما هو بطلوع الفجر من يوم الفطر ، وبطل قول من جعل وقتها غروب الشمس من أول ليلة الفطر ، لأنه خلاف الوقت الذي أمر عليه السلام بأدائها فيه *

قال أبو محمد : فمن لم يؤدها حتى خرج وقتها فقد وجبت في ذمته وماله لمن هي له . فهي دين لهم ، وحق من حقوقهم ، قد وجب إخراجها من ماله ، وحرم عليه إمساكها في ماله ، فوجب عليه أدائها أبدأ ، (٢) وبالله تعالى التوفيق ، ويسقط بذلك حقهم ، ويبقى حق الله تعالى في تضييعه الوقت ، لا يقدر على جبره إلا بالاستغفار والتدابة . وبالله تعالى تأيد *

ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً *

فان ذكروا خبر أبي هريرة إذ أمره رسول الله ﷺ بالميت على صدقة الفطر فاتاه الشيطان ليلة ، وثانية ، وثالثة — فلا حجة لهم فيه : لأنه (٣) لا تخلو تلك الليالي أن تكون من رمضان أو من شوال ، ولا يجوز أن تكون من رمضان ، لأنه ليس ذلك في الخبر . ولا يظن (٤) برسول الله ﷺ أنه حبس صدقة وجب أدائها عن أهلها ، وان كانت من شوال فلا يمنع من ذلك ، إذ لم يكمل وجود أهلها . وفي تأخيرها عليه الصلاة والسلام إعطاؤها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد ، فان كان ذلك في ليالي رمضان فلم يخرجها عليه السلام . فصح أنه لم يجز تقديمها قبل وقتها ولا يجزى . وان كانت من ليالي شوال فلا شك أن أهلها لم يوجدوا ، فربص عليه الصلاة والسلام وجودهم (٥) . فبطل تعلقهم بهذا الخبر *

قسم الصدقة (٦)

٧١٩ — مسألة — ومن تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولاهما الإمام أو أميره — : فان الإمام أو أميره يفرقها ثمانية أجزاء مستوية : للمساكين سهم ،

(١) في النسخة رقم (١٦) وهي موهو خطاً (٢) في النسخة رقم (١٦) وقد جب إخراجها من ماله محرماً عليها كما
فوجب عليه أدائها (٣) في النسخة رقم (١٦) فلا حجة لهم لاتهم الموهو خطاً (٤) في النسخة رقم (١٦) فلا
يظن (٥) كلمة «وجودهم» سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٦) هذا العنوان ليس في النسخة رقم (١٤) وزدنا من

وللفقراء سهم، وفي المسكاتين ^(١) وفي عتق الرقاب سهم، وفي أصحاب الديون سهم، وفي سبيل الله تعالى سهم، ولأبناء السبيل سهم، وللعمال الذين يقبضونها سهم، وللمؤلفة قلوبهم سهم* وأما من فرق زكاة ماله ففى ستة أسهم كما ذكرنا، ويسقط سهم العمال وسهم المؤلفة قلوبهم*

ولا يجوز أن يعطى من أهل سهم أقل من ثلاثة أنفس، إلا أن لا يجزى، فيعطى من وجد* ولا يجوز أن يعطى بعض أهل السهام دون بعض، إلا أن لا يجزى، فيعطى من وجد* ولا يجوز أن يعطى منها كافراً، ولا أحداً من بنى هاشم والمطلب ابني عبد مناف، ولا أحداً من مواليتهم*

فإن أعطى من ليس من أهلها — عامداً أو جاهلاً — لم يجزه، ولا جاز للآخذ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ، وعلى المعطى أن يوفى ذلك الذى أعطى فى أهله* برهان ذلك قول الله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)*

وقال بعضهم: يجزى أن يعطى المرء صدقته ^(٢) فى صنف واحد منها* واحتجوا بأنه لا يقدر على عموم جميع الفقراء وجميع المساكين، فصح أنها فى البعض* قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه، لقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فصح أن ما عجز عنه المرء فهو ساقط عنه، وبقى عليه ما استطاع، لا بد له من إيفائه، فسقط عموم كل فقير وكل مسكين، وبقى ما قدر عليه من جميع الأصناف، فإن عجز عن بعضها سقط عنه أيضاً، ومن الباطل أن يسقط ما يقدر ^(٣) عليه من أجل أنه سقط عنه ما لا يقدر عليه* وذكروا حديث الذهبية التى قسمها عليه الصلاة والسلام بين الأربعة* قال أبو محمد: وقد ذكرنا هذا الخبر، وأنه لم تكن تلك الذهبية ^(٤) من الصدقة أصلاً، لأنه ليس ذلك فى الحديث أصلاً، ولا يمتنع أن يعطى عليه الصلاة والسلام المؤلفة قلوبهم من غير الصدقة، بل قد أعطاهم من غنائم حنين*

وذكروا حديث ^(٥) سليمان بن يسار عن سمية بن صخر: «ان رسول الله ﷺ

النسخة رقم (١٦) (١) كذا فى الأصلين بحذف دسهم، على تقدير اثباته (٢) فى النسخة رقم (١٦) ويجزى المرء أن يعطى صدقته، (٣) فى النسخة رقم (١٦) «ما قدر»، (٤) فى النسخة رقم (١٦) «تلك الذهب»، والحديث مضمون فى المسألة رقم (٧٠٠)، (٥) فى النسخة رقم (١٦) «وحديث»، بحذف كلمة «ذكروا».

أعطاه صدقة بنى زريق (١) * «

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، ولو صح لم يكن لهم (٢) فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ حرم سائر الأصناف من سائر الصدقات *

وادعى قوم أن سهم المؤلفه قلوبهم قد سقط *

قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل هم اليوم (٣) أكثر ما كانوا ، وإنما يسقطونهم والعاملون (٤) إذا تولى المرء قسمة صدقة نفسه ، لأنه ليس هنالك عاملون عليها ، وأمر المؤلفه الى الامام لا الى غيره *

قال أبو محمد : ولا يختلفون في أن من أمر (٥) لقوم بمال — وسماهم — أنه لا يحل أن يخص به بعضهم دون بعض ، فمن المصيبة قول من قال : إن أمر الناس أو كد من أمر الله تعالى ! *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا عبد الله بن الحسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن الجهم ثنا محمد بن مسلمة ثنا يعقوب بن محمد ثنا رفاعه عن جده : أن بعض الأمراء استعمل رافع بن خديج على صدقة الماشية ، فأتاه لاشيء معه (٦) فسأله ، فقال رافع : « إن عهدي برسول الله ﷺ حديث وإني جزيتها (٧) ثمانية أجزاء فقسمتها ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يصنع (٨) » *

وصح عن ابن عباس أنه قال في الزكاة : ضعوها مواضعها *

وعن إبراهيم النخعي ، والحسن مثل ذلك *

وعن أبي وائل مثل ذلك ، وقال في نصيب المؤلفه قلوبهم : رده على الآخرين *

وعن سعيد بن جبير : ضعها حيث أمرك الله *

وهو قول الشافعي ، وأبي سليمان ، وقول ابن عمر ، ورافع كما أوردنا ، وروينا

القول الثاني عن حذيفة : وعطاء ، وغيرهما *

(١) هو حديث الظهار ، وقد رواه مطولا أحد في المسند (ج ٤ ص ٣٧) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٣٣) وابن ماجة (ج ١ ص ٣٢٤) والحاكم (ج ٢ ص ٢٠٣) ورواه مختصراً أحد (ج ٤ ص ١٣٦) والترمذي (ج ١ ص ١٤٤ طبع الهند) وصححه الحاكم والذهبي على شرط مسلم ، واعله الترمذي نقلاً عن البخاري بالارسال ، لأن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر ، هكنا نقله ابن حجر في التلخيص (ص ٣٢٢) عن الترمذي وكذلك نقله شارح أبي داود (٢) كلمة لهم ، سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «بل هو اليوم ، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) والعامل ، (٥) في النسخة رقم (١٤) «فمن أمر ، (٦) في النسخة رقم (١٦) «عليه ، وما هنا اصح (٧) بتسويل همزة ، جزاتها ، (٨) هذا الحديث لم أجده في شيء من النولوين .

وأما قولنا : لا يجزىء أقل من ثلاثة من كل صنف الا أن لا يجد — : فلأن اسم الجمع لا يقع الا على ثلاثة فصاعداً ، ولا يقع على واحد ، وللتثنية بنية في اللغة ، تقول : مسكين للواحد ، ومسكينان للاثنتين ، ومساكين للثلاثة ، فصاعداً ، وكذلك اسم الفقراء وسائر الأسماء المذكورة في الآية . وهو قول الشافعى وغيره (١) *

وأما أن (٢) لا يعطى كافراً فلما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم ابن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن اسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفى عن أبي معبد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن وقال له في حديث : « فأعلمهم أن الله افترض (٣) عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم » *

فانما جعلها عليه الصلاة والسلام لفقراء المسلمين فقط *

وأما بنو هاشم وبنو المطلب فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج ثنا هرون ابن معروف ثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب : أن رسول الله ﷺ قال له وللفضل بن عباس بن عبد المطلب : « إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ القوم ، وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » *

قال أبو محمد : فاختلف الناس في : من هم آل محمد ؟ *

فقال قوم : هم بنو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فقط ، لأنه لا عقب لهاشم من غير عبد المطلب ، واحتجوا بأنهم آل محمد ييقن ، لأنه لا عقب لعبد الله والرسول الله ﷺ ، فلم يبق له عليه الصلاة والسلام أهل إلا ولد (٤) العباس ، وأبي طالب ، والحارث ، وأبي لهب بن عبد المطلب (٥) فقط *

وقال آخرون : بل بنو عبد المطلب بن هاشم وبنو المطلب بن عبد مناف فقط ومواليهم *

(١) اغرب ابن حزم في أكثر ما قال ، وما تدل الآية والاحاديث إلا على حصر الصدقات في الاصناف الثمانية ، ولادليل فيها ولا في غيرها على وجوب أن يعطى صاحب المال ستة اصناف من الثمانية ، ولا على وجوب أن يستوعب الامام او نائبه كل الاصناف ، ولا على وجوب أن يعطى ثلاثة من كل صنف ، الا ان الامام يجب عليه ان يضعها حيث يرى المصلحة للمسلمين عامتهم وخاصتهم ، بالدلالة العامة فيما يجب على من ولي شئ من أمور الناس . (٢) كلمة « ان » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في البخارى (ج ٢ ص ٢١٥) « ان الله قد افترض ، وفي النسخة رقم (١٤) « ان الله فرض ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « والد ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « وابو طالب والحارث ، وابو لهب بنو عبد المطلب ، »

وقال أصبغ بن الفر ج المالكي : آل محمد جميع قريش . وليس الموالى منهم *

قال أبو محمد : فوجب النظر في ذلك *

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو ابن علي ثنا يحيى — وهو ابن سعيد القطان — ثنا شعبة ثنا الحكم — هو ابن عتيبة — عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا من بني مخزوم على الصدقة ، فأراد أبو رافع أن يتبعه ، فقال رسول الله ﷺ : ان الصدقة لا تحمل لنا ، وان مولى القوم منهم ^(١) » *

فبطل قول من أخرج الموالى من حكمهم في تحريم الصدقة *

ووجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد ^(٢) عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أخبرني جبير بن مطعم : « أنه جاء هو وعثمان بن عفان يكلمان رسول الله ﷺ فيما قسم من الخمس بين بني هاشم وبني المطلب ، فقلت : يا رسول الله ، قسمت لآخواننا ^(٣) بني المطلب ولم تعطنا شيئا ، وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد » *

فصح أنه لا يجوز أن يفرق بين حكمهم في شيء أصلا لأنهم شيء واحد بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، فصح أنهم آل محمد ، واذ هم آل محمد فالصدقة عليهم حرام ، وخرج بنو عبد شمس وبنو نوفل ابني عبد مناف وسائر قريش عن هذين البطين وبالله تعالى التوفيق *

ولا يحل لهذين البطين صدقة فرض ولا تطوع أصلا ، لعموم قوله عليه الصلاة والسلام : « لا تحمل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد » فسوى بين نفسه وبينهم * وأما ما لا يقع عليه اسم صدقة مطلقة فهو حلال لهم ؛ كالهبة والعطية والهدية والنحل ^(٤) والحبس والصلة والبر وغير ذلك ، لأنه لم يأت نص بتحريم شيء من ذلك عليهم * وأما قولنا : لا تجزىء إن وضعت في يد من لا تجوز له ^(٥) : — : فلأن الله تعالى سماها لقوم خصهم بها ؛ فصار حقهم فيها ، فمن أعطى منها غيرهم فقد خالف ما أمر الله

(١) مرفى النسائي (ج ٥ ص ١٠٧) (٢) في النسخة رقم (١٤) وعن يونس عن يزيد ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) ولاخوتنا وما هنا هو الموافق لابي داود (ج ٣ ص ١٠٦) (٤) بضم النون واسكان الحاء المهملة وهو العطاء من غير عوض ولا استحقاق (٥) في النسخة رقم (١٦) والنو وضعت فيمن لا تجوز ، *

تعالى به ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فوجب (١) على المعطى إيصال ما عليه الى من هو له ، ووجب على الآخذ رد ما أخذ بغير حق ، قال تعالى : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) *

٧٢٠ — مسألة — الفقراء هم الذين لاشيء لهم أصلاً ، والمساكين هم الذين لهم شيء لا يقوم بهم *

برهان ذلك : أنه ليس الا موسر ، أو غنى ، أو فقير ، أو مسكين ، في الأسماء ومن له فضل عن قوته ، ومن لا يحتاج الى أحد وان لم يفضل عنه شيء ، ومن له ما لا يقوم بنفسه منه ، ومن لاشيء له (٢) ، فهذه مراتب أربع معلومة بالحس ، فالموسر بلا خلاف هو الذى يفضل ماله عن قوته وقوت عياله على السعة ، والغنى هو الذى لا يحتاج الى أحد وان كان لا يفضل عنه شيء ، لأنه فى غنى عن غيره ، وكل موسر غنى ، وليس كل غنى موسراً *

فلن قيل : لم فرقم بين المسكين والفقير ؟ (٣) *

قلنا : لأن الله تعالى فرق بينهما ، ولا يجوز أن يقال فى شيئين فرق الله تعالى بينهما : إنهما شيء واحد ، إلا بنص أو إجماع أو ضرورة حس ، فاذ ذلك كذلك فإن الله تعالى يقول : (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر) فسماهم تعالى مساكين ولهم سفينة ، ولو كانت تقوم بهم لكانوا أغنياء بلا خلاف ، فصح اسم المسكين بالنص لمن هذه صفته ، وبقى القسم الرابع ، وهو (٤) من لاشيء له ، أصلاً ولم يبق له من الأسماء الا الفقير ، فوجب ضرورة أنه ذاك (٥) *

وروينا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا نصر بن علي أخبرنا عبد الأعلى ثنا معمر عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ليس المسكين الذى ترده الا كلفوا الا كلتان ، والتمرّة والقرتان ، قالوا : فما المسكين يا رسول الله ؟ قال : المسكين الذى لا يجد غنى ، ولا يفتن لحاجته فيتصدق عليه » *

قال أبو محمد : فصح أن المسكين هو الذى لا يجد غنى إلا أن له شيئاً لا يقوم به ، فهو يصبر وينطوى ، وهو محتاج ولا يسأل *

وقال تعالى : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) فصح أن

(١) فى النسخة رقم (١٦) دو وجب ، (٢) فى النسخة رقم (١٦) « ومن له شيء » وهو خطأ (٣) فى النسخة رقم (١٤) دين

الفقير والمسكين ، (٤) فى النسخة رقم (١٦) « وهو » وهو خطأ (٥) فى النسخة رقم (١٤) « ذلك » *

الفقير الذى لا مال له أصلاً ، لأن الله تعالى أخبر أنهم أخرجوا من ديارهم وأموالهم (١) ولا يجوز أن يحمل ذلك على بعض أموالهم *

فان قيل : قد قال الله تعالى : (للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضرباً فى الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) *

قلنا : صدق الله تعالى ، وقد يلبس المرء فى تلك البلاد إزاراً ورداءاً خلقين غسيلين لا يساويان درهما ، فمن رآه كذلك ظنه غنياً ، ولا يعد مالا مالا بدمنه ، مما يستر العورة ، اذا لم تكن له قيمة. وذكروا قول الشاعر :

أما الفقير الذى كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبد (٢)

وهذا حجة عليهم ، لأن من كانت حلوبته وفق عياله فهو غنى ، وإنما صار فقيراً إذ لم يترك له سبد ، وهو قولنا *

والعاملون عليها : هم العمال الخارجون من عند الامام الواجبة طاعته ، وهم المصدقون ، وهم السعاة *

قال أبو محمد : وقد اتفقت الأمة على أنه ليس كل من قال : أنا عامل عاملاً ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فكل من عمل من غير أن يولى الامام الواجبة طاعته فليس من العاملين عليها ، ولا يجزىء دفع الصدقة اليه ، وهى مظلة ، إلا أن يكون يضعها مواضعها ، فتجزى. حيثئذ ، لأنها قد وصلت الى أهلها *

وأما عامل الامام الواجبة طاعته فتحن مأمورون بدفعها اليه ، وليس علينا ما يفعل فيها ، لأنه وكيل ، كوصى اليتيم ولا فرق ، ووكيل الموكل سواء سواء *

والمؤلفة قلوبهم : هم قوم لهم قوة لا يوثق بنصيحتهم للسلين ، فيألفون بأن يعطوا من الصدقات ومن خمس الخمس *

والرقاب : هم المكاتبون والعتقاء ، فائز أن يعطوا من الزكاة *

وقال مالك : لا يعطى منها المكاتب *

وقال غيره : يعطى منها ما يتم به كتابته *

(١) فى النسخة رقم (١٤) داخروا عن أموالهم ، (٢) نبيه صاحب السان للراعى مدح عبد الملك بن مروان ويشكوله بسماته (ج ٣١٧ ص ١٢ ج ١٢ ص ٢٦٢) وقال : يقال : حلوة فلان وفق عياله ، أى لما لبس قدر كفايتهم لا فضل فيه ، وقيل : قدر ما يقوتهم . . والسبد — بفتح السين المهملة والياء — الوبر ، وقيل الشعر : وهو كناية عن المال ، يقال : ماله سبد ولا بد ، أى ماله قليل ولا كثير .

قال أبو محمد : وهذان قولان (١) لادليل على صحتهما *
وبأن المكاتب يعطى من الزكاة يقول أبو حنيفة ، والشافعي *
وجائز أن يعطى منها مكاتب الهاشمي ، والمطلبي ، لأنه ليس منهما ، ولا مولى لهما
مالم يعتق كله *
وان أعتق الامام من الزكاة رقاباً فولأؤها للسليين ، لأنه لم يعتقها من مال نفسه ،
ولا من مال باق في ملك المعطى الزكاة (٢) *
فان أعتق المرء من زكاة نفسه فولأؤها له ، لأنه أعتق من ماله وعبد نفسه ، وقد
قال عليه الصلاة والسلام : « إنما الولاء لمن أعتق » وهو قول أبي ثور *
وروينا عن ابن عباس : أعتق من زكاتك *
فان قيل : إنه إن مات (٣) رجع ميراثه الى سيده ؟ *
قلنا : نعم هذا حسن ، اذا بلغت الزكاة محلها فرجوعها بالوجوه المباحة حسن ،
وهم يقولون فيمن تصدق من زكاته على قريب له ثم مات فوجب ميراثه للمعطى : إنه
له حلال ، وإن كان فيه عين زكاته *
والغارمون : هم الذين عليهم ديون لا تنفى أمرالهم بها ، أو من تحمل بحمالة وان
كان في ماله وفاء بها ، فاما من له وفاء بدينه فلا يسمى في اللغة غارماً *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن النضر
ابن مساور (٤) ثنا حماد بن سلمة عن هرون بن رثاب (٥) حدثني كنانة بن نعيم (٦)
عن قبيصة بن المخارق (٧) قال : « تحملت بحمالة (٨) ، فأتيت النبي ﷺ أسأله فيها ، فقال :
أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها (٩) ، يا قبيصة ، إن الصدقة لا تحمل
إلا لأحد ثلاثة (١٠) : رجل تحمل بحمالة (١١) فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من
عيش ، أو قال : سداداً من عيش (١٢) » وذكر الحديث (١٣) *

(١) في النسخة رقم (١٤) « وهذان فرقان » وما هنا اصح (٢) في النسخة رقم (١٦) « في ملك المعطى الزكاة »
(٣) في النسخة رقم (١٦) « إنه ان مات » وهو خطأ (٤) بضم الميم وتخفيف الين المهملة (٥) بكسر الراء وتخفيف
الهمزة (٦) بضم النون وفتح العين المهملة (٧) قيصة — بفتح القاف ، والمخارق — بضم الميم (٨) في النسائي (ج
ص ٨٩) « تحملت حمالة بدون الباء ، والحمالة — بفتح الحاء المهملة — ما يتخمله الانسان عن غيره من دية او غرامة ،
قال الخطابي : « هي ان يقع بين القوم التشاجر في البناء والاموال ويخاف من ذلك الفتن العظيمة فيتوسط الرجل فيما
بينهم يسمى في ذات الين ويضمن لهم ، ما يرضاهم بذلك حتى يسكن الفتنة » (٩) كلمة « بها » ليست في النسائي *
(١٠) في النسخة رقم (١٤) « لاحدى ثلاث » وفي النسخة رقم (١٦) « لاحد ثلاث » وما هنا هو الذي في النسائي .
(١١) في النسائي « حمالة » (١٢) القوام — بكسر القاف — ما يقوم بحاجته الضرورية ، والسداد — بالكسر أيضاً —
ما يكفي حاجته ، وهو كل شيء سددت به خللاً . (١٣) رواه احمد (ج ٣ ص ٤٧٧ و ج ٦ ص ٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٨٤)

وأما سبيل الله : فهو الجهاد بحق *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : — « لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لغاز (١) في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها (٢) المسكين للغني » *

وقد روى هذا الحديث عن غير معمر (٣) فأوقفه بعضهم ، ونقص بعضهم بما ذكر فيه معمر ، وزيادة العدل لا يحل تركها *

فإن قيل قد روى عن رسول الله ﷺ أن الحج من سبيل الله. وصح عن ابن عباس أن يعطى منها في الحج *

قلنا : نعم ، وكل فعل خير فهو من سبيل الله تعالى ، إلا أنه لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه البر في قسمة الصدقات ، فلم يحز أن توضع إلا حيث بين النص ، وهو الذي ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

وابن السبيل : هو من خرج في غير معصية فاحتاج *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو جعفر عن الأعمش عن حسان عن مجاهد عن ابن عباس : أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل زكاته في الحج وأن يعتق منها النسمة * وهذا مما خالف فيه الشافعيون والمالكيون والخنفزيون صاحباً لا يعرف منهم له مخالف (٤) *

٧٢١ — مسألة — وجائز أن يعطى المرء منها مكاتبه ومكاتب غيره ، لأنهما من البر ، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه ، لأنه مسكين . *

وقد مرونا عن اسماعيل بن علية أنه أجاز ذلك *

ومن كان أبوه ، أو أمه ، أو ابنه ، أو اخته ، أو امرأته من الغارمين ، أو غزوا في سبيل الله ؛ أو كانوا مكاتبين — : جاز له أن يعطيهم من صدقته الفرض ، لأنه ليس عليه أداء ديونهم ولا عونهم في الكتابة والغزو ، كما تلزمه نفقتهم إن كانوا فقراء ، ولم يأت نص

وابو داود (ج ٢ ص ٣٩ و ٤٠) والطائسي (ص ١٨٨ رقم ١٣٢٧) وابن الجارود (ص ١٨٨) والدارقطني (ص ٢١١) (١) في النسخة رقم (١٦) «لغازي» وما هنا موافق لابن داود (ج ٢ ص ٣٨) (٢) في النسخة رقم (١٤) «فأهدى» ، وما هنا هو الموافق لابن داود ، والحديث رواه أيضاً الدارقطني (ص ٢١١ و ٢١٢) من طريق عبد الرزاق عن معمر والثوري كلاهما عن زيد بن أسلم عن عطاء بن أبي سئيد مرفوعاً : فلم ينفر معمر بذلك كراي سعيد فيه (٣) في النسخة رقم (١٦) «وقد روى هذا الخبر عن معمر» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) «لأنعرف منهم لغني ذلك مخالفاً»

بالمنع (١) مما ذكرنا *

روينا عن أبي بكر : أنه أوصى عمر فقال: من أدى الزكاة الى غير أهلها لم تقبل (٢) منه زكاة ، ولو تصدق بالدنيا جميعها *

وعن الحسن : لا تجزىء حتى يضعها مواضعها (٣) وبالله تعالى التوفيق *

٧٢٢ — مسألة — وتعطى المرأة زوجها من زكاتها ، إن كان من أهل السهام ، صح عن رسول الله ﷺ : أنه أفتى زينب امرأة ابن مسعود إذا أمر بالصدقة فسأله أيسعها أن تضع صدقتها في زوجها ، وفي بني أخ لها يتامى ؟ فأخبرها عليه الصلاة والسلام أن لها أجرين : أجر الصدقة ، وأجر القرابة *

٧٢٣ — مسألة — قال أبو محمد (٤) : من كان له مال مما تجب فيه الصدقة ، كإثني درهم أو أربعين مثقالاً أو خمس من الإبل أو أربعين شاة أو خمسين بقرة ، أو أصاب خمسة أوسق من بر أو شعير أو تمر (٥) وهو لا يقوم مامعه بعولته لكثرة عياله أو لغلاء السعر — : فهو مسكين ، يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله * وقد ذكرنا أقوال من حد الغنى بقوت اليوم ، أو بأربعين درهماً ، أو بخمسين درهماً ، أو بمائتي درهم *

واحتج من رأى الغنى بقوت اليوم بحديث رويناه من طريق أبي كبشة السلولى عن سهل بن الحنظلية عن النبي ﷺ : « من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكثر من النار ، فقيل : وما حد الغنى يا رسول الله ؟ قال : شعير يوم وليلة (٦) » * وفي بعض طرقه : « إن يكن عند أهلك (٧) ما يغديهم أو ما يعيشهم » *

ومن طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي كليب العامرى (٨) عن أبي سلام الحبشى (٩) عن سهل بن الحنظلية عن النبي ﷺ : « من سأل مسألة يتكثر بها عن غنى فقد استكثر من النار ، فقيل : ما الغنى ؟ قال : غداء أو عشاء » * قال أبو محمد : وهذا لا شيء ، لأن أبا كبشة السلولى مجهول (١٠) وابن لهيعة ساقط * واحتج من حد الغنى بأربعين درهماً بما رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن

(١) في النسخة رقم (١٤) : نص مانع ، (٢) في النسخة رقم (١٦) : لا تقبل ، (٣) في النسخة رقم (١٦) : موضعها ، (٤) قوله قال أبو محمد ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) من هنا الى أول كتاب الصيام نقل من النسخة رقم ٤٥ (٦) رواه أحمد مطولاً (ج ٤ ص ١٨٠ و ١٨١) وفي آخره قال : ما يغديه أو يعيشه ، ورواه أبو داود (ج ٢ ص ٣٥) وإسنادهما صحيح (٧) في النسخة رقم (١٦) : أن عند أهلك ، يحذف ديكن ، وهو خطأ (٨) أبو كليب هذا لم نجد له ترجمة ولا ذكر (٩) الحبشى بالحاء المهملة والياء والشين المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) : الحشنى ، وهو تصحيف وأبو سلام هذا اسمه بمطور (١٠) كلا ، ليس مجهولاً ، بل هو تابعى ثقة ، وثقه العجلي وغيره

عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافاً (١) »

ومن طريق هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن أبي الرجال عن عمار بن غزيرة عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف ، قال : وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً (٢) » *

ومن طريق ميمون بن مهران : ان امرأة اتت عمر بن الخطاب تسأله من الصدقة ، فقال لها : ان كانت لك أوقية فلا تحل لك (٣) الصدقة ، قال ميمون : والأوقية حينئذ اربعون درهماً *

قال أبو محمد : الأول عن لم يسم ، ولا يدري صحة صحبته ، والثاني عن عمار بن غزيرة وهو ضعيف (٤) *

وقد كان يلزم المالكين — المقلدين عمر رضى الله عنه في تحريم المنكوحه في العدة على ذلك الناكح في الأبد ، وقد رجع عمر عن ذلك ، وفي سائر ما يدعون ان خلافه فيه لا يحمل ، كحد الخمر ثمانين ، وتأجيل العنين سنة — : ان يقلدوه هنا ، وكذلك الحنفيون ، ولكن لا يبالون بالتناقض ! *

واحتج من حد الغني بخمسين درهماً بخبر رويناه من طريق سفيان الثوري عن حكيم ابن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يغنيه جاءت خموشاً أو كدوحاً (٥) في وجهه يوم القيامة ، قيل : يا رسول الله ، وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو حاسبها من الذهب » قال سفيان : وسمعت زيدا يحدث (٦) عن محمد بن عبد الرحمن عن ابيه (٧) *

رويناه من طريق هشيم عن الحجاج بن أرطاة عن حدثه ، وعن الحسن بن عطية ، وعن الحكم بن عتيبة ، قال من حدثه : عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود ، وقال الحسن

(١) رواه ابو داود (ج ٢ ص ٢٤٩٣) (٢) هو في أبي داود (ج ٢ ص ٢٥٣٤) (٣) كلمة لك ، سقطت من النسخة رقم ٤٥ (٤) جهالة الصحابي لا تضر ، كما هو الراجح عندنا كترامل العلم ، وإن خالف في ذلك ابن حزم ، وعمار بن غزيرة ثقة تابعي ، وقد سبق الكلام عليه في المسئلة ٦٤١ (ج ٥ ص ٢١٢) (٥) الخموش الخدوش وكذلك الكدوح - وهما بضم اولهما - وكل اثر من خدش او عض فهو كدح (٦) في النسخة رقم (١٤) و بحدته ، وما هنا هو الموافق للنسائي (٧) هنا لفظ النسائي (ج ٥ ص ٩٧) ورواه ايضا ابو داود (ج ٢ ص ٢٣) والترمذي (ج ٩ ص ٨٢ طبع الهند) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٩) والمالك (جز ١ ص ١٠٧)

ابن عطية : عن سعد بن ابى وقاص ، وقال الحكم : عن على بن أبى طالب ، قالوا كلهم : لا تحمل الصدقة لمن له خمسون درهما ، قال على بن أبى طالب : أو عدلها من الذهب *

وهو قول النخعى ، وبه يقول سفيان الثورى ، والحسن بن حى *

قال أبو محمد : حكيم بن جبير ساقط ، ولم يسنده زيد ، ^(١) ولا حجة فى مرسل ، ولقد كان يلزم الخفيفين والمالكين — القائلين بأن المرسل كالمسند ، والمعظمين خلاف صاحب ، والمحتجين بشيخ من بنى كنانة عن عمر فى رد السنة الثابتة من أن المتبايعين لا ينع بينهما حتى يفترقا — : أن لا يخرجوا عن هذين القولين ؛ لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة فى هذا الباب خلاف لما ذكر فيه عن عمر ، وابن مسعود وسعد ، وعلى رضى الله عنهم . مع ما فيه من المرسل *

وأما من حد الغنى بمائتى درهم ، وهو قول أبى حنيفة ، وهو أسقط الأقوال كلها ؛ لأنه لا حجة لهم إلا أن قالوا : إن الصدقة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء ، فهذا غنى ، فبطل أن يكون فقيراً *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فى هذه الوجوه ^(٢) *

أولها : أنهم يقولون بالزكاة على من أصاب سنبلة فما قوقها ، أو من له خمس من الابل ، أو أربعون شاة ، فمن أين وقع لهم أن يجعلوا حد الغنى مائتى درهم ، دون السنبلة ، أو دون خمس من الابل ، أو دون أربعين شاة ، وكل ذلك تجب فيه الزكاة ؟ ! وهذا هوس مفرط !! *

وهكذا روينا ^(٣) عن حماد بن أبى سليمان قال : من لم يكن عنده مال تبلغ فيه الزكاة

(١) أما حكيم بن جبير فليس ساقطاً الى هذه الدرجة ، ولكنهم ضعفوه من أجل رأى له فى التشيع يغلو فيه ؛ ولأنكارهم عليه بعض احاديث منها هذا الحديث الذى هنا ، فقد تركه شعبة من أجله ، ولكنه لم يفرجه ؛ فقد رواه مزبد بن الحارث الياشى عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد كما رواه حكيم بن جبير ، وزيد ثقة ثبت حجة ، وقد اخطأ المؤلف فى زعمه أن زيدا لم يسنده ؛ فان سياق الرواية يدل على أن الثورى يحكى متابعة زيد لحكيم ، وقد جاء فى بعض الروايات اصرح من هذا ، ففى أبى داود بعد أن روى الحديث من طريق يحيى بن آدم عن الثورى : « قال يحيى فقال عبد الله بن عثمان اسفيان : حفظى ان شعبة لا يروى عن حكيم بن جبير ؟ فقال سفيان : حدثنا زيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وفى الترمذى بعد أن رواه عن قتيبة وعلى بن حجر عن شريك عن حكيم بن جبير باسناد قال : « حدثنا محمود بن غيلان ثنا يحيى بن آدم ثنا سفيان عن حكيم بن جبير بهذا الحديث ، فقال لعبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدث بهذا ؟ ! فقال لسفيان : وما الحكيم ؟ لا يحدث عنه شعبة ؟ ! قال : نعم ، قال سفيان : سمعت زيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وهذا صريح جداً فان زيدا حدث به عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد كما حدث به حكيم اى باساده ، وأنه ليس مرسل كما زعم المؤلف رحمه الله ، والحديث صحيح من رواية زيد (٢) كذا فى الاصلين ؛ ولعل الأصح أن يكون صوابه : فى هذا الوجوه ، كما هو واضح ظاهر (٣) كلمة « روينا » سقطت من النسخة رقم ٥٤ »

أخذ من الزكاة *

والثاني : أنهم يلزمهم أن من له الدور العظيمة ، والجوهر ولا يملك ما تتي درهم أن يكون فقيراً يحل له أخذ الصدقة !! *

والثالث : أنه ليس في قوله عليه السلام : «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» دليل ولا نص بأن الزكاة لا تؤخذ إلا من غنى ولا ترد إلا على فقير ، وإنما فيه أنها تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء فقط ، وهذا حق ، وتؤخذ أيضاً — بنصوص آخر — من المساكين الذين ليسوا أغنياء ، وترد بتلك النصوص على أغنياء كثير ، كالعاملين والغارمين ، والمؤلفة قلوبهم ، وابن السبيل وأن كان غنياً في بلده ، فهذه خمس طبقات أغنياء ، لهم حق في الصدقة *

وقد بين الله تعالى ذلك في الصدقة في تفرقة بينهم ^(١) اذ يقول : (أما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) إلى آخر الآية ، فذكر الله تعالى الفقراء ، والمساكين ثم أضاف إليهم من ليس فقيراً ، ولا مسكيناً *

وتؤخذ الصدقة من المسكين الذي ليس له ^(٢) إلا خمس من الأبل وله عشرة من العيال ، ومن ليس له إلا ما تادروهم وله عشرة من العيال ، ومن لم يصب إلا خمسة أوسق — لعلها لا تساوي خمسين درهماً — وله عشرة من العيال في عام سنة ^(٣) * فبطل تعلقهم بالخبر المذكور ، وظهر فساد هذا القول الذي لا يعلم أن أحدًا من الصحابة رضي الله عنهم قاله *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص — هو ابن غياث عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال قال عمر بن الخطاب : إذا أعطيتم ^(٤) فاغنوا . يعني من الصدقة . ولا نعلم لهذا القول خلافاً ^(٥) من أحد من الصحابة *

وروينا عن الحسن : أنه يعطى من الصدقة الواجبة من له الدار والخادم ، إذا كان محتاجاً * وعن إبراهيم نحو ذلك *

وعن سعيد بن جبير : يعطى منها من له الفرس ، والدار ، والخادم *

وعن مقاتل بن حيان : يعطى من له العطاء من الديوان وله فرس *

(١) في النسخة رقم ٤٥ ، في الصدقة بقرينة بينهم ، وهو خطأ بل خلط (٢) في النسخة رقم ٤٥ ، من المساكين الذين ليس لهم الخوماها ، أنسب لسياق الكلام (٣) السنة معروفة ، وهي العام . ولكنهم يستعملونها في معنى السنة الجديدة ، فيقولون : أصابتهم السنة ، وأرضتة ، أي جديدة على التشبيه بالسنة من الزمان ، ويقولون : استوا ، ولا يستعمل ذلك إلا في الجذب ضد الحصب (٤) في النسخة رقم ٤٥ ، أعطيتهم ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) ، ولا يعلم لهذا القول خلاف ،

قال أبو محمد : ويعطى من الزكاة الكثير جداً والقليل ، لاحد في ذلك ، إذ لم يوجب الحد في ذلك قرآن ولا سنة *

٧٢٤ - مسألة - قال أبو محمد : إظهار الصدقة - الفرض والتطوع - من غير أن ينوى بذلك رياء حسن ، وإخفاء كل ذلك أفضل . وهو قول أصحابنا *
وقال مالك : إعلان الفرض أفضل *

قال أبو محمد : وهذا فرق لا برهان على صحته ، قال الله عز وجل : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) *

فان قالوا : نقيس ذلك على صلاة الفرض . قلنا : القياس كله باطل ، فان قلتم : هو حق ، فأذنوا للزكاة كما يؤذن للصلاة !! ومن الصلاة غير الفرض ما يعلن بها كالعيدين ، والكسوف ، وركعتي دخول المسجد ، فقيسوا صدقة التطوع على ذلك *

٧٢٥ - مسألة - قال أبو محمد (١) : وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكتفون من المطر ، والصيف (٢) ، والشمس وعيون المارة (٣) *
برهان ذلك قول الله تعالى (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) . وقال تعالى : (وبالوالدين إحسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم) *
فأوجب تعالى حق المساكين ، وابن السبيل ، وما ملكت اليمين (٤) مع حق ذى القربى . واقتضى الإحسان إلى الأبوين ، وذى القربى ، والمساكين ، والجار ، وما ملكت اليمين ، والإحسان يقتضى كل ما ذكرنا ، ومنعه إساءة بلا شك *

(١) قوله قال أبو محمد ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة «الصيف» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) من هنا ومن أمثاله في الشريعة الإسلامية يرى المصنف أن التشريع الإسلامي في الذروة العليا من الحكمة والعدل ، وليت أخواننا الذين غرتهم القوانين الوضعية واشترتها نفوسهم يطلعون على هذه النقا وتنفقونها ليرو أن دينهم جاءهم بأعلى أنواع التشريع في الأرض ، تشريع يشبع القلب والروح ، ويطبق في كل مكان وكل زمان ، أن هو الاوحى يوحى ، ولوفقه المسلمون أحكام دينهم ورجعوا إلى استنباطها من المتبع الصافي والمورد العذب - الكتاب والسنة - وعملوا بما يأمرهم به ربهم في خاصة أنفسهم وفي أمورهم العامة وفي أحوال اجتماعهم - : لوعملوا هذا لكانوا سادة الأمم ، وهل قامت الثورات الخربة الهادمة ، والفتن المهلكة إلا من ظلم الفنى للفقير ومن استناره بخير الدنيا وبحوار ما خوه يموت جوعا وعريا ، والمثل كثيرة ، ولوفقه الأغنياء لعلوا أن أول ما يحفظ عليهم أموالهم أسداء المعروف للفقراء ، بل القيام بنحوهم بما أوجب الله على الأغنياء ، فليفقروا ليعلموا ويعملوا ، فقد جاءهم النور ، هدانا الله جميعا . (٤) قوله « وما ملكت اليمين » زيادة من النسخة رقم ٤٥ *

وقال تعالى : (ما سلككم في سقر ؟! قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين) *
 فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة *
 وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة في غاية الصحة أنه قال : من لا يرحم
 الناس لا يرحمه الله * *

قال أبو محمد : ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً عرياناً (١) ضائعاً فلم
 يفتقه — : فمارحمه بلا شك * *

وهذا خبر رواه نافع بن جبير بن مطعم وقيس بن أبي حازم وأبو ظبيان (٢) وزيد
 ابن وهب ، كلهم عن جرير بن عبد الله عن رسول الله ﷺ (٣) * *

روى أيضاً معناه الزهري عن أبي سلية عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ (٤)
 وحدثناه (٥) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا
 البخاري ثنا موسى بن اسماعيل — هو التبوذكي — ثنا المعتمر — هو ابن سليمان —
 عن أبيه ثنا أبو عثمان النهدي أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حدثه : « أن أصحاب
 الصفة كانوا ناساً فقراء ، وأن رسول الله ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب
 بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس » (٦) أو كما قال *
 فهذا (٧) هو نفس قولنا * *

ومن طريق الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري : أن سالم بن عبد الله بن
 عمر أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال : « المسلم أخو المسلم ،
 لا يظله ولا يسله » * *

قال أبو محمد : من تركه يجوع ويعرى — وهو قادر على إطعامه وكسوته —
 فقد أسله * *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيان بن فروخ ثنا أبو الأشهب عن أبي نضرة
 عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « من كان معه فضل ظهر فليعد

(١) في النسخة رقم ٤ : « عريانا » وهو الخن (٢) في الأصلين « وان ظبيان » وهو خطأ ، وأبو ظبيان هو حسين
 ابن جندب الجنبي - بفتح الجيم واسكان النون - التابعي الثقة (٣) حديث جرير من هذه الطرق رواه مسلم (ج ٢ ص ٢١٣ - ٢١٤)
 ورواه البخاري مختصراً من طريق زيد بن وهب (ج ٨ ص ١٧) (٤) حديث أبي هريرة من هذا الطريق رواه البخاري
 (ج ٨ ص ١٢) بلفظ « من لا يرحم لا يرحم » (٥) في النسخة رقم ٤٥ : « حدثناه » وهو خطأ : إذ ليس هذا هو حديث
 الزهري الذي ذكره (٦) في النسخة رقم (١٤) « أو سادس » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٥ ص ٣٨ - ٣٩) ورواه
 البخاري أيضاً عن أبي النعمان عن معتمر (ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨) (٧) في النسخة رقم (١٤) « وهذا » *

به على من لاظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعده على من لازادله . قال : قد كر من اصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا انه لاحق لأحد منا في فضل » *

قال ابو محمد : وهذا إجماع الصحابة رضى الله عنهم يخبر بذلك ابو سعيد ، وبكل ما في هذا الخبر نقول *

ومن طريق أبي موسى عن النبي ﷺ : « أطعموا الجائع وفكوا العاني » ^(١) * والنصوص من القرآن ، والأحاديث الصحاح في هذا تكثر جداً . *

ورويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ^(٢) عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو استقبلت من امرى ما استدبرت لاخذت فضول اموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين * وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة *

ومن طريق سعيد بن منصور عن أبي شهاب ^(٣) عن أبي عبد الله الثقفي عن محمد ابن علي بن الحسين عن محمد بن علي بن أبي طالب أنه سمع علي بن أبي طالب يقول : إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فان جاعوا أو عروا وجهدوا فيمنع ^(٤) الأغنياء ، وحق ^(٥) على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه * وعن ابن عمر أنه قال : في مالك حق سوى الزكاة ^(٦) *

وعن عائشة أم المؤمنين . والحسن بن علي ، وابن عمر أنهم قالوا كلهم لمن سألهم : إن كنت تسأل في دم موجه ، أو غرم مفضع ^(٧) أو فقر مدقع ^(٨) — : فقد وجب حقاك * وصح عن أبي عبيدة بن الجراح وثلاثمائة من الصحابة رضى الله عنهم أن زادهم في فأمروهم أبو عبيدة فجمعوا ^(٩) أزوادهم في مزودين ، وجعل يقوتهم إياها على السواء * فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم منهم *

وصح عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاوس ، وغيرهم ، كلهم يقول : في المال حق سوى الزكاة * قال أبو محمد : وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا ، الا عن الضحاك بن مزاحم ، فانه قال : نسخت الزكاة كل حق في المال *

(١) العاني هو الأسير ، والحديث رواه البخارى (ج ٧ ص ١٢٠ و ٢١٠) بلفظه أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني . (٢) « بن مهدي » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) هو أبو شهاب الأصغر ، واسمه عبد ربه ابن نافع الخياط الكنانى ، وشيخه الثقفى لم اعرفه (٤) هذه الكلمة رسمت في النسخة رقم ٤٥ بدون اعجام . وفي النسخة رقم (١٤) « فيمنع » وهو خطأ ظاهر (٥) في النسخة رقم ٤٥ « حق » بدون الواو (٦) في النسخة رقم ٤٥ « حق » في مالك سواء الزكاة ، (٧) بالظاء المعجمة ، والمقطع الشديد الشنيع وفي النسخة رقم (١٤) « بالصاد المعجمة » وهو خطأ (٨) بالقاف والدقما التراب ، أى فقر شديد ملصق بالدقما فعنى بصاحبه الى الدقما . قاله في اللسان (٩) في النسخة رقم ٤٥ « يجمعوا »

قال أبو محمد : وما رواية الضحاك حجة (١) فكيف رأيه ! *

والعجب أن المحتج بهذا أول مخالف له ! فيرى في المال حقاً سوى الزكاة : منها النفقات على الأيوين المحتاجين ، وعلى الزوجة ، وعلى الرقيق ، وعلى الحيوان ، والديون والأروش (٢) فظهر تناقضهم !! *

فان قيل : فقد (٣) رويتم من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو الأحوص عن عكرمة عن ابن عباس قال : من أدى زكاة ماله فليس عليه جناح أن لا يتصدق *

ومن طريق الحكم عن مقسم (٤) عن ابن عباس في قوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده) نسختها العشر ونصف العشر *

فان رواية مقسم ساقطة لضعفه ، وليس فيها — لو صحت (٥) — خلاف لقولنا *

وأما رواية عكرمة فانما هي أن لا يتصدق تطوعاً . وهذا صحيح *

وأما القيام بالمجهد (٦) فقرض ودين ، وليس صدقة تطوع *

ويقولون : من عطش نخاف الموت فقرض عليه أن يأخذ الماء حيث وجده : وأن يقاتل عليه *

قال أبو محمد : فأى فرق بين ما أباحوا له من القتال على ما يدفع به عن نفسه الموت من العطش ، وبين ما منعه منه من القتال عن نفسه فيما يدفع به عنها الموت من الجوع والعري ؟ ! وهذا خلاف للاجماع : وللقرآن ، وللسنن ، وللقياس *

قال أبو محمد : ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل ميتة . أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً فيه فضل عن صاحبه ، لمسلم أو لذى . لأن فرضاً على صاحب الطعام اطعام الجائع (٧) فاذا كان ذلك كذلك (٨) فليس بمضطر إلى الميتة ولا إلى لحم الخنزير . وبالله تعالى التوفيق *

وله أن يقاتل عن ذلك ، فان قتل فعلى قتاله القود ، وان (٩) قتل المانع فإلى لعنة الله ، لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية ، قال تعالى : (فان بغت إحداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفيء إلى أمر الله) ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق . وبهذا قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانع الزكاة . وبالله تعالى التوفيق *

تم كتاب الزكاة بحمد الله تعالى وحسن عونه (١٠) *

(١) في النسخة رقم ٤٥ «بحجة» (٢) في النسخة رقم ٤٥ ، والأروش ، بالافراد (٣) في النسخة رقم (١٤) وقد (٤) في النسخة رقم ٤٥ ، هشيم ، وهو خطأ ظاهر (٥) في النسخة رقم ٤٥ ، ولو صحت (٦) يقال : «جهد الناس» بالناء للمفعول فهم مجهدون ، اذا اجديروا . فالقيام بالمجهد اعانته واثباته (٧) في النسخة رقم ٤٥ ، طعام الجائع كذلك ، ولم يجد لزياة كلمة كذلك ، موقعا (٨) كلمة كذلك ، زيادته في النسخة رقم ٤٥ (٩) في النسخة رقم ٤٥ ، فان (١٠) قوله وتم كتاب الزكاة ، الخ زيادته في النسخة رقم (١٦) *

كتاب الصيام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد وآله وسلم (١) *

٧٢٦ — مسألة — الصيام قسمان (٢) فرض وتطوع ، وهذا إجماع حق متيقن ، ولا سبيل في بنية العقل الى قسم ثالث *

٧٢٧ — مسألة — فمن الفرض صيام شهر رمضان ، الذى بين شعبان وشوال ، فهو فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم ، حراً كان أو عبداً ، ذكراً أو أنثى ، إلا الحائض والنفساء ، فلا يصومان أيام حيضهما البتة ، ولا أيام نفاسهما ، ويقضيان صيام تلك الأيام وهذا كله فرض متيقن من جميع أهل الاسلام *

٧٢٨ — مسألة — ولا يجزئ صيام أصلاً — رمضان كان أو غيره — إلا بنية مجددة في كل ليلة لصوم اليوم المقبل ، فمن تعدد ترك النية بطل صومه *
برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فصح أنهم لم يؤمروا بشيء في الدين الا بعبادة الله تعالى والاخلاص له فيها بانها دينه (٣) الذى أمر به *

وقال رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » فصح أنه لا عمل إلا بنية له ، وأنه ليس لأحد الا ما نوى ، فصح أن من نوى الصوم فله صوم ، ومن لم ينوه فليس له صوم *

ومن طريق النظر : أن الصوم امساك عن الأكل والشرب وتعمد الهم ، وعن الجماع وعن المعاصي ، فكل من أمسك عن هذه الوجوه — لو أجزأه الصوم بلا نية للصوم — لكان في كل وقت صائماً ، وهذا مالا يقوله أحد *

ومن طريق الاجماع : أنه قد صح الاجماع على أن من صام ونواه من الليل فقد أدى ما عليه ، ولا نص ولا إجماع على أن الصوم يجزئ من لم ينوه من الليل *
واختلف الناس في هذا *

(١) التسمية والصلاة زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) وقال ابو محمد : الصوم قسمان.

(٣) في النسخة رقم (١٤) «بأنه دينه».

فقال زفر بن الهذيل : من صام رمضان . وهو لا ينوى صوماً أصلاً ، بل نوى أنه مفطر في كل يوم منه ، إلا أنه لم يأكل . ولم يشرب . ولا جامع — : فانه صائم ويجزئه . ولا بد له في صوم التطوع من نية *

وقال أبو حنيفة : النية فرض للصوم في كل يوم من رمضان . أو التطوع . أو النذر إلا أنه يجزئه أن يحدثها في النهار ، ما لم تزل الشمس ، وما لم يكن أكل قبل ذلك . ولا شرب ، ولا جامع ، فان لم يحدثها — لا من الليل ^(١) ولا من النهار ما لم تزل الشمس — لم يتففع بإحداث النية بعد زوال الشمس ، ولا صوم له ، وعليه قضاء ذلك اليوم . وأما قضاء رمضان والكفارات فلا بد فيها من النية من الليل ^(٢) لكل يوم ، وإلا فلا صوم له . ولا يجزئه أن يحدث النية في ذلك بعد طلوع الفجر *

وقال مالك : لا بد من نية في الصوم ، ^(٣) وأما في رمضان فتجزئه نيته ^(٤) لصومه كله من أول ليلة منه ، ثم ليس عليه أن يجدد نية كل ليلة ، إلا أن يمرض فيفطر أو يسافر فيفطر . فلا بد له ^(٥) من نية حينئذ مجددة قال ^(٦) : وأما التطوع فلا بد له من نية لكل ليلة ^(٧) * وقال الشافعي وداود ^(٨) : مثل قولنا : إلا أن الشافعي رأى في التطوع خاصة إحداث النية له ما لم تزل الشمس ، وما لم يكن أكل قبل ذلك . أو شرب . أو جامع * وروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر * وعن مالك عن الزهري : أن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر *

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب : أخبرني حمزة بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : قالت حفصة أم المؤمنين : لا صيام لمن لم يجمع قبل الفجر * فهؤلاء ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف أصلاً . والحنيفيون والمالكيون يعظمون مثل هذا إذا خالف أهواءهم ^(٩) ، وقد خالفوهم هنا ، وما نعلم أحداً قبل أبي حنيفة ، ومالك قال بقولهما في هذه المسألة ، وهم يشنعون أيضاً بمثل هذا على من قاله متبعاً للقرآن ، والسنة الصحيحة ، وهم هنا خالفوا القرآن والسنة ^(١٠) الثابتة برأى فاسد لم يحفظ عن أحد قبلهم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «من الليل» بحذف «لا» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فلا بد فيها من الليل» وهو خطأ
(٣) في النسخة رقم (١٤) «لصوم» (٤) في النسخة رقم (١٦) «نية» (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولا بد له» (٦) كلمة «قال» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٤) «كل ليلة» (٨) في النسخة رقم ١٤ الشافعي وأبو سليمان
(٩) كذا في الأصلين ، ومقتضى الكلام أن يكونه إذا وافق أهواءهم (١٠) في النسخة رقم (١٦) «والسنة» .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن الأزهر ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (١) عن حفصة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » *

وهذا اسناد صحيح ، ولا يضر (٢) اسناد ابن جريج له أن أوقفه معمر ، ومالك وعبيد الله ، ويونس ، وابن عينة ، وابن جريج (٣) لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في الثقة والحفظ ، والزهرى واسع الرواية ، فمرة يرويه عن سالم عن أبيه ، ومرة عن حمزة عن أبيه ، وكلاهما ثقة ، وابن عمر كذلك ، مرة رواه مسنداً ومرة روى أن حفصة أفتت به ، ومرة أفتى هو به ، وكل هذا قوة للخبر *

والعجب أن المعترضين بهذا من مذهبهم أن المرسل كالمسند ! *
قال أبو محمد : وهذا عموم لا يحل تخصيصه ولا تبديله ولا الزيادة فيه ولا النقص منه إلا بنص آخر صحيح *

فان قيل : فهلا أوجبتم النية متصلة بتبين الفجر ، كما تقولون : في الوضوء ، والصلاة والزكاة ، والحج . وسائر الفرائض ؟ ! *

قلنا : لوجهين اثنين (٤) ، أحدهما هذا النص الوارد الذى لا يحل خلافه ، ولنا والحمد لله من يضرب كلام رسول الله ﷺ بعضه ببعض فيؤمن ببعضه ، ويكفر ببعضه ، ولا ممن يعارض أوامر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بنظره الفاسد ، بل نأخذ بجميع السنن كما وردت ، ونسمع ونطيع لجميعها كما أنت *

والثانى : قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولم يكلفنا عز وجل السهر (٥) مراعاة لتبين الفجر ، وإنما ألزمتنا النية من الليل ، ثم نحن عليها الى أن يتبين الفجر (٦) وان نمنا وان غفلنا ، مالم تتعمد ابطالها *

فان قيل : فأتم تجيزون لمن نسي النية من الليل احداثها في اليوم الثانى *

قلنا : نعم بنص صحيح ورد في ذلك ولولا ذلك ما فعلناه *

قال أبو محمد : وما نعلم لزفر حجة (٧) الا أنه قال : رمضان موضع للصيام (٨) ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب» وحذف قوله «عن أبيه» وهو خطأ ، والحديث في النسائي (ج ٤ ص ١٩٧) (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يصح» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «وابن جريج» (٤) كلمة «اثنين» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) «الشهر» بالمعجمة وهو تصحيف لا معنى له (٦) في النسخة رقم (١٦) «الى تبين الفجر» وما هنا اصح واحسن (٧) كلمة «حجة» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٤) «للصوم» *

وليس موضعاً للفطر أصلاً ، فلا معنى لنية الصوم فيه إذ لا بد منه *
قال علي : وهذه حجة عليه ، مبطلّة لقوله ، لأنه لما كان موضعاً للصوم لا للفطر
أصلاً وجب أن ينوي ما اقترض الله تعالى عليه ^(١) من العبادة بذلك الصوم ، وأن
يخلص النية لله تعالى فيها ، ^(٢) ولا يخرجها مخرج الهزل واللعب *

ووجه آخر : وهو أن شهر رمضان أمرنا بأن نجعله وقتاً للصوم ، ونهينا فيه عن
الفطر ، إلا حيث جاءنا النص بالفطر فيه ، فهو وقت للطاعة بمن ^(٣) أطاع بأداء ما أمر
به ، ووقت — والله — للمعصية العظيمة ^(٤) فمن عصى الله تعالى فيه وخالف أمره
عز وجل فلم يصمه كما أمر ، فاذ هو كذلك — يقينا بالحس والمشاهدة ^(٥) — فلا بد
ضرورة من قصد إلى الطاعة ^(٦) المفروضة ، وترك المعصية المحرمة ، وهذا لا يكون
إلا بنية لذلك . ^(٧) وهذا في غاية البيان والحمد لله *

ووجه ثالث : وهو أنه يلزم على هذا القول أن من لم يبق له من وقت صلاة
الصبح إلا مقدار ^(٨) ركعتين فصلّى ركعتين تطوعاً أو عابثاً — أن يجزئه ذلك من
صلاة الصبح ، لأن ذلك الوقت وقت لها ، لا غيرها أصلاً ، وهذا هو القياس : أن
كان القياس حقاً ! *

وما علمنا لأبي حنيفة حجة أصلاً في تلك التقاسيم الفاسدة السخيفة !! إلا أن بعض
من ابتلاه الله بتقليده موه في ذلك بحديث نذكره في المسألة التالية ، لأنه موضعه ، ^(٩)
وليس في هذا الخبر متعلق لأبي حنيفة أصلاً ، بل قد نقض أصله . ^(١٠) فأوجب فيه نية ؛
بخلاف قوله في الطهارة ، ثم أوجبها في النهار بلا دليل !! *

وما نعرف لمالك حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : رمضان كصلاة واحدة *
قال أبو محمد : وهذه ^(١١) مكابرة بالباطل ؛ لأن الصلاة الواحدة لا يحول بين أعمالها
— بعدد — ما ليس منها أصلاً ، وصيام رمضان يحول بين كل يومين منه ليل يبطل فيه
الصوم جملة ويحل فيه الأكل والشرب والجماع . فكل يوم له حكم غير حكم اليوم ^(١٢)

(١) كلمة « عليه » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ .
(٣) في النسخة رقم (١٦) « فمن » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « وهو - والله - وقت المعصية العظيمة »
(٥) في النسخة رقم (١٤) « والمشاهد » (٦) في النسخة رقم (١٦) « من قصد الطاعة » (٧) كلمة « لذلك » زيادة من
النسخة رقم (١٤) (٨) كلمة « مقدار » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٩) يأتي في المسألة التالية حديث الربيع
بنت معوذ وحديث سلة بن الأكواع في صوم عاشوراء ، وهما اللذان يشير إليهما المؤلف هنا (١٠) في النسخة رقم (١٦)
« أصلاً » وهو خطأ (١١) في النسخة رقم (١٦) « وهذا » (١٢) كلمة « اليوم » زيادة من النسخة رقم (١٤) *

الذى قبله واليوم الذى بعده ؛ وقد يمرض فيه ^(١) أو يسافر ، أو تحيض ، فيطّل ^(٢) الصوم ، وكان بالامس صائماً ؛ ويكون غداً صائماً ، *

وانما شهر رمضان كصلوات اليوم واللييلة ؛ يحول بين كل صلاتين ما ليس صلاة ، فلا بد لكل صلاة من نية ؛ فكذلك لا بد لكل يوم في صومه من نية *

وهم أول من أبطل هذا القياس ، فرأوا من أفطر عامداً في يوم من رمضان أن عليه قضاءه ، ^(٣) وأن سائر صيامه كسائر أيام الشهر صحيح ، فقد أقروا بأن حكم الشهر كصلاة ليلة ^(٤) واحدة ويوم واحد *

وانما يخرج هذا على قول سعيد بن المسيب الذى يرى من أفطروا من رمضان عامداً ^(٥) أو أفطره كله — سواء ، وأن عليه في اليوم قضاء شهر ، كما عليه في الشهر كله ؛ ولا فرق * وهذا بما أخطؤا فيه القياس — لو كان القياس حقاً — فلا النص اتباعوا ، ولا الصحابة قلدوا ، ولا قياس صحبوا ، ولا الاحتياط التزموا !! وبالله تعالى التوفيق *

٧٢٩ — مسألة — ومن نسي ان ينوى من الليل في رمضان فأى وقت ذكر من انهار اتالى لتلك الليلة — سواء أكل وشرب ووطئ ^(٦) أو لم يفعل شيئاً من ذلك — فانه ينوى للصوم من وقته اذا ذكر ، ويمسك عما يمسك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ذلك تاماً ، ولا قضاء عليه ، ولو لم يبق عليه من النهار الا مقدار النية فقط ، فان لم ينو كذلك فلا صوم له ، وهو عاص لله تعالى متعمداً بطلان صومه ، ولا يقدر على القضاء * وكذلك من جاءه الخبر بأن هلال رمضان رؤى البارحة — فسواء أكل وشرب ووطئ ^(٧) أو لم يفعل شيئاً من ذلك — في أى وقت جاء الخبر من ذلك اليوم ولو في آخره كما ذكرنا — : فانه ينوى الصوم ساعة صبح الخبر ^(٨) عنده ، ويمسك عما يمسك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ، ولا قضاء عليه ، فان لم يفعل فصومه باطل ، كما قلنا في التى قبلها سواء سواء *

وكذلك ايضا من عليه صوم نذر معين في يوم بعينه فتنسى النية وذكّر بالنهار فكما قلنا ولا فرق *

وكذلك من نسي النية في ليلة من ليالى الشهرين المتتابعين الواجبين ثم ذكر بالنهار ، ولا فرق * وكذلك من نام قبل غروب الشمس في رمضان ، أو في الشهرين المتتابعين ، أو في نذر

(١) كلمة « فيه » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم ١٤ « فطل » وما هنا أحسن (٣) في النسخة رقم (١٦) « في يوم رمضان عليه قضاؤه » وهو خطأ وسقط (٤) كلمة « ليلة » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٤) « عمداً » (٦) في النسخة رقم (١٦) « سواء أكل أو شرب أو وطئ » (٧) في النسخة رقم (١٦) « فسواء أكل أو شرب أو وطئ » (٨) في النسخة رقم (١٤) « ساعة صبح الخبر » .

معين فلم ينتبه إلا بعد طلوع (١) الفجر أو في شيء من نهار ذلك اليوم ، ولو في آخره ، كما قلنا فكما قلنا (٢) أيضا آنفا سواء سواء ، ولا فرق في شيء أصلا *

فلو لم يذكروا في شيء من الوجوه التي ذكرنا ، ولا استيقظ حتى غابت الشمس — : فلا أثم عليه ، ولم يصم ذلك اليوم ، ولا قضاء عليه *

برهان قولنا : قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم) . وكذلك قول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . وكل من ذكرنا ناس أو مخطيء غير عامد ، فلا جناح عليه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن نافع العبدى ثنا بشر بن المفضل ثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عفراء (٣) قالت : « أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائما فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه » *

وبه إلى مسلم بن الحجاج : ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حاتم بن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « بعث رسول الله ﷺ رجلا من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن في الناس : من كان لم يصم فليصم ، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل » (٤) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا القبري ثنا البخاري ثنا المكي بن إبراهيم ثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « أمر النبي ﷺ رجلا من أسلم : أن يؤذن في الناس : أن من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، فإن اليوم يوم عاشوراء » (٥) *

ورويناه أيضا من طريق معاوية وغيره مسندا (٦) *

قال أبو محمد : ويوم عاشوراء هو كان الفرض حيث صامه *

كما روينا بالسند المذكور إلى البخاري : ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث — هو ابن سعيد التوري — ثنا أيوب السخيتي ثنا عبد الله (٧) بن سعيد بن جبير عن أبيه عن

(١) في النسخة رقم (١٤) « بعد طلوع الشمس » ، (٢) قوله فكما قلنا ، سقط من النسخة رقم (١٦) (٣) الربيع بضم الراء ، وفتح الباء الموحدة وتشديد الباء التحتية المكسورة « ومعوذ — بتشديد الواو المكسورة (٤) هذا الذي قبله في مسلم (ج ١ ص ٢١٣) (٥) هذا من ثلاثيات البخاري وهو فيه (ج ٣ ص ٩٦ و ٩٧) (٦) حديث معاوية في البخاري (ج ٣ ص ٩٦) ومسلم (ج ١ ص ٢١٣) (٧) في النسخة رقم (١٩) « عيد الله بالصبر وهو غطاء »

ابن عباس - فذكر الحديث في يوم عاشوراء وفيه - : « ان رسول الله ﷺ صامه وأمر بصيامه » (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا شيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « كان رسول الله ﷺ يأمر (٢) بصوم عاشوراء (٣) ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا عنه ولم يتعاهدنا عنده » *

ورويانا من طريق الزهري ، وهشام بن عروة ، وعراك بن مالك كلهم عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : ان رسول الله ﷺ أمر بصيام عاشوراء ، حتى فرض رمضان ، قال عراك : فقال عليه السلام : « من شاء فليصمه ومن شاء فليفطره » (٤) *

قال أبو محمد : فكان هذا حكم صوم الفرض ، وما نبأ بالينسخ فرض صوم عاشوراء ، فقد أحيل صيام رمضان أحوالا . فقد كان مرة من شاء صامه ومن شاء أفطره واطعم عن كل يوم مسكينا ، إلا ان حكم ما كان فرضاً حكم واحد ، وانما نزل هذا الحكم فيمن لم يعلم بوجوب الصوم عليه : وكل من ذكرنا - من ناس ، أو جاهل ، أو نائم - فلم يعلموا بوجوب الصوم عليهم . فحكمهم كلهم هو الحكم الذي جعله رسول الله ﷺ ، من استدراك النية في اليوم المذكور متى ما علموا بوجوب صومه عليهم (٥) ، وسمى عليه السلام من فعل ذلك صائماً ، وجعل فعله صوما . وبالله تعالى التوفيق *

وبه قال جماعة من السلف *

كما رويانا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري : ان قوما شهدوا على الهلال بعد ما أصبحوا (٦) ، فقال عمر بن عبد العزيز : من أكل فليمسك عن الطعام ، ومن لم يأكل فليصم بقية يومه *

وعن عطاء : اذا أصبح رجل مفطراً ولم يذق شيئاً ثم علم بروية الهلال أول النهار أو آخره فليصم ما بقي ولا يبدله *

ومن طريق وكيع عن أبي ميمونة عن أبي بشير عن علي بن أبي طالب انه قال يوم عاشوراء : من لم يأكل فليصم ، ومن أكل فليتم بقية يومه *

(١) هو في البخاري (ج ٣ ص ٩٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) ، ويأمرنا ، وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٣١٢) (٣) في مسلم بصيام يوم عاشوراء (٤) انظر روايات حديث عائشة هذا في مسلم (ج ١ ص ٣١٠ و ٣١١) بتحواضا ، وفي البخاري بلفظ آخر (ج ٣ ص ٩٥) (٥) في النسخة رقم (١٤) ، وعليه ، وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) ، واصبح ، وهو خطأ .

وروينا من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين : ان ابن مسعود قال : من أكل أول النهار فليأكل آخره *

قال علي : اختلف الناس فيمن أصبح مفطراً في أول يوم من رمضان ثم علم ان الهلال رؤى البارحة على اقوال *

منهم من قال : ينوي صوم يومه ويجزئه ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وبه نأخذ ، وبه جاء النص الذي قدمنا *

ومنهم من قال : لا يصوم ، لانه لم ينو الصيام من الليل ، ولم يروا فيه قضاء ، وهو قول ابن مسعود كما ذكرنا ، وبه يقول داود ^(١) واصحابنا *

ومنهم من قال : يأكل بقيته ويقضيه ، وهو قول رويناه عن عطاء *

ومنهم من قال : يمسك فيه عما يمسك الصائم ، ولا يجزئه ، وعليه قضاؤه ، وهو قول مالك ، والشافعي *

وقال به ^(٢) ابو حنيفة فيمن أكل خاصة ، دون من لم يأكل ؛ وفيمن علم الخبر بعد الزوال فقط ، أكل اولم يأكل *

وهذا أسقط الاقوال ! لانه لانصر فيه ولا قياس ، ولانعله من قول صاحب ، ولا يخلو هذا الامساك — الذي امر به — من ان يكون صوماً يجزئه ، وهم لا يقولون بهذا ، اولا يكون صوماً ولا يجزئه ^(٣) ، فن اين وقع لهم ان يأمر به بعمل يتعب فيه ويتكلفه ولا يجزئه ؟ ! *

وأيضاً فإنه لا يخلو من ان يكون مفطراً او صائماً فان كان صائماً فلم يقضيه ^(٤) اذن ؟ فيصوم يومين وليس عليه الا واحد ؟ وان كان مفطراً فلم امر به ^(٥) بعمل الصوم ؟ ! وهذا عجب ^(٦) جداً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

قال ابو محمد : احتج ابو حنيفة في تصحيح تخليطه الذي ذكرناه قبل — في نية الصوم — بخبر الربيع ، وسلية بن الأكواع الذي ذكرنا ، وهذا عجب جداً !! أن يكونوا قد خالفوا رسول الله ﷺ في نفس ما جاء به الخبر ، فقالوا : من أكل لم يجزه صيام باقي يومه ، وفي تخصيصهم بالنية قبل الزوال ، وليس هذا في الخبر ، ثم احتجوا به فيما ليس منه شيء ! ^(٧) ومن عادتهم هذا الخلق الذميمة ! وهذا قبيح جداً ، وتمويه لا يستجيزه محقق ناصح لنفسه ! *

(١) في النسخة رقم (١٤) «ابو سليمان» وهو هو (٢) كلمة «به» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) «فلا يجزئه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «فلم يقضه» كأنه نقيض معناه استفهام ، وهذا خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «فلم يأمر به» وهو خطأ كالذي قبله (٦) في النسخة رقم ١٦ «عجيب» (٧) كلمة «شيء» زيادة من النسخة رقم ١٤ =

وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر عبد الباقي بن قانع عن أحمد بن علي بن مسلم عن محمد ابن المنهال عن يزيد بن زريع عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه قال : « أتيت النبي ﷺ — يعني في عاشوراء — فقال : صتمت يومكم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : فاتموا يومكم هذا واقضوا » *

قال أبو محمد : لفظة « واقضوا » موضوعة بلا شك ، وعبد الباقي بن قانع مولى بني أبي الشوارب يكنى أبا الحسين ، مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وقد اختلط عقله قبل موته بسنة ، وهو بالجملة منكر الحديث ، وترك أصحاب الحديث جملة (١) . وأحمد بن علي بن مسلم مجهول (٢) *

(١) أساء ابن حزم القول في ابن قانع جدا ، وسيأتي قوله فيه في المسألة التالية : روى عن ابن قانع راوى كل بلية . ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن ابن حزم أنه قال : « ابن سفيان في الماليتين نظير ابن قانع في الخيفين ، وجد في حديثهما الكذب البحت ، والبلاء المبين أو الوضع اللامع ، فاما تغيير ، واما حمل عن لاخير فيه من كذاب ومغفل يقبل التلقين ، وإما الثالثة وهي ان يكون البلاء من قبلها أو هي ثالثة الاثنائي ١ نسال الله السلامة ، ونقل عن الخطيب انه قال : « لا أدري لماذا ضعفه البرقاني ؟ فقد كان ابن قانع من أهل العلم والدراية ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه ، وقد تغير في آخر عمره ، ونقل الذهبي في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٩٣) عن الدارقطني أنه قال في ابن قانع : « كان يحفظ ، ولكنه كان يخطئ ويصر » وهذه خلة سوء والعياذ بالله . وعبد الباقي هذا شيخ الجصاص مؤلف (أحكام القرآن) أكثر من الرواية عنه جداً ، وكنية عبد الباقي « أبو الحسين » وفي الاصلين هنا ، أبو الحسن ، وهو خطأ . ونقل ابن حجر أيضاً كلام المؤلف فيه هنا ثم قال : « ما أعلم أحداً تركه ، وإنما صح أنه اختلط فتجنّبوا » وهل الترك إلا هذا (٢) أحمد بن علي بن مسلم هو الامام الحافظ أبو العباس الآبار ، حدث بغداد ، مات يوم نصف شعبان سنة ٢٩٠ ، قال ابن حجر في لسان الميزان بعد أن نقل كلام المؤلف هنا : « هذه عادة ابن حزم ، اذا لم يعرف الراوى بجمله ، ولو عبر بقوله : لا اعرفه ، لكان انصف لكن التوفيق عزيز » ملحوظة : وقع اسمه في لسان الميزان أحمد بن علي بن مسلم ، وهو خطأ اما من النسخ وإما من الطبع والصواب « بن مسلم » وقد نسب ابن حزم الخطأ في زيادة قوله « واقضوا » الى ابن قانع بل سباه واضعاً لها ، وخطأ في هذا جداً ، فالحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣٠٣) عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن سعيد — هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه : « ان اسلم ات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : صتمت يومكم هذا ؟ قالوا : لا . قال : فاتموا بقية يومكم واقضوه ، قال أبو داود : « يعني يوم عاشوراء ، وسكت عنه هو والمنذرى ونسبه المنذرى لسانى — وسيزويه المؤلف بدون الزيادة — ولكنى لم أجده فيه . فظهر ان عبد الباقي بن قانع وأحمد بن علي بن مسلم برئان من عهدة هذه اللفظة ، وانهما لم يفردا بن يادتها . اذا رواه أبو داود عن محمد بن المنهال شيخ الآبار كما رواها عنه الآبار ، وظهر ايضاً ان في الاستاد الذي هنا خطأ ، لأنه سقط منه « سعيد بن أبي عروبة » بين يزيد بن زريع وبين قتادة ، ولعل هذا من اغلاط ابن قانع ؟ وإنما العلة في ضعف الحديث جهالة حال عبد الرحمن بن سلمة ، وان ذكره ابن حبان في الثقات ، فقد اختلف في اسم ابيه وجهه ، فقل « عبد الرحمن بن سلمة » وقل « ابن سلمة » ، وقل ابن المنهال بن سلمة الخزاعي . وقيل : ابن المنهال ابن سلمة وقيل « أبو المنهال عبد الرحمن بن سلمة » ، ولذلك قال ابن القطان : « حاله مجهول » وصدق ، وعنه هذا من هو ؟ انما علم ، ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ١ ص ٥٧) باسم « عم عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي »

وقدرونا هذا الحديث من طريق شعبة عن قتادة ، ومن طريق ابن أبي عروبة عن قتادة ، وليست فيه هذه اللفظة * .

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن قاسم بن محمد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة ثنا قتادة عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة الخزاعي (١) عن عمه أن رسول الله ﷺ قال لا سلم : « صوموا اليوم ، قالوا : إنا قد أكلنا ، قال : صوموا بقية يومكم ، يعني عاشوراء » * . حدثنا عبد الله بن ربيع التيمي ثنا محمد بن معاوية القرشي ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — ثنا محمد بن بكر — هو البرساني — ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمه قال : « غدونا على رسول الله ﷺ صبيحة عاشوراء ؛ فقال لنا : أصبحتم صياماً ؟ قلنا : قد تغدينا يا رسول الله ، قال : فصوموا بقية يومكم » * .

قال أبو محمد : ومن الغرائب تمويه الخفيفين بهذه اللفظة الموضوعة في حديث ابن قانع من قوله « واقضوا » ثم خالفوها فلم يروا القضاء إلا على من أكل دون من لم يأكل ، وعلى من نوى بعد الزوال !! وهذا كله خلاف الكذبة التي استحقوا بها المقت من الله تعالى إحيث ما توجهوا عثروا ، وبكل ما احتجوا فقد خالفوه ! وهكذا فليكن الخذلان !! نعوذ بالله منه * . وأما من لم يعلم بوجوب صوم ذلك اليوم عليه إلا بعد غروب الشمس فانه لم يصمه كما أمر ، ولأنه لم ينو في شيء منه صوماً ، ولم يعتمد ترك النية ، فلا إثم عليه فيما لم يعتمد ، ولا قضاء عليه ، لأنهم يأت بإيجاب القضاء عليه نص ولا إجماع ، ولا يجب في الدين حكم

ثم روى الحديث الذي هنا عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمه ، وليس فيه كلمة « واقضوه » وذكره ابن حجر في التهذيب في المبهات وقال دسوقي ابن قانع عمه مسلمة ، وذكره في الإصابة (ج ٦ ص ٩٨) ووعد ببيانه في المبهات ، وليس في الإصابة باب لهم ، ولعله سقط بحاله من نسخها فلم يطبع . وحديث هذه حال أسنده لا يكون حجة ولا يصححه أحد ، وقال الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٤٣٦) نقلاً عن صاحب التقيص انه قال وعلى انه قد روى الأمر بالقضاء في حديث شريب أخرجه أبو داود في سننه ، فذكر الحديث ، ثم قال : وهذا حديث مختلف في أسنده ومثله ، وفي صحته نظر . . فائدة بحديث عبد الباقي بن قانع رواه عنه أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (ج ١ ص ١٩٠) وفيه خطأ مطبعي « يزيد بن ربيع » وصوابه « يزيد بن زريع » وفيه « شعبة عن قتادة » وصوابه « سعيد بن أبي عروبة عن قتادة » كما هو في أبي داود (١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) وعن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة الخزاعي ، وفي معاني الآثار للطحاوي (ج ١ ص ٣٣٦) من طريق روح « ثاشعبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي هو ابن المنهال » ومن طريق عبد الرحمن بن زياد « ثاشعبة عن قتادة قال : سمعت أبا المنهال » * .

إلا بأحدهما ؛ وإنما أمر بصيام ذلك اليوم ، لا بصوم غيره مكانه ، فلا يجزىء ما لم يؤمر به مكان ما أمر به * .

٧٣٠ — مسألة — ولا يجزىء صوم التطوع إلا بنية من الليل ، ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات إلا كذلك ، لأن النص ورد بأن لا صوم لمن لم يبيت من الليل كما قدمنا ، ولم يخص النص من ذلك إلا ما كان فرضاً متعيناً في وقت بعينه ، وبقي سائر ذلك على النص العام * .

وقولنا بهذا في التطوع ، وقضاء رمضان ، والكفارات هو قول مالك ، وأبي سليمان وغيرهما * .

فان قال قائل : فكيف استجزتم خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ ؟ ! الذى رويتموه من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد ، وعائشة بنت طلحة كلاهما عن أم المؤمنين عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : هل عندكم من شيء ؟ وقال مرة : من غداء ؟ قلنا : لا قال : فاني إذن صائم » وقال لها مرة أخرى : « هل عندكم من شيء ؟ قلنا : نعم ، أهدي لنا حيس ^(١) » ، قال : أما انى أصبحت أريد الصوم ، فأكل ^(٢) » * .

وقال بهذا جمهور السلف : * .

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني . وعبد الله بن أبي عتبة ، قال ثابت : عن أنس بن مالك : أن أبا طلحة كان يأتى أهله من الضحى ، فيقول : هل عندكم من غداء ؟ فان قالوا : لا : قال : فأنا صائم . وقال ابن أبي عتبة : عن أبي أيوب الأنصارى بمثل فعل أبي طلحة سواء سواء * .

ومن طريق حماد بن سلمة : حدثني أم شبيب عن عائشة أم المؤمنين قالت : انى لأصبح يوم طهرى حائضاً وأنا أريد الصوم ، فأستبين طهرى فيما بينى وبين نصف النهار فأغتسل ثم أصوم * .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر ، قال ابن جريج : أخبرني عطاء ، وقال معمر : عن الزهري ، وأيوب السخيتاني ؛ قال الزهري عن أبي إدريس الخولاني ، وقال أيوب : عن أبي قلابة ، ثم اتفق عطاء . وأبو إدريس ، وأبو قلابة كلهم عن أم الدرداء . أن أبا الدرداء كان اذا أصبح سأل أهله الغداء ، فان لم يكن ، قال : إنا صائمون ، وقال

(١) بفتح الحاء واسكان الياء وآخره سين مهملة ، وهو طعام يتخذ من التمر والاقط والسمن ، وقد يجعل عوض

الاقط الدقيق والفتيت . قاله في النهاية (٢) انظر مسلم (ج ١ ص ٣١٧) والشوكاني (ج ٤ ص ٢٧١) * .

عطاء في حديثه : ان أبا الدرداء كان يأتي أهله حين يتصف النهار ، فيقول : هل من غداء ؟ فيجده أولاً يجده ، فيقول لا تمن صوم هذا اليوم ، قال عطاء : وأنا أفعله *
ومن طريق قتادة : أن معاذ بن جبل كان يسأل الغداء ، فان لم يجده صام يومه *
ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج : أخبرني عبيد الله بن عمر قال : ان أبا هريرة كان يصبح مفطراً ، فيقول : هل من طعام ؟ فيجده أولاً يجده ، فيتم ذلك اليوم *
ومن طريق الحارث عن علي بن أبي طالب قال : اذا أصبحت وأنت تريد الصوم فأنت بالخيار ، ان شئت صمت وان شئت أفطرت ، إلا أن تفرض على نفسك الصوم من الليل *

ومن طريق ابن جريج : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه : أن رجلاً سأل علي بن أبي طالب ، فقال : أصبحت ولا أريد الصوم ، فقال له علي : أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار ، فان انتصف النهار فليس لك أن تفطر *

ومن طريق طاوس عن ابن عباس : ومن طريق سعد بن عبيدة ^(١) عن ابن عمر . قالاً جميعاً : الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار . قال ابن عمر : ما لم يطعم . فان بداله أن يطعم طعم . وان بداله أن يجعله صوماً كان صوماً *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد عن أنس بن مالك قال : من حدث نفسه بالصيام فهو بالخيار ما لم يتكلم ، حتى يمتد النهار *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن عمارة عن أبي الأحوص قال قال ابن مسعود : ان أحدكم بأحد ^(٢) النظرين ما لم يأكل أو يشرب *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن — هو السلي — عن حذيفة : أنه بداله في الصوم بعد أن زالت الشمس فصام *

وعن حذيفة أيضاً أنه قال : من بداله في الصيام ^(٣) بعد أن تزول الشمس فليصم *
ومن طريق معمر عن عطاء الخراساني : كنت في سفر وكان يوم فطر ، فلما كان بعد نصف النهار قلت : لأصوم من هذا اليوم ، فصمت . فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب ، فقال : أصبت . قال عطاء : وكنت عند سعيد بن المسيب فجاءه أعرابي عند العصر فقال :

(١) في النسخة رقم (١٦) سعد بن عباد وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «آخر» وهو خطأ (٣) في النسخة

رقم (١٦) «من بداله الصيام» •

إني لم آكل اليوم شيئاً أفصوم ؟ قال : نعم ، قال : فإن على يوماً من رمضان ، أفأجعله مكانه ؟ قال : نعم . *

ومن طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : إذا عزم على الصوم من الضحى فله النهار أجمع ، فإن عزم من نصف النهار فله ما بقى من النهار ، وإن أصبح ولم يعزم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار . *

ومن طريق ابن جريج : سألت عطاء عن رجل كان عليه أيام من رمضان ، فاصبح وليس في نفسه أن يصوم ، ثم بداله بعد ما أصبح أن يصوم وأن يجعله من قضاء (١) رمضان ؟ فقال عطاء : له ذلك (٢) . *

ومن طريق مجاهد : الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار ، فإذا جاوز ذلك فأنما له بقدر ما بقى من النهار . *

ومن طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي : من أراد الصوم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار . *

ومن طريق هشام عن الحسن البصري قال : إذا تسحر الرجل فقد وجب عليه الصوم ، فإن أفطر فعليه القضاء ، وإن هم بالصوم فهو بالخيار ، إن شاء صام وإن شاء أفطر ، فإن سأله إنسان فقال : أصائم أنت ؟ فقال : نعم ، فقد وجب عليه الصوم إلا أن يقول : إن شاء الله ، فإن قالها فهو بالخيار ، إن شاء صام وإن شاء أفطر . *

فهؤلاء من الصحابة : عائشة أم المؤمنين ، وعلى بن أبي طالب ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وأبو طلحة ، وأبو أيوب ، ومعاذ بن جبل ، وأبو الدرداء ، وأبو هريرة ، وابن مسعود ، وحذيفة ، ومن التابعين : ابن المسيب ، وعطاء الخراساني ، وعطاء بن أبي رباح ، ومجاهد ، والنخعي ، والشعبي ، والحسن . *

وقال سفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل : من أصبح وهو ينوي الفطر إلا أنه لم يأكل ولا شرب ولا وطئ . — : فله أن ينوي الصوم ما لم تعب الشمس ، ويصح صومه بذلك . * قال أبو محمد : فنقول : معاذ الله أن نخالف شيئاً صح عن رسول الله ﷺ ، أو أن نصرفه عن ظاهره بغير نص آخر ، وهذا الخبر صحيح (٣) عن رسول الله ﷺ ، إلا أنه ليس فيه أنه عليه السلام لم يكن نوى الصيام من الليل ، ولا أنه عليه السلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم بعد ذلك ، ولو كان هذا في ذلك الخبر لقلنا به ، لكن فيه

(١) كلمة «قضاء» زياد من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة «له» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة

رقم (١٦) وهذا الخبر صحيح ، الخ .

أنه عليه السلام كان يصبح متطوعاً صائماً ثم يفطر ؛ وهذا مباح عندنا لانكرهه . كما في الخبر : فلما لم يكن في الخبر ما ذكرنا ، وكان قد صح عنه عليه السلام : « لا صيام لمن لم يبيت من الليل » لم يجوز أن تترك هذا اليقين لظن كاذب ، ولو أنه عليه الصلاة والسلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم نهائراً لبيته ؛ كما بين ذلك في صيام عاشوراء . إذ كان فرضاً ، والتسمع (١) في الدين لا يحل * .

فان قيل : قد رويتم من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت : « كان النبي ﷺ يحجى ، فيدعو بالطعام فلا يجده فيفرض الصوم » * وروي عن ابن قانع — راوى كل بلية — ! عن موسى بن عبد الرحمن السلمي البلخي عن عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ كان يصبح ولم يجمع الصوم (٢) . ثم يبدؤه فيصوم » * .

قلنا : ليث ضعيف ؛ ويعقوب بن عطاء هالك . ومن دونه ضلالت بعضها فوق بعض (٣) ! والله لو صح لقلنا به * .

قال أبو محمد : أما المالكيون فيشنعون بخلاف اجمور . وخالفوا بها اجمور بلا رقة (٤) * .

وأما الحنفيون فما نعلم أحداً قبلهم أجاز أن يصبح في رمضان عامداً لإرادة الفطر ثم يبقى كذلك الى قبل زوال الشمس ثم ينوي الصيام حينئذ ويحزئه !! وادعوا الاجماع على أنه لا تجزئ النية بعد زوال الشمس في ذلك ! وقد كذبوا (٥) ! ولا مؤنة عليهم من الكذب !! * .

وقد صح هذا عن حذيفة نصاً ، وعن ابن مسعود بإطلاق ، وعن أبي الدرداء ، نصاً ، وعن سعيد بن المسيب نصاً ، وعن عطاء الخراساني كذلك ، وعن الحسن . وعن سفيان الثوري ؛ وأحمد بن حنبل (٦) * .

(١) في النسخة رقم (١٦) « والتسامح » وكلاهما صحيح ، يقال وتسامح أي تساهل . وتسمع فعل شذوذاً فسر فيه (٢) في النسخة رقم (١٦) « الصيام » (٣) الحديث ضعيف جداً بكل حال ، ولكن الاسناد فيه كلاء ، فقد ضعفه المؤلف ووجدنا فيه وهو ابن أبي سليم ولكن لا ذكر له فيه أصلاً . ثم ان اسناده في احكام القرآن للجصاص (ج ١ ص ١٩٩) مكذوباً حدثنا عبد الباقي ابن قانع حدثنا اسمعيل بن الفضل بن موسى حدثنا مسلم بن عبد الرحمن السلمي البلخي حدثنا عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس ، وما هنا من ذكره موسى بن عبد الرحمن ، خطأ في الاصلين صوابه ومسلم بن عبد الرحمن ، وهو ابو صالح مشتمل عمر بن هرون ، ذكره ابن جبان في الثقات وقال : « ربما أخطأ » وشيخه عمر بن هرون ضعيف جداً ، (٤) بكسر الراء واسكان القاف ، وهي التحفظ والعرق (٥) في النسخة رقم (١٤) « وقد كذبوا » (٦) في النسخة رقم (١٤) « وعن الحسن ، وسفيان ، وأحمد بن حنبل ، » .

قال أبو محمد : ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ . وبالله تعالى التوفيق *

٧٣١ — مسألة — ومن مزج نية صوم فرض بفرض آخر أو بتطوع ، أو فعل ذلك في صلاة ، أو زكاة ، أو حج ، أو عمرة ، أو عتق — : لم يجزه لشيء من كل ذلك ^(١) ، وبطل ذلك العمل كله ، ^(٢) صوماً كان أو صلاة ، أو زكاة ، أو حجاً ، أو عمرة ، أو عتقاً ، إلا مزج العمرة بالحج لمن أحرم ومعه الهدى فقط ، فهو حكمه اللازم له *

برهان ذلك : قول الله تعالى . (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والاخلص . هو أن يخلص العمل بالمأمور به للوجه الذي أمره الله تعالى به فيه فقط ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، فمن مزج عملاً بآخر فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى ولا أمر رسوله ﷺ ، فهو باطل مردود . وبالله تعالى التوفيق *

وهو قول مالك : والشافعي : وأبي سليمان ، وأصحابهم *

وقال أبو يوسف : من صلى . وهو مسافر ركعتين نوى بهما الظهر والتطوع معاً ، أو صام يوماً من قضاء رمضان ينوى به قضاء ما عليه والتطوع معاً ، أو أعطى ما يجب عليه في زكاة ماله ونوى به الزكاة والتطوع معاً ، أو أحرم بحجة الاسلام ونوى بها الفريضة والتطوع معاً — : فإن كل ذلك يجزئه من صلاة الفرض ، وصوم الفرض ، وزكاة الفرض ، وحجة الفرض . ويبطل التطوع في كل ذلك *

وقال محمد بن الحسن : أما الصلاة فتبطل ولا تجزئه ، لاعتن فرض ولا عن تطوع ، وأما الزكاة . والصوم فيكون فعله ذلك تطوعاً فيهما جميعاً ، ويبطل الفرض . وأما الحج فيجزئه عن الفرض ويبطل التطوع *

فهل سمع بأسقط من هذه الأقوال ؟ ! وما ندري ممن العجب ! أمن أطلق لسانه بمثلها في دين الله تعالى ؟ ! يمحو ما يشاء ، ويثبت بالاهذار ويخص ما يشاء ؟ ! ويبطل بالتخاليط ! أو ممن قلد قائلها ، وأفنى عمره في درسها ونصرها متديناتها ؟ !! ونعوذ بالله من الخذلان ، ونسأله إدامة السلامة والعصمة ، ونحمده على نعمه بذلك علينا كثيراً *

وقد روينا عن مجاهد : أنه قال فيمن جعل عليه صوم شهرين متتابعين : إن شاء صام شعبان ورمضان واجزأ عنه ، يعني من فرضه ونذره ، قال مجاهد : ومن كان عليه قضاء رمضان فصام تطوعاً فهو قضاؤه وإن لم يرده *

٧٣٢ — مسألة — ومن نوى وهو صائم إبطال صومه بطل ، إذا تعدد ذلك

(١) في النسخة رقم (١٤) لم يجزه لكل شيء من ذلك ، وما هنا أوضح وأصرح (٢) في النسخة رقم (١٦) « و بطل كل ذلك العمل كله ، وزيادة كل ، خطأ لا معنى لها »

ذا كراً لأنه في صوم (١) وإن لم يأكل ولا شرب ولا وطىء ، لقول رسول الله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات ولكل (٢) امرئ ما نوى ، فصح يقينا أن من نوى إبطال (٣) ما هو فيه من الصوم فله ما نوى ، بقوله (٤) عليه الصلاة والسلام الذي لا تحل معارضته ، وهو قد نوى بطلان الصوم : فله بطلانه ، فلو لم يكن ذا كراً لأنه في صوم لم يضره شيئاً ، لقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) * وهكذا (٥) القول فيمن نوى إبطال صلاة هو فيها ، أوجب هوفيه : وسائر الأعمال كلها كذلك ، فلو نوى ذلك بعد تمام صومه أو أعماله المذكورة كان آثماً . ولم يبطل بذلك شيئاً (٦) منها ، لأنها كلها قد صحت وتمت كما أمر ، وما صح فلا يجوز أن يبطل بغير نص في بطلانه ، والمسألة الأولى لم يتم عمله فيها كما أمر (٧) . وبالله تعالى التوفيق *

٧٣٣ — مسألة — ويبطل الصوم تعمد الأكل . أو تعمد الشرب ، أو تعمد الوضوء في الفرج ، أو تعمد القيء ، وهو في كل ذلك ذا كر لصومه ، وسواء قل ما أكل أو كثر ، أخرج (٨) من بين أسنانه أو أخذه من خارج فم فأكله ، وهذا كله يجمع عليه إجماعاً متيقناً ، إلا فيما نذكره ، مع قول الله تعالى : (فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) *

وما حدثناه حماد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا حبيب ابن خلف البخاري ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد (٩) ثنا معلى ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ، ومن استقاء فليقض (١٠) » *

(١) يعني إذا تعمدية الإبطال وهو يذكر أنه صائم . (٢) في النسخة رقم (١٦) « وإنما الكل » (٣) في النسخة رقم (١٤) « بطلان » (٤) في النسخة رقم (١٦) « لقوله ، وما هنا أوضح » (٥) في النسخة رقم (١٤) « وكذلك » *
(٦) في النسخة رقم (١٦) « شيء » (٧) في النسخة رقم (١٤) « ولم يتم عمله كما أمر » (٨) في النسخة رقم (١٦) « أخرجه » وهو خطأ (٩) هو الإمام الفقيه صاحب الشافعي مات سنة ٢٤٠ عن ٧٠ سنة (١٠) رواه الباري (ص ٢١٨) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٨٣) والترمذي (ج ١ ص ٩٠ هند) والطحاوي - بلفظ الرواية التي هنا - (ج ١ ص ٣٤٨) كلهم من طريق عيسى ابن يونس عن هشام ، قال الترمذي : « حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال محمد - يعني البخاري - : لا إراده محفوظاً . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح أسنده ، وقد غلط الترمذي في دعوى انفراد عيسى به ، فقد رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٦٤) من طريق الحكم بن موسى عن عيسى بن يونس ومن طريق أبي الشعثاء عن حفص بن غياث كلاهما عن هشام بن حسان به ، وكذلك رواه الحاكم (ج ١ ص ٤٢٦ و ٤٢٧) من طريق علي بن حجر عن عيسى ومن طريق يحيى بن سليمان الجعفي عن حفص ، وقال أبو داود بعد حديث عيسى : « رواه

وروينا هذا أيضا عن ابن عمر، وعلى، وعلقمة *

قال على : عيسى بن يونس ثقة *

وقال الحنفيون من تعمد أن يتقيا أقل من ملء فيه لم يبطل بذلك صومه ، فإن كان ^(١) ملء فيه فأكثر بطل صومه ، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ ، مع سخافة التحديد !
وقال الحنفيون والمالكيون من خرج - وهو صائم - من بين أسنانه شيء من بقية سحوره كالجذيدة ^(٢) وشيء من اللحم ونحو ذلك فبلعه عامداً لبلعه ذا كراً لصومه فصومه تام وما نعلم هذا القول لأحد قبلهما ! *

واحتج بعضهم لهذا القول بأنه شيء قد أكل بعد ، وإنما حرم ما لم يؤكل !!
فكان الاحتجاج أسقط وأوحش من القول المحتج له ! وما علنا شيئاً كل فيمكن وجوده بعد الأكل ، إلا أن يكون قيتاً أو عذرة !! ونعوذ بالله من البلاء *
وحد بعض الحنفيين المقدار ^(٣) الذي لا يضر تعمد أكله في الصوم من ذلك بأن يكون دون ^(٤) مقدار الحمصة *

فكان هذا التحديد طريفاً جداً ! ثم بعد ذلك : فأى الحمص هو ؟ الأمليسى ^(٥) الفاخر ! أم الصغير ؟ ! *

فإن قالوا : قسناه على الريق *

قلنا لهم : فمن أين فرقتم بين قليل ذلك وكثيره بخلاف الريق ؟ !
ونسألهم عن له مطحنة ^(٦) كبيرة مثقوبة فدخلت فيها من سحوره زبيرة أو باقلا فآخرجها يوماً ^(٧) آخر بلسانه وهو صائم : أله تعمد بلعها أم لا ؟ فإن منعوا من ذلك تناقضوا ، وإن أباحوا ^(٨) سألناهم عن جميع طواحينه - وهي ثنتا عشرة مطحنة - مثقوبة كلها ، فامتلات سمسا أو زيباً أو قنباً أو حمصاً أو باقلا أو خبزاً أو زريعة كتان ؟ فإن أباحوا تعمد أكل ذلك كله حصلوا أعجوبة !!! وإن منعوا منه تناقضوا وتحكموا في الدين بالباطل *

أيضا حفص بن غياث عن هشام مثله « فسقط دعوى تفرد عيسى بروايته ، بل نقل الدارمي عن عيسى أنه قال : وزعم أهل البصرة أن هشاماً ألهم فيه فوضع الخلاف هنا ، وهشام ثقة حجة ، قال ابن أبي عروبة ما رايت أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام ، وقال أبو داود : وإنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء ، لأنه كان يرسل ، والذي هنا من رواية ابن سيرين - وليس الحكم بالوهم على الراوى الثقة بالهين ، ولذلك صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، وهو الحق (١) في النسخة رقم (١٦) ، فإننا كل ، وهو خطأ فاحش (٢) بفتح الجيم وبالنالين المعجمتين ، وهي جشيئة تعمل من السوق الغليظ ، لأنها تجذأى تقطع قطعاً وتجش ، قاله في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وفي المقدار ، (٤) كلمة « دون » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٥) كذا في الأصلين ويظهر أنه نوع من الحمص (٦) في اللسان « الطواحين الأضراس كلها من الإنسان وغيره على التشبيه ، واحدتها طاحنة » فمن هذا يجوز أيضاً مطحنة على التشبيه (٧) كلمة « يوماً » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « وأباحوه » *

وانما الحق الواضح فان كل ماسمى أ كلاً — أى شئ كان — فتعمده يبطل الصوم، وأما الريق فقل أو أكثر فلا خلاف في أن تعمداً ابتلاعه لا ينقض الصوم وبالله تعالى التوفيق. والعجب كله من قلد أبا حنيفة، ومالك في هذا، ولم يقلد من ساعة من ساعاته خير من دهرهما كله، وهو أبو طلحة، الذي رويناه بأصح طريق عن شعبة وعمران القطان (١) كلاهما عن قتادة عن أنس: أن أبا طلحة كان يأكل البرد وهو صائم، قال عمران في حديثه: ويقول: ليس طعاماً ولا شرباً!! وقد سمعته شعبة عن قتادة، وسمعه قتادة من أنس، ولكنهم قوم لا يحصلون!! *

٧٣٤ — مسألة — ويبطل الصوم أيضاً تعمداً كل معصية — أى معصية كانت، لا تحاش شيئاً — اذا فعلها عامداً اذا كرا للصومه، كباشرة من لا يحل له من أنثى أو ذكر، أو تقبيل غير امرأته وأمه المباحين له من أنثى أو ذكر، أو اتيان في دبر امرأته أو أمته أو غيرها، أو كذب، أو غيبة، أو نسيمة، أو تعمداً ترك صلاة، أو ظلم، أو غير ذلك من كل ما حرم على المرء فعله.*

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني (٢) محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات — هو السمان — أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: «والصيام (٣) جنة، فاذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ، ولا يسخب (٤) فان سابه أحد أو قاتله فليقل: إني صائم (٥)».* وروينا من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: للصيام جنة، فاذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل، فان امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل: إني صائم.*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم بن أبي إياس ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة

(١) هو عمران بن داود - بفتح الـ واو بعدها را - العمى - بفتح العين وتشديد الميم (٢) في النسخة رقم (١٤) «ثنا» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٣١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «الصيام» بدون الواو، وما هنا هو الموافق لمسلم لانه بعض حديث (٤) هكذا هو في نسخة بحاشية النسخة رقم (١٤) وهو الموافق لمسلم وفي الاصلين رقم ١٦ و ١٧ «ولا يسخر» بالراء، ونسبها النووي للطبراني ثم قال: وهذا الرواية تصحيف وان كان لها معنى، والسخب بالسين ويقال بالصا أيضاً هو الصياح. (٥) في مسلم «إني امرؤ صائم».*

في أن يدع طعامه وشرابه * »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلية عن سليمان التيمي عن عبيد مولى رسول الله ﷺ (١): « أن رسول الله ﷺ أتى على امرأتين صائمات تغتابان الناس ، فقال لهما : قيتا ، فقاءتا قيحاً ودماً ولحماً عيطاً ، ثم قال عليه السلام : ها إن هاتين صامتا عن الحلال وأفطرتا على الحرام * »

قال أبو محمد: فنهى عليه السلام عن الرفث والجهل في الصوم ، فكان من فعل شيئاً من ذلك — عامداً ذا كراً لصومه — لم يصم كما أمر ، ومن لم يصم كما أمر فلم يصم ، لأنه لم يأت بالصيام الذي أمره الله تعالى به ، وهو السالم من الرفث والجهل ، وهما اسمان يعمان كل معصية ؛ وأخبر عليه السلام أن من لم يدع القول بالباطل — وهو الزور — ولم يدع العمل به فلا حاجة لله تعالى في ترك طعامه وشرابه ، فصح أن الله تعالى لا يرضى صومه ذلك ولا يتقبله ، وإذا لم يرضه ولا قبله فهو باطل ساقط ، وأخبر عليه السلام أن المغتابة مفطرة وهذا ما لا يسع أحداً خلافه * »

وقد كابر بعضهم فقال : إنما يطل أجره لا صومه * »

قال أبو محمد : فكان هذا في غاية السخافة !! وبالضرورة يدري كل ذى حس أن كل عمل أحبط الله تعالى أجر عامله فانه تعالى لم يحتسب له بذلك العمل ولا قبله ، وهذا هو البطلان بعينه بلا مرية * وبهذا يقول السلف الطيب ؛ * »

روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حفص بن غياث ، وهشيم كلاهما عن مجالد عن الشعبي ، قال هشيم : عن مسروق عن عمر بن الخطاب ليس الصيام من الشراب والطعام وحده ، ولكنه من الكذب ، والباطل ، واللغو * »

وعن حفص بن غياث عن مجالد عن الشعبي عن علي بن أبي طالب مثله نصاً * »

(١) هكذا في هذه الرواية ، « سليمان التيمي عن عبيد ، بدون واسطة ، وهو يوافق رواية ابن أبي خيثمة وأبي يعلى من طريق حماد عن سليمان ، كما نقله ابن حجر في الإصابة (ج ٤ ص ٢٠٨) وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٤٢٠) في ترجمة عبيد : « روى عنه سليمان التيمي ولم يسمع منه ، بينها رجل ، وهذا هو الصواب ، فقد رواه أحمد (ج ٥ ص ٤٣١) من حديث يزيد بن هرون وابن أبي عدي كلاهما عن سليمان ، عن رجل حدثهم في مجلس أبي عثمان النهدي عن عبيد ، قد ذكره مطولا ، ونسبه ابن حجر كذلك لابن السكن ، ونسبه المنذرى في الترغيب والترهيب (ج ٢ ص ٩٨) الى ابن أبي الدنيا وأبي يعلى أيضا ، فالحديث ضعيف . وروى نحوه أبو داود الطيالسي (ص ٢٨٢ رقم ٢١٠٧) عن الربيع بن صبيح عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس ، والربيع ويزيد ضعيفان من قبل حفظهما ولهما أوام . ونسبه المنذرى (ج ٣ ص ٢٩٨) الى ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة واليهي . »

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال قال جابر — هو ابن عبد الله — : اذا صمت فليصم سمعك ، وبصرك ، ولسانك عن الكذب والمأثم ، ودع أذى الخادم ^(١) ، وليكن عليك وقار ، وسكينة يوم صيامك ، ولا تجعل يوم فطرك ويوم صومك سواء *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن أبي العباس — هو عتبة بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود — عن عمرو بن مرة عن أبي صالح الحنفي عن أخيه طلق ابن قيس ^(٢) قال قال أبوذر : اذا صمت فتحفظ ما استطعت . فكان طلق اذا كان يوم صيامه دخل فلم يخرج الا الى صلاة ^(٣) *

ومن طريق وكيع عن حماد البكاء ^(٤) عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : اذا اغتاب الصائم أفطر *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن مسلم العبدى عن أبي المتوكل الناجي قال : كان أبوهريرة وأصحابه اذا صاموا جلسوا في المسجد وقالوا : نطهر صيامنا *

فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم عمر ، وأبوذر ، وأبو هريرة ، وأنس ، وجابر ، وعلى يرون بطلان الصوم بالمعاصي ، لأنهم خصوا الصوم باجتنابها وان كانت حراما على المفطر ، فلو كان الصيام تاماً بها ما كان تخصيصهم الصوم بالنهي عنها معنى . ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم *

ومن التابعين منصور بن مجاهد قال : ما أصاب الصائم شئ الا الغيبة ، والكذب ^(٥) *

وعن حفصة بنت سيرين : الصيام جنة : ما لم يخرقها صاحبها ، وخرقها الغيبة *

وعن ميمون بن مهران : ان أهون الصوم ترك الطعام والشراب *

وعن ابراهيم النخعي قال : كانوا يقولون : الكذب يفطر الصائم *

(١) في النسخة رقم ١٦ ، الجارء بدل الخادم ، (٢) طلق بفتح الطاء المهملة (٣) في النسخة رقم ١٦ «ثلاث» (٤) كذا في الاصلين وهو خطأ فاحش ، اذ ليس في الروايات اسمه «حماد البكاء» بل هو «الهيثم بن جابر البكاء» وجماز بالجم والزاي والبكاء تشديد الكاف لانه عرف بكثرة البكاء ، والهيثم هذا معروف بالرواية عن ثابت البناني ، وروى عنه وكيع ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٦ ص ٢٠٤) والاساب (ورقة ٨٧) وهو ضعيف جداً (٥) في النسخة رقم ١٦ «شئ» بدل «شئ» وهو خطأ ، والشئ — بالقصر — «شئ» من الامر ، قال في اللسان : «وفي حديث مجاهد : كل ما أصاب الصائم شئ الا الغيبة والكذب فهي له كالقتل . قال يحيى بن سعيد : الشئ هو الشئ اليسير الهين . قال : وهذا وجه ، وأما ما أراد مجاهد ، ولكن الاصل في الشئ الاطراف . وإراد ان الشئ ليس بمقتل وان كل شئ أصابه الصائم لا يطل صومه فيكون كالقتل له الا الغيبة والكذب فانهما يطلان الصوم فيهما كالقتل له .

قال أبو محمد : ونسال من خالف هذا عن الأكل للحم الخنزير ، والشرب للخمر عمداً
أيفطر الصائم أم لا ؟ فمن قولهم : نعم *
فنقول لهم : ولم ذلك ؟ *

فان قالوا : لأنه منهي (١) عنهما فيه *

قلنا لهم : وكذلك المعاصي ؛ لأنه منهي عنها في الصوم أيضاً بالنص الذي ذكرنا (٢) *
فان قالوا : وغير الصائم أيضاً منهي عن المعاصي *

قلنا لهم : وغير الصائم أيضاً منهي عن الخمر ، والخنزير ، ولا فرق *

فان قالوا : انما نهى عن الأكل والشرب (٣) . ولا نبالي أى شيء أكل أو شرب *

قلنا : وانما نهى عن المعاصي في صومه ولا نبالي بما عصى ، أبأكل وشرب ، أم

بغير ذلك ؟ *

فان قالوا : انما أفطر بالأكل والشرب للاجماع على أنه مفطر بهما *

قلنا فلا تبطلوا الصوم إلا بما أجمع على بطلانه به !! وهذا يوجب عليكم أن لا تبطلوه

بأكل البرد ولا بكثير مما أبطلتموه به (٤) . كالسعوط والحقنة وغير ذلك *

فان قالوا : قسنا ذلك على الأكل ، والشرب *

قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا فاسداً من القياس ، وكان أصح على

أصولكم أن تقيسوا بطلان الصوم بجميع المعاصي على بطلانه بالمعصية بالأكل ، والشرب

وهذا مالا يخلص منه *

فان قالوا : ليس اجتناب المعاصي من شروط الصوم *

قلنا : كذبتهم !! لان النص قد صح بأنه من شروط الصوم كما أوردنا *

فان قالوا : تلك الأخبار زائدة على ما في القرآن *

قلنا : وإبطالكم الصوم بالسعوط ، والحقنة ، والامناء مع التقييل زيادة فاسدة باطلة

على ما في القرآن !! فتركتم زيادة الحق ، وأثبتتم زيادة الباطل !! وبالله تعالى التوفيق *

٧٣٥ — مسألة — فمن تعدد ذكراً لصومه شيئاً ما ذكرنا فقد بطل صومه ،

ولا يقدر على قضائه ان كان في رمضان أو في نذر معين ، إلا في تعدد القى خاصة فعليه القضاء *

برهان ذلك : أن وجوب القضاء في تعدد القى قد صح عن رسول الله ﷺ ،

كما ذكرنا قبل هذه المسألة بمسألتين ، ولم يأت في فساد الصوم بالتعدد للأكل أو الشرب

(١) كلمة لأنه ، سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ (٢) قوله ، الذي ذكرنا ، زيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) كلمة

« والشرب » سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ (٤) في النسخة رقم ١٦ « أبطلتم به » *

أو الوطء نص بإيجاب القضاء ، وإنما اقترض تعالى رمضان — لا غيره — على الصحيح المقيم العاقل البالغ ، فأيجاب صيام غيره بدلا منه إيجاب شرع لم يأذن الله تعالى به ، فهو باطل ، ولا فرق بين أن يوجب الله تعالى صوم شهر مسمى فيقول قائل : إن صوم غيره ينوب عنه ، بغير نص وارد في ذلك — : وبين من قال : إن الحج إلى غير مكة ينوب عن الحج إلى مكة ؛ والصلاة إلى غير الكعبة تنوب عن الصلاة إلى الكعبة ، وهكذا في كل شيء ، قال الله تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتدوها) وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

فان قالوا : قسنا كل مفطر بعمد في إيجاب القضاء على المتقي عمداً (١) * قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأنهم أول من نقض هذا القياس ؛ فأكثرهم لم يقس المفطر عمداً بأكل أو شرب على المفطر بالقيء (٢) عمداً في إسقاط الكفارة عنهم كسقوطها عن المتقي عمداً . وهم الخفيفون والمالكيون ، والشافعيون قاسوهم على المفطر بالقيء عمداً ، ولم يقيسوهم كلهم على المجامع عمداً في وجوب الكفارة عليهم كلهم ؛ فقد تركوا القياس الذي يدعون ! فان وجد من يسوى بين الكل في إيجاب القضاء والكفارة كلم في إبطال القياس فقط * فان ذكروا أخباراً وردت في إيجاب القضاء على المتعمد للوطء في نهار رمضان * قيل : تلك آثار لا يصح فيها شيء *

لان أحدها من طريق أبي أويس عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان بالكفارة وأنت يصوم يوماً ، وأبو أويس ضعيف ، ضعفه ابن معين وغيره (٣) * »

والثاني رويناه من طريق هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ أمره بأن يصوم يوماً » وهشام بن سعد ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين وغيرهما ، ولم يستجز الرواية عنه يحيى بن سعيد القطان (٤) *

(١) في النسخة رقم ١٤ وعامداً (٢) كلمة وبالقيء سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ ، (٣) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أويس : وهو مدوق وضعفه من قبل حفظه ، وحديثه رواه الدار قطنى (ص ٢٥١) ونسبه ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١٣٤) إلى الليثي (٤) هشام ضعفه من قبل حفظه أيضاً ، وقد نقل ابن حجر عن الحلبي أنه قال : انكر الحفاظ حديثه في المواقع في رمضان من حديث الزهري عن أبي سلمة قالوا : وإنما رواه الزهري عن حميد ، قال : ورواه وكيع عن هشام بن سعد عن الزهري عن أبي هريرة منقطعاً ، قال أبو زرعة الرازي : أراد وكيع الشتر على هشام بإسقاط أبي سلمة ، وحديثه في أبي داود (ج ٢ ص ٢٨٧) والدار قطنى (ص ٢٥٢ و ٢٤٣) ونسبه في الفتح لليثي ، ومثل هذا الذي اختلط فيه الأمر على الراوي لا يكون حجة

والثالث رويناه من طريق عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال للواطىء في رمضان : « اقض يوماً مكانه » وعبد الجبار بن عمر ضعيف ، ضعفه البخارى ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابوداود السجستانى : هو منكر الحديث (١) *

والرابع رويناه من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « أنه أمر الواطىء في نهار رمضان أن يصوم يوماً مكانه » . وهذا أسقطها كلها ! لأن الحجاج لا شيء ، ثم هو صحيفة (٢) *

ورويناه مرسلًا من طريق مالك عن عطاء بن السائب عن سعيد بن المسيب *

ومن طريق ابن جريج عن نافع بن جبير بن مطعم *

ومن طريق أبي معشر المدنى عن محمد بن كعب القرظى ، كلهم : « أن النبي ﷺ أمره بقضاء يوم » . وهذا كله مرسل ، ولا تقوم بالمرسل حجة *

وتالله لو صح منها ولو خبر واحد مسند من طريق الثقات لسارعنا الى القول به *

فان لجوا وقالوا : المرسل حجة ، ولا نضعف المحدثين !! *

قلنا لهم : فلا عليكم ! حدثنا يوسف بن عبد الله النمرى (٣) ثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف بن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن عطاء الخراسانى عن سعيد بن المسيب قال : « جاء أعرابى الى رسول الله ﷺ يضرب نحره وينتف شعره ويقول : هلك الأبعد ، فقال له رسول الله ﷺ : وما ذاك ؟ قال : أصبت أهلى في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله ﷺ : هل تستطيع أن تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : تستطيع أن تهدي بدنة ؟ قال : لا ، قال : فاجلس (٤) فأتى بعرق تمر » وذكر باقى الخبر ، وهكذا رويناه من طريق ابن جريج ، ومعمّر عن عطاء الخراسانى عن سعيد بن المسيب — فليأخذوا بالبدنة في الكفارة في ذلك ، وإلا فالقوم متلاعبون !! *

وقلنا لهم : لو أردنا التعلق بما لا يصح لوجدنا خيراً من كل خبر تعلقم به هنا ؛ كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — وعبد الرحمن بن مهدي قالاً جميعاً : ثنا سفيان — هو الثورى —

(١) عبد الجبار ضعيف جداً ، وحديثه اثار اليه النار حتى (ص ٢٥١) ونسبه في الفتح للسيهقي (٢) في النسخة رقم ١٤ « هي صحيفة » (٣) في النسخة رقم ١٦ « النمر » وهو خطأ ، ويوسف هنا هو الامام ابن عبد البر الاندلسى المالكي وهو عصرى المؤلف وتأخرت وفاته عنه ولكنه اكبر منه سنًا ، ولد ابن حزم سنة ٣٨٤ هـ ومات سنة ٤٥٦ هـ ، وولد ابن عبد البر سنة ٣١٨ هـ ومات سنة ٤٦٣ هـ عن ٩٥ سنة رحمهما الله (٤) زيادة ، قال فاجلس ، من الموطأ

عن حبيب بن أبي ثابت حدثني أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة ولا مرض — لم يقض عنه صيام الدهر وإن صامه » *

قال أحمد بن شعيب : وأبناؤنا مؤمل بن هشام ثنا إسماعيل عن شعبة عن حبيب ابن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة رخصها الله (١) لم يقض عنه صوم الدهر » *

قال أحمد بن شعيب : أبناؤنا محمود بن غيلان ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة قال أخبرني (٢) حبيب بن أبي ثابت قال سمعت عمارة بن عمير يحدث عن أبي المطوس ، قال حبيب. وقد رأيت أبا المطوس ، فصح لقاءه إياه (٣) *

فهذا أحسن من كل ما تعلقوا به *

وأما نحن فلا نعتمد عليه ، لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة ، ويعيدنا الله من أن نحتج بضعيف إذا وافقنا ، ونرده إذا خالفنا *

وقال بمثل قولنا أفاضل السلف *

روينا من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن اليلاني . أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما فيما أوصاه به (٤) . من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع (٥) * ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل (٦)

(١) في النسخة رقم ١٤ « رخصها الله له » زيادة « له » وهي ثابتة عند الدارمي وأبي داود (٢) في النسخة رقم ١٤ وثناه (٣) هذه الاسانيد الثلاثة لحديث أبي المطوس لم أجدها في النسائي ، ولعلها في السنن الكبرى ، ورواية الطيالسي موجودة في مسنده (ص ٣٣١ رقم ٢٥٤٠) ، والحديث رواه أيضاً الدارمي (ص ٢١٦) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٨٨) والترمذي (ج ١ ص ٩٠) هند والدارقطني (ص ٢٥٢) ، وفي بعض الروايات « عن ابن المطوس عن أبيه » وكل صحيح ، فهو أبو المطوس وأبوه اسمه المطوس أيضاً ؛ نقل ابن حجر عن يزيد بن أبي أنيسة « عن حبيب ابن المطوس عن المطوس » وقال الترمذي : « حديث لا تعرفه إلا من هذا الوجه » وسمعت محمداً — يعني البخاري — يقول : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس ، ولا أعرف له غير هذا الحديث ، وزاد ابن حجر عن البخاري : « ولا أدرى سمع أبوه من أبي هريرة أم لا » وعن أحمد « لا أعرفه ولا أعرف حديثه عن غيره » ومثل هذا لا يكفي للاحتجاج به ، وقد نقل ابن حجر في الفتح عن ابن خزيمة تصحيحه (ج ٤ ص ١١٤) ثم قال : « واختلف في علي حبيب بن أبي ثابت اختلافاً كثيراً ، فصلت فيه ثلاث علل : الاضطراب ، والجهل بحال أبي المطوس ، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة » (٤) في النسخة رقم (١٦) « فيما أوصاه به » (٥) نقله ابن حجر في الفتح عن ابن حزم ولم ينسبه إلى غيره وقال إن في الاسناد انقطاعاً (ج ٤ ص ١١٥) (٦) في الأصلين « عبد الله بن الهذيل » وهو خطأ ؟ صحناه من الفتح والتبذير

عن عمر بن الخطاب . أنه أتى بشيخ شرب الخمر في رمضان ، فقال للمنخرين ! للمنخرين ولداتنا صيام ! ثم ضربه ثمانين وصيره الى الشام (١) *

قال أبو محمد : ولم يذكر قضاء ولا كفارة *

ومن طريق سفيان عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه : أن علي بن أبي طالب أتى بالنجاشي (٢) قد شرب الخمر في رمضان ، فضربه ثمانين ثم ضربه من الغد عشرين ، وقال : ضربناك العشرين لجرأتك على الله وإفطارك في رمضان *

قال علي : ولم يذكر قضاء ولا كفارة *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن عمر بن يعلى الثقفي (٣) عن عرفة (٤) عن علي بن أبي طالب قال : من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يقضه أبداً طول الدهر * وعن ابن مسعود : من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر وإن صامه (٥) *

وبأصح طريق عن علي بن الحسين عن أبي هريرة : أن رجلاً أفطر في رمضان ، فقال أبو هريرة : لا يقبل منه صوم سنة *

ومن طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه . عن أبي هريرة : من أفطر يوماً من أيام رمضان لم يقضه يوم من أيام الدنيا (٦) *

قال أبو محمد : من أصل الخفيفين الذين يجاحشون عنه (٧) — ويتركون له السنن — أن الخبر إذا خالفه راويه من الصحابة كان ذلك عندهم دليلاً على ضعف ذلك الخبر أو نسخه ، قالوا ذلك في حديث ابن مغفل ، وأبي هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا إحداهن بالتراب ، فتركوه ، لأنهم ادعوا أن أبا هريرة خالفه وقد كذبوا في ذلك بل قد صح عنه القول به ، وهذا مكان قد خالف فيه — أبو هريرة ما روى من هذا القضاء ، وخالفه أيضاً سعيد بن المسيب — على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فأرى على من

(١) هذا الاثر نقله البخاري مختصراً معلقاً (ج ٣ ص ٨٢) بلفظ «صياتنا» بدل «ولداتنا» ونسبه ابن حجر لسعيد بن منصور والبنغوي في المجموعات (ج ٤ ص ١٤٤) (٢) النجاشي هذا شاعر اسمه قيس بن عمرو الحارثي ، وقد على عمر . ولازم علياً وكان معه بصفين ، وكان يمدحه فلما حلده في الخمر فرأى معاوية ، وهذا الاثر رواه الطحاوي (ج ٢ ص ٨٨) باسنادين صحيحين ، وأشار اليه المؤلف في الاحكام (ج ٧ ص ١٦٦ و ١٦٧) وللنجاشي ترجمة في الاصابة (ج ٦ ص ٢٦٣ ر ٢٦٤) (٣) عمر هذا هو ابن عبد الله بن يعلى ، وهو ضعيف متروك . (٤) هو ابن عبد الله الثقفي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان «مجهول» (٥) اثر على وابن مسعودهما كلامهما من رواية عرفة ، ونسبهما ابن حجر في الفتح لليثقي (ج ٤ ص ١١٥) (٦) نقله ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١١٤) عن المؤلف ، ولم ينسبه الى غيره (٧) بالجيم والحاء المهملة والشين المعجمة ، قال في اللسان : «الجحاش والجحاشة المزاولة في الامر ، وجاحش القوم جحاشاً زجهم ، وجاحش عن نفسه وغيره جاحشاً دافع» ثم حكى انه يكون بالشين المعجمة وبالشين المهملة ، وكله بمعنى الدفاع والقتال»

أفطر يوما من رمضان صوم شهر ، فينبغي لهم إسقاط القضاء المذكور في الخبر بهاتين الروايتين *

فان قالوا : قد رواه غير أبي هريرة وغير سعيد *

قلنا : وغسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا قد رواه غير أبي هريرة *

فان قالوا : محال أن يكون عند أبي هريرة هذا الخبر ويفتي بخلافه *

قلنا : فقولوا هذا في خبر غسل الاناء : محال أن يكون عنده ذلك الخبر ويخالفه ! وهذا ما لا يخلص لهم منه *

٧٣٦ — مسألة — ولا قضاء الا على خمسة فقط : وهم الحائض ، والنفساء ، فانهما يقضيان أيام الحيض والنفساء ، لا خلاف في ذلك من أحد ، والمريض ، والمسافر سفرأ تقصر فيه الصلاة ، لقول الله تعالى . (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) والمتقى ، عمداً ، بالخبر الذي ذكرنا قبل ، وهذا كله أيضا يجمع عليه في المريض والمسافر اذا أفطرا ، وكلهم مطيع لله تعالى ، لا إثم عليهم ، الا المتقى وهو ذاكر ، فانه آثم ولا كفارة عليه *

٧٣٧ — مسألة — ولا كفارة على من تعمد فطرا في رمضان بما لم يباح له ، الا من وطئ في الفرج من امرأته أو أمته المباح له وطؤهما اذا لم يكن صائما فقط فان هذا عليه الكفارة ، على ما نصف بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ولا يقدر على القضاء ، لما ذكرناه . برهان ذلك : أن رسول الله ﷺ لم يوجب الكفارة إلا على واطئ (١) امرأته عامداً ، واسم امرأته يقع على الأمة المباح وطؤها ، كما يقع على الزوجة ولا يجمع للمرأة من لفظها ، لكن جمع المرأة على نساء ، ولا واحد للنساء من لفظه ، قال تعالى : (نساؤكم حرث لكم) فدخل في ذلك — بلا خلاف — الأمة المباحة ، والزوجة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله (٢) ﷺ فقال : هلك يارسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان . قال :

(١) في النسخة رقم (١٦) ، إلا عن وطئ ، (٢) في مسلم (ج ١ ص ٢٠٦) ، الى النبي صلى الله عليه وسلم .

هل تجد ماتعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ماتطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، ثم جلس ، فأتى النبي ﷺ بعرق (١) فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : أفقر منا ؟! فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا !! فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك * قال أبو محمد : هكذا رواه منصور بن المعتمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، ومعمّر ، ومسدد ، وعراك بن مالك (٢) كلهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، وخالف أشهب في هذا اللفظ سائر أصحاب الليث * فلم يوجب عليه السلام الكفارة على غير من ذكرنا ، وقد قال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، فلا يحل مال أحد بغير نص أو إجماع (٣) متيقن ، ولا يحل لأحد إيجاب غرامة لم يوجبها القرآن ولا رسول الله ﷺ ، فيتعدى بذلك حدود الله ، ويبيع المال المحرم ، ويشرع مالم يأذن به الله تعالى *

فإن قيل : فلم لم توجبوا الكفارة على كل من أفطر في رمضان فطراً لم يبح له ، باى شيء أفطر ؟ بما رويتموه من طريق مالك وابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصاري ، كلهم عن الزهري ، ومن طريق أشهب عن الليث عن الزهري ، ثم اتفقوا ، عن حميد ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رجلاً أفطر في نهار رمضان ، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعق رقبة . أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، فقال : لا أجد ، فأتى رسول الله ﷺ بعرق تمر ، فقال : خذ هذا فصدق به ، فقال : يا رسول الله لا أجد أحوج إليه مني ! فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ، وقال : كله » * قلنا : لأنه خبر واحد ، عن رجل واحد ، في قصة واحدة ، بلا شك ، فرواه من ذكرنا عن الزهري بمحلاً مختصراً ، ورواه الآخرون الذي ذكرنا قبل ، ولمّا أتوا بلفظ الخبر كما وقع ، وكما سئل عليه السلام ، وكما أفتى ، ووينوا فيه أن تلك القضية (٤) إنما كانت وطأ لأمراته ، ورتبوا الكفارة كما أمر بها رسول الله ﷺ ، وأحال مالك ، وابن جريج ، ويحيى صفة الترتيب ، وأجملوا الأمر ، وأتوا بغير لفظ النبي ﷺ ، فلم

(١) بفتح العين المهملة وفتح الراء ، وقال باسكان الراء ايضاً ، وهو المكتل ، وهو منسوج من نسيج الخوص

(٢) عراك - بكسر العين المهملة ، وروايته عن الزهري من رواية الأكا بر عن الأصغر ، وكلاهما تابعي ،

الا ان الزهري أصغر منه ، وقد نقل ابن حجر في التهذيب انه روى عن الزهري مع انه يروى ايضاً عن أبي هريرة بغير

واسطة (٣) في النسخة رقم (١٦) ولا إجماع (٤) في النسخة رقم (١٦) ، القصة .

يجز الأخذ بما روي من ذلك ، مما هو لفظ (١) من دون النبي عليه السلام . ممن اختصر الخبر وأجمله ، وكان الفرض أخذ قيا النبي عليه السلام كما أفتى بها ، بنص كلامه فيها أفتى به *

فان قيل : فانا نقيس كل مفطر على المفطر بالوطء . . لأنه كله فطر محرم * قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان ههنا هذا القياس باطلا ، لأنه قد جاء خبر المتقي عمداً ، وفيه القضاء ، ولم يذكرفيه كفارة ، فما الذي جعل قياس سائر المفطرين على حكم الواطئ أولى من قياسهم على حكم المتعمد للقي ؟ ! والآكل والشارب أشبه بالمتعمد للقي منهما بالواطئ ، لأن فطرهم كلهم من حلوقهم لا من فروجهم ، بخلاف الواطئ ، ولأن فطرهم كلهم لا يوجب الغسل ، بخلاف فطر الواطئ ، فهذا أصح في القياس ، لو كان القياس حقا *

وقد أجمعوا على أنه لا كفارة على المتعمد لقطع صلاته ؛ والصلاة أعظم حرمة وآكد من الصيام ، فصارت الكفارة خارجة عن الأصل ، فلم يجز أن يقاس على خبرها * فان قال : إني أوجب الكفارة على المتعمد للقي . . لأنني أدخله في جملة من أفطر فأمر بالكفارة ، وأجعل هذا الخبر الذي رواه مالك ، وابن جريج ، ويحيى عن الزهري — : زائداً على ما في خبر المتعمد للقي *

قلنا : هذا لازم لكل من استعمل (٢) لفظ خبر مالك ، وابن جريج عن الزهري لازم له ، والا فهو متناقض ، وقد قال بهذا بعض الفقهاء ، وروي عن أبي ثور ، وابن الماجشون ، إلا أن من ذهب إلى هذا لم يكلم إلا في تغليب رواية سائر أصحاب الزهري التي قدمنا (٣) على ما اختصره هؤلاء فقط *

وليس إلا قولنا أو قول من أوجب الكفارة والقضاء على كل مفطر ، بأي وجه أفطر ، بعموم رواية مالك ، وابن جريج ، ويحيى ، وبالقياس جملة على المفطر بالوطء ، وبالق ، * وأما الحنفيون والمالكيون والشافعيون فلم يتعلقوا بشيء من هذا الخبر أصلاً ، ولا بالقياس ، ولا بقول أحد من السلف ! لأنهم أوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء فتعدوا (٤) ما رواه جمهور أصحاب الزهري ، وأسقطوا الكفارة عن بعض من أفطر بغير الوطء ، مما قد أوجبناه في غيرهم ، نخالقوا ما رواه مالك ، ويحيى ، وابن جريج

(١) في النسخة رقم (١٦) «عما هو من لفظ» (٢) في النسخة رقم (١٦) «هذا لأن كل من استعمل» الخ والتركيب قلق غير واضح في النسختين (٣) في النسخة رقم (١٦) «رواية أصحاب الزهري الذي قدمنا» (٤) في النسخة رقم (٤) «فتعدوا» وهو خطأ .

نخالفوا كل لفظ خبر ورد في ذلك جملة ! وخالفوا القياس ، إذ لم يوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء وبالوطء ، ولم يتبعوا ظاهر الآثار ، إذ أوجبوها على بعض من أفطر بغير الوطء ! على ما نذكر من أقوالهم بعد هذا ، فلا يجوز إيهامهم بأنهم تعلقوا في هذا الموضوع بشيء من الآثار ، أو بشيء من القياس — : على من نبهناه ^(١) على تناقض أقوالهم في ذلك !! وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد اختلف السلف في هذا ، فذكر أن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره من أقوالهم ، ثم نعقب بأقوال الخفيفين والمالكيين والشافعيين ، التي لا متعلق لها بالقرآن ولا بشيء من الروايات ، والسنن ، لأصحيحها ولا سقيمها ، ولا باجماع ، ولا بقول صاحب ، ولا بقياس ، ولا برأى له وجه ، ولا باحتياط . وبالله تعالى تأيد *

فقال طائفة : لا كفارة على مفطر في رمضان بوطء ولا بغيره *

روينا بأصح إسناد عن الحجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن المغيرة — هو ابن مقسم — عن إبراهيم النخعي ، في رجل أفطر يوماً من رمضان ، قال : يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه *

وعن الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان ، وأيوب السختياني ، وحبيب بن الشهيد ، وهشام بن حسان ، قال حماد : عن إبراهيم النخعي ، وقال أيوب ، وحبيب ، وهشام كلهم : عن محمد بن سيرين ، ثم اتفق إبراهيم ، وابن سيرين ، فيمن وطئ عمداً في رمضان : أنه يتوب إلى الله تعالى ، ويتقرب إليه ما استطاع ، ويصوم يوماً مكانه ^(٢) *

ورويناه أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين ، فيمن أكل يوماً من رمضان عامداً ، قال : يقضى يوماً ويستغفر الله *

ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا جرير بن حازم حدثني يعلى بن حكيم قال : سألت سعيد بن جبير عن رجل وقع بامرأته في رمضان : ما يكفره ؟ فقال : ما ندرى . ما يكفره ! ذنب أو خطيئة يصنع ^(٣) الله تعالى به فيه ما يشاء ؛ ويصوم يوماً مكانه *

ومن طريق حجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي أنه قال فيمن أفطر يوماً من رمضان : لو كنت أنا لصمت يوماً مكانه *

(١) في النسخة رقم (١٦) وعلى ما نبهناه ، وهو خطأ (٢) سيأتي قريباً عن النخعي ما يخالف هذا وأنه قال : يصوم

ثلاثة آلاف يوم !! (٣) في النسخة رقم (١٦) «حتى يصنع» وزيادة «حتى» لا معنى لها .

فهؤلاء ابن سيرين، والنخعي، والشعبي، وسعيد بن جبير لا يرون على الواطئ في نهار رمضان عامداً كفارة *

وقالت طائفة بالكفارة، ثم اختلفوا *

فروينا من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج (١) الكلابي عن عوف بن مالك الأشجعي قال قال عمر بن الخطاب : صوم يوم من غير رمضان وإطعام مسكين يعدل يوماً من رمضان ، وجمع بين أصبعيه *
قال أبو محمد : وعهدنا هم يقلدون عمر في أجل العنين ، وفي حد الخمر ثمانين ، ولا يصح في ذلك شيء عن عمر ، فليقلدوه هنا ؛ فهو أثبت عنه مما يقلدوه (٢) ولكنهم متحكمون بالباطل في الدين !! *

وقالت طائفة كما روينا عن المعتمر بن سليمان : قرأت علي فضيل عن أبي حريز (٣) قال حدثني أيفع (٤) قال : سألت سعيد بن جبير عن أفطر في رمضان ؟ فقال : كان ابن عباس يقول : من أفطر في رمضان فعليه عتق رقبة ، أو صوم شهر ، أو إطعام ثلاثين مسكينا ، ومن وقع على امرأته وهي حائض ، وسمع أذان الجمعة ولم يجمع ، وليس له عذر — : كذلك عتق رقبة *

قال علي : وهذا قول لائنص فيه ، وعهدنا بالحنيفين يقولون في مثل هذا — اذا وافق أهواءهم (٥) — : مثل هذا لا يقال بالرأي ، فلم يبق الا انه توقيف ، فيلزمهم أن يقولوه هنا ، والا فهم متلاعبون بالدين !! *

وقالت طائفة كما روينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ، في رجل أفطر يوماً من رمضان : يصوم ثلاثة آلاف يوم !! (٦) *
وقالت طائفة كما روينا من طريق حماد بن سلمة : أنا حميد أنه سأل الحسن البصري عن رجل أفطر في رمضان (٧) أربعة أيام يأكل ويشرب وينكح ؟ فقال الحسن : يعتق

(١) هو من التابعين وغزا القسطنطينية مع عوف بن مالك (٢) في النسخة رقم (١٦) «قلدوا» (٣) حريز - بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره زاي ، وأبو حريز هو عبد الله بن حسين الأزدي قاضي سجستان ، وهو ضعيف ، وفي النسخة رقم ١٤ عن ابن جرير «وهو تصحيف» (٤) بالياء التحتية والفاء ، بوزن احمد ، ولم يعرف اسم ابيه ، وقال النسائي : «أبو حريز ضعيف وايفع لا أعرفه» ، وقال البخاري : «ايفع عن ابن عمر في الطهور منكر واثر ايفع هذا عن سعيد عن ابن عباس يظهر من كلام ابن حجر في التهذيب انه رواه النسائي : ولكني لم أجده فيه ، فلهذا في السنن الكبرى (٥) في النسخة رقم (١٦) «آراهم» (٦) سبق قريبا عن النخعي ما يخالف هذا وأنه قال يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه (٧) في النسخة رقم (١٦) «أفطر من رمضان» •

أربعة رقاب ، فان لم يجد فأربع (١) من البدن ، فان لم يجد فعشرين صاعاً من تمر لكل يوم ، فان لم يجد صام لكل يوم يومين *

وقد ذكرنا مثل (٢) هذا مرسل عن النبي ﷺ من طريق سعيد بن المسيب * وروينا أيضاً من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن أن النبي ﷺ قال في الذي وطئ امرأته في رمضان : رقة ، ثم بدنة « ثم ذكرنا حديث الزهري في العرق من التمر *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : « أن رجلاً أتى النبي ﷺ وقد واقع أهله في رمضان ، فقال له عليه السلام : أعتق رقة ، قال : لا أجد ، قال : أهد بدنة . قال : لا أجد ، قال : صم شهرين ، قال : لا أستطيع ، قال : أطعم ستين مسكيناً ، قال : لا أجد ، فأتى النبي ﷺ بمكتل فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : يا رسول الله ، ما بينهما أهل بيت أحوج منا ، قال : كله أنت وعيالك *

ومن طريق حماد بن سلمة : أنا عمار بن ميمون عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ أمر الذي وقع بامرأته (٣) في رمضان أن يعتق رقة ، قال : لا أجد ، قال : اهد هدياً ، قال : لا أجده » وذكر باقي الحديث *

فان تعللوا في مرسل سعيد (٤) بأنه ذكر له مارواه عطاء الخراساني عنه من ذلك . فقال سعيد : كذب ، إنما قلت له : تصدق تصدق — فان الحسن ، وقتادة ، وعطاء قد رووه أيضاً مرسل وفيه الهدى بالبدنة (٥) *

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين والمالكيين يقولون : المرسل كالمسند ، وهذا مرسل من طرق ، فيلزمهم القول به ، لأنه زاد على سائر الأحاديث ذكر الهدى *

وأيضاً من طريق القياس : فان البدنة والهدى يجبر بهما نقص الحج ، ولم نجد شيئاً من الأعمال يجبر نقصه بكفارة إلا الحج ، والصوم فيجب أن يكون للهدى في الصوم مدخل كماله في الحج ، ولكن القوم لا يثبتون على شيء !! *

وأما نحن فلا حجة في مرسل عندنا أصلاً (٦) *

وقالت طائفة كما (٧) روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : سألت سعيد بن المسيب عن رجل أكل في رمضان عامداً ؟ فقال : عليه صيام شهر ، قلت :

(١) كنا رسم بدون الالف في الاصلين منصوباً ، وهو صحيح على ما قدمنا قريبا (٢) في النسخة رقم (١٤) ، بمثل ، (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وقع على امرأته ، (٤) قوله « سعيد » سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) ، البدنة ، (٦) في النسخة رقم (١٦) « فلا حجة عندنا في مرسل » ، (٧) في النسخة رقم (١٦) « ما » .

يومين ؟ قال : صيام شهر ، قال : فعددت أياما فقال : صيام شهر *
ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في الذي
يفطر يوما من رمضان متعمداً : عليه صوم شهر *
ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب .
قال : عليه لكل يوم أفطر شهر *

قال علي : يحتمل هذا القول أنه أراد شهراً شهراً عن كل يوم ، ويحتمل ما رواه
معمر من أن عليه لكل يوم أفطر شهراً واحداً وهذا أظهر وأولى ، لتيقن ^(١) الروايات عنه *
وحجة من قال بهذا ما روينا من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار قال :
ثنا أحمد بن يحيى الصوفي الكوفي ثنا أبو غسان ثنا مندل ^(٢) عن عبد الوارث ^(٣) عن
أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من أفطر يوماً من رمضان فعليه صوم شهر » *
قال علي : مندل ضعيف ، وعبد الوارث مجهول ، ولو صح لقلنا به ، ويلزم القول
به من لم يبال بالضعفاء ، لانه زائد على سائر الاخبار ، ويلزم ايضاً المالكين القائلين بأن
نية واحدة في اول الشهر تجزئ الجميع ، لانه كله كصلاة واحدة ، وكيوم واحد *
وقالت طائفة كما روينا من طريق الشافعي : ان ربيعة قال : من أفطر يوماً من رمضان
عامداً فعليه صيام اثني عشر يوماً ، لان الله عز وجل تخيره من اثني عشر شهراً ! قال
الشافعي : يجب على هذا ان من ترك صلاة من ليلة القدر ان يقضى ثلاثين ألف صلاة
لان الله تعالى يقول : (ليلة القدر خير من ألف شهر) ! *
وقال الحنفيون والمالكيون ما نذكروه ان شاء الله تعالى ، وهي اقوال لا تؤثر كما هي
عن احد من السلف *

فاما الشافعيون فهم أقل الثلاث الطباقي تناقضا ، وذلك انهم قالوا : لا تجب الكفارة
على مفطر عمداً في رمضان الاعلى من جامع انسانا او بهيمة في فرج او دبر ، فان من
فعل ^(٤) هذا تجب عليه الكفارة بالا يلاج ، امنى أم لم يمن ، والكفارة عنده كما ذكرنا
قبل من رواية الجمهور عن الزهري عن حميد عن ابي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم ير على

(١) في النسخة رقم (١٦) «لتفق» (٢) مندل - بالميم المثلثة واسكان التون وقع الدال المهملة وهو ابن علي العنزي
وهو ضعيف كما قال المؤلف (٣) عبد الوارث هذا مجهول كما قال المؤلف ، ونقل الترمذي عن البخاري انه منكر
الحديث ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٤ ص ٨٥) وحديثه هذا رواه الدارقطني (ص ٢٥٢) من طريق ابي نعيم
الفضل بن دكين عن مندل عن ابي هاشم عن عبد الوارث عن انس ، فزاد في الاسناد «عن ابي هاشم» كما ترى ؛ وكذلك نقله
في لسان الميزان ، فلم يلقه سقط من كتاب البزار ومن كتاب المؤلف ، وقال الدارقطني عقبه : «هذا اسناد غير ثابت : مندل -
ضعيف ومن دون أنس ضعيف ايضا» (٤) في النسخة رقم (١٦) «فان فعل»

المرأة الموطوءة كفارة ، في أشهر الأقوال عنه ، ولا على من تعمد الأكل والشرب أو غير ذلك ، ولم يجعل في كل ذلك إلا القضاء فقط (١) فقياس الواطئ لامرأة محرمة عليه على واطئ امرأته ، وقاس من أتى ذكراً على من أتى امرأته ، وقاس من أتى بهيمة على من أتى أهله ، وليس شيء من ذلك في الخبر ، ولم يقس الآكل والشارب ، والمجامع دون الفرج فيمنى والمرأة الموطوءة — : على الواطئ امرأته ، وهذا تناقض *

فإن قال أصحابه : قسنا الجماع على الجماع ، والأكل والشرب على المتعمد للقيء * قلنا : فهلا قسم مجامع البهيمة على مجامع المرأة في إيجاب الحد ؟ كما قسموه عليه في إيجاب الكفارة ؟ وهلا قسم المرأة الموطوءة على الرجل الواطئ في إيجاب الكفارة ؟ فهو وطئ واحد ، هما فيه معا ؟ وهلا قسم المجامع دون الفرج عامداً فيمنى على المجامع في إيجاب الكفارة عليه ؟ فهذا أقرب (٢) إليه منه إلى الأكل ؟ وهذا تناقض قبيح في القياس جداً *

وأما المالكيون فتناقضهم أشد ، وهوانهم أوجبوا الكفارة والقضاء على المفطر بالأكل أو الشرب ، وعلى من قبل فأمنى ، أو باشر فأمنى ، أو تابع النظر فأمنى ، وعلى من أكل أو شرب أو جامع شاكاً في غروب الشمس فإذا بها لم تغرب ، وعلى من نوى الفطر في نهار رمضان وإن لم يأكل ولا شرب ولا جامع ، إذا نوى ذلك أكثر النهار ؛ وعلى المرأة تمس فرجها عامدة (٣) فتنزل *

ورأى على المرأة (٤) المكروهة على الجماع في نهار رمضان القضاء ، وأوجب على الواطئ لها الكفارة عن نفسه وكفارة أخرى عنها . وهذا عجب جداً ! ! ولم ير عليها إن أكرهها على الأكل والشرب كفارة ، ولا على الذئ أكرهها أن يكفر عنها ! ! ولا على التي جومت نائمة ، لا عليها ولا عليه عنها ! وهذا تناقض ناهيك به ! ! ولئن كانت الكفارة عليها فما يجزىء أن توجب الكفارة على غيرها ؟ ! ولئن لم تكن الكفارة عليها فأبعد من ذلك أن تجب على غيرها عنها ؟ ! *

وأبطلوا صيام من قبل فأنهظ ، أو أمذى ولم يمن (٥) ، أو باشر أو لمس فأمذى ولم يمن ، ومن نظر إلى امرأة — غير عامد لذلك — وتابع النظر فأمذى ولم يمن ، أو نظر نظرة ولم يتابع النظر فأمنى ، ومن تمضمض في صيام نهار رمضان فدخل الماء حلقه عن

(١) كلمة فقط ، زياد من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) «فهو أقرب» (٣) كلمة عامدة ، زياد من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) «وعلى المرأة» بحذف «رأى» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «أو امنى ولم يمن» وهو خطأ غريب

غير تعمد ، ومن أكل ناسيا ، أو شرب ناسيا ، أو وطيء (١) ناسيا ، أو كان ذلك وهو لا يوقن بطلوع الفجر فاذا بالفجر قد طلع ، أو كان ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فاذا بها لم تغرب ، ومن أكل شاكا في طلوع الفجر ثم لم يوقن بانه طلع ولا أنه لم يطلع ، ومن أقام مجنونا يوما من رمضان (٢) ، أو أياما ، أو رمضان كله ، أو عدة شهور رمضان من عدة سنين ، ومن أغمى عليه أكثر النهار ، ومن أغمى عليه أياما من رمضان ، والمرضع تخاف على رضيعها ؛ والمرأة تجماع نائمة ، والمكره على الأكل والشرب ، ومن صب في حلقه ماء وهو نائم ، ومن احتقن ، ومن اكتحل بكحل فيه عقاقير ، ومن بلغ حصة *

وأوجبوا على كل من ذكرنا القضاء ، ولم يروا في شيء من ذلك كفارة * وهذا تنقض لأوجه له أصلا ، لا من قرآن ، ولا من سنة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ، أو تابع ، ولا من قياس ، ولا من رأى له وجه ؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله *

وقد رأينا بعض مقلديه يوجبون على طحاني الدقيق والحناء ، ومغريل الكتان والحبوب -- : القضاء ، ويطلون صومهم ، ولا يوجبون عليهم في تعمد ذلك كفارة ؛ ويدعون أن هذا قياس (٣) قول مالك ؛ وهذا تخليط لانظير له !! ويلزمهم إبطال صوم كل من سافر فشى في غيرة على هذا *

ولم يبطل صوم من قبل أو باشر فلم ينعظ ولا أمذى ولا أمني ، ولا صوم من أمني من غير نظر ولا لمس ، ولا صوم تطوع بدخول الماء في حلق فاعله من المضمضة ، ولا صوم متطوع صب الماء في حلقه وهو نائم ؛ وهذا عجب جداً !! أن يكون أمر واحد (٤) يبطل صوم الفرض ولا يبطل صوم التطوع !! *

ولم يبطل صوم من جن ، أو أغمى عليه أقل النهار ، وهذا عجب آخر ؛ ولم يبطل صوم من نام النهار كله ، وهذا عجب زائد !! * ولا ندرى قوله فيمن نوى الفطر أقل النهار : أيرى عليه القضاء ويبطل صومه بذلك ؟ أم يرى صومه تاماً ؟! إلا أنه لا يرى فيه كفارة بلا شك *

ولم يبطل الصوم بالفتائل تستدخل لدواء ، ولا نقف الآن على قوله في السعوط

(١) في النسخة رقم (١٦) صلى بدل وطيء ، وهو خطأ غريب (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي رمضان (٣) في النسخة رقم (١٤) دقياء (٤) في النسخة رقم (١٦) دامرو واحد ، وهو خطأ

والتقطير في الأذن *

ولم يبطل الصوم بكحل في العين لاعتقار فيه ، ولا بمن تعمد بلع ما يخرج منه من بين
أضراسه من الحديزة ونحوها ، ولا بمضغ العلك ، وإن استدعى الريق ، وكرهه *

قال أبو محمد : إن كان لا يبطل الصوم فلم كرهه !! *

وهذه أقوال لا تحتاج من إبطالها إلى أكثر من إيرادها !! *

وأما الخفيفون فأفسد الطباقي أقوالا ، وأسمجها تناقضا (١) وأبعدها عن المعقول !! *

وهو أن أبا حنيفة أوجب الكفارة والقضاء على من وطئ في الفرج — خاصة —
امرأة ، حلالة أو حراما ، وعلى المرأة عن نفسها ، وعلى من أكل ما يتغذى به ،
أو شرب ما يتغذى به ، أو بلع لوزة خضراء ، أو أكل طينا إرمينيا خاصة (٢) *

وأبطل صوم من لاط بانسان في دبره فأمنى ، أو يهيمه في قبل أو دبر فأمنى ، ومن
بقي إلى بعد الزوال لا ينوى صوما ، ومن قبل ذا كرا لصومه فأمنى ، ومن لمس كذلك
فأمنى ، أو جامع كذلك دون الفرج فأمنى ، ومن تميمض فدخل الماء في حلقه وهو ذا كر
لصومه ، ومن أكل ، أو شرب ، أو جامع (٣) بعد طلوع الفجر وهو غير عالم بطلوعه ثم علم ، ومن
فعل شيئا من ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فاذا به لم تغرب ، ومن جن في يوم من رمضان ،
أو أياما ، أو الشهر كله إلا ساعة واحدة منه ، ومن أغشى عليه الشهر كله ، ومن أغشى عليه بعدما
دخل رمضان ، حاشا يوم الليلة التي أغشى عليه فيها ، والمرضع تخاف على رضيعها ،
ومن أصبح صائما في السفر ثم جامع أو أكل أو شرب عامدا ذا كرا ، ومن جامع
أو أكل ، أو شرب عمدا ثم مرض من نهاره ذلك ، أو حاضت إن كانت امرأة ، ومن
أصبح في رمضان لا ينوى صوما ثم أكل ، أو شرب ، أو جامع في صدر النهار ، أو في آخره ،
والمرأة تجامع وهي نائمة ، أو مجنونة ، أو مكرهة (٤) ، ومن احتقن أو استعط أو قطر
في أذنه قطورا *

واختلف قوله فيمن قطر في إحليله قطورا ، فمرة أبطل صومه ، ومرة لم يبطله *

وأبطل صوم من داوى جائفة به أو مأمومة بدواء رطب ، والا فلا *

وأبطل صوم من بلع حصاة عامدا ، أو بلع جوزة رطبة أو يابسة ، أو لوزة يابسة
ومن رفع رأسه إلى السماء فوق وقع نقط (٥) من المطر في حلقه *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، واختصها بتناقضا ، (٢) مكنا منه الخفية ، قال في فتح القدير (ج ٢ ص ٦٨ و ٦٩) :
« وفي ابتلاع اللوزة الرطبة الكفارة لأنها تركل كما هي بخلاف الجوزة فلذا اقترقا ، وقال أيضا : « ويجب بالطين
الارمنى وغيره على من يعتاد أكله كالمسمى بالطفل لا على من لم يعتده ، (٣) قوله « أو جامع » زياد من النسخة رقم (١٤) ،
(٤) في النسخة رقم (١٦) « أو مدخلة » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « نقطة » .

وأوجبوا في كل ذلك القضاء ولم يروا في شيء من ذلك كفارة *
 ولم يطلوا صوم من لا ط بذكراً أو لرجلاً إلا أنه لم ينزل ! ولا صوم من أتى بهيمة
 في قبل أو دبر إلا أنه لم ينزل ! ولا صوم من أوج في دبر امرأة إلا أنه لم ينزل ! وروا
 صومه في كل ذلك تاماً صحيحاً لا قضاء فيه ولا كفارة !!! (١) *
 ولم يطلوا صوم من اكتحل بعقاقير أو غيرها ، وصل إلى الحلق أو لم يصل ،
 ولا صوم من تابع النظر إلى فرج امرأة فأنى ، ولا صوم من قبل أو باشر فامدى
 ولم يمن ، ولا صوم من أكل ناسياً ، أو جامع ناسياً ، أو شرب ناسياً ، ولا صوم من جامع
 أو شرب ، أو أكل شاكراً في الفجر ما لم يتبين أنه أكل بعد الفجر ، أو جامع بعده ، أو شرب بعده *
 ومنع للقادم من سفر فوجد امرأته قد طهرت من حیضها أن يجامعها ، فليت شعري !
 إن كانا صائمين ، فهلا أوجب عليهما الكفارة ؟! وإن كانا غير صائمين ، فلم منعهما ؟! *
 ولا أبطل صوم من أخرج من بين أسنانه طعاماً — أقل من حمصة — فبلعه عامداً
 ذا كراً لصومه *

قال أبو محمد فمن أعجب شأننا ، أو أقبح قولاً ممن يرى اللياسة (٢) وإتيان البهيمة عمداً
 في نهار رمضان لا ينقض الصوم ؟!! *
 ويرى أن من قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تقييلها وهو صائم فأنى فقد
 بطل صومه !! *
 أو ممن فرق بين أكل ما يغذى وما لا يغذى ؟! ولا ندرى من أين وقع لهم هذا ؟! *
 ومن رأى أن من قبل زانية أو ذكراً أو باشرهما في نهار رمضان فلم ينقض ولا أمذى
 أن صومه صحيح (٣) تام لا داخله فيه ؟! *
 ومن قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تقييلها وهو صائم فأنقض أن صومه قد بطل
 ومن يرى على من أكل ناسياً القضاء ويبطل صومه *
 ويرى أن من أكل متعمداً ما يخرج من بين أضراسه من طعامه أن صومه تام *
 فهل في العجب أكثر من هذا !! *

(١) أما إتيان الذكراً والمرأة في الدبر فإن مذهب الحنفية بطل الصوم به ووجوب القضاء والكفارة سواء مع الإزالة أو بدونها ، إلا أنه روى عن أبي حنيفة أنه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه اعتباراً بالحد عند موالاتها
 تجب لأن الجنابة متكاملة لقضاء الشهوة ، هذه عبارة الهداية بالحرف . وأما إتيان البهيمة فقال في الهداية : ولو جامع
 ميتة أو بهيمة فلا كفارة أنزل أولم ينزل ، وقال صاحب العناية : فإن أنزل فعليه القضاء . فتح القدير (ج ٢ ص ٧٠) وانظر
 المبسوط للسرخسي (ج ٣ ص ٧٩) (٢) كذا في الأصلين والمعروف بالواو ولم أجده بالياء . (٣) كلمة صحيح ، زيادة في
 النسخة رقم (١٦) *

والعجب كله في إيجابهم (١) الكفارة على بعض من أفطر من غير المجامع قياساً على
المجامع ، ثم إسقاطهم الكفارة عن بعض من أفطر من غير المجامع وكلاهما مفطر ،
وتركوا القياس في ذلك ولم يلتزموا النص !! *
وأوجبوا الكفارة على المكروهة على الوطء ، وهي غير عاصية بذلك ، وأسقطوها
عن المتعمد للقبل (٢) فيمضى ، وهو عاص !! *

فان قالوا : ليس عاصياً *
قلنا : فالذى قبل فأمنى إذن ليس عاصياً ، فلم أوجبتموها عليه ؟ ! *
وهذه تخاليف لا نظير لها !! ولا متعلق لهم أصلاً بشيء من الأخبار . لأنهم فرقوا
بين المفطرين في الحكم ، فلم يأخذوا برواية من روى : « أن رجلاً أفطر فأمره النبي عليه
السلام بالكفارة » ، ولا برواية من روى : « أن رجلاً وقع على امرأته وهو صائم
فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » ، فيقتصروا عليه ، ولا قاسوا عليه كل مفطر *
وأسقطوا الكفارة عن تعمد الفطر في قضاء رمضان ، وفي صوم نذر ، وفي شهرى
الكفارة ، وقد صح عن قتادة إيجاب الكفارة في قضاء رمضان اذا أفطر فيه عامداً ،
وتركوا ههنا القياس . لأنه صوم فرض ، وصوم فرض ، وتعمد فطر ، وتعمد فطر *
فان قيل : فمن أين أسقطتم الكفارة عن وطئ امرأة محرمة عليه في الفرج ؟ وعن
المرأة الموطوءة باكره أو بمضاوغة ؟

قلنا : لأن النص لم يرد إلا فيمن وطئ امرأته ، ولا يطلق على من وطئها في غير
الفرج اسم واطئ ، ولا اسم مواقع ، ولا اسم مجامع ، ولا أنه وطئها ؛ ولأنه وقع
عليها ، ولأنه جامعها ؛ إلا حتى يضاف الى ذلك صلة البيان ، فإيجاب الكفارة على غير
من ذكرنا مخالف للسنة وتعدى لحدود الله تعالى في ذلك ، وإيجاب مالم يوجبه *
وأما المرأة فوطوءة ، والموطوءة غير الواطئ ، فالأمر في سقوط الكفارة عنها
على كل حال أوضح من كل واضح *

وأيضاً : فان واطئ الحرام لا يصل الى الوطء الا بعد قصد الى ذلك بكلام أو بطش
ولا بد ، وكلا الأمرين معصية تبطل الصوم ، فلم يجامع إلا وصومه قد بطل . وبالله
تعالى التوفيق *

فان قيل : فانكم توجبونها على من وطئ امرأته أو أمته وهما حائضان *
قلنا : لأن رسول الله ﷺ أوجبها على من وطئ امرأته جملة ، ولم يسأله : أحائضاً

(١) في النسخة رقم (١٦) « من إيجابهم » (٢) جمع قبله ، وفي النسخة رقم (١٦) « للتفيل » .

هي أم غير حائض؟ *

٧٣٨ — مسألة — ومن وطئ عمداً ^(١) في نهار رمضان ثم سافر في يومه ذلك أوجن، أو مرض لا تسقط عنه الكفارة، لأن ما أوجبه الله تعالى فلا يسقط بعد وجوبه إلا بنص، ولا نص في سقوطها، لما ذكرنا. وقال أبو حنيفة وأصحابه: تسقط بالمرض ولا تسقط بالسفر *

٧٣٩ — مسألة — وصفة الكفارة الواجبة هي كما ذكرنا في رواية جمهور أصحاب الزهري: من عتق رقبة ^(٢) لا يجزئه غيرها مادام يقدر عليها، فإن لم يقدر عليها ^(٣) لزمه صوم شهرين متتابعين، فإن لم يقدر عليها لزمه حينئذ إطعام ستين مسكينا *

فان قيل: هلا ^(٤) قلتم بما رواه يحيى الأنصاري، وابن جريح، ومالك عن الزهري من تخيره بين كل ذلك ^(٥)؟ *

قلنا: لما قدينا من أن هؤلاء اختصروا الحديث، وأتوا بالفاظهم أو بلفظ من دون النبي ﷺ، وأما سائر أصحاب الزهري فاتوا بلفظ النبي ﷺ، وهو الذي لا يحل تعديه أصلاً، وبزيادة حكم الترتيب، ولا يحل ترك الزيادة *

ويقولنا يقول أبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان، وأحمد وجمهور الناس *

وأما مالك فقال بما روى: إلا أنه استحباب الإطعام، وليس لهذا الاستحباب وجه أصلاً *

وأما أبو حنيفة فانه أجاز في الإطعام المذكور أن تطعم مسكينا واحداً ستين يوماً، وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله ﷺ، ولا يقع اسم ستين مسكينا على مسكين واحد أصلاً *

٧٤٠ — مسألة — ويجزئ في ذلك رقبة مؤمنة أو كافرة، صغيرة أو كبيرة، ذكر أو أنثى، معيب أو سليم، لعموم قول رسول الله ﷺ: «أعتق رقبة» فلو كان شيء من الرقاب التي تعتق لا يجزئ، في ذلك لينة عليه السلام، ولما أهمله حتى يبينه له غيره *

ويجزئ في ذلك أم الولد، والمدير، والمعق بصفة، وإلى أجل، والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته، ولا يجزئ في ذلك نصفان من رقتين، ولا من بعضه حر *

وقال أبو حنيفة يقولنا في الكافر والصغير *

وقال مالك، والشافعي: لا يجزئ إلا مؤمنة، قالوا: قسنا ذلك على الرقبة في قتل الخطأ

(١) كلمة عمداً سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) كلمة رقبة سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٦) عليه (٤) في النسخة رقم (١٤) «فلا» (٥) في النسخة رقم (١٦) «ين ذلك»

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لان مالكا لا يقيس حكم قاتل العمد على حكم (١) قاتل الخطأ في الكفارة ، فاذا لم يقس قاتلا على قاتل فقياس الواطىء على القاتل أولى بالبطلان ، ان كان القياس حقا *
والشافعى لا يقيس المفطر بالأكل على المفطر بالوطء في الكفارة ، فاذا لم يقس مفطراً (٢) على مفطر فقياس المفطر على القاتل أولى بالبطلان ، ان كان القياس حقا *
وأيضاً : فانه لا خلاف في ان كفارة الواطىء في رمضان يعوض فيها الاطعام من الصيام ، ولا يعوض الاطعام من الصيام في كفارة قتل الخطأ (٣) *
فقد صح اجماعهم على ان حكم كفارة الواطىء مخالف لحكم كفارة القاتل ، فبطل بهذا قياس احدهما على الأخرى *
فان قالوا : ان النص لم يرد بالتعويض في كفارة القتل ، وورد به في كفارة الوطء (٤) *
قلنا : والنص لم يرد باشتراط مؤمنة في كفارة الوطء ، وورد به في كفارة القتل ، وهذا هو الحق *

فان (٥) قالوا : المؤمنة أفضل *

قلنا : نعم ؛ والعالم الفاضل (٦) افضل من الجاهل الفاسق (٧) قال تعالى : (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) . وقال تعالى : (أم حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات) واتم تميزون فيها الجاهل الفاسق (٨) *
وأما المعيب فكلهم متفق على إجازة العيب الخفيف فيها ، ولم يأت نص ، ولا اجماع ، ولا قياس بالفرق بين العيوب في ذلك *

وأيضاً فلا سبيل لهم الى تحديد الخفيف — الذي أجازوه — من الكثير — الذي لا يجيزونه — فصح انه رأى فاسد من آرائهم *

وقال أبو حنيفة : يجرى الأعور ، والمقطوع اليد أو الرجل أو كليهما من خلاف ، والمقطوع (٩) اصبعين من كل يد ، سوى الابهامين ، ولا يجرى الأعشى ، ولا المقعد ، ولا المقطوع يداً ورجلاً من جانب واحد ، ولا مقطوع الابهامين فقط من كلتي (١٠) يديه

(١) كلمة « حكم » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) « مفطر » (٣) في النسخة رقم (١٤) وفي كفارة القتل في الخطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « الواطىء » (٥) كلمة « فان » حذفت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٦) كلمة « الفاضل » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) كلمة « الفاسق » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « الجاهل والفاسق » بزيادة الواو ، وما هنا احسن (٩) في النسخة رقم (١٦) « والمقطوعين » وهو خطأ (١٠) كذا في النسخة رقم (١٦) على طريقة المؤلف في استعمال كلا وكلا على لغة من يجعلهما كالمتى مطلقاً ، وفي النسخة رقم (١٤) « وكلا » على الجادة ، واطنه من اصلاح ناسخها .

ولا مقطوع ثلاث (١) اصابع من كل يد !! *
قال أبو محمد : وهذه تخالط قوية بمرة !! ولو كان شيء (٢) من هذا لايجزى،
لبينه عليه السلام *

وأما أم الولد والمدير فلا خلاف في أن العتق جائز فيهما ؛ وحكمه واقع عليهما اذا
عتقا (٣) ، فعتق كل واحد منهما يسمى معتق رقة ، وعتق كل واحد منهما عتق رقة
بلا خلاف . فوجب أن من اعتق أحدهما في ذلك فقد فعل ما أمره الله تعالى به *
وقال أبو حنيفة : ومالك : لايجزئان *

وقال الشافعي : لايجزى، أم الولد ، لأنها لا تبايع *
قال أبو محمد : فكان ماذا ؟ وهل اشترط عليه السلام — إذ امر في الكفارة بعتق
رقة — أن تكون ممن يجوز بيعها ؟ حاش لله من هذا ، فأذلم يشترط عليه السلام هذه الصفة
فاشترطها باطل ، وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى : (وما كان ربك نسيا) *
وأجاز الشافعي في ذلك عتق المدير *

ومن أجاز عتق أم الولد، والمدير في ذلك عثمان البتي ، وأبو سليمان *
وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئا فقد ذكرنا أنه عبد ، ومن أجاز في الكفارة
— دون من أدى شيئا من كتابته — أبو حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه *
وأما المكاتب الذي أدى شيئا من كتابته ومن بعضه حر فقد ذكرنا في كتاب الزكاة
شروع الحرية فيه بقدر ما أدى ، فمن أعتق باقيهما (٤) فانما أعتق بعض رقة ؛ لا رقة ،
فلم يؤد ما أمر به ، ومن قال بقولنا في أنهما لايجزئان أبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحق *
وأما من أعتق نصفى رقتين فلا يسمى معتق رقة كما ذكرنا ، ولأنه يعتق عليه
سائرهما (٥) بحكم آخر ولا بد ، فإذا لم يكن معتق رقة في ذلك فلم يؤد ما أمر به *
وأما المعتق إلى أجل — وإن قرب — أو بصفة فعتقهما ويعبهما جائز ، أما المعتق
فلا خلاف منهم نعله فيه . ومن أجازهما في الكفارة الشافعي وغيره ، ومعتقهما يسمى
معتق رقة *

٧٤١ — مسألة — وكل ما قلنا : أنه لايجزى، فانه عتق مردود باطل لا ينفذ ،
لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . ولأنه لم يعتقه
إلا بصفة لم تصح ، فلم يصح عتقه . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في النسخة رقم (١٤) والثلاث، (٢) في النسخة رقم (١٤) وشيئا، وهو لحن (٣) في النسخة رقم (١٦)، واعتقا،
(٤) في النسخة رقم (١٦) «باقيها» (٥) في النسخة رقم (١٦) «سائرهما» وهو خطأ *

٧٤٢ — مسألة — ومن كان فرضه الصوم فقطع صومه عليه رمضان، أو أيام الأضحي، أو مالا يحل صيامه فليسا متابعين، وإنما أمر بهما متابعين * وقال قائل: يحزته *

قال على. وهذا خلاف أمره ﷺ، وليس كونه معذوراً في إفطاره غير آثم ولا ملوم بمجيز له ما لم يحوزه الله تعالى من عدم التابع (١) * وروينا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم: من لزمه شهران متابعان فرض فأفطر فانه يبتدىء صومهما *

٧٤٣ — مسألة — فان اعترضه فيهما يوم نذر نذره بطل النذر وسقط عنه، وتمادى في صوم الكفارة، وكذلك في رمضان سواء سواء، لقول رسول الله ﷺ «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» فصح أنه ليس لأحد أن يلتزم غير ما ألزمه الله تعالى، ومن نذر ما يبطل به فرض الله تعالى فنذره باطل، لأنه تعدى لحدود الله عز وجل * ٧٤٤ — مسألة — فان بدأ بصومهما في أول يوم من الشهر صام الى أن يرى الهلال الثالث ولا بد، كامين كانا أو ناقصين، أو كاملاً وناقصاً لقول الله تعالى: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله) فمن لزمه صوم شهرين لزمه أن يأتي بهما من جملة الاثني عشر شهراً المذكورة *

٧٤٥ — مسألة — فان (٢) بدأ بهما في بعض الشهر — ولو لم يمض منه إلا يوم، أو لم يبق منه إلا يوم فما بين ذلك — : لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر * لما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا أنقري بن ثابته البخاري ثنا عبد العزيز بن عبد الله ثنا سليمان بن بلال عن حميد عن أنس بن مالك قال: «آلى رسول الله ﷺ من نسائه فأقام في مشربة (٣) تسعاً وعشرين ليلة ثم نزل، فقالوا: يا رسول الله. آليت شهراً؟ فقال: إن الشهر يكون تسعاً وعشرين» * ورويناه من طرق متواترة جداً كذلك من طريق ابن جريج عن أبي الزبير: أنه سمع جابراً، ومن طريق عكرمة بن عبد الرحمن (٤) عن أم سلمة، ومن طريق سعيد بن عمرو، (٥)

(١) في النسخة رقم (١٤) من عدم تابع. (٢) في النسخة رقم (١٤) «وان» (٣) بضم الراء وفتحها وهي الغرفة، وقيل: هي كالصفة بين يدي الغرفة، والجمع مشربات ومشارب، وأما المشربة — بفتح الراء من غير ضم — فانها الموضع الذي يشرب منه كالمشربة. ويقال: طعام مشربة، — بفتح الراء — اذا كان يشرب عليه الماء كثيراً، وكل هذا بفتح الميم، وأما كسرهما مع فتح الراء فانه انما يشرب فيه (٤) هو عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي مات سنة ١٠٣ وحدثه عند البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه (٥) هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص، وفي النسخة رقم (١٤) «سعيد بن عمرو» وهو خطأ.

وجبل بن سحيم ، وعمرو بن دينار ، وعقبة بن حريث ، وسعد بن عبيدة . كلهم عن ابن عمر ، ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ؛ ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة كلهم عن رسول الله ﷺ ، بأسانيد في غاية الصحة .

فإن الشهر ^(١) يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين : فلا يلزمه إلا اليقين . وهو الأقل *
وقال قائلون : عليه أن يوفي ستين يوماً ليكون على يقين من إتمام الشهرين *
قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الله تعالى إنما ألزمه شهرين ، ولم يقل كاملين كل شهر من ثلاثين يوماً ، فأنما عليه ما يقع عليه اسم شهرين . واسم شهرين ^(٢) يقع بنص كلامه عليه السلام على تسع وعشرين وتسع وعشرين ، والفرائض لا تلزم إلا بنص ، أو إجماع *
ويلزم من قال هذا من الحنفيين أن يقول : لا تجزئ الرقبة إلا مؤمنة . ليكون

على يقين من أنه قد أدى الفرض في الرقبة *
ويلزم من قال بهذا من المالكيين والشافعيين أن يقول : لا تجزئ الاغداء وعشاء ، أو غداء وعشاء ، أو عشاء وعشاء ، كما يقول الحنفيون . ولا تجزئ الا صاع من شعير لكل مسكين ، أو نصف صاع بر — : ليكون على يقين من أداء فرض الاطعام *
٧٤٦ — مسألة — ومن كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من أن يطعمهم شعبهم . من أي شيء أطعمهم ، وإن اختلف . مثل أن يطعم بعضهم خبزاً ، وبعضهم تمرات ، وبعضهم ثريداً ، وبعضهم زيباً ، ونحو ذلك ، ويجزئ في ذلك مد بمد النبي ﷺ ، إن أعطاهم حباً أو دقيقاً أو تمرات أو زيباً أو غير ذلك مما يؤكل ويكال ، فإن أطعمهم طعاماً معمولاً فيجزئه ما أشبعهم أكلة واحدة . أقل كان أو أكثر *

حدثنا أحمد بن عمر ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا بكار بن قتيبة ثنا مؤمل — هو ابن اسمعيل الحميري ثنا سفيان — هو الثوري — عن منصور — هو ابن المعتمر — عن الزهري عن حميد — هو ابن عبد الرحمن بن عوف — عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ » — فذكر خبر الواطئ في رمضان ، قال : « فأتى النبي ﷺ بمكتل فيه خمسة عشر — يعني صاعاً — فقال له النبي ﷺ : خذه فأطعمه عنك » *

قال علي : فأجزأ هذا في الاطعام *
وكان اشباعهم من أي شيء أشبعهم مما يأكل الناس — : يسمى اطعاماً ، والبر

(١) في النسخة رقم (١٤) «فإن الشهر» (٢) في النسخة رقم (١٦) «واسم شهر» بالافراد هو خطأ .

يؤكل مقلوا فكل ذلك اطعام ، ولا يجوز تحديد إطعام دون إطعام بغير نص ولا إجماع ، ولم يختلف فيما دون الشبع في الأكل وفيما دون المد في الاعطاء أنه لا يجزىء *
وقال أبو حنيفة : لا يجزىء إلا نصف صاع بر ، أو مثله من سويقه أو دقيقه ، أو صاع من شعير ، أو زبيب ، أو تمر ، لكل مسكين ، ولا بد من غداء وعشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، أو سحور وغداء ، أو سحور وعشاء ! *
قال أبو محمد : وهذا تحكم وشرع لم يوجه نص ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ! *

٧٤٧ — مسألة — ولا يجزىء (١) إطعام رضيع لا يأكل الطعام ، ولا إعطاؤه من ذلك ، لأنه لا يسمى إطعاماً ، فان كان يأكل كما تأكل الصبيان أجزاء إطعامه وإشباعه ، وإن أكل قليلاً ، لأنه أطمع (٢) كما أمر ، وبالله تعالى التوفيق *
٧٤٨ — مسألة — ولا يجزىء إطعام أقل من ستين ، ولا صيام أقل من شهرين ، لأنه خلاف ما أمر به *

٧٤٩ — مسألة — ومن كان قادراً حين وطئه على الرقبة لم يجزه غيرها ، افتقر بعد ذلك أولم يفتقر ، ومن كان عاجزاً عنها حيثن قدر على صيام شهرين متتابعين لم يجزه شيء غير الصيام ، أيسر بعد ذلك ووجد رقبة أولم يوسر ، ومن كان عاجزاً حين ذلك عن الرقبة وعن الصيام قادراً على الاطعام لم يجزه غير الاطعام ، قدر على الرقبة أو الصوم بعد ذلك أولم يقدر ، لأن كل ما ذكرنا هو فرضه بالنص والاجماع ، فلا يجوز سقوط فرضه وإيجاب فرض آخر عليه بغير نص ولا إجماع (٣) *
وقال قائلون : ان دخل في الصوم فأيسر انتقل حكمه الى الرقبة *
وهذا خطأ ؛ وقول بلا برهان *

٧٥٠ — مسألة — فمن لم يجد الرقبة لاغنى به عنها ، لأنه يضيع بعدها أو يخاف على نفسه من حبسها — : لم يلزمه عتقها ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر

(١) في النسخة رقم (١٤) « ولا يجوز » (٢) في النسخة رقم (١٦) « لأنه اطعام » (٣) نعم هو فرضه حين وطئه ، ولكن يجزه حين الكفارة أو يساره له حكمه ، لان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل الواطي عن حاله في وقت الاستفتاء ولم يسأله عنه وقت الوطء ولعله تغير ، ثم من لم يجد رقبة بعد ان كانت ماذا يفعل و (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولا حرجا كثر من الزامه ان يعتق أو يصوم وهو غير قادر ، والعبرة بالقدرة حين العمل لا حين الوجوب كما هو ظاهر ، وعجيب من المؤلف ان يجيز لمن يجد رقبة يخاف على نفسه من حبسها !! ان يعتقها - : ان يدع العتق طوعاً للحبس ولا يجيز لمن وسدت عليه رقبة ثم عجز عنها ان يدع العتق !! وهذا أشد عجوا من ذاك .

ولا يريد بكم العسر) وكل ما ذكرنا حرج وعسر لم يجعله تعالى علينا ؛ ولا أراد منا ، وفرضه حيثئذ الصيام ؛ فان كان في غنى عنها وهو قائم بنفسه ولا مال له فعليه عتقها ، لانه واجد رقبة لا حرج عليه في عتقها *

٧٥١ — مسألة — ومن كان عاجزاً عن ذلك كله (١) ففرضه الاطعام ؛ وهو باق عليه ؛ فان وجد طعاما وهو اليه محتاج أكله هو وأهله وبقي الاطعام ديناً عليه ، لأن رسول الله ﷺ أمره بالاطعام فأخبره أنه لا يقدر عليه ؛ فأتاه التمر فأعطاه إياه وأمره بأن يطعمه عن كفارته ، فصح أن الاطعام باق عليه وان كان لا يقدر عليه ، وأمره عليه السلام بأكله إذ أخبره أنه محتاج الى أكله ؛ ولم يسقط عنه ما قد ألزمه إياه من الاطعام ؛ ولا يجوز سقوط ما افترضه عليه السلام إلا باخبار منه عليه السلام بأنه قد أسقطه وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٢ — مسألة — والحر والعبد في كل ما ذكرنا سواء ويطعم من ذلك الحر والعبد ، لأن حكم رسول الله ﷺ جاء عموماً ؛ لم يخص منه حر من عبد ؛ وإذا كان العبد مسكيناً فهو بمن أمر باطعامه ولا تجوز معارضة (٢) أمره عليه السلام بالدعوى الكاذبة وبالله تعالى تأييد *

٧٥٣ — مسألة — ولا ينقض الصوم حجامه ؛ ولا احتلام ؛ ولا استمناء ؛ ولا مباشرة الرجل امرأته أو أخته المباحة له فيما دون الفرج ، تعتمد الامناء أم لم يمن ؛ أمذى أم لم يمد (٣) ، ولا قبله كذلك فيهما ؛ ولا قيء غالب ؛ ولا قلح خارج من الحلق ؛ ما لم يعتمد رده بعد حصوله في فمه وقدرته على رميهِ ؛ ولادم خارج من الأسنان أو الجوف ؛ ما لم يعتمد بلعه ؛ ولا خنقة ؛ ولا سعال ولا تقطير في أذن ؛ أو في إحليل ؛ أو في أنف ؛ ولا استنشاق وان بلغ الحلق ؛ ولا مضمضة أدخلت الحلق من غير تعمد ؛ ولا كحل (٤) — أو أن بلغ الى الحلق نهائياً أو ليلاً — بعقاقير أو غيرها ؛ ولا غبار (٥) طحن ، أو غربلة دقيق ؛ أو حناء ؛ أو غير ذلك ؛ أو عطر ؛ أو حنظل ؛ أو أى شيء كان ، ولا ذباب دخل الحلق بغلبة ؛ ولا من رفع رأسه فوق في حلقه نقطة (٦) ماء بغير تعمد لذلك منه ؛ ولا مضغ زفت أو مصطكي ، أو علك ؛ ولا من تعمد أن يصبح جنباً ،

(١) في النسخة رقم (١٦) عن كل ذلك (٢) في النسخة رقم (١٦) ولا تحمل معارضة (٣) في الاصلين مكنا ، لأن في النسخة رقم (١٤) «او» بدل «ام» في الموضعين ، ولعل في الكلام حذفاً ، وكان السياق ان يقول «تعتمد الامناء ام لم يعتمد ، امنى ام لم يمن ، امذى ام لم يمد» (٤) في النسخة رقم (١٦) «ولا يكحل» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولا بغبار» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «نقط» *

مالم يترك الصلاة ، ولا من (١) تسحر أو وطىء وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع (٢) ، ولا من أفطر بأكل أو وطىء ، ويظن أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب ، ولا من أكل أو شرب أو وطىء ناسياً لأنه صائم ، وكذلك من عصى ناسياً لصومه ، ولا سواك برطب أو يابس ، ولا مضغ طعام أو ذوقه ، مالم يتعمد بلعه ، ولا مداواة جائفة أو مأمومة بما يؤكل أو يشرب أو بغير ذلك ، ولا طعام وجد بين الأسنان أى وقت من النهار وجد ، إذا رمى ، ولا من أكره على ما ينقض الصوم ، ولا دخول حمام ، ولا تغطيس في ماء ، ولا دهن شارب *

أما الحجامة . قال أبو محمد : صح عن رسول الله ﷺ من طريق ثوبان ، وشداد ابن أوس ، ومقل بن سنان ، وأبي هريرة ، ورافع بن خديج وغيرهم : أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » فوجب الأخذ به ؛ إلا أن يصح نسخه (٣) *

وقد ظن قوم أن الرواية عن ابن عباس : « احتجم رسول الله ﷺ » ناسخة (٤) للخبر المذكور ، وظنهم في ذلك باطل ، لأنه قد يحتجم عليه السلام وهو مسافر فيفطر ، وذلك مباح ، أو في صيام تطوع فيفطر ، وذلك مباح *

والعجب كله ممن يقول في الخبر الثابت أنه عليه السلام « مسح على العمامة » — : لعله كان مريضاً ! ثم لا يقول هنا : لعله كان مريضاً ! *

وأيضاً فليس في خبر ابن عباس أن ذلك كان بعد إخباره عليه السلام أنه أفطر الحاجم والمحجوم ، ولا يترك حكم متيقن لظن كاذب *

وأيضاً : فلو صح أن خبر ابن عباس بعد خبر من ذكرنا لما كان فيه إلا نسخ إفطار المحجوم لا الحاجم ، لأنه قد يحجمه عليه السلام غلام لم يحتلم *

قال أبو محمد : لكن وجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع التيمي وأحمد بن عمر العذري . قال التيمي : ثنا محمد بن معاوية القرشي المرواني ثنا أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن سعيد . ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء ، وقال العذري ثنا عبد الله ابن الحسين بن عقال الأسدي القرشي ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن أحمد بن الجهم (٥) ثنا موسى بن هرون ثنا إسحاق بن راهويه أنا المعتمر بن سليمان عن حميد ، ثم اتفق خالد الحذاء وحميد كلاهما عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ أرخص في الحجامة للصائم » زاد حميد في روايته : « والقبلة » *

(١) في النسخة رقم (١٦) « ومن » بحذف لا وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) وقد كان طلع (٣) حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » ورد من طرق كثيرة ، وانظر التلخيص - لابن حجر (ص ١٩٠) (٤) في النسخة رقم (١٤) « ناسخة » (٥) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن الجهم »

قال علي : إن أبا نضرة، وقتادة أوقفاه عن أبي المتوكل (١) علي أبي سعيد ، وإن ابن المبارك أوقفه عن خالد الحذاء (٢) عن أبي المتوكل علي أبي سعيد ، ولكن هذا لا معنى له إذا أسنده الثقة ، والمستند أن له عن خالد وحميد ثقتان ، فقامت به الحجة، ولفظة «أرخص» لا تكون إلا بعد نهى ، فصح بهذا الخبر نسخ الخبر الأول *
ومن قال بأن الحجامة تفطر علي بن أبي طالب ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله ابن عمر ، وغيرهم *

ولم يرها تفطر ابن عباس، وزيد بن أرقم وغيرهما *
وعهدنا بالحنيفيين يقولون : إن خبر الواحد لا يقبل فيما تعظم به البلوى ، وهذا بما تكثر به البلوى ، وقد قبلوا فيه خبر الواحد (٣) مضطرباً *
وأما الاحتلام فلا خلاف في أنه لا ينقض الصوم ، إلا من لا يعتد به *
وأما الاستمناء فإنه لم يأت (٤) نص بأنه ينقض الصوم *
والعجب كله ممن لا ينقض الصوم فعل قوم لوط ، وإتيان البهائم وقتل الأنفس، والسعي في الأرض بالفساد، وترك الصلاة، وتقييل نساء المسلمين عمداً إذا لم يمن ولا أمدى — :
ثم ينقضه بمن ذكر إذا كان معه امناء !! وهم لا يختلفون أن مس الذكر لا يبطل الصوم ، وأن خروج المنى دون عمل لا ينقض الصوم ، ثم ينقض الصوم باجتماعهما ، وهذا خطأ ظاهر لا خفاء به (٥) !! *

والعجب كله ممن ينقض الصوم بالانزال للمنى إذا تعمد اللذة ، ولم يأت بذلك نص ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس — : ثم لا يوجب به الغسل إذا خرج بغير لذة ، والنص جاء بإيجاب الغسل منه جملة !! *

وأما القبلة والمباشرة للرجل مع امرأته وأمتة المباحة لهما سنة حسنة ، نستحبها للصائم ، شاباً كان أو كهلاً أو شيخاً ، ولا نبالاً كان معها إنزال مقصود إليه أو لم يكن *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا الحسن بن موسى ثنا شيان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته : «أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم» *

(١) في النسخة رقم (١٦) وعلي أبي المتوكل، وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) وعلي خالد الحذاء، وهو خطأ

(٣) في النسخة رقم (١٦) وخبر واحد، (٤) في النسخة رقم (١٦) «لم يأت» (٥) بل هذه مغالطة مدهشة لا معنى لها *

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم (١) » *

وقال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) لاسيما من كابر على أن أفعاله ﷺ فرض *

وقد روينا ذلك من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعلى بن الحسين ، وعمرو ابن ميمون ، ومسروق ، والأسود ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، كلهم عن عائشة بأسانيد كالذهب *

ورويناه بأسانيد في غاية الصحة عن امهات المؤمنين أم سلمة ، وأم حبيبة ، وحفصة (٢) وعمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وعمر بن أبي سلمة وغيرهم كلهم عن النبي ﷺ *

فادعى قوم أن القبلة تبطل الصوم *

وقال قوم : هي مكروهة (٣) *

وقال قوم : هي مباحة للشيخ ، مكروهة للشاب *

وقال قوم : هي خصوص للنبي ﷺ *

فأما من ادعى أنها خصوص له عليه السلام فقد قال الباطل ، وما يعجز عن الدعوى من لا تقوى له *

فان احتج في ذلك بما روى من قول عائشة رضى الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، ويباشر وهو صائم ، ولكنه كان أملككم لأربه » *

قلنا : لاجبة لك في قول عائشة هذا ، لأن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا قال ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن الخليل ثنا علي بن مسهر ثنا أبو اسحاق — هو الشيباني — عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كانت إحدانا اذا كانت حائضا فاراد النبي ﷺ أن يباشرها أمرها أن تزر في فور حيضتها ثم يباشرها ، قالت : وأيكم يملك أربه كما كان رسول الله (٤) ﷺ يملك أربه ؟ » فان كان قولها ذلك في قبلة الصائم يوجب أنه له خصوص فقولها هذا في مباشرة الحائض يوجب أنها له أيضا خصوص ، أو أنها مكروهة ، أو أنها (٥) للشيخ دون الشاب ولا يمكنهم هنا دعوى الاجماع ، لأن ابن عباس وغيره كرهوا مباشرة الحائض جملة ،

(١) هذا والذي قبله في مسلم (ج ١ ص ٣٠) (٢) في النسخة رقم (١٦) «وام حفصة، وهو خطأ واضح» (٣) في النسخة

رقم (١٦) «مطروحة» (٤) في النسخة رقم (١٤) « كما كان النبي » (٥) في النسخة رقم (١٦) «وانها» .

ولعمري ان مباشرة الحائض لأشد غرراً لأنه يبقى عن جماعها أياماً وليالي فتشتد حاجته ، وأما الصائم فالبارحة وطئها ، والليله يطؤها ، فهو يشم من الوطء !! *
حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدالرزاق عن ابن جريج أخبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : أخبرني رجل من الأنصار : « أنه قبل امرأته على عهد رسول الله ﷺ ، فأمرها فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال لها النبي ﷺ : ان رسول الله يفعل ذلك ، فأخبرته امرأته ، فقال لها : ان النبي ﷺ رخص له في أشياء ، فارجعي اليه ، فرجعت اليه ، فذكرت له ذلك ، فقال لها رسول الله ﷺ : أنا أتقاكم وأعلمكم بحدود الله » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب أخبرني عمرو — هو ابن الحارث — عن عبد ربه بن سعيد عن عبدالله بن كعب الخيمري (١) عن عمر بن أبي سلمة المخزومي : « أنه سأل رسول الله ﷺ : أيقبل الصائم ؟ فقال له رسول الله ﷺ (٢) : سل هذه ، يعني أم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله ﷺ (٣) يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله ، قد غفر لك (٤) ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال (٥) ، رسول الله ﷺ : أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم (٦) » *
فهذان الخبران يكذبان قول من ادعى في ذلك الخصوص له عليه السلام ، لأنه أفتى بذلك عليه السلام من استفتاه ، ويكذب قول من ادعى أنها مكروهة للشاب بمباحة للشيخ لأن عمر بن أبي سلمة كان شاباً جاداً في قوة شبابه ، إذ مات عليه السلام وهو ابن أم سلمة أم المؤمنين (٧) ، وزوجه النبي ﷺ بنت حمزة عمه رضي الله عنه (٨) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد ثنا أبو عروانة عن سعد بن ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف عن طلحة بن عبدالله بن عثمان

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن عبد ربه بن سعيد بن عبدالله بن كعب الخيمري» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) ، فقال له عليه السلام ، وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٣٠٥) (٣) في النسخة رقم (١٤) ، والله عليه السلام ، وما هنا هو الموافق لمسلم (٤) في مسلم «قد غفر الله لك» (٥) في مسلم وقال له ، (٦) في مسلم «وأخشاكم له» (٧) كلمة «أم المؤمنين» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٨) الكلام ناقص لم يذكر سن عمر حين موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد اختلف في هذا كثير افرغم بعضهم انه ولفى السنة الثانية من الهجرة ؛ وقال عبدالله بن الزبير ان عمرا كبرته بستين ، وابن الزبير ولفى السنة الاولى ، وهذا الحديث يدل على انه كانا كبرنا من ذلك ، وقد ورد من طريق صحيح انه هو الذي تولى زواج امه أم سلمة رضي الله عنها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل ان الذي زوجها هو اخوه سلمة ، وان سلمة ايضاً هو الذي تزوج امه بنت حمزة رضي الله عنهم ، فليحرر هذا الموضع فانه دقيق جداً ويحتاج الى تحقيق .

القرشي عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أهوى النبي ﷺ ليقبلني ، فقلت : إني صائمة فقال : وأنا صائم : فقبلني » *

وكانت عائشة إذ مات عليه السلام بنت ثمان عشرة سنة *

فظهر بطلان قول من فرق في ذلك بين الشيخ والشاب : وبطلان قول من قال : انها مكروهة : وصح أنها حسنة مستحبة : سنة من السنن ، وقربة من القرب الى الله تعالى اقتداءً بالنبي ﷺ ، ووقوفاً عند فياه بذلك *

وأما ما تعلق (١) به من كرهها للشاب فانما هما حديثا سوء رويما أحدهما من طريق فيها ابن لميعة . وهو لا شيء ، وفيها قيس مولى نجيب ، وهو مجهول لا يدري من هو ؟ والآخر من طريق اسراييل ، وهو ضعيف : عن أبي العنيس ، ولا يدري من هو ؟ عن الأغر عن أبي هريرة : في كليهما : « أن النبي ﷺ أرخص في قبلة الصائم للشيخ ونهى عنها الشاب ، فسقطا جميعا » *

وأما من أبطل الصوم بها فانهم احتجوا بقول الله تعالى : (فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) ففي هذه الآية المنع من المباشرة *

فلما : قد صح عن رسول الله ﷺ إباحة المباشرة ، وهو المبين عن الله تعالى مراده منا . فصح أن المباشرة المحرمة في الصوم إنما هي الجماع فقط *

ولاحجة في هذه الآية لحيفي ولا مالكي : فانهم (٢) يبيحون المباشرة ، ولا يطلون الصوم بها أصلا (٣) ، وإنما يطلونه بشيء يكون معها : من المنى أو المذى فقط ، وإنما هي حجة لمن منع المباشرة وأبطل الصوم بها *

وهؤلاء أيضا قد احتجوا بخبرين : رويما أحدهما من طريق أني أسامة حماد بن أسامة عن عمر بن حمزة أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال عمر : رأيت رسول الله ﷺ في المنام : فرأيت لا ينظرني . فقلت : يا رسول الله ، ما شأنى ؟ فقال : ألسنت الذى تقبل وأنت صائم ؟ ! قلت : فوالذى بعثك بالحق (٤) لا أقبل بعدها وأنا صائم *

قال ابو محمد : الشرائع لا تؤخذ بالمنامات ! لاسيما وقد أفتى رسول الله ﷺ عمر في اليقظة حيا بإباحة القبلة للصائم : فمن الباطل أن ينسخ ذلك في المنام ميتا ! نعوذ بالله من هذا *

(١) في النسخة رقم (١٦) يتعلق ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « لانهم » (٣) كلمة واصلا ، زياد من النسخة رقم (١٤)

(٤) كلمة بالحق ، زياد من النسخة رقم (١٤) *

ويكفي من هذا كله ان عمر بن حمزة لاشيء (١) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (٢) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عيسى بن حماد — هو زغبة (٣) — عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عبد الملك بن سعد الساعدي الأنصاري عن جابر بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب: «هششت فقبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: أرأيت (٤) لو مضمضت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فمه؟! » *

والخبر الثاني الذي (٥) رويناه من طريق إسرائيل — وهو ضعيف — عن زيد ابن جبير عن أبي يزيد الضبي — وهو مجهول — عن ميمونة بنت عتبة مولاة رسول الله ﷺ: «ان رسول الله ﷺ سئل عن قبل امرأته وهما صائمان؟ فقال: قد أفطرا (٦)» * قال أبو محمد: حتى لو صح هذا لكان حديث أبي سعيد الخدري — الذي ذكرنا في باب الحجامة للصائم — انه عليه السلام أرخص في القبلة للصائم — ناسخاً له * ومن روى عنه ابطال الصيام بالقبلة من طريق سعيد بن المسيب (٧): أن عمر كان ينهى عن القبلة للصائم، ف قيل له: «ان رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم، فقال: ومن ذاله من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ؟» * ومن طريق عمران بن مسلم عن زاذان عن ابن عمر قال في الذي يقبل وهو صائم، فقال (٨): ألا يقبل جمره؟! *

وعن مروق (٩) عنه: أنه كان ينهى عنها *

ومن طريق علي بن أبي طالب قال (١٠): ما تريد الى خلوف فيها؟! دعها حتى تفطر *

(١) عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ضعفه أحمد، وابن معين، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم: أحاديث كلها مستقيمة (٢) في النسخة رقم (١٦) وعمر بن عبد الله، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) وعيسى هو ابن حماد هو زغبة، و زغبة بضم الزاي واسكان الفين المعجمة ويعدّها باباً موحدة (٤) كلمة «أرأيت» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة «الذي» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٦) في النسخة رقم (١٤) «عن ميمونة بنت عتبة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قبل امرأته وهما صائمان فقال: قد أفطرا» وهو خطأ ظاهر (٧) كذا في الاصلين والمراد ظاهر، ولعل في الكلام نقصاً (٨) قوله «قال» وقوله «فقال» محذوفان في النسخة رقم (١٤) (٩) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة، وهو مروق بن مشرج - بضم الميم وفتح الشين المعجمة واسكان الميم وكسر الراء اوقعتها - او ابن عبد الله العجلي الكوفي التميمي، وفي الاصلين «مواق»، وهو خطأ وليس في رجال الحديث من يسمى هكذا الا ابن المواق وهو مغربي متأخر (١٠) كلمة «قال» زيادة من النسخة رقم (١٦) *

وعن الهزهاز (١) : أن ابن مسعود سئل عن قبل وهو صائم ؟ فقال : أفطر ، ويقضى يوماً مكانه *

وعن حذيفة قال : من تأمل خلق (٢) امرأته وهو صائم بطل صومه *
وعن الزهرى عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صغير : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عن القبلة للصائم *

ومن طريق شريح : أنه سئل عن قبلة الصائم ؟ فقال : يتقى الله ولا يعد (٣) *
وعن أبي قلابة : أنه نهى عنها *

وعن محمد بن الحنفية : إنما الصوم من الشهوة ، والقبلة من الشهوة *
وعن أبي رافع قال : لا يقبل الصائم *

وعن مسروق : أنه سئل عنها ؟ فقال : الليل قريب !! *
وقال (٤) ابن شبرمة : إن قبل الصائم أفطر وقضى (٥) يوماً مكانه *

ومن كرهها : رويانا عن سعيد بن المسيب : القبلة تنقص (٦) الصوم ولا تفطر *
وعن إبراهيم النخعي : أنه كرهها *

وعن عبد الله بن مغفل : أنه كرهها *
وعن سعيد بن جبير : أنه قال : لا بأس بها ، وإنها لبريد سوء ! *

وعن عروة بن الزبير قال : لم أر القبلة تدعو الى خير ، يعنى للصائم *
وصح عن ابن عباس : أنه قال : هي دليل الى غيرها ، والاعتزال أكيس *

وكرهها مالك *
ومن فرق بين الشيخ والشاب : رويانا من طريق ابن المسيب عن عمر بن الخطاب ،

ومن طريق أبي مجلز (٧) عن ابن عباس ، ومن طريق ابن أبي مليكة عن أبي هريرة ،
ومن طريق نافع عن ابن عمر ، ومن طريق هشام بن الغاز (٨) عن مكحول ، ومن

طريق حريث عن الشعبي : أنهم كلهم رخصوا في قبلة الصائم للشيخ وكرهوها للشاب *
ومن كرهه المباشرة للصائم : رويانا من طريق عطاء عن ابن عباس : أنه سئل عن

(١) كنا في الاصلين ولم اجده ترجمه ، الا ان في تاريخ الطبرى (ج ٤ ص ١٢٠) ذكر الهزهاز بن عمرو العجلي في القواد في سنة ١٤ و ذكره ابن حجر في الاصابة (ج ٦ ص ٢٨٤) على انه صحابي ، وفي ابن سعد (ج ٧ ص ٢٦٦) ترجمه «نصر بن زياد أبو الهزهاز العجلي» وقال انه قليل الحديث ، وانا اظن ان الاول ارجح وانه غير الثاني (٢) بالخاء المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) بالمهمله هو تصحيف (٣) بضم العين نهى عن العود (٤) في النسخة رقم (١٦) «وعن» (٥) في النسخة رقم (١٦) «و يقضى» (٦) في الاصلين بالضاد المعجمة ، والياق يقضى أن تكون بالمهمله (٧) في النسخة رقم (١٦) «ابن أبي مجلز» وهو خطأ (٨) في النسخة رقم (١٤) «الغازى»

القبلة للصائم ؟ فقال : لا بأس بها . وسئل : أيقبض على ساقها ؟ قال : لا يقبض على ساقها ، أعفوا^(١) الصيام * .

ومن طريق مالك عن ابن عمر : أنه كان ينهى عن المباشرة للصائم * .

وعن الزهري : أنه نهى عن لمس الصائم وتجريده * .

وعن سعيد بن المسيب في الصائم يباشر قال : يتوب عشر مرار ، إنه ينقص من صومه

الذي يجرد أو يلس ، لك أن تأخذ يدها وبأدنى جسدها وتدع أخصاه * .

وعن عطاء بن أبي رباح في الصائم يباشر بالنهار قال : لم يطل صومه ، ولكن يبدل

يوماً مكانه * .

وعن أبي رافع : لا يباشر الصائم * .

وكرهها مالك * .

ومن أباح المباشرة للشيخ ونهى عنها للشاب : روينا هذا عن ابن عمر ، وعن ابن عباس ،

والشعبي * .

وأما من أباح كل ذلك : روينا من طريق عبد الرزاق عن مالك عن أبي النضر مولى

عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله أخبرته : أنها كانت عند عائشة

أم المؤمنين فدخل عليها زوجها — وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق —

وهو صائم في رمضان ، فقالت له عائشة أم المؤمنين : ما يمنعك أن تدنوا من أهلكت فقبلها

وتلاعها ؟ ! فقال : أقبلها وأنا صائم ؟ ! قالت : نعم * .

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن مسروق قال : سألت

عائشة أم المؤمنين : ما يحل للرجل من امرأته صائماً ؟ فقالت : كل شيء إلا الجماع * .

قال أبو محمد : عائشة بنت طلحة كانت أجمل نساء أهل زمانها ، وكانت أيام عائشة

هي وزوجها فتيين في عفوان^(٢) الحداثة * .

وهذان الخبران يكذبان قول من لا يبالى بالكذب أنها أرادت بقولها : « وأيكم

أملك لاربه من رسول الله ﷺ » ؟ النهي عن القبلة والمباشرة للصائم * .

ومن طريق عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب : أن عمر بن الخطاب

كانت قبله امرأته عاتكة بنت زيد بن عمرو وهو صائم ؛ فلا ينهاها * .

ومن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير : أن رجلاً قال لابن عباس : اني

(١) في النسخة رقم (١٤) «عفوا» بدون همز وهو خطأ ، لأن عفء فعل لازم (٢) في الصحاح : عفوان

الشيء أوله ، يقال : هو في عفوان شابه ، اه من حاشية النسخة رقم (١٤) .

تزوجت ابنة عم لي جميلة : فبنى بي في رمضان : فهل لي — بأني أنت وأمي الى قبلتها من سليل ؟! فقال له ابن عباس : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم . قال : قبل . قال : فبأني أنت وأمي هل الى مباشرتها من سليل ؟! قال : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم . قال : فبأشرها ، قال فهل لي أن أضرب يدي على فرجها من سليل ؟! قال : وهل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال اضرب . وهذه أصح طريق عن ابن عباس *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن حبيب بن شهاب (١) عن أبيه قال : سألت أبا هريرة عن دنو الرجل من امرأته وهو صائم ؟ فقال : إني لأرف (٢) شفتيها وأنا صائم * وعن زيد بن أسلم قال : قيل لأبي هريرة : أتقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم وأكفحها — معناه : أنه يفتح فاه الى فيها (٣) — وسئل عن تقبيل غير امرأته ؟! فأعرض بوجهه * ومن طريق صحاح عن سعد بن أبي وقاص : أنه سئل : أتقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم : وأقبض على متاعها *

وعن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري : أنه كان لا يرى بالقبلة للصائم باساً * وعن سفيان بن عيينة عن زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل أن ابن مسعود كان يباشر امرأته نصف النهار وهو صائم . وهذه أصح طريق عن ابن مسعود *

ومن طريق حنظلة بن سبرة بن المسيب بن نجبة الفزاري (٤) عن عمته — وكانت تحت حذيفة بن اليمان — قالت : كان حذيفة إذا صلى الفجر في رمضان جاء فدخل معي في الحافى ثم يباشرني *

وعن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب : لا بأس بالقبلة للصائم * وعن مسعر عن سعيد بن مردان به (٥) عن أبي كثير أن أم سلمة أم المؤمنين قالت

(١) حبيب بن شهاب هذا بصرى وهو العنبرى وهو ثقة وله ترجمة في تعجيل المنفعة (ص ٨٤) (٢) يضم الراء . والرف المص والترشف ، والرفة المصة (٣) هكذا فسر المؤلف الكلمة ، وفسرها في اللسان بأنه « قبلها غفلة » وبمعنى « أتتمكن من تقبيلها وأستوفيه من غير اختلاس من المكافأة وهي مصادقة الوجه » وحكى عن أبي عبيد أن بعضهم رواها « وأتقنفا » بالقفاء وتقنفاً وتقديم الحاء وفسرها بأنه « أراد شرب الزرق من قحف الرجل مافي الأمان إذا شرب مافي » (٤) نجبة بالنون والجيم والباء المفتوحات ، ثم هكذا هو في الأصلين بهذا النسب ولم أجده في الرواة من يسمى حنظلة بن سبرة بن المسيب ، واطن أن في النسخ خطأ وأن صوابه ، حنظلة بن سبرة عن المسيب بن نجبة ، والمسيب هذا تابعي معروف بالرواية عن علي وعن حذيفة وقتل في طلب دم الحسين سنة ٦٥ وله ترجمة في الإصابة (ج ٦ ص ١٧٤ و- ١٧٥) وفي غيرهما (٥) كذا هو في الأصلين ، وضبط في النسخة رقم (١٤) يفتح الميم واندال وبينهما رأ سا كنة ، وبعد الالف نون سا كنة ، وبعد ذلك باء موحدة مفتوحة ثم هاء سا كنة . ولم أجده ذكر ولا ترجمة .

له وقد تزوج في رمضان : لودنوت ، لو قبلت *
ومن التابعين من طريق عكرمة : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم : إتمامه كالكسرة
يشتمها (١) *

وعن الحسن البصري قال : يقبل الصائم ويباشر *
وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أنه كان يقبل في رمضان نهاراً ويقتي بذلك *
وعن سعيد بن جبير إباحة القبلة للصائم *
وعن الشعبي : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم *
وعن مسروق : أنه سئل عن تقبيل الصائم امرأته ؟ فقال : ما أبالي أقبلتها أو قبلت يدي *
فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم عائشة وأم سلمة أما المؤمنين : وعمر بن الخطاب ،
وعلي ، وعاتكة بنت زيد ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ،
وأبو سعيد الخدري ، وحذيفة ، وما نعلم منهم أحداً روى عنه كراهتها إلا وقد جاء عنه
إباحتها باصح من طريق الكراهة . إلا ابن عمر وحده ، ورويت الإباحة جملة عن سعد ،
وأبي سعيد ، وعائشة ، وأم سلمة ، وعاتكة *

قال أبو محمد : ولقد كان يجب لمن غلب القياس على الأثر أن يجعلها في الصيام بمنزلتها
في الحج ، ويجعل فيها صدقة كما جعل فيها هنالك ، ولكن هذا مما تركوا فيه القياس .
وبالله تعالى تتأيد *

واذ قد صح (٢) أن القبلة والمباشرة مستحبتان في الصوم وأنه لم ينعكس الصائم في امرأته
عن شيء إلا إجماع — : فسواء تعدد الامناء في المباشرة أو لم يتعد ! كل ذلك مباح
لا كراهة في شيء من ذلك اذ لم يأت بكراهيته نص ولا إجماع . فكيف ابطال الصوم
به ! فكيف أن تشرع فيه كفارة ؟ *

وقد بينا مع ذلك — من أنه خلاف للسنة — فساد قول من رأى الصوم ينتقض
بذلك ، لأنهم ، يقولون : خروج المني بغير مباشرة لا ينقض الصوم : وإن المباشرة
اذا لم يخرج معها مذي ولا مني لا تنقض الصوم . وإن الانعاظ دون مباشرة لا ينقض
الصوم ، فكل واحد من هذه على انفراد لا يكتسح في الصوم أصلاً : فمن أين لهم إذا
اجتمعت أن تنقض (٣) الصوم ؟ ! هذا باطل لا خفاء به . إلا أن يأتي بذلك نص ، ولا سبيل
إلى وجوده أبداً ، لا من رواية صحيحة ولا سقيمة ، وأما توليد الكذب والدعوى

(١) في النسخة رقم (١٦) . يشتم ، وشم واشتم بمعنى (٢) في النسخة رقم (١٦) «وإذا صح» (٣) في النسخة
رقم (١٤) «ينقضوا» .

بالمكابرة فما يعجز عنها من لادين له (١) *

وما روى قط حلال وحلال يجتمعان فيحرمان الا ان يأتى بذلك نص ، وبهذا الدليل نفسه خالف الحنفيون السنة الثابتة في تحريم نبيذ التمر ، والزبيب يجمعان ، ثم حكموا (٢) به هنا حيث لا يحل الحكم به ، وبالله تعالى التوفيق *

وهم يقولون : ان الجماع دون الفرج حتى يبنى لا يوجب حداً ولا يلحق به الولد ، وكان يجب ان يفرقوا بينه وبين الجماع في ابطال الصوم به ، مع ان نقض الصوم بتعمد الامناء خاصة لانعلمه عن احد من خلق الله تعالى قبل ابى حنيفة ، ثم اتبعه مالك ، والشافعى *

وأما القى الذى لا يعتمد فقد جاء الاثر بذلك على ما ذكرنا قبل ، ولانعلم في القلس والدم الخارجين (٣) من الاسنان لا يرجعان الى الحلق ؛ خلافاً في ان الصوم لا يبطل بهما ، وحتى لو جاء في ذلك خلاف لما التفت اليه ، اذ لم يوجب بطلان الصوم بذلك نص *

وأما الحقنة والتقطير في الاحليل والتقطير في الاذن والسعوط والكحل ومداواة الجائفة والمأمومة — : فانهم قالوا : ان ما وصل الى الجوف والى باطن الرأس — لانه جوف — فانه ينقض الصوم ، قياساً على الأكل *

ثم تناقضوا ، فلم ير الحنفيون والشافعيون في الكحل قضاء وان وصل الى حلقه . ولم ير مالك بالفتائل تستدخل لدواء بأساً للصائم ، (٤) ولم ير الكحل يفطر ، إلا ان يكون فيه عقاقير *

وقال الحسن بن حى : لا تنظر الحقنة ان كانت لدواء *

وعن ابراهيم النخعى لا بأس بالسعوط للصائم *

ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمى : ان أباه ، ومنصور بن المعتمر ، وابن أبى ليلي ، وابن شبرمة كانوا يقولون : ان اكتحل الصائم فعليه ان يقضى يومه مكانه *

قال أبو محمد : إنما نهانا (٥) الله تعالى في الصوم عن الأكل والشرب والجماع وتعمد القى والمعاصى ، وما علمنا أكلاً ولا شرباً يكون على دبر ، أو إحليل ، أو أذن ، أو عين ، أو أنف ، أو من جرح في البطن أو الرأس !! وما نهينا قط عن ان نوصل الى الجوف — بغير الأكل والشرب — ما لم يحرم علينا إيصاله !! *

والعجب ان من رأى منهم الفطر بكل ذلك لا يرى على من احتقن بالخر أو صبها

(١) كلمة له ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) (ثم حكاه ، وهو خطأ (٣) في النسخة

رقم (١٦) الخارجان ، (٤) في النسخة رقم (١٦) «في الصائم» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) «نهى» .

في اذنه جداً !! فصح انه ليس شرباً ولا أكلاً *
ثم تناقضهم في الكحل عجب جداً !! وهو أشد وصولاً الى الحلق، ويجرى الطعام من
القطور في الأذن *

واحتج بعضهم بانه كغبار الطريق والطحين *
ف قيل له : ليس مثله ، لان غبار الطريق والطحين لم يعتمد إيصاله الى الحلق ، والكحل
تعتمد إيصاله *

وايضاً : فان قياس السعوط على غبار الطريق والطحين أولى ، لان كل ذلك مسلكه
الائف ، ولكنهم لا يحسنون قياساً ، ولا يلتزمون نصاً : ولا يتردون أصلاً !! (١) *
وأما المضمضة والاستنشاق فيغلبه الماء فيدخل حلقه عن غير تعمد *
فان إباحيفة قال : إن كان ذا كراً لصومه فقد افطر وعليه القضاء ، وان كان ناسياً
فلا شيء عليه ، وهو قول ابراهيم *

وقال مالك : عليه القضاء في كل ذلك *
وقال ابن أبي ليلى : لا قضاء عليه ، ذا كراً كان او غير ذا كر *
ورويانا عن بعض التابعين — وهو الشعبي ، وحماد — وعن الحسن بن حي : إن كان
ذلك في وضوء لصلاة فلا شيء عليه ، وإن كان لغير وضوء فعليه القضاء *
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم) . وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »
ورويانا قولنا في هذه المسألة عن عطاء بن أبي رباح *
واحتج من أفطر بذلك بالأثر الثابت عن رسول الله ﷺ : « واذا استنشقت
فبالغ ، الا أن تكون صائماً » *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيه ؛ لانه ليس فيه أنه يفطر الصائم بالمبالغة في
الاستنشاق ، وانما فيه إيجاب المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم وسقوط وجوب
ذلك عن الصائم فقط ، لانه عن المبالغة ، فالصائم مخير بين أن يبالغ في الاستنشاق
وبين أن لا يبالغ فيه ، (٢) وأما غير الصائم فالمبالغة في الاستنشاق فرض عليه ، والا كان
مخالفاً لأمره عليه السلام بالمبالغة ، ولو أن امرأ يقول : إن المبالغة في الاستنشاق تفطر
الصائم لكان أدخل في التويه منهم ، لانه (٣) ليس في هذا الخبر من وصول الماء

(١) من أول قوله ولا يلتزمون نصاً الى هنا سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) هذا خلاف الظاهر من سياق الحديث

(٣) في النسخة رقم (١٦) ، لانهم ، وهو خطأ .

الى الحلق أثر ولا غير (١) ولا اشارة ولا دليل ؛ ولكنهم لا يزالون يتكهنون فى السنن ما يوافق آراءهم بالدعوى الكاذبة !! وبالله تعالى التوفيق *

وأما الذباب يدخل فى الحلق غلبة ومن رفع رأسه الى السماء فتائب فوقه فى حلقه نقطة (٢) من المطر — : فان ما لك قال : يفطر ؛ وقال أبو حنيفة : لا يفطر بالذباب * وقد روينا من طريق وكيع عن أبي مالك عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس فى الذباب يدخل حلق الصائم قال : لا يفطر *

وعن وكيع عن الربيع عن الحسن فى الذباب يدخل حلق الصائم قال : لا يفطر * وعن الشعبي مثله *

وما نعلم لابن عباس فى هذا مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم إلا تلك الرواية الضعيفة عنه *

وعن ابن مسعود : الفطر مما دخل وليس مما خرج ؛ والوضوء مما خرج وليس مما دخل *

وكنهم قد خالف هذه الرواية لأنهم يرون الفطر بتعمد خروج المني ، وهو (٣) خارج لا داخل ، ويطلون الوضوء بالايلاج ، وهو (٤) داخل لا خارج * قال أبو محمد : قد قلنا : إن ما ليس أكلاً ولا شرباً ولا جماعاً ولا معصية فلا يفطر لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ *

وأما السواك بالرطب ، واليابس ، ومضغ الطعام ؛ وذوقه مالم يصل منه الى الحلق شيء بتعمد — : فكلهم لا يرون الصيام بذلك متقضاً ، وإن كان الشافعى كره السواك فى آخر النهار ولم يبطل بذلك الصوم ، (٥) *

وكره بعضهم مضغ الطعام وذوقه ، وهذا لا شيء ، لأن كراهة مالم يأت قرآن ولا سنة بكراهته (٦) خطأ ، وهم لا يكرهون المضمضة ، ولا فرق بينهما وبين مضغ الطعام ، بل الماء أخفى ولوجاً وأشد امتزاجاً بالريق من الطعام ، وهذا مما خالفوا فيه القياس * واحتج الشافعى بالخبر الثابت « ان خلوف فم الصائم أطيب عند الله (٧) من ريح المسك » *

قال أبو محمد : الخلوف خارج من الحلق ، وليس فى الأسنان . والمضمضة تعمل

(١) بفتح العين المهملة وبكسر ما مع اسكان الاء المثناة وفتح الاء . ويقال بتقديم الاء على الاء . مع فتح العين فقط ، وكلاهما بمعنى الاثر الحلقى (٢) فى النسخة رقم (١٦) «قط» (٣) فى النسخة رقم (١٤) «وهذا» (٤) فى النسخة رقم (١٤) «وهذا» (٥) فى النسخة رقم (١٦) «به الصوم» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «بكراهيته» (٧) فى النسخة رقم (١٦) «عند الله اطيب» وما هنا اقرب لالفاظ الحديث

في ذلك عمل السواك، وهو لا يكرهها، وقول الشافعي في هذا هو قول مجاهد، وو كيع وغيرهما *
وقد حض رسول الله ﷺ على السواك لكل صلاة، ولم يخص صائماً من غيره.
فالسواك سنة للعصر، وللغرب، وسائر الصلوات *

وقد كوه أبو ميسرة الرطب من السواك للصائم، ولم يكرهه الحسن وغيره *
ورويانا من طريق الحسن، وحامد، وإبراهيم: أنهم كانوا لا يكرهون للصائم أن يمضغ
الطعام للصبي، وكان الحسن يفعله *
وأما مضغ العلك، والزفت، والمصطكي: فروينا من طريق لا يصح عن أم حبيبة
أم المؤمنين: أنها كرهت العلك للصائم *
ورويانا عن الشعبي: أنه لم ير به بأساً *

وقد قلنا: إن ما لم يكن أكلاً ولا شرباً ولا جماعاً ولا معصية فهو مباح في الصوم،
ولم يأت به نص ينهى الصائم عن شيء مما ذكرنا، وليس أكلاً ولا شرباً، ولا ينقص
منه شيء بطول المضغ لو وزن. وبالله تعالى التوفيق *

وأما غبار ما يغربل فقد ذكرنا عن أبي حنيفة: أنه لا يفطر، ورويناه أيضاً
من طريق ابن وضاح عن سحنون وهو لا يسمي أكلاً ولا شرباً، فلا يفطر الصائم *
وأما طعام يخرج من بين الأسنان في أي وقت من النهار خرج فرمى به — فهذا
لم يأكل ولا شرب، فلا حرج، ولا يبطل الصوم وبالله تعالى التوفيق، وهو قولهم كلهم *
وأما من أصبح جنباً عامداً أو ناسياً — ما لم يتعمد التماذي ضحى كذلك حتى يترك
الصلاة عامداً إذا كراها — فان السلف اختلفوا في هذا *

فرأى بعضهم أنه يبطل صومه بترك الغسل قبل الفجر *
وقال الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون: صومه تام وإن تعمد أن لا يغتسل
من الجنابة شهر رمضان كله *

قال أبو محمد: أما هذا القول فظاهر الفساد، لما ذكرنا قبل من أن تعمد المعصية
يبطل الصوم، ولا معصية أعظم من تعمد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها *
وذهبت طائفة من السلف إلى ما ذكرنا قبل *

كما رويانا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرني عبدالله (١) بن عبدالله

(١) في النسخة رقم (١٤) «عبدالله» بالتصغير، وهو خطأ، ففي فتح الباري (ج ٤ ص ١٠٤) وأما رواية
ابن عبدالله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبدالله بن عمر عن أبي هريرة به، وقد اختلف

ابن عمر : « أنه احتلم ليلة في رمضان ، ثم نام فلم ينتبه حتى أصبح ، قال : فلقيت أبا هريرة فاستفتيته ؟ فقال : أفطر ، فان رسول الله ﷺ كان يأمر بالفطر اذا أصبح الرجل جنباً قال : فجئت الى أبي فأخبرته بما أفقاني به أبو هريرة ، فقال : أقسم بالله لئن أفطرت لأوجعن منك ، صم ، فان بدالك أن تصوم يوماً آخر فافعل » *

وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة سمعت عبدالله بن عمرو القاري قال : سمعت أبا هريرة يقول : « لا ورب هذا البيت ، ما أنا قلت : من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم ، محمد ورب الكعبة قاله » *

قال أبو محمد : وقد عاب من لادين له ولا علم له هذا الخبر بأن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام روى عن أبي هريرة أنه قال له في هذا الخبر : إن أسامة بن زيد حدثه به ، وإن الفضل بن عباس حدثه به *

قال أبو محمد : وهذه قوة زائدة للخبر ، أن يكون أسامة ، والفضل روياه عن النبي ﷺ ، وما ندرى الى ما أشار به هذا الجاهل ؟! وما يخرج من هذا الاعتراض إلا نسبة أبي هريرة للكذب ، والمعتراض بذلك (١) أحق بالكذب منه *

وكذلك عارض قوم — لا يحصلون ما يقولون — هذا الخبر بأن أمي المؤمنين روتا : « أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جاع غير احتلام ثم يصوم ذلك النهار » *

قال أبو محمد : وليس يعارض هذا الخبر ما رواه أبو هريرة لأن رواية أبي هريرة هي الزائدة *

والعجب ممن يرد روايتهما رضي الله عنهما في أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم برأيه — ثم يجعل روايتهما هنا حجة على السنة الثابتة !! لاسيما مع صحة الرواية عن عائشة رضي الله عنها : أنها قالت « ما أدرك الفجر قط رسول الله ﷺ إلا وهو نائم (٢) » فها حملوا هذا على غلبة النوم ، لا على تعمّد ترك الغسل ؟!

واحتج أيضا قوم بما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن هشام الدستوائي

على الزهري في اسمه فقال شعيب عنه : اخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي أبو هريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالفطر اذا أصبح الرجل جنباً ، أخرجه النسائي والطبراني في مسند الشاميين ، وقال عقيل عنه : عن عيد الله بن عبد الله بن عمر به ، فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراه عيد الله مصغراً ، والذي هنا هو رواية شعيب فيعين انه المكبر ، وهذا الحديث الذي نسبته ابن حجر للنسائي لم أجده في السنن وأظن أن نسخة السنن المطبوعة تنقصها احاديث كثيرة من كتاب الصيام بل ومن غيره (١) في النسخة رقم (١٦) والمعرض لذلك ، (٢) الحديث في مسلم (ج ١ ص ٢٠٥) بلفظ « ما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم السحرا الا على في بيتي أو عدى إلا نائماً »

عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : رجع أبو هريرة عن فتياه في الرجل يصبح جنباً * قال علي : ولا حجة في رجوعه ، لأنه رأى منه ، إنما الحجة في روايته عن النبي ﷺ ، وقد افترض علينا اتباع روايتهم ، ولم تؤمر باتباع الرأي ممن رآه منهم * والعجب ممن يحتاج بهذا من المالكين ! وهم قد ثبتوا على ما روى عن عمر رضي الله عنه من تحريم المتزوجة في العدة على الذي دخل بها في الأبد ، وقد صح رجوع عمر عن ذلك الى أنه مباح له ابتداء زواجها !! *

ومن قال بهذا من السلف كما رويناه من طريق ابن جريج عن عطاء : أنه لما اختلف عليه أبو هريرة ، وعائشة في هذا قال عطاء : يبدل يوماً ويتم يومه ذلك * ومن طريق سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه أنه قال : من أدركه الصبح جنباً وهو متعمد أبدل الصيام . ومن أتاه غير متعمد فلا يبدله * فهذا عروة ابن أخت عائشة رضي الله عنها قد ترك قولها لرواية أبي هريرة * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر قال : سألت إبراهيم النخعي عن الرجل يصبح جنباً ؛ فقال : أما رمضان فيتم صومه ويصوم يوماً مكانه ، وأما التطوع فلا * .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا ابن اسحاق — هو عبد الله (١) — قال : سألت سالماً عن رجل أصبح جنباً في رمضان ؛ قال : يتم يومه (٢) ويقضى يوماً مكانه * ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أصبح جنباً في شهر رمضان فاستيقظ ولم يغتسل حتى يصبح فإنه يتم ذلك اليوم ويصوم يوماً مكانه : فإن لم يستيقظ فلا بدل عليه * .

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصري فيمن أصبح جنباً في رمضان : يقضيه في الفرض * .

ومن طريق ابن أبي شيبة عن عائذ بن حبيب عن هشام بن عروة في الذي يصبح جنباً في رمضان قال : عليه القضاء * .

قال أبو محمد : لو لم يكن إلا ما ذكرنا لكان الواجب القول بخبر أبي هريرة ، لكن منع من ذلك صحة نسخته * .

وبرهان ذلك قول الله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم هن لباس

(١) لم أجد في الرواة من طبقة التابعين من اسمه عبد الله بن اسحق ، (٢) في النسخة رقم (١٦) يتم

لكم واتم لباس هن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتأب عليكم وعفا عنكم فالآن
باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من
الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا اسماعيل
ابن اسحاق ثنا عبد الواحد ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس قال : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) كان أحدهم اذا نام
لم يحل له النساء ، ولم يحل له ان يأكل شيئاً الى القابلة ، ورخص الله لكم *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء
ابن هلال الرقي ثنا حسين بن عياش - ثقة من أهل باجدا (١) - ثنا زهير بن معاوية
ثنا أبو اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب : ان احدهم كان اذا نام قبل ان يتعشى لم يحل
له ان يأكل شيئاً ولا يشرب ليلته ويومه من الغد حتى تغرب الشمس ، حتى نزلت (وكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) *

قال أبو محمد : فصح ان هذه الآية ناسخة لكل حال تقدمت في الصوم ، وخبر أبي
هريرة موافق لبعض الاحوال المنسوخة ، واذا صح ان هذه الآية ناسخة لما تقدم فحكمها
باق لا يجوز نسخه (٢) وفيها إباحة الوطء الى تبين الفجر ، فاذا هو مباح ييقن ، فلا
شك في أن الغسل لا يكون إلا بعد الفجر ، ولا شك في ان الفجر يدركه وهو جنب ،
فهذا وجب ترك حديث أبي هريرة ، لا بما سواه . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من نسي انه صائم في رمضان أو في صوم فرض ، أو تطوع فأكل وشرب ووطئ
وعصى . ومن ظن انه ليل ففعل شيئاً من ذلك فاذا به قد أصبح ، أو ظن انه قد غابت
الشمس ففعل شيئاً من ذلك فاذا بها لم تغرب — : فان صوم كل من ذكرنا تام . لقول
الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) . ولقول رسول الله
ﷺ : « رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » *

حدثنا بذلك أحمد بن عمر بن أنس العذري قال ثنا الحسين (٣) بن عبد الله الجرجاني
قال ثنا عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي أخبرتنا فاطمة بنت الحسن (٤) الريان

(١) بفتح اتياء الموحدة والجيم وتشديد الدال المهملة المفتوحة وبالقصر ، وهي قرية بين رسعين والرقعة ،
وباسمها قرية اخرى من قرى بغداد ، والحسين بن عياش من الاولى لانه رقى . وفي النسخة رقم (١٦) « باجد ، وهو
خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « ولا يجوز رفعه » (٣) في النسخة رقم (١٤) « الحسن » (٤) في الاصلين « فاطمة
بنت الحسين » ولكنه مضى في المسألة ٣٨٠ من المحلى (ج ٤ ص ٤) وفي الاحكام (ج ٥ ص ١٤٩) بهذا الاسناد وفيه
« فاطمة بنت الحسن » .

المخزومي وراق أبي بكر بن قتيبة ثنا الريع بن سليمان المؤذن المرادي ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « ان الله تجاوز لي عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبدالله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبدان أنا يزيد بن زريع ثنا هشام — هو ابن حسان — ثنا ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « اذا نسي أحدكم فأكل ، أو شرب فليتم صومه ، فانما أطعمه الله وسقاه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلية ثنا أيوب — هو السخيتاني — وحبيب بن الشهيد كلاهما عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم ؟ فقال : الله أطعمك وسقاك » *

ورويناه أيضاً عن أبي رافع ، وخلاس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ *
قال أبو محمد : فسماه رسول الله ﷺ صائماً ، وأمره باتمام صومه ذلك ، فصح أنه صحيح الصوم . وبه يقول جمهور السلف *

روينا من طريق وكيع عن شعبة عن عبد الله بن دينار قال : استسقى ابن عمر وهو صائم ، فقلت : أأنت صائم ؟ فقال : أراد الله أن يسقيني فمنعتني *
ومن طريق أبي هريرة : من شرب ناسياً أو أكل ناسياً فليس عليه بأس ، ان الله أطعمه وسقاه *

وعن علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت مثل هذا *
ورويناه أيضاً عن عطاء ، وقتادة ، ومجاهد ، والحسن ، وسوياء (١) في ذلك بين الجامع والآكل ، وعن الحكم بن عتيبة مثله ، وعن أبي الأحوص ، وعلقمة ، وابراهيم النخعي ، والحسن البصري ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان . وأحمد بن حنبل . والشافعي . وأبي سليمان وغيرهم ، إلا أن بعض من ذكرنا رأى الجماع بخلاف الآكل والشرب ، ورأى فيه القضاء ، وهو قول عطاء ، وسفيان *

قال أبو محمد : وقال مالك : القضاء واجب على الناسي *
قال علي : وما نعلم لهم حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : الآكل ، والجماع ، والشرب ينافي الصوم *

(١) في النسخة رقم (١٤) « وسوياء » وهو محتمل ان يكون المراد قتادة ومجاهد والحسن ، وأما عطاء فقد نقل عنه المؤلف التفرقة بين الجامع والآكل ناسياً . وكذلك نقله عنه ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١١١) .

ف قيل لهم : وعلى هذا فالأكل والشرب ينافي الصلاة وأتم تقولون : ان ذلك لا يبطل الصلاة اذا كان بنسيان ! فظهر تناقضهم ! فكيف وقولهم هذا خطأ ! *

وانما الصواب أن تعمد ألاكل والشرب والجماع والقيء ينافي الصوم ؛ لا الأكل كيف كان ، ولا الشرب كيف كان . ولا الجماع كيف كان ، ولا القيء كيف كان ؛ فهذا هو الحق المتفق عليه ، والذي جاءت به النصوص من القرآن والسنة *

وأما دعواهم فباطل ، عارية من الدليل جملة ، لا من قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا من قياس ، ولا من قول أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، بل هذا مما نقضوا فيه وتناقضوا فيه ، لأنهم يعظمون خلاف قول صاحب اذا وافقهم وخالفوا ههنا طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف ، وقالوا : الكلام ، أو الأكل ، أو الشرب في الصلاة بنسيان لا يبطلها ، وأبطلوا الصوم بكل ذلك بالنسيان ! وهذا تناقض لاخفاء به *

وأما أبو حنيفة فتناقض أيضا . لأنه رأى أن الكلام ناسيا . أو ألاكل ناسيا . أو الشرب ناسيا تبطل الصلاة بكل ذلك ويبتدئها ، وخالف السنة الواردة في ذلك ، ورأى الجماع يبطل الحج ناسيا كان ، أو عامدا ^(١) ورأى أن كل ذلك لا يبطل الصوم ، واتبع الخبر في ذلك ، ورأى اجماع ناسيا لا يبطل الصوم ، قياسا على ألاكل ، ولم يقس ألاكل نائما على ألاكل ناسيا ، بل رأى ^(٢) ألاكل نائما يبطل الصوم ، وهوناس بلا شك ، وهذا تخليط لا نظير له ! *

وادعى مقلدوه الاجماع على أن الجماع والأكل ناسيا سواء ، وكذبوا في ذلك ، لأننا روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان ؟ فقال عطاء : لا ينسى هذا كله ! عليه القضاء ، لم يجعل الله له عذرا ، وان طعم ناسيا فليتم صومه ولا يقضيه ، الله أطعمه وسقاه ^(٣) وبه يقول سفيان الثوري . ورأى ابن الماجشون على من أكل ناسيا . أو شرب ناسيا القضاء ، وعلى من جامع ناسيا القضاء والكفارة ! وهذه أقوال فاسدة ، وتفاريق لا تصح . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ومن أكل وهو يظن أنه ليل أو جامع كذلك أو شرب كذلك فاذا به نهار إما بطلوع الفجر وإما بأن الشمس لم تغرب — : فكلاهما لم يعتمد إبطال صومه ، وكلاهما ظن أنه في غير صيام ، والناسي ظن أنه في غير صيام ولا فرق ، فهما

(١) في النسخة رقم (١٤) «ورأى الجماع في الحج ناسيا او عمدا يبطله ، (٢) في النسخة رقم (١٦) «ورأى»

(٣) نقل ابن حجر في الفتح اوله عن عطاء . (ج ٤ ص ١١١) *

والناسي سواء ولا فرق *

وليس هذا قياساً — ومعاذ الله من ذلك — وإنما يكون قياساً لوجعلنا الناسي أصلاً ثم شبهنا به من أكل وشرب وجامع وهو يظن أنه في ليل فاذا به في نهار ، ولم نفعل هذا بل كلهم سواء في قول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وفي قول رسول الله ﷺ : « إن الله تجاوز لآمتي ^(١) الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ^(٢) » *

وهذا قول جمهور السلف *

روينا من طريق عبد الرزاق : ثنا معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب قال : أفطر الناس في زمن عمر بن الخطاب فرأيت عساسا ^(٣) أخرجت من بيت حفصة فشربوا ، ثم طلعت الشمس من سحاب ، فكان ذلك شق على الناس ، فقالوا : نقضى هذا اليوم فقال عمر : لم ؟ والله ما تجافقنا لآثم ^(٤) *

وروينا أيضاً من طريق الأعمش عن المسيب ^(٥) عن زيد بن وهب : ومن طريق ابن أسلم عن أخيه عن أبيه ولم يذكر قضاء *

وقد روى عن عمر أيضاً القضاء ، وهذا يخالف من قوله : فوجب الرجوع الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه عند التزاع ، من القرآن والسنة . فوجدنا ما ذكرنا قبل ، مع أن هذه الرواية عن عمر أولى لأن زيد بن وهب له صحة ، وإنما روى عنه القضاء من طريق علي بن حنظلة عن أبيه ^(٦) *

وروينا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن تسحر نهاراً وهو يرى أن عليه ليلاً ؟ فقال : يتم صومه *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد قال : من أكل

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن آمتي» وبجاشيتها نسخة أخرى كما هنا (٢) سواء رضى المؤلف ان يكون هذا قياساً ولم يرض فانه قياس في الحقيقة على الناسي ، لان التصريح يدل على عدم بطلان صوم من أفطر ظاناً انه في ليل ، والقياس على الناسي — الذي ذكره المؤلف — قياس صحيح . وإن تخاشى هو ان يسميه قياساً

(٣) هو بكسر العين وتخفيف الهمزة الميمتين ، جمع «عس» بضم العين وهو القدح الضخم ، قيل نحو ثمانية ارجال او تسعة ، ويجمع أيضاً على «اعساس» و«عسنة» بكسر العين وفتح السين (٤) تجاف لآثم : مال اليه ، أي لم نعمل فيه لارتكاب آثم ، وفي الاصلين «تجنقنا» وهو خطأ ، وقد نقله ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١٤٣) بلفظ «ما يجافقنا الآثم» وهو خطأ صرف (٥) هو المسيب بن رافع الاسدي (٦) علي بن حنظلة لم اجد له ترجمة ، وفي رواية تاريخ الطبري وعلي بن حنظلة بن اسعد الشامي (ج ٦ ص ٢٤٣) فلا أدري هو أولاً ، وفي الرواية عن عمر ، حنظلة بن قيس الزرقى ، وليس في اولاده من يسمى علياً ، وهذا الاثر نقله الفتح من طريق عبد الرزاق (ج ٤ ص ١٤٣) *

بعد طلوع الفجر وهو يظن أنه لم يطلع فليس عليه القضاء ، لأن الله تعالى يقول : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن البصرى فيمن تسحر وهو يرى أنه ليل ، قال : يتم صومه *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو داود — هو الطيالسى — عن حبيب عن عمرو ابن هرم عن جابر بن زيد فيمن أكل يرى أنه ليل فاذا به نهار ، قال : يتم صومه *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمّر ، قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمّر : عن هشام بن عروة عن أبيه ، ثم اتفق عروة وعطاء فيمن أكل في الصبح وهو يرى أنه ليل : لم يقضه *

فهؤلاء عمر بن الخطاب ، والحكم بن عتيبة ، ومجاهد ، والحسن ، وجابر بن زيد أبو الشعثاء ، وعطاء بن أبي رباح ، وعروة بن الزبير ، وهو قول أبي سليمان *

ورويانا عن معاوية وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وهشام بن عروة وعطاء وزيد ابن النضر (١) وإنما قال هؤلاء : بالقضاء في الذي يفطر ، وهو يرى أنه ليل ثم تطلع الشمس وأما في الفجر فلا ، مثل قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وما نعلم لهم حجة أصلاً *
فانذكروا ما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « أفطر الناس على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس » قال أبو أسامة : قلت لهشام : فأمروا بالقضاء ؟ فقال : ومن ذلك بد (٢) ؟ ! *

فان هذا ليس إلا من كلام هشام ، وليس من الحديث ، فلا حجة فيه ، وقد قال معمّر : سمعت هشام بن عروة في هذا الخبر نفسه يقول : لا أدري أقضوا أم لا ؟ ! فصح ما قلنا *

وأما من أكره على الفطر ، أو وطئت امرأة نائمة ، أو مكرهه أو مجنونة أو مغنى عليها ، أو صب في حلقه ماء وهو نائم — : فصوم النائم والنائمة والمكره والمكرهه تام صحيح لا دخاله فيه ، ولا شيء عليهم ، ولا شيء على المجنونة ، والمغنى عليها ، ولا على (٣) المجنون والمغنى عليه ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « ان الله تجاوز لأمته (٤) »

(١) كنا بالاصلين بحذف المروي عنهم ، وهو مفهوم من السياق انهم قالوا بالقضاء (٢) هو في البخارى (فتح ج ٤ ص ١٤٣) بلفظ « بد من قضاء » ، وهو لفظ محتمل ، ولكن ابن حجر نقل عن رواية أبي ذر « لا بد من القضاء » ، (٣) في النسخة رقم (١٤) « وعلى » بحذف « لا » ، (٤) كنا في الاصلين ولعله حكاية قوله عليه السلام من الراوى فيصحه

عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه « والنائم والنائمة مكرهان بلا شك غير مختارين لما فعل بهما *

وقال زفر : لا شيء على النائم ، والنائمة ولا قضاء كما قلنا ، سواء سواء ، وصومهما تام وهو قول الحسن بن زياد ، وقد روى أيضا عن أبي حنيفة في النائم مثل قول زفر * وقال سفيان الثوري : اذا جومت المرأة مكرهة في نهار رمضان فصومها تام ولا قضاء عليها (١) ، وهو قول عبيد الله بن الحسن وبه يقول أبو سليمان وجميع أصحابنا * والمجنون ، والمغنى عليه غير مخاطبين ، قال رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن المجنون حتى يفيق ، والنائم حتى يستيقظ ، والصبي حتى يحتلم » *

والمشهور عن أبي حنيفة أن القضاء على النائم والنائمة ، والمكره والمكرهة ، والمجنون والمجنونة ، والمغنى عليهما (٢) وهو قول مالك *

قال أبو محمد : وهو قول ظاهر الفساد ، وما نعلم لهم حجة من قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ولا قول صاحب ، ولا قياس ، إلا أن بعضهم قاس ذلك على المكره على الحدث أنه تنتقض طهارته *

قال علي : وهذا قياس في غاية الفساد — لو كان القياس حقاً — فكيف والقياس كله باطل ؟! لان الطهارة تنتقض من الأحداث بقسمين : أحدهما بنقضها كيف ما كان ، بنسيان أو عمد أو إكراه ، والآخر لا ينقضها الا بالعمد على حسب النصوص الواردة في ذلك ، وهم متفقون على أن الريح والبول والغائط ينقض الطهارة بنسيان كان أو بعمد فيلزمهم اذا قاسوا الاكراه في الصوم على الاكراه في الطهارة — : أن يقيسوا الناس في الصوم (٣) على الناس في الطهارة ، والمغلوب بالقياس على المغلوب بالحدث ، وكلهم لا يقولون بهذا أصلاً ، فبطل قياسهم الفاسد ! *

وكان أَوْخَل في القياس لو قاسوا المكره والمغلوب في الصوم على المكره والمغلوب في الصلاة على ترك القيام أو ترك السجود أو الركوع ، فهؤلاء صلاتهم تامة باجماع منهم ، فكذلك يجب أن يكون صوم المكره (٤) والمغلوب ولا فرق . ولكنهم لا يحسنون القياس ! ولا يتبعون النصوص ! ولا يتردون أصولهم ! وبالله تعالى التوفيق *

وأما دخول الحمام ، والتغطيس في الماء ، ودهن الشارب فقد روينا عن علي بن أبي طالب

(١) في النسخة رقم (١٦) وعليه ، وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وعليه ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « في الصائم » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « ان يكون المكره »

رضى الله عنه : لا يدخل الصائم الحمام . وعن ابراهيم النخعي ^(١) الافطار بدهن الشارب ، وعن بعض السلف مثل ذلك في التغطيس في الماء ، ولا حجة الا فيما صح عن رسول الله ﷺ ، ولم يأت عنه نهى للصائم عن شيء من ذلك ، فكل ذلك مباح لا يكدر ^(٢) في الصوم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٤ — مسألة — قال على : اختلف الناس في المجنون ، والمغمى عليه *

فقال أبو حنيفة : من جن شهر رمضان كله فلا قضاء عليه ، فان أفاق في شيء منه ^(٣) قضى الشهر كله ، قال : ومن أغمى عليه الشهر كله فعليه قضاؤه كله ، فان أغمى عليه بعد ليلة من الشهر قضى الشهر كله إلا يوم تلك الليلة التي أغمى عليه فيها ، لأنه قد نوى صيامه من الليل *

وقال مالك : من بلغ وهو مجنون مطبق فاقام وهو كذلك سنين ثم أفاق — : فانه يقضى كل رمضان كان في تلك السنين ، ولا يقضى شيئاً من الصلوات ، قال : فان أغمى عليه أكثر النهار فعليه قضاؤه ، فان أغمى عليه أقل النهار فليس عليه قضاؤه . وقدرى عنه إيجاب القضاء عليه جملة دون تقسيم *

وقال عبيد الله بن الحسن : لا قضاء على المجنون إلا على الذى يحسن ويفيق ، ولا قضاء على المغمى عليه *

وقال الشافعى : لا يقضى المجنون ، ويقضى المغمى عليه *

وقال ابو سليمان : لا قضاء عليهم *

قال ابو محمد : كنا نذهب الى ان المجنون والمغمى عليه يبطل صومهما ولا قضاء عليهما ، وكذلك الصلاة ، ونقول : ان الحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر ابن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا وهيب — هو ابن خالد — عن خالد — هو الحذاء — عن أبي الضحى عن على بن أبى طالب عن رسول الله ﷺ قال : «رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتم ، وعن المجنون حتى يعقل» وكنا نقول : اذا رفع القلم عنه فهو غير مخاطب بصوم ولا بصلاة *

ثم تأملنا هذا الخبر — بتوفيق الله تعالى — فوجدناه ليس فيه الا ما ذكرنا من أنه غير مخاطب في حال جنونه حتى يعقل ، وليس في ذلك بطلان صومه الذى لزمه قبل

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وعن النخعي ، (٢) الكدر بالكاف الحذف (٣) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ .

جنونه ، ولا عودته عليه بعد افاقته ، وكذلك المغنى ، فوجب أن من جن بعد أن نوى الصوم من الليل فلا يكون مفطراً بجنونه ، لكنه فيه غير (١) مخاطب ، وقد كان مخاطباً به ، فان أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان فانه ينوى الصوم من حينه ويكون صائماً ، لأنه حينئذ علم بوجوب الصوم عليه ، -

وهكذا من جاءه الخبر برؤية الهلال ، أو من علم بأنه يوم نذره أو فرضه على ما قدمنا قبل ، وكذلك من أغمى عليه كما ذكرنا ، وكذلك من جن أو أغمى عليه قبل غروب الشمس ، أو من نام أو سكر قبل غروب الشمس فلم يستيقظ ولا صبحا الا من الغد وقد مضى أكثر النهار ، أو أقله *

ووجدنا المجنون لا يبطل جنونه إيمانه ولا أيمانه (٢) ولا نكاحه ولا طلاقه ولا ظاهره ولا إيلائه ولا حجه ولا احرامه ولا بيعه ولا هبته ، ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل جنونه ، ولا خلافته ان كان خليفة ، ولا إمارته ان كان أميراً ، ولا ولايته (٣) ، ولا وكالته ، ولا توكيله ، ولا كفره ، ولا فسقه ، ولا عدالته ، ولا وصاياءه ، ولا اعتكافه ، ولا سفره ، ولا اقامته ، ولا ملكه ، ولا نذره ، ولا حثه ، ولا حكم العام في الزكاة عليه (٤) * ووجدنا ذهوله عن كل ذلك لا يوجب بطلان شيء من ذلك ، فقد يذهل الانسان عن الصوم والصلاة حتى يظن (٥) أنه ليس مصلياً ولا صائماً فيأكل ويشرب ، ولا يبطل بذلك صومه ولا صلاته ، بهذا جاءت السنن على ما ذكرنا في الصلاة وغيرها ، وكذلك المغنى عليه ولا فرق في كل ذلك ؛ ولا يبطل الجنون والاعماء إلا ما يبطل النوم من الطهارة بالوضوء وحده فقط *

وأيضاً : فان المغلوب المكره على الفطر لا يبطل صومه بذلك على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، والمجنون ، والمكره مغلوبان مكرهان مضطران بقدر (٦) غالب من عند الله تعالى على ما أصابهما ، فلا يبطل ذلك صومهما *

وأيضاً : فان من نوى الصوم كما أمره الله عز وجل ثم جن ، أو أغمى عليه فقد صح صومه يقين من نص واجماع ، فلا يجوز بطلانه بعد صحته إلا بنص أو إجماع ، ولا إجماع في ذلك أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من بلغ مجنونا مطبقاً فهذا لم يكن قط مخاطباً ، ولا لزمته الشرائع ، ولا الأحكام

(١) كلمة غير ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله «ولا أيمانه» زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) قوله «ان كان أميراً ولا ولايته» زيادتين النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) «ولا حكمه لعام في الزكاة عليه» (٥) في النسخة رقم (١٤) «حتى يظن» وما هنا اصح وأوضح (٦) في النسخة رقم (١٦) «بقدر»

ولم يزل مرفوعاً عنه القلم ، فلا يجب عليه قضاء صوم أصلاً ، بخلاف قول مالك :
فاذا عقل فحينئذ (١) ابتداء الخطاب بلزومه إياه لا قبل ذلك *

وأما من شرب حتى سكر في ليلة رمضان وكان نوى الصوم فصحا بعد صدر من النهار
أقله أو أكثره — أو بعد غروب الشمس — : فصومه تام ، وليس السكر معصية ،
إنما المعصية شرب ما يسكر سواء سكر أم لم يسكر ، ولا خلاف في أن من فتح فيه (٢)
أو أمسكت يده وجسده وصب الخمر في حلقه حتى سكر أنه ليس عاصياً بسكره ، لأنه
لم يشرب ما يسكره باختياره ، والسكر ليس هو فعله ، إنما هو فعل الله تعالى فيه ، وإنما
ينهى المرء عن فعله ، لا عن فعل الله تعالى فيه الذي لا اختيار له فيه *

وكذلك من نام ولم يستيقظ إلا في النهار ولا فرق ، أو من نوى الصوم ثم لم يستيقظ
إلا بعد غروب الشمس ، فصومه تام *

وبقى حكم من جن ، أو أغمى عليه ، أو سكر ، أو نام قبل غروب الشمس فلم يفق
ولا صحا ولا انتبه ليلته كلها والغد كله إلى (٣) بعد غروب الشمس — : أيقضيه أم لا ؟
فوجدنا القضاء بإيجاب شرع ، والشرع لا يجب إلا بنص ، فلم نجد (٤) إيجاب القضاء
في النص إلا على أربعة : المسافر ، والمريض — بالقرآن — والحائض ، والنفساء ، والمتعمد
للقيء (٥) بالسنة — ولا مزيد ، ووجدنا النائم ، والسكران ، والمجنون المطبق عليه (٦) ليسوا
مسافرين ولا متعمدين للقيء ولا حيضا ولا من ذوات النفاس ولا مرضى ، فلم يجب
عليهم القضاء (٧) أصلاً ، ولا خوطبوا بوجوب الصوم عليهم في تلك الأحوال ، بل
القلم مرفوع عنهم بالسنة ، ووجدنا المصروع ، والمغمى عليه مريضين بلا شك ، لأن
المرض هي حال مخرجة للمرء عن حال الاعتدال ، وصحة الجوارح والقوة إلى الاضطراب
وضعف الجوارح واعتلالها ، وهذه صفة المصروع ، والمغمى عليه بلا شك ، ويبقى
وهن ذلك وضعفه عليهما بعد الإفاقة مدة ، فاذا هما مريضان فالقضاء عليهما بنص القرآن
وبالله تعالى التوفيق *

وليس قولنا بسقوط الصلاة عن المغمى عليه إلا ما أفاق في وقته (٨) منها وبقضاء النائم
للصلاة — مخالفا لقولنا ههنا ، بل هو موافق ، لأن ما خرج وقته للمغمى عليه فلم يكن

(١) في النسخة رقم (١٦) «حينئذ» بدون الفاء. (٢) في النسخة رقم (١٤) «فيمن فتح فيه» (٣) في النسخة رقم (١٦) «إلا» بدل «إلى» (٤) في النسخة رقم (١٦) «فلم يجر» وما هنا اصح (٥) هؤلاء خمسة ، وكأنه عد الحائض والنفساء من نوع واحد (٦) كلمة «عليه» ليست في النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٦) «قضاء» (٨) في النسخة رقم (١٦) «في وقت»

مخاطباً بالصلاة فيه ، ولا كان أيضاً مخاطباً بالصوم ، ولكن الله تعالى أوجب على المريض عدة من أيام آخر ، ولم يوجب تعالى على المريض قضاء صلاة ، وأوجب قضاء الصلاة على النائم والناسي ، ولم يوجب قضاء صيام على النائم والناسي (١) بل أسقطه تعالى عن الناسي والنائم ، إذ لم يوجهه عليه ، فصح قولنا . والحمد لله رب العالمين *

وأما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد ، لأنه دعوى بلا برهان ، ولم يتبع نصاً ولا قياساً لأنه رأى على من أفاق في شيء من رمضان من جنونه قضاء الشهر كله ، وهو لا يراه على من بلغ ، أو أسلم حينئذ *

وقال بعض المالكيين : المجنون بمنزلة الحائض !! وهذا كلام يغني ذكره عن تكلف إبطاله ، وما ندري فيما يشبه المجنون الحائض ؟ !! *

٧٥٥ — مسألة — ومن جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ففرض عليه أن يفطر ، لقول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) ولقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

فإن كان خرج بذلك إلى حد المرض فعليه القضاء ، وإن كان لم يخرج إلى حد المرض فصومه صحيح (٢) ولا قضاء عليه ، لأنه مغلوب مكره مضطر ، قال الله عز وجل : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ولم يأت القرآن ولا السنة بإيجاب قضاء على مكره ، أو مغلوب ، بل قد أسقط الله تعالى القضاء عن ذرعه القى (٣) وأوجهه على من تعمده *

٧٥٦ — مسألة — ولا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره إلا بتبين (٤) طلوع الفجر الثاني ، وأما ما لم يتبين فالأكل والشرب والجماع مباح كل ذلك ، كان على شك من طلوع الفجر أو على يقين من أنه لم يطلع *

فمن رأى الفجر وهو يأكل فليقذف ما في فيه من طعام أو شراب ، وليصم ؛ ولا قضاء عليه ، ومن رأى الفجر وهو يجمع فليترك (٥) من وقته ، وليصم ، ولا قضاء عليه ، وسواء في كل ذلك كان طلوع الفجر (٦) بعد مدة طويلة أو قريبة ، فلو توقف باهتاً فلا شيء عليه ، وصومه تام ، ولو أقام عامداً فعليه الكفارة *

(١) في النسخة رقم (١٦) «على الناسي بحذف النائم (٢) في النسخة رقم (١٦) «فصومه تام» (٣) في النسخة رقم (١٦) «على من ذرعه القى» (٤) في النسخة رقم (١٦) «إلا في تبين» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «فليرد» (٦) في النسخة رقم (١٦) «كان الطلوع للفجر» *

ومن أكل شاكا في غروب الشمس أو شرب فهو عاص لله تعالى ، مفسد لصومه ، ولا يقدر على القضاء ، فان جامع شاكا في غروب الشمس فعليه الكفارة *
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم . وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) وهذا نص ما قلنا ، لان الله تعالى أباح الوطء والأكل والشرب الى أن يتبين لنا (١) الفجر ، ولم يقل تعالى : حتى يطلع الفجر ، ولا قال : حتى تشكوا في الفجر ، فلا يحل لأحد أن يقوله ، ولا أن يوجب صوما بطلوعه مالم يتبين للبرء ، ثم أوجب الله تعالى التزام الصوم الى الليل *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد بن اسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله هو ابن عمر عن نافع والقاسم بن محمد ابن أبي بكر : قال القاسم : عن عائشة ، وقال نافع : عن ابن عمر ، قالت عائشة وابن عمر كان « بلال يؤذن بليل ، فقال رسول الله ﷺ : ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » *
 وبه الى البخاري : ثنا عبد الله بن مسلمة — هو القعني — عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه : ان رسول الله ﷺ قال : « ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قال : وكان رجلا أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ ثنا عبد الوارث (٢) عن عبد الله ابن سودة بن حنظلة القشيري حدثني أبي أنه سمع سمرة بن جندب يقول : قال رسول الله عليه السلام : (٣) « لا يغرن أحدكم نداء بلال من السحور ، ولا هذا البياض حتى يستطير » *
 وكذلك حديث عدي بن حاتم ، وسهل بن سعد في الخيطين (٤) الأسود ، والأبيض ، فقال عليه السلام : « انما ذلك سواد الليل وبياض النهار » *

قال ابو محمد : فنص عليه السلام على أن ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يطلع (٥)

(١) كلمة « لنا » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله « ثنا عبد الوارث » سقط من الاصلين ، وهو خطأ ، وصحناه من مسلم (ج ١ ص ٣٠٢) (٣) قوله « قال رسول الله عليه السلام » حذف من الاصلين ، وكتب بحاشية النسخة رقم (١٤) وعليه مانعه « نسخة صحيحة » وهو ضروري لان الحديث مرفوع ، وفي مسلم « سمعت محمداً صلى الله عليه وسلم يقول » الخ (٤) كلمة « الخيطين » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « إلخ » *

الفجر ، وأباح الأكل إلى أذانه ، فقد صح أن الأكل مباح بعد طلوع الفجر ما لم يتبين لمريد الصوم طلوعه *

وقد ادعى قوم أن قوله تعالى : (حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود) وقول رسول الله ﷺ : « حتى يطلع الفجر » : و : « حتى يقال له : أصبحت أصبحت » أن ذلك على المقاربة ، مثل قوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف) إنما معناه فإذا قاربنا بلوغ أجلهن *

قال أبو محمد : وقائل هذا مستسهل للكذب على القرآن وعلى رسول الله ﷺ * أول ذلك أنه دعوى بلا برهان ، وإحالة لكلام الله تعالى عن مواضعه ، وكلام رسول الله ﷺ ، وقول عليه بما لم يقل ، ولو كان ما قالوا لكان بلال وابن أم مكتوم معاً لا يؤذنان إلا قبل الفجر ، وهذا باطل ، لا يقوله أحد ، لاهم ولا غيرهم *

وأما قوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن) فاقحامهم فيه أنه تعالى أراد فإذا قاربن بلوغ أجلهن — : باطل وكذب ، ودعوى بلا برهان ، ولو كان (١) ما قالوا لكان لا يجوز له الرجعة إلا عند مقاربة انتهاء العدة ، ولا يقول هذا أحد ، لاهم ولا غيرهم ، وهو تحريف للكلم عن مواضعه ، بل الآية على ظاهرها ، وبلوغ أجلهن هو بلوغهن أجل العدة ، ليس هو انقضاءها ، وهذا هو الحق ، لأنهن إذا كن في أجل العدة كله فللزواج الرجعة ، وله الطلاق ، فبطل ما قالوه يقين لا إشكال فيه *

وقال بعضهم : قول النبي ﷺ لبلال : « اكلاً لنا الفجر » ، موجب لصحة قولهم * قال أبو محمد : وهذا باطل لوجهين *

أحدهما : أنه عليه السلام لم يأمره بذلك إلا للصلاة ، لا للصوم * والثاني : أنه حتى لو أمره بذلك للصوم لكان حجة لنا لاهم ، لأن الأكل والجماع مباحان إلى أن ينذرهم بلال بطلوع الفجر ، وإنذاره إياهم بطلوع الفجر لا يكون إلا بعد طلوع الفجر بلا شك ، فالأكل والشرب ، والجماع مباح كل ذلك ولو طلع الفجر ، وإنما يحرم كل ذلك بانذار بلال بعد طلوع الفجر ، هذا ما لا حيلة لهم فيه ، وقولهم هنا خلاف للقرآن ولجميع السنن *

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن محمد الباغي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا حبيب ابن خلف البخاري ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد ثنا روح بن عباد ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن زب بن حيش قال : « تسعرت ثم انطلقت إلى المسجد ، فدخلت

على حذيفة ، فامر بلقحة فخلبت ، ثم أمر بقدر فسخت ، ثم قال : كل ، قلت : إني أريد الصوم ، قال : وأنا أريد الصوم ؛ فأكلنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد ^(١) وقد أقيمت الصلاة ، فقال حذيفة : هكذا فعل بي ^(٢) رسول الله ﷺ ؛ فقلت : بعد الصبح ؟ قال : بعد الصبح إلا أن الشمس لم تطلع ، *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر ابن حبیش : « قلت لحذيفة : أى وقت تسحرت مع النبي ﷺ ؟ ! قال : هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع » *

ومن طريق حماد بن سلية عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه ، ^(٣) قال عمار : وكانوا يؤذنون إذا بزغ الفجر ، قال حماد عن هشام بن عروة : كان أبي يفتي بهذا * ومحدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة عن أنس : « أنه رأى رسول الله ﷺ قد تسحر هو وزيد بن ثابت ، وهو عليه السلام يريد الصوم ، ثم صلى الركعتين ثم خرج الى المسجد فأقيمت الصلاة » قال أبو محمد : هذا كله على أنه لم يكن يتبين لهم الفجر بعد ، فهذا تتفق السنن مع القرآن * وروينا من طريق معمر عن أبان عن أنس عن أبي بكر الصديق أنه قال : إذا نظر الرجلان الى الفجر فشك أحدهما فليأ كلا ^(٤) حتى يتبين لهما *

ومن طريق أبي احمد الزيري عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد قال : كان أبو بكر الصديق يقول لى : قم بيني وبين الفجر حتى أتسحر ! *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد الأشجعي قال : قم فاسترنى من الفجر ، ثم أكل * سالم بن عبيد هذا أشجعي كوفي من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهذه أصح طريق يمكن أن تكون *

(١) من أول قوله ثم أمر بقدر فسخت ، الى هنا سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) كلمة وبى ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٧٦) عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلية عن أبي هريرة مرفوعاً ، وسكت عنه هو والمنذرى ، وكلا الاسنادين صحيح ، وكذلك رواه الحاكم (ج ١ ص ٤٢٦) من طريق عبد الأعلى بن حماد الترمي عن حماد بن سلية عن محمد بن عمرو كرواية أبي داود ، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي (٤) في النسخة رقم (١٦) « فليأ كل » وهو خطأ .

وقد روينا من طريق وكيع وعبد الرزاق ، قال وكيع : عن يونس بن أبي إسحق عن أبي السفر ، وقال عبد الرزاق : عن معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة ، قالا جميعا : كان أبو بكر الصديق يقول : أجيفوا الباب حتى تسحر !! الايجاف : الغلق * ومن طريق الحسن : أن عمر بن الخطاب كان يقول : اذا شك الرجلان في الفجر فليأ كلا حتى يستيقنا *

ومن طريق حماد بن سلمة : ثنا حميد عن أبي رافع أو غيره عن أبي هريرة : أنه سمع النداء والائناء على يده فقال : أحرزتها ورب الكعبة ! * ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : أحل الله الشراب ماشككت ، يعني في الفجر *

وعن عكرمة قال قال ابن عباس : اسقني يا غلام ، قال له : أصبحت ، فقلت : كلا ، فقال ابن عباس : شك لعمر الله ، اسقني فشرب *

وعن وكيع عن عمارة بن زاذان عن مكحول الأزدي قال : رأيت ابن عمر أخذ دلو من زمزم وقال لرجلين : أطلع الفجر ؟ قال أحدهما : قد طلع ، وقال الآخر : لا ، فشرب ابن عمر *

وعن سعد بن أبي وقاص : أنه تسحر في رمضان بالكوفة ثم خرج الى المسجد فأقيمت الصلاة *

وعن سفيان بن عيينة عن شيب بن غرقدة عن حبان بن الحارث : أنه تسحر مع علي بن أبي طالب وهما يريدان الصيام ، فلما فرغ قال للمؤذن : أقم الصلاة * ومن طريق ابن أبي شيبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور بن المعتمر عن شيب بن غرقدة عن أبي عقيل قال : تسحرت مع علي بن أبي طالب ثم أمر المؤذن أن يقيم الصلاة *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن الشيباني — هو أبو اسحاق — عن جبلة بن سحيم عن عامر بن مطر قال : أتيت عبد الله بن مسعود في داره ، فأخرج لنا فضل سحور ، فتسحرنا معه ، فأقيمت الصلاة ، فخرجنا فصلينا معه * ومن طريق حذيفة نحو هذا *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا عفان بن مسلم ثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن

قال : سمعت عمى — وكانت قد حجت مع رسول الله ﷺ (١) — قالت : « كان رسول الله ﷺ يقول : إن ابن أم مكتوم ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى بلال ، وإن بلالا يؤذن (٢) بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قالت : وكان يصعد هذا وينزل هذا ، قالت فكنا نتعلق به فنقول : كما أنت حتى تسحرا ! » *
فصل لنا من هذا الخبر أنهما كانا مؤذنين : أحدهما قبل الفجر يسير ، أيهما كانا ، حيناً هذا ، وحيناً هذا والآخر ولا بد بعد الفجر *

وعن محمد بن علي بن الحسين : كل حتى يتبين لك الفجر *
وعن الحسن : كل ما مترت *

وعن أبي مجلز : الساطع ذلك الصبح الكاذب ، ولكن إذا انفضح الصبح في الأفق *
وعن إبراهيم النخعي : المعترض الأحمر يحل الصلاة ويحرم الطعام *
وعن ابن جريج : قلت لعطاء : أتكره أن أشرب وأنا في البيت لأدري لعلى قد أصبحت ؟ قال : لا بأس بذلك ، هو شك *
ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم قال : لم يكونوا يعدون الفجر فجر كم ، إنما كانوا يعدون الفجر الذي يملأ البيوت والطرق *
وعن أبي وائل : أنه تسحر وخرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة *
وعن معمر : أنه كان يؤخر السحور جداً ، حتى يقول الجاهل : لا صوم له *
قال علي وقد ذكرنا في باب « من تسحر فاذا به نهار وهو يظن أنه ليل (٣) » من لم ير في ذلك قضاء *

فهؤلاء أبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وعمه خبيب ، وزيد بن ثابت ، وسعد بن أبي وقاص ، فهم أحد عشر من الصحابة ، لا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم *
إلا رواية ضعيفة من طريق مكحول عن أبي سعيد الخدري ولم يدركه ، ومن طريق يحيى الجزار عن ابن مسعود ولم يدركه *
ومن التابعين : محمد بن علي ، وأبو مجلز ، وإبراهيم ، ومسلم ، وأصحاب ابن مسعود ، وعطاء ، والحسن ، والحكم بن عتيبة ، ومجاهد ، وعروة بن الزبير ، وجابر بن زيد *
ومن الفقهاء : معمر ، والأعمش *

(١) خيب — ضم الحاء المعجمة : وعمة هي أئمة بنت خيب — بالضم ايضاً — بن ياف الانصارية.
انظر الاصابة (ج ٨ ص ٢٢) (٢) في النسخة رقم (١٤) وينادى. (٣) يعنى في المسألة ٢٥٢ .

فان ذكروا رواية سعيد بن قطن عن أبيه عن معاوية فيمن أفطر وهو يرى أنه ليل فطلعت الشمس : أن عليه القضاء ، وبالرواية عن عمر بمثل ذلك — : فانما هذا (١) في الإفطار عند الليل ، لافي الأكل شاكا في الفجر ، وبين الأمرين فرق ، ولا يحل الأكل إلا بعد يقين غروب الشمس ، لان الله تعالى قال . (الى الليل) فمن أكل شاكا في مجيء الليل فقد عصى الله تعالى ، وصيامه باطل ، فان جامع فعلية الكفارة ، لانه في فرض الصيام ، مالم يوقن الليل ، بخلاف قوله : (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض) لأن هذا في فرض الإفطار حتى يوقن بالنهار . وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٧ — مسألة — ومن صح عنده بخبر من يصدقه — من رجل واحد ، أو امرأة واحدة عبد ، أو حر ، أو أمة أو حرة ؛ فصاعداً — أن الهلال قد روى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم ، صام الناس أو لم يصوموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، ولو صح عنده بخبر واحد أيضا — كما ذكرنا — فصاعداً أن هلال شوال قد روى فليفطر ، أفطر الناس أو صاموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، فان خشي في ذلك أذى ، فليستر بذلك * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « أنه ذكر رمضان فقال : لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فان غم عليكم (٢) فاقدروا له » *

وبه الى مسلم : ثنا ابن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا البختري عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « فان غم عليكم فأكلوا العدة » * واختلف الناس في قبول خبر الواحد في ذلك *

فقال ابو حنيفة ، والشافعي بمثل قولنا في هلال رمضان ، ولم يجزوا في هلال شوال إلا رجلين عدلين *

قال أبو محمد : وهذا تناقض ظاهر *

وقال مالك : لا أقبل في كليهما إلا رجلين عدلين *

قال أبو محمد : أما من فرق بين الهلالين (٣) فما نعلم لهم حجة ، وأما قول مالك فانهم قاسوه على سائر الأحكام *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لان

(١) في النسخة رقم (١٦) « فانما هو » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وان غم عليكم » وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٩٨) « فان أغم عليكم » (٣) في النسخة رقم (١٦) « الهلال » بالافراد وهو خطأ .

الحقوق تختلف ، فمنها عند المالكين ما يقبل فيها شاهد ويمين ، ومنها ما لا يقبل فيه إلا رجلان ، أو رجل وامرأتان ؛ ومنها ما لا يقبل فيه إلا رجلان فقط ، ومنها ما لا يقبل فيه إلا أربعة ، ومنها ما يسمع فيه حتى يجيزوا فيه ^(١) النصراني والفاسق ، كالعيوب في الطب ، فمن اين لهم ان يخصوصوا بعض هذه الحقوق دون بعض بقياس الشهادة في الهلال عليه ؟ ونسألهم عن قرية ليس فيها الافساق ؛ أو نصارى أو نساء ^(٢) وفيهم عدل يضعف بصره عن رؤية الهلال ؟ *

قال أبو محمد : فاما نحن فخير الكافة مقبول في ذلك ، وإن كانوا كفاراً أو فساقاً ، لأنه يوجب العلم ضرورة *

فان قالوا : قد أجمع الناس على قبول عدلين في ذلك *
قلنا : لا بل أبو يوسف القاضي يقول : اذا كان الجو صافياً لم أقبل في رؤية الهلال أقل من خمسين . *

فان قالوا : كلامه ساقط *
قلنا : نعم ، وقياسكم أسقط ! ^(٣) *
فان قالوا : فمن أين أجزتم فيهما ^(٤) خبر الواحد ؟ *
قلنا : لأنه من الدين ، وقد صح في الدين قبول خبر الواحد ، فهو مقبول في كل مكان ، إلا حيث أمر الله تعالى بان لا يقبل إلا عدد سماه لنا *
وأيضاً : فقد ذكرنا ^(٥) قبل هذا قول رسول الله ﷺ في أذان بلال : « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » فأمر عليه السلام بالترام الصيام بأذان ابن أم مكتوم بالصبح ، وهو خبر واحد بان الفجر قد تبين *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ثنا مروان بن محمد عن عبد الله بن وهب عن يحيى ابن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : « تراءى الناس الهلال ، فاخبرت رسول الله ﷺ : انى رأيت ، فصام وأمر الناس بصيامه » *

وهذا ^(٦) خبر صحيح . *

(١) في النسخة رقم (١٤) « فيها » (٢) قوله « أو نساء » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) « وقياسكم ساقط » (٤) في النسخة رقم (١٦) « فيها » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « فانذ كبرنا » وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٤) « وهذا » .

وقد روينا من طريق أبي داود : ثنا الحسن بن علي ثنا حسين — هو الجعفي —
عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ
فقال : اني رأيت الهلال ، يعني رمضان ، فقال : أتشهد أن لا اله إلا الله ؟ قال : نعم ،
قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : رقم يا بلال فأذن في الناس
فليصوموا غداً » *

قال أبو محمد : رواية سماك لا تحتاج بها ولا تقبلها منهم ؛ وهم قد احتجوا بها في أخذ
الدنانير من الدراهم ، فيلزمهم أن يأخذوها (١) ههنا ، والا فهم متلاعبون في الدين *
فان تعلق من فرق بين هلال رمضان وهلال شوال بهذين الخبرين . وقال : لم يرد
الا في هلال رمضان *

قلنا : ولا جاء نص قط بالمنع من ذلك في هلال شوال ، وأنتم أصحاب قياس ،
فهل قسم هلال شوال على هلال رمضان ؟ *
فان قالوا : إن الشاهد في هلال رمضان لا يجر إلى نفسه ، والشاهد في هلال شوال
يجر إلى نفسه *

قلنا فردوا بهذا الظن بعينه شهادة الشاهدين في شوال أيضاً : لأنهما يجران إلى أنفسهما ،
كما يفعلون في سائر الحقوق *

وأيضاً : فان من يكذب في مثل هذا لا يبالي قبل أو رد *
ونقول لهم : اذا صتم بشهادة واحد فغم الهلال بعد الثلاثين ، أتصومون أحداً
وثلاثين (٢) ؟ ! فهذه طامة ، وشريعة ليست من دين الله تعالى ! أم تفطرون عند (٣)
تمام الثلاثين وان لم تروا الهلال ؟ ! فقد أفطرتكم بشهادة واحد وتناقضتم ! وبالله
تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : فان شغبوا بما روينا من طريق عباد بن العوام : ثنا أبو مالك الأشجعي
ثنا حسين بن الحارث الجدلي — جديلة قيس — : أن أمير مكة وهو الحارث بن حاطب
خطب فقال : « عهد الينا رسول الله ﷺ أن ننسك لرؤيته ، فان لم نره وشهد شاهدنا عدل
نسكننا بشهادتهما » *

وبما روينا من طريق أبي عثمان النهدي قال : قدم على رسول الله ﷺ أعرابيان
فقال رسول الله ﷺ : أمسلمان أتتما ؟ قالا : نعم « فأمر الناس فأفطروا أو صاموا » *
وعن الحارث عن علي : اذا شهد رجلان على رؤية الهلال أفطروا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « ان يأخذوا بها » (٢) في النسخة رقم (١٦) واحد وثلاثين ، وهو خطأ (٣) في
النسخة رقم (١٤) « عتده » وهو خطأ .

وعن عمرو بن دينار قال : أبى عثمان أن يحيز شهادة هاشم بن عتبة أو غيره على رؤية الهلال *.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن أبى وائل قال : كتب إلينا عمر . ونحن بخانقين (١) : إذا رأيتم الهلال نهراً فلا تفطروا حتى يشهد رجلان لرأياه بالأس * قلنا : أما حديث الحارث بن حاطب فإن راويه حسين بن الحارث وهو مجهول ، (٢) ثم لو صح لم يكن فيه حجة ، لأنه ليس فيه الا قبوله اثنين ، ونحن لا نكر هذا ، وليس فيه أن لا يقبل واحد *.

وكذلك حديث أبى عثمان ، على أنه مرسل *.

وكذلك القول فى فعل على سواء سواء *.

وقد يمكن أن يكون عثمان رضى الله عنه إنما رد شهادة هاشم بن عتبة لأنه لم يرضه ، لا لأنه واحد ، ولقد كان هاشم أحد المجلبين على عثمان رضى الله عنه *.

وأما خبر عمر فقد صح عن عمر فى هذا خلاف ذلك ، كما روينا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن ابن عبد الأعلى الثعالبي (٣) عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن البراء بن عازب : أن عمر بن الخطاب كان ينظر الى الهلال ، فرآه رجل ، فقال عمر : يكفى المسلمين أحدهم ؛ فأمرهم فأفطروا أو صاموا . فهذا عمر بحضرة الصحابة *.

وقد روينا أيضاً عن على بن أبى طالب رضى الله عنه مثل هذا ، وبه يقول أبو ثور * . وأما قولنا : انه يبنى على رؤيته فقد روينا عن عمر خلاف ذلك ، وهو أن من رآه وحده فى استهلال رمضان فلا يصم ومن رآه وحده فى استهلال شوال فلا يفطر ، وبه يقول الحسن *.

روينا ذلك (٤) من طريق معمر عن أبى قلابة : أن رجلين رأيا الهلال فى سفر ؛ فقدموا المدينة ضحى الغد ، فأخبرا عمر : فقال لأحدهما : أصائم أنت ؟ قال : نعم ؛ كرهت أن يكون الناس صياما وأنا مفطر ، كرهت الخلاف عليهم ، وقال للآخر : فانت ؟ قال : أصبحت مفطراً ، لأنى رأيت الهلال ، فقال له عمر : لولا هذا — يعنى الذى صام — لأوجعنا رأسك ورددنا شهادتك ، ثم أمر الناس فأفطروا *.

(١) هو بالخاء المعجمة بالتون والقاف المكسورين ، وهى بلدة من نواحي السواد فى طريق همدان من بغداد قاله ياقوت (٢) كلا ليس مجهولاً ، قال ابن المدينى « معروف » وذو كرم بن حبان فى الثقات ، وحديثه هذا رواه أبو داود مطولاً (ج ٢ ص ٢٧٣) ورواه البزار قسماً (ص ٢٣٢) وقال : « هذا اسناد متصل صحيح » (٣) عبد الأعلى بن عامر الثعالبي مختلف فيه وله أوام وحسن له الترمذى وصح له الطبرانى والحاكم ، وابنه على بن عبد الأعلى ثقة (٤) فى النسخة رقم (١٤) « وروينا ذلك » .

ومن طريق ابن جريج : أخبرت عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي : ان رجلا قال لعمر : إني رأيت هلال رمضان ، قال : أراه معك أحد ؟ قال : لا ، قال : فكيف صنعت (١) ؟ قال : صمت بصيام الناس ، فقال : عمر يالك فيها !! وهو قول عطاء * قال ابو محمد : ينبغي لمن قلده عمر فيما يدعونه من مخالفة : « اليعان بالخيار ما لم يتفرقا » وتحريم المنكوحة في العدة — : أن يقلده (٢) هنا *

قال (٣) ابو حنيفة ، ومالك : يصوم ان رآه وحده ، ولا يفطر ان رآه وحده ! وهذا تناقض ! وقال الشافعي كما قلنا *

وخصوصا لا يقولون بهذا ولا تقول به ، لان الله تعالى قال : (لا تكلف إلا نفسك) وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وقال تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) . فمن رآه فقد شاهده ، وقال رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (٤) » *

٧٥٨ — مسألة — واذا روى الهلال قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم الناس من حيثئذ باقى يومهم — ان كان أول رمضان — ويفطرون ان كان آخره ، فان روى بعد الزوال فهو لليلة المقبلة *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فخرج من هذا الظاهر اذا روى بعد الزوال بالاجماع المتيقن ، ولم يجب الصوم إلا من الغد : وبقي حكم لفظ الحديث اذا روى قبل الزوال ، للاختلاف في ذلك ، فوجب الرجوع الى النص . وايضا فان الهلال اذا روى قبل الزوال فانما يراه الناظر اليه والشمس بينه وبينه ولا شك في انه لم يمكن رؤيته مع حوالة الشمس دونه الا وقد أهل من البارحة وبعد عنها بعدا كثيرا * رويانا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا ابى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن سماك عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب كتب الى الناس اذا رأيتموه قبل زوال الشمس فأفطروا واذا رأيتموه بعد زوالها فلا تفطروا * وروينا ايضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري بمثله ، وبه يقول سفيان * وروينا من طريق يحيى بن الجزار عن علي بن ابى طالب قال رضى الله عنه (٥) :

(١) في النسخة رقم (١٦) « اراه معك آخر ؟ قال : فكيف صنعت ؟ » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) « ان يقلده » (٣) في النسخة رقم (١٤) « فقال » (٤) هنا اعتذر الاستاذ المحقق والمصحح لأصول هذا الكتاب لإدارة الطباعة المثيرة فقبلت عن مواعيد العمل غير موزجوا الله تعالى لنفوق الى اتمامه على ما يجب ، وينبغي (٥) لفظ رضى الله عنى في النسخة رقم (١٦) *

إذا رأيتم الهلال من أول النهار فأفطروا وإذا رأيتموه في آخر النهار فلا تفطروا فان الشمس تزيع عنه أو تميل عنه *

ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن الركين ابن الربيع عن أبيه (١) قال : كنا مع سلمان بن ربيعة الباهلي يلنجر (٢) فرأيت الهلال ضحى فاتيت سلمان فاخبرته فقام تحت شجرة فلما رآه أمر الناس (٣) فأفطروا : وبه يقول عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، وأبو بكر بن داود ، وغيره (٤) فان قيل (٥) قد روى عن عمر خلاف هذا . قلنا : نعم وإذا صح التنازع وجب الرد الى القرآن ، والسنة ، وقد ذكرنا الآن وجه ذلك وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٩ - مسألة - ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور وإنما هو مغيب الشمس عن أفق الصائم ولا مزيد *

روينا من طريق مسلم عن قتيبة عن أبي عوانة عن قتادة عن انس ان رسول الله ﷺ قال : « تسحروا فان في السحور بركة » *

ومن طريق قتيبة عن الليث بن سعد عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو بن العاصي عن عمرو بن العاصي ان رسول الله ﷺ (٦) قال « فصل ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب أكلة السحور (٧) » *

قال أبو محمد : لا يضر الصوم تعمد ترك السحور لانه من حكم الليل والصيام من حكم النهار ، ولا يبطل عمل بترك عمل غيره الا بان يوجب ذلك نص فيوقف عنده * ومن طريق ابن مسعود انه كان يؤخر السحور ويعجل الافطار فقالت عائشة : هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع (٨) *

ومن طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن انس عن النبي ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » *

ومن طريق البخاري عن مسدد عن عبد الواحد عن أبي اسحاق الشيباني عن عبد الله ابن أبي أوفى سرنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال : « انزل فاجدح (٩) »

(١) لفظ « عن أبيه » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهو الصحيح لانه يروى عن أبيه (٢) بفتحين وسكون النون . وجيم مفتوحة وآخره راء مدينة يلاذ الحزر خلف باب الابواب (٣) في النسخة رقم (١٦) « فأمر الناس » ، بزيادة الفاء (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال » (٥) كنا في النسختين ، وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٢) « أكلة السحر » (٦) زيادة « يصنع » من صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٣) (٧) الجدح ان يحرك السوق بالما . ويخوض حتى يستوى ، وكذلك اللبن ونحوه .

لنا قال^(١) : يا رسول الله لو أمسيت قال : انزل فاجدح لنا قال : يا رسول الله ان عليك نهارا قال : انزل فاجدح لنا فنزل فجدح فقال^(٢) رسول الله ﷺ : اذارأيتم الليل قد^(٣) أقبل من ههنا فقد أفطر الصائم وأشار باصبعه قبل المشرق *
وروينا عن أبي موسى تأخير الفطر حتى تبدو الكواكب ولا تقول : بهذا لما ذكرنا ، وتعجيل الفطر قبل الصلاة والأذان أفضل ، كذلك روينا عن عمر بن الخطاب .
وأبي هريرة : وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم *

٧٦٠ — مسألة — ومن أسلم — بعدما^(٤) تبين الفجر له أو بلغ كذلك ، أورات الطهر^(٥) من الحيض كذلك ، أو من النفاس كذلك ، أو أفاق من مرضه كذلك ، أو قدم من سفره كذلك — فانهم يأكلون باقى نهارهم ويضطون من نسائهم من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ، ويستأنفون الصوم من غد ، ولا قضاء على من أسلم . أو بلغ . وتقضى الحائض ، والمفلق ، والقادم . والنفساء *

وقد اختلف الناس في بعض هذا فروينا عن ابراهيم النخعي انه قال في الحائض تطهر بعد طلوع الفجر : لاتأكل الى الليل كراهة التشبه بالمشركين وبه يقول أبو حنيفة . والأوزاعي ، والحسن بن حي ، وعبيد الله بن الحسن ، وعن عطاء ان طهرت أول النهار فلتتم يومها وان طهرت في آخره أكلت وشربت . وبمثل قولنا يقول سفيان الثوري ومالك ، والشافعي ، وأبو سليمان *

وأما الكافر يسلم فروينا عن عطاء ان أسلم الكافر في يوم من رمضان صام ماضى من الشهر وان أسلم في آخر النهار صام ذلك اليوم *

وعن عكرمة مثل ذلك ، وقال : هو بمنزلة المسافر يدخل في صلاة المقيمين *

وعن الحسن مثل ذلك *

وقال أبو حنيفة في الصبي يبلغ بعد الفجر : ان عليه صوم ما بقى من يومه ، وكذلك قال في المسافر يقدم بعد الفجر *

قال ابو محمد : واحتج من أوجب صوم باقى اليوم بان قال : قد كان الصبي قبل بلوغه مأمورا بالصيام^(٦) فكيف بعد بلوغه ، وقالوا : هلا جعلتم هؤلاء بمنزلة

(١) في النسخة رقم (١٤) فقال ، وما هنا هو الموافق البخارى (ج ٣ ص ٨١) (٢) في البخارى جزء ٣ ص ٨١ . ثم قال اذارأيتم الخ (٣) لفظ قد غير موجود في البخارى (٤) في النسخة رقم (١٦) حذف (ما) وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) زيادة « كذلك » وسقط منها لفظ من الحيض (٦) في النسخة رقم (١٦) « بالصوم » .

من بلغه الخبر ان الهلال روى البارحة قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً لأن الذى جاءه خبر الهلال كان مأموراً بصوم ذلك اليوم لو علم أنه من رمضان أو أنه فرضه ، وكل من ذكرنا فهم عالمون بوجوب الصوم على غيرهم وبدخول رمضان إلا أن فيهم (١) من هو منهى عن الصوم جملة ، ولو صام كان عاصياً كالحائض ، والنفساء ، والمسافر ، والمريض الذى يؤذيه الصوم ، وفيهم من هو غير مخاطب بالصوم ولو صام لم يجزه وهو الصبي ، وإنما يصوم ابن صام تطوعاً لا فرضاً ، وفيهم من هو مخاطب بالصوم بشرط أن يقدم الاسلام قبله وهو الكافر ، وفيهم من هو مفسوح له فى الصوم ان قدر عليه وفى الفطران شاء وهو المريض الذى لا (٢) يشق عليه الصوم فكلهم غير ملزم ابتداء صوم ذلك اليوم بحال بخلاف من جاءه الخبر برؤية الهلال ، والذى جاءه الخبر برؤية الهلال يجزئه صيام باقى يومه ولا قضاء عليه ويعصى ان أكل ، وإنما اتبعنا فيمن بلغه ان اليوم من (٣) رمضان الخبر الوارد فى ذلك فقط ، وايضا فان من (٤) ذكرنا لا يختلف الحاضرون المخالفون لنا فى ان التى طهرت من الحيض ، والنفساء ، والقادم من السفر ، والمفريق من المرض لا يجزئهم صيام ذلك اليوم وعليهم قضاؤه ؛ ولا يختلفون فى ان الذى بلغ والذى أسلم ان أكل (٥) فليس عليهما قضاؤه فصح أنهم فى هذا اليوم غير صائمين أصلاً ، واذا كانوا غير صائمين فلا معنى لصيامهم ولا أن يؤمروا بصوم ليس صوماً ولا هم مؤدون به فرضاً لله تعالى ، ولا هم عاصون له بتركه وبالله تعالى التوفيق *

وأما من رأى القضاء فى ذلك اليوم (٦) على من أسلم فقول لا دليل على صحته ، ولقد كان يلزم من رأى نية واحدة تجزئ للشهر كله فى الصوم أن يقول : بهذا القول وإلا فهم متناقضون : وروينا عن ابن مسعود انه قال : من أكل أول النهار فليأكل كل آخره وبالله تعالى التوفيق *

٧٦١ — مسألة — ومن تعمد الفطر فى يوم من رمضان عاصياً لله تعالى لم يحل له ان يأكل فى باقيه (٧) ولا أن يشرب ولا أن يجمع وهو عاص لله تعالى ان فعل وهو مع ذلك غير صائم بخلاف من ذكرنا قبل هذا ، لان كل من ذكرنا قبل هذا إما منهى عن الصوم ، وإما مباح له ترك الصوم فهم فى افطارهم مطيعون لله تعالى غير عاصين

(١) فى النسخة رقم (١٦) «ومهم» فى الجميع (٢) فى النسخة رقم (١٦) يشق بحذف لا خطأ (٣) فى النسخة رقم (١٤) حذف من (٤) فى النسخة رقم (١٦) فكل (٥) فى النسخة رقم (١٦) ان اكلوا وهو غلط (٦) فى النسخة رقم (١٦) حذف لفظ اليوم (٧) فى النسخة رقم (١٤) «باقيه» بحذف «فى» وما هنا اصح •

له بذلك ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا صيام لمن لم يبيت من الليل » ولم يخرج من هذه الجملة الا من جهل انه يوم فرضه فقط بالنص الوارد فيهم ، ولم يحز ان يصوموا لأنهم لم ينووه من الليل ولم يكونوا عصاة بالفطر فهم مفطرون لا صائمون ، وأما من تعمد الفطر عاصيا فهو مفترض عليه بلا خلاف صوم ذلك اليوم ومحرم عليه فيه كل ما يحرم على الصائم ، ولم يأت نص ، ولا اجماع باباحة الفطر له اذا عصى بتعمد (١) الفطر فهو باق على ما كان حراما عليه ، وهو متزيد من المعصية متى ما تزايد فطرا ولا صوم له مع ذلك ، وروينا عن عمرو بن دينار نحو هذا ، وعن الحسن ، وعطاء ان له ان يفطر *

٧٦٢ — مسألة — ومن سافر في رمضان — سفر طاعة او سفر (٢) معصية ، او لاطاعة ولا معصية — ففرض عليه الفطر اذا تجاوز ميلا أو بلغه او اذاءه. وقد بطل صومه حيثئذ لا قبل ذلك ، ويقضى بعد ذلك في أيام آخر ، وله ان يصومه تطوعا ، أو عن واجب لزمه ، او قضاء عن رمضان خال لزمه ، وان وافق فيه يوم نذره صامه لنذره * وقد فرق قوم بين سفر الطاعة ، وسفر المعصية فلم يروا له الفطر في سفر المعصية ، وهو قول مالك ، والشافعي * قال علي : والتسوية بين كل ذلك هو (٣) قول أبي حنيفة. وأبي سليمان ، وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى : (ومن كان مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر) فعم تعالى الأسفار كلها ولم يخص سفرا من سفر (وما كان ربك نسيا) وأيضا فقد أتينا بالبراهين على بطلان الصوم بالمعصية تتعمد ، والسفر في المعصية معصية وفسوق فقد بطل صومه بهما ، والقوم اصحاب قياس يزعمهم ولا يختلفون ان من قطع الطريق او ضارب قوما ظالما لهم مريدا قتلهم وأخذ اموالهم فدفعوه عن انفسهم وأثخنوه ضربا في تلك المدافعة حتى أوهنوه فرض من ذلك مرضا لا يقدر معه على الصوم ، ولا على الصلاة فأنما فانه يفطر ويصلي قاعدا ويقصر (٤) ، فأى فرق بين مرض المعصية وسفر المعصية ، وأما المقدار الذي يفطر فيه فقد ذكرناه في كتاب الصلاة متقصى والحمد لله رب العالمين ، ونذكر هنا ان شاء الله تعالى منه طرفا *

وهو ان أبا حنيفة حد السفر الذي يفطر فيه (٥) من الزمان بمسير ثلاثة ايام ، ومن المسافات بمقدار ما بين الكوفة والمدائن ، ذكر ذلك محمد بن الحسن في الجامع الصغير *

(١) في النسخة رقم (١٦) فتعمد وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) حذف لفظ السفر الثاني (٣) لفظ هو زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) ويقضى وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦) حذف قوله الذي يفطر فيه ، خطأ.

وحد الشافعى ذلك ستة وأربعين ميلا * وحد مالك فى ذلك ، مرة يوما وليلة ، ومرة ثمانية واربعين ميلا ، ومرة خمسة وأربعين ميلا ، ومرة اثنين واربعين ميلا ؛ ومرة أربعين ميلا ، ومرة ستة وثلاثين ميلا ، ذكر ذلك اسماعيل بن اسحاق فى كتابه المعروف بالمبسوط *

قال أبو محمد : وكل هذه حدود فاسدة لادليل على صحة شىء منها لامن قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا اجماع ، وقد (١) جاءت فى ذلك روايات مختلفة عن الصحابة رضى الله عنهم ليس بعضها أولى من بعض ، فروى عن ابن عمر أنه كان لا يقصر فى أقل مما بين خير والمدينة وهو ستة وتسعون ميلا * وروى عنه ان لا يقصر فى أقل مما بين المدينة الى السويداء وهو اثنان وسبعون ميلا * وروى عنه لا يكون الفطر الا فى ثلاثة ايام * وروى عنه لا يكون القصر الا فى اليوم التام (٢) * وروى عنه القصر فى ثلاثين ميلا * وروى عنه القصر فى ثمانية عشر ميلا ، وكل ذلك صحيح عنه * وروى عنه القصر فى سفر ساعة ، وفى ميل ، وفى (٣) سفر ثلاثة أميال باسناد فى غاية الصحة ، وهو جبلة بن سحيم عنه ، ونحارب بن دثار ، ومحمد بن زيد بن خليفة عنه * وروى عن ابن عباس أربعة برد * وروى عنه يوم تام * وروى عنه لا قصر فى يوم الى العتمة فان زدت فاقصر ، ولا متعلق لهم باحد من الصحابة رضى الله عنهم غير من ذكرنا ، وقد اختلف عنهم وعن الزهرى ، والحسن أنهما حدا ذلك يومين *

ورويانا من طريق ابن أبى شيبه نا وكيع نا مسعر هو ابن كدام عن محارب بن دثار قال : سمعت ابن عمر يقول : انى لأسافر الساعة من النهار فاقصر * ومن طريق ابن أبى شيبه نا على بن مسهر عن أبى اسحاق الشيبانى عن محمد بن زيد ابن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة فى مسيرة ثلاثة أميال *

ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدى ناسفیان الثورى قال : سمعت جبلة بن سحيم يقول : سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا لقصرت الصلاة * وعن شرحبيل بن السمط عن ابن عمر أنه قصر فى أربعة أميال * وعن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن عمر أنه خرج معه الى مكان على ثمانية عشر ميلا فقصر ابن عمر الصلاة . وهذه أسانيد عنه كالشمس * وعن عمر بن الخطاب القصر فى ثلاثة أميال * وعن أنس فى خمسة عشر ميلا * وعن ابن مسعود فى اثنى عشر ميلا * ومن طريق ابن أبى شيبه عن

(١) فى النسخة رقم (١٤) حذف لفظ «قد» (٢) فى النسخة رقم (١٦) ، اليوم اليوم ، بتكرر اليوم وفى نسخة رقم

(١٤) ، اليوم ، بدون تكرار ومصححاه من سنن البيهقى جز. (٣ ص ١٣٧) (٣) لفظه فى زيادة من النسخة رقم (١٤) ،

حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال (١) سألت سعيد بن المسيب أقصروا أفطر في بردين من المدينة ؟ قال : نعم *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا عبيد الله (٢) ابن عمر نا عبد الله بن يزيد هو المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب نا يزيد بن أبي حبيب نا كليب بن زهري نا الحضرى نا خبره نا عبيد بن جبر نا قال : كنت مع أبي بصرة الغفارى صاحب رسول الله ﷺ في سفينة من الفسطاط في رمضان فرفع ثم قرب غدائه قال : اقرب فقلت : أأست ترى البيوت ؟ فقال : أترغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟ فأكل ، والروايات في هذا كثيرة جداً *

فأما تحديد أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعى فلا معنى لها أصلاً وإنما هى دعاوى بلا برهان ، وموه بعضهم فى ذلك بالخبر عن رسول الله ﷺ فيما منع من أن تسافر المرأة إلا مع ذى محرم *

قال أبو محمد : وذلك خبر صحيح لاجبة لهم فيه لأنه ليس فيه من حكم القصر والفطر أثر ولا دليل ، وأيضاً فإنه جاء بالفاظ مختلفة فى بعضها « لا تسافر أكثر من ثلاث » وفى بعضها « لا تسافر ثلاثاً » وفى بعضها « لا تسافر ليلتين » وفى بعضها « لا تسافر يوماً وليلة » وفى بعضها « لا تسافر يوماً » وفى بعضها « لا تسافر بريدأ » وهذه ألفاظ اختلف فيها عن أبي سعيد ، وأبي هريرة ؛ وابن عمر * وصح من طريق ابن عباس هذا الخبر « لا تسافر المرأة » دون تحديد أصلاً ولم يختلف عنه (٣) فى ذلك أصلاً ، فإن عزموا على ترك من اختلف عنه والأخذ برواية من لم يختلف عنه فابن عباس لم يختلف عنه فهو أولى على هذا الأصل ، وإن أخذوا بالزيادة ، فرواية ابن عباس هى الزائدة على سائر الروايات لأنها تعم كل سفر ، وإن أخذوا بالمتفق عليه فأكثر من ثلاث هو (٤) المتفق عليه لا الثلاث كما رواه عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعه ذو محرم ، وهكذا رواه هشام الدستوائى ، وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن قرعة عن أبي سعيد الخدرى عن النبي ﷺ (٥) ، وهكذا رواه أبو معاوية ووكيعة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ (٦) فبطل أن يكون لأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعى متعلق بهذا الخبر

(١) لفظ قال زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) فى النسخة رقم (١٦) عبد الله وهو غلط لأنه عبيد الله بن عمر ابن ميسرة الجشمى أبو شعيب البصرى القوارىرى شيخ أبى داود ، ووقع فى تهذيب التهذيب عبيد الله بن عمرو ، بزيادة الواو فى إبيه وهو غلط أيضاً (٣) لفظ عنه زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) فى النسخة رقم (١٦) وهو بزيادة الواو ولا معنى لها (٥) رواه مسلم فى صحيحه (٦) رواه أيضاً مسلم فى صحيحه *

أصلاً الا كتعلق الزهري ، والحسن بن كز الليتين فيه ولا فرق ، وما لهم بعد (١) هذا حيلة ، على انهم قد كفونا المؤونة ، قد كرمالك في المدونة ان من تأول من الرعاة وغيرهم فافطر في مخرج ثلاثة أميال فليس عليه إلا القضاء ، ورأى القصر في منى من مكة وهذا قولنا ، وكذلك رأى أبو حنيفة ، والشافعي في المتأول ولا فرق ، وأضافانهم كلهم رأوا لمن سافر ثلاثة أيام ان يفطر اذا فارق بيوت القرية فان رجع لشيء أوجب عليه ترك السفر فلا شيء عليه الا القضاء ، فقد أوجبوا الفطر في اقل من ميل ، ويغنى من هذا كله قول الله تعالى : (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يخص تعالى سفراً من سفر ، ووجدنا مادون الميل ليس له حكم السفر لأنه قد صح ان النبي ﷺ كان يبعد للغائط والبول فلا يقصر ولا يفطر ، ولم نجد في أقل من الميل قولاً عن أحد من أهل العلم بالدين واللغة *

قال علي : ويلزم من تعلق من الحنيفين بحديث « لا تسافر المرأة » ان لا يرى القصر والفطر في سفر معصية لأنه عليه السلام لم يبح لها بلا خلاف سفر المعصية أصلاً وإنما أباح لها بلا شك اسفار الطاعات ؛ وهذا بما أو هموا فيه من الأخبار انهم اخذوا به (٢) وهم مخالفون له *

قال علي : فأما مادون الميل فقد قال قوم : ليس له حكم السفر فلا يجوز الفطر ولا القصر فيه أصلاً وان أراد ميلاً فصاعداً لأن نية السفر هي غير السفر ؛ وقد ينوى السفر من لا يسافر ، وقد يسافر من لا ينوى السفر ، وقد روى عن أنس الفطر في رمضان في منزله اذا أراد السفر ، وروى عن علي اذا يفارق (٣) بيوت القرية ؛ وروى عن ابن عمر ترك القصر حتى يبلغ ما يقصر في مثله ، وبالله تعالى التوفيق *

وكان هذا هو النظر لو لا حديث أنس « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة فلم يزل يصلي ركعتين ركعتين (٤) حتى رجعنا (٥) الى المدينة (٦) فهذا على عمومته لا يجوز أن يخص منه شيء بغير نص *

وأما قولنا : يقضى بعد ذلك في أيام أخر فهو نص القرآن ، وجائز أن يقضيه

(١) في النسخة رقم (١٦) « وما لهم بغير هذا حيلة » ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « آخذون بها » ، (٣) في النسخة رقم (١٤) اذا فارق (٤) زيادة لفظ ركعتين من البخاري ومسلم (٥) في النسخة رقم (١٤) حتى رجع وكتب عليها مصححها صح وما هنا هو الموافق لما في سنن البيهقي الكبرى (ج ٣ ص ١٣٦) ، (٦) زاد البيهقي في سننه الكبرى . قال : قلنا فاقم بمكة شيئاً قال : اثنا عشر ، وقال بعد ما أورد الحديث : رواه البخاري في الصحيح عن أبي معمر ، واخرجه مسلم من اوجه أخر عن يحيى »

في سفر ؛ وفي حضر لأن الله تعالى لم يخص بأيام آخر حضراً من سفر*
 وأما قولنا : لا يجوز الصوم في السفر فإن الناس اختلفوا*
 فقالت طائفة : من سافر بعد دخول رمضان فعليه ان يصومه كله ، وقالت طائفة : بل
 هو مخير إن شاء صام وإن شاء أفطر ، وقالت طائفة : لا بد له من الفطر ولا يجزئه
 صومه ، ثم افرق القائلون بتخييره فقالت طائفة : الصوم أفضل ، وقالت طائفة : الفطر
 أفضل ، وقالت طائفة : هما سواء ، وقالت طائفة : لا يجزئه الصوم ولا بد له من الفطر*
 فروينا القول الأول عن علي من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن محمد بن سيرين
 عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب قال : من ادركه رمضان وهو مقيم ثم سافر
 بعد لزمه الصوم لأن الله تعالى قال : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) * وعن عبيدة مثله*
 ومن طريق ابن عباس مثله * وعن عائشة أم المؤمنين انها نهت عن السفر في رمضان*
 وعن خيشمة كانوا يقولون اذا حضر رمضان : فلا تسافر حتى تصوم ^(١) * وعن
 أبي مجلز مثله قال : فإن أبي ان لا يسافر فليصم * وعن ابراهيم النخعي مثل قول أبي مجلز*
 وعن عروة بن الزبير انه سئل عن المسافر أيصوم أم يفطر ؟ فقال : يصوم*
 وأما الطائفة المجوزة للصوم والفطر أو المختارة ^(٢) للصوم فهو قول أبي حنيفة ، ومالك
 والشافعي فشغبوا بقول الله تعالى (وان تصوموا خير لكم) واحتجوا باحاديث منها
 حديث سلمة بن المحبق عن النبي ﷺ قال « من كانت له حمولة ^(٣) يأوى الى شعب فليصم
 رمضان حيث ادركه » * ومن طريق أبي سعيد ، وأبي الدرداء ، وجابر ان رسول الله
 ﷺ أمر أصحابه في السفر بالفطر وهو صائم فترددوا فافطر هو عليه السلام ، وذكروا
 عن أم المؤمنين انها كانت تصوم في السفر وتم الصلاة * وعن أبي موسى انه كان يصوم
 رمضان في السفر * وعن أنس بن مالك ^(٤) أن أفطرت فرخصة الله تعالى وان صمت
 فالصوم أفضل * وعن عثمان بن أبي العاصي ، وابن عباس الصوم أفضل * وعن المسور
 ابن مخرمة ، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث مثله * وعن علي انه صام في سفر
 لانه كان راكبا ، وأفطر سعد مولاه لانه كان ماشيا * وعن عمر بن عبد العزيز صم
 في اليسر وأفطره في العسر * وعن طاوس الصوم أفضل * وعن الأسود بن يزيد مثله*
 واحتج من رأى الامرين سواء بحديث حمزة بن عمرو الأسلمي انه قال : يا رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) حتى تصم (٢) في النسخة رقم (١٦) الحمولة للصوم والفطر المجيزة للصوم (٣) هو
 بالضم الاحمال ، يعني انه يكون صاحب احوال يسافر بها ، وأما الخمول ببلاها فهي الابل التي عليها الهودج كان
 فيها نساء ولم يكن له نهاية والحديث رواه ابو داود (ج ٢ ص ٢٩٢) (٤) في النسخة رقم (١٦) وعن أبي موسى *

اجدني قوة على الصيام في السفر فقال رسول الله ﷺ : « أى ذلك شئت يا حمزة »
وبحديث مرسل عن الغطريف أبي هارون : « ان رجلين سافرا فصام احدهما وأفطر
الآخر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كلا كما أصاب * وبحديث مرسل عن
أبي عياض « ان رسول الله ﷺ امر أن ينادى في الناس من شاء صام ومن شاء أفطر *
ومن طريق أبي سعيد ، وجابر « كنا نسافر مع رسول الله ﷺ فلا يعيب الصائم
على المفطر ولا المفطر على الصائم * وعن علقمة ، والأسود ، ويزيد بن معاوية النخعي
انهم سافروا في رمضان فصام بعضهم ، وأفطر بعضهم فلم يعب بعضهم على بعض ، * وعن
عطاء ان شئت فصم وان شئت فافطر *

— وأما من رأى الفطر أفضل فاحتجوا بحديث حمزة بن عمرو اذ سأل رسول الله ﷺ
عن ذلك فقال له عليه السلام : « هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
يصوم فلا جناح عليه » *

ومن رويناه عنه اختيار الفطر على الصوم سعد بن أبي وقاص رويناه أنه سافر هو ، وعبد الرحمن
ابن الأسود ، والمصور بن مخزومة فصاما وأفطر سعد ف قيل له في ذلك فقال : أنا اققه
منهما * وصح عن ابن عمر انه كان لا يصوم في السفر وكان معه رقيق فكان يقول : يا نافع
ضع له سحوره قال نافع : وكان ابن عمر اذا سافر احب اليه أن يفطر يقول : رخصة
ربي أحب الى وان آجر لك ان تفطر في السفر ، ويحتج أهل هذا القول (١) بحديث حمزة
ابن عمرو الذي رويناه (٢) أنفا عن النبي ﷺ هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن
ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه * فحسن الفطر ولم يزد في الصوم على اسقاط الجناح *
قال علي : هذا ما احتجت به كل طائفة ممن رأت الصوم في السفر لم تدع منه شيئا ولنا
نقول : بشيء من هذه الأقوال فتحتاج الى ترجيح بعضها على بعض الا انها كلها متفقة
على جواز الصوم لرمضان في السفر ، وهو خلاف قولنا فانما يلزمنا دفعها كلها من أجل
ذلك فنقول وبالله تعالى تأييدونستعين (٣) *

أما قول الله تعالى : (وان تصوموا خير لكم) فقد أتى كبيرة من الكبائر وكذب
كذبا فاحشا من احتج بها في اباحة الصوم في السفر لانه حرف كلام الله تعالى عن
موضعه نعوذ بالله تعالى من مثل هذا ، وهذا عار لا يرضى به محقق لان نص الآية
(كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيا ما معدودات فمن

(١) في النسخة رقم (١٤) اهل هذه المقالة (٢) في النسخة رقم (١٤) الذي ذكرنا (٣) في النسخة رقم (١٦)

وبالله تعالى التوفيق «بدل تأييدونستعين»

كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين. فمن تطوع خيراً فهو خير له وإن تصوموا خير لكم) الآية (١) وإنما نزلت هذه الآية في حال الصوم المنسوخة، وذلك أنه كان الحكم في أول نزول صوم رمضان أن من شاء صامه ومن شاء أفطره وأطعم مكان كل يوم مسكيناً، وكان الصوم أفضل هذا نص الآية، وليس للسفر فيها مدخل أصلاً ولا للاطعام مدخل في الفطر في السفر أصلاً. فكيف استجازوا هذه الطامة؟ وبهذا جاءت السنن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني عمرو بن سواد نا عبد الله بن وهب نا عمرو ابن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد مولى سلة بن الأكو ع عن سلة بن الأكو ع قال كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام ومن شاء أفطر فاقتدى بطعام مسكين حتى نزلت هذه الآية (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وبه إلى مسلم *

نا قتيبة بن سعيد نا بكر — يعني ابن مضر — عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد مولى سلة بن الأكو ع عن سلة بن الأكو ع قال : لما نزلت هذه الآية (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها *

قال أبو محمد : فحينئذ كان الصوم أفضل فظهرت فضيحة من احتج بهذه الآية في الصوم في السفر *

وأما حديث ابن المحبق « من كان يأوى إلى حمولة أو شبع فليصم » فحديث ساقط لأن راويه عبد الصمد بن حبيب — وهو بصري — لين الحديث عن سنان بن سلة بن المحبق وهو مجهول (٢) ثم لو صح هذا الخبر لما كان فيه حجة لاحد من الطوائف المذكورة إلا للقول المروى عن عمر بن عبد العزيز « صمه في اليسر وأفطره في العسر » لأنه ليس فيه إلا إيجاب الصوم ولا بد على ذي الحمولة والشبع : وهذا خلاف جميع الطوائف المذكورة * وأما حديث الغطريف : وأبي عياض فمرسلان * ولا حجة في مرسل * وأما حديث حمزة بن عمرو الذي ذكرنا هنا الذي فيه إباحة الصوم في رمضان في السفر فالتام هو من

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « الآية » خطأ (٢) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ح ٤ ص

٢٤٢) في آخر كلامه عليه : وذكره ابن سعد في الصفة الأولى من تابعي أهل البصرة . وذكره في موضع آخر فقال : كان معروفاً قليل الحديث اهـ

رواية بن حمزة — ابنه محمد بن حمزة — وهو ضعيف ^(١)، وابوه كذلك، وأما الثابت من حديث حمزة هو ما نذكره ^(٢) ان شاء الله تعالى *

وأما حديث أبي سعيد، وأبي الدرداء، وجابر فلاحجة لهم في شيء منها لوجهين، أحدهما ليس في شيء منها انه عليه الصلاة والسلام كان صائما لرمضان واذ ليس ذلك فيها فلا يجوز القطع بذلك، ولا الاحتجاج باختراع ما ليس في الخبر على القرآن، وقد يمكن ان يكون صائما تطوعا، والثاني انه حتى لو كان ذلك فيها نصا لما كان لهم فيها حجة لان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ايجاب الفطر في رمضان في السفر فلو كان صوم رمضان في السفر قبل ذلك مباحا لكان منسوخا بآخر أمره عليه الصلاة والسلام كما نذكره ^(٣) ان شاء الله تعالى *

وأما احتجاج من أوجب الصوم في السفر لمن أهل عليه الشهر في الحضر بقول الله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه). فلا حجة لهم في هذه الآية لان الله تعالى لم يقل فمن شهد بعض الشهر فليصمه، وإنما أوجب تعالى صيامه على من شهد الشهر لا على من شهد بعضه، ثم يبطل قولهم ايضا قول الله تعالى: (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر). فجعل السفر والمرض ناقدين عن الصوم فيه الى الفطر. وأيضا فان رسول الله ﷺ صح عنه انه سافر في رمضان عام الفتح فافطر وهو أعلم بما راد به تعالى، والبلاغ منه نأخذه وعنه لا من غيره، فلما بطل كل ما احتجوا به وجب ان نأتى بالبرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال علي نذكر الآن حديث أبي سعيد، وأبي الدرداء، وجابر؛ وحمزة بن عمرو من الوجوه الصحاح ان شاء الله تعالى، ونرى انها لاحجة لهم فيها ثم نعقب بالبرهان على صحة قولنا ان شاء الله وبه تأيد *

روينا من طريق أبي داود نا مؤمل بن الفضل نا الوليد هو ابن مسلم نا سعيد بن عبد العزيز حدثني اسماعيل بن عبيد الله حدثني أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته في حر شديد حتى ان احدا نا يضع يده على رأسه (أو كفه على رأسه) ^(٤) من شدة الحر ما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ، وعبد الله ابن رواحة * ومن طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن

(١) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٩ ص ١٢٧): ضعفه ابن حزم وعاب ذلك عليه القطب المحلي وقال: لم يضعفه قبله احد اه وقال ابن القطان: لا يعرف حاله (٢) في النسخة رقم (١٤) «هو كما نذكره» (٣) في النسخة رقم (١٤) «كما نذكره» (٤) الزيادة من سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٢) ورواه ايضا مسلم (ج ١ ص ٣١٠)

عبد الله ابن النبي ﷺ « كان في سفر فأتى على غدير فقال للقوم : اشربوا فقالوا : يا رسول الله أنشرب ولا تشرب ؟ فقال : إني أيسر كم أني راكب وأنتم مشاة (١) فشرب وشربوا » * ومن طريق حماد بن زيد عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فمر بماء فقال : انزلوا فاشربوا فلكنا القوم فنزل رسول الله ﷺ (٢) فشرب وشربنا معه ، * وقد روينا هذا الخبر من طريق لا يحتاج فيها كما روينا من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد حدثني قزعة أنه سأل أبا سعيد عن الصوم في السفر فقال : « سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام فنزلنا منزلا فقال رسول الله ﷺ : إنكم (٣) قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة ففنا من صام ومنا من أفطر ثم نزلنا منزلا آخر فقال : إنكم تتصبحوا (٤) عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزمة فافطرننا ، ثم قال (٥) : لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر » * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس قال : « خرج النبي ﷺ في شهر رمضان فصام حتى مر بغدير في الطريق وذلك في نحر الظهيرة (٦) فعطش الناس فدعا النبي ﷺ بقدح فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس » * ومن طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله ﷺ : « أأصوم (٧) في السفر ؟ وكان كثير الصيام فقال : ان شئت فصم وان شئت فافطر » * ومن طريق مسلم نا أبو الربيع الزهراني ويحيى بن يحيى قال أبو الربيع نا حماد — هو ابن زيد — ، وقال يحيى نا أبو معاوية ثم اتفق أبو معاوية وحماد كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال : « يا رسول الله إني رجل أسرد الصوم أفأصوم (٨) في السفر ؟ قال : صم ان شئت » *

قال علي : كل هذا لاحجة لهم فيه ، أما حديث أبي الدرداء فليس فيه ان ذلك كان في رمضان أصلا ، وإقحام ما ليس في الخبر كذب ، وقد يمكن أن يكون تطوعا فلا تنكره فلا متعلق لهم ولا لنا فيه * وأما حديث أبي سعيد فطريق معاوية بن صالح لا يحتاج بها

(١) من قوله فقال للقوم اشربوا الى قوله وأنتم مشاة سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) ، و نزل عليه السلام الخ (٣) لفظ د أنكم ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) كذا في النسختين بتارن وفي سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩١) « تصبحون » وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٩) « تصبحو عدوكم » (٥) زيادة وقال من صحيح مسلم وسنن أبي داود (٦) هو حين تبلغ الشمس متها من الارتفاع (٧) زيادة المزمع من صحيح البخاري (ج ٣ ص ٢٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) حذف إحدى المميزتين .

ثم هبك أنها صحيحة فهو حجة لنا عليهم لان فيه ان آخر أمر رسول الله ﷺ كان الفطر هذا ان صح انه كان في رمضان، وفي حديث حماد بن سلية المذكور؛ وحديث ابن عباس بيان انه كان في رمضان، وفيهما على أبي حنيفة، ومالك، والشافعي أمر عظيم لأنهم لا يجيزون لمن صام وهو مسافر في رمضان أن يفطر في ذلك اليوم الذي ابتداء صيامه، واتفقوا على أنه مخطيء وما يبعد عنهم إطلاق اسم المعصية عليه، ومالك يرى عليه الكفارة فلينظر ناصر أقوالهم (١) فيما إذا يدخل في احتجاجه بهذين الخبرين من إطلاق اسم الخطأ والمعصية على رسول الله ﷺ، وإيجاب الكفارة عليه في إفطاره، وهذا خروج عن الاسلام ممن أقدم عليه. وأما نحن فنقول: لو صح أنه (٢) عليه السلام كان صائماً ينويه من رمضان لكان ذلك منسوخاً بآخر أمره وآخر فعله وإذ لم يأت ذلك في شيء من الأخبار فيمكن أن يكون صام تطوعاً والفطر للصائم تطوعاً مباح مطلق لا كراهة فيه كما فعل عليه السلام *

والعجب كل العجب ممن يقول في الخبر الثابت «ان امرأة كانت تستعير الحلى وتجده فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها»: لعله انما قطع يدها لغير ذلك، ويقول في الخبر الثابت «ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره بإعادة الصلاة»: لعله انما أمره بالإعادة لغير ذلك، ويقول في الخبر «ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي ركعتي الفجر والصلاة تقام فقال له: باي صلاتيك تعتد»: لعله انما أنكر عليه أنه صلاهما بين الناس مكابرة للباطل: وفي الخبر منصوص أنه كان يصليهما ناحية. ثم لا يقول هنا: لعله كان يصوم تطوعاً، وهنا يجب أن يقال: هذا لأنه ليس في الأخبار دليل على غير ذلك، وأما تلك الأخبار فليس منها شيء يحتمل ما تأولوه لان نصها يمنع من ذلك *

والعجب (٣) ممن يحتج بقول أبي سعيد: «ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك في السفر مع رسول الله ﷺ» في إجازة ما ليس في الخبر منه أثر ولا عثر (٤) من إجازة الصوم لرمضان في السفر: وليس في الخبر أنه عليه السلام علم بذلك فأقره، وهم لا يرون قول أسماء: ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه حجة، ولا يرون قول ابن عباس: «ان إطلاق الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ واحدة» حجة (٥)

(١) في النسخة رقم (١٦) «ناصر لقولهم» (٢) في النسخة رقم (١٦) «انه كان» بزيادة لفظ «كان» ولا معنى له

(٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظ «والعجب» خطأ (٤) قال الجوهري في الصحاح في مادة عثر: «يقال مارأت لهم

أثر ولا عثراً ولا عثراً»، والعثر بتسكين الثاء القبار (٥) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ «حجة» خطأ *

وهذا عجب عجيب وانما في حديث أنى سعيدا باحة الصوم في السفر ونحن لا نكره تطوعاً أو فرضاً غير رمضان ، وبما بين هذا أنه لا يعلم أنه عليه السلام سافر في رمضان بعد عام الفتح * وأما خبر حمزة في بيان جلي في أنه انما سأله عليه السلام عن التطوع لقوله في الخبر « انى امرؤ أسرد الصوم أفأصوم في السفر ؟ وكان كثير الصيام (١) » فبطل كل ما تأولوه وبطل أن يكون لهم في شيء من هذه الأخبار حجة وبالله تعالى التوفيق * قال ابو محمد: فاذ لم يبق لهم حجة لامن قرآن ولا من سنة فلنذكر الآن (٢) البراهين على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال الله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وهذه آية محكمة باجماع من (٣) أهل الاسلام لا منسوخة ولا منصوصة ، فصح أن الله تعالى لم يفرض صوم الشهر الا على من شهد ، ولا فرض على المريض ، والمسافر الا أياماً أخر غير رمضان ، وهذا نص جلي لا حيلة فيه ، ولا يجوز لمن قال : انما معنى ذلك أن أفطرا فيه لأنها دعوى موضوعة بلا برهان ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

نا عبدالله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا أحمد ابن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي نا جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله نا رسول الله ﷺ خرج عام الفتح الى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم (٤) فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب (٥) فقل له بعد ذلك : ان بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة (أولئك العصاة) « (٦) » *

قال ابو محمد : ان كان صيامه عليه السلام لرمضان فقد نسخ بقوله : « أولئك العصاة » وصار الفطر فرضاً والصوم معصية ، ولا سبيل الى خبر ناسخ لهذا أبداً ، وان كان صيامه عليه السلام تطوعاً فهذا أحرى للنسخ من صيام رمضان لرمضان في السفر ، ومن طريق البخارى ومسلم *

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ١٩٤) : لكن يتقصر عليه بان عند ابى داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن أبيه عن جده ما يقتضى انه سأله عن الفرض وصحبها الحاكم اه وانظر عون المعبود شرح سنن ابى داود (ج ٢ ص ٢٩٠) (٢) زيادة لفظ «الآن» من النسخة رقم (١٤) (٣) زيادة لفظ « من » من النسخة رقم (١٤) (٤) هو اسم موضع بناحية الحجاز بين مكة والمدينة : وهو واد امام عسفان بثمانية أميال (٥) في النسخة رقم (١٤) « فشرب » وما هنا موافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) (٦) زيادة لفظ « أولئك العصاة » الثانية من مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) يوافق النسخة رقم (١٤) =

قال البخارى نا آدم ، وقال مسلم : نا ابو بكر بن أبى شيبة نا محمد بن جعفر ثم اتفق آدم ومحمد كلاهما عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارى عن محمد بن عمرو بن الحسن بن على بن أبى طالب عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ فى سفر فرأى رجلا (١) قد ظلل عليه فسأل عنه فقليل : صائم ، فقال : ليس من البر الصوم فى السفر » هذا لفظ آدم ، ولفظ غندر « ليس من البر أن تصوموا فى السفر » * قال ابو محمد : وهذا مكشوف واضح ، فان قيل : انما منع عليه السلام فى مثل حال ذلك الرجل قلنا : هذا باطل لا يجوز لان تلك الحال محرم البلوغ اليها باختيار المرء للصوم فى الحضر كما هو فى السفر فتخصيص النبي ﷺ بالمنع من الصيام (٢) فى السفر إبطال لهذه الدعوى المفتراة عليه ﷺ ، وواجب أخذ كلامه عليه السلام على عمومته * ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهرى عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحى عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشقرى قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس من البر الصيام فى السفر (٣) » ، صفوان ثقة مشهور مكى كان متزوجا بالدرداء بنت أبى الدرداء ، وكعب بن عاصم مشهور الصحبة هاجر مع أبى موسى وهو من الأشاقر حتى من الأزد *

ومن طريق شعيب بن إسحاق عن الأوزاعى حدثني يحيى هو ابن أبى كثير حدثني أبو قلابة الجرمى ان أبا أمية عمرو بن أمية الضميرى أخبره أن رسول الله ﷺ قال له وقد دعاه الى الغداء : أخبرك عن المسافر ان الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة * ومن طريق أبى زرعة عبيد الله بن عبد الكريم نا سهل بن بكار نا أبو عوانة عن أبى بشر عن هانىء بن عبد الله بن الشيخير عن أبيه « ان رسول الله ﷺ قال له ودعاه الى الغداء : أتدرى ما وضع الله عن المسافر ؟ قلت : ما وضع الله عن المسافر ؟ قال : الصوم وشطر الصلاة » *

ومن طريق يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر بن عبد الله « ان رسول الله ﷺ مر برجل فى ظل يرش عليه المساء فسأل عنه فأخبر أنه صائم فقال : ليس من البر ان تصوموا فى السفر وعليكم برخصة الله التى رخص لكم فاقبلوها »

(١) فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠٨) « فرأى رجلا قد اجتمع الناس عليه وقد ظلل عليه فقال : ماله ؟ قالوا : رجل صائم فقال : الخ : وفى صحيح البخارى جزء (٢ ص ٢٧) « فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال : ما هذا ؟ قالوا : صائم فقال : الخ (٢) فى النسخة رقم (١٤) « الصيام » (٣) هو فى مستند الامام احمد بن حنبل (ج ٥ ص ٤٣٤) *

فهذا أمر بقبولها وأمره عليه الصلاة والسلام فرض^(١) في رخصة مفترضة ، وضح بهذه الأخبار أن الله تعالى أسقط عن المسافر الصوم ونصف الصلاة وهذه آثار متواترة متظاهرة لم يأت شيء يعارضها فلا يجوز الخروج عنها ، فان قيل : فان هذه الأخبار مانعة كلها بعمومها من كل صوم في السفر وأنتم تبيحون فيه كل صوم الا رمضان وحده قلنا : نعم لأن النصوص جاءت بمثل ما قلنا لأن الله تعالى قال : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم) فافترض تعالى صوم الثلاثة الأيام في السفر ولا بد ، وقال رسول الله ﷺ في الحظ على صوم عرفة ما سئذ كره ان شاء الله تعالى وهو في السفر لمن كان حاجا ، وقال عليه الصلاة والسلام : «ان أفضل الصيام صيام داود يصوم يوما ويفطر يوما^(٢)» فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ، وقال عليه الصلاة والسلام : «من صام يوما في سبيل الله باعد الله النار عن وجهه»^(٣) فخص على الصوم في السفر فوجب الأخذ بجميع النصوص فخرج صوم رمضان في السفر بالمنع وحده^(٤) وبقي سائر الصوم واجبه وتطوعه على جوازه في السفر ولا يجوز ترك نص لآخر *

وقال بعض أهل الجهل والجرأة على القول بالباطل في الدين : معنى قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس من البر الصيام في السفر» مثل قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس المسكين بهذا الطواف» *

قال أبو محمد : هذا تحريف للكلم عن مواضعه ، وكذب على رسول الله ﷺ ، وتقويل له ما لم يقل ، وفاعل هذا يتبوأ مقعده من النار بنص قوله عليه السلام ، وليس اذا وجد نص قد جاء نص آخر أو إجماع باخراجه عن ظاهره وجب أن تبطل جميع النصوص وتخرج عن ظواهرها فيحصل من فعل هذا على مذهب القرامطة في احالة القرآن عن مفهومه وظاهره ، ومن بلغ الى هنا فقد كفى خصمه مؤنته ، ويقال له : اذا قلت هذا في قوله عليه الصلاة والسلام : «ليس من البر الصيام في السفر» فقله أيضاً في قوله تعالى : (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) ولا فرق *

قال أبو محمد : ومن سلك هذا السبيل فقد أبطل الدين والعقل والتفاهم جملة ، فان قيل : فكيف تقولون في صومه عليه الصلاة والسلام مع قول الله تعالى^(٥) (فمن شهد منكم

(١) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظ «فرض» خطأ (٢) رواه النسائي والترمذي ، وقد تقدم قريبا (٣) رواه البخاري في صحيحه ، ورواه غير البخاري أيضا (٤) لفظ « وحده » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « مع قوله تعالى ، وما هنا اظهره »

الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر) ؛ قلنا : هذا في غاية البيان لا تخلو هذه الآية من أن يكون نزولها تأخر الى وقت فتح مكة أو بعده ، وتقدم فرض رمضان بوحى آخر كما كان نزول آية الوضوء في المائدة متأخراً عن نزول (١) فرضه ، فان كان تأخر نزولها فسؤالكم ساقط والله الحمد رب العالمين (٢) ، وان كان تقدم نزولها فلا يخلو عليه الصلاة والسلام في صومه ذلك من ان يكون صامه لرمضان أو تطوعاً ، فان كان صامه تطوعاً فسؤالكم ساقط والله الحمد ، وان كان صامه عليه الصلاة والسلام لرمضان فلا تنكر أن يكون عليه الصلاة والسلام نسخ بفعله حكم الآية ثم نسخ ذلك الفعل وعاد حكم الآية ، فهذا كله حسن فكيف ولا دليل أصلاً على تقدم نزول الآية قبل غزوة الفتح ؟ وما نزل بعضها الا بعد إسلام عدى بن حاتم بعد الفتح بمدة وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ولم يبق علينا الا أن نذكر من قال : بمثل قولنا لئلا يدعوا علينا خلاف الاجماع ، فالدعوى لذلك منهم سهلة ، وهم أكثر الناس خلافاً للاجماع على ما قد بينا في كتابنا هذا وفي غيره *

روينا من طريق سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن كلثوم بن جبر عن رجل من بني قيس أنه صام في السفر فأمره عمر بن الخطاب أن يعيد * ومن طريق سفيان ابن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب أنه أمر رجلاً أن يعيد صيامه في السفر *

قال أبو محمد : إن من احتج في رد السنن الثابتة من قول رسول الله ﷺ « كل يعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا » برواية شيخ من بني كنانة عن عمر أنه قال : البيع على (٣) صفقة أو تخاير ، ثم رد هذه الرواية عن عمر ومعه القرآن والسنن لا عجوبة وأخلوقة * ومن طريق سليمان بن حرب عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه قال : نهتني عائشة أم المؤمنين (٤) عن أن أصوم رمضان في السفر * وعن أبي هريرة ليس من البر الصيام في السفر * ومن طريق شعبة عن أبي حمزة — نصر ابن عمران الضبعي — قال : سألت ابن عباس عن الصوم في السفر ؟ فقال : يسر وعسر (٥) خذ (٦) يسر الله تعالى *

(١) لفظ « نزول » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) لفظ « رب العالمين » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) « عن » (٤) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « يسر » و « يسر » (٦) في النسخة رقم (١٤) « خذوا يسر الله تعالى »

قال أبو محمد : أخبره بان صوم رمضان في السفر عسر إيجاب منه لفطره * وعنه أيضاً الإفطار في رمضان في السفر عزيمة *

روينا هذا عنه من طريق عبد بن حميد وابن أبي شيبة كلاهما عن محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عمران القطان عن عمار ^(١) مولى بني هاشم — هو ابن أبي عمار — عن ابن عباس أنه سئل عن صام رمضان في السفر فقال ابن عباس : لا يجزئه — يعني لا يجزئه صيامه * وعن ابن عمر أنه سئل عن الصوم في السفر فقال : (من كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر) * ومن طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن يوسف بن الحكم الثقفي أن ابن عمر سئل عن الصوم في السفر فقال : إنما هي صدقة تصدق الله بها عليك أرأيت لو تصدقت بصدقة فردت عليك ؟ ألم تغضب ؟ *

قال أبو محمد : هذا يبين أنه كان يرى الصوم في رمضان في السفر منفضاً لله تعالى . ولا يقال هذا في شيء مباح أصلاً *

ومن طريق حماد بن سلمة عن كلثوم بن جبر أن امرأة صحبت ابن عمر في سفر فوضع الطعام فقال لها : كلي قالت : إني صائمة قال : لاتصحبنا *

ومن طريق معن بن عيسى القزاز عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سنينة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : يقال : الصيام في السفر كالإفطار في الحضر ^(٢) * قال أبو محمد : هذا إسناد صحيح ، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه . ولا يقول عبد الرحمن بن عوف : في الدين يقال ^(٣) كذا إلا عن الصحابة أصحابه رضي الله عنهم . وأما خصومنا فلو وجدوا مثل هذا لكان أسهل شيء عليهم أن يقولوا : لا يقول ذلك إلا عن رسول الله ﷺ *

ومن طريق أبي معاوية نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : الصائم في السفر كالفطر في الحضر . وهذا سند في غاية الصحة * ومن طريق عطاء عن المحرر ^(٤) ابن أبي هريرة قال : صمت رمضان في السفر فأمرني أبو هريرة أن أعيده في أهلي وإن أقضيه فقضيته * ومن طريق الدراوردي عن عبد الرحمن بن

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن عمران» وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (ج ١ ص ٤٠٤) (٢) من قوله «قال أبو محمد هنا يبين أنه» إلى قوله «في الحضر» سقط من النسخة رقم (١٦) (٣) لفظ «يقال» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) هو الرازي في آخره وفي النسخة رقم (١٦) بالزاي وهو غلط .

جرملة ابن رجلا سأل سعيد بن المسيب أتم الصلاة في السفر وأصوم؟ قال: لا فقال: اني (١) أقوى على ذلك قال سعيد: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أقوى منك قد كان يقصر ويفطر * وعن عطاء انه سئل عن الصوم في السفر فقال: أما المفروض فلا وأما التطوع فلا بأس به * ومن طريق شعبة عن عاصم مولى قرية عن عروة بن الزبير انه قال في رجل صام في السفر: انه يقضيه في الحضر، قال شعبة: لو صمت رمضان في السفر لكان في نفسي منه شيء * ومن طريق معمر عن الزهري قال: كان الفطر آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وإنما يؤخذ من أمر رسول الله ﷺ (٢) بالآخر فالآخر * ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تصوموا في السفر * وعن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ان أباه كان ينهى عن صيام رمضان في السفر؛ وكان محمد بن علي ينهى عن ذلك أيضا * وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: لا يصوم المسافر أفطر أفطر * وعن يونس بن عبيد وأصحابه انهم انكروا صيام رمضان في السفر *

قال أبو محمد: وقد جاء خبر لو وجدوا مثله لعظم الخطب معهم كما روينا من طريق (٣) محمد بن أحمد بن الجهم نا موسى بن هارون نا ابراهيم بن المنذر نا عبد الله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد الليثي عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه رفعه الى النبي ﷺ قال: «الصائم في السفر في رمضان كالمفطر في الحضر» * قال أبو محمد: وأما نحن فلا نحتج بأسامة بن زيد الليثي ولا نراه حجة لنا ولا علينا (٤) وفي القرآن وصحيح السنن كفاية والله الحمد *

قال علي: ومن العجب ان أبا حنيفة لا يجزئ عنده اتمام الصلاة في السفر، ومالك يرى في ذلك الاعادة (٥) في الوقت ثم يختارون الصوم في السفر على الفطر تناقضا لا معنى له وخلافا لنص القرآن، وللقياس الذي يدعون له السنن *

قال علي: فاذ قد (٦) صح هذا فمن سافر في رمضان فله أن يصوم تطوعا وله أن يصوم فيه قضاء رمضان أفطره قبل أو سائر ما يلزمه من الصوم نذرا أو غيره لان الله تعالى قال: (فعدة من أيام أخر) ولم يخص رمضان آخر من غيره ولم يمنع النص من صيامه الا لعينه فقط، وأما المريض فان كان يؤذيه الصوم فله لم يجزه وعليه ان يقضيه لأنه منهى

(١) في النسخة رقم (١٤) . قال فاني، (٢) في النسخة رقم (١٤) . وإنما يؤخذ من أمر . الخ (٣) في النسخة رقم (١٤) . كما روينا عن محمد . الخ (٤) قوله . ولا علينا . زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) . يرى الاعادة في ذلك ، (٦) لفظه قد . زيادة من النسخة رقم (١٤) .

عن الحرج والتكلف وعن أذى نفسه وإن كان لا يشق عليه أجزاءه لانه لا خلاف في ذلك وما نعلم (١) مريضا لا حرج عليه في الصوم قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) فالحرج لم يجعله الله تعالى في الدين •

٧٦٣ — مسألة — ومن أقام من قبل الفجر ولم يسافر الى بعد غروب الشمس في سفره فعليه اذا نوى الإقامة المذكورة ان ينوي الصوم ولا بد ، سواء كان في جهاد أو عمرة أو غير ذلك لانه انما الزم الفطر اذا كان على سفر وهذا مقيم ، فان افطر عامدا فقد اخطأ ان كان جاهلا متأولا ، وعصى ان كان عالما ولا قضاء عليه لانه مقيم صحيح ظن أنه مسافر ، فان نوى من الليل وهو في سفره ان يرحل (٢) غدا فلم ينو الصوم فلما كان من الغد حدث له إقامة فهو مفطر لانه مأمور بما فعل ، وهو على سفر مالم ينو الإقامة المذكورة ، وهذا بخلاف الصلاة لأن النص ورد في الصلاة بقصر عشرين يوما يقيمها في الجهاد ، وبقصر أربعة أيام يقيمها في الحج ، وبقصر ما يكون فيه من الصلوات مقيما ما بين نزوله الى رحيله من غد ، ولم يأت نص بأن يفطر في غير يوم لا يكون فيه مسافرا •

﴿فان قيل﴾ قال الله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فهذا على سفر قلنا : لو كانت على في هذه الآية معناها ما ظنتم من ارادة السفر لا الدخول في السفر لوجب على من اراد السفر وهو في منزله ان يفطر وإن نوى السفر بعد أيام لانه على سفر وهذا مالا يشك (٣) في أنه لا يقوله احد ، ويبطله ايضا اول الآية اذ يقول تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فوجب على الشاهد صيامه وعلى المسافر افطاره لقول (٤) رسول الله ﷺ : « ليس من البر الصيام في السفر » ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « ان الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » فصح انه ليس الا مسافر او شاهد ، فالشاهد يصوم والمسافر يفطر وليس المسافر الا المنتقل لا المقيم فلا يفطر الا من انتقل بخلاف من لم ينتقل ، ومن كان مقيما صائما فحدث له سفر فانه اذا برز عن موضعه فقد سافر فقد بطل صومه وعليه قضاؤه ، وبالله تعالى التوفيق •

﴿فان قيل﴾ : بل نقيس الصوم على الصلاة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لانهم متفقون على ان قصر بعض الصلوات لا يقاس عليه قصر سائرهما ، فاذا لم يحز عدم قياس قصر (٥) صلاة على قصر صلاة أخرى فابطل وأبعد أن يقاس فطر على فطر ، وأيضا فقد ينوي في الصلاة المسافر إقامة فينتقل الى حكم المقيم ولا يمكن

(١) في النسخة رقم (١٤) « ولا نعلم » (٢) في النسخة رقم (١٦) « ان يدخل » وهو تصحيف (٣) في النسخة رقم (٢١) « وهذا مالا يشك » (٤) في النسخة رقم (١٦) « يقول » (٥) زيادة لفظ « قصر » من النسخة رقم (١٤) •

ذلك في الصوم فبطل على كل حال قياس أحدهما على الآخر ، وبالله تعالى التوفيق *
 ٧٦٤ — مسألة — والحيض الذي يبطل الصوم هو الاسود لقول النبي ﷺ
 « ان دم الحيض اسود يعرف ، وقوله عليه الصلاة والسلام : فاذا جاء الآخر فاغتسل
 وصلى » وقد ذكرناه في كتاب الحيض من الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته *
 وعن أم عطية وغيرها كنا لانعد الصفرة والكدره شيئا *

٧٦٥ — مسألة — واذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر او رأتها النفساء وأتمتا
 عدة أيام الحيض والنفس قبل (١) الفجر فاخرتا الغسل عمدا الى طلوع الفجر ثم اغتسلتا
 وأدركتا الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس لم يضرهما شيئا وصومهما تام
 لانهما فعلتا ما هو مباح لهما ، فان تعمدتا ترك الغسل حتى تفوتهما الصلاة بطل صومهما
 لانهما عاصيتان (٢) بترك الصلاة عمدا ، فلو نسيتا ذلك أوجهلنا فصومهما تام لانهما لم
 يتعمدا معصية ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٦ — مسألة — وتصوم المستخاضة كما تصلى على ما ذكرنا (٣) في كتاب الحيض
 من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٧ — مسألة — ومن كانت عليه أيام من رمضان فاخر قضاءها عمدا ، او لعذر ،
 أو لنسيان حتى جاء رمضان آخر فانه يصوم رمضان الذي ورد عليه كما امره الله تعالى
 فاذا أفطر في أول شوال (٤) قضى الأيام التي كانت عليه ولا مزيد ولا اطعام عليه في
 ذلك ؛ وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق الا أنه قد اساء في تأخيرها عمدا سواء
 أخرها الى رمضان او مقدار ما كان يمكنه قضاؤها من الأيام لقول الله تعالى : (سارعوا
 الى مغفرة من ربكم) فالمسارعة الى الطاعة المفترضة واجبة ، وقال الله تعالى : (فمن
 كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر) وأمر النبي ﷺ المتعمد للقاء ،
 والحائض ، والنفساء بالقضاء ولم يحد الله تعالى ولا رسوله ﷺ في ذلك وقتا بعينه ،
 فالقضاء واجب عليهم ابدا حتى يؤدي ابدا ، ولم يأت نص قرآن ولا سنة بإيجاب اطعام
 في ذلك فلا يجوز الزام ذلك احدا لانه شرع والشرع لا يوجه في الدين الا الله تعالى
 على لسان رسوله ﷺ فقط ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، وقال مالك :
 يطعم مع القضاء عن كل يوم من رمضان الأول (٥) مدأ مدأ عددها مسا كين ان تعمد

(١) في النسخة رقم (١٦) « من قبل ، بزيادة من ولا معنى لها » (٢) في النسخة رقم (١٦) « عاصيان ، (٣) في النسخة
 رقم (١٦) « كما ذكرناه ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « فاذا أفطر في آخر رمضان ، وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦)
 « الآتي ، وما هنا أصح واظهر »

ترك القضاء ؛ فان كان تمادى مرضه قضى ولا إضعام عليه وهو قول الشافعي *
 قال أبو محمد : وروينا في ذلك عن السلف رضي الله عنهم أقوالاً . فروينا عن ابن
 عباس ، وأبي هريرة مثل قول مالك ، والشافعي ، وروينا أيضاً عن عمر بن الخطاب عن
 من طريق منقطعة وبه يقول الحسن ، وعطاء * وروينا عن ابن عمر من طريق صحيحة
 انه يصوم رمضان الآخر ولا يقضى الأول (١) بصيام لكن يطعم عنه مكان كل
 يوم مسكيناً مسكيناً مداً وبه يقول أبو قتادة ، وعكرمة * وروينا عنه أيضاً يهدي مكان
 كل رمضان فرط في قضاؤه بدنة مقلدة * وروينا من طريق ابن مسعود يصوم هذا ويقضى
 الأول ولم يزد كرطعاماً وهو قول إبراهيم النخعي ، وأحس ، وطائفة . وحماد بن أبي سليمان *
 قال علي : عهدنا بهم يقولون فيما وافقهم من قول صاحب : مثل هذا لا يقبل بالرأي
 فهلا قالوه في قول ابن عمر في البدنتين ؟ *

٧٦٨ — مسألة — والمتابعة في قضاء رمضان واجبة لقول الله تعالى : (وسارعوا
 إلى مغفرة من ربكم) فان لم يفعل فيقضيا متفرقة وتجزئه لقول الله تعالى : (فعدة من أيام
 أخر) . ولم يعد تعالى في ذلك وقتاً يبطل القضاء بخروجه وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ،
 والشافعي . وأبي سليمان — نفي أنهم اتفقوا على جواز قضائها متفرقة . واحتج من قال :
 بأنها لا تجزئ ، إلا متابعة بان في مصحف أبي (فعدة من أيام أخر متابعات) *
 قال علي رويانا من طريق عبد الرزاق (٢) عن معمر بن الزهري قال عروة : قلت
 عائشة أم المؤمنين : نزلت (فعدة من أيام أخر متابعات) فسقطت متابعات *
 قال أبو محمد : سقوطها سقط حكمها لأنه لا يسقط القرآن بعد نزوله إلا بسقوط
 الله تعالى إياه قال الله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له حافظون) . وقال تعالى :
 (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال تعالى : (سنقرئك فلا تنسى إلا
 ما شاء الله) فان قيل : قد يسقط لفظ الآية ويبقى حكمها كما كان في آية الرجم قلت : لو لا
 إخبار النبي ﷺ ببقاء حكم (٣) الرجم لما جاز العمل به بعد إسقاط الآية النازلة به (٤)
 لان ما رفع الله تعالى فلا يجوز لنا إبقاء لفظه ولا حكمه إلا بنصر آخر *

٧٦٩ — مسألة — والأسير في دار الحرب ان عرف رمضان يؤمه صيامه ان كان
 مقبلاً لأنه مخاطب بصومه في القرآن . فان سافر به أفطر (٥) ولا بد لأنه على سفر

(١) في نسخة رقم ١٤١ (١) ولا أول (٢) في نسخة رقم ١٤١ (٣) عند الرق ، وهو غلط عرض فان عبد الرزاق هو
 الامام صاحب الجامع والمصنف (٤) لفظ « حكم » زيادة من نسخة رقم (١١) (٥) لفظ « به » زيادة من
 النسخة رقم (١٦) (١٦) في نسخة رقم (١٦) « مفردة »

وعليه قضاؤه لما ذكرنا قبل ، فان لم يعرف الشهر وأشكل عليه سقط عنه (١) صيامه ولزمته أيام آخر ان كان مسافراً والا فلا * وقال قوم : يتحرى شهراً ويجزئه * وقال آخرون : ان وافق شهراً قبل رمضان لم يجزه ، وان وافق شهراً بعد رمضان أجزأه لأنه يكون قضاء عن رمضان *

قال علي : أما تحرى شهر فيجزئه أو يجعله قضاء لحكم لم يأت به قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب وما كان هكذا فهو دعوى فاسدة لا برهان على صحتها ، فان قالوا : قسناه على من جهل القبلة قلنا : هذا باطل لأن الله تعالى لم يوجب التحرى على من جهل القبلة بل من جهلها فقد سقط عنه فرضها ، فيصلى كيف شاء ؟ فان قالوا : قسناه على من خفى عليه وقت الصلاة قلنا : وهذا باطل أيضاً لأنه لا تجزئه صلاة الا حتى يوقن بدخول وقتها (٢) *

قال ابو محمد : وبرهان صحة قولنا : قول الله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يوجب الله تعالى صيامه إلا على من شاهده ، وبالضرورة ندرى أن من جهل وقته فلم يشهده قال الله عز وجل (٣) : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، وقال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) * فمن لم يكن في وسعه معرفة دخول رمضان فلم يكلفه الله تعالى صيامه بنص القرآن ، ومن سقط عنه صوم الشهر فلا قضاء عليه لأنه صوم غير ما أمر الله تعالى به ، *

فان صح عنده بعد ذلك انه كان فيه مريضاً أو مسافراً فعليه ما افترض الله تعالى على المريض فيه والمسافر فيه (٤) وهو عدة من أيام أخر ، فيقضى الايام التي سافر ، والتي مرض فقط ولا بد ، وان لم يوقن بأنه مرض فيه أو سافر فلا شيء عليه وبالله تعالى التوفيق *

٧٧٠ — مسألة — والحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم فصوم رمضان فرض عليهم ، فان خافت المرضع على اللبن وضيعته لذلك ولم (٥) يكن له غيرها ، أو لم يقبل ثدي غيرها ، أو خافت الحامل على الجنين ، أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره أفطروا (٦) ولا قضاء عليهم ولا إطعام ، فان أفطروا لمرض بهم عارض فعليهم القضاء ، أما قضاؤهم لمرض فلقول الله تعالى : (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ، وأما وجوب الفطر عليهما في الخوف على الجنين

(١) لفظ «عنه» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) «بدخول الوقت» (٣) في النسخة رقم

(١٦) «قال تعالى» (٤) لفظ «فيه» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) «ولولم»

(٦) في النسخة رقم (١٦) «افطر» وهو غلط .

والرضيع فلقول الله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم) ، وقال رسول الله ﷺ « من لا يرحم لا يرحم » . فاذ رحمة الجنين والرضيع فرض ، ولا وصول اليها إلا بالفطر فالفطر فرض ؛ وإذا هو فرض فقد سقط عنهما الصوم ، وإذا سقط الصوم فإيجاب القضاء عليهما ^(١) شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء إلا على المريض ، والمسافر ، والحائض ، والنفساء ، ومتعمد القى فقط ؛ (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وأما الشيخ الذي لا يطبق الصوم لكبره فأنه تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ، فإذا لم يكن الصوم في وسعه فلم يكلفه ، وأما تكليفهم إطعاماً فقد قال رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع *

قال أبو محمد : روي عن إبراهيم أن علقمة جاءته امرأة فقالت له : اني ^(٢) حبل وأنا علق الصوم ^(٣) وزوجي يأمرني أن أفطر فقال لها علقمة : أطيعي ربك واعصى زوجك * ومن أسقط عنها القضاء روي عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني ، وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن امرأة من قریش سألت ابن عمر وهي حبل فقال لها : أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضى *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني ، وقادة كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال لأمة له مرضع : أنت بمنزلة (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضى *

روي كلاهما من طريق اسمعيل بن اسحاق عن الحجاج بن المنهال عن حماد ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال : تفطر الحامل التي في شهرها والمرضع التي تخاف على ولدها وتطعم كل واحدة منهما كل يوم مسكينا ولا قضاء عليهما وبه يقول قتادة ، وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب : ، ومن أسقط الاطعام كما روي عن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : تفطر الحامل ، والمرضع في رمضان ويقضيان صياما ولا اطعام عليهما . ومثله عن عكرمة ، وعن إبراهيم النخعي وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان ، ومن رأى عليها الأمرين جميعا عطاء بن أبي رباح فإنه قال : اذا خافت المرضع والحامل على ولدها ^(٤) فلتفطر ولتطعم مكان كل يوم نصف صاع ولتقض بعد ذلك وهو قول الشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٦) عليها وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٦) «انا حبل» (٣) في النسخة رقم (١٤) «الصيام»

(٤) في النسخة رقم (١٦) «ولديهما» *

قال أبو محمد : فلم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا على إيجاب الإطعام فلا يجب شيء من ذلك اذ لا نص في وجوبه ولا إجماع ، وعهدنا بهم يقولون في قول صاحب إذا وافقهم : مثل هذا لا يقال بالرأى فهلا قالوا ههنا في قول ابن عمر في إسقاط القضاء ، وقد روينا عن ابن عباس مثل قولنا كما روينا عن اسماعيل بن اسحاق نا ابراهيم بن حمزة الزيرى نا عبد العزيز بن محمد هو الدراوردي عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس انه سئل عن مرضع في رمضان خشيت على ولدها فرخص لها ابن عباس في الفطر *

قال على : ولم يذكر قضاء ولا طعاما ، وقال مالك : أما المرضع فتفطر وتطعم عن كل يوم مسكينا وتقضى مع ذلك ، وأما الحامل فتقضى ولا اطعام عليها ولا يحفظ هذا التقسيم عن احد من الصحابة والتابعين *

قال أبو محمد : احتج من رأى الإطعام في ذلك بقول الله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) * وذكرنا ما روينا من طريق حماد بن سلمة ناقتادة عن عكرمة قال : نزلت هذه الآية في الحبل ، والمرضع ، والشيخ ، والعجوز *

واحتج من رأى القضاء بما روينا^(١) من طريق يزيد بن هارون عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال : كان النبي ﷺ يرخص للحبل ، والمرضع ان يفطرا في رمضان فاذا أفطمت المرضع ووضعت الحبل جدتا صومهما *

قال على : حديث عكرمة مرسل ، وحديث الضحاك فيه ثلاث بلايا ، جوير وهو ساقط^(٢) ، والضحاك مثله^(٣) ، والارسال مع ذلك ، لكن الحق في ذلك ما روينا قبل في حكم الصوم في السفر من طريق سلمة بن الأكوع ، ان^(٤) هذه الآية منسوخة ، ومن طريق حماد ابن زيد عن سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية (فدية طعام مسكين) فقال : هي منسوخة ، فهذا هو المسند الصحيح الذي لا يجوز خلافه ، والعجب كل العجب من هؤلاء القوم فانهم يصرفون هذه الآية تصريف الأفعال في غير ما أنزلت فيه ، فرقة يحتاجون بها في ان الصوم في السفر أفضل ، ومرة يصرفونها في الحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير ، وكل هذا احالة لكلام الله تعالى ، وتحريف للكلم عن مواضعه ، وما ندرى كيف يستجيز من يعلم ان وعد الله حق مثل هذا في القرآن وفي دين الله تعالى ؟ ونعوذ بالله من الضلال *

(١) في النسخة رقم (١٦) «بما روينا» (٢) هو كما قال المصنف انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٢ ص ١٢٢)

(٣) اختلف اهل الحديث فيه فبعضهم وثقه كأحمد بن حنبل وابي زرعق وابن معين وبعضهم ضعفه كيجي بن سعيد انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٤٥٣) (٤) في النسخة رقم (١٦) «وان» بزيادة الواو وهو خطأ

وأما الشيخ الكبير فان أبا حنيفة أوجب عليه اطعام مسكين مكان كل يوم ، ولم ير مالك الاطعام عليه واجبا ، وقال الشافعي مرة ^(١) كقول أبي حنيفة ، ومرة كقول مالك * قال أبو محمد : رويانا من طريق اسماعيل عن علي ^(٢) بن عبد الله عن سفيان ، وجريير قال سفيان قال عمرو بن دينار : أخبرني عطاء انه سمع ابن عباس يقرأها (وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين) يكلفونه ولا يطبقونه ، قال : هذا الشيخ الكبير اللهم والمرأة الكبيرة الهمة ^(٣) لا يستطيع الصوم يفطر ويطعم كل يوم مسكينا ، وقال جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : مثله *

قال علي : هذا صحيح عن ابن عباس ، وروينا عن علي بن أبي طالب انه قال في الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم : انه يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ، وصح عن أنس أنه ضعف عن الصوم اذ كبر فكان يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ، قال قتادة : الواحد كفارة والثلاثة تطوع *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن حرملة قال سمعت سعيد ابن المسيب : يقول في قول الله تعالى : (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) : هو الكبير الذي عجز عن الصوم والحبل يشق عليها الصوم ، فعلى كل واحد منهما اطعام مسكين عن كل يوم * وعن الحسن ، وقاتدة في الشيخ الكبير والعجوز انهما يطعمان مكان كل يوم مسكينا * وعن عطاء ، والحسن ، وسعيد بن جبير مثل ذلك ، وروي عن قيس بن السائب وهو من الصحابة مثل ذلك ^(٤) * وعن أبي هريرة أنه يتصدق عن كل يوم بدرهم * وعن مكحول ، وطاوس ، ويحيى بن أبي كثير فيمن منعه العطاش ^(٥) من الصوم انه يفطر ويطعم عن كل يوم مدا *

قال أبو محمد : فرأى أبو حنيفة على الشيخ الذي لا يطبق الصوم لهرمه اطعام مسكين مكان كل يوم ولم يره على الحامل والمرضع ، وأوجه مالك على المرضع خاصة ولم يوجهه على الحامل ولا الشيخ الكبير ، وهذا تناقض ظاهر * واحتج بعض الحنفيين بأن الحامل

(١) سقط لفظ «مرة» من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «اسماعيل بن علي» وهو غلط فان اسماعيل هو ابن اسحاق القاضي روى عن علي بن عبد الله وهو من أقرانه ، وعلي بن عبد الله هذا هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نعيم السعدي مولاهم ابو الحسن بن المديني صاحب التصانيف . انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٢٤٩) (٣) قال الجوهرى في صحاحه : . اللهم بالكسر الشيخ القاني ، والمرأة همة ، ووقع في النسخة رقم (١٦) . المرأة الكبيرة الهمة ، (٤) في النسخة رقم (١٦) . مثل هذا ، (٥) قال الجوهرى في الصحاح «العطاش دام يهيب الانسان فيشرب الماء فلا يروى» .

والمرضع بمنزلة المريض والمسافر لانهم كلهم أبيض لهم الفطر دون اطعام *
قال علي : والشيخ كذلك وهو أشبه بالمريض ، والمسافر لانه أبيض له الفطر من أجل
نفسه كما أبيض لهما من أجل انفسهما ، وأما الحامل والمرضع فانما أبيض لهما الفطر من
أجل غيرهما *

قال علي : وأما المالكيون فيشنعون بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم وقد خالفوا
هنا عليا ، وابن عباس ، وقيس بن السائب ، وأبا هريرة ، ولا يعرف لهم من الصحابة
مخالف ، وخالفوا عكرمة ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وقتادة ، وسعيد بن جبروه
يشنعون بمثل هذا *

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حجة عندنا في غير النبي ﷺ ، وأما الرواية عن ابن عباس
أنه كان يقرأها (وعلى الذين يطوقونه) فقراءة لا يحل لأحد ان يقرأ بها لأن القرآن
لا يؤخذ الا عن لفظ رسول الله ﷺ : فمن احتج بهذه الرواية فليقرأ بهذه القراءة وحاش
بأنه ان يطوق الشيخ مالا يطيقه ، وقد صح عن سلمة بن الأكوع وعن ابن عباس نسخ
هذه الآية كما ذكرنا في هذا الباب ، وفي باب صوم المسافر وانها لم تنزل قط في الشيخ ،
ولا في الحامل . ولا في المرضع وإنما نزلت في حال وقد نسخت وبطلت ، والشيخ والعجوز
الذان لا يطيقان الصوم فالصوم لا يلزمهما قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
واذا لم يلزمهما الصوم فالكفارة لا تلزمهما لان الله تعالى لم يلزمهما اياها ولا رسوله ﷺ
والأموال محرمة الا بنصر او اجماع *

والعجب كله من ان أبا حنيفة ، ومالكا ، والشافعي يسقطون الكفارة عن أفطر
في نهار رمضان عمداً وقصد ابطال صومه عاصيا لله تعالى بفعل قوم لوط ، وبالأكل وشرب
الحمر عمداً ، وبتعمد التقي . نعم وبعضهم يسقط القضاء والكفارة عنه فيمن أخرج من
بين أسنانه شيئا من طعامه فتعمد أكله ذا كرا لصومه ، ثم يوجبون الكفارة على من
أفطر ممن أمره الله تعالى بالافطار وابهاحه له من مرضع خائفة على رضيعها التلف ، وشيخ
كبير لا يطيق الصوم ضعفا ، وحامل تخاف على مافي (١) بطنها ، وحسبك بهذا تخطيطا ،
ولا يحل قبول مثل هذا الا من الذي لا يسأل عما يفعل وهو الله تعالى على لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم *

٧٧١ — مسألة — ومن وطئ مرارا في اليوم عامداً فكفارة واحدة فقط ،
ومن وطئ في يومين عامداً فصاعداً فعليه لكل يوم كفارة ، سواء كفر قبل ان يطلا

الثانية أو لم يكفر *

قال أبو حنيفة : عليه لكل ذلك ولو انه أفطر في كل يوم من رمضان عمداً كفارة واحدة فقط إلا ان يكون قد كفر ثم أفطر نهائياً آخر فعليه كفارة أخرى * وقد روى عنه انه سواء كفر أو لم يكفر ليس عليه الا كفارة واحدة اذا كانت الأيام من شهر واحد ، فان كان اليومان اللذان أفطر فيهما من شهر رمضان اثنين فلكل يوم منهما كفارة غير كفارة اليوم الآخر ، فلم يختلف قوله فيمن تعد الفطر أيام رمضان كلها أو بعضها أو يوماً واحداً منها في انه ليس عليه الا كفارة واحدة فقط ، اذا لم يكفر في خلال ذلك ، ولم يختلف قوله فيمن أفطر يومين من رمضان ان عليه كفارتين كفر بينهما أو لم يكفر ، واختلف قوله فيمن أفطر يومين فصاعداً من رمضان واحد وكفر في خلال ذلك ، فمرة قال : عليه كفارة أخرى . ومرة قال : ليس عليه الا الكفارة التي كفر بعد * وقال مالك : والليث . والحسن بن حي . والشافعي : مثل قولنا ، وهو قول عطاء ، واحد قول الشافعي *

قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه أبو حنيفة وخالف فيه (١) جمهور العلماء * برهان (٢) صحة قولنا أمر رسول الله ﷺ الذي وطئ امرأته في رمضان بالكفارة فصح ان لذلك اليوم الكفارة المأمور بها . وكل يوم فلا فرق بين ذلك اليوم لأن الخطاب بالكفارة واقع عليه فيه كما وقع في اليوم الأول ولا فرق . فان قيل هلا قسم هذا على الحدود . قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأن الحدود التي يقيمها الامام والحاكم على المرء كرها ولا يحل للمرء أن يقيمها على نفسه بخلاف الكفارة التي انما يقيمها المرء على نفسه وهو مخاطب بها على نفسه وليس مخاطباً بالحدود على نفسه ، وفروق أخرى نذكرها ان شاء الله تعالى في الحدود * وأيضا فان أبا حنيفة رأى ان كان اليومان من رمضان فكفارتان ولا بد ، ولا خلاف منه في أنه لو زنى بامرأتين من بلدين مختلفتين في عامين مختلفين فحد واحد ، ولو شرب خمراً من عصير عام واحد وخرأ من عصير عام آخر فحد واحد ، ولو سرق في عامين مختلفين فقطع واحد وبالله تعالى التوفيق *

ومن أعجب الأشياء أن أبا حنيفة قال : ما ذكرنا ، ورأى فيمن ظاهر (٣) من امرأته بلفظ واحد أن عليه لكل امرأة كفارة أخرى ، وقال فيمن قال في مجلس :

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « فيه » خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) « وبرهان » بزيادة الواو

وما هنا أحسن (٣) في النسخة رقم (١٤) « ومن ظاهر »

والله لا كلت زيداً ، ثم قال في مجلس آخر : والله لا كلت زيداً انهما يمينان يجب عليه كفارتان ، ومن قال : والله والرحمن لا كلت زيداً فعليه كفارتان الا ان ينوى انهما يمين واحدة * .

قال على : وأما اذا كرر الوطء في يوم واحد مراراً فأن النبي ﷺ لم يأمره الا بكفارة واحدة ولم يسأله أعاد أم لا ؟ وأيضاً فإنه اذا وطئ فقد أفطر فالوطء الثاني وقع في غير صيام فلا كفارة فيه ، وأيضاً فإن الواطئ (١) بأول ايلاجه متعمداً اذا كرا وجبت عليه الكفارة (٢) عاود أولم يعاود ، ولا كفارة في ايلاجه ثانية بالنص ، والاجماع * .

٧٧٢ - مسألة - ومن أفطر رمضان كله بسفر (٣) أو مرض فانما عليه عدد الأيام التي أفطر ولا يجزئه شهر ناقص مكان تام ، ولا يلزمه شهر تام مكان ناقص لقول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) ، وقال الحسن بن حي : يجزئ شهر مكان شهر اذا صام ما بين الهلالين ولا برهان على صحة هذا القول * .

٧٧٣ - مسألة - وللمرء ان يفطر في صوم (٤) التطوع ان شاء لانكره له ذلك الا أن عليه ان أفطر عامداً قضاء يوم مكانه * .

برهان ذلك ان الشريعة كلها فرض وتطوع هذا معلوم بنصوص القرآن ، والسنن ، والاجماع : وضرورة العقل اذ لا يمكن قسم ثالث أصلاً ، فالفرض هو الذي يعصى من تركه ، والتطوع هو الذي لا يعصى من تركه ولو عصى لكان فرضاً ؛ والمفطر في التطوع تارك ما لا يجب عليه فرضاً فلا حرج عليه في ذلك ، وقد أخبر رسول الله ﷺ الأعرابي الذي سأله عن الصوم فاخبره عليه السلام بـ رمضان « فقال : هل على غيره ؟ قال : لا إلا ان تطوع شيئاً فقال الأعرابي : والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه ، فقال عليه السلام : أفلح ان صدق دخل الجنة ان صدق » فلم يجعل النبي ﷺ في ترك التطوع كراهة أصلاً ، وهكذا نقول فيمن قطع صلاة تطوع . أو بداله في صدقة تطوع أو فسخ عمداً حج تطوع ، أو اعتكاف تطوع ، ولا فرق لما ذكرنا وما عدا ذلك فدعوى لا برهان عليها وإيجاب ما لم يوجب الله تعالى ولا رسوله ﷺ إلا أنه لا قضاء عليه في شيء مما ذكرنا الا في فطر التطوع فقط لما نذكر إن شاء الله تعالى * .

﴿فان قيل﴾ : انكم توجبون فرضاً في الصوم غير رمضان كالنذر وصيام الكفارات قلنا :

(١) في النسخة رقم (١٤) «فان الوطء» (٢) في النسخة رقم (١٤) «واجب عليه كفارة» (٣) في النسخة

رقم (١٦) «لسفر» (٤) في النسخة رقم (١٤) «وفي صيام» *

نوجب ما أوجب رسول الله ﷺ ونضيفه الى فرض رمضان . ولا نوجب ما لم يوجب ولا تتعدى حدوده ولا تعارضه بأرائنا ، وقد جاءت في ذلك سنة *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن المهيثم نا أبو بكر الحنفى (١) نا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين (٢) قالت : ان رسول الله ﷺ اتانا يوما فقال : هل عندكم من شيء ؟ قلنا : نعم أهدي لنا حيس فقال : أما (٣) إني أصبحت أريد الصوم فكل ، وقد روينا من طريق عائشة بنت طلحة عن أم المؤمنين *

قال على : وهذه سنة ثابتة ، وحدثنا (٤) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم ابن أحمد نا الفرير نا البخارى نا محمد بن بشار نا جعفر بن عون نا أبو العباس — هو عتبة بن عبد الله — بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : أخى النبي ﷺ بين سلمان ، وأبى الدرداء فزار سلمان أبى الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة فى الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال : كل قال : (٥) فأتى صائما قال سلمان : ما أنا بأكل حتى تأكل فأكل وذكروا فى الحديث ، وفيه أن سلمان قال له : ان لربك عليك حقا وان لنفسك عليك حقا ولا هلك عليك حقا فأعط كل ذى حق حقه فأتى النبي ﷺ فقال عليه "سلام" « صدق سلمان » * فهذا النبي ﷺ قد صوب قول سلمان (٦) فى افطار "صائم التطوع ولم ينكره *

ومن طريق ابن أبى شيبة عن أبى داود عمر بن سعد الخضرى عن سفيان الثورى عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة قال : أتى النبي ﷺ بطعام وهو بمر الظهران فقال لأبى بكر وعمر : ادنوا فكلوا قالوا : انا صائمان فقال رسول الله ﷺ : ارحلوا لصاحبكم اعملوا لصاحبكم ادنوا

(١) فى النسخة رقم (١٦) ، وناه أبو بكر بن الحنفى بزيادة بن وهو غلط . ووقع فى النسائى (ج ١ ص ٣٠٠) التطوع سنة ١٣١٢ بمصره الحنفى ، بالحاء المعجمة وبالباء آخر الحروف بدل التوتوهو تصحيف وكذا فى نسخة المطبوعة سنة ١٣٤٩ (ج ٤ ص ١٩٤) وهذا مما يدل على انها لم تراجع على نسخ كما ادعى مصححها لان نسخة المطبوعة بالهند سنة ١٣١٦ هـ جاءت صحيحة انظر (ج ١ ص ٣٢٠) وهذا تقدم فى المسألة ٧٣٠ من هذا الجزء وهذه تدعوى كثرة فى زمنا هذا نسأل الله اخلاص العمل وصدق القول (٢) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) لفظ « اما » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهى موافقة لسنن النسائى (٤) فى النسخة رقم (١٦) ، وناه بدل « وحدثنا » وما هنا أوضح . (٥) زيادة لفظ « قال » من البخارى (ج ٣ ص ٨٥) (٦) لفظ « قول سلمان فى » سقط من النسخة رقم ١٤١

فكلا « : وهذه كلها آثار صحاح وبهذا يقول جمهور السلف *

روينا من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب قال : خرج عمر بن الخطاب يوما على أصحابه فقال : إني أصبحت صائما فمرت بي جارية لي فوَقعت عليها فماترون ؟ قال : فلم يألوا ما شكوا عليه ، وقال له علي : أصبت حلالا وتقضى (١) يوما مكانه ، قال له عمر : أنت احسنهم فتيا * ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن عمران بن عمير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر في الذي يأكل بعد أن أصبح صائما قال ابن عمر : لا جناح عليه ما لم يكن نذرا أو قضاء *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن قيس بن سعد عن ابن عباس قال : الصيام تطوعا والطواف والصلاة والصدقة ان شاء مضي وان شاء قطع * وروينا انه كان يصبح متطوعا ثم يفطر ولا يبالي ويأمر بقضاء يوم مكانه * وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله انه كان لا يرى بافطار التطوع بأسا وهو قول سعيد بن جبيرة ، وعطاء ، وسليمان بن موسى ، والشافعي ، وأبي سليمان الا أنهم لم يريا في ذلك قضاء * وقال مالك : ان أفطر فيه (٢) ناسيا يثم (٣) صومه ولا شيء عليه وان أفطر فيه عمدا فقد اساء ويقضى *

قال علي : ولا برهان على صحة هذا القول مع خلافه لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأم المؤمنين ، وغيرهم *

وأما إيجابنا القضاء فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرة عن عائشة قالت : أصبحت صائمة انا وحفصة اهدى لنا طعاما فاعجبنا فافطرننا فدخل النبي ﷺ فبدرتنى حفصة فسأله فقال : « صوما يوما مكانه » *

قال علي : لم يخف علينا قول من قال : ان جرير بن حازم اخطأ في هذا الخبر الا ان هذا ليس بشيء لان جريرا ثقة ، ودعوى الخطأ باطل الا ان يقيم المدعى له برهان على صحة دعواه ، وليس انفراد جرير باسناده علة لانه ثقة *

قال ابو محمد : لا خلاف بين احد في ان حكم ما أفطر به من جماع او غيره حكم

(١) لفظ حلالا وتقضى سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) لفظ فيه ، زياد من النسخة رقم (١٤)

(٣) في النسخة رقم (١٦) فيتم ، بزيادة الفاء ولا معنى لها

واحد فمن موجب للقضاء فى كل ذلك ومن مسقط له فى كل ذلك : وقد صح النص بالقضاء فى الافطار فما نبأى بأى شىء أفطر ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما تفريق مالك بين الافطار ناسياً فى صوم تطوع او فرض خطأ لاوجه له ، وليس إلا صائم أو مفطر ، فان كان مفطراً فالحكم واحد فى القضاء أو تركه ، وان كان صائماً فلا قضاء على صائم *

٧٧٤ — مسألة — ومن أفطر عامداً فى قضاء رمضان فليس عليه إلا قضاء يوم واحد فقط لان إيجاب القضاء إيجاب شرع لم يأذن به الله تعالى ، وقد صح انه عليه السلام قضى ذلك اليوم من رمضان ^(١) فلا يجوز ان يزداد عليه غيره بغير نص ولا إجماع * وروينا عن قتادة ان عليه الكفارة كمن فعل ذلك فى رمضان لانه بدل منه * قال أبو محمد : هذا أصح ما يكون من القياس ان كان القياس ^(٢) حقا . وعز بعض السلف عليه قضاء يومين ، يوم رمضان ، ويوم القضاء *

﴿ تم ﴾

تم الجزء السادس من كتاب المحلى لابن حزم والحمد لله رب العالمين ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السابع مفتتحا بـ (مسألة ومن مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان) الخ ونسأل الله المعونة على إتمامه

(١) فى النسخة رقم (١٦) ، وقد صح ان عليه قضاء ذلك اليوم من رمضان ، وما هنا أظهر (٢) لفظ القياس ، بزيادة

من النسخة رقم (١٤) .

فهرست

الجزء السادس من المحلى

صفحة	صفحة
٢١	٢ زكاة البقر
والتعديل يقبل في غير الثقات	٢ المسألة ٦٧٣ الجواميس صنف
٢٢	من البقر يضم بعضها الى بعض
بيان ان قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى — ان من لزمته بنت مخاض فلم تكن عنده فانه يؤدي قيمتها ولا يؤدي ابن لبون ذكر — مخالف	٢ أقوال العلماء في نصاب البقر ودليل كل وتشيد المؤلف مذهبه بأدلة كثيرة لاتجدها في غير هذا الكتاب
لرسول الله ﷺ وأصحابه رضی الله عنهم	١٢ بيان أن الحنفية يقولون بالمراسيل اذا وافق مذهبهم ويردونها اذا خالف ذلك
٢٣	١٣ بيان ان صحيفة عمرو بن حزم من تعويض سن من سن دونها او فوقها عند عدم السن الواجبة
مذاهب المجتهدين في أمر النبي ﷺ	١٤ إلزام الحنفية بقواعد مذهبهم
من تعويض سن من سن دونها او فوقها عند عدم السن الواجبة	١٥ الرد على من خالف رأى ابن حزم في نصاب البقر
ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك ، وبيان من أصاب الطريق ومن ضله ودليل ذلك	١٧ زكاة الابل
٣٠	١٧ المسألة ٦٧٤ البخت والأعرابية والتجب والمهاري وغيرها من أصناف الابل كلها ابل يضم بعضها الى بعض في الزكاة ، وهذا لا خلاف فيه
بيان اختلاف العلماء فيما زاد على العشرين ومائة من الابل فما نصابه ؟ وذكر أقوال كل ودليل ما ذهب اليه وتحقيق المقام في ذلك بما لا تراه في غير هذا الكتاب	١٧ بيان أن لا زكاة في أقل من خمسة من الابل بشرطها وفيها شاة واحدة
٤٣	المسألة ٦٧٥ يعطى المصدق الشاتين أو العشرين درهما بما أخذ من صدقة الغنم أو يبيع من الابل ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٥٩	٤٤ المسألة ٦٧٦ الزكاة تكرر في كل سنة في الابل والبقر والغنم والذهب والفضة بخلاف البر والشعير والتمر
٥٩	٤٤ المسألة ٦٧٧ الزكاة واجبة في الابل والبقر والغنم بانقضاء الحول ولا حكم في ذلك لمجيء الساعى ومذاهب العلماء في ذلك
	٤٥ زكاة السائمة وغيرها من الماشية ..
٦٦	٤٥ المسألة ٦٧٨ تزيك السوائم والمعلوقة والمتخذة للركوب وللحراث وغير ذلك من الابل والبقر والغنم وبه قال مالك والامام الليث وبعض أهل الظاهر ودليل ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٦٦	٥٠ المسألة ٦٧٩ فرض على كل ذى ابل وبقر وغنم ان يحلبها يوم وردها على الماء ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه وحجة ذلك
٧٣	٥٠ المسألة ٦٨٠ بيان الاسنان المذكورات في الابل من كلام أهل اللغة
٧٤	٥١ المسألة ٦٨١ الخاطئة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة ولكل احد حكمه في ماله خالط أو لم يخالط لا فرق بين شيء من ذلك ودليل
٧٤	٥١ المسألة ٦٨٢ لا زكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصوغة أو تقاراً أو غير ذلك حتى تبلغ خمس أو اقل فضة محضة وحال عليها الحول. وفيها خمسة دراهم ومذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وبسط ذلك بما لا يتجده في غير هذا الكتاب
٧٥	٥١ المسألة ٦٨٣ زكاة الذهب ..
٧٥	٥١ المسألة ٦٨٤ زكاة في أقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصنف الذى لا يخالطه شيء بوزن مكة فاذا بلغ ما ذكر فقيه ربع عشرة وهكذا الزيادة على ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٧٥	٥١ المسألة ٦٨٥ زكاة واجبة في حلى الذهب والفضة اذا بلغ كل واحد منهما المقدار الذى ذكرناه وأتم عندما سكه عاما قريبا ولا يجوز ان يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك

صفحة	صفحة
٩٣	٨٣
المسألة ٦٩٠ من تلف ماله أو غصبه	وسرد أدلتهم وبيان الصواب في ذلك
غاصب أو حيل بينه وبينه فلا زكاة	بمالاتجده في كتاب على حدة
عليه فيه أى نوع كان من أنواع	(المال المستفاد)
المال ودليل ذلك وبيان أقوال	المسألة ٦٨٥ أقوال علماء الصحابة
العلماء في ذلك	في زكاة المال المستفاد
٩٥	٨٤
المسألة ٦٩١ من رهن ماشية أو ذهباً	أقوال المجتهدين في المال المستفاد
أو فضة أو أرضاً فزرعها أو نخلاً	وسرد أدلتهم وتحقيق ذلك
فأثمرت وحال الحول على الماشية	٨٧
والعين فالزكاة في كل ذلك وبرهان ذلك	المسألة ٦٨٦ حكم من اجتمع في
٩٥	ماله زكاتان فصاعداً وهو حى ،
المسألة ٦٩٢ ليس على من وجب	ودليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك
عليه الزكاة ايصالها الى السلطان	وبيان حججهم
لكن عليه ان يجمع ماله للمصدق	٨٨
ويدفع اليه الحق ودليل ذلك	المسألة ٦٨٧ لو مات الذى وجبت
٩٥	عليه الزكاة سنة أو سنتين فاتها من
المسألة ٦٩٣ لا يجوز تعجيل الزكاة	رأس ماله أقربها أو قامت عليه بينة
قبل تمام الحول ولا بطرقة عين	وبرهان ذلك وذكر أقوال علماء
وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء	الأمصار في ذلك وسرد أدلتهم
الأمصار في ذلك وذكر حججهم	٩١
والتظير فيها وتحقيق الحق بما تسرعين	المسألة ٦٨٨ لا يجزى أداء الزكاة
الناظر في هذا المقام فعليك به	إذا أخرجها المسلم عن نفسه أو وكيله
٩٩	بامرہ الابنية أنها الزكاة المفروضة
المسألة ٦٩٤ من عليه دين دراهم	عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب
أو دنانير أو ماشية تجب الزكاة	علماء الفقه في ذلك وحججهم
في مقدار ذلك لو كان حاضر أو دليل	٩٢
ذلك وبيان مذاهب السلف في ذلك	المسألة ٦٨٩ من خرج المال عن
١٠١	ملكه في داخل الحول قبل تمامه
المسألة ٦٩٥ من عليه دين وعنده	ثم رجع اليه فانه يستأنف به الحول
مال تجب في مثله الزكاة فانه يزكى	من حين رجوعه لا من حين الحول
ما عنده ولا يسقط من أجل الدين	الأول وبرهان ذلك وبيان مذاهب
الذى عليه شيء من زكاة ما يده	المجتهدين في ذلك
وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك	
وذكر حججهم	

صفحة	صفحة
١١٤	١٠٣ المسألة ٦٩٦ من كان له على غيره دين سواء كان حالا أو مؤجلا عند مليء مقر يمكنه قبضه أو منكر فلا زكاة فيه على صاحبه وبرهان ذلك وذكر اقوال العلماء في ذلك وأدلتهم
١١٧	١٠٥ المسألة ٦٩٧ المهور والخلع والديات بمنزلة ما قلنا ما لم يتعين المهر ودليل ذلك
١١٨	١٠٥ المسألة ٦٩٨ من كان له دين على بعض أهل الصدقات فتصدق عليه بدينه قبله ونوى بذلك أنه من زكاته أجزاء ذلك ودليل ذلك
١١٨	١٠٦ المسألة ٦٩٩ من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها أو دفعها إلى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها الخ فجائز وبرهان ذلك وبيان اقوال العلماء وحججهم في ذلك
١٣١	١٠٨ المسألة ٧٠٠ لأشياء في المعادن كلها لا خمس فيها ولا زكاة معجلة إلا إذا كان ذهباً أو فضة وبقى عند مستخرجه حوالاً قريبا وبلغ نصاباً ودليل ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وحججهم
١٣١	١١١ المسألة ٧٠١ لا تؤخذ زكاة من كافر وبرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة
١١٤	المسألة ٧٠٢ لا يجوز أخذ زكاة ولا تعشير مما يتجر به تجار المسلمين ودليل ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك
١١٧	المسألة ٧٠٣ وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر والياقوت والزمردشى أصلاً بل كله لمن وجدته وبرهان ذلك
١١٨	المسألة ٧٠٤ زكاة الفطر
١١٨	المسألة ٧٠٥ زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم وإن كان جديناً في بطن أمه . على كل واحد صاع من تمر أو شعير فقط لا يجزى قمح ولا دقيق قمح أو شعير ولا خبز ولا قيمة . ودليل ذلك مفصلاً وذكر اقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه وقد اطنب المصنف في تأييد مذهبه بما يستغرب له من قوة حفظه وإحاطة ذاكرته وذكاء عقله وشدة تمسكه بدينه رحمه الله وجعل الجنة مثواه
١٣١	مخالفة المالكيين لعمل أهل المدينة
١٣١	مخالفة الحنفيين المتزينين في هذا المكان باتباع الصحابة أبي بكر وعمر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم

صفحة	صفحة
١٣٨	١٣٢
المسألة ٧١٢ اما الصغار فعليهم ان يخرجها الأب والولى عنهم من مال ان كان لهم والا فلا زكاة فطر عليهم حيثنذوا لبعده ذلك وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك	المسألة ٧٠٥ يؤدى المسلم زكاة الفطر عن رقيقه مؤمنا كان او كافرا التجارة أو لغير تجارة وبرهان ذلك ومذاهب العلماء فى ذلك
١٣٩	١٣٤
المسألة ٧١٣ الذى لا يجد من أين يؤدى زكاة الفطر فليست عليه ودليل ذلك	المسألة ٧٠٦ ان كان العبد بين اثنين فصاعدا فعلى سيديهما اخراج زكاة الفطر ومذاهب الفقهاء فى ذلك
١٤٠	١٣٥
المسألة ٧١٤ تجب زكاة الفطر على السيد عن عبده المرهون والآبق والغائب والمغصوب وبرهان ذلك	المسألة ٧٠٧ المكاتب الذى لم يؤد شيئا من كتابته فعلى سيده زكاة فطره وبرهان ذلك
١٤١	١٣٧
المسألة ٧١٥ الزكاة للفطر واجبة على المجنون ان كان له مال	المسألة ٧٠٨ لا يحزى اخراج بعض الصاع شعيرا وبعضه تمرا ولا قيمة اصلا ودليل ذلك
١٤١	١٣٧
المسألة ٧١٦ من كان فقيرا فآخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى فى زكاة الفطر لزمه ان يعطيه ، ومذاهب العلماء فى ذلك وبرهان ذلك	المسألة ٧٠٩ ليس على الانسان ان يخرج زكاة الفطر عن ابيه ولا أمه ولا عن زوجته ، وولده لا تلزمه الا عن نفسه ورقيقه فقط ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك
١٤١	١٣٨
المسألة ٧١٧ من اراد اخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار أو الكبار أو عن غيرهم لم يجز له ذلك الا بان يهبها لهم ثم يخرجها وهذا مذهب ابن حزم وهو غريب جداً	المسألة ٧١٠ من كان من العبيد له رقيق فعليه اخراجها عنهم لا على سيده وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه
١٤٢	١٣٨
المسألة ٧١٨ وقت زكاة الفطر هو أثر طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر ممتداً الى أن تبيض الشمس وبرهان ذلك وذكر مذاهب المجتهدين وبيان حججهم	المسألة ٧١١ من ولده عبدان فأكثر فله ان يخرج عن احدهما تمرا وعن الآخر شعيرا ودليل ذلك

صفحة	صفحة
أو أربعين مثقالاً أو خمس من الأبل أو أربعين شاة الخ وهو لا يقوم مامعه بعولته لكثرة عياله أو لغلاء السعر فهو مسكين يعطى من الصدقة المفروضة وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله وبرهان ذلك ومذاهب المجتهدين فى ذلك وأدلتهم بما لا تجده فى غير هذا الديوان	١٤٣ (قسم الصدقات) ١٤٣ المسئلة ٧١٩ من تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولاهما الامام أو أميره فان الامام أو أميره يفرقانها ثمانية أجزاء مستوية للمساكين والفقراء الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء فى ذلك
المسئلة ٣٢٤ اظهر الصدقة مطلقاً من غير ان ينوى بذلك رياء حسن واخفاء كل ذلك أفضل ودليل ذلك	١٤٦ الدليل على انه لا يجزىء فى توزيع الزكاة أقل من ثلاثة من كل صنف الا أن لا يجد
المسئلة ٣٢٥ فرض على الأغنياء من أهل كل بلد ان يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات بهم وبرهان ذلك ومذاهب السلف فى ذلك	١٤٦ الدليل على أنه لا يعطى كافر من الصدقة ١٤٦ الدليل على أن الصدقات لا تجوز لبنى هاشم وعبد المطلب
١٦٠ (كتاب الصيام) ١٦٠ المسئلة ٧٢٦ تقسيم الصيام الى فرض وتطوع	١٤٨ المسئلة ٧٢٠ الفقراء هم الذين لا شئ لهم أصلاً والمساكين هم الذين لهم شئ لا يقوم بهم وبرهان ذلك وأقوال العلماء فى ذلك
المسئلة ٧٢٧ بيان ان صيام شهر رمضان فرض	١٥١ المسئلة ٧٢١ جائزان يعطى المرء منها مكاتبه ومكاتب غيره، والعبد المحتاج الذى يظله سيده ولا يعطيه حقه ودليل ذلك
المسئلة ٧٢٨ لا يجزى صيام أصلاً الابنية وبرهان ذلك وذكر أقوال المجتهدين فى ذلك وبيان أدلتهم تفصيلاً	١٥٢ المسئلة ٧٢٢ تعطى المرأة زوجها من زكاتها ان كان من أهل السهام وبرهان ذلك
المسئلة ٧٢٩ من نسى أن ينوى من الليل فى رمضان فأى وقت ذكر من النهار الثانى لتلك الليلة	١٥٢ المسئلة ٧٢٣ من كان له مال مما يجب فيه الصدقة كالتى درهم

صفحة	صفحة
١٨٠	١٦٨
المسألة ٧٣٥ من تعمد ذا كرا	فانه ينوى للصوم من وقته اذا
لصومه شيئا مما ذكرنا بطل صومه	ذكر ويمسك عما أمسك عنه
ولا يقدر على قضاءه ان كان في	الصائم ولا قضاء عليه ودليل
رمضان أو في نذر معين الألفى تعمد	ذلك وسرد مذاهب علماء الأمصار
القيء خاصة فعليه القضاء وبرهان	وبيان حججهم وتحقيق القول في ذلك
ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك	تحقيق القول في ابن قانع شيخ
المسألة ٧٣٦ لا قضاء الأعلى خمسة	الخصاص وأحمد بن علي بن مسلم
فقط الحائض والنفساء الخ ودليل	المسألة ٧٣٠ لا تجزىء صوم التطوع
ذلك	الآبنية من أمين ولا صوم قضاء
المسألة ٧٣٧ لا كفارة على من	رمضان أو الكفارات إلا كذلك
تعمد فطرا في رمضان بما لم يباح له	وبرهان ذلك وبيان مذاهب
الامن وطىء في الفرج وبرهان ذلك	الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
وذكر مذاهب علماء الأمصار في	المسألة ٧٣١ من مزج نية صوم
ذلك وبيان حججهم وتحقيق المقام	فرض بفرض آخر أو بتطوع
في ذلك وقد اطنب المصنف في هذا	أو غير ذلك ثم يجزىء شيء من ذلك
المكان بما لا يجده في غير هذا الكتاب	ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء
المسألة ٧٣٨ من وطىء عمدا في نهار	في ذلك وبيان أدلتهم
رمضان ثم سافر في يومه ذلك أو	المسألة ٧٣٢ من نوى وهو صائم
جن أو مرض لا تسقط عنه	ابطال صومه بطل اذا تعمد ذلك
الكفارة ودليل ذلك	ودليل ذلك
المسألة ٧٣٩ صفة الكفارة	المسألة ٧٣٣ يبطل الصوم تعمد
الواجبة هي كما ذكرنا وبرهان ذلك	الأكل والشرب والوطء في الفرج
المسألة ٧٤٠ يجزىء في الكفارة	وتعمد القيء ذا كرا لصومه الخ
رقبة مؤمنة أو كافرة مطلقا ودليل	وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء
ذلك ومذاهب علماء الأمصار في	الأمصار في ذلك
ذلك وأدلتهم	المسألة ٧٣٤ يبطل الصوم أيضا
المسألة ٧٤١ كل ما لا يجزى	تعمد كل معصية ودليل ذلك وسرد
في الكفارة فهو عتق مردود باطل	أقوال الفقهاء في ذلك
لا ينفذ وبرهان ذلك	

صفحة	صفحة
٢٠٠ المسألة ٧٤٢ يلزم في كفارة فطر رمضان صوم متابع ودليل ذلك	٢٠٣ المسألة ٧٥٢ الحر والعبد في كل ما ذكر سواء ودليل ذلك
٢٠٠ المسألة ٧٤٣ فان اعترض صائم الكفارة نذر بطل النذر وسقط عنه وبرهان ذلك	٢٠٣ المسألة ٧٥٣ لا ينقض الصوم حجامه ولا احتلام ولا استمناء ولا مباشرة الرجل امرأته فيما دون الفرج تعتمد الامناء أم لا أمذى أم لم يمد الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وقد أطال المؤلف البحث في هذا المقام بما لا تجده في كتاب
٢٠٠ المسألة ٧٤٤ ان بدأ بصوم الشهرين في أول يوم من الشهر صام الى ان يرى الهلال الثالث ولا بدودليل ذلك	٢٢٦ المسألة ٧٥٤ اختلاف العلماء في المنجنون والمغنى عليه في شهر رمضان هل عليهما القضاء أم لا ودليل كل وتحقيق المقام
٢٠٠ المسألة ٧٤٥ ان بدأ بصوم الشهرين في بعض الشهر لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر وبرهان ذلك	٢٢٩ المسألة ٧٥٥ من جده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ففرض عليه أن يفطر وبرهان ذلك
٢٠١ المسألة ٧٤٦ من كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من ان يطعمهم سبعهم ودليل ذلك	٢٢٩ المسألة ٧٥٦ لا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره الا بتبين طلوع الفجر الثاني ودليل ذلك وبيان أقوال علماء المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحقيق البحث بما تسر منه النفوس
٢٠٢ المسألة ٧٤٧ لا يجوز اطعام رضيع لا ياكل الطعام ولا اعطاؤه من الزكاة	٢٣٥ المسألة ٧٥٧ من صح عنده بخبر من يصدقه ان الهلال قد روى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم وبرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم
٢٠٢ المسألة ٧٤٨ لا يجزىء اطعام اقل من ستين ولا صيام اقل من شهرين في الكفارة	
٢٠٢ المسألة ٧٤٩ من كان قادرا حين وطئه على الرقة لم يجزه غيرها افتقر بعد ذلك او لم يفتقر ودليل ذلك	
٢٠٢ المسألة ٧٥٠ من لم يجد الارقة لا غنى به عنها الخ لم يلزمه عتقها وبرهان ذلك	
٢٠٣ المسألة ٧٥١ من كان عاجزا عن ذلك كله ففرضه الاطعام ودليل ذلك	

صفحة	صفحة
٢٣٩	المسألة ٧٥٨ اذا روى الهلال
	قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم
	الناس من حينئذ باقى يومهم
٢٤٠	المسألة ٧٥٩ من السنة تعجيل
	الفطر وتأخير السحور وبرهان
	ذلك وذكر أدلة علماء الفقه
٢٤١	المسألة ٧٦٠ من أسلم بعد ما تبين
	له الفجر أو بلغ كذلك الخ فانه
	ياكل باقى نهاره ويطأ من نسائه
	من لم تبلغ أو من طهرت في يومها
	ذلك ويستأنف الصوم من غد ولا
	قضاء عليه . وأقوال الفقهاء في ذلك
٢٤٢	المسألة ٧٦١ من تعمد الفطر في يوم
	من رمضان عاصياً لله تعالى لم يحل
	أن يأكل في باقى ولا أن يجامع
٢٤٣	المسألة ٧٦٢ من سافر في رمضان
	مطلقاً ففرض عليه الفطر اذا تجاوز
	ميلاً ويقضى بعد ذلك في أيام آخر
	ويان أقوال المجتهدين في ذلك وقد
	أطنب المصنف وأطال ذيول البحث
	بما لا نظيره ولا يوجد في كتاب
٢٥٩	المسألة ٧٦٣ من أقام قبل الفجر
	ولم يسافر الى بعد غروب الشمس
	في سفره فعليه اذا نوى الإقامة
	المذكورة أن ينوى الصوم ولا بد
	الخ ودليل ذلك وبيان المذاهب
٢٦٠	المسألة ٧٦٤ الحيض الذى يبطل
	الصوم هو الدم الأسود وبرهان ذلك
٢٦٠	المسألة ٧٦٥ اذا رأت الحائض
	الطهر قبل الفجر أو النفساء فأخرتا
	الغسل عمداً الى طلوع الفجر الخ
	لم يضرهما شيئاً وصومهما تام
٢٦٠	المسألة ٧٦٦ تصوم المستحاضة
	كما تصلى وبرهان ذلك
٢٦٠	المسألة ٧٦٧ من كانت عليه أيام
	من رمضان فأخر قضاءها عمداً
	أو لعذر حتى جاء رمضان آخر
	فانه يصوم رمضان الذى ورد عليه
	ودليل ذلك وبيان مذهب السلف
٢٦١	المسألة ٧٦٨ المتابعة في قضاء
	رمضان واجبة والدليل على ذلك *
٢٦١	المسألة ٧٦٩ الاسير في دار الحرب
	ان عرف رمضان لزمه صيامه ان
	كان مقبلاً وبرهان ذلك
٢٦٢	المسألة ٧٧٠ الحامل والمرضع
	والشيخ الكبير كلهم مخاطبون
	بالصوم مالم تخف المرضع على
	الرضيع والحامل على الجنين أو
	عجز الشيخ عن الصوم لكبره ودليل ذلك
	وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك
٢٦٦	المسألة ٧٧١ من وطئ مراراً في
	اليوم عامداً فكفارة واحدة عليه
	فما زاد فبحسابه وبرهان ذلك
٢٦٨	المسألة ٧٧٢ من أفطر رمضان كله
	بسفراً او مرض فعليه عدد الايام التي افطرها
٢٦٨	المسألة ٧٧٣ للبرء ان يفطر في صوم
	التطوع ان شاء وبرهان ذلك
٢٧١	المسألة ٧٧٤ من افطر عامداً في
	قضاء رمضان فليس عليه الا قضاء
	يوم واحد فقط ودليل ذلك

[illegible]

[illegible]

Bibliotheca Alexandrina



0445204